

جمال سليم

عصر الديموقراطية



مذبحة مجلس الشعب



جمال سليم

عصر الديموقراطية  
مذبحة مجلس الشعب

مكتبة مذبول





الغلاف تصميم الفنان :  
مكرم شحاته  
تنفيذ : سمير عباس



## الفهرس

### أ - القسم الاول : الوقائع

البيان	صفحة
١ - توضيح	
٢ - مقدمة	
٣ - الفصل الاول	١٨ ، ١٩ يناير
٤ - الفصل الثاني	كمال الدين حسين
٥ - الفصل الثالث	الشيخ عاشور
٦ - الفصل الرابع	بدء المذبحة
٧ - الفصل الخامس	الاستنجاد بالدمستور
٨ - الفصل السادس	الحزب الوفدى
٩ - الفصل السابع	أبوالمز الحريرى
١٠ - الفصل الثامن	الحصانة المهدورة
١١ - الفصل التاسع	المواجهة
١٢ - الفصل العاشر	التواطؤ

### ب - القسم الثانى - الوثائق

١ - تقرير اللجنة التشريعية عن اسقاط عضوية كمال الدين حسن	٤٦٣
٢ - تقرير اللجنة التشريعية عن اسقاط عضوية الشيخ عاشور	٤٧١
٣ - تقرير اللجنة التشريعية عن اسقاط عضوية عبد الفتاح حسن	٤٨٩
٤ - الأوراق المرفقة بتقرير اللجنة التشريعية من المدعى العام الاشتراكى والرسائل المتبادلة	٥٠٣
٥ - تقرير اللجنة التشريعية عن اسقاط عضوية أبوالمز الحريرى	٥١٥
٦ - تقرير اللجنة التشريعية عن اسقاط عضوية أحمد فرطلى	٥٤١
٧ - مذكرة حزب الوفد الجديد حول تفسير المادتين ٩٦ ، ٩٨ من الدستور	٥٥٥
٨ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٤ وسادىء الاستفتاء	٥٦٧
٩ - بيان البرى اسماعيل عن نتائج الاستفتاء	٥٧٥
١٠ - تقرير اللجنة التشريعية حول سريان أحكام القانون ٣٣	٥٧٩
١١ - بيان حزب الوفد فى ١٧ مايو ١٩٧٨ يوقف نشاطه	٥٨٩
١٢ - مقال للكاتب مصطفى أمين فى ١٩٧٨/٣/٣٠	٦٠٣
١٣ - أوراق مباحث أمن الدولة عن أبوالمز الحريرى وزعمائه	٦٠٩
١٤ - ملاحظات حزب التجمع عن أيدولوجية ١٥ مايو	٦١٩



## توضيح

إعترف السادات أكثر من مرة بأن الديمقراطية لها أنياب وأظافر.. ، وفي خطبه التي عاصرت إنقلاب مايو سنة ١٩٧١ هدد من يعارضه بأنه « سيفرمه » ولا يعرف التاريخ معنى محددًا لكلمة « الفرم » .. ذلك لأن هذا المعنى ينطبق على غير اللحم البشرى حيث يقسم اللحم الى قطع صغيرة ثم يوضع في آلة تسمى « المفreme » فيتحول من الناحية الاخرى الى لحم مفروم يتشكل طبقا لما تريده ربة البيت . فاذا ما استعمل اللحم البشرى بدلاً من اللحم الحيوانى .. فهذا هو الجديد الذى قدمه السادات ..

فديمقراطية السادات اذن - وباعترافه - هي ديمقراطية القمع والبطش والارهاب .. وبهذا المعنى فهي ليست ديمقراطية .. انما هي ديكتاتورية .. مغلفة بألفاظ ديمقراطية لأن الديمقراطية اذا كانت تعنى حرية التعبير، والمشاركة في سلطة إصدار القرار السياسى بواسطة المنظمات الديمقراطية .. فهي تعنى عند السادات شيئاً آخر .. انها تعنى استعمال الانياب والاظافر والمعتقلات .. وتستعمل في بطشها آلات متطورة تسمى المفارم لفرم المعارضين ..

وقد دارت مفreme السادات أول ما دارت على مجلس الشعب المصرى في انقلاب ١٥ مايو .. نعصف برئيسه وكل معارضيه في ضربة واحدة بتهمة متكررة وهي أنهم أصبحوا مراکز قوى ، وهذه الصفة فقد اشتركوا فيها سمي بمؤامرة مراکز القوى وقدموا لمحكمة فريدة في التاريخ تولى رئاستها وعضويتها عدد من أنصاره ومريديه ..

ومن هنا فرمما تكون البداية الطبيعية لمذبحة مجلس الشعب المصرى أو مذبحة الديمقراطية هي انقلاب ١٥ مايو ..

الا أن ١٥ مايو يتطلب في مجموعه وظروفه وأسبابه دراسة شاملة للفترة التي بدأت بحكم السادات وانتهت في ٦ أكتوبر ١٩٨١

كذلك فأننا نرى أن مذبحة مجلس الشعب التي بدأت بإسقاط عضوية كمال الدين حسين لأنه اعترض على سياسة السادات وهو عضو بمجلس الشعب .. يصبح أن تكون بداية مرحلة جديدة في حكم السادات ، مرحلة بدأت في ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .. ولم تنته الا بقرارت سبتمبر العقيمة عام ١٩٨١ .. وهو العام الذي إنتهت فيه حياة السادات برصاص خالد الاسلاميولى وجماعته ..

هذا التوضيح هام جداً لأنه يسلط الضوء على شخصية من أغرب شخصيات التاريخ المصري .. وحاكم فريد في ديكتاتوريته وفريد في إدعائه الديمقراطية وتمسحه .. بأذيالها

وقد اكتسب الكتاب عنوانه « عصر الديموقراطية » من معناه فنحن .

نقصد بكلمة ديوكاتورية بالتحديد الديكتاتورية المضمخة بالديمقراطية ، او الديمقراطية  
الصورية التي هي في حقيقتها ديكتاتورية ، فلفظ ديمقراطية يتكون من ١٠ احرف و يتساوى  
في عدد الاحرف مع لفظ ديكتاتورية فهو ايضا ١٠ احرف وما اننا نضد بكلمة  
ديوكاتورية ، الديكتاتورية .. فان عدد الالفاظ المأخوذة من الديكتاتورية اكثر- بينما لم  
نأخذ في عملية المزج- من الديمقراطية الا حروفها الاولى ، استنادا الى الفكرة القائلة بان  
القاعدة تحكم الاستثناء ، وقاعدة الكلمة أى جزئها الاكبر مكون من الديكتاتورية بينما  
الاستثناء هو الديمقراطية .. وهى فى الواقع ديمقراطية لخدمة الديكتاتورية

---

المؤلف





## مقدمة

لا يرتبط هذا الكتاب الوثائقى بالاسباب التى أدت بأنور السادات رئيس جمهورية مصر ٧٠-١٩٨١ الى التحول نحو الدكتاتورية فى الوقت الذى كان يزعم فيه أنه منقذ الديمقراطية وحاميا والمدافع عنها ، انما يتعلق هذا الكتاب بالنتائج المباشرة لهذا التحول ، وما استتبع ذلك من رغبة عارمة - وقد تكون رغبة مجنونة - فى اطاحته بالمعارضة على اختلاف صورها واشكالها .. وكيف انعكست هذه الرغبة على المؤسسة النيابية (مجلس الشعب ) ، فعصف بالاعضاء المعارضين عصفا شديدا ، وتعقبهم فى حياتهم العامة والخاصة حتى أنه لم يتورع عن اعتقالهم ضمن موجة الاعتقالات المشهورة فى سبتمبر ١٩٨١ .. وهى الموجة التى انحسرت باغتياله فى ساحة العرض العسكرية يوم ٦ اكتوبر سنة ١٩٨١ .

يركز هذا الكتاب على جانب واحد هو ديموقراطية السادات فى مجلس الشعب بعد أحداث يناير سنة ١٩٧٧ .. وما لا شك فيه ان البطش قد امتد الى كثير من جوانب حياتنا ، بحيث يحار المرء ويتساءل فى الوقت نفسه : ما هو الجانب الذى سلم من البطش والارهاب الساداتى .. ؟ وكيف كانت مقدرة هذا الرجل فى التحدث عن الديمقراطية وفى الوقت نفسه يعصف بها .. ؟! ولذا فالكتاب يستمد اسمه من الخلط بين الديمقراطية المزعومة والدكتاتورية التى كانت موجودة ومطبقة .. ولم أجد عنوانا لهذا الكتاب ولمرحلة السادات أوقع وأدق من هذا .. انها فعلا دكتاتورية لكنها مضمخه بالديمقراطية .

جمال سليم

القاهرة - يناير سنة ١٩٨٣



« سيد الشهداء حمزه ، ورجل قام الى حاكم  
ظالم فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتله »

حديث شريف





## الفصل الأول

١٩٠١٨ يناير



كانت البداية هي الانتفاضة الشعبية التي وقعت في ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ والتي وصفها السادات بأنها « انتفاضة حرامية » ، والتي كانت ردا حاسما من الجماهير الشعبية على القرارات الاقتصادية التي أصدرتها حكومة السادات « وطبل » لها حزبه الحاكم ، والتي قضت برفع أسعار السلع الاساسية .. في الوقت الذي كانت الجماهير تنتظر فيه تحقيق خطوات فعالة في طريق تصحيح المسار الاقتصادي وتحسين أحوالها المعيشية وتنفيذ ما وعدت به الحكومة من تحقيق توازن بين الاسعار والاجور في مرحلة وصل فيها التضخم الى نسبة ٣٧٪ سنويا ، وانحازت فيها السلطة للفئات الطفيلية والبرجوازية الكبيرة على حساب الطبقات الشعبية .

لقد كانت القرارات الاقتصادية التي دفعت الجماهير الشعبية الى التظاهر والوقوف من السلطة موقف المداء نتيجة السياسة الاقتصادية لحكومة السادات التي قامت على أعمدة الانفتاح الاقتصادي الذي فتح بدوره أبواب مصر لكل آفات وأمراض الرأسمالية العالمية ، التضخم والغلاء والعجز في الميزان الحسابي ونهب الاقتصاد الوطني وتخريبه وفساده (١) .

---

(١) بعد مقتل السادات في اكتوبر سنة ١٩٨١ انحسرت السلطة التي كانت تحمي بعض أنواع الفساد ، فقدم الى المحاكمة عصمت السادات - شقيق الرئيس الراحل السادات وأولاده بتهمة الفساد ، ورشاد عثمان .. وتوليقي عبد الحى .. وهي شخصيات تمثل غنائج من أصحاب الملايين الجدد الذين كانوا لا يملكون شيئا قبل انقلاب مايو سنة ١٩٧١ فإذا بهم يصبحون مليونيرات .. وتذكر بعض الاحصائيات ان - المليونيرات الجدد يصل عددهم الى ٢٠٠ ألف مليونير .. وقد نسب الى عدد كبير منهم الانحياز في المقدرات والتهريب ، والمناجزة في الاغذية الفاسدة كاللحم والمعلبات ، وممارسة الابتزاز ، والبلطجة .. والقتل تسرا على الفساد والمفسدين ، وقد بلغت ثروة عصمت السادات ١٢٥ مليون جنيه وكان قبل وصول السادات الى الحكم يعمل موظفا بسيطا يربح قدره ٢٥ جنيها شهريا ! وقد تضمن الحكم الذي صدر ضد عصمت السادات أسياها تدين وتوصم السادات ،

ولاشك أن النظام نجح ، لفترة ما ، في خداع قطاعات واسعة بما في ذلك بعض القوى الوطنية - بأوهام سياسة الانفتاح ، والحملة الاعلانية المكثفة عن تدفق مليارات الدولارات ، وما يترتب عليها من انتعاش الاقتصاد ورخاء للجماهير ورفع مستوى معيشتها ، لكن هذه الاوهام سرعان ما تبددت ، وتشتت على صخرة التجربة العملية والمعاناة ، وبإكتشاف حقيقة ان هذه السياسة لا تحتمل الا مصالح حفنة من العناصر الطفيلية المحلية وأصحاب الملايين الجدد والاحتكارات الاجنبية وقامت أجهزة الاعلام بقيادتها العملية والرجعية بشن حملة شرسة ضد المنهج الناصري الوطنى ، والتخطيط والقطاع العام والتصنيع وسياسة التعاون الزراعى والتعامل مع المسكر الاشتراكى ، وعزت هذه السياسة الوطنية كل ما ترتب عليها عن سياسة الانفتاح على السوق الرأسمالى الغربى ، واستفادت السلطة من بعض سلبيات الحكم الناصري في ضرب إيجابياته ، لكن بعد مضى سبع سنوات على وفاة عبد الناصر ثم انقلاب مايو سنة ١٩٧١ ، وبالمقارنة بين العهدين ، تبين للجماهير زيف هذه الادعاءات بما ضاعف من قوة الاتجاهات الناصرية (الاشتراكية) وجعل الجماهير ترفع شعاراتها في تحركاتها الاخيرة (١)

ومن أهم عوامل الانفجار، ان المعاناة ليست عامة ، والاعباء لا تشمل الجميع بل تقع على كاهل الفقراء وحدهم ، بالتضخم وارتفاع الاسعار والضرائب غير المباشرة ، ويشهد الناس كل يوم مفارقات ما يجرى في أعلى السلم الاجتماعى : اصحاب الملايين الجدد ، بانفاقهم الترفى المستغزى ، العملات بملايين الجنيتات تستنزف من الدخل القومى لحساب قلة من عناصر السلطة والاثرياء والمقرنين (صفقات الاسمنت والحديد والطائرات البوينج : سركات الاوقاف والمؤسسة التعاونية والبنوك ..) الرخاء المسف ، القصور والطائرات والسيارات الفاخرة .. خلو الرجل الذى يدفع لشقة واحدة وقدره ربع مليون جنيه .. اتفاق شخص واحد لاكثر من الف جنيه في ملهى ليلى .. (٢) الخ وكلها ترد في الصحف .

ثم تجيء القرارات الاخيرة ، ليطفح الكيل ، فيرفع الدعم عن السلع الشعبية استجابة لمطالب وشروط صندوق النقد الدولى « وسامون » وزير الخزانة الامريكى السابق وروكفلر المستشار الاقتصادى الخاص للسادات ، والخبراء

(١) « اوراق ديمقراطية » نشرة اليسار المصرى في أوروبا عن انتفاضة يناير سنة ١٩٧٧

(٢) ارتفع هذا المبلغ في عام ١٩٨٢/٨١ الى مليون جنيه 11



الامريكان والمملكة السعودية ، وترفع أسعار الحاجات الرئيسة للحياة ، الذرة - الغذاء الرئيسى للفلاح - السكر والشاي والشحوم الحيوانية واللحوم والسجائر والبوتاجاز والمنسوجات القطنية والصوفية والصناعية والدواء وغيرها من السلع الرئيسة » .

وهكذا فان القرارات الاخيرة (١) ، كانت تعنى نزع ماتبقى من ثقات لاتشيع ، من أفواه الجوعى ، ولذا فان الانفجار الشعبى كان بمثابة « قوة الجيع » و« انتفاضة المحرومين » وقد عبر أحد المتظاهرين عن مشاعره لمراسل أجنبى ، عندما قال له : اذا كان محكوما علينا بالموت جوعا ، فخير لنا ان نموت برصاصهم (٢) .

اذن كانت البداية هى تلك الانتفاضة ، فقد اقنعت السادات بوجود معارضة حقيقية لحكمه ولاسلوبه وسياسته ، وهى معارضة جادة وليست هائلة ، معارضة تنزل الى الشارع وتسيطر وتكشف صدرها بجرأة لرصاص الشرطة .. وكان هذا آخر ما كان يتوقعه .. ، فذعر فى أول الامر وأصدر أوامره الفورية على موجات الاذاعة وشاشات التليفزيون بالغاء هذه القرارات الاقتصادية فوراً لاسكات الجماهير الهادئة الخاضعة فى الشوارع .. ، ثم وبعد ان تم له ذلك .. ، تنفس الصعداء .. واستدار بعدئذ الى احزاب المعارضة يوجه اليها ضربته والى الاعضاء المستقلين فى مجلس الشعب ليرهبهم ويرغمهم على الصمت .. ، والى الصحافة التى بدأت تستنشق انسام الحرية والنقد والتوضيح والكشف .. ليفلقها ويغريها الى الابد ..

كان السادات يريد من الديمقراطية اسمها ورسمها ، وشكلها ، لم يطلب أبداً جوهرها ، فكل كلامه واستعراضاته عن الديمقراطية أجوف ، كاذب .. خادع

بينما كان السادات يسير فى طريقه الديمقراطية الخادع ، الكاذب .. كان الناس يعرفون الديمقراطية ، ويعرفون جوهرها .. لم يكن كلامه المعسول يخدعهم .. ، وبذا لم ينحرفوا الى الطريق الذى أراد أن يدفعهم فيه .. وكان هذا آخر ما كان يتوقعه ..

(١) القرارات صدرت فى ١٦ يناير سنة ١٩٧٧ .

(٢) المصدر السابق .

لقد ظل يكذب على الناس ، يوههم بالرخاء ، وبأن الدولارات سوف تنهل عليهم وتتساقط من الطائرات الفانتوم ١٦ ، ١٨ ..، وأن الدجاج الجيد وليس الفاسد سوف يفرق أسواقهم ويملاء ثلاجاتهم .. وكان جهاز الدعاية بعد أن اتدس فيه الاغاقون يقدم هذه الافكار بطريقة جذابة تبهر الناس ..

وكان على الناس أن ينهروا

لكنهم لم ينهروا ...

وجن جنونه ..

لقد فعل السادات كل شئ ليبرامريكا واوروبا .. ذهب الى القدس ، وسافر الى كامب ديفيد ، ووقع هناك اتفقا للسلام .. ثم وقع معاهدة السلام مع اسرائيل .. ورغم انهارامريكا واوروبا فان المواطن المصرى البسيط لم ينهر ..

وقد ادرك السادات ان السبب يرجع الى جرثومة خبيثة فى هذا المجتمع هى التى تسبب قلق الناس ، وتمرضهم ، وتمنع انبهارهم بما يفعله و يقوم به ، وهذه الجرثومة هى مايسمى بالافكار الاشتراكية وهى الافكار التى غرسها عبدالناصر فى قلوب الناس ونفوسهم وهذه الفكرة مازال يحملها مجموعات من الناس أو ما يطلق عليهم الناصريون واليساريون والتقدميون والمستقلون .. وهى كلها اساءه لشئ واحد هو: المعارضة !

فكل معارض ، أو ناقد ، أو كل من ليس مع السادات فهو من المجموعات المصابة بالجرثومة الشريرة ..

وكان أخطر ماواجه السادات هو المعارضة فى مجلس الشعب ..، ذلك لانه كان يعلم أنه هو الذى صنع مجلس الشعب هذا .. فالأغلبية التى معه .. والمثلة فى حزب مصر الذى يرأسه ممدوح سالم ، - الابن الشرعى للسادات - هذه الأغلبية رغم كونها جاءت بارادة السادات ومن تحت عيادته فشلت فى القضاء على المعارضة داخل مجلس الشعب ولذا كان لا بد من القضاء على الاصوات المعارضة من الخارج .. مادامت الأغلبية فشلت فى القضاء على الاقلية فى الداخل ، داخل مجلس الشعب .

وهكذا بدأ مجلس الشعب وفي فصله التشريعى فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ - الذى انتهى فى ١١ ابريل سنة ١٩٧٩ دون استكمال دوراته الخمس التشريعية - وبايعاز مباشر من السادات وقيادات حزب مصر بالتخلص من اصوات المعارضة التى ارتفعت ضده ..

وشهد هذا الفصل التشريعى اسقاط العضوية عن أربعة من أعضاء مجلس الشعب هم :

- ١ - كمال الدين حسين
- ٢ - الشيخ عاشور نصر
- ٣ - عبد الفتاح حسن
- ٤ - أبو العز الحريرى ..

وكان السادات قد أراد أن يحصل على تفويض من مجلس الشعب ليطيع بالمعارضة فى ضربة واحدة للتخلص من مسئولية تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والتى أدت الى الانتفاضة الشعبية التى وقعت يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، ملقيا مسئوليتها على احزاب المعارضة .. وعلى رأس هذه الاحزاب - بالطبع - التجمع الوطنى التقدمى .. فأوعز الى عديله محمود أبو وافية رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب .. وصاحب مسرحية لجنة مستقبل العمل السياسى فى مصر التى مهدت لالغاء الاتحاد الاشتراكى واقامة الاحزاب السياسية ، أوعز اليه ليدعوا الى اجتماع خاص بمجلس الشعب يصدر عنه اذانة لحزب التجمع التقدمى واعتباره مسئولاً عما سماه بانتفاضة الحرامية ، وبالفعل دعى محمود أبو وافية ١٥ شخصية من أعضاء مجلس الشعب الى اجتماع فى قاعة اللجنة التى يرأسها بالدور الثانى بالمبنى الملحق بمجلس الشعب ، وقد حرص السادات على أن يأمر أبو وافية بأن يختار المدعويين من أصحاب الرأى والشخصية فى المجلس ، فحضر هذا الاجتماع شخصيات مثل : عبد الفتاح حسن ، خالد محى الدين ، كمال الدين حسين وأبو العز الحريرى ود. محمد حلمى مراد ، ود. محمود القاضى .. بالإضافة الى الوزيرين - وقتها - فؤاد محبى الدين ومحمد حامد محمود .. ورأس الاجتماع كما سبق القول محمود أبو وافية فى مساء ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٧

ولا يدري أحد ما سبق هذا الاجتماع ، وهل جرى الايعاز به من السادات شخصيا أم من المحيطين به كمصطفى خليل الامين الاول للجنة المركز وقتذاك وممدوح سالم رئيس حزب مصر والدكتور القيسوني .. وعثمان أحد عثمان ، وسيد مرعى رئيس مجلس الشعب .. وسيد فهمى وزير الداخلية .. بينما كان وزير الداخلية الحقيقى النبوى اسماعيل يعمل مديرا لمكتب رئيس الوزراء ممدوح سالم .. وكانت الدعوة الى هذا الاجتماع من قبل محمود أبو وافية قد أزلت اللبس وأكدت أن الدعوة للاجتماع وتنظيمه جاءت بأمر مباشر من السادات لعديله أبو وافية باعتباره أحد عيون النظام وسلاح من أسلحته في مجلس الشعب .

ولا ريب أن الهدف من هذا الاجتماع كان ينحصر في ادانة الانتفاضة الشعبية ووصفها بالشيوعية بما يتيح لاجهزة الدولة القيام باجراءات القمع لليسار والضرب على ايدي المنفلتين من الشخصيات العامة واعضاء مجلس الشعب ..

والصورة التى يقدمها عبد الفتاح حسن النائب البار بمجلس الشعب ونائب رئيس حزب الوفد الجديد ، والوفدى القديم .. والوزير فى اخر حكومة وفدية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، هذه الصورة التى يقدمها لاتدع مجالاً للشك في هدف الاجتماع وهو: ادانة الانتفاضة ووصفها بالشيوعية .

### يقول عبد الفتاح حسن (١)

« دُعيت الى اجتماع في مجلس الشعب ضم ١٥ عضوا اختيروا اختيارا لأعرف مدلوله ، وجرى الاجتماع في اليوم الثالث لبدء الانتفاضة أى في ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ ، وكان مكان الاجتماع مكتب أبو وافية بالدور الخامس بالمبنى الملحق بمجلس الشعب ، وكان المبنى محاط بحراسة شديدة ، ووجدت في الاجتماع د. محمود القاضى وكذلك العضو ممتاز نصار وها من الاعضاء المستقلين .. كما كان موجودا خالد محيى الدين السكرتير العام للتجمع الوطنى التقدمى ود. حلمى مراد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الوفد الجديد وأبو المعز الحار يرى وهو من أعضاء حزب التجمع .. ثم كمال الدين حسين (عضو مجلس قيادة الثورة سابقا) كما حضر الوزيران فؤاد محيى الدين ومحمد محمود .. ورأس الاجتماع محمود أبو وافية ..

(١) لقاء مسجل بين الكاتب وعبد الفتاح حسن مساء الجمعة ١٤/١/١٩٨٣ بمكتبة بشارع أمين سامى بالقاهرة .

وكان اول المتحدثين كمال الدين حسين الذى قال أن الشيوعيين هم الذين ارتكبوا حوادث ١٨ ، ١٩ يناير (١) .

ويذكر عبد الفتاح حسن أنه عندما تكلم عطف على تجربة يناير سنة ١٩٥٢ أى حريق القاهرة فقال : « اننى عاصرت حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وكتب فى العمر حتى أشهد حوادث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ينبغى الحرص فى توجيه الاتهام ، القضاء وحده هو الذى يدين من ارتكب جريمة ما ويبرئ من نسب إليه الاتهام بغير حق » .

وقد حاول عبد الفتاح حسن أن يلقي بمسئولية ما حدث على صبية الشوارع فقد ربط ربطاً غريباً بين ماسمه من أن الصبية فى الشوارع كانوا يدبرون ويخربون ويسرقون وبين عدم توفيق وزارة الشؤون الاجتماعية حين ارتفعت بسن الحدث الى الثامنة عشر بدلا من الخامسة عشر .

وقال « اننى طالعت اليوم — يقصد ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ — فى مجلة صباح الخير نبأ يشير الى أن أحد الاشخاص اشترى سيارة من الخارج ودفع رسوما جمركية وبلغ جملة ذلك ٣٠ الف جنيه .. ان الطالب الذى يريد أن يذهب الى كليته ويعز عليه شراء دراجة باثنى عشر جنيها لاجدال فى أنه يملأ صدره تذمرا أن يلمس الفارق الكبير بين وضعه وبين من يملك سيارة ثمنها الاجمالى ٣٠ الف جنيه ، وأن الحكومة قد أخطأت فى اصدار تشريعاتها بعد أن بشرت بأن العام الحالى ( ١٩٧٧ ) هو عام رخاء فاذا به عام شقاء (١) ولم يكده يشتمل الشارع حتى تراجعت الحكومة عن تشريعاتها ، ودل ذلك على أنها لم تكن قرارات مدروسة بعناية . »

— وتحدث د . محمود القاضى فأشار الى الاستراحات المعدينة التى يستغلها أنور السادات .. وتحدث أبو العز الحريرى عن بعض تصرفات رئيس الوزراء ..

---

(١) حسين عبد الرازق ، مصر فى ١٨ ، ١٩ يناير - دار الكلمة ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ الحكومة تصف أحدث ١٨ ، ١٩ يناير على لسان رئيس الوزراء محمود سالم بأنها مؤامرة سافرة استهدفت وثوب المتأمرين الى الحكم ، وزير الداخلية يتخذ نفس الموقف ويهم الشيوعيين بأنهم يقودون المظاهرات والتخريب فى شوارع القاهرة .. الخ

ويذكر د. حلمي مراد<sup>(١)</sup> أن الاجتماع الذي دعا اليه محمود أبو وافية اثر أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ والذي تم في ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ بمجلس الشعب مبعثه أن التذمر الشعبي قد هز الحكومة ولذا فقد أرادت بعض العناصر المؤيدة للحكومة أن تتحرك بقصد التهدة فالاجتماع لم يكن بقصد ادانة اليسار بقدر ما كان لتهدة الجماهير الا أننا نرى أن الاجتماع لم يكن يستهدف تهدة الجماهير لانه اجتماع سرى وغير معلن ، وما جرى لا يخدم مشاعر الجماهير ولا يهدئها بل - على العكس - يثيرها أكثر ويستفزها ... ، ورأينا أن الاجتماع كان يستهدف تهديد المعارضة داخل مجلس الشعب ، والإيحاء بأن الحكومة رغم تراجعها عن القرارات الاقتصادية برفع أسعار السلع الضرورية - فانها قوية وقادرة - ويستفاد هذا مما ذكره د. حلمي مراد نفسه وكان حاضرا الاجتماع حيث قال أن الوزير حامد محمود لم يكن راضيا عن هذا الاجتماع ، وعندما تكلم كان كلامه استعراضا للعضلات أكثر مما كان تهدة للمواطن والمشار ولذا فقد اعترض د. حلمي مراد على تغيير جو الاجتماع اذ قد بدا له أنه يسير نحو غاية لا يقصدها محمود أبو وافية أو ليست واردة لدى الحاضرين ، وقد أبدى أبو وافية ، وأمسك بدفة الحديث وتحدث بروح قومية ، وكان كل من في الاجتماع - بعد ذلك يعبر عما في ضميره .. ذلك أن الحوادث كما بدت لم تكن مدفوعة بتدبير مسبق .. انما مضاجأة ، وكانت ردا على القرارات الاقتصادية ، وقد بدأت بالقاهرة .. واجتاحت كل المدن المصرية من الاسكندرية الى اسوان ..

أكان ما حدث في هذا الاجتماع رغم عدم أهميته هو الدافع لمقابلة د. حلمي مراد للسادات بعد أحداث يناير مباشرة ؟

الواقع أن د. حلمي مراد كان هو الذى طلب المقابلة ، وباعتباره كان يتزعم ما يسمى بالجبهة الوطنية التى كانت نواة لحزب جديد يضم المستقلين<sup>(٢)</sup> فسرعان ما استجاب السادات لطلبه وحدد له موعد اللقاء وفى هذا اللقاء الذى استمر ساعة وثلاثا قال د. حلمي : أنا جأى علشان اتكلم ..

(١) لقاء مسجل مع المؤلف يوم الثلاثاء ١٨ / ١ / ١٩٨٣ .

(٢) كانت الجبهة تجتمع بتنادى مجلس الشعب وكان من أعضائها ممتاز نصار ، محمود القاضى ، كمال الدين حسين ، وفى نفس الوقت كان هناك اتجاه آخر لاتشاء حزب سادس يضم الذين كانوا ينتمون للحزب الوطنى بقيادة فتحى رضوان والدكتور نور الدين طراف والمستشارين : يوسف كمال ، حسين عوض ، ابراهيم حسنين حلمي .

فرد عليه السادات : وانا عايز اسمعك ..

وتحدث د. حلمى مراد عن أحداث يناير، وقال انها لم تنته لان اسبابها موجودة وهى معاناة الجماهير، واتساع الفجوة، ووجود الفوارق ..، ليس معنى نزول قوات الجيش الى الشوارع أن كل شئ قد انتهى ..

ورد السادات بأنه مدرك بأن الموضوع لم ينته

ويذكر د. حلمى مراد أن السادات—يبدو أنه لم يكن يقصد بعدم انتهاء الموضوع بأنه مسألة أمنية، ولابد من البطش بكل القوى التى تنامى الى علمه من أجهزته البوليسية انها وراء الاحداث .

وتطرق الحديث الى الاجتماع الذى عقده محمود أبوفافيه، وكان من رأى السادات أن هذا الاجتماع لم يكن له أى ثمرة .. لأن عدد الحاضرين من غير اعضاء الحزب الحاكم كانوا أكثر وبذا سيطرت عليه المعارضة .. فاستدرك د. حلمى مراد بأن الذى افسد الاجتماع هو وجود الوزير حامد محمود .

السادات كان يعيش اذن جو ١٨ ، ١٩ يناير، ولم يكن يستطيع أن ينسى أو يتجاهل اللحظة واحدة أنه كان يمكن الاطاحة بحكمه، وتغيير النظام كله ..

وكانت المعارضة فى مجلس الشعب قوية رغم قلتها، صوته أقوى من صوت الحزب الحاكم، وكان هذا الصوت يتردد قويا فى قاعة مجلس الشعب وفى لجانه المختلفة .. كما يتردد خارج مجلس الشعب ..

ومن أمثلة ذلك أن الجبهة الوطنية المتحدة ولم تكن قد وصلت بعد الى مرحلة الحزب، أى لم تكن لها الشرعية للحديث أو التعبير كتجمع قانونى ..، اجتمع اعضاؤها فى نادى مجلس الشعب وكانت تسمى نفسها « الجبهة البرلمانية المتحدة » مساء ١٩ يناير ١٩٧٧ وناقشوا قرارات الحكومة برفع اسعار السلع الضرورية وارسلوا برفقية الى السادات وكان فى اسوان—كعادته فى بعض ايام الشتاء—طلبوا منه التدخل لوقف قرار رفع الاسعار.. وقد تولى صياغة البرقية د. حلمى مراد .

وكان قرار رفع الاسعار يتعرض لنقد شديد من ناحية شرعيته ذلك لانه لم يحظ بمناقشة واسعة لافى لجان الحزب الحاكم ولا فى مجلس الشعب .. انما كان قرار انفردت به الحكومة وفاجأت به الشعب .. كما فاجأت به حزبا نفسه، وقد اثير

الموضوع في لقاء د. حلمى مراد بالسادات فقد اشار الى متاعب الجماهير، وأن الحكومة لاتعالج الموقف بطريقة سليمة، وأنه لابد من الديمقراطية .. لان الجماهير اذا اقتنعت بقرار ما وان كان يسها و يؤثر عليها فانها تدافع عنه، وأشار د. حلمى الى ضرورة دراسة الموقف الاقتصادى كله دراسة شاملة ..

وقد ابدى السادات تفهما لحديث د. حلمى مراد وعلق قائلا : احنا مجتمعين علشان اسمعك ..

وفي نهاية المقابلة، قال السادات : ارجوالاتكون هذه المقابلة هى الاخيرة فانا اريد أن اجتمع بك مرة ثانية وثالثة وسأستمع باستمرار الى وجهة نظرك فى المسائل المختلفة .

ويقول د. حلمى مراد أن السادات كان يبدو وأنه اقتنع بما جاء فى حديثى ذلك أنه اتفق مع المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب وقتذاك ( ١٩٧٧ ) على الاستجابة لما ذكرته فى الرد على بيان الحكومة ، وتلبية مقترحاتى مثل النص فى الميزانية على منع شراء سيارات جديدة ، ومنع اعلانات المhamلة فى الصحف وانما تكون الاعلانات عن منشآت القطاع العام والمنشآت الجديدة .

ولاحظ د. حلمى مراد من خلال ما دار فى اللقاء أن السادت يعرف كل شئ ولا يمكن اتهامه بعدم العلم ، أو نقص فى المعلومات ، فقد كانت لديه المعلومات ومن مصادر مختلفة حتى المتافات التى كانت ضده وضد اسرته كان لديه بيان بها .. بكلماتها والفاظها .

واذا كان السادات قد أبدى اقتناعا بما أثاره د. حلمى مراد فى لقاءه معه فان هذا الاقتناع لم يلبث أن تلاشى ..

والواقع أننا لانجد تفسيرا مقنعا للقاء السادات بالدكتور حلمى مراد الا أنه كان يتوخى كسب اقطاب المعارضة الى جانبه وضمهم الى صفه .. أو رشوهم .. فاذا فشل فلا بد من اسكاتهم ..، و يبدو أنه قد وضع له من خلال اللقاء أن اقطاب المعارضة ليسوا من السهولة بحيث يمكن التعامل معهم على طريقته .. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانه لم يستطع أن يستثمر لقاءه مع اقطاب المعارضة ذلك لانهم — وهذا طبيعى — لم يسكتوا .. ولم يقعوا فى الفخ .. واستمروا يعارضون



في المجلس .. وفي نادى مجلس الشعب .. وفي تصريحاتهم .. وفي مقالاتهم في الصحف ..

والذى لاشك فيه أن حوادث ١٨ ، ١٩ يناير قد أحدثت شرخا كبيرا في نفسية السادات ، ذلك أنه لم يكن قد جرب شراسة الجماهير عندما تقضب .. وكان تاريخه الارهابى الذاتى ينحصر في حكايات غامضة عن الهروب من السجن ، والتعامل مع أعداء البلاد كالالمان والانجليز ، ثم الاشتراك — صوريا — في ثورة يوليو .. وما يقرن بهذا من فراره ليلة الثورة الى السينا وثبات وجوده بافتعال حادث داخل القاعة ليكون في مأمن من أى اتهام فيما لو فشلت الثورة .. كان هذا التاريخ عاجز عن مده بصورة قريبة من الواقع عن ارهاب الجماهير عندما تقضب .. وقد فوجئ ، وذعر .. وغضب .. وبدأ يعد للقيام بحركة التفاف كاملة على أجنحة المعارضة لاسكاتنا فلنا منه انما — أى المعارضة على مختلف صورها هي التي تعرض الجماهير ، وهي التي فرشت ارضية الجماهير لتقوم بما قامت به يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .. وتحرك حذرا كالشعلب فدعى — بواسطة عنده أبو واقية — لاجتماع بمجلس الشعب .. والواقع أنه لا توجد لدينا معلومات كافية عما دار في هذا الاجتماع وعما اذا كان يستهدف إيجاد مبرر وسند للسلطة لتقوم باجراءات القمع .. وما توفر لدينا من معلومات عن هذا الاجتماع السرى أنه لم يعط تصريحاً للحكومة للعمل ، فهو لم يتم اليسار المصرى صراحة بتدبير احداث يومى ١٨ ، ١٩ .. وعلى كل حال فان الحكومة لم تكن تنتظر تصريحاً بالعمل ، فقد عمدت منذ اللحظة الاولى الى إلصاق الامر كله باليسار المصرى وبالمعارضة بصفة عامة حتى ما كان منها ينتسب الى ثورة يوليو ، وما كان شريكا في تغيير الاوضاع في ذلك التاريخ ككمال الدين حسين .. صديق السادات ، ورفيق السلاح والزميل بمجلس قيادة الثورة .. وكان كمال الدين حسين قد رشح نفسه عن دائرة بنها وفاز فيها .. وأصبح عضوا بمجلس الشعب .. وبدأ يمثل قطبا في حركة المعارضة .. وما أن علم بأن السادات يرتب لاستفتاء لاصدار قوانين لما يسمى بحماية الجهة الداخلية يعد العدة لطلاق يده بلا رفيق — في الامور الداخلية حتى ابرق اليه برقته المشهورة التي قادته الى خارج مجلس الشعب ..

قال كمال الدين حسين في برقيته للسادات :

«يوم ٤ فبراير يوم مشؤم في تاريخ مصر<sup>(١)</sup> وقراركم في هذا التاريخ مستغلا المادة ٧٤ من الدستور الذى فسر لمصلحة الفرد الحاكم قرار خاطئ وباطل دستوريا أحلكم وزره ، كما حلت سابقك<sup>(٢)</sup> وزر القانون رقم ١١٩ الخطر الذى تنص عليه هذه المادة غير موجودا الان وكان لقصر نظر حكومتك والسياسة الخرقاء التى درجت عليها حكومات سبقت السبب فيما حدث يومى ١٨ ، ١٩ يناير فبدلا من أن تعاقبوا حكومتكم على تقصيرها وتنتظروا كلمة القضاء فى مدبرى الحوادث التخريبية وهم جميعا تحت ايديكم الان عاقبتهم الشعب ومجلس الشعب .

وفى قراركم هذا ازدراء بعقلية المصريين وارادتهم وحريةهم وامتنان لمجلس الشعب وضرب كل القيم الدستورية الحققة ، انك تعلم مدى كراهيتى للشيوعية ووقوفى ضدها ، ولكنك أيضا تعلم مدى حبى لمصر ، ولقد قلت فى مجلس الشعب أن تقنين الظلم أشد أنواع الظلم وأن هذا الذى يجرى تقنينه غير شرعى للظلم والاستفتاء الذى تنصبون تمثيله ستزوره حكومتكم المبهجلة كما زورت كل الاستفتاءات الماضية .

ملعون من الله ومن الناس كل من يتحدى ارادة أمة أو يمتن كرامة شعب ،  
حسبنا الله ونعم الوكيل ، وأنا لله وإنا اليه راجعون»  
نائب الشعب — كمال الدين حسين

(١) ٤ فبراير ، إشارة الى حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وهو اليوم الذى حاصرت فيه الدبابات البريطانية قصر عابدين وهددت بأنه اذا لم يكلف الملك فاروق حكمه النحاس باشا بتولى الوزارة .. فإن حل الملك أن يرحل ..

(٢) يقصد به الرئيس جمال عبد الناصر .

«.. فهدر نظر حكومتك ، والسياسة  
 الخرفاء التي درجت عليها حكومات سابقة ،  
 السبب فيا حدث يومى ١٨ ، ١٩ يناير،  
 وبدلاً من أن تعاقبوا حكومتكم عل تقصيرها  
 وتنتظروا كلمة القضاء .. عاقبم الشعب  
 ومجلس الشعب ..»

كمال الدين حمين

في رسالته الشهيرة الى أنور السادات

بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٧٧





## الفصل الشاف

---

كمال الدين حسين



ما أن وصلت برقية كمال الدين حسين الى السادات حتى حولوا الى المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب طالبا منه عرضها على المجلس بأسرع ما يمكن .. ، وقد فهم المهندس سيد مرعى معنى احالة البرقية اليه وهو أن يقوم باجراءات طرد صاحبها من المجلس وتلقينه درسا لا ينساه لا هو ولا غيره ممن يفكرون فى مخاطبة السادات بهذه اللهجة ، تلك اللهجة التى لم يعد يقبلها وهو بسبيل الاعداد لحدث هام ، وغير متوقع وهوز بارة القدس فى التاسع عشر من نوفمبر من نفس العام ١٩٧٧ .

كان تاريخ البرقية هو ١٢ فبراير سنة ١٩٧٧ ، ولم يأت ما جاء فيها مفاجأة للسادات ، فقد سمع قرأ أعنف منها لكن حنقه وغضبه انها صادرة من شخص يرى أنه صاحب فضل عليه ، فقد عزله جمال عبدالناصر وأهال عليه تراب النسيان .. فجاء السادات ونفض عنه التراب ، وأخرجوه الى دائرة الضوء حتى تدخل عضوا فى مجلس الشعب .. وكان السادات ينتظرون المساعدة والتأييد لا النقد والمعارضة ، وكانت نظرية السادات أنه ما لم تكن معه فانت ضده وكان يقيم الناس ، والقيادات على هذا الأساس ، فن ينتقده ، أو من يوجه اليه أدنى اعتراض يشطبه تماما من عالمه ويصنّفه التصنيف الذى يراه ..

تلقى المهندس سيد مرعى رسالة السادات ومعها صورة برقية كمال الدين حسين اليه ، وسرعان ما تحرك سيد مرعى .. وتحرك أعوان السادات فى المجلس ووقعوا على ورقة كانت معدة بمقتضاها يطلب الاعضاء اسقاط العضوية عن كمال الدين حسين .

وجاء فى هذه الورقة :

«نظرا لما ارتكبه العضو كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف فى حق مجلس الشعب ورئيس الجمهورية الحالى والسابق والمؤسسات الدستورية من سب وقذف وتشكيك وإهانة ، حيث ادعى على جميع الاستفتاءات بالتزوير وعلى الدستور أنه نص لأغراض خاصة .

كما تضمنت برقيته التي نشرت بالصحف الفاظا نابية ما كان يجوز أن تصدر من نائب من نواب مجلس الشعب ، وقد دفعه الى ذلك حقد دفين اعماه عن مصالح البلاد العليا ، وعن الاصول والعرف المتبعين في مثل هذه الحالات وقد استغل المناخ الديمقراطي (!!) الذي أكدته ثورة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، الامر الذي يعتبر دعوة صريحة الى التخريب والهدم والاخلال بالنظام العام و يفقده بالتالى الثقة والاعتبار .

« لذلك واعمالا لنص المادة ٩٦ من الدستور والمواد من ٣٠٩ الى ٣١٥ من لائحة المجلس فان الموقعين على هذا الطلب يقترحون إسقاط العضوية عن العضو المذكور ونظر هذا الاقتراح على وجه الاستعجال .. »

وفي نفس الوقت ابرق المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب الى كمال الدين حسين على عنوانه بشارع أبو الفوارق (٧) بالزمالك بالقاهرة ليخبره بأن عددا من أعضاء مجلس الشعب قد تقدم بطلب لاسقاط عضويته وقد قرر المجلس نظر هذا الطلب على وجه الاستعجال مع احالته الى اللجنة التشريعية لبحثه بجلستها التي تعقدها في الساعة الثامنة من مساء اليوم (١٢/٢/١٩٧٧) وتقدم تقريراً عنه الى المجلس بمجلسة باكر ١٣ فبراير سنة ١٩٧٧ .. لذلك نخطركم بمضمون ما تقدم طبقا لنص المادة ٣٠٩ من اللائحة الداخلية ومرفق بهذا صورة من طلب اسقاط العضوية .. »

وعلى الفور رد كمال الدين حسين على الاقتراح باسقاط عضويته في رسالة بعث بها الى رئيس مجلس الشعب بعد أن ادرك دلالة الاستعجال في نظر طلب إسقاط عضويته حيث ذكر في رده :

« وصلنى هذا الاخطار في الساعة السادسة إلا ربع مساء اليوم ١٢ فبراير سنة ١٩٧٧ ، وطبقا لنص المادة ٣٠٩ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب ، كان على رئيس المجلس اخطارى بطلب اسقاط العضوية قبل الجلسة التى نظرها هذا الطلب وأنا اطلب الى المجلس أن يصحح هذا الوضع ، ولينظر الموضوع في جلسة اخطرها طبقا للائحة .. »

ومن الغريب أن يتناقض كمال الدين حسين مع نفسه بعد أقل من أسبوعين ، ففي الاجتماع الذى دعى اليه أبو وافيته بمجلس الشعب يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ أثر حوادث ١٨ ، ١٩ يناير يقرر كمال الدين حسين في الاجتماع أن



الشيوعيين هم السبب .. بينما يعود هنا وفي هذه البرقية التي أرسلها الى السادات الى القول بأن «تصر نظر حكومتك» يقصد السادات — والسياسة الخرقاء التي درجت عليها حكومات سبقت السبب فيما حدث يومى ١٨ ، ١٩ يناير قبلا من أن تعاقبوا حكومتكم على تقصيرها وتنتظروا كلمة القضاء في مذبزبة الحواش التخريبية وهم جميعا تحت أيديكم الان عاقبتكم الشعب ومجلس الشعب ..»

وعلى كل حال فان اللجنة التشريعية و يرأسها حافظ بدوى اليد اليمنى للسادات منذ انقلاب ١٥ مايو سنة ١٩٧١ الذى دعا الى سرعة الاجتماع ولم ينتظر حضور كمال الدين حسين للمثول أمام اللجنة ، والواقع أن اللجنة التشريعية لم تجتمع بصفة رسمية لافى الزمان المذكور ولا فى المكان .. اما كانت قد اتخذت قرارها وأصبح جاهزا .. ولذا لم تكن فى حاجة الى مثول كمال الدين حسين أمامها فذلك عناء يمكن الاستغناء عنه .. وكان الاجتماع — كما يبدو — قد تم عندما ابرق المهندس سيد مرعى الى كمال الدين حسين يخبره بطلب اسقاط عضويته ، وعادة يستغرق مثل هذا الطلب أياما وأسابيعا إلا أنه يبدو أن السادات كان يتعجل الخلاص من رفيق السلاح القديم ولا يريد أن يدع له أدنى فرصة لالقاء كلمة ، وتوضيح موقفه فى مجلس الشعب حتى لا تكون كلمته مثارا لمناقشة ما تحول أحداث ١٨ ، ١٩ يناير والاستفتاء الجديد الذى يطرحه لاتخاذ اجراءات جديدة ضد المعارضة ، .. ومن هنا فالمفهوم من رسالة حافظ بدوى رئيس اللجنة التشريعية أنها مجرد رسالة لابلأغ العضوان مصيره قد تحدد ، وأمره قد انتهى وأنه لا داعى لخوض معركة نتيجتها معروفة مقدما .. «فأرجو الاحاطة أن اللجنة التشريعية بمبحث طلب إسقاط العضوية عنكم بجلستها المنعقدة فى الساعة الثامنة من مساء يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٧٧ — يلاحظ أن كمال الدين حسين تلقى برقية رئيس مجلس الشعب الذى يخبره فيها بطلب اسقاط العضوية فى نفس مساء السابعة السادسة مساء .. بينما جرى اجتماع اللجنة التشريعية — اذا صبح هذا — بعد ساعتين .. فهل كان من المتوقع أن يحمل كمال الدين حسين البرقية من عامل التلغراف ويهرع بها الى المجلس ليدافع عن نفسه ويمثل أمام اللجنة .. وما كان أدراه أن اللجنة ستجتمع هذا مساء .. وهذه الساعة ؟ .. أن برقية رئيس مجلس الشعب خالية من تحديد الجلسة التى سينظر فيها الطلب .. كما أنها خالية من تحديد جلسة اللجنة التشريعية .. فن أن لكامل الدين حسين أن يعلم بالموعد ؟ ..

لكن كما سبق القول .. كان المطلوب إلا يمثل كمال الدين حسين أمام اللجنة .. ، والا يقول كلمة في الجلسة .. ، وأن يجري حرمانه كلية من كل حق له في الدفاع وتوضيح وجهة نظره ..

وتستطرد رسالة رئيس اللجنة التشريعية :—

« وقد انتهت رأيها — رأى اللجنة التشريعية الى اقتراح اسقاط العضوية عنكم ، وسينظر هذا الطلب بالجلسة التي يعقدها المجلس في الساعة الحادية عشر من صباح اليوم (١٣/٢/١٩٧٧) مع اخطاركم بذلك ..

لذلك — وعملا بقرار اللجنة — فأننى اخطركم بمضمون ما تقدم .. »

وبالطبع لم يكن هناك سبيل لوقف العملية السريعة الدوران .. فالرسالة الثانية وصلت أيضا الى العضو في نفس اليوم .. وربما بعد أن كان المجلس قد نظر اقتراح اسقاط العضوية .. ، وكل الذى فعله كمال الدين حسين أنه ابرق الى رئيس اللجنة التشريعية .

« أسجل عدم مراعاتكم للاصول المتبعة في مثل هذه الحالة والتي تنص عليها المادة ٣٠٩ من لائحة مجلس الشعب رغم اخطارى لكم بها أمس ، وإذا كان الامر قد بيت للتيل من أعضاء مجلس الشعب ، لمن يدافع عن كرامة مجلس الشعب ، وعن الدستور فلا أملك قولاً إلا أن أقول لاحول ولا قوة إلا بالله وأنا لله وأنا اليه راجعون .. »

ووصلت هذه البرقية الى حافظ بنوى رئيس اللجنة التشريعية بينما كان يجلس في قاعة الجلسة يستمع الى العضو فتحى الكيلانى مقرر اللجنة التشريعية وهو يتلو على الاعضاء نص تقرير اللجنة التشريعية . (١) ودارت مناقشة في الجلسة على النحو التالى

رئيس المجلس :

تنص المادة ٣١١ من اللائحة الداخلية على أنه اذا كان تقرير اللجنة متضمنا اسقاط العضوية ، وجب على المجلس تأجيل النظر فيه الى جلسة أخرى غير التى تلى فيها التقرير اذا طلب العضو ذلك أو كان غائبا

---

(١) نص تقرير اللجنة التشريعية بقسم الوثائق من الكتاب

ولما كان السيد العضو كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف متغيباً عن جلسة اليوم ، فاعتقد أن المجلس التزاماً بتطبيق أحكام اللائحة الداخلية في هذا الشأن يوافق على تأجيل نظر هذا التقرير الى جلسة الغد حتى تتاح للسيد العضو الفرصة كى يحضر لابتداء وجهة نظره فيما تضمنه التقرير المعروض على حضراتكم .  
هذا علماً بأن ما أثّرى الجلسة أمس موضوع ذو شقين .

الشق الأول : وهو الخاص بنظر هذا الموضوع بطريق الاستعجال .

الشق الثانى : خاص بالموضوع ذاته ، وهو ما لم يناقشه المجلس بل قرر حالته الى اللجنة التشريعية لدراسته واعداد تقرير عنه لعرضه على المجلس .

لقد وافق المجلس فى جلسة أمس على أن يكون نظر هذا الموضوع بطريق الاستعجال وقد أخطر المبدأ العضو بذلك — عن طريق رئاسة المجلس — وبالموعود المحدد لنظر الموضوع أمام اللجنة ، كما قامت اللجنة التشريعية أيضاً باخطار السيد العضو بموعده اجتماعها ، ومع هذا لم يحضر سيادته .

هذا ، وستقوم رئاسة المجلس — فور انتهاء هذه الجلسة — باخطار السيد العضو بما تقرر فى جلسة اليوم من تأجيل نظر تقرير اللجنة التشريعية بشأن اقتراح إسقاط العضوية عن السيد/ كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف عضو المجلس اعمالاً لنص المادة ٣١٦ من اللائحة الداخلية كى يحضر السيد العضو لابتداء رأيه فيما تضمنه التقرير فالموافق من حضراتكم على تأجيل نظر تقرير اللجنة التشريعية لجلسة الغد يتفضل برفع يده

العضو أحمد حسين ناصر :

أرجو أن يأذن لى السيد الرئيس بالتحدث فى أمر يتعلق باللائحة الداخلية .

رئيس المجلس :

ليتفضل السيد العضو .

العضو أحمد حسين ناصر :

السيد ورئيس المجلس ، السادة الزملاء :

تنص المادة ٣٠٩ من اللائحة الداخلية على أنه « فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٩٦ من الدستور يقدم اقتراح إسقاط العضوية للرئيس كتابة .

وعلى الرئيس أن يعرضه على المجلس فى أول جلسة » .

ومفاد الفقرة الثانية من هذه هو أنه كان يتعين على المجلس أن يحظر السيد العضو المقترح اسقاط عضويته بموعد الجلسة التى سينظر فيها المجلس هذا الاقتراح .

نقطة أخرى أياها الاخوة ، لقد أقسمنا جميعا حين وطأت أقدامنا هذا المجلس على احترام الدستور ، وهاكم الدستور فى المادة ٦٧ منه يقضى بأن « المتهم برئ حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية تكفل له ضمانات الدفاع عن نفسه » .

ولذا فاننى أرجو من الاخوة الاعضاء اعمال نص المادة ٦٧ من الدستور واتمسك بها .

( ضجة واصوت : هذا فى المحكمة ) .

رئيس المجلس :

ارجو أن يكون واضحا أن المجلس فى جميع قراراته يحكمه الدستور والقانون واللائحة الداخلية للمجلس . وكل مهمة رئاسة المجلس هى مراعاة احترامها جميعا وبمنى أن نستعرض معا ما تم اتخاذه فى هذا الموضوع ، حتى تتضح الصورة أمامنا جميعا . فما حدث هو أن هناك طلبا قدم فى جلسة أمس الى رئيس المجلس خاصة بأمرين :

الاول ، اقتراح باسقاط عضوية السيد كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف . .

والامر الثانى ، أن يكون نظر هذا الاقتراح بطريق الاستعجال .

ولقد حرصت رئاسة المجلس — وهى على علم تام بما تقضى به أحكام اللائحة الداخلية — على أخذ رأى المجلس بالنسبة للامر الثانى وهو أن يكون نظر هذا الاقتراح بطريق الاستعجال ، وبعد أن وافق المجلس على ذلك ، قامت رئاسة المجلس باخطار السيد كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف فورا بخطاب رسمى بأنه قدم اقتراح باسقاط عضويته . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فقد وافق المجلس على احالة الاقتراح باسقاط العضوية الى اللجنة التشريعية لدراسته ، واعداد تقرير عنه لعرضه على المجلس فى جلسة اليوم ، والذي تلى الان على حضراتكم وأنه اعمالا لحكم المادة ٣١١ من اللائحة الداخلية فهل توافقون

حضرانكم على تأجيل نظر هذا التقرير الى جلسة غد كي تتاح للسيد العضو فرصة  
الحضور لابداء وجهة نظره فيما تضمنه تقرير اللجنة ؟

ووافق الأعضاء

رئيس المجلس :

أعتقد أن رئاسة المجلس بهذا تكون قد احترمت أحكام الدستور واللائحة  
الداخلية في هذا الشأن احتراماً تاماً .

والآن ، هناك طلب مقدم من السيد عادل عيد لتصحيح واقعة وردت في  
تقرير اللجنة التشريعية نصه :

غير صحيح أن اللجنة قد اجتمعت على أن ما وقع من السيد العضو يعد خطأ  
جسدياً في أداء واجباته ككاتب عن الشعب حسب ما ورد في الصفحة رقم « ٥ » من  
التقرير ، وأن البرقية التي أرسلها السيد كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف  
تعد اخلاقاً بواجباته كعضو بالمجلس وأن هذه العبارة لم تجر على لسان أى من  
السادة الاعضاء : ممتاز نصار وأحمد ناصر وحسن عرفه فضلاً عنى انا شخصياً ،  
يراعى اثبات هذا التصحيح تحقيقاً لوجهة نظر السيد العضو بشأن ما ورد بتقرير  
اللجنة .

السيد العضو عادل عيد :

ارجو أن يثبت بمضبطة الجلسة أنني لم أمكن من ابداء رأى في اجتماع اللجنة  
التشريعية بالامس .

رئيس المجلس :

إذا لم يكن السيد العضو قد مكن من الحديث في اجتماع اللجنة التشريعية  
بالامس ، فقد مكن من ذلك في جلسة اليوم .

وقد مر الامر بعد ذلك سريعاً في جلسة الغد .. حيث جرت مناقشة موجزة ثم  
صدر قرار المجلس باسقاط عضوية كمال الدين حسين ..

وقد جرى وهم خاطئ بأن ثمة أسباب شخصية بين السادات وكمال الدين  
حسين ترجع الى ايام الثورة الأولى .. ، والمناصب التي تقلدها كمال الدين  
حسين .. وكانت بطبيعتها أعلى من مناصب السادات .. ، او يمكن القول أن

السادات كان مروؤسا لكمال الدين حسين .. وأن هذا الأخير لم يكن يعامله بأسلوب الصديق او الرفيق او حتى الزميل .. انما كان يعامله بأسلوب الرئيس للمروؤوس فاضمر السادات هذا كله في نفسه حتى سنحت له فرصة تقدمه الى مجلس الشعب ، وفتح امامه الطريق ليمثل دائرته —بها— فيه ، ثم قربه .. قربه الى حد كبير .. ثم عصف به ..

ونحن لانميل الى هذا الرأي ، ذلك لأننا نعتقد أن إسقاط عضوية كمال الدين حسين وله تاريخ في الثورة كأحد رجالها ، وكان أحد نواب الرئيس .. مناصب كثيرة في فترة كان السادات فيها في ظل الظل ..، نعتقد أن إسقاط عضويته بمثابة درس لبقية فصائل المعارضة أنه لا عز يزلدى السادات ، وأن أى عضويته أية معارضة سيكون جزاؤه الفصل منها كان .. حتى ولو كان عضوا سابقا بمجلس قيادة الثورة ورئيسا مباشرا للسادات نفسه .. وذلك اخذا بالمثل القائل : « اضرب المربوط يخاف السايب ! »

« ماذا أفعل وأنا رجل ضعيف ولست في قوتكم ؟ ولكن الله أكبر من كل شيء ، التي ممنوع من الكلام ولا توجد عندي أجهزة اعلام أوجبريده أكتب فيها ما أريد ولا يقف بجانبى أحد سوى الله ، وقد غضبت من الشيخ الشعراوي وزير الأوقاف والأزهر على الرغم من أنه وزيرى والنسب موظف في وزارته .. ولكن الله عندي أهم من كل شيء .. غضبت منه يوم أن وقف هنا وجعل من السادات إغماً مع الله .. »

الشيخ عاشور

جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٧٨







## الفصل الثالث

الشيخ عاشور



لم يكن الشيخ عاشور قد عض اليد التي امتدت اليه وأنقذته من المصير الاسود كما ذكرت مجلة أكتوبر في عددها الذي صدر اثر تراجيديا الشيخ الجليل في مجلس الشعب فلم يكن نكرة جاء من ازقة الشارع السياسى انما كان علما في الاسكندرية ، جاء من قلب وعمق الشارع السياسى المصرى ، وقد خاض معارك كثيرة قبل أن يصل الى مجلس الشعب ، فقد كان عضوا بارزا في الاتحاد الاشتراكى العربى ومن موقعه هذا كان يقف مع الناس و يواجه الحاكم حتى ولو كان جال عبد الناصر نفسه . كان ينقد .. و يناقش ، و يرفض .. ، وكل الذين عرفوه من خلال أحاديثه وخطبه في مسجد المرسى أبو العباس بالاسكندرية حيث يعمل اماما ومقيا للشعائر الدينية - يدركون أنه لا يخشى في الحق لومة لائم .

وربما يبدو هذا التقييم المبثى واضحا اذا ما عدنا الى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى الذى عقد بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة في شهر ديسمبر عام ١٩٦٨ .. وحضره الشيخ عاشور باعتباره عضوا فيه وكان يرأس المؤتمر الرئيس جال عبد الناصر وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا وكعادته فقد كان يعطى الكلمة لمن يطلبها ، وفى ذلك الحين .. طلب الشيخ عاشور الكلمة .. ووقف أمام الميكرفون وقال :

الحمد لله رب العالمين .. والصلاة والسلام على سيد المرسلين ورضى الله عن كل الصحابة أجمعين .. وبعد عشية افتتاح هذا المؤتمر تكلم السيد الرئيس وقال بأن حرية المناقشة المفتوحة مكفولة في هذا المؤتمر .. هذا ما شجعتنى على أن أطلب الكلمة معقبا على السيد وزير التربية والتعليم حيث قال في خطابه بأن القيم الدينية جاءت في القانون الجديد للتربية والتعليم . ثم تحدث بعد ذلك المتحدثون ونسبوا الى الطلاب فراغا سياسيا .. وأخر فكريا .. وأنا اخالف هؤلاء .. وهؤلاء .. واقول بأن هناك فراغا دينيا ليس منسوبا للطلاب فقط ( تصفيق حاد ) بل هو منسوب لكم انتم جميعا وعلى رأسكم السيد جمال عبد الناصر .. ( تصفيق )

سيادة الرئيس .. هذه مسئوليتك .. ليست القوانين وحدها هى التى تنشر الدعوة والدين والقيم ولكن التطبيق هو الاماس في دعوة كل دين .. ليس دين

محمد عليه السلام وحده .. بل هو أساس كل دين جاء من عند الله .. ولذلك نرى  
الامة الاسلامية يوم أن أصبحت دولة كلام .. تأخرت عن سائر الأمم .. المسلم  
اليوم بالبطاقة .. بشهادة الميلاد .. من أجل هذا تأخر المجتمع الاسلامى ..  
وتقدمت عليه مجتمعات سبق الاسلام أن علمها .. ولذلك أساس الدعوة العمل  
وليس القول .. وأرجع الى كتاب الله « تأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم  
تتلون الكتاب أفلا تعقلون » .

ولذلك جاء في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذين يقولون  
ما لا يفعلون بعد أن جاء في الكتاب « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر  
مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون » ..

حتى في التطبيق الاشتراكي الذين يتكلمون عن الاشتراكية نرى البعض  
منهم .. انا حضرت محاضرات في معهد الدراسات النقابية للاشتراكية .. ييجى  
المحاضر راكب عربية طويلا ٦ متر وبعدين لابس خاتم سولتيريساوى ألفين  
جنيه .. وبعدين يطلع من المحاضرة يأخذ الشله معه يروحوا المطعم يتعشوا يطلع  
بـ ٧ أو ٨ جنيه (١) . وهو في المحاضرة يفضل يقول اربطوا الحجر على بطونكم  
للجوع .. جوع !! جوع !! الله يخرب بيتك انت خليت فيها جوع .. وانت  
مبتجعش ليه ؟ هو الجوع مكتوب على انا .. هيه الاشتراكية على وعليك لأ ..  
المهم اليوم نرى القيم الدينية قوانين فقط نريد أن نراها فعالة تطبق .. ها نحن  
يا سيادة الرئيس نرى الفساد وقد دخل المساجد والله تحفش الست المسجد عندنا في  
أبو العباس بالمينى جوب .. ولما تنجنى ينكشف المستور وتظهر العملية كلها !!

يا سيادة الرئيس .. هذا الفساد الذى فى الشارع ونحن فى شهر رمضان نرى  
الفساد .....

وصفقت قاعت المحاضرات بجامعة القاهرة ، وتكلم عبدالناصر فقال :

على العموم الشيخ عاشور يعنى بين لنا حاجة من اللى احنا قلنا امبارح ،  
المناقشة مفتوحة لكل الناس وبأى طريقة من الطرق .. والشيخ عاشور برضه  
أفندنا فى أنه رفة عنا شوية فى وسط الاجتماع .. وفى الحقيقة انا اعتبر أن بلدنا من  
أكثر البلاد تمسكا بالدين .. (تصفيق) وهذا باعتراف كل الناس فى الحقيقة

(١) يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن هذه أرقام ١٩٦٨ (١)

ايضا الثورة عملت من أجل الدين .. وأنا يقول برضه ان الشيخ عاشور وامثاله أن ده شغلهم اللي بيأخذوا عليه ماهية اللي بيأخذوا عليه فلوس .. واللى مفروض أنهم يدعوا ويشيروا من أجله ولكن بالاسلوب السليم .

والحقيقة هناك وسيلة للوعظ وهناك وسيلة للارشاد ، وفي أول الثورة جاعنى من طالب بحاجات كثيرة جدا ، وقال من لم يوزع بالقرآن ، يوزع بالسلطان ، واعمل كذا ، واعمل كذا .. كان ده مش ممكن ، اما اذا كنت حاسم هذا الكلام ، كنت ساضيق على كل الحريات اللي فعلا اتعودنا عليها في هذا البلد .. ولا يمكن الحقيقة أن احنا نرجع فيها .. البلد والعالم كله بيتطور .. الحقيقة مثلا ، وهو بيتكلم عن المبنى جيب ، انا لو طلعت قانون يمنع المبنى جيب .. معنى ده ايه ؟ معناه ان البوليس له الحق في أن يتعرض لكل ست في الشارع سواء كانت لابسه ميني جيب ، او مش لابسه ميني جيب وهذه الحقيقة شعور يؤدى كل واحدة .

مين اللي عليه أن يعمل هذا القانون ؟؟

كل عيله عليها أنها تعمل هذا القانون كل رب عائلة عليه ان يعمل هذا القانون .. في الحقيقة بالنسبة للجامعات مثلا .. يطلعوا قرار أن ماحدش يدخل الجامعات بالمبنى جيب ، وان البنت اللي تيجي في الجامعة بالمبنى جيب ، او بشئ من هذا القبيل تفصل ، وهذا نستطيع ان احنا نحدد موقفنا .. الخلاصة .. الحقيقة في هذا الموضوع .. بالنسبة للاذاعة هناك مواد كثيرة خاصة بالدين بالنسبة للتليفزيون أيضا هناك مواد كثيرة خاصة بالدين .. بالنسبة للاذاعة أيضا هناك محطة مخصصة لاذاعة القرآن الكريم ، والتفسير .. بعدين .. بالنسبة الحقيقة للدين .. احنا تعلمنا الدين على أى أساس ؟ ومين اللي علمنا الدين ؟ اتعلمناه من أهلنا واحد اتعلمه من عائلته ، واتعلم ايه ؟؟ الدين ده حلال وده حرام .. وتوارثنا هذا أبا عن جد .. مابقاش الحقيقة أن احنا كل واحد مسلم بالبطاقة .. ابدأ .. اتعلمنا .. واتعلمنا وحفظنا القرآن وده الكلام اللي بياكده القانون الجديد للتعليم .. في الحقيقة .. على ان يكون تعليم الدين بالنسبة للديانات المختلفة مادة أساسية ، لان الدين هو الوازع .. وأيضا احب انهى كلمتى بان اقول ان رجال الدين .. والوعاظ .. والمشايخ عليهم في هذا مسؤولية كبيرة .. انهم يوعظوا .. مش بس في المسجد اللي هم فيه .. في الحى .. يحتلطوا بالحى و يقولوا للناس ..

وأولياء الامور والابناء .. والعلاقات .. هي المسئولة .. وبغدين المجتمع منذ قام حتى اليوم .. فيه الصالح .. وفيه الفاسد .. منذ قام .. منذ قامت الخليقة .. من عهد ادم .. وقصة قابيل وهابيل .. هناك الفاسد وهناك الصالح .. ويجب علينا جميعا ان نعمل على ان نقوم الفاسد .. وعلى أن ندعم الصالح .. والدين والحمد لله .. بخير في بلدنا .. ونحن نعمل جميعا — كأ أسرة واحدة .. هذه الامة .. وهذا الوطن .. على تدعيم الدين .. لان الدين هو الذى يهدى الى القيم السليمة .. والقيم الحقيقية .. واشكر الشيخ عاشور على أنه فتح لنا هذا الموضوع للتكلم فيه اليوم .. (تصفيق)

حدث هذا عام ١٩٦٨ ، وبعد عدة سنوات ، وبعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، وبالتحديد عندما رشح الشيخ عاشور نفسه في انتخابات سنة ١٩٧٦ التى جاءت بأغلب عناصر المعارضة لنزاهتها وحيدتها ، وبدأ حزب مصر يغازل هذه العناصر .. ويحاول جذبها الى صفوفه بوسائل شتى .. وكان ضمن الوسائل اختلاق المواقف ، وفبركة البطولات ، وفوجئ الشيخ عاشور كما فوجئ غيره بمحايات تختلق حوله وتقدمه للناس .. الذين كانوا قد منحوه ثقتهم بالفعل وانتهى الأمر .. على انه البطل الذى وقف امام عبدالناصر وأواجهه وصارحه ، وان عبدالناصر لم يفر هذه الصراحة ولذا ما كان يخرج مساء يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٨ من قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة حتى وجد من يناديه ، ثم يدفع به سيارة تقذفه فى مبنى الشرطة العسكرية فى عابدين وهناك تلقى درسا لن ينساه وأنه قد تعلم من هذا الدرس انه لن يكرر ما فعله أمام عبدالناصر مرة أخرى .. ، وأن زبانية الشرطة العسكرية أرادوا أن يتمادوا فى تلقين الدروس .. لكن أنور السادات تدخل وقتها وانقذه .. فالسادات هو المنقذ والملاذ فى عهد عبدالناصر .. وهورب العائلة عندما جلس على كرسي الرئاسة ..

ولكن الشيخ عاشور لم ينضم لحزب مصر .. وتمادى اكثر فانضم الى حزب الوفد الجديد ، ومن موقعه فى مجلس الشعب بدأ يارس دوره فى النقد والمعارضة — الى ان جاء يوم ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ ووصلت حدته فى المعارضة الى درجة انه أصبح يمثل تهديدا مستمرا للسادات وبطانة حكمه ، وحزبه .. وعندئذ انفتحت الصحف الساداتية عليه ومن امثلة ذلك ما جاء فى جريدة الاخبار<sup>(١)</sup> فقد

(١) الاخبار فى ٢٥/٣/١٩٧٨ بعنوان حكاية الشيخ عاشور ص ٣ ، تحقيق عبدالفتاح الديب .

ذكرت ان الشيخ عاشور تكلم في عهد عبد الناصر فذهب وراء الشمس ، وانه الآن يتكلم في عهد السادات و يصول ويجول ولا شيء يؤخذ عليه الا في حدود القانون وسيادة القانون وهو التعبير المذهب الذي كان يستعمله السادات ولا يمل تردده ..

والواقع ان الشيخ عاشور هو اول من علق الجرس في ربة القط ، وهو اول من وقف في قاعة مجلس الشعب وعلى مرأى ومسمع من الوزراء واعضاء مجلس الشعب .. والصحافة والتلفزيون .. والرأى العام وهتف بسقوط حكم السادات وأدان حكمه ووصفه بالذكتورية والشللية .. وانه حكم الطبقة الطفيلية التي تريد النهب والسلب والاثراء على حساب الشعب ومن دم الشعب وعرقه وقوته .. وكان من الطبيعي أن يسكت هذا الصوت ، أن يخرج من مجلس الشعب .. وأن يلقي به في زوايا النسيان .. ، وأن تحذر الصحافة من الاقتراب منه او سماع اقواله ..

والواقع ان تراجيديا الشيخ عاشور نصر لم تبدأ صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ بقاعة مجلس الشعب المصرى عندما هتف بسقوط رئيس الجمهورية أنور السادات وهو في أوج مجده وعنفوان قوته ولم يكن قد مضى عليه أكثر من خمسة أشهر من زيارة القدس (١).

انما بدأت التراجيديا في اليوم السابق — كما ذكر هو نفسه فيما بعد — أى يوم الاثنين ٢٠ مارس سنة ١٩٧٨ عند نظر الاستجواب المقدم من العضو عادل عيد الى الشيخ محمد متولى الشعراوى وزير الاوقاف ووزير الدولة لشئون الأزهر وقتذاك عن اضطراب الأوضاع المالية بالمجلس الأعلى للشئون الاسلامية (٢) حيث أثيرت مناقشة حول لائحة مجلس الشعب وهل تعطى للمضو الحق في اتهام موظف عمومى بصيغة القرار أم بصيغة الاتهام ..

(١) زار السادات القدس في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

(٢) جاء في نص الاستجواب — الذى قدمه العضو عادل عيد ما يلى :  
« لقد شاع الاضطراب في الأوضاع المالية والإدارية بالمجلس الأعلى للشئون الاسلامية وقصر اشراف الوزارة عليه رغم صراحة ما تقتضى به النصوص الواردة في قرار انشاء ذلك المجلس من أن وزير الاوقاف هو رئيس ذلك المجلس وانه — أى المجلس — يتبع وزير الاوقاف مباشرة ، وقد أدى ذلك كله إلى عجز المجلس عن القيام برسالته على النحو المنشور الأمر الذى يربط المسؤولية السياسية للوزير ومن ثم أرى إستجوابه »

وكان نظر الاستجواب قد بدأ في الساعة الحادية عشر والنصف واستمر حتى الساعة الرابعة والنصف .. أى أنه خلال خمس ساعات لم يستطع العضو عادل عيد أن يكمل شرح استجوابه بسبب المقاطعات التي وقعت من الأعضاء وخاصة من أعضاء حزب مصر - حزب الحكومة - الذي يمثل الاغلبية في المجلس (١) .. وطلب المهندس سيد مرعى رئيس المجلس أن يضى الاستجواب في شرح استجوابه « لأن الساعة الآن قد تجاوزت الرابعة والنصف » .

هنا نهض العضو الشيخ عاشور وقال : « لدى كلمة تتعلق باللائحة » وطبقا لنص المادة ١٤٩ من اللائحة للعضو حق الكلام في الاحوال الاتية :

١ - الدفع بعدم جواز المناقشة او الموضوع المطروح ، لتعارض مع الميثاق او الدستور .

٢ - توجيه النظر الى مراعاة أحكام قانون مجلس الشعب واللائحة الداخلية .

وهذه الطلبات أولوية على الموضوع الاصلى ، يترتب عليها وقف المناقشة فيه ، حتى يصدر قرار المجلس بشأنها :

وبعد ان رفع الشيخ عاشور يده وطلب الكلمة الخاصة باللائحة رد عليه رئيس المجلس بأنه ليس هناك مجال للكلام الآن ، وليس هناك أى سند من اللائحة لان يتحدث أى عضو الآن ، ويجب اختيار الوقت المناسب لطلب الكلمة .

هنا صاح الشيخ عاشور : « لائحة .. لائحة ١٩ » ورد رئيس المجلس بأن المجلس قد فصل في أمر اللائحة وانتهى الامر ، ولا بد من اعطاء الفرصة للعضو المستجوب عادل عيد ليتم حديثه .

وبدأ العضو عادل عيد يستعد لمواصلة حديثه الا أن الشيخ عاشور صاح :

« اننى من هذا المكان اطلب أن يحضر السيد رئيس الجمهورية جلسة خاصة ليسمع من ممثلى الشعب الخالفات التى تحدث في هذا المجلس » .

(١) كانت توجد أربعة احزاب و مجموعة مستقلين .. ، الاحزاب الاربعة حسب اهميتها العددية هي :

١ - حزب مصر و مثل الاغلبية و يرأسه ممدوح سالم رئيس الحكومة

٢ - حزب الوفد الجديد يمثل المعارضة و يتحدث باسمها د . حلمى مراد .

٣ - حزب الاحرار الاشتراكيين و يتحدث باسمه زعيمه مصطفى كامل مراد .

٤ - التجمع التقدمى و يتحدث باسمه خالد محبى الدين أما مجموعة المستقلين فن أبرز أعضائها د .

محمد القاضى ، ممتاز نصار ، عادل عيد ، كمال أحمد ، أحمد ناصر ..



غضب رئيس المجلس وقال موجها حديثه للمختزلين الذين يسجلون وقائع الجلسة : « ان يثبت هذا الكلام في المضبطة ، فلم يسمح للمضوب بالكلام » .

وعاد العضو عادل ليواصل حديثه ويشرح استجوابه الا أن الشيخ عاشور استنكر بالضجة كلام رئيس المجلس .. فقال له رئيس المجلس : « ما هذا يا شيخ عاشور ؟ هل أول نشاط لك في هذا المجلس منذ عام ونصف تبدأ بهذه الصورة ؟ » .

.. وتوقف الامر عند هذا الحد .. الى أن جاء دور وزير الاوقاف والازهر الشيخ محمد متولى الشعراوى ليرد على ماثير حول المجلس الاعلى للشئون الاسلامية .. فقال ضمن ما قاله مشيرا الى الرئيس أنور السادات :

« والذى نفسى بيده لو كان لى من الامر شىء ، لحكمت الرجل الذى رفعنا تلك الرفعة ، وانتشلنا مما كنا فيه الى قة ألا يسأل عما يفعل »

وكان الشيخ الشعراوى يقصد بهذا أنور السادات ، وأن السادات لا يسأل عما يفعل بعد أن رفعنا — نحن الشعب — هذه الرفعة وحقق لنا الحرية والديمقراطية (11)

هنا ثار الشيخ عاشور ورد على الوزير :

« مفيش حد فوق المسائله لترعى الله » .

وطلب رئيس المجلس منه : « اقعد يا شيخ عاشور .. أرجوك ألا تقاطعه — أى لا تقاطع الوزير » .

وبعد أن أنهى الوزير من بيانه ذكر رئيس المجلس أن من حق صاحب الاستجواب — عادل — أن يعلق على بيان الوزير أو على رده ..

وقال أن الذين طلبوا الكلام ١٧ عضوا وذكر أسماءهم ولم يكن من بينهم الشيخ عاشور نصر .

في اليوم التالى ، أى يوم الثلاثاء الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ عقد مجلس الشعب جلسته الصباحية الساعة الحادية عشر .. وكان واضحا أهمية الجلسة لموضوع يمس حياة المواطنين ولذا فقد حضر عدد من الوزراء المختصين بهذا الموضوع مثل د . عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزير التخطيط ، ود . فؤاد محيى الدين وزير شئون مجلس الشعب ووزراء الصناعة

والتجارة والتموين والرى والأراضى والرقابة والاقتصاد والتعاون الاقتصادى والمالية والثقافة والاعلام والزراعة والتنمية الريفية والداخلية .. وفيما يلى نص ماجاء فى المضابط الرسمية لجلسات مجلس الشعب .

بدأت المناقشة بكلمة من رئيس المجلس المهندس سيد مرعى فقال فيها :

نبدأ بطلبات المناقشة ، وسيقوم السيد العضو مصطفى كامل مراد (١) شرح موضوع طلب المناقشة الخاص بالسياسة التموينية ثم يليه السيد العضو أحمد محمود فؤاد بشرح موضوع طلب المناقشة الخاص بارتفاع أسعار العلف واللحوم ، والكلمة للعضو مصطفى كامل مراد .

ولاهمية ما ذكره مصطفى كامل مراد فى هذه الجلسة سأورد نص الكلمة كاملة كما وردت فى مضبطة مجلس الشعب يوم ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ .

« دفعنى الى تقديم هذا الطلب ما وصلت اليه الحالة التموينية فى البلاد . مما يقتضى تبادل وجهات النظر مع الحكومة حول المشاكل التموينية ، واقتراح الحلول التى نراها كوسيلة لحل بعض هذه المشاكل .

أن التموين هو توزيع السلع الاساسية التى يعم الطلب عليها أى تستهلك من جميع فئات الشعب ، ولذلك يقتضى أول ما يقتضى تخطيط هذه السياسة أى تقدير احتياجات المواطنين من السلع التموينية الرئيسة وذلك يقتضى أيضا التنسيق مع الانتاج والاستيراد والتصدير ، والتنسيق مع المساحات الزراعية والتركيب للمحصول الذى سينزع فى كل عام حتى يمكن معرفة مقدار المنتج من القمح والذرة والفلو والعدس وغيرها من السلع التموينية ، وكذلك تقدير حجم المنتج الصناعى من هذه السلع كالسكر والزيت ثم تقدير حجم ما يجب استيراده منها والاقوات التى تستورد فيها ، وبعد ذلك تبدأ عملية التوزيع أى التجارة الداخلية ، وهى نقل هذه السلع وتخزينها وتوزيعها عن طريق شركات الجملة ثم توزيعها على المجمعات الاستهلاكية أى محلات الجزئة والبقالين .

فالعملية مرتبطة بخطة الدولة وتقدير الاحتياجات ثم طريقة توزيع هذه السلع ، ولعل التوزيع وهو من اهم العناصر فى السياسة التموينية ، لانه يمكن توفير الكميات المطلوبة ولكنها موجودة فى المخزن وغير موزعة ، و يترتب على ذلك ظهور نقص فى

(١) مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار الاشتراكيين

السوق او يشعر المواطن بوجود هذا النقص مع ان السلعة موجودة في المخازن وغير موزعة على المناطق الاستهلاكية المختلفة . اذن فالتقنين هو عملية تجارة داخلية مهمة جدا لاتصالها بالقوت الاساس للشعب والسلع التي لاغنى لاحد من المواطنين عنها ، فكل الافراد ياكلون الخبز منها كان دخل هؤلاء الافراد ، ويستلكون السكر والزيت وهى سلع عامة الاستهلاك .

وأول خطأ — من وجهة نظرنا — هو ادماج وزارة التجارة الخارجية في التموين لان وزارة التجارة الخارجية لها أهمية كبرى فهى تشرف على تخطيط احتياجات الشعب من السلع الأساسية مع كافة الوزارات ، ثم تقوم باستيراد هذه الاحتياجات وتقوم بتوزيعها ثم تقوم بادراج حجم الاستهلاك في البطاقات ، فهذه يجب أن تكون وزارة مستقلة قائمة بذاتها وقد كان هذا هو الحال على مدى اربعين عاما بتخصيص وزارة — للتموين والتجارة الداخلية . أما التجارة الخارجية فنشاطها يتعلق بالبنوك والاقتصاد وتمويل عمليات التصدير عن طريق البنوك ، التأمين على الصادرات ، الميزانية النقدية ومتحصلات الدولة ومصروفاتها من النقد الاجنبى ، كل هذا يجب أن يتولاها وزير واحد هو وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية كما كنا نسير .

ان ما حدث الآن — وهو كما أرى — خطأ فى التنسيق نتج عن ادماج التجارة الخارجية مع التموين والتجارة الداخلية ، فاصبحت هذه الوزارة المهمة وهى التموين والتجارة الداخلية ، ملقى عليها عبء الاشراف عليها على وزير التجارة الخارجية ، هذا هو أول خطأ حدث ، ولذلك — ولتصحيح السياسة التموينية — يجب أن تصبح وزارة اتموين والتجارة الداخلية وزارة قائمة بذاتها تشرف على توزيع كافة السلع التموينية فى المكان والوقت وبالكميات المطلوبة ، وتلاحظ كل ما يحدث من اختناقات وتحدد حجم الاستيراد للسلع المعنية ، هذه هى اختصاصات وزارة التموين والتجارة الداخلية ، أما وزارة التجارة الخارجية فتختص بعمليات الاستيراد والتصدير وهى مرتبطة تمام الارتباط بالوزارة التى تشرف على العملة النقدية وكمية العملات الصعبة التى تأتى ، وحجم الاستخدامات منها وعمليات التأمين والبنوك ، ولذلك يجب أن تكون وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وزارة واحدة .

انتقل بعد ذلك الى التخطيط العام للسياسة التموينية وكان هذا يقتضى قبل بدأ السنة الزراعية — مثلا — أن يتم التنسيق بين السيد وزير التجارة والتموين

والسيد وزير الزراعة ، لان هناك سلعا تموينية تنتجها الزراعة كالقمح والعدس والفول ، فكان من اللازم تحديد المساحات التى ستزرع من المحصول ، وبموجب معرفة ماسيصنع من هذا الانتاج عمليا ، وحجم الاستهلاك المحلى من هذه المنتجات والفائض المتاح للتصدير ، ولقد وقع خطأ فى هذا المجال فى العام الماضى ، وهو أن الحكومة قررت زيادة المساحة التى ستزرع قطننا ، فرفعت المساحة من مليون ، ٢٥٠ ألف فدان الى مليون و٤٠٠ ألف فدان ، ولاشك أن هذه المساحة التى زادت كانت على حساب محصول القمح والذرة ، وترتب على ذلك عجز فى الانتاج المحلى بلغ حوالى ٢٠٠ ألف طن قع ، ٢٠٠ ألف طن ذرة ، وبما لاشك فيه سيترتب على هذا العجز استيراد قع من الخارج لسد العجز الذى نتج عن الخطأ فى تقدير التركيب المحصولى والمساحات التى حددت للقطن بالزيادة .

هذانسوع من سوء التخطيط ، ولابد أيضا من الاتفاق مع السيد وزير الزراعة على كمية الخضروات التى سيتم انتاجها وماهى تكاليف الانتاج ، لكى تتمكن وزارة التموين من تسعير أثمان هذه الخضروات ، ولتحقيق العائد المجزى للفلاح وكـم سيعود على كل من تاجر الجملة ، وتاجر التجزئة وتعلن أسعار السلع التموينية من الخضروات والفواكه قبل أن تبدأ موسمها ، وهذه عمليات سهلة جدا عمليات روتينية وكان يجب أن تتم قبل بدء السنة الزراعية ولكنها لم تتم على الوجه المرضى والسليم فشلا - والى الآن - لم يحدد سعر القطن ، وأخر موعد لزراعته ٢٠ مارس الحالى ، ومن يزرع القطن بعد ذلك التارىخ يقل محصوله كما نعلم جميعا ، فكان من الواجب تحديد سعر القطن قبل بدء السنة الزراعية من شهر اكتوبر تحدد أسعار جميع المحاصيل الزراعية الرئيسيه كالقطن والقمح والذرة والارز والفول والعدس ، بعد المناقشة مع لجان مجلس الشعب المعينة حتى تكون السياسة الحكومية واضحة أمام نواب الشعب وبالتالى تكون هذه السياسة واضحة أما جماهير الشعب التى انتخبنا لننوب عنها فى هذا المجلس ، من هنا يبدأ التخطيط ، وبما أن أسعار المحاصيل الزراعية لم تعلن حتى الآن فان اعضاء المجلس سيفضطون على السادة الوزراء - كما هى العادة - ويطالبون برفع أسعار المحاصيل وستتجيب الحكومة - فى الغالب - وسيرفع قنطار القطن الى ٥٠ جنيها ، وسوف يترتب على ذلك اضطراب فى الموارد المالية ، حيث كانت الموارد المقدرة للمحصول عليها من القطن سوف تتغير هذه الموارد ، و يترتب على ذلك أيضا وقوع السيد وزير المالية فى « حيص وبيص » نتيجة الاسعار التى تأخر اعلانها ، وللأسف كان

يمكن اعلان هذه الاسعار في وقت مبكر فليدنا الاخصائيون والفنيون ، ولكن ينقصنا الفكر السياسى الذى يضع الخطوط العريضة للسياسة العامة والذى يعمل على أساسها الفنيون ، فالسيد وزير التجارة والتموين لم يعد يعلن أسعار الخضروات والفاكهة ، وكان من المفروض أن يعرف سعر العنب او البطيخ ، ويمكن أن يستقى المعلومات من السيد وزير الزراعة الذى يعرف ما ينتجه الفدان من الفاكهة ، وتكاليف الانتاج والتمن الذى سيباع به لتاجر الجملة ، والتمن الذى منيبيع به تاجر التجزئة وكان يمكن ان يعرف الشعب ونواب الشعب أسعار الخضير والفاكهة قبل أن تنزل السوق ويمكن النقاش حول هذه الاسعار سواء كانت منخفضة أو مغالى فيها ، لم يحدث شئ من كل هذا .

انتقل بعد ذلك الى المرآة التى ينعكس عليها نظام الحكم وهى رغبة العيش وترجع أهميته الى أنه يشكل نصف الوجبة الرئيسة لـ ٩٠٪ من ابناء هذا الشعب المكافح ، فالمواطن المصرى يأكل نصف كيلو جرام عيش في اليوم وهو الغذاء الاساسى الذى يلا به بطنه والى جانبه قليل من « الطرشى » او الحلالة « طحينة » وقليل من « الطعمية » او « الفول » وكان الله يحب المحسنين ، وكل ذلك موزع على الوجبات الثلاث ولكن الاساس هو الخبز لان المواطن ينظر الى رغبة الخبز على أساس أنه انعكاس للسياسات الاقتصادية والانتاجية والخدمات ، ففى الصباح ينظر المواطن الى حجم الرغبة ولونه .. اننى ارى أن السيد وزير التجارة والتموين يضحك لعله خير .. لا ، ليس كل الخبز بهذا الشكل .. اذن بمتوسط استهلاك الفرد من الخبز هو اربعة ارغفة يوميا مضروبا فى ١٣٥ جراما وزن الرغبة القانونى ، فيكون ما يأكله من الخبز هو حوالى نصف كيلو يوميا فى المتوسط يعنى نصف وجبته ولذلك يجب أن يكون نصف غذاء الفرد بجالة مرضية ، فوزه يجب أن يكون قانونيا ، ولونه نظيف ، مراعاة نسبة استخراج الردة الخشنة والردة الناعمة والسن فكل هذه الامور تؤثر على نفسية المواطن ، وعلى الانتاج ، وعلى الثقة فى أنظمة الحكم .

فماذا حدث بالنسبة لرغبة الخبز الآن ؟ أولا انخفض وزنه من ١٣٥ جراما بقطر ١٩ سم ، الى ١٠٠ جرام ، اى انه انخفض وزنه ٣٥ جراما عن الوزن القانونى وماذا يعنى هذا ؟

فكما هو معروف فان الرغبة الواحد يدخل فيه ١٠٠ جرام دقيق و بعد اضافة الخميرة والماء يصل وزنه الى ١٣٥ جراما ، فاذا نقص الرغبة جراما واحدا فعنى

ذلك نقص ١% من وزن الرغيف ، أى ١% من حجم الاستيراد— وهو ٣ ملايين طن ونصف— ويساوى ٣٥ ألف طن قمح ، فعندما ينقص الرغيف ٣٥ جراما فعنهنا أننا فقدنا قيمة مليون طن قمح— وثمن طن القمح الآن ٧٠ دولارا ، أى ٥٠ جنيها مصريا— وهذا يعنى أننا فقدنا ٥٠ مليون جنيه . وكان المفروض ان يأكلهم الشعب ولكنه لم يأكلهم .

اذن فعملية نقص الرغيف هى مادعتنا الى طلب مناقشة السياسة التموينية ، وتبادل وجهات النظر مع الحكومة ، وليس الهدف من ذلك احراج احد ، ولكننا نعتين السياسات من هذه المناقشة ، فتحن ندلى بما لدينا من أقوال ، والاعضاء يدلون بملاحظاتهم ثم ترد الحكومة وبذلك تفتح جوانب الموضوع .. »

وهنا دخل القاعة— قاعة مجلس الشعب— احد الافراد يحمل بعض الارغفة جيدة الصنع وحدث ضجة ودارت هذه المناقشة بالنص

رئيس المجلس :

اننا لانستطيع الاستماع الى العضو المتكلم .

العضو أحمد عبد الشافى : ( الاحرار )

هذا الخبز من تأليف وزير التويز لعرضه على الاعضاء فى هذه الجلسة . اننا فعلا فى حاجة الى مثل هذا الخبز ويا ليت موجود فى الاسواق .

رئيس المجلس :

العضو محمد أحمد عبد الشافى ، يتفضل بالجلوس .

● كان يجب على من ادخل عينة الخبز الآن أن يطلب الاذن قبل ادخالها قاعة الجلسة .

● لتخرج هذه العينة من الخبز من القاعة الى أن تطلب وبأذن من رئيس المجلس .

● لاتدخل اية عينات قاعة الجلسة الا باذن من رئيس المجلس ، ليجلس الاعضاء فى أماكنهم .

الضجة مستمرة ، وانطلقت اصوات مهددة

● ليجلس الاعضاء فى أماكنهم ...

● ليجلس العضو محمد على مسعود ..

● ليجلس العضو محمد أحمد عبد الشافي ...

● ليجلس العضو ابراهيم الشويخي ...

● ارجو أن ينصت الجميع حتى يستطيع العضو مصطفى كامل مراد أن يتكلم ....

● والآن ليتفضل العضو مصطفى كامل مراد .

**العضو مصطفى كامل مراد : ( رئيس حزب الاحرار )**

اننى اقول أن رغبة العيش اساس في الوجبة الغذائية لافراد الشعب ومن ثم فانه يجب أن يكون وزن الرغبة ولونه مقبولا .

لماذا نقص وزن الرغبة ٣٥ جراما ، وما علاج هذا النقص ؟

ان تكلفة انتاج رغيف العيش قد زادت ...

اصوات وضجة .

**رئيس المجلس :**

ان موضوع السياسة القومية مهم للغاية ولا بد للمجلس ان يستمع للآراء المؤيدة والمعارضة له فيه على حد سواء وتحليل الموقف ، واننى شخصيا لاسطيع متابعة ما يديه العضو مصطفى كامل مراد من آراء بالنسبة للموضوع المطروح ، وعليه فاذا كان الاعضاء غير مستعدين لمتابعة الموضوع فيمكن رفع الجلسة لفترة الوقت .

**العضو مصطفى كامل مراد :**

لقد بحثنا موضوع أجور عمال الخابز مع اعضاء شعبة الخابز بالفرقة التجارية ، وقالوا لنا ان عمال الخابز قد بدأوا في الهجرة من مصر في أعقاب حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ لتفتح مجال الرزق أمامهم بالخارج في مجالات تختلف عما كانوا يعملون فيه مصر ، ومن ثم بدأ يرتفع اجر عمال الخابز ارتفاعا طوريا ، فبعد أن كان العامل يتقاضى عن انتاج الالف رغيف اجر قدره ١٥ قرشا - اى ١٥٠ من المليم على الرغبة الواحد - ارتفع اولا الى ٢٠ قرشا ثم ٣٠ قرشا الى ان وصل الى ٣٥ قرشا وخلال هذه الفترة ارسلنا مذكرات الى وزير التجارة والتكوين تتضمن طلب زيادة أجر عمال الخابز الا ان الوزارة لم تستجيب الى ذلك ، مما اضطرنا اخيرا الى

أن نصطحب بعض وكلاء وزارة القويّن الى المقهى الذى يجتمع فيه عمال الخابز لمناقشتهم فى الاجر، وطالبوا بأن يكون أجر انتاج الألف رغيف ٤٠ قرشا وذلك لان العامل منهم معرض لامراض مثل السل ، والربو، وضعف البصر، واعتقد انهم فعلا يتعرضون لمثل هذه الامراض فى ذلك لأنهم يبيتون فى الخابز ويقفون أمام الافران ذات الحرارة العالية ويستشقون غبار الدقيق و يعملون بأيديهم باستمرار، وكل هذا فى رأى يعتبر مرهقا . وبعد اربع سنوات من المذكرات التى تقدمنا بها لوزير التجارة والقويّن إستجابت الحكومة لرفع أجور عمال الخابز وتمثل ذلك فى طلب وزير التجارة والقويّن اعتمادا اضافى بمبلغ قدره ١١ مليون من الجنيهات لدعم اجور عمال الخابز .

ولعلم حضراتكم تعرفون ان العشرة ارغفة من العيش تصنع من كيلو دقيق واحد يحصل عليه الخبز بسعر ٣٢ مليا .

رئيس المجلس :

ارجو ان يتوقف العضو مصطفى مراد عن الكلام حتى ينتهى العضو كمال صقر من حديثه مع الرفاعى ويجلس بعض الاعضاء فى اماكنهم .

ارجو العضو الشيخ عاشور محمد نصر ان يجلس مكانه .

العضو عاشور محمد نصر : ( الولد الجديد )

انى خارج .

رئيس المجلس :

مع السلامة ، وليتفضل مصطفى ..

العضو عاشور محمد نصر :

انى أقول « ان ده مش مجلس شعب ، ده مسرح مجلس الشعب » .

رئيس المجلس :

يحال اعتراض الشيخ عاشور والاهانة التى اهان بها المجلس الى اللجنة المختصة لتقديم تقريرها عنه الى المجلس ، وليتفضل الشيخ عاشور خارج الجلسة .

هل توافقون حضراتكم على احوالة الكلمة والاهانة التى وجهها العضو عاشور محمد نصر للمجلس الى اللجنة المختصة لتحليل هذا الموقف المتكرر من العضو ؟



( موافقة ) .

رئيس المجلس :

لقد قرر المجلس الا يحضر الشيخ عاشور الجلسة ، ويجب أن يتعلم النظام ويحترم المجلس .

والآن ، ليتفضل العضو مصطفى مراد بمواصلة كلمته .

العضو عاشور محمد نصر :

يسقط انور السادات .

رئيس المجلس :

ماذا تقول ؟

العضو عاشور محمد نصر :

يسقط انور السادات

رئيس المجلس ؛

الموضوع الآن بعد الكلمة التي قالها الشيخ عاشور محمد نصر يحتاج الى ان اللجنة المختصة تنعقد فوراً وتقدم تقريرها الى المجلس للنظر في عضوية العضو عاشور محمد نصر .

( هتافات يمش انور السادات . يسقط كل المذبحين ) .

العضو الشيخ عاشور منذ أمس تفوه بالفاظ ما كان يفوه بها ، واليوم ..

العضو سماح صبيح :- ( حزب الحكومة )

لا بد أن يقوم المجلس الآن بحاسبة الشيخ عاشور والا سأقوم بحاسبته .

رئيس المجلس :

الشيخ عاشور يجب أن يحاسب على اهائته للمجلس وسنسير في أعمالنا بنظام ونعقد اللجنة المختصة لتقديم تقريرها اليوم بشأن الاهانة التي وجهها الشيخ عاشور اولاً الى المجلس وثانياً الى السيد رئيس الجمهورية ...

اللجنة المختصة تنعقد فوراً وبحال اليها الموضوع .

ويجب أن ينظر المجلس في هذا الامر، لانه لا يجب أن يمس المجلس عن طريق عضومن اعضائه ، يحال الموضوع الى اللجنة وتقدم تقريرها اليوم بل الان ،

... هذا المجلس يحترم نفسه ، فاذا ماوجهت اليه اهانة خاصة من احد اعضائه ، فانه يجب ان يكون لهذا المجلس موقف تجاه هذا العضو ، كما أن هذا المجلس لايهين السيد رئيس الجمهورية بل يحترم السيد الرئيس احتراماً كاملاً .

( تصفيق حاد )

واذا تجرأ احد الاعضاء واستغل الموقف الديمقراطي الكامل الذي يقفه السيد رئيس الجمهورية بالنسبة للمؤسسات الدستورية ، اقول انه اذا تجرأ عضوا ان يستغل هذا ، خارج اطار الدستور وخارج اطار القوانين واللائحة إنما يكون ، عضوا شاذاً ، لايجوز أبدا أن ينتمى الى المؤسسات الديمقراطية .

( تصفيق )

وفيما اعلم أن السيد رئيس الجمهورية يحترم هذا المجلس ، وفيما اعلم ايضا أن المجلس يحترم السيد رئيس الجمهورية ، وبالتالي فاننى استعمل سلطتى كرئيس لهذا المجلس - وكى لاتتخذ اجراء عاجلاً - في ان اطلب أن تحال العبارات التى تفوه بها العضو عاشور محمد نصر الى اللجنة المختصة لتقديم تقريرها اليوم الى المجلس .

ان عضوا شاذاً واحداً في مجلس يضم هذا العدد الكبير من الاعضاء لايجوز ان يكون حكماً على هذا المجلس أبداً ، ولايجوز له ان يستغل هذا الجو الديمقراطي فيما يخرج عن اطار الدستور والقانون .

( تصفيق ) .

: الاعضاء :

ان الموضوع قد احيل الى اللجنة المختصة على أن يعرض تقريرها على المجلس في نهاية المناقشة .

والكلمة الآن للعضو محمد عبدالغفار السوداني .

العضو محمد عبد الغفار السوداني : ( حزب الحكومة )

نحن ابناء شعب مصر نرفض بعمق وبتحديد ما قاله الزميل المحترم ...

( ضجة كبيرة .. اصوات .. محترم ايه .. محترم ايه )

... لانه عضو ومازال عضوا ، لكن عضويته في هذه المناسبة انما هي عضوية ناقصة ، ان هذا الشعب الذى احتفى بالسادات صاحب ثورة ١٥ مايو لا يجب ابدا أن يسمع اسمه بهذه الصفة . نحن نواب مصر لا يمكن ان نسمح بمثل هذه الالفاظ وأن نسمح بمثل هذا الحوار ، الحوار البائس المسكين ، هذا الشخص الذى أتى به السادات ، ولولا السادات ما أتى الشيخ عاشور او غير الشيخ عاشور . هذا الشخص الذى هو عضو معنا في المجلس ، لا يصح في هذا المجلس ، هذه الساحة البريئة ، هذه الساحة المقدسة ، أن يسمع فيها يوما من الايام ما يجار على قائد هذا الشعب ، وما ينتك به اسم هذا الوطن .

ان السادات رمز أمة ، ورمز كفاح ، ورمز عمر طويل ، لا يصح أبدا - صاحب الحرية ، وصاحب هذا الصوت الحر الذى عاش حياته مكافحا - أن نسمع مثل هذا اللفظ ، اننا نرفض وباصرار ، ما قاله هذا الزميل ، انه لا يستحق ابدا أن يكون زميلا يوما من الايام .

ان الساحة البريئة المقدسة والقول الحر ، لا يجب ابدا أن يمتن رجل دين قائد الامة ، ولا يأتى لفظ من الالفاظ ، ان الله عز وجل لا يحب ابدا مثل هذا المتكالب ، انها ليست ساحة للكلام انها ساحة الشعب ، ساحة هذا الموقف ، ساحة الابرياء ، ساحة تحمى بها شعب مصر ، لئلا نأتى هذا اليوم ليقال عن قائد هذه الامة ما يقال . اننا براء من هذا الذى قيل كبراة الذنب من دم ابن يعقوب ... اننا براء مما قاله من زيف ، هذا الزيف الذى لا يجب ان يقال .

ان السادات الذى حمى هذا الشعب والذى رفع لواء الحرية له دائما البراءة والسلامة ، والسلام عليكم ورحمة الله .

رئيس المجلس :

هذا العضو الذى تقوه بهذا اللفظ ينتمى الى حزب الوفد الجديد ، وبهنا أن نسمع رأى حزب الوفد الجديد في هذا ممثلا في العضو الدكتور محمد حلمى مراد ثم

العضو علوى حافظ ، وهل ما حدث يعتبر من التقاليد الجديدة لهذا الحزب ؟

العضو الدكتور محمد حلمى مراد : ( الوفد الجديد )

يؤسفنا أشد الاسف أن ينفعل احد الزملاء الاعضاء انفعالا غير طبيعى  
و يتفوه ...

( ضجة شديدة ) .

رئيس المجلس :

ارجو من الاعضاء الهدوء حتى يمكن الاستماع الى رأى حزب الوفد الجديد فى  
هذا الموضوع .

العضو الدكتور محمد حلمى مراد :

.... و يتفوه بالفاظ لا يمكن أن نقبلها او يقبلها أى احد من اعضاء المجلس ،  
واعتقد ايضا أن العضو الذى تفوه بهذه الالفاظ ربما يراجع الآن نفسه فيما قال  
( ضجة ) ، ولا يمكن أن يعتبر هذا التصرف الا تصرفا فرديا ، ولربما أن السيد رئيس  
المجلس يعلم أن المسألة لها جلود بعيدة .. قديمة ، ففيما اعتقد انه قدم استقالته من  
المجلس قبل ذلك ...

رئيس المجلس :

قدم استقالته ، لانه كان قد اختلف مع احد الضباط بسبب سكن احدى  
السيدات الاجنبيات فى احدى البنسيونات ، وكان طلب الاستقالة لهذا السبب  
حتى لا يفهم انه قدم طلبا آخر بالاستقالة لسبب آخر ...

العضو محمد حلمى مراد :

كان ذلك قبل قيام حزب الوفد الجديد ...

رئيس المجلس :

نعم قبل قيام حزب الوفد الجديد .

ان العضو الشيخ عاشور كان قد تقدم بطلب احاطة الى السيد وزير  
الداخلية ، ولقد بنى هذا الطلب على خلاف بينه وبين احد ضباط الشرطة  
بالاسكندرية ، ولما سأله عن هذا الخلاف تبين أنه خاص بموضوع بنسيون وسكن  
فطلبت منه - و يعرف ذلك كثير من أعضاء المجلس عن محافظة الاسكندرية -

وقلت له ان مثل هذا الموضوع البسيط قد تكون محقا فيه ، وقد يكون هذا الضابط محقا ويمكن حله عن الطريق الادارى ، فرفض ذلك ، وعرض طلب الاحاطة هنا فى المجلس ، ووقف العضو بين وجهة نظره ، واذا بها بشأن خلاف بين رجال الشرطة وأحد اصحاب البنسونات بالاسكندرية ورأفت بالسيد العضو فى المناقشة والطريقة التى دافع بها عن نفسه ، وانضم لى فى هذا الكثير من اعضاء المجلس عن محافظة الاسكندرية ، فلم يكن طلب الاحاطة خاصا بمسألة عامة ، بل بمسألة متعلقة بهذا الوضع . الآن فاننى لا اتحدث فى طلب الاحاطة وكل ما اریده هو ان استمع الى رأى حزب الوفد الجديد فى شخص ينتمى الى حزبهم ويتقوه بمثل ما قال .

#### العضو الدكتور محمد مراد :

اننا لانوافق بطبيعة الحال على ما حدث ، بل ان المجلس جميعه قد وجهت اليه هذه الالفاظ ونحن أعضاء فى هذا المجلس ، بما فيه اعضاء الوفد الجديد فنحن موجودون فى هذا المجلس ، وايضا هذا الامر سوف يعرض على الحزب لكى يتخذ قرارا فى هذا الشأن ، وللسيد رئيس الجمهورية كل التقدير والاحترام ، ومكانته محفوفة ، ولا يمكن أن ينال منها أى عضو فى هذا المجلس او أى حزب من الاحزاب ، لاننا نعرف حدود التعامل وحدود الروابط ، ونعرف أيضا قيم الناس ، ونعرف ايضا واجباتنا والتزاماتنا الدستورية ، ونأسف لما حدث .

#### العضو علوى حافظ :

بكل ألم وحزن ولا استطيع أن أخرج الكلمات التى تعبر عن معانى الاسى الذى انتابنى من مجرد سماع هذه الكلمات ، ونحن نستعد نواب الشعب لممارسة جلسة من الجلسات التاريخية فى موضوع من أهم الموضوعات التى تهم شعبنا اليوم وهو موضوع الغذاء والاسعار . ما كنت أتصور ونحن نتبارى وننتصم ، وتبادل الرأى فى اطار الديمقراطية السليمة التى أتى بها بعد غيبة طويلة الى هذا الوطن المناضل الشجاع ابن مصر الخالص محمد انور السادات .

( تصفيق ) .

ان الوفاء .. اخوانى المحترمين — هو الصفة التى تلازم كل مواطن مخلص محب لوطنه ، وان واجب الوفاء والعرفان بالجميل ليجعل من السنننا ومن قلوبنا ومن مشاعرنا كل التأييد ، كل الحب ، كل المساندة ، كل السعى وراء الانجاء

السليم بهذا الوطن نحو السلام ، نحو الامن الغذائى ، دعم للديمقراطية السليمة ، الحريات وسيادة القانون ، وكل كلمة من هذه جميعا تعنى انور السادات ، لذا فاننى لا استطيع ان اقول اكثر مما قاله السيد رئيس المجلس الموقر . ان لجنة من المجلس تحقق وتصدر قرارها فوراً ، اما الحزب الذى ينتمى اليه الزميل الذى نطق بما لم نرحب به جميعا وهو حزب الوفد الجديد ، فان هذا الحزب ايضا ثمرة من ثمار الديمقراطية السليمة التى أتي بها الى هذا الوطن المناضل انور السادات ...  
( تصفيق ) .

... ولذلك فاننى اعتقد انه يجب اجراء مسالة برلمانية ، وقرار برلمانى ومسالة حزبية وقرار حزبي يجب ان تتخذ ، ليقبى لهذا الوطن الذى يشد انظار العالم نحوه وفى قته وفى مقدمته انور السادات المناضل الشجاع صاحب مبادرة السلام ، ولذلك فاننى استنكر ولا اقبل ابدا الا يحيا انور السادات ويحيا انور السادات ، ونحيا مصر ، فى ديمقراطية وحرية وسيادة القانون .

( تصفيق )

#### المضرب عبد الفتاح حسن : ( الوفد الجديد )

لولا أن المهندس رئيس المجلس طلب رأى حزب الوفد الجديد ما سمحت لنفسى ان اتكلم ، وقد تكلم قبلى رئيس المجموعة البرلمانية الذى يتحدث باسم اعضاء مجلس الشعب المنتمين الى حزب الوفد الجديد ، كما تكلم اخى علوى حافظ ، واحب أن استأذن فى كلمة هادئة بعيدة عن الانفعال . لا جدال فى أن المتشرف بالحديث اليكم له صفتان : صفة انه عضو فى مجلس الشعب يأبى كل الاءاء أن يمس مجلس الشعب الذى انا متشرف بعضويته فكل مساس بهذا المجلس لا يلحق ايامنا كما يلحق سائر الاعضاء ولا نريد أن نسبق اللجنة التى ستؤلف لتحاسب العضو الذى اهان مجلس الشعب وللادة اعضاء المجلس بعد أن يطلعوا ان يصدر ما يشاءون فى حدود سلطاتهم ، وانا معهم فى ان كل مساس بهذا المجلس هو مساس باشخاصنا ولؤمسياتنا وانه لا يجوز ان ينزلق اللسان مهما كان الامر بمثل هذا الذى صدر .

اما العبارة الآخري التى سمعناها فلانها عبارة ارجوان يسأل عنها من صدرت منه ، وان كان الوفد يأبى ان يسأل هنا عن تصرف لان لنا فى نظامنا الداخلى ما نستطيع به ان نسائل العضو ، والنظام الداخلى به نص ومستقوم بواجبنا باسرع

ما يمكن ، وأرجو أن يكون الاجراء على خير مايرجى اما القول بان هذا العضو منتقم الى الوفد الجديد ، واننا نريد ان نسمع كلمة الوفد الجديد ، فهذه هي كلمته : يأبى الالهانة ، ويرفض الالفاظ النابية بالنسبة لأى انسان وخاصة السيد رئيس الجمهورية الرئيس محمد انور السادات لذلك فان كان الاعضاء يقتنعون بهذه الاجابة المختصرة فاننى عند هذا الحد لا اطيل ، وان كانوا يطلبون المزيد فانى ان كررت ساكر نفسى فى حدود هذه المعانى .

نحن كحزب سياسى لا نقبل ابدا ان يكون اسلوبنا — مع أى انسان — بمثل هذه العبارة فضلا عن ان لرئيس الدولة ماله من مكانة وقدر ينبغي ان يكون فى موضعه من الاحلال والاحترام ، ولا يجوز ابدا ان يعتدى على شأن رئيس الدولة بمثل هذه العبارة ، والموضوع الذى كان ماثرا كان موضوع خاصا بالتأمين وهو دخول احد الاشخاص ومعه بعض ارضة من الخبز دون اذن من المجلس للقياس عليها ، ومن ثم فيكون الحديث فى هذا الاطار ، فما الذى اقحم اسم رئيس الدولة على لسان العضو بمثل هذه العبارة التى لانقرها بل نستنكرها . ولو كان فى استطاعتى وانا فرد فى حزب الوفد الجديد ، لاملك اكثر مما يملك غيرى وان كنت نائبا لرئيس الحزب . ان كنت املك اتخاذ اجراء فورى لاتخذته امامكم قبل ان تتخذونه انتم . فاتركونا نعمل فى حدود ما نستطيع ...

(تصفيق)

... ، يمكن ان يبرر ان يستف هذا الهاتف فى مجلس الشعب ، هتاف لا يقبل ، لاظن ان احدا يقره ونحن فى مثل هذه الظروف ، بل لو كنا فى ظروف عادية ماسمحنا لاحد ان يتفوه بمثل هذا الهاتف ليستظل بحماية ... حاية ان كل قول يصدر او كل رأى يصدر داخل مجلس الشعب يحمى .. نعم يحمى ان كان رأيا ، فالرأى أو القول يحمى داخل المجلس حتى تكفل الحصانة للعضو ان يقول ما يشاء من رأى ، ولكن هذا ليس رأيا ، وانما هو هتاف على وجه معين ، فلم تذكر مسألة لكى يبدى العضو رأيا فيها ، وانما هتاف منقطع الصلة بالموضوع المعروض ، فهو قول لشخص بدا له ان يقوله ، سيحاسب عليه هنا وهناك وستكون اسبق منكم فى محاسبته ، وشكرا .

الدكتور فؤاد محيي الدين وزير شؤون مجلس الشعب :

مع تقديرى الكامل لاتجاه سيادة الرئيس الى طلب الكلمة من نواب حزب الوفد الجديد ، الا اننى لا اقره على هذا الاتجاه ، ام حتى فى سماع غيرهم من نواب المجلس المقرر . فالجريمة وقعت ، والصفعة التى وجهت الى المجلس ، بل الى مصر بأسرها تمت فى هذه القاعة وأمام سمع وبصر جميع نواب الشعب ، والمحاولات التى تم الآن هى فقط للتخفيف من اثرها او لازالة بعض هذا الاثر ، او لتبرئة حزب من الاحزاب من انه يتبنى هذا الاتجاه . لا قدر الله . امر نحن فى الحقيقة نرفضه من ناحية المبدأ ولا ننصروه ، بل لانتخيله ، لاننا نعلم كما يعلم الوفد الجديد ، و يعلم العالم بأسره انه لولا السادات ، ما كانت ثورة التصحيح ، ما كان الدستور الدائم ، ما كانت الديمقراطية ، ما كانت الحرية ، ما كان هذا النظام الذى نعيشه الآن ، نعيشه بكل ما فيه من طمأنينة وأمن وسلام ، الامر فى غاية البساطة ، عضو اعتدى على كرامة المجلس ، وعلى شرف الكلمة وعزتها وقداستها تحمت القبة هنا ، واستمعنا اليه جميعا ، فالجريمة تمت بكل اركانها لذلك ، فاننى ارى احوالة العضو الى لجنة خاصة طبقا لنص المادة ١٧ من اللائحة الداخلية للمجلس ، وكذلك طبقا لنص المادة ٩٦ من الدستور ، وعلى المجلس أن يتخذ اجراء على وجه الاستعجال ليكفل للمجلس كرامته وعزته وكرامة وعزة الرئيس السادات التى هى فى الحقيقة عزة مصر بل هى عزة الامة العربية بأسرها ...

( تصفيق ) .

... الاجراء الذى الح فيه ياسيادة الرئيس باسم حزب مصر هو سرعة اتخاذ الاجراء الذى يكفل لهذا المجلس الا يعود احد من اعضائه فى يوم من الايام الى مثل ما ارتكب فى هذا الصباح من كلمات وجهت الى القائد ، الى المعلم ، الى الراحل محمد انور السادات ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( تصفيق ) .

رئيس الجلسة :

الآن يوجد اجراء لا بد ان يتخذ اليوم ، وواضح الآن لاتجاه المجلس هو احوالة الموضوع الى لجنة خاصة وهذه اللجنة ستشكل فورا وتنظر فى هذا الموضوع .

( ووافق الاعضاء )



## رئيس المجلس :

اذن ترفع الجلسة على ان تعود للاتعاد بعد اعداد التقرير .  
( ورفعت الجلسة الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة واعيدت في الثانية والدقيقة الخامسة والعشرين ) .

وعندما اعيدت الجلسة الى الانعقاد كان تقرير مكتب مجلس الشعب قد تم وقدم الى رئيس المجلس الذي بدأ في تلاوته على الاعضاء .

## وكان نص التقرير كما يلي :

« بناء على قرار المجلس باحالة ما بدر من السيد العضو عاشور محمد محمد نصر بجلسة اليوم الى مكتب المجلس للنظر فيه ، فقد رفع السيد رئيس المجلس للنظر فيه ، فقد رفع السيد رئيس المجلس الجلسة حيث عقد مكتب المجلس اجتماعا بكامل اعضائه .

وقد اطلع مكتب المجلس على نص تسجيل العبارات التي وردت على لسان السيد العضو بجلسة اليوم اثناء انعقادها ، فتبين له انه بينما كان السيد العضو مصطفى كامل مراد يتكلم في السياسة التموينية المحدد لمناقشتها جلسة اليوم ، نهض السيد العضو من مقعده طالبا الحديث دون ان يعطى الكلمة ، فنهض السيد رئيس المجلس الى ذلك طالبا منه ان يراعى اللائحة الداخلية في طلب الكلمة ، فقال السيد العضو انه سيخرج من قاعة الجلسة ثم اضاف قائلا : « انا بقول ان ده مش مجلس شعب ، ده مسرح شعب » ، فطلب السيد رئيس المجلس إتخاذ الاجراءات التي كفلتها اللائحة ضد السيد العضو طبقا للمادتين ١٥٨ و ١٥٩ من اللائحة الداخلية بجرمائه من الاشتراك في بقية اعمال الجلسة وأخراجه من قاعتها ووافق المجلس على ذلك ، فـا كان من السيد العضو الا ان بادربالتهاتف « يسقط انور السادات » ثم اعاد ترديد نفس العبارة .

وقد تحدث في هذه الجلسة بعدها بعض الاعضاء من حزب الوفد الجديد الذي ينتمى اليه السيد العضو مستنكرين ما بدر منه كما تحدث في نفس المعنى بعض الاعضاء الذين ينتمون الى حزب مصر والاحزاب الاخرى والسيد وزير شؤون مجلس الشعب ، مطالبين باتخاذ الاجراءات التي ينص عليها الدستور واللائحة قبل السيد العضو .

ونظرا لان رئيس المجلس كان قد تلقى اثناء انعقاد المكتب طلبا من اكثر من خمس اعضاء المجلس باقتراح<sup>(١)</sup> اسقاط العضوية عن السيد العضو باعتبار أن ما بدر منه يعتبر اخلايا بواجبات عضويته و يفقده الثقة والاعتبار - وذلك طبقا للمادة ٩٦ من الدستور - فقدراً المكتب ان يتخذ رئيس المجلس الاجراءات التي تنص عليها المادة ٣٠٩ من اللائحة الداخلية .

وطبقا لنص المادة ٣٠٩ من اللائحة الداخلية ، فانه قد تم اخطار السيد العضو عاشور محمد نصر بالطلب المقدم من خمس اعضاء المجلس باسقاط عضويته اليوم .

فهل توافقون حضراتكم على محضر اجتماع مكتب المجلس وحالة الاقتراح باسقاط العضوية عن السيد العضو عاشور محمد نصر الى اللجنة التشريعية لبحثه وتقديم تقرير عنه الى المجلس في اقرب وقت ممكن ؟  
(موافقة) .

ثم عاد رئيس المجلس الى القول بانه قد تلقى من هيئة الوفد الجديد اعضاء هذا المجلس خطابا نصه كالآتي :

السيد رئيس مجلس الشعب :

تحية طيبة وبعد ، يتشرف الموقعون على هذا البيان اعضاء الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد بتأكيد ان ماصدر عن الشيخ عاشور محمد نصر عضو مجلس الشعب بمجلسة المجلس اليوم ١٩٧٨/٣/٢١ هو تصرف شخصي منه في حدود الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الشعب .

وسيقوم حزب الوفد الجديد بتنفيذ مايلزم من اجراءات في اسرع وقت ممكن في حدود النظام الداخلي للحزب .

وقال رئيس المجلس انه في الواقع ونحن في اصعب الاوقات ، والله يعلم مدى تألمى من هذا الموضوع بكل نواحيه ، ولكن نظر لكرامة هذا المجلس فاننا يجب أن نكون اول من يحترم الدستور والقانون واللائحة ، والامر في النهاية للمجلس . والاهانات التي وجهها السيد العضو ستكون محل نظر اللجنة التشريعية التي سوف تتقدم بتقريرها وفقا لاحكام اللائحة في اقرب وقت ممكن الى المجلس .

---

(١) نص الاقتراح بملحق الوثائق

السادة الاعضاء :

اود ان اؤكد ان الذى يحكم تصرفاتنا دائما هو الدستور واللائحة وفى هذه الحالة سوف يعرض على حضراتكم تقرير اللجنة التشريعية وسوف نتاح الفرصة لكل من يريد ابداء الرأى فيه .

والعضو حافظ بدوى يطلب الكلمة بصفته رئيسا للجنة التشريعية .

العضو حافظ بدوى ( رئيس اللجنة التشريعية ) :

انى لن اتحدث فى الموضوع ولكننى ارجو السادة اعضاء اللجنة التشريعية ان يكون اجتماع اللجنة اليوم الساعة السابعة مساء بمقر اللجنة التشريعية .

وعلى هذا قرر رئيس المجلس ان تجتمع اللجنة التشريعية عند الساعة السابعة من مساء اليوم

وفى مساء ٢١ مارس اجتمعت اللجنة التشريعية برئاسة حافظ بدوى وكان امامها :

١- تقرير هيئة مكتب المجلس بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ وهو ماسبق ان قلنا نصه فى الصفحة السابقة .

٢- طلب اسقاط العضوية المقدم من بعض اعضاء المجلس ضد العضو الشيخ عاشور .. وجاء به مايلى :

السيد رئيس مجلس الشعب .. تحية طيبة ، فان الذى حدث اليوم من العضو عاشور نصر عاشور فى اهانتة للمجلس ، ووصفه بانه مسرح ، وهتافه باسقاط رئيس الدولة .. ولم يكن ذلك فى مناقشة له ، او حوار معه ، او حتى كان مأذونا له بكلمة .. ماحدث منه يعتبر اخلاقا جسيما بواجبات عضويته الامر الذى تطبق عليه المادة ٩٦ من الدستور وطبقا لنصوص المواد ٣١٠ ، ٣١٤ من اللائحة الداخلية فاننا نقترح اسقاط العضوية عنه للاسباب المتقدمة ، وعلى رأسها الاعتداء على المجلس لاحالته على اللجنة المختصة تطبيقا لنص المادتين ٣١٠ ، ٣١٥ من اللائحة الداخلية ..

وينتهى هذا الطلب بتوقيعات عدد من اعضاء المجلس يمثلون حزب مصر العربى الاشتراكى .

٣- اختصار العضو بمجلسة اللجنة التشريعية المحدد لها يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٧٨ م .

وقد جاء في هذا الاختصار الموجه الى الشيخ عاشور

« بناء على قرار المجلس الصادر بمجلسة اليوم الموافق ٢١/٣/١٩٧٨ بإحالة طلب اسقاط العضوية عنكم المقدم طبقاً للمادة ٩٦ من الدستور<sup>(١)</sup> والمواد ٣٠٩ وما بعدها من اللائحة الداخلية للمجلس . ارجو الاحاطة بأنه قد تحدد لاجتماع اللجنة التشريعية تمام الساعة السابعة مساء اليوم بمقر اللجنة بالمجلس للنظر في هذا الموضوع . وقد انعقدت اللجنة في الميعاد المحدد وقررت ارجاء نظر الموضوع الى جلسة ستعقد مساء الاربعاء الموافق ٢١ مارس ١٩٧٨ عند الساعة الثامنة مع اختصاركم بهذا الموعد ..

٤- بيان بالأسئلة التي تقدم بها العضو الشيخ عاشور خلال دور الانعقاد العادي الثاني ..  
وهي :

أ- سؤال موجه الى السيد وزير الصناعة والبتروك والتعدين من السيد العضو عاشور محمد نصر عن اسباب سوء معاملة شركة الزبوت المستخلصة ومنتجاتها لموظفيها الذي اخترع تبييض زيت رجب الكون واستخدامه في صناعة صابون الفسيل .

« قيد برقم ٣٩٤ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٨ ، وابلغ للسيد الوزير بتاريخ ٢٠/٢/١٩٧٨ » .

ب- سؤال موجه الى السيدة وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية من السيد العضو عاشور محمد نصر عن سبب عدم النظر في منح المعاشات الاستثنائية لبعض الموظفين بعد معرفة بعض الاخطاء في مثل هذا الامر .

« قيد برقم ٣٩١ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٨ ، وابلغ في ٢٠/٢/١٩٧٨ » .

ج- سؤال موجه الى السيد وزير الداخلية من السيد العضو عاشور محمد نصر عن اسباب منع اذاعة تسجيلات الشيخ عبد الحميد كشك بمسجد الجمعة الشرعية بالعتبة بالقاهرة .

(١) تنص المادة ٩٦ من الدستور الصادر في سنة ١٩٧١ بأنه لا يجوز اسقاط عضوية احد اعضاء مجلس الشعب الا اذا فقد الثقة والاعتبار او فقد احد شروط العضوية او صفة العامل او الفلاح التي انتخب على اساسها او اخل بواجبات عضويته . ويجب ان يصدر قرار اسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي الاعضاء .

« قيد برقم ٣٩٣ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٨ ، وأبلغ في ٢٠/٢/١٩٧٨ » .

دس سؤال موجه الى السيد وزير التربية والتعليم ووزير الدولة للبعث الدائمين السيد العشور عاشور محمد نصر ، عن قواعد نقل الطلاب من مدارس التعليم الخاص بالمصروفات الى مدارس وزارة التربية والتعليم بالبحر .

« قيد برقم ٥١٩ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٨ » .

وقد عقدت اللجنة التشريعية اجتماعها الاول مساء ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ برئاسة رئيسها حافظ بدوي ثم رأيت انه طبقا لحكم المادة ٦٩ من الدستور (١) والمادة ٣١٢ (٢) من اللائحة الداخلية للمجلس .. أن تطلب الشيخ عاشور للشفاع من السيد وزير التعليم سؤالا .. ولهذا تأجل الاجتماع الى مساء اليوم الثاني ٢٢/٣/١٩٧٨ .

وفي هذا الاجتماع الاخير حضر الشيخ عاشور وأبدى دفاعه وجهة نظره .. وفي ٢٦ مارس .. انتهت اللجنة التشريعية من اعداد تقريرها تمهيدا لعرضه لي المجلس في الجلسة التي تعقد صباح اليوم الثاني أي يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٧٨ (٣) .

---

(١) تنص المادة على ان حق الدفاع اصابة او بالوكالة مكفول ..

(٢) تنص هذه المادة على :

أن العضو الذي اقترح اسقاط العضوية ان يشترك في المناقشة التي تدور في اللجنة والمجلس بشأن هذا الاقتراح ، على ان يفادر الاجتماع عند اخذ الاصوات .

(٣) نص تقرير اللجنة التشريعية بقسم الوثائق .



« لقد قلت هم في اللجنة التشريعية انه  
حتى الآن لم يسألني سائل لماذا فعلت  
ما فعلت ..! »

الشيخ عاشور

جلسة ٢٧ مارس ١٩٧٨







## الفصل الرابع

بدء المذبحة



في صباح الاثنين ٢٧ مارس .. والساعة تقترب من الثانية .. كانت قاعة مجلس الشعب قد امتلأت على آخرها .. ، فقد اصدر حزب مصر تعليمات مشددة الى اعضائه بالحضور للتخلص من عضو المعارضة الشيخ عاشور .. ولم يتغيب سوى السيلين توفيق زغلول مراد وسيد جلال .. واعتذر عن الحضور تسعة اعضاء هم : السعدى عبد الحميد ، د. جمال العطفي ، سالم محمود اليماني ، سليمان عطية شوقي ، عبد الرحيم حمادى ، عبد العزيز حسن طه ، فوزى العمدة ، د. ليلي تكللا ، محمود سيد بدوى .

... ولم يحضر ولم يعتذر ولم يتغيب باذن كل من : د. صوفى عبدالله ، محمود ابو واليه ، مشهور أحمد مشهور ، أحمد عبد القوى الفقى .

وهذا يعنى ان مجلس الشعب الذى يضم ٣٦٠ عضوا بالانتخاب ١٠٥ عشرة اعضاء بالتعيين لم يتخلف منه عن حضور الجلسة سوى ١٢ عضوا .. وهذا ما لم يحدث في تاريخ مجلس الشعب بعد ثورة يوليو الا في المناسبات الرسمية والقومية !..

هذا يعنى صراحة الالتزام الجزئى بالنسبة لحزب الاغلبية في ذلك الوقت حيث حضر منه على وجه اليقين ما يزيد على ٣٠٠ عضو .. وجميع احزاب المعارضة الوفد الجديد ٢٢ عضوا والاحرار اربعة واليسار ٢ والمستقلين ١٦ عضوا .

وحضر اعضاء الحكومة بالكامل وعلى رأسهم ممدوح سالم رئيس الوزراء .. كانت درجة حرارة القاهرة في هذا الصباح لا تزيد على ٣٠ درجة .. كانت معتمة ، تبشر بربيع منمئش .. وتضمن جدول اعمال الجلسة ٣ موضوعات اولهم : عرض قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الموافقة على اتفاق القرض السلمى رقم ٤٥ بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار بين حكومتى مصر وامريكا وقد احيل هذا الاتفاق الى اللجنة الاقتصادية .. والموضوع الثانى هورسالة وزير

الداخلية الى رئيس مجلس الشعب بنتيجة الانتخابات في دائرة « مشتل السوق » بالشرقية والتي اسفرت عن فوز صلاح الدين مشهور (حزب مصر) .. حيث نودى عليه وادى اليين الدستورية ... اما الموضوع الثالث فهو تقرير اللجنة التشريعية عن اقتراح اسقاط العضوية عن الشيخ عاشور نصر عضو المجلس عن دائرة الجمارك بالاسكندرية .

... وما ان وصل المجلس الى هذا الموضوع حتى اتخذ كل عضويه سمة الجدية والاهتمام وتطلع الى السيد حافظ بدوى رئيس اللجنة التشريعية وهو يقول من على المنصة « اشرف بان اقدم تقرير اللجنة التشريعية عن الاقتراح ..... وقد اختارت اللجنة العضو على الجمل مقررًا لها أمام المجلس ..

ثم ترك حافظ بدوى المنصة لزميله على الجمل الذى قرأ التقرير وما ان انتهى منه حتى قال المهندس سيد مرعى وهويقل عينيه بين وجوه الحاضرين قال : هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذا التقرير ؟

وهنا رفع الدكتور حلمى مراد (١) يده طالبا الكلمة وقال :

« قبل ان اتحدث فى هذا الموضوع الذى يتناوله هذا التقرير ، هناك اعتراض عليه اصملا للمادة ٣١٤ من اللائحة الداخلية التى تنص على ان « يكون اقتراح

اسقاط العضوية بطلب مقدم من خمس اعضاء المجلس على الاقل فى جميع الحالات » وخمس اعضاء للمجلس هنا يمثل ٧٢ عضوا . والملاحظ ان التقرير الموزع علينا يشتمل فى النهاية على تصويير فوتوغرافى لطلب اسقاط العضوية ، وهذا الطلب منقسم الى قسمين : قسم وارد فى الصفحتين ١١ ، ١٢ وهذا القسم يشتمل على توقيعات وازدة بمجدولين ومسلسة ووصل المسلسل فيها الى ٤٩ عضوا ثم هناك توقيع اضافى غير مرقم وبذلك تكون جملة التوقيعات بالمجدولين ٥٠ عضوا ، ثم فى الصفحتين ١٣ ، ١٤ وردت اسماء اخرى ولكن على نسق آخر ، فهى غير مقسمة بنفس التسقيم الاول ، كما انها غير مسلسلة ، و يبدو من مجرد النظرة العابرة الى

(١) الدكتور حلمى مراد كان استاذًا فى الجامعة ، ووزيرا فى عهد عبدالناصر ، ورشح نفسه كمستقل فى دائرة مصر الجديدة وحصل على اعلى الاصوات فى الانتخابات الاخيرة ، ثم انضم الى حزب الوفد الجديد وكان من مؤسسيه وأصبح هو المتحدث باسم مجموعته البرلمانية .

هذين الكشفين ان هناك ورقة أخرى ارفقت على الطلب الاصلى لـ ١٧، متنازع سبعة  
اسماء مكررة بين الطلبين .

والدليل الاخر ان احد السادة الاعضاء ورد توقيعه على طلب اسقاط العضوية  
ثم جاء بمضبطة الجلسة الرابعة والاربعين التى وزعت علينا الآن ان سيادته لم يكن  
حاضرا هذه الجلسة ، وهذا دليل آخر على ان الورقة التى بها بقية الاسماء هى ورقة  
مضافة ، هذا الى جانب الاسباب الاخرى التى سبق ذكرها والتى تتمثل فى  
اختلاف النسق والتقسيم بين الاسماء الواردة فى صفحتى ١١ ، ١٢ ، وبين  
الاسماء الواردة بالصفحتين ١٣ ، ١٤ فالكشف الاول مرقم ومسلل ، ومدون فى  
صدر الصفحة ١٢ عبارة تابع طلب اسقاط العضوية ، بينما هذا العنوان غير وارد فى  
الصفحتين ١٣ ، ١٤ .

ثانيا : ان هناك سبعة اسماء مكررة ولا داعى لذكرها الا اذا طلب المجلس منى ان  
اذكرها .

ثالثا : ان هناك احد السادة الاعضاء وقع على طلب اسقاط العضوية فى الورقة  
المضافة رغم انه مثبت بمضبطة الجلسة الرابعة والاربعين ان سيادته لم يكن حاضرا  
هذه الجلسة . يضاف الى هذا ان تكرار الاسماء غير ظاهر فى الورقة الاولى وبين  
الاسماء الواردة فى الورقة الثانية ، وهذه كلها ادلة توضح ان الورقة الثانية اضيفت  
الى الطلب او تم سحبها من طلب آخر وأضيفت الى هذا الطلب ، او انها كتبت فيما  
بعد ، او انه كان هناك خطأ ما الله يعلم به . ولكن الصورة الفوتوغرافية الواردة  
بالتقرير توضح ان طلب اسقاط العضوية قدم من ٥٠ عضوا أى ان هناك بطلانا  
فى الاجراءات وان هناك جنائية تزوير فى اوراق رسمية ، وارجوان يجرى تحقيق فى  
هذا الموضوع ، ولا اعرف من المسؤول عن هذا ، الا ان هذا يعنى ان الاجراءات

باطلة ، ومن ثم فان ما يترتب عليها يكون باطلا ، فان كان هناك فقدان ثقة  
وفقدان اعتبار فان هذا ينطبق هنا فى جريمة التزوير وجناية التزوير فى اوراق  
رسمية ، وشكرا .

وكانت كلمة د. حلمى مراد فتحا لمناقشة مثيرة

### العضو حافظ بدوى « رئيس اللجنة التشريعية » :

لن اعلق على ما قيل من وجود تزوير او عدم صحة الاجراءات وما يترتب على ذلك من عقوبات ، لاننى اعتقد ان كل ذلك لا اساس له فى الواقع ، ولدى كلمة واحدة فيها حسم الخطاب فى هذا الاجراء الشكلى ، وهى الورقة الاولى بها ٤٩ توقيعاً مرقفاً ، والورقة الثانية بها ٨٥ توقيعاً غير مرققة ، وبذلك يكون مجموع التوقيعات ١٣٤ توقيعاً ، فلو استنزلنا من هذا المجموع ٧ توقيعات كما يقول السيد العضو فيبقى لدينا ١٢٧ توقيعاً على اقتراح اسقاط العضوية ، وهذا العدد يمثل اكثر من خمس الاعضاء ، اما فيما يتعلق بان هناك تزويراً فانى اقول انه اذا كان هناك توقيع مزور فليطعن فيه صاحبه ولا يستطيع ان اقول اكثر من ذلك ، حتى لانفوس فى اجراءات يعلم قائلها انه لاحقيقة لها .

### العضو محمد أحمد عبد الشافى :

بالنسبة للملاحظات اللتين وردتا فى كلمة الدكتور محمد حلمى مراد واللتين تتعلقان بالشكل فانى ارى ، بالنسبة للملاحظة الاولى الخاصة بالتوقيعات ، ان هذه التوقيعات كلها حدثت امامنا جميعاً ، واننى انفى عن هذا المجلس الموقر شبهة التزوير .  
( تصليق ) .

( ثانياً ) بالنسبة للعضو الذى اثبت فى محضر مضبطة الجلسة المشار اليها انه غائب ، وفى نفس الوقت يوجد توقيع على طلب اسقاط العضوية ، فانى اقول انه يحدث منا جميعاً ان نسهو عن التوقيع فى الكشوف المعدة لذلك خارج القاعة ، وقد حدث منى شخصياً فى بعض الاحيان اننى لم اوقع سهواً ، واثبت فى مضبطة الجلسة اننى غائب ثم عند عرض المضبطة للتصديق عليها قت بتصحيح ذلك وقد يكون الاخ الزميل حاضراً ولم يوقع سهواً ، وشكراً .

## العضو حسين المهدي :

بالنسبة لما اثاره الاخ الكبير الدكتور محمد حلمي مراد من ان هناك تزويرا فانه لم يحدد واقعة الشزور حتى نتكلم حولها ، كذلك فان الاخ الدكتور محمد حلمي مراد قد حضر اجتماع اللجنة التشريعية وتكلم كلاما موضوعيا ، ولم يثر الدفع الذي قدمه الآن ، وكان الاخرى به ان يذكر الدفع الذي يثيره اليوم أمام اللجنة التشريعية .

( تصفيق ) .

ومن ناحية اخرى فان الدفع الذي تقدم به سيادته يتعلق بالصورة الفوتوغرافية وليس بالاصل ، ومن هنا فان على السيد العضوان يرجع الى الاصل لان التوقيعات موجودة على الاصل ، والاعضاء الموقعون عليها موجودون في هذا المجلس ، مما يدل على ان الدفع الذي اثاره الاخ الزميل دفع غير قانوني ولا يتعلق بالموضوع ، وشكرا .

## العضو مدكور ابو العز :

الدكتور حلمي مراد اثار نقاطا في منتهى الاهمية تمس هذا المجلس ولا يمكن ان تمر ببساطة . فان كان ما قيل صحيحا فهو مأساة ، وان كان خطأ فهو ايضا مأساة . ولذلك اطالب باجراء تحقيق دقيق لمصلحة هذا المجلس .

## العضو الدكتور السيد علي السيد :

الواقع انني لن اتعرض لمسألة قانونية او دفع شكلي ، ولكنني ساروي الوقائع ، فقد تكون الوقائع اكثر فاعلية في اظهار الحقيقة .

لقد كانت هيئة مكتب المجلس مجتمعة عندما تلقت الطلبات التي قدمت اليها بشأن اسقاط العضوية ، واشهد ان ورقتين مختلفتين قدمتا الى وتسلمتها بنفسى ، واحدهما سلمها الى السيد المصطفى صلاح توفيق ، والاخرى سلمها الى — على ما اذكر — السيد العضو على الجمل ، أى انه كانت هناك فئتان من السادة الاعضاء تقومان بجمع التوقيعات من زملائهم .

اما بالنسبة لتوقيع الزميل الذي كان غائبا في تلك الجلسة ، فأعتقد ان الزميل محمد عبد الشافي قد فسر هذه المسألة .

ولامصلحة لـاحـد فـى ان يـرتـكـب تزو يـرا او يـرتـكـب خـطـأ ما فـى مـسـأـلة اجـرائـية مـهمـة كـالتـى نـحن بـصـددـها ، و شـكـرا .

**العضو محمد حلمى مراد :**

اود ان اصـحـح واقـعة تـتـعـلـق بـا اثـارـه الزمـيل الـاسـتـاذ حـافـظ بـدوى ، خـاصـا بـطـلب اسـقـاط العـضـويـة .

اولا : انـنا لم نـر هـذا الطـلب الـا الـيـوم ، و لو لم يـكـن مـصـوـر لما تـنـهـت الـى مـاذ كـرته .

ثانيا : ان المـسـأـلة لـيـسـت مـسـأـلة عـدد . فـن المـمـكـن ان يـعـاد تـقـديـم طـلب مـن خـمـس اـعـضـاء المـجـلس ، و يـصـحـح الـاجـراء بـهـذا الشـكـل . و لـكـنـنى اتـكـلم عـن سـلامـة الـاجـراءات و عـن التـصـرفـات الـتى اتـسمت بـالسـرعة ، مـا جـعـلـنا نـرى الـيـوم و رقة مـوقـعا عـليـها بـشـكـل مـعـين و و رقة اـخـرى عـليـها تـوقـيـعات بـغـير اية اشارة الـى المـوضـوع و لـاحـتى عـنـوان ، اى انـها و رقة مـنـفـصـلة تـمـامـا .

و انـا لا اتـهم اـحـد ، و لـكـنـنى اقر حـقيـقة ، فـهـذه الـا وراق يـجـب ان تـقـدم بـطـريقة سـليـمة خـالـية مـن اى خـلل .

و نـحن لا نـريد تـعـطـيل المـناقـشة ، و لو كـنا نـريد بـذلك لـطـلبـنا مـن الشـيـخ عـاشـور اـن يـتـفـيـب عـن هـذه الجـلسـة فـيـؤجـل المـوضـوع الـى جـلسـة اـخـرى .

**رئيس المجلس :**

الـطـلبـان الـلـذان قـدما بـشـان اسـقـاط العـضـويـة مـطـابـقان تـمـامـا لـاحـكام الـلائـحة ، و الـورقتان الـلتان تـحـمـلان التـوقـيـعات مـوجـودتان اـمـامـى الـآن .

الـطـلب الـاول مـقـدم مـن عـدد مـن الـاعـضـاء و نصـه كـالـاتـى :

« حـيـث اـنـه قـد بـدـر مـن العـضـو الشـيـخ عـاشـور ما يـجـز اسـقـاط عـضـو يـته تـطـيـقا لـلمـادـة ٩٦ مـن الـدسـتور ... الخ » .

و الـطـلب الـثـانى اـيـضا مـوجـود اـمـامـى بـنـفس المـعـنى ، و التـوقـيـعات مـوجـودة . اـما اـحـتمـال التـزو يـر الـذى اـشار الـيـه السـيـد العـضـو مـحـمـد حـلمـى مـراد فـلا يـتـحـقـق الـا اـذا فـى حـالـة و حـيـنة ، و هـى ما اـذا كـان هـنـاك تـوقـيـع لـاحـد الـاعـضـاء عـلى الـورقة ، و انـكـر هـذا العـضـو تـوقـيـعه .



**العضو الدكتور محمد حلمي مراد :**

ان التوقيعات سليمة ولا اتهام للسادة الاعضاء ، وكل ما اريد ان اقولهُ هو ان الورقة التي تحمل التوقيعات لا تعمل أى اشارة تنبئ عن سبب هذه التوقيعات .

ولكن صور الاوراق المرفقة بالتقرير توضح أن الصفحة الثانية مكتوب عليها « تابع طلب اسقاط العضوية » اما صفحتا ٣ ، ٤ فلا تشير ان الى شئ من هذا .

**رئيس المجلس :**

ربما كان اصل الاوراق اكثر ايضاحا .

**العضو الدكتور محمد حلمي مراد :**

واضيف الى ما سبق سبعة اسماء في الورقتين . ومع ذلك فاني لا اتهم السادة الاعضاء ولا اتهم اللجنة التشريعية ولا اتهم هيئة مكتب المجلس .

**رئيس المجلس :**

اعتقد ان وجهات النظر قد اتضحت بشأن هذه المسألة الاجرائية ، ويمكننا الآن ان نستمع الى ملاحظات السادة الاعضاء على التقرير من حيث الموضوع وما انتهى اليه .

والكلمة الآن للسيد العضو عبد الرحيم الشريف .

**العضو عبد الرحيم الشريف :**

بادئ ذي بدء ، استأذن السيد رئيس المجلس في توجيه التهنئة للسيد الزميل صلاح مشهور باعتباره احدث عضو بالمجلس ، وبذلك حل محلي في الحداثة .

وقد بدأت حديثي بهذه الجملة لكي اؤكد ان العضوية في مجلس الشعب المصرى اخوة وصفاء وعجة وتواد ، من اجل مصر وليس من اجل اشخاص .

**السيد رئيس المجلس ، السادة الاعضاء :**

لقد وقعت تحت قبة هذا المجلس — الذى يسن القوانين ويحميها — جرمتان من عضو معنا . وعلى من ؟ احدهما وقعت على مجلس الشعب المصرى حيث تحمى الحرية ، وتسن القوانين ، وحيث الرقابة على الحكومة .

وهكذا اهان العضو المجلس الذى يتشرف بالانتساب اليه . وقعت الجريمة الأخرى على شخص انور السادات ، رئيس الجمهورية ، رمز النظام ، وفي هذا

الوقت بالذات . لماذا ؟ لست ادرى ! ولكن باستقراء الوقائع يمكن القول ان الاخ العضو قد ارتكب هذا مع سبق الاصرار والترصد . بدليل انه اصر - بعد ان استوضحه السيد رئيس المجلس الامر - على موقفه وهتف مرة اخرى . كما انه في اللجنة التشريعية - وقد حضرت اجتماعها منذ بدايته - ردد كلاما غير مفهوم . فأى شخص يرتكب مخالفة ابسط من هذه بكثير يعتذرها بدر منه فاذا به يقول : « اتنى لست بصغير ولن اعتذر » .

ثم يقول العضو بعد ذلك ان هناك فتاة تعمل بمحل « كوستا » في الاسكندرية يضطهدها ضابط الآداب وعندما تعمل في « التريانو » لا يضطهدها الضابط ، امر عجيب وغريب هل هذه القصة التي جعلته يهتف تحت قبة هذا المجلس وفي ظل هذه الظروف بسقوط انور السادات ، الرجل الذى اتاح لنا جميعا هذا الجو الذى يعرفه الشيخ عاشور وغيره ؟ ولولا انور السادات ما اتيح مثل هذا الجو الديمقراطي ، وما استطاع احد ان ينطق بكلمة . ان كل منا يقول ما يشأ بموضوعية .

واننى لاسف كل الاسف ان يحدث مع كل هذا الاصرار امر آخر حيث يقف اساتذة لنا من حزب الوفد الجديد يستنكرون هذا الامر عند حدوثه ، ثم يعود الحزب اليوم ليحاول استخام المادة ٩٨ من الدستور في تفسير الهتاف بسقوط انور السادات على انه رأى وفكر . من قال هذا ؟ ما معنى الهتاف ؟ انه يعنى ان شخصا يحاول ان يقول كلاما ليردده غيره من ورائه . فهل كان الشيخ عاشور يريد ان نردد وراءه هذا الهتاف ؟ ما هذا ؟ وكيف تقع الجريمة على المجلس ورئيس الجمهورية ثم نسمع من يقول ان هناك تزويرا وقع في طلب اسقاط العضوية ؟ لماذا هذه المحاولة ؟ ان الحصانة للعضو واجبة ، نعم . ولكن الاوجب مصر والسادات ، وشكرا ، والسلام عليكم .  
( تصفيق من بعض السادة الاعضاء ) .

### العضو فتحي الوكيل :

ان ما حدث من السيد العضو الشيخ عاشور امر كان فادحا للامة جمعاء فقد وقع الاعتداء على ممثلى الامة . وعندما يقع الاعتداء على هذا المجلس الذى يمثل الشعب يكون قد وقع على الشعب بأسره .

لقد صدر هذا الاعتداء السافر من الشيخ عاشور وهو الذى يحمل ذلك اللقب الشريف و يتزين به ، لقب رجل الدين : « الشيخ » . فقال فى عبارات غير لائقة يصف هذا المجلس الكريم ومن فيه من ممثلى الشعب بأنه مسرح . هذه العبارة وحدها — ايها الاخوة الاجلاء — كافية لان يؤخذ العضو المخاخذة الدستورية التى تنفق وجسامة ما ارتكبه من اثم فى حق الامة جمعا .

وقد تمادى العضو فى اعتدائه حتى وصل به — بغير مقدمات و بغير مبررات — الى شخص رئيس الجمهورية ، وهو رمز هذه الامة الذى تتطلع اليه فى ظروفها الاقتصادية والعسكرية والسياسية التى يعلمها الشعب كله . كما يعلم الشعب كله ايضا ان السيد الرئيس — وهو يقود السفينة — يسعى جاهدا الى ان يصل بها الى بر السلام والرخاء ومع ذلك تجرأ السيد العضو على الاعتداء عليه بهذه الصورة . وبذلك يكون قد ارتكب جرمن لا جرما واحدا ، اعتدى على الامة واعتدى على رئيسها بلا مقدمات او مبررات .

وليس هذا ما يقوله اعضاء حزب مصر فقط بل قاله كل اعضاء هذا المجلس مع اختلاف اتجاهاتهم السياسية والفكرية بما فيهم الوفديون الذين ينتمى اليهم السيد العضو ، لقد اجمع الجميع على ان هذا خطأ واعتداء . فقيم الخلاف اذن ؟ ان الخلاف ينحصر فى قدر العقوبة ، فما هى العقوبة الواجبة ؟

كيف نقبل ان تكون العقوبة اخف من اسقاط العضوية عمن اعتدى على كرامة الامة وعلى رئيسها ؟ كيف نتهاون مع مثل ذلك العضو الذى يعتدى على اعز شئ فى الامة .

اننا اذا ما اتفقتنا على أن الخطأ قد وقع فعلا ، فلا اخف من عقوبة اسقاط العضوية يجب توقيعها على العضو ، والا فاننا نكون قد تتهاونا فى كرامة الامة ، وتهاونا فى كرامة السيد رئيس الجمهورية . واذا كنا نقول ان العقوبة يجب ان تكون بقدر جسامة الجرم فانه لا جسامة اشد مما ارتكبه السيد العضو فى حق الامة وفى حق رئيسها .

ايها الاخوة :

اننا عندما نجتمع لمناقشة هذا الامر ، فانما نجتمع لنرسى مبادئ للحاضر والمستقبل ونقرر قواعد برلمانية اننا — ايها الاخوة — لا نجد مفر من توقيع العقوبة باسقاط العضوية عن السيد العضو لما اتاه وما بدر منه من خطأ جسيم .

ان المادة ٩٦ من الدستور تحيز اسقاط العضوية عن العضو اذا ما اخل بواجبات العضوية . فكيف نتصور — ايها الاخوة — اخلاقا بواجبات العضوية اخطر من اعتداء على كرامة هذه الامة ممثلة في مجلس الشعب واعضائه الذين يمثلون الشعب ؟ أى اخلال اكبر من هتاف بسقوط انور السادات بغير مناسبة وهو يقول انه قد اتى الى هذا المجلس بسبب انور السادات عندما ارسى قواعد الحرية والديمقراطية في مصر التي كانت تشوق اليها . ان الحرية التي حققها انور السادات هي التي انت بذلك العضو الذي انكر على رئيس الجمهورية ما فعله .. فعندما حصل على حقه في الحرية والديمقراطية كان اول من اعتدى على من اعطى الامة حقها في الحرية .

ان هذا العضو الذي يفترى على من يعطى ، لابد ان يؤخذ باقصى العقاب . فاذا كان هذا هو موقفه تجاه من اعطاه ، فاذا يكون موقفه تجاه من يجرمه ؟ اننى عندما اناشدكم بأن يكون الجزاء الوحيد هو اسقاط العضوية ، فانى اطلب اليكم بهذا ليس من اجل رئيس الجمهورية — لانه اعلى من ذلك بكثير — ولكن من اجلكم جميعا ، من اجل هذه الامة ، من اجلكم لابد ان توقعوا هذا العقاب على من اجترأ على الامة ، واجترأ على رئيسها .

اننا لانوقع العقاب عن هوى او عاطفة ، وانما على اساس من الدستور واللائحة ، انما لم نأت بجديد فكل ما نعالجه اساسه الدستور ، واساسه اللائحة واساسه القانون .

ان من يشككون في العقاب هم اعداء هذه الامة ، وهم بذلك يريدون ان يأخذوا ما ليس لهم ، و يريدون ان يسلبوا الحقوق من أيدي اصحابها . ليس هناك اكثر مما ورد في تقرير اللجنة التشريعية الذي تلى علينا الآن ، فلقد جاء جامعا مانعا ، ولا يستطيع احد ان ينال منه في شئ . وفي النهاية ، فانى اناشدكم — ايها الاخوة — بأن يكون قراركم حاسما شافيا ، مقرر للحق ليس الا ، وشكرا ، والسلام عليكم ورحمة الله .. (تصفيق) .

وهنا نهض الشيخ عاشور كشيد نحو المذبح .. يتقدم نحو المنصة .. الانظار  
ترقبه .. ماذا سيقول .. بدأ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ورضى الله على كل الصحابة اجمعين ، وعلى أوليائه الصالحين ، وبعد ، فان الله لا يهدى القوم الكافرين » .

و يقول سبحانه وتعالى :

« ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا وجاءتهم رسلهم بالبينات وما كانوا ليؤمنوا كذلك نجزي القوم المجرمين ثم جعلناكم خلائف في الارض من بعدهم لننظر كيف تعملون » .

( صدق الله العظيم )

ولقد قال الشاعر :

لا تظلمن اذا ما كنت مقتدرا فالظلم ترجع عقباه الى الندم  
تنام عيناك والمظلوم منتبه يدعوك عليك وعين الله لم تم  
إذا خان الامين وكاتباه وقاضى الارض قد داهم في الفضاء  
فويل ثم ويل ثم ويل لقاضى الارض من قاضى السماء

ايها الاخوة :

لقد قلت لهم في اللجنة التشريعية انه حتى الآن لم يسألنى سائل لماذا فعلت ما فعلت ؟

وما الداعى لان اعتدى على المجلس الذى انا عضويه ، وواجه الفاظا غير لائقة الى الرجل الذى كان سببا في دخول هذا المجلس ، ان الذى جاء بنا الى هنا هو الله وارادة الشعب من ارادة الله .

حقيقة لقد كان الرئيس السادات السبب في ان نجى الى هنا ولا يستحق منا الا كل احترام وكل تقدير ، ولكن لماذا جئنا الى هنا ؟ نحن نواب الشعب وعلينا رسالة ولقد حملنا بأمانة فلا بد أن نؤديها وان نحافظ على النظام وعلى الرجل الذى كان سببا في مجيئنا الى هنا .

( ضجة ... ومقاطعة ) .

رئيس المجلس :

السادة الاعضاء :

ارجو الهدوء وعدم المقاطعة .

العضو/ الشيخ عاشور محمد نصر :

لقد قلت لهم انه اذا فرض وكنت ابن صاحب مصنع ثار العمال فيه ضد صاحبه  
وقلت لأبى « اعط هؤلاء العمال حقهم » فليس معنى ذلك اننى ضد ابى ، لكن  
معناه اننى ارفعى مصلحة أبى ولا اريد احد يتكلم عنه ، هذا هو ما قلته فى اللجنة  
التشريعية اننى اعيش فى ظلم ، وقلت لهم اننى العضو الوحيد فى مجلس الشعب الذى  
يسكن فى المساكن الشعبية ، واننى اتحدى من يقول ان هناك عضوا آخر يسكن فى  
هذه المساكن .

( ضجة ) .

وقلت لرئيس اللجنة التشريعية السيد حافظ بدوى « اترضى ان ينام كلبك  
جائعا عاريا ؟ » والله لقد نام جيرانى جياعا عرايا ورأيت ذلك بنفسى .. اننى مستور  
الآن والحمد لله ، ولقد مر على وقت ايام عبد الناصر ، استجدت فيها الناس ،  
وحوربت ..

( ضجة ... ومقاطعة ) .

العضو كمال أحمد : ( ناصرى )

تصحيح واقعة ...

العضو أحمد يونس :

لنتركه يتكلم ولا بد ان يمكن من الكلام .

وانا لا اريد ان اتكلم اكثر من هذا فى هذا الشأن ، ويجب عليه الا يتكلم عن  
الاسلام مطلقا ، بل عليه ان يدافع فقط عن نفسه كيفما يشاء ، لكن لا يمكن ابدا ان  
يلصق هذا الموضوع بالاسلام .

### العضو عاشور محمد نصر:

لقد سبق ان قدمت الى السيد رئيس المجلس رسالة واصلتني من امر يكا تقول « ان من ضمن مؤسسات مصر مؤسسة الدعاية » . ولقد سلمتها له وقتئذ ..

### رئيس المجلس :

هنا — يا شيخ عاشور — اذا ذكرت واقعة فانتى لا بد وان اجيب عنها ، واننى استسمح المجلس فى ذلك ، لانه لا يجوز ان تعلق باذهان الاعضاء صورة غير واضحة لما حدث ، وعندما اشرت الى الحادث الخاص بطلب الاحاطة الاول الذى قدمته ، فانتى اقول ان الجميع ومن بينهم بعض الاعضاء من الاسكندرية يشهد على اننى كنت فى صف السيد العضو ، وكان فى رأى خاص فى هذا الموضوع الذى اثاره فى الجلسة ولكننى لا اريد ان اقرأه اذ لا داعى لذلك .

اما الجزء الثانى الذى ذكره بشأن الرسالة التى وصلت من امر يا فهو حق ، ولقد تضمنت هذه الرسالة بعض الاشارات الى بعض المجموعات العربية التى لا تعرفها ، ولقد حول هذا الخطاب فى صباح اليوم التالى الى وزير الداخلية بخطاب من عندى ، وقلنا للوزارة ان هذا الخطاب جاء من الشيخ عاشور ، واذكر — اذا لم تخنى الذاكرة — ان السيد العضو جاءنى بعد ذلك وقلت له ان الخطاب قد واصلنى وانه ارسل لوزارة الداخلية ، وشكرته على اعطائى هذا الخطاب .

### الشيخ عاشور محمد نصر:

تشكرنى فقط ، ويمر الامر هكذا ؟

( ضجة ) .

### رئيس المجلس :

اننى لا املك غير الشكر ، لقد شكرتك على انك اعطيتنى هذا الخطاب ، ولقد قت من ناحيتى بارساله الى السلطات المسؤلة ، واشكر ايضا هذه السلطات لانها اجابتنى بانها تعرف المجموعة التى تكتب مثل هذه الموضوعات .

### العضو عاشور محمد نصر:

المهم ، انها صورة عن مصر الاسلام .

رئيس المجلس :

لا، لا، لا.

العضو عاشور محمد نصر:

لا، لا، لا ! معلش ، لقد انتهى الامر ، المهم ان هناك ظلما وقع على ، اننى كئائب فى حى شعبى يرى و يسمع ما لاترونه وما لاتسمعونه .  
( ضجة ) .

والله لورأيتم وسمعتم لتحركتم ، لقد فضحونى وقالوا لى انه قد مضى على عضويتى بالمجلس عام ونصف ولم اتكلم غير ثلاث كلمات ، ولقد تكلمت هنا عن موضوع « كوستا » وموضوع الشيخ عبد الحميد كشك ، واحضروا الاول ولم يحضروا الاخر رغم اننى تكلمت عنه فى نفس الجلسة ، « معلش » لقد فضحونى بذلك وتحذونى ، ولقد كنت اطالب بحق الشيخ كشك واقول عنه الرجل الداعية الذى ليس له مثيل والذى لم يصل عن طريق التليفزيون او الاذاعة او الاعلام ، وانه رجل كفيف البصر اخذ الله بصره وعوضه بصيرة لم يعطها لاحد من امثاله او من اخوانه ، وله مركز تجمع فى ميدان العتبة وقد تقدمت بطلب الاحاطة للسيد وزير الداخلية عن موضوع الشيخ كشك ، وهوان هناك ارضا تملكها الجمعية الشرعية وعليها مسجد به ميكروفون يذيع خطب الشيخ كشك ، الا ان الداخلية منعت اذاعة هذه التسجيلات من هذا المسجد ، هذا رغم من ان هذه المنطقة كلها الحاد وفساد وبها موقف للاتوبيسات وكل من يقف هناك يمكن ان يستمع الى ما يقال من خلال ( الميكروفون ) وربما كلمة واحدة يهدى بها الله رجلا واحدا وتغنى عن الدنيا وما فيها .

وبالنسبة لموضوع « كوستا » فانه توجد ست خارات تتحدى الدعوة والداعية ، ولقد اعتدى على عقيد الاداب الذى تدخل فى الموضوع ، وليس هذا بهم ، فن اعتدى على فليساعه الله ، لكنه فى حقيقة الامر اعتدى عليكم اتم ، لان ما قدمته له كان مكتوبا عليه صفتى كعضو مجلس الشعب لكنه مزقه ورماه بما اظهرنا للمخوابا « كوستا » باننا لا نحترم القيم ولا الدين ولا عضوية مجلس الشعب ولا أى آخر ، فجاهنى الخواجة كوستا ، تصبروا ان هذا الخواجة يدخل على المسجد ، ولقد قال الله تعالى :

« وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله »

( صدق الله العظيم )



فكان لا بد ان اسمع منه و يسمع منى وهذه هى سماحة الاسلام الذى نحارب به  
ولا نريد للشرعية ان تطبق ، وقلت فى نفس الجلسة والمضبطة موجودة ان طلب  
تطبيق الشرعية اصبح ورقة لعب كل واحد يسك بها شوية ، و يصدق قول الله  
تعالى :

« ... ولا تأخذ آيات الله هزوا » .

ولقد سخر منى الدكتور السعيد وقتها وقابل كلامى بالضحك والمقاطعة واررد  
هنا قول الله تعالى :

« وقد نزل عليكم فى الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستزأ بها  
فلا تعدوا معهم حتى يؤخروا فى حديث غيره .. »

صدق الله العظيم

**العضو حافظ بدوى ( رئيس اللجنة التشريعية ) :**

اننى لا اريد ان اقاطع الشيخ عاشور ، ولكنى اقول ان العبارة التى ذكرها الآن  
لم يذكر منها حرفا واحدا امام اللجنة ، وشكرا .

**العضو عاشور محمد نصر :**

ان المجلس اهم من اللجنة ، معلش ، ان اليوم يومكم ليتكم تجتمعون بمثل هذا  
العدد فى المسائل العامة ذات الاهمية مثل الاسكان والضرائب ، لكنكم اليوم أتيتم  
لكى تحطموا الشيخ عاشور ..

( تصفيق ) .

اننى سعيد بهذا ، والله لست حزينا ، ولكننى سعيد اننى عرفتكم وعرفت منى  
ولقد كنت مستقيلا لمدة خمسة اشهر ، ولست باكيا على العضوية انكم تقولون اننى  
قد فقدت الثقة والاعتبار ، والحمد لله ، اننى بقيت على دينى وضميرى فيها اغنى شئ  
فى الوجود عندى ، واستكمل حديثى فاقول انهم بدلا من ان يذهبوا لاخلق الحمارات  
منعوا ميكروفون الشيخ كشك ، هذا الرجل الذى يصلح القلوب والنفوس يقضون  
عليه ، بينا يقرن على الخمر والكئوس . لقد اودينا فى ديننا واودينا فى عرضنا ، فهل  
سمعت قصة المواطن محمد الغريب حسن حسن ذلك الفلاح الفقير الاجير من دمياط  
والذى يعيش على قوته وعرقه وشقائه عندما ارسل ابنته ذات السبع سنوات لتحضر له  
الغذاء فيعتدى عليها واحد من ابناء الاثرياء ، اننى اصور المجتمع الذى آذانا فى

ديننا ، لقد ضحى بالرجل الفقير المسكين وجعلوه يوقع على محضر صلح وبعد ذلك يحكم على المعتدى — بسبب الاموال التى دفعها — بالسجن .

رئيس المجلس :

ارجو عدم المقاطعة فهى لاتفيد وسوف يمكن السيد العضو من الادلاء بكل ما لديه واذا كان لدى أى من السادة الاعضاء ما يريد ان يقوله فيمكنه ان يطلب الكلمة بعد ذلك .

العضو عاشور محمد نصر :

لقد جعلتمونى مجرما ، وهذا حرام عليكم فاسمعوا دفاعى ، وسوف تقولون كل ما عندكم ، ولكم الحرية ، ولكن اعطونى الآن فرصة الكلام .

وفى نفس الجلسة قلت ان السيد رئيس الجمهورية ينادى فى كل وقت بنبذ الاحقاد .. فكيف انبذ الحقد ، وكيف لا اكون حاقدا عندما ارى هناك من يملك ١٠٠ الف جنيه يدفعها كخولو رجل لتأجير مكتب ، وهناك من لا يجد ١٠٠ مليم يتعشى بها ؟ اليس هذا هو مجتمعنا ؟ اننا نواب الشعب ولا بد ان نعالج مثل هذه الموضوعات .

رئيس المجلس :

اريد ان اعرف هل من المعقول ان يكون هناك عضو معروف امره على المجلس لاسقاط عضويته ولا يتمكن من الدفاع عن فسه ؟ هل هذا معقول .. ؟ ان المفروض ان تتاح للسيد العضو الفرصة كاملة لكى يعبر عن وجهة نظره ، ويمكن لمن لديه ملاحظة من السادة الاعضاء ان يتفضل بابدائها فيما بعد ، اما بالنسبة لاستطراد السيد العضو خارج الموضوع فكثير من السادة الاعضاء يستطردون ايضا . لقد بدأ مجلس الشعب فى كثير من المجالات ينتقد حالة الانضباط فى المجلس ، وبصفتى مسئولاً عن المجلس ساراعى حالة الانضباط كاملة ، وارجو من السادة الاعضاء ان يلاحظوا ذلك .

العضو عاشور محمد نصر :

اننى لا اتكلم عن نفسى وعندما تحدثت قلت اننى اتحدث باسم الشعب ، وان الامانة تقتضى ان اتكلم عن الشعب بصورة طبق الاصل أى بالصورة الحقيقية ، ولا بد ان انقل الصورة الحقيقية ، ولماذا احقد ؟ ان حالتى متيسرة ماديا ، ولولم اكُن

متيسرا من الناحية المادية فأننى اغنى منكم جميعا ، لأننى قارئ للقرآن الكريم وافخر  
بأننى اعمل فى صدرى كتاب الله الذى لا يساويه فى العطاء شئ ، ولوان اهل القرآن  
مضيعون فى البلد ، ان «العالم» يحصلن على الاموال والخوافز بينما يبيت اهل القرآن  
دون عشاء اللهم انى قد بلغت .... اللهم فاشهد .

رئيس المجلس :

ارجومن السيد العضوان يتحدث فى الموضوع .

العضو عاشور محمد نصر :

وفى نفس الجلسة قلت ان الفقراء يعاملون فى المستشفيات دون ضمير وضربت  
مثلا بالرجل الذى أتى من محافظة المنوفية بخطاب الى معهد القلب فى امبابه وقد  
وصل هذا الرجل الى المعهد متأخرا ، ولم تكن معه نقود فقبل له اذهب الى مستشفى  
امبابه وفى المستشفى قيل له ان الخطاب موجه الى معهد القلب وليس الى المستشفى  
وفى الصباح وجد هذا الرجل ميتا امام باب المعهد !!!

رئيس المجلس :

ارجومن السيد العضو الدخول فى الموضوع .

العضو عاشور محمد نصر :

لقد تكلمت عن مشكلة المواصلات فى نفس الجلسة وقلت ان ادارة النقل العام  
تعاملنا كالحیوانات وسوف اتحدث عن الدافع الذى اقول ما قلته ، وكنت اود ان  
يسألنى احد لماذا فعلت هذا ! ولكنى لم احد من يوجه الى هذا السؤال .. لقد هاجمنى  
الكل ، والصحافة والاعلام والمجلس ولا اعرف السبب فى ذلك .

وبعد ذلك تقدمت بطلب الاحاطة بعد ان قلت ان الناس يتامون فى الشارع  
وحتى الذين تتعرض منازلهم للهدم يوقعون على تعهد بمسئوليتهم عن حياتهم باعتبار ان  
ذلك افضل لهم من الطرد فى الشارع لانهم يتعرضون هتك اعراضهم ، وهذه الحالة  
التي وصلنا اليها يجب الان نكرها ، حرام عليكم ، حكوا ضمائرکم ، وهناك يوم  
سوف يسألکم الله فيه ، لقد قلت كل ذلك من هذا المكان ، وبعد ذلك تقدمت  
بامسئلة وطلبات احاطة عما يجرى فى بلدنا ، وكان يجب ان نستمع الى ذلك ، هناك  
عصابات متحكمة يجب ان نوقفها عند حدها ، وعلى سبيل المثال ، لقد جاء الى منزلى  
شاب مصرى وقال انه يريد ان يخدم بلده مصر ، وانه قدم اختراعا يوفر للدولة عملة

صعبة تقدر بلالين الدولارات ، لقد اكتشف مادة دهنية يمكن ان تدخل في صناعة الصابون فتوفر زيت الطعام الذى نستورده بمبالغ كبيرة ، وقد نجح هذا الاختراع وسجل في ادارة التصنيع وكانت النتيجة ان مجلس ادارة الشركة حارب هذا الشاب الى درجة انه اصيب بالذبحة الصدرية واسرعت امه الى الطبيب فذكر لها ان ابنها معرض الموت بين لحظة واخرى . . فرضت امه وما زالت مريضة حتى الآن ، على الرغم من ان ابنها قد شفى . وقد حدث هذا لان شابا اراد ان يخدم بلده ولكن عصابة من العصابات التى تحصل على اموال نجمن الاستيراد حاربت به ، هذا ما نسمعه وهذه صورة اعرضها عليكم ، وقد تكلمت بطلب احاطة عن هذا الموضوع ولكن احد لم يسألنى عن ذلك .

#### رئيس المجلس :

لقد تقدم السيد العضو بسؤال ولم يتقدم بطلب احاطة وتاريخ السؤال هو ١١ فبراير ١٩٧٨ وقد ابلى السيد الوزير المختص بالسؤال بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٧٨ وهذه المناسبة فان لدينا فى المجلس ٣٨٢ سؤالا وطلب احاطة .

#### العضو الشيخ عاشور محمد نصر :

ان الطلب الاول يرجع تاريخه الى الدورة السابقة ولم يعرض ثم قمت بتجديده اما ما يتحدث الآن عنه فهو طلب آخر .

وهناك صورة اخرى عن وزارة القومى التى اخذت المشتري بدلا من البائع ، وهذه واقعة وصورة لا بد من ان اقوم بتبليغها ، حتى نكون امانة فى تبليغ الرسالة الى السيد رئيس الجمهورية ، ويجب ان نحافظ على الرجل الذى أتى بنا الى هنا ليعرف كل شئ وكل ما يدور ، وإذا كان السيد رئيس الجمهورية مشغولا بالسياسة الخارجية فلا بد ان نتكلم بدلا منه .

ان ما يضايقى هو ما يشمل فى قول الشاعر :

السقاء فى اليم مكتوفا وقال له اياك اياك ان تبطل بالماء .

لقد منعت من الكلام ، فى حين ان شباب حزب مصر يحاربونى فى دائرتى الانتخابية حربا شعواء ويقولون لا تعرفون السبب فى عدم كلامه ؟ ان السبب هو انهم اعطوه خمسة آلاف جنيه واعطوه سيارة باعها واعطوه مسكنا فى المساكن

الشعبية، لقد بدأ الناس يشكون في ان ذلك قد حدث فعلا .. ويسألون اين الشيخ عاشور .. اذن قد اخذ هذا كله ؟

ماذا افعل وانا رجل ضعيف ولست في قوتكم ؟ ولكن الله اكبر من كل شئ .. اننى ممنوع من الكلام ولا توجد عندى اجهزة اعلام او جريدة اكتب فيها ما اريد ولا يقف بجانبى احد سوى الله ، وقد غضبت من فضيلة الشيخ متولى الشعراوى وزير الاوقاف وشئون الازهر على الرغم من انه وزيرى وانى موظف فى وزارته ولكن الله عندى اهم من كل شئ .. غضبت منه يوم ان وقف هنا وجعل من انور السادات الها مع الله .

(ضجة)

رئيس المجلس :

سوف نستمع الى رأى فضيلة الشيخ متولى الشعراوى وزير الاوقاف ووزير الدولة لشئون الازهر فيما ابداه السيد العضو الآن .

وزير الاوقاف ووزير الدولة لشئون الازهر: الشيخ الشعراوى :

بسم الله .. والحمد لله ان تكلم السيد العضو هذا الكلام امامكم وقال اننى تكلمت ايضا امامكم ، وتصحيح الواقعة اننى قلت ان سوايق الرجل أى الرئيس محمد انور السادات تجعلنا نأتمنه على ما يتخذه من قرارات لانه قد ثبت انه رجل يريد ان يصحيح اوضاعا فاسدة ، ولانه رجل اجتمعت عليه امور داخلية وخارجية ، فاذا كان قد اعطى قرار لسفر انسان دون ان يرجع الى فائنى اقدر ظروف سيادته فيما يريد ان يعلمه مما لا يجب ان يعلمه مثلى ، وقلت ان مثل هذا الرجل يجب الا اسأله عما يفعل ، فلما اعترض السيد العضو على كلامى قلت له انا اعرف بالله منك ، وقد قصدت انه يجب الا يسأل عما يفعل فى الامور التى سرى فيها مصلحة لا يجب ان يعلمها للناس ، لان الاعلان عنها او معرفة اسبابها قد يفسد الهدف منها ، واذا كان السيد العضو عاشور محمد نصر قد فهم منى غير ذلك ، فائنى استغفر الله مما فهم ، واستغفر الله مما فهم ، واستغفر الله مما فهم .

(تصفيق)

لا يمكن لمشلى وانتم تعرفون من هو ، ان يزل هذه الزلة امام الله سبحانه وتعالى ، وانى اعلم جيدا ان السيد الرئيس محمد انور السادات رجل مأمون على

دينه ، وهب اننى قلت ذلك فان ماقلته كان سيفضب منى الرئيس محمد انور السادات وأنا لاحب ان يغضب منى السيد انور السادات لاننى اعرف دينه واعرف غضبه واعرف غيرته .

( تصفيق ) .

واننى ياسيدى احب ان اقول كلمة هى ، ان الاسلام يجب ان يكون المظلة الواسعة التى نحتذى بها جميعا لمصلحة الاسلام ، واحب ايضا ان افرق بين الاسلام كموضوع ، وبين ان نمسح بالاسلام كل مخالفة يرتكبها رجل من رجال الاعلام .

( تصفيق ) .

ان المسألة التى تكلم فيها السيد العضو عاشور محمد نصر ووقف فيها هذا الموقف لاصلة لها بالاسلام ، ولا احب ابد ان يحسب على الاسلام من رجل عرف انه يتكلم عن الاسلام ، شئ شخصى لا يمت الى الاسلام بصله ، ولوان السيد العضو قال هذا الكلام الذى قاله حين هتف بسقوط السيد الرئيس محمد انور السادات وحين ازرى بالجلوس لو انه قاله عندما كنت القى كلمتى لكان هناك موضوع للكلام يقال فيه ، ولكنه اقحم هذه المسألة اقحاما ، لانه لم يدل فيها برأى ، ولانه حين قال ليسقط :

( ضجة فى صفوف المعارضة ) .

رئيس المجلس :

لقد مس السيد العضو كلمته السيد وزير الاوقاف ووزير الدولة لشئون الازهر ويجب ان يمكن السيد الوزى من الرد عليه .

وزير الاوقاف ووزير الدولة لشئون الازهر :

اننى احب ان نفرقوا بين رأى يقال هنا بحرية وبين حكم يصدر هنا بتهور ، فكلمة « ليسقط » هل هى رأى ام حكم ؟ انها حكم ولا يملك احد ان يحكم ابدا ، ولكن من الممكن ان يرى ، ان كلمة « ليسقط » حكم ونتيجة ، ولا يمكن ابدا ان يكون هذا .

( تصفيق ) .

هذا حكم ونتيجة فهل انتم مكلفون بان تحكموا على الناس ام بان تروا

رأيكم ؟ ان رأى هودائما نتيجة الحكم وقد قال السيد العضو الحكم ولم يقل  
الحيشة :

**العضو عاشور محمد نصر :**

ان الذى حدث فى ذلك اليوم قد اثر فى لدرجة اننى لم اتم ليلتها . ومن الجائز  
ان اكون رجلا جاهلا لم يتيسر لى فهم كلام الشيخ محمد متولى الشعراوى واليوم  
قد استغفر الله ، وكلنا نستغفر الله ، لانى لا اسمح لنفسى ابدا ان اسمع ان  
السادات لا يسأل عما يفعل ، لان السادات من الناس ، وسيد الناس سيسأل عما  
يفعل ، والسادات ليس افضل من الرسول محمد بن عبد الله ..

( ضجة ومقاطعة ) .

**رئيس المجلس :**

يجب اعطاء الفرصة للسيد العضو ، ولاداعى هذه الضجة والمقاطعة .

**العضو عاشور محمد نصر :**

ان الله هو الذى لا يسأل عما يفعل ، وهذه صفة من صفاته ، ولا احد يشاركه فى  
هذه الصفة ، وقد قال المولى عز وجل :

« لا يسأل عما يفعل وهم يسألون »

و يدخل فى « هم » الرسل والانبياء ، والذى قيل وقتها كما قلت سبب لى  
انفعالا شديدا ، وذهبت الى بيتى حزينا جدا ولم اتم طوال الليل ، وفى اليوم التالى  
جئت الى هنا « وخطبت » بسبب « واقعة العيش » والتميلية التى حدثت  
بسببها .

المهم ان هناك خلفيات ، ان جارى العامل يبيع حذاه لكى يأكل وهذه من  
ضمن انفعالاتى ، لقد كنت ممنوعا من الكلام وقدمت استقالة لم يسمع بها احدا  
وعندما تناقش الزميل كمال احمد مع الرئيس فى اللجنة المركزية اردت ان اعلق  
على ذلك فقال لى « لا » وهذه خلفية اخرى وكذلك ارسلت برقية للسيد الرئيس  
لم محمد صدى ، كما وجهت من هنا نداء للسيد الرئيس لحضور جلسة خاصة وهو  
يحضر جلسات كثيرة وقيل « احذروا هذا النداء من المضبطة ... »

العضو الدكتور السيد على السيد :

انه لم يحذف من المضبطة .

العضو عاشور محمد نصر :

لقد قال الدكتور جمال العطيبي هذا في الصحف ، والآن سأفجر قنبلة ثانية من اجل الدكتور السيد على السيد .

( ضحك ) .

لقد قدمت طلبا لوزير التعليم — وهو لا يوجد بيننا الآن — من اجل عامل فقير مسكين يعمل في ادارة النقل العام يقوم من نومه الساعة الرابعة والنصف صباحا ولا يجد وقتا لاولاده الذين لم يحصلوا على مجاميع عالية ولم يلتحقوا بالمدارس الحكومية بسبب ذلك ولكنهم التحقوا بالمدارس الخاصة ، ومرتب هذا العامل بسيط جدا ولا يستطيع الانفاق على اولاده ، وقبل ان اقدم هذا الطلب ذهبت لأسأل وكيل وزارة التعليم بالاسكندرية عن امكانية نقل اولاد هذا العامل الى المدارس الاميرية ، فقال لى انه لكى انتقل تلميذا من تعليم خاص بمصروفات الى تعليم عام بالمجان فلا بد ان تتوفر حالة من الحالتين اما ان تحدث كارثة كموت والده او افلاسه واما ان يمرض الولد مرضا خطيرا ، وهذا كلام لا بأس به وكلام جميل وانا معه في ذلك .

ولكننى اتسأل الآن : كيف ينقل ابن السيد وكيل مجلس الشعب الذى يمتلك سيارة وعمارة وله مرتب كبير ، من مدرسة خاصة بالمصروفات الى تعليم عام بالمجان ؟

( ضجة ) .

رئيس المجلس :

يجب ان يرد الدكتور السيد على السيد على ذلك .

العضو عاشور محمد نصر :

اين العدل يا أهل العدل ويا أهل الحق ليفضل الزميل بالرد .

( ضجة ) .



رئيس المجلس :

نقطة نظام ، نحن لم ندخل في الموضوع بعد ، ان الشيخ عاشور يمهّد للموضوع ، وبعد التمهيد سيدخل فيه فوراً ، وارجو من السادة الزملاء ممتاز نصار واحمد يونس وعمود القاضي وخالد عيسى الدين الانصات .

العضو الدكتور السيد علي السيد :

اوجه الشكر الى الزميل عاشور نصر على قتاله التي تكون دائما « فشك »  
اولا : حكاية العربية والعمارة .... الخ .

العضو عاشور محمد نصر :

اقصد انك تسكن في عمارة « كويسة » .

العضو الدكتور السيد علي السيد :

انتظري يا شيخ عاشور .

العضو عاشور محمد نصر :

قل « علط » يا عاشور ، لقد قلموها قبل ذلك .

العضو الدكتور السيد علي السيد :

اني اتركها لك لكي تقوها انت .

( ضحك ) .

بالنسبة لواقعة نقل ابني من مدرسة خاصة الى مدرسة اميرية هي واقعة صحيحة ، ولكن كنت اود والشيخ عاشور في ظني يحفظ القرآن الكريم ان ينتبه الى الآية الكرمة التي تقول :

« يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » .

صدق الله العظيم

العضو عاشور محمد نصر :

ان كان صحيحا ، ولا اعتقد ان الدكتور السيد علي السيد يكذب ، وانا

اصدقه ، ولكن ايها اصبح وابقى وافضل : المدرسة الخاصة التى تقع امام بيته ام المدرسة الحكومية التى نقل اليها وتقع فى دائرة اخرى ؟ فاذا كان مريضاً بالقلب فمن باب اولى تركه فى المدرسة الخاصة .

(ضجة .. ومقاطعة) .

رئيس المجلس :

يجب على الشيخ عاشور الدخول فى الموضوع ولا داعى لمقاطعة باقى الاعضاء لاننا بهذا نقطع عليه الكلام ولا يستطيع الدخول فى الموضوع .

العضو عبد المنعم حسين :

لا بد ان يدافع الشيخ عاشور عن نفسه ، ولا بد ان نستمع لما يقوله ، ولدينا اشياء كثيرة من هذا القبيل ، ان السيد العضو يتكلم عن معاناة مصر ولا بد ان يمكن من الكلام ولكن الاخوة الزملاء لا يريدون تمكنه من الكلام .

رئيس المجلس :

ماذا جرى للسيد العضو الزميل ؟ اننا نعلم ان السيد العضو الزميل عبد المنعم حسين يتسم بالهدوء . ان الزميل العضو الشيخ عاشور قد أثار هذا الموضوع بسؤال بتاريخ ٢٢ فبراير وأبلغ فى ٢٣ منه الى رئاسة المجلس ، وارجو من السيد العضو الانخروج عن الموضوع .

العضو عاشور محمد نصر :

لقد قدمت سؤالاً اخر للسيدة الدكتورة آمال عثمان وزيرة الشؤون الاجتماعية وهى ليست هنا الآن فاتصلوا بى وقالوا ماذا تقصد من هذا السؤال ؟ فاجبتهم ، ولكنهم لم « يعبرونى » .

رئيس المجلس :

لقد ادرج سؤال السيد العضو الشيخ عاشور .

العضو عاشور محمد نصر :

لم اعرف حتى الآن انه ادرج .

رئيس المجلس :

## السادة الاعضاء :

لكى نحسم الامر فسوف اوزع عليكم غدا صباحا الاستجابات والارسله  
وطلبات الاحاطة المقدمة والتي يبلغ عددها ٣٨٢ وسوف نوزعها على حضراتكم  
بتوزيعها لتقولوا مايمكن عمله بالنسبة لها .

وانى مستعد لان ن عقد جلسات لمدة شهر لكى تنتهى منها ، ذلك ان الله  
لايكلف نفسا فوق طاقتها .

**العضو عاشور محمد نصر :**

لى سؤال خاص بقواعد المعاشات الاستثنائية ، ان على شقيق مات بلندن  
ووجدوا فى بيته مليون جنيه « فكه » .

( ضحك ) .

اقول مليون جنيه « فكه » فاذا يبلغ رصيده فى البنك ؟ لاشك ان مثل هذا  
الشخص كان يعمل حساب اجازات البنوك ولذلك كان يحتفظ بهذه « الفكه »  
التى بلغت مليون جنيه ، واقول مرة اخرى اذا كان لديه مليون جنيه « فكه » فاما  
مقدار الموجود بالبنك ؟

انه لم يكن وزيرا بل كان مديرا لمكتب المشير عبدالحكيم عامر وزير الحرية  
اذن فاما مقدار الذى يوجد لدى الوزير ؟

( ضحك ) .

**رئيس المجلس :**

ليس هذا بمقياس .

**العضو عاشور محمد نصر :**

لقد قرأنا فى الصحف عن لفرعلى شقيق الذى لم اكن اعرفه وقد عرفت انه  
كان مديرا لمكتب المشير وانه متزوج ببعثة ، وانه يحصل على معاش استثنائى ،  
« معاش وزير » شخص لديه مليون جنيه « فكه » غير رصيده فى البنك يحصل  
على معاش استثنائى وانى اقول ان أى شخص فى هذا البلد مهما كان مركزه  
لامانع من اعطائه ليس فقط معاش وزير وانما معاش رئيس الجمهورية طالما انه  
محتاج ، ولكن شخصا له رصيد وملايمه الفكه مليون جنيه يحصل على معاش

استثنائي هذا امر لا يمكن قبوله ...

(ضجة) .

من الوريث لهذا المال ؟ مال الشعب ، واقسم بالله العظيم اننا نأكل حراما ونحن هنا نغفل الشعب ، لقد حضرت لى فتاة فى منزلى الساعة الثانية صباحا لكى تشكولى من اباها العسكرى الذى خدم البلد لاتسأل عنه الدولة ، ولذلك اضطرت لان تعمل بالقطاع الخاص لكى تنفق على هذا الاب ، وانتم تعلمون مدى المهانة التى يتعرض لها عمال القطاع الخاص الذين لا يتمتعون بالاجازات الاحتياطية او المرضية كعمال الحكومة ، ولكن العامل منهم يعمل من الفجر حتى آخر الليل و يفصل من العمل . هل تتصورون حضراتكم فتاة تشقى لكى تنفق على ابيها العسكرى ؟ انكم تقابلون كل يوم هؤلاء العسكر الذين يطالبونكم بعمل شئ لهم ، وانتم تعلمون جيدا ما هو حالهم ...

رئيس المجلس :

ارجو السيد العضوان يدخل فى الموضوع .

العضو عاشور محمد نصر :

اقول ان مثل هذه القصص اثارتنى ، اننا لانعمل شيئا لمثل هذا العسكرى « الغلبان » بيتنا لا يتكلم احد عن الرجل الذى توجد لديه الملايين التى حصل عليها من دمس ومن دمكم . ان الناس تنام فى الخابئى ، اقسم بالله ان هناك اما تنام هى وولداها فى غنى ومقام بينهم حاجز ، واحد هذين الولدين مجند بالجيش ، اننا نحصل على اشتراكات مجانية ونركب فى الدرجة الاولى المكيفة ونرى على سطح القطارات المهندسين الذى يحصل الواحد منهم على يوم اجازة لرؤية امه او خصيبته وبدلا من ان يأخذ معه علبه حلوى لهذه الأم نجده « يتسطح » القطار بيتنا يجلس نحن بالدرجة الاولى المكيفة ، اهلا بسيادة النائب اليس هذا حالنا ؟ ماذا يعمل هذا النائب ؟

رئيس المجلس :

ادخل فى الموضوع .

العضو عاشور محمد نصر :

هذه هى العوامل التى ادت الى انفعالي واخرها تمثيلية الطابونة والعيش والسيد رئيس المجلس يعلم ان العيش قد دخل الى القاعة دون اذن منه وامر بالتحقيق فى ذلك وكان دخول العيش فى هذه القاعة مهزلة وتمثيلية فى مجلس كان يجب ان يحترم ، ولذلك فعندما قلت هذا مسرح او هذه مسرحية كان ذلك ناتجا عن الوضع الذى كنت اعيشه ، وكان يجب ان تلتمسوا لى العذر .

اننى لا اقول ذلك لكى لاتسقط عضويتي ، ذلك انى « ماشى » طبيعى واشكركم ، وفى نهاية كلمتى اقول ان الدافع الذى دفعنى الى ذلك كان بسبب الاستقالة التى لم يفضل فيها ، وبسبب التلغراف الذى لم يصل ، وبسبب النداء الذى وجهته من هنا ولم يسمع ، وكان لابد ان يصل صوتى وليكن ما يكون ، وهذا هو الذى كان ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( تصفيق من المعارضة ) .

#### العضو عبد الرحيم الغول :

من المعلوم ان الضباط الاحرار الذين قاموا بشوة ٢٣ يولية الخالدة يحصلون على معاش وزير ، والسيد على شفيق كان من الضباط الاحرار ، ولذلك حصل على معاش وزير ، ومعنا هنا الاخ مصطفى كامل مراد يحصل على معاش وزير لانه من الضباط الاحرار ، وكذلك الاخوة صبرى القاضى ، وتوفيق عبده اسماعيل .

#### العضو محمد احمد عبد الشافى :

تعقبيا وتصحيحا لما قاله زميلى المحترم السيد العضو الدكتور السيد على السيد احمد من المصالح العام ان اصصح واقعة ، حتى تكون انظمة الدولة معروفة ومحترمة ، وهذا من حقى ومن حق السادة الاعضاء .

السيد الزميل يقول ان هناك حالات مرضية محددة تسمح بنقل التلميذ من المدرسة الخاصة الى المدرسة الاميرية بالبحان . وانا اريد ان اقول انه يسمح بنقل التلميذ من المدرسة الخاصة الى المدرسة الاميرية تخفيفا على المواطن اورب الاسرة المريض ابنه بمرض مزمن ، والذى يكلف والده علاجا مستمرا أى يكلفه تكلفتين ، تكلفة المدرسة الخاصة بالاضافة الى تكلفة العلاج ، اقول هذا للايضاح ، وشكرا .

## رئيس المجلس :

ان الموضوع الاملى هو موضوع اسقاط العضوية ، فلماذا ندخل فى امور فرعية ؟

## العضو حسين عبد المنعم :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين ، الذى تركنا على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها الا هالك ولا يهتدى اليها الا كل منيب سالك .

ويقول عليه الصلاة والسلام فى حديث مامعناه اتدرون من المفلس قالوا المفلس فينا يارسول الله من لادرمهم له ولا دينار ، قال : المفلس فيكم من يأتى يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة وحج ، و يأتى وقد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا فبأخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته ، فأن فنيته حسناته قبل ان يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح فى النار .

و يقول عليه الصلاة والسلام فى جزء من حديث معاذ ، امسك عليك لسانك ، قال وانا لمؤاخذون بما نتكلم به ، قال ثكلتك امك يامعاذ ، وهل يكب الناس فى النار على وجوههم يوم القيامة الا حصائد السنتهم .

## ايها الاخوة :

الاخلاق فى كل امة هى سبب مجدها وعظمتها ، وسر رقيها وتقدمها وقد بلغت الامة الاسلامية ما بلغت من مجد وحضارة وازدهار بالاخلاق الكريمة التى تدعو اليها الشريعة الاسلامية السمحاء . ونحن هنا — ايها الاخوة — وبعد ان استمعنا الى كلام الاخ عاشور نصر ، هذا الكلام المطول فى اطناب كبير ، احس ببؤس البأسين وجوع الجائعين ، وكأنه الانسان الذى يعيش كما يعيش البؤساء ، ويحيا كما يحيا الفقراء ، بأسلوب يعلم الله انه بعيد عنه ، وهو رجل معمم يلبس ملابس فضفاضة ، يأكل من اطيب الاكل ، ويشرب من اعظم ما يشرب الناس ، ويسكن كما يسكن اعظم الناس ، انه يحيا حياة طيبة وحياة كريمة ثم بعد ذلك حين نسمع منه كلاما كثيرا ، ونسمع قصته حينما جاء هنا الى مجلس الشعب بإرادة الشعب ، وحينما قال عنه الناس وتحدثت عنه الصحافة — سامعها الله — حديثا بأنه البطل ، وبأنه الذى جاء من وراء الشمس ، وبأنه قلب الاسد ، جاء هنا والناس يعتقدون انه قلب الاسد وأنه الشجاع وأنه الانسان الذى لا يخشى فى

الحق لومة لائم . جاء هنا الى هذا المجلس وأشرأبت الاعناق لترى من هو عاشور هذا ، فاذ به انسان يقف في اول وقفة له ويقول انه الحاقد وانه الحاسد ، ثم بعد ذلك لا كلام لان هذه المنصة لا يقال فيه الاكل جيد ولا يقال منها الاكل ماينفع الوطن ومايرفع شأن الامة من اقتراحات ممتازة وناقمة .

ثم بعد ذلك حينما وقف في الاسبوع الماضي ، تأملت الما كبيرا وهو الرجل الذى يخطب في الجماهير ويتحدث الى الناس حديث الدين ، عندما وقف هنا يعارض في صوت مجلجل فضيلة الاستاذ الشيخ الشعراوى وهو الذى استحوذ على كل مسمع وكل فكر هنا ، من معارض او مؤيد ، واذ به يقول انت منافق . انها كلمة مؤلمة ، وانها كلمة موجعة .

( اصوات .. لم يقل ذلك حرام عليك ) .

قالها وقد سمعتها ، واننى اتحدث عما سمعت ، وارجوان تنصتوا .

رئيس المجلس :

هذه الكلمة لم تثبت في المضبطة ولم تثبت في شريط التسجيل .

العضو حسين عبد المنعم :

لقد سمعتها بأذنى ، اننى اقول ما اسمع .

رئيس المجلس :

لم يرد في المضبطة ، لم نسمعها .

العضو حسين عبد المنعم :

ثم يأتى بعد ذلك ، في اليوم التالى ويقف دون اذن ، ويأخذ الكلمة غضبا ويتحدث عن ( الطابونة ) وعن المسرح بألفاظ لايجب ابدا ان تخرج من فم انسان مثقف يدعو الى الدين ويتحدث عنه فوق هذه المنصة وكأنه مالك زمانه .

ثم بعد ذلك ماذا حدث ، حينما حدثت قصة تونازا كى الخواجة كوستا ، وهذه امور ثابتة في محاضر رسمية . ان هذا المكان ضببطت فيه فتيات ساقطات ، واغلق المحل ، فذهب الشيخ عاشور الى مدير الامن في الاسكندرية وطلب منه ان يفتح المحل فرفض مدير الامن ومن حقه ان يرفض ، ثم يجرى هنا ليدهى ان الضابط مزق له البطاقة التى تحمل اسمه . هذه ليست رسالتنا . ان رسالتنا ان نسير في الطريق

المستقيم ، ونحن كنواب ، العيون مسلطة على تصرفاتنا فما بالكم برجل دين يسير وراء الفوية ويسير مدافعا عن فتيات ساقطات وعن الحواجة كوستا (ضجة) .

ان هذا ثابت في المحضر ، وارجو عدم المقاطعة .

رئيس الجلسة :

ارجو أن يدخل السيد العضو في الموضوع ، ولاداعي لهذه المسائل الفرعية .

السيد العضو حسين عبد المنعم :

ان الشيخ عاشور يدعى انه بعد ان قال كلمته أمام عبد الناصر أصبح فقيرا معدما .

واننى اقول ان مدى عملى أن عاشور هذا بعد هذه الكلمة عطف عليه نجار ميدان المنشية ، وعاش عيشة بذخ ، وكان يتفق عن سعة . ان مايقوله من أنه كان فقيرا في الماضي وأصبح الان يتقاضى مائة وخمسة وخمسين جنيها غير صحيح ، ذلك أنه يود أن يرجع الى هذا المجد والى هذا البذخ وهذا الاتفاق ، ومن هنا فقد قدم استقالته من المجلس . لقد سمعت منه أكثر من مرة أن مكافأة عضوية مجلس الشعب لا تكفيه بالنسبة لما كان يتقاضاه ، فهو يريد الفرار من هذه المكافأة الضئيلة ويخرج بطلا ، حتى يرجع اليه ما كان يأخذه ، هذه هى الحقيقة ، أقولها بصراحة ثم بعد ذلك حينما يتحدث عاشور عن الدين وعن رجال الدين والخوف على رجال الدين .... الخ فأننى اقول ان الشيخ عاشور واقفوا بصراحة ، ومعدرة لاختوانى المسيحيين في يوم من الايام وكان معه السيد العضو اسطفان باسيلي .

(اصوات — لا يا حسين — لا يا حسين) .

العضو حسين عبد المنعم :

اقولها ولا بد أن يقال .

رئيس المجلس :

لا يا استاذ حسين ، وعلى السيد العضو ان يقول رأيه النهائي ، ويجب الا ندخل في تفاصيل فردية .



## العضو حسين عبد المنعم :

ثم بعد ذلك على من اعتدى عاشور هذا ؟ انه يعتدى على المجلس ، و يعتدى على الامة ، و يعتدى على رئيس الدولة الذى أعاد لمصر كرامتها ، وأرجع لها عزتها الرجل الذى لا ينام الليل فى سبيل مجدها وعزتها ، ومع هذا يهتف بسقوطه فى هذا المكان ، ونحن فى اشد الحاجة لان نجتمع الامة كلها وراء السيد الرئيس محمد انور السادات من اجل حرية الافراد ، ومن اجل ان تأخذ مصر مكانتها وعزتها وان تتحرر اراضيها وان تتقدم بخطى واسعة نحو حريتها وحرية العالم الاسلامى وحرية العالم العربى .

انى اتسأل : كيف يقول ذلك ؟ أمن العدل أن يهاجم السيد رئيس الجمهورية ؟ وأن يهتف بسقوطه تحت قبة البرلمان ؟ بينما يتربص أعداؤنا من حولنا بنا الدوائر ، وبعد ذلك نأتى ليقول البعض كذا وكذا و يتحدث من يتحدث هنا وهناك اننى اقولها كلمة حق ان هذا العمل لم يحدث ولن يحدث .

فى كل برلمانات العالم يحترم رئيس الدولة . ورئيس الدولة له مكانته . فى مجلس اللوردات الانجليزى يقدم الاعضاء التحية والاحلال للمكان المخصص لشخصها فإنا بقاءنا بقائد عظيم اعطى لمصر كل ماتصبوا اليه من حرية ومن مكانة ومن عظمة و يتحرك هنا وهناك و يسافر نهارا وليلا من اجل رفعة هذا الوطن . ثم بعد ذلك كله يأتى عضوليتهف و يقول « يسقط رئيس الجمهورية » و يكررها وعندما يطالبونه بالاعتذار لا يعتذر.

هل هذه هى اخلاقنا ؟ أهذه هى سيمنا ؟ أهذه هى قيم العرب ؟ أهذه هى الاسرة التى نادى بها انور السادات ؟ أهذه هى اخلاق القرية ؟ لقد بعدنا عن اخلاق القرية ، بل بعدنا عن اخلاق الدين . اننا احوج مانكون ايا الاخوة الى مثل والى قيم ، والهتاف بالسقوط يتعارض مع هذه القيم . لقد تكلم الاخ الزميل عادل عيد من قبل وكان كلامه موضوعيا وناقش واعترض ، ومع هذا كله صفق له المعارضون كما صفق له المؤيدون ايضا . فى هذا المجلس يجب ان نحترم الكلمة الشريفة ونحترم الكلمة الهناة أما ما يهدم فلا يمكن أن ينال الاحترام والله الموفق ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( تصفيق ) .

### العضو عاشور محمد نصر:

اننى لن اقول من هو الاستاذ حسين عبد المنعم ولقد خرجت من هنا وجلست في الجهر الفرعوني لكى استمع الى الكلمات ففوجئت به يتحدث عن مرتبى واننى اصرف ببخ ....

حقيقة اننى اصرف كثيرا ولا انكر هذا ، واننى واحد من الناس اصرف على اولادى وعلى نفسى وعلى ما أكلى ومشربى ، وقد يصل ما أصرفه فى الاكلة الواحدة الى عشرين جنيها ولا أدفع للطبيب خمسة قروش . وانا حرق ذلك ، و يبلغ ما اتقاضاه من وظيفتى ومن عضوية مجلس الشعب ما يزيد على ١٥٥ جنيها ، ولّى موارد اخرى — كما حاول البعض ان يفضحنى — سواء من عمل كصحفى او من تقاضى عمولات او كمندوب اعلانات ، وهذا صحيح ، كذلك فأننى اعيش حياة سعيدة ، ولكننى اتكلم هنا — لسبب آخر فليست السعادة أن أكون سعيدا وحولى اشقياء ، ولكن السعادة أن اعيش سعيدا وأرى كل من حولى سعداء ايضا ، لكن ان اجد اليوم من يهتمنى بان هناك من ينفقون على اكثر مما اكسب فهذا غير معقول ، واننى والحمد لله اعيش مستورا ، وانا معروف والسيد العضو حسين عبد المنعم معروف ايضا ، والله يعلم كل شىء ، والسلام .

### العضو عبد الفتاح حسن :

اذا سمح لى السيد رئيس المجلس فانى استأذن فى ان ادخر كلمتى الى ما بعد المتحدث باسم المجموعة البرلمانية لحزب الوفد الجديد .

### رئيس المجلس :

للسيد العضو هذا ، وكما تريد حسب تقاليدكم .

### العضو الدكتور محمد حلمى مراد :

ان الموضوع المعروف علينا اليوم موضوع بالغ الخطورة ويحتاج الى كثير من الروية والتأنى فى اصدار القرار بشأنه ، وهذه الخطورة تأتى بصرف النظر عن شخص زميلنا المعروف امره على المجلس من عدة نواح .

(اولا ) من حيث الاتهامات الموجهة الى السيد العضو فهو متهم حسب ما هو معروض علينا فى تقرير اللجنة التشريعية باهانة مجلس الشعب وباهانة السيد

رئيس الجمهورية ، وهذه هم خطيرة وكبيرة وضخمة نحتاج الى التروى في الاقتناع بمحدثها

(ثانيا ) انه الى جانب هذه الاتهامات فان العقوبة او الجزاء المطلوب توقعه جزاء خطير ، وهو فصل عضو من مجلس الشعب ، أى تحدى ارادة الناخبين الذين اتوا بالعضو الى هنا ، وتقصير مدة عضويته واخراجه من المجلس وحرمانه من اداء رسالته التى انتخب من اجلها ، وهذا يمثل اقصى الجزاءات والعقوبات ، بل ربما تتجاوز العقوبات الجنائية الواردة فى قانون العقوبات فى حالة ما اذا ارتكب هذا الفعل شخص عادى فى الطريق العام وليس شخصا له حصانة وغير مسئول عن اقواله ومرفوع عنه المؤاخذه عن اقواله التى يبدىها فى المجلس ، فاذا رجعنا الى قانون العقوبات سواء بالنسبة الى تهمة او جرعة اهانة احدى الهيئات او بالنسبة لجرمة اهانة رئيس الدولة فاننا نجد انه من الممكن فى موضوع اهانة مجلس الشعب ان تكون العقوبة هى الغرامة ، وبالنسبة للتهمة الثانية فانه من الممكن ان تكون هى الحبس . ان العقوبة يمكن ان تكون الحبس لمدة قد تهبط الى اسبوع مع وقف التنفيذ .

(صوت — عايز يدخلنى السجن) .

(ضحك) .

ان ما اود ان ا قوله هو انه معروض علينا جزاء اشد من الجزاء الوارد فى قانون العقوبات الذى يجرم جنائيا الشخص العادى غير المحصن برلمانيا ، وهذه مسألة خطيرة جدا من حيث الجزاء ولو انتقلنا الى حكم الدستور والسوابق البرلمانية ، نجد ان المسألة خطيرة جدا لاننا بهدد اعمال مادة وردت فى الدستور وهى المادة (٩٨) التى تنص على ما يأتى :

« لا يؤخذ اعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الافكار والآراء فى اداء اعمالهم فى المجلس او فى لجانه » وكلمة لا يؤخذ ليس معناها ان الفعل صحيح او سليم ، انما معناها انه حدثت اقوال وآراء هى نفسها على مؤاخذه ولكن ترفع المؤاخذه ، ومن ثم فنحن نسلم مع الدستور ان هناك عملا للمؤاخذه ، انما لا يؤخذ ، وقرع المسؤولية ، ولذلك ترد فى كتب القانون الدستورى بانها عدم مسؤولية العضو عما يبدىه من آراء وافكار ، فبناء على هذا يحتاج الامر الى ان نرجع اولا الى تسلسل الوقائع التى حدثت ، وما هى الالفاظ التى قيلت وتفسيرها وفهمنا فى ضوء

الصياغة ، بمعنى انه لا يجوز ان يمتد جزء من محضر الجلسة ، كما حدث ، ووزع علينا . انما الخلفيات التي ذكرها الزميل الشيخ عاشور في الجلسة هنا ، كل هذه انفعالات خلقت الجو والمناخ الذي تكلم في اثنائه ، فقد يبدى شخص رأياً ، ويكون في مجال هادئ وفي جلسة مريحة ، ولديه وقت يستطيع فيه ان يفصل ، واحيانا يكون متنوعا من الكلام ، و يود ان ينهي كلامه بسرعة ، فيقول رأيه في لفظ واحد ، فاجبرته الظروف على ان يقول هذا الرأي في كلمة واحدة ، ومن هنا يجب علينا أن نبحث في تسلسل الوقائع ، ثم نعرض لحكم الدستور وتفسيره وما هي السوابق ، لتفسير القانون التفسير السليم .

وبالنسبة لتسلسل الوقائع ، نجد بعد ان حصرت الوقائع فقد كنت حاضرا للجلستين ، وقد طلبت اليوم مضبطين الجلستين الجلسة التي وقعت فيها هذه الحادثة ، ومضبطة اليوم السابق عليها ، فلم اجدهما ، ولكن وزعت علينا الآن مضبطة الجلسة محل الواقعة الا انه في اليوم السابق — كما اشار الشيخ عاشور — انه انفعل من عبارة فهمها على نحو معين صدرت من استاذ كبير نجله هو الشيخ محمد متولى الشعراوى وزير الدولة لشئون الازهر ، فانفعل بها حسبا تبادرالى فهمه من هذه العبارة ، والواقع انه لم تكن لدى مضبطة هذه الجلسة ، ولكن معى الان قصاصات الجرائد التي نشرت وقائع الجلسة ، وفيها نفس العبارة ، ولم يكن معها التفسير الذى استمعنا اليه الآن ، فانفعل ، ثم بعد ذلك طلب حضور الرئيس محمد انور السادات لكى يجتمع باعضاء المجلس كما كان يفعل الرئيس السادات في الفصل التشريعى الاول — حيث كان يحضر الى مجلس الشعب ويجتمع مع رؤساء اللجان ، ومع اللجنة الدائمة للمجلس — لكى ييبث العضو شكوى الجماهير والمتاعب التى يعانها في المجلس ، واعتقد ان المجلس قرر حذف هذه الكلمة من المضبطة — لانها ليست الآن بين يدى — ومنع من اثبات هذا الكلام ، فحضر الى المجلس في اليوم التالى وهو متفعل ايضا ، وحدثت الواقعة اذ انه اثناء كلام الزميل مصطفى كامل مراد عن السياسة التويتية ووضع رغبة الحزب في بلدنا ، ان دخلت علينا بعض الارغفة لتوزع على الاعضاء بالجلسة ، واحتج الكثير من السادة الاعضاء ، والسيد المهندس رئيس المجلس بالذات ، اعترض على هذا ، وقال ان هذا مخالف لاحكام اللائحة الداخلية ، وانه كان يجب استئذان المجلس قبل ادخال هذه الارغفة الى قاعة الجلسة .

وقد علق الشيخ عاشور على هذا ، فقال « هو المجلس ده طابونة .. بقى مسرحية ... هى تمثيلية .. احنا عارفين العيش اللي بيعا بره شكله ايه ، والعيش الذى يوزع علينا شكله ايه » هل من يقول هذا الكلام ، هو الذى يبين المجلس ؟ !! ، أم من أدخل الخبز بغير إذن ، و يريد أن يحول المجلس الى مكان يعرض فيه الخبز ، أى يجعله « طابونة » و يشرح لاعضاء مجلس الشعب .. أو يحاول — ولأود أن ستعمل الفاظا لأحب أن تصدر منى — أن يدخل في روع أعضاء المجلس أن هذا هو حال الخبز في كافة الاهواق ! ! هذا هو الخطىء ، فقال — حفاظا على كرامة المجلس — هل يتحول المجلس الى مسرح ... هى تمثيلية .... هى طابونة .. فليس في هذا اهانة للمجلس ، ولكن الذى أهان المجلس هو الذى خالف اللائحة ، وأدخل الخبز الى المجلس أثار العضو بهذا المنظر وجعله يقول هذه العبارة لكي يطلب من السيد رئيس المجلس ، ا أن يحافظ على كرامة المجلس وقد حافظ السيد رئيس المجلس على كرامة المجلس ، وقال ان هذا عمل غير سليم وأمر باخراج الخبز ، وقرأنا في بعض الجرائد ان هناك تحقيقات يجرى في هذا الشأن ، هذه هى واقعة اهانة المجلس ، ومن هذا يتضح أنه ليس لدى الشيخ عاشور نية ، ولا قصد اهانة المجلس ثم قيل له « أنت أهنت المجلس ... أخرج بره » فقال « أخرج بره ازاي » ... ويعرض الامر على المجلس ، وافق المجلس على طرده من الجلسة ، وهذا لم يحدث أبدا في فترة رئاسة السيد رئيس المجلس .... لم يحدث برغم حدوث الكثير من المشاحنات .. أوالتجارات .. أوالمهاترات أحيانا ، وكان الموضوع ينتهى باعادة الجلسة الى انضباطها دون أن يتخذ مثل هذا الاجراء في حق أى عضو من الاعضاء ، فانفعل العضو وقال العبارة التى سمعناها جميعا ، وقلنا عقب حالة الانفعال أن هذا أسلوب لانقره ، ولا هو يقره ، ولكن هذه العبارة التى قيلت ماذا يقصد بها — كما فسر أمام اللجنة التشريعية وهنا — انه يريد أن يقول للسيد رئيس الجمهورية اننا لانعرف كيف نعب .. ولا كيف نؤدى رسالتنا ، وانه طالب بمحضوره ، في جلسة الامس ، من فوق المنصة فنع ، فهل يطلب الشيخ عاشور رئيس الجمهورية في اليوم السابق لكي يحكمه فيما هو حادث في البلد ، كحكم بين السلطات ، وكرئيس للدولة ، ثم يجيء في اليوم التالى ليتجه ويتحدى عليه بنيه الاعتداء ؟ !

هذا غير مقصود ، ولكنه كما فسر بالمعنى الذى رآه ، انه وقت خروجه وانفعاله ، وهو وقت ضيق ، يعبر عن رأى ، ومن المسلم به أن المتناف هو تعبير عن

رأى ، لان الذى يستف انما يقول رأيا ، أما اذا كان المتاف يتضمن عبارات نائية ، أو ألفاظ غير لائقة ، فهذا أمر آخر ، ولكن هورأى ، لان المتاف عندما أقول « يحيا فلان » أى اننى أؤيد فلانا ، وعندما أقول « أناضد فلان » أى يسقط فلان ، وهذا المعنى نحن نستكره الان ، وقد سمعنا من أحد السادة الاعضاء ان هذا لا يحدث فى برلمانات العالم ، وانى لا أود ان أقول ما يحدث فى برلمانات العالم سواء فى فرنسا وكلمات لا أريد أن أرددها حتى عن فرنسا ، وفى مجلس العموم البريطانى ، وفى الكونجرس الأمريكى .

ان الوضع الحقيقى الذى يجب أن نتبينه أن عهد الملكية بخلاف عهد الجمهورية فى الملكية الملك يأتى بالوراثة ، بمعنى أن الشعب ليس له اختيار فيه ، ويبقى على قلب الشعب الى أن ينتهى ويأتى بعده آخر بالوراثة أما رئيس الجمهورية فيأتى بالانتخاب .

السيد الرئيس عرض ترشيحه على الاستفتاء العام وهناك من المواطنين من قال « لا » للسيد الرئيس ، أى لا نقبلك رئيسا للجمهورية ، والسيد الرئيس مشكورا قال بعد أن انتخب اننى أشكر من قالوا لى « نعم » وأشكر من قالوا لى « لا » وأرجو من قالوا لى « لا » أن يقتنعوا ويقولوا لى فى المرة القادمة « نعم » أيضا رئيس الجمهورية اما أن يكون رئيسا برلمانيا فهو حكم بين السلطان فقط ، ولا يتدخل فى الاعمال التنفيذية والسياسة العامة للدولة واما أن يكون رئيسا للجمهورية فى نظام رئاسى ، وفى النظام الرئاسى تكون — أفكار وآراء سياسة رئيس الجمهورية محل نقاش ، وبناء على هذا ، ووفقا للنصوص الواردة فى دستورنا القائم — رئيس الجمهورية يشارك فى رسم السياسة العامة للدولة مع مجلس الوزراء مجتمعا ، وأيضا يشترك مع مجلس الوزراء فى الاشراف على تنفيذ هذه السياسة ، وهناك حلقة وسطى ، وهى حلقة التنفيذ وهى من اختصاص الحكومة وحدها ، لا يشاركها أحد فيها ، لانها مسئولة عن ذلك أمام مجلس الشعب ، وأمام رئيس الجمهورية عنها ، ولكن رئيس الجمهورية له دور تنفيذى فى السلطة التنفيذية .

فبناء على ذلك يجب أن يكون مفهوما أن الاوضاع قد تغيرت وأن فى ظل العيب فى الذات الملكية ، وهذه زالت بعد الثورة فقد الغيت من قانون العقوبات جميع المواد الخاصة بالعيب فى ذات رئيس الدولة كما حذفت من قانون العقوبات ،

ورئيس الجمهورية المفروض أنه بمجرد انتهاء مدته إذا كان لا يرغب في ترشيح نفسه مرة أخرى ، يعود الى صفوف الشعب فردا مواطنا كبقية المواطنين ، ومن ثم يجب أن نأخذ الامور بأخذ الهدوء ، والسيد الرئيس قال في كلمته في افتتاح هذه الدورة « ان الحصانة البرلمانية لعضو المجلس هي الكفة المقابلة لكي لا يؤخذ عضو بانزلاق كلمات عابرة ، أو يجنح في التعبير ، أو خروج عن مقتضى الموقف » . (تصفيق) .

هذا كلام الرئيس محمد أنور السادات في افتتاح هذه الدورة .

(أصوات : ثانی .... ثانی یادکتور)

« أن الحصانة البرلمانية لعضو المجلس هي الكفة المقابلة لكي لا يؤخذ عضو بانزلاق كلمات عابرة ، أو يجنح في التعبير ، أو خروج عن مقتضى الموقف انها تدعم العضو بالثقة او الاطمئنان ، وهو يؤدي مسئولية الرقابة .. » .

هذا كلام الرئيس ، وأيضا في افتتاح هذه الدورة يوم ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، أشار الرئيس ، كما هو وارد في مضبطة المجلس ، الى الوضع قبل الثورة ، وقال انه كان هناك معارضة ، وكانت هناك آراء وطنية تنادى بالبناء الديمقراطي ، ولكن لانه غلبت عليها الاهواء انتهت بالشعب كله الى المأساة ونحن لانريد أن نعود الى مأساة ، وانما نريد أن نعطي العضو حرية التعبير ، لماذا ؟ لان هذه هي الحصانة بمعنى عدم المسئولية ، وليست الحصانة فقط ، فلا يؤخذ العضو بما يقوله تحت هذه القبة حتى ولو كان يكون جريمة متكاملة الاركان كما قال الاستاذ فؤاد محيي الدين ، وزير شئون مجلس الشعب اذ انه حتى لو ارتكبت جريمة متكاملة الاركان فلا يجوز محاسبته عنها — حتى ولو رفعت الحصانة عنه — جنائيا ولا مدنيا ، بمعنى ألا يطالبه أحد بالتعويض ولا تأديبيا الا في حدود الجزاءات الملازمة الموضوعه لهذا الغرض .

هذا فضلا عن أن انعدام المسئولية بالنسبة لعضو مجلس الشعب غير مقيد بزمان حتى ولو انتهت عضوية العضو من المجلس فلا يجوز متابعتها بشأنها ، ولذلك يسمونها من الحريات المطلقة . بمعنى أنه لا يرد عليها أى قيد لافي الزمان ولا في الموضوع ولا في أبعادها ولا في نوع المسئولية . لكن المادة الخاصة باسقاط العضوية وهي المادة « ٩٦ » من الدستور لاتهدر الحكم الوارد بالمادة « ٩٨ » وإنما يجب أن يفسر في ضوء بعضها البعض . ومن ثم فان اسقاط العضوية وفقا للمادة « ٩٦ » يخضع

لشروط معينة ؟ لان واضع الدستور مدرك أنها مادة خطيرة فوضع قيودا شديدة فيها  
أولا : من حيث الحالات التى تطبق فيها ، وهذه الحالات محددة على سبيل الحصر  
لا يجوز الاضافة اليها ولا التوسع فيها ولا القياس عليها .

وثانيا : اشترط أغلبية خاصة لتطبيقها وهى ثلثى أعضاء المجلس جميعا ، ثم  
جاءت اللائحة الداخلية وتضمنت قيودا آخر هو أن يكون طلب اسقاط العضوية  
موقعا عليه من خمس عدد أعضاء المجلس ، كل هذه قيود حتى لا تتوسع فى تطبيق  
هذه المادة واستخدمها بسهولة . وقد تضمنت هذه المادة ثلاث حالات لاسقاط  
العضوية هى : الحالة الاولى - حالة فقد الثقة والاعتبار . والحالة الثانية - حالة  
فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على أساسها .  
والحالة الثالثة - حالة الاخلال بواجبات العضوية .

فبالنسبة للحالة الاولى وهى حالة فقدان الثقة والاعتبار ، فمن المسلم به أنه  
يقصد بها أخلاقيات العضو وسلوكه فى المجتمع ، بمعنى أن عضوا من أعضاء مجلس  
الشعب حكم عليه فى قضية مخدرات أو فى قضية كسب غير مشروع اذا ثبت عليه  
انه استخدام نفوذه وحقق كسبا غير مشروع فهذا يفقده الثقة والاعتبار ، أما مجرد  
الاقوال دون الأفعال فمن المسلم به فى الفقه العالمى ، وقد أشرنا اليه فى مذكرة  
دستورية - سأقدمها للسيد المهندس رئيس المجلس موقع عليها من أعضاء الهيئة  
البرلمانية لحزب الوفد الجديد - بعد دراسة قام بها أربعة من الاساتذة بكليات  
الحقوق وهم الدكتور وحيد رافقت ، نعمان خليل ، عبد الحميد حشيش ،  
والمستحدث أمامكم ، متضمنة المراجع والكتب والصفحات فى الفقه العالمى كله ،  
والتي يتضح منها أن هذه المادة - الخاصة باسقاط العضوية - لم تطبق فى العالم  
اطلاقا فى حالة الاقوال ، بل ان المواد المماثلة لهذه المادة فى دساتير العالم كلها أيام  
المليكات وضعت لحماية الاعضاء بالذات من اتهامهم بالغيب فى الذات الملكية  
ذات رئيس الدولة ، وضعت لهذا الغرض خصيصا ، وبناء على هذا فان فقد ان  
الثقة والاعتبار يتعلق بأخلاقيات العضو وسلوكه فى المجتمع .

أما المادة الثانية وهى المادة « ٩٨ » فهى ليست محلا للتعليق .

والحالة الثانية التى توجب اسقاط العضوية هى أن يكون العضو قد فقد أحد  
شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على أساسها .



والجائلة الثالثة التى توجب اسقاط العضوية هى ان يكون العضو قد أدخل بواجبات عضويته . وذلك بأن يعمل فى الاضطلاع بالواجبات للنقطة به باعتباره عضواً فى المجلس .

ولقد نظم القانون الجزاءات التى تطبق فى حالة صدور بعض أنفاظ أو عبارات أو تعبيرات فيها نوع من التجاوز ، وهذه الجزاءات هى الانذار واللوم والاخراج من - الجلسة والحرمان من بعض الجلسات لمدة معينة ، أو الحرمان من المشاركة فى أعمال المجلس بقية الدورة ....

**رئيس المجلس :**

من أين أتى الدكتور حلمى مراد بجزاء الحرمان من المشاركة فى أعمال المجلس بقية الدورة ؟

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

من اللائحة .

**رئيس المجلس :**

هذا النص غير موجود فى اللائحة ، لان الجزاءات الواردة فى المادة ١٥٨ من اللائحة هى :

١ - منعه من الكلام بقية الجلسة .

٢ - توجيه اللوم .

٣ - حرمانه من الاشتراك فى بقية أعمال الجلسة .

٤ - حرمانه من الاشتراك فى أعمال المجلس مدة لا تزيد على اسبوعين .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

كنت أقصد حرمان العضو من الاشتراك فى أعمال المجلس مدة لا تزيد على اسبوعين . فهذه هى الجزاءات التى توقع على العضو اذا ما بدرت منه بعض الالفاظ أو العبارات أو التعبيرات التى تنطوى على شيء من التجاوز ، أما جزاء اسقاط العضوية فلم يحدث أبداً ان طبق على أقوال صدرت من عضو .

وفى مختص بالسابقة التى وقعت فى هذا المجلس بالنسبة للسيد كمال الدين حسين فان ظروفها مختلفة ، لان الواقعة التى نسبت اليه لم تحدث هنا فى المجلس .

والمادة ٩٨ من الدستور تقضى بعدم مؤاخذة العضو عما يديه من افكار وآراء في أداء اعماله في المجلس أوفى لجانه .

وما حدث بالنسبة لواقعة السيد كمال الدين حسين — ويجب ألا نعتبرها سابقة يقاس عليها — هو أن برقية ارسلت من خارج المجلس وأرسلت للصحف لنشرها ولم تحدث الواقعة داخل المجلس ، وقد قيل في ذلك حين لو أنه كان قد تكلم هنا داخل المجلس لحصنته المادة ٩٨ من الدستور — أما الواقعة التي نحن بصدددها فقد وقعت هنا داخل المجلس ويسرى عليها حكم المادة ٩٨ من الدستور ، والأمكن التوسع في تأويل المادة ٩٦ من الدستور ، ولاصبح بالإمكان أن يتعرض أى عضو لتأويل كلامه ، وبذلك نسقط العضوية اليوم عن الشيخ عاشور ، وغدا عن فلان ، وبعد غد عن زيد من الناس ، وهكذا ... ويتم بذلك تصفية اعضاء المعارضة ، وفي هذا اهدار للديمقراطية وللتجربة الديمقراطية .

ولذلك فإن ما نود ان نقوله بالنسبة لواقعة الشيخ عاشور هو اننا قد استمعنا الى تفسير لما يندر منه وانه لم يقصد اطلاقا اهانة السيد الرئيس ، فهل نصر نحن على القول بأنه أراد اهانة السيد الرئيس ؟

واننى أتساءل : لمصلحة من الاصرار على الصاق الاهانة بالسيد الرئيس ؟ لقد انفعل الموجودون هنا بجهم للسيد الرئيس أودفاعهم عنه ، ولكننا نريد أن نفكر بهوادة — هل من مصلحة السيد رئيس الجمهورية أن يقال له ان عضوا في مجلس الشعب قد قصد اهانتته ، حتى لو اسقطنا عنه العضوية ، أم أن نقول ان عضو مجلس الشعب قد فلت منه التعبير وانه لا يقصد الاهانة ، حسب ما جاء في تفسيره ؟ من غير المعقول ان عضوا يقول اننى لا أقصد الاهانة لشخص رئيس الجمهورية ، وأن نصر نحن على القول بأنه يقصد الاهانة . هل المسألة رغبة في اثبات التعدى على شخص رئيس الجمهورية ؟ ان العضو نفسه يرى نفسه من هذا القصد .

وبناء على كل ما أشرت اليه فأننى أرى أن التطبيق الدستورى السلم ، بناء على التفسير الذى أورده الزميل الشيخ عاشور ، واعمالا للمادة ٩٨ من الدستور والتفسير السلم للمادة ٩٦ من الدستور حسب المراجع والفقه والسوابق العالمية كلها ، ومنها أن المرحوم الاستاذ عباس محمود العقاد لم يفصل من عضوية مجلس النواب عندما قال سنة ١٩٣٠ أنه سيحطم أكبر رأس في البلد ، وبناء أيضا على كلام الرئيس السادات نفسه في افتتاح الدورة البرلمانية الحالية يوم ٩ نوفمبر

سنة ١٩٧٧ ، الذى سبق أن قرأته على حضراتكم ، وأطلب ضم مضبطة الجلسة الافتتاحية الخاصة الى الوثائق الخاصة بهذا الموضوع الذى نحن بصدده .

أقول ان التطبيق الدستورى السليم ، بعد اذن السيد رئيس المجلس هو أن تحذف العبارة التى وردت على لسان السيد العضو الشيخ عاشور من مضبطة الجلسة اذا كان سيساء فهمها ، وأن يثبت التفسير الذى أورده الشيخ عاشور وأن يعمل حكم المادة ٩٨ من الدستور ، وفق تفسير السيد الرئيس لها ، حفاظا على الحصانة البرلمانية .

وفى المذكرة المروضة على حضراتكم أيضا تفاصيل عن السوابق وأرجو ضمها الى المضبطة واعتبارها وثيقة من الوثائق يمكن للسادة الاعضاء الاطلاع عليها وأن نتجاوز عما حدث باعتبار أن ما حدث لا يقصد منه أى تطاول على رئيس الجمهورية وإنما كان يقصد به مجرد التنبيه الى خطورة ما تشكو منه بعض فئات الشعب وما يشكو منه بعض أعضاء مجلس الشعب ، وأن السيد العضو كان يريد أن يحتكم الى رئيس الجمهورية فى شأنها ، غير ان الاسلوب الذى اتبع لم يكن موافقا ولذلك لا يصح أن نبرّ عضوا من المجلس ويكون هذا الاجراء سابقة خطيرة ، لاننا بذلك نكون قد أهدرنا ارادة الناخبين الذين انتخبوا هذا العضو بتقصير مدة عضويته ، ونهذر أيضا المادة ٩٨ من الدستور وتعرض بهذا الاجراء الى زعزعة تجربتنا الديمقراطية .

وأود فى ختام كلمتى أن اقول اننى قد قرأت كلمة أفرعنتنى . ففى يوم اجتماع السيد الرئيس بالقيادات التنفيذية ذكر سيادته أنه لارجوع عن الديمقراطية ومعنى هذا الكلام أنه كان هناك من يرى الرجوع عن الديمقراطية وأن السيد الرئيس متمسك بالديمقراطية . واننى أود أن أقول ان الديمقراطية يجب أن تبقى لصالح هذا البلد ، ولصالح المواطنين ، وانه لا يجوز الرجوع فيها ، ولا نريد حتى مجرد الإشارة الى هذا ردا على من يريدون الاصطياد فى الماء العكر وأن نقول ان دعائم الديمقراطية قد أصبحت ثابتة ، وانها لن تتزعزع فى يوم من الايام ، بل سيكون هناك المزيد من الديمقراطية والمزيد من الحصانة .

وأرجو من الله ان يوفق المجلس الى اتخاذ القرار الحكيم السليم الذى يحفظ هذا البلد ويحافظ على الديمقراطية ويصون أحكام الدستور ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(تصفيق) .

**العضو محمد علي مسعود :**

. أود فقط تصحيح واقعة . لقد ذكر الدكتور حلمي مراد أن المجموعة البرلمانية قد استنكرت موقف الشيخ عاشور وأقول ان هذا الموقف لم يكن من فورهم ، بل كان الاستنكار بعد أن نهبهم رئيس المجلس الى ذلك فقاموا واحدا تلو الاخر يستنكرون موقف الشيخ عاشور . هذا ما أردت أن أصححه ، وشكرا .

**العضو حافظ بدوي (رئيس اللجنة التشريعية) .**

كنت قد طلبت تصحيح واقعة معينة في مبدأ قانوني ذكره السيد الدكتور محمد حلمي مراد ، لقد أشار في حديثه الى مذكرة مكونة من ١٤ ورقة ذكر فيها .

**رئيس المجلس :**

بمناسبة هذه المذكرة أود أن أنبه الى أمرين حرصا على الانضباط ، الامر الاول : انه يجب ألا توزع أية مذكرة على أعضاء المجلس دون الحصول على اذن من رئيس المجلس . وقد وزعت هذه المذكرة المشار اليها على الاعضاء ولم أرها حتى الان ولا أعلم ما بها . وطالما أننا نتحدث عن النظام والانضباط فيجب أن يستأذن رئيس المجلس ولا يصح للمجلس محلا لتوزيع المنشورات ، وهذا أمر غير جائز .

الامر الثاني : الذي أود أنبه اليه .....

**العضو الدكتور محمد حلمي مراد :**

أود أن أقرر أن هذه المذكرة لم توزع بمعنى التوزيع ، ولكن ما حدث هو أنه كانت توجد بعض نسخ منها مع بعض السادة اعضاء الوفد فاذا ما قابل العضو زميلا له من الاعضاء وتحدث بشأنها أعطاه نسخة منها ولم يكن القصد هو التوزيع بمعنى التوزيع .

**رئيس المجلس :**

ان الدكتور حلمي مراد رجل يعرف الحق . وهذه المذكرة وزعت على الاعضاء من أحد السادة الاعضاء المنتمين لحزب الوفد الجديد .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

لقد كانت المذكرة فعلا مع أحد اعضاء حزب الوفد الجديد ، ولكن لم ترفع على الاعضاء بمعنى التوزيع .

**رئيس المجلس :**

اننا نود أن نضع هذا الامر كنقطة نظام والاستجد فى القد من يوزع منشورات ضدكم أنتم هنا فى المجلس .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

اننا نوافق على ذلك .

**رئيس المجلس :**

طالما نتحدث عن الانضباط فقد أعطيت أمرا بالتحقيق فى موضوع دخول الخبز الى المجلس ، وأعطيت أمرا كذلك بالادخل الى القاعة احد من العاملين بالامانة العامة للمجلس الا ان له عمل داخل القاعة ، وأن تمتثل للائحة ، وألا يتم توزيع أية مذكرات دون اذن من رئيس المجلس ، وإذا حدث ان وزعت ايه مذكرات دون اذن فتعتبر كأن لم تكن .

**العضو حافظ بدوى (رئيس اللجنة التشريعية) :**

لقد وزعت علينا هذه المذكرة بالفعل وهى موجودة مع كل واحد منا الان ، ومعظم القول الذى ورد فيها جاء فى حديث الدكتور حلمى مراد . ولا بد اذن من أن نتعرض لها وأن نعقب عليها . ولو اذن لى السيد رئيس المجلس ، فهل أتكلم الان عن تصحيح الواقعة أم أعقب على ماورد فى كلام الدكتور حلمى مراد .

**رئيس المجلس :**

يمكن للسيد حافظ بدوى أن يعقب فى نهاية كلام السادة الاعضاء .

**العضو محمد عبد الحميد رضوان :**

السيد المهندس من رئيس المجلس ، السيدات والسادة اعضاء المجلس الموقر :

لان صدق تشبيهه الشيخ عاشور لهذا المجلس الموقر مسرح مجلس الشعب فانه اليوم قد اضطلع بدور اساسى فى مسرحية من تأليفه واخرجه ، وما أراد أن يوضحه الشيخ عاشور يسىء اليه وإلى ماتعارفنا عليه من تقاليد برلمانية فى كيفية مساءلة

الحكومة ، وفي كيفية تناول القضايا التي تهم الرأي العام ومصالح الجماهير .  
واننى فى حقيقة الامر ، اتفق مع السيد الزميل الدكتور محمد حلمى مراد فيما ذهب اليه من أن الموضوع الذى نحن بنصده الان موضوع من أهم الموضوعات التى تهم جواهر شعب مصر بل وتهم الرأي العام العالمى . ان الجماهير خارج هذه القاعة تنتظر الان قرارنا وتنتظر الان كلمتنا فهذا الموضوع فى غاية الاهمية والحساسية .

وأهمية هذا الموضوع وحساسيته انما تتاقى بالدرجة الاولى . من حيث اهتمام الرأي العام وتعلقه بما يصدر عن هذا المجلس من قرار فى هذا الشأن . ان الآذان خارج هذه القاعة تنتظر سماع قرارنا فى هذا الموضوع . وقد ان الاوان لنا جميعا أن نؤصل القيم والمبادئ فى هذا البلد الذى ندين له جميعا بالولاء والطاعة .

واننى فى هذا المقام لا أتعرض لنصوص الدستور واللائحة الداخلية للمجلس ، فان تقرير اللجنة التشريعية قد وفى الموضوع حقه فى التعرض لهذه النصوص . ولكنى أود أن أتعرض لنص المادة ٩٨ من الدستور الذى اشار اليه الزميل الدكتور محمد حلمى مراد والذى ينص على أنه « لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء فى اداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانه » واستسمح المجلس ايضا فى أن أشير الى نص المادة ٩٠ من الدستور والتى تنص على أن .

« يقسم عضو مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله اليمين الاتية :  
أقسم بالله العظيم أن احافظ غلصا على سلامة الوطن والنظام الجمهورى ، وأن أرى مصالح الشعب ، وأن أحترم الدستور والقانون »

فقسم العضويان يعزى غلصا سلامة الوطن والنظام الجمهورى قد أحل به الشيخ عاشور فى هذا المقام . فعندما نادى بسقوط رئيس الجمهورية تحت هذه القبة ، لم يناد بهذا السقوط أثناء تناوله احد القضايا أمام المجلس ولم يناد به أثناء ايراده لفكر أراد طرحه على هذا المجلس ، وانما رد هتافه — كما قال أستاذنا فضيلة الشعراوى — بصيغة الحكم لا بصيغة الفكر . والطريقة التى ردد بها عاشور نداء كانت استغزاز للمجلس واستغزاز للرأى العام ، وحثا باليمين الذى أقسمه ، وحثا بالقيم والمبادئ .

وإذا تعرضنا للموضوع من ناحية المبدأ والعرف الاجتماعي ، وذلك العرف الذى أصله أنور السادات حينما تولى زمام الحكم فى هذا البلد وأيام كان الشيخ عاشور وأمثاله وراء الشمس ، كما تقول الصحافة ، وأيام كان يقصى الانسان من عقر داره ومن هنا يجلس الشعب ، نجد أنور السادات قد قال بالحرف الواحد انه يجب أن تعود الى أخلاق القرية وأخلاق الريف ،

وأذكر هنا بواقعة حديث أثناء مناقشة السيد الرئيس لبعض شبابنا منذ عام تقريبا حينما تخطى أحد هؤلاء الشباب حدود الكلام فاوقفه السيد الرئيس وحدد له كيف يجب أن يخاطب رئيس الدولة وأرب العائلة . ان ما حدث من الشيخ عاشور هو اعتداء على القيم ومخالفة للعرف ، وهناك قاعدة قانونية مسلم بها مؤداها أن المعروف عرفا كالمشروط شرطا ، أى أن العرف فى هذا المقام يرتقى الى مرتبة القانون ، وأن ما يتعارف عليه الناس فى زمن من الأزمان وفى وقت من الأوقات ، تصبح له قوة القانون ولا يكون لاحد أن يخالف هذا العرف ، وقوة عرف هذه الدولة الاحترام ، وأن يحترم الصغير منا الكبير ، وألا نخالف القواعد والمبادئ التى تعارف عليها الشعب .

ولذلك فإن ما حدث من الشيخ عاشور كان من الممكن للمجلس أن يتسامح فيه ، وكان من الممكن أن يعتذر الشيخ عاشور ، وقد طلب منه أمام اللجنة التشرعية أن يقدم اعتذار عما بدر منه ويعتبر الموضوع منتهيا ، ولكنه تحدى رأى العام وتحدى كرامته المجلس ، وتحدى كرامة أعضائه ورفض بمقولة أنه باعتذاره سيصغر فى نظر نفسه فهل كبر الشيخ عاشور الان ؟

بناء عليه فأننى أقترح الموافقة على تقرير اللجنة ، وشكرا .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

لقد ذكر الاخ محمد عبد الحميد رضوان أنه قد عرض على الشيخ عاشور فى اللجنة التشرعية أن يعتذر ويعتبر الموضوع منتهيا ، هذا لم يحدث والذى حدث أن بعض اخواننا قالوا هل أنت تعتذر ؟

فقال اننى لا أعتذر ، ولكننى أفسر الكلام الذى ذكرته وأوضح نواياى ، ولم يقل له أحدان الموضوع سيصبح منتهيا اذا ما أعتذر والاستاذ حافظ بدوى موجود ، وإذا كان هذا قد حدث فيعتبر ما قاله تفسيراً ويعتبر الموضوع منتهيا

### رئيس المجلس :

طبقا لما دار في إجتماع اللجنة التشريعية حينما طلب منه الاعتذار وهذا ما ورد بمحضر اللجنة، واننى لا أطعن في الشيخ عاشور أو غيره موزون بالنص وبالخرف الواحد- «أنا مش صغير علشان أعتذر».

### العضو الدكتور محمد حلمى مراد :

انه لم يقصد اهانة أحد .

### العضو محمد عبد الحميد رضوان :

ان السيد العضو الدكتور محمد حلمى مراد لم يحضر اجتماع اللجنة منذ بدئ انعقادها، وقد حضر الشيخ عاشور قبل أن يحضر الدكتور محمد حلمى مراد والسادة الاعضاء للمجموعة البرلمانية لحزب الوفد، وقد طلب من الشيخ عاشور أو توقعات اللجنة أن الشيخ عاشور سيقدم اعتذاره فرفض، وبعض الاعضاء وأنا منهم قلنا له اعتذرا يا عاشور و يعتبر الموضوع متبها فقال اننى مش عيل- وذكر ذلك بالنص- ولن أعتذر.

### العضو الدكتور محمود القاضى :

الواقع اننى لا أدري من أى نقطة أبدا حديثى، فهل كان الشيخ عاشور يقصد أم لا يقصد اهانة السيد رئيس الجمهورية ؟ لقد أوضح الشيخ عاشور أنه لم يقصد ذلك فى هذه الجلسة، وأكد أنه لم يقصد اطلاقا اهانة السيد رئيس الجمهورية، ولذلك فلا داعى للاعتذار، والمنطق يقول ذلك، واننى لا أفهم- وكما قال الدكتور محمد حلمى مراد- لماذا تريدون أن تؤكدوا أن الشيخ عاشور تعمد أن يهين رئيس الجمهورية ؟ بالرغم من أنه قال اننى لا أهين رئيس الجمهورية أو غيره، وقال ان السيد رئيس الجمهورية هو سبب وجوده فى هذا المجلس، وليس هناك كلام أبغ من ذلك، ولقد كنت أريد أن أتكلم فى بدء حديثى عن المناخ الذى تسبب فى حدوث الواقعة التى نحن بصدد حلها .

فالشىخ عاشور أتى الى المجلس فى نوفمبر سنة ١٩٧٦ وكما قال هو انه أراد أن يتكلم ولكن حدثت ضجة ولم يكمل كلامه، وتقدم بأسئلة وتقدم بطلبات احاطة- كما شرح ذلك هو للمجلس- لم يكن لها نصيب أن تحظى لسبب أو لآخر وب- سب ضخامة عدد الاسئلة لم تنظر أمام المجلس، كان هذا هو الواقع،



وقد تحدث في هذا بأعظم ما يمكن أن يتكلم به بما لا يجعل مجالا لشخص مثلى أن يتحدث ، فالشيخ عاشور نائب يمثل الشعب و يشعر بأوجاعه والامه ، نابع منه و يعيش بينهم في مسكن شعبي كما قال .

وفي الجلسة التي كنا نناقش فيها السياسة التوطينية « جلسة العيش » وأود هنا أن نعود الى الجلسة السابقة لها ، ولا بأس بأن تسمحوا لي بأن نتقد أنفسنا هنا أفضل من أن ينتقدنا غيرنا ، ففي الجلسة التي سبقت « جلسة العيش » حدثت واقعتان وأرجو الا يغضب أحد لانني لن أخترع شيئا من خيالي لا قوله بل أقول أشياء جرت هنا استفزت الشيخ عاشور واستفزتنا جميعا ، ففي الجلسة التي سبقت « جلسة العيش » وقف هنا السيد وزير القومين ليقول لاحد النواب — وهو الامر الذي استفزني وعلقت عليه في نفس الجلسة — أنت موظف عندي وانني أعطيتك مكافأة قدرها ٣٠٠ جنيه بل استرسل السيد الوزير وزاد على ذلك وقال « هو هيسكت والأكشف المستور » فهل حاسب المجلس السيد الوزير لانه يقول : هذا موظف عندي .

رئيس المجلس :

لقد حذفتم هذه العبارة من المضبغة .

المضوئدكتور محمود القاضي :

لقد نشرت في جميع الصحف وأصبحت ملكا للجميع ، هل حاسب أحد السيد الوزير على كلمة المستور ؟ ابدا ، لم يتحدث شيء ثم في نفس الجلسة أيضا و يوسفني أن أقول ذلك وأرجو الا يغضب مني أستاذنا فضيلة الشيخ الشعراوي أن التعبير الذي عبر به فعلا كان — وفي تقديري وكل انسان له تقديره يا أستاذنا وزير الاوقاف ولا تغضب اذا كان تقديرنا يختلف عن تقديرك — التعبير فيه تزيد من وجهة نظري لان الالفاظ التي استخدمت كانت توحى للانسان أن الشيخ الشعراوي يقصد أن يضع السيد رئيس الجمهورية فوق المساءلة ، وهو الامر الذي لم يطلبه السيد رئيس الجمهورية لنفسه ، بل أن الكلام الذي يلقيه هنا وفي كل مكان كلام ديمقراطي ، وعندما يتحدث عن الديمقراطية وعن حقوق هذا المجلس يتحدث بأحسن مما يتحدث به الشيخ الشعراوي وبأحسن مما يتحدث به أنا أيضا ، لان السيد الرئيس أنور السادات فعلا — ويشكر تماما — يعمل على دعم الديمقراطية ، ويجب أن نعمل نحن أيضا على دعم الديمقراطية .

وأريد القول انه قد حدثت تجاوزات كثيرة هنا فأحد النواب قذف بالميكروفون في وجه رئيس الجلسة وكان الدكتور جمال العطيني يرأس الجلسة ولم يحدث شيء ، واحد النواب من هذا المكان تطاول على رئيس الجلسة بعبارات من أشد ما يمكن وكان الدكتور السيد على السيد رئيسا للجلسة ، وأعنى بهذا السيد العضو صلاح توفيق — وهو يشعر بنفسه — فقد حدث أن تطاول فعلا على السيد رئيس الجلسة .

وهكذا تحدث تجاوزات وكلام ، ونقد ، واننى هنا أتكلم عن النقطة الاولى الخاصة بتعبير « ان هذا مسرح » وغيره ، ولقد تسامح كثيرا السيد رئيس المجلس وهو يرأس الجلسات وكان يريد على حد تعبير الدكتور محمد حلمي مراد الانضباط للجلسة كل ذلك صفع عنه ، أما الشيخ عاشور فهو يشعر في داخله — وأعرب عن احساسه هذا بتقديم استقالته — بأنه محروم من الكلام أوانه لا يستطيع الحصول على فرصة في الكلام ، واننى لا اقول ان هذا الاحساس صادق أو غير صادق فهو قد شرح وتكلم ودافع عن نفسه في هذا أحسن دفاع ولكن — هذا هو احساسه ، واننى نائب في هذا المجلس ما يقرب من سبع سنوات ولقد كان السيد رئيس المجلس عضوا فيه ثم رئيسا لهذا المجلس ، ولم يحدث على الاقل في هذه الفترة أن طرد عضو من المجلس ، وتحدث التجاوزات مع الكثيرين وعندما أتى الامر الى الشيخ عاشور وكان سيخادر القاعة بطبيعته لو تركتمونه ولم يكن يحتاج لمن يطرده منها فقليل له « امشى اطلع يره » وهى العبارة التى يكرها المصريون جميعا ولعل هذا هو السبب .

وأن هذا المجلس لم يتخذ مثل هذا القرار في مرة من المرات بل حدث وقد تكون هذه هى القصة التى يريد الاستاذ على سلامة الحديث عنها أن السيد رئيس الجلسة رفع الجلسة ثم عاد بعد ذلك وسارت الامور طبيعية ولم يطرد العضو ونحن نعرف أن الموظف الصغير أو الفراش عندما يقول له المدير الكبير « اخرج برة » يرد عليه « لا ماش خارج بره » وتحدث ضجة كبيرة ، ونحن كمصريين لا يلد أن نعرف تقاليدنا وعاداتنا ، ما حدث فعلا ، فعنى عبارة هل توافقون على خروج السيد العضو من الجلسة « هو امشى اطلع بره » ثم يوافق المجلس على خروجه من الجلسة . فلأول مرة يحدث أن العضو الذى يشعر بأن لديه عقدة وأنه لا يمكن من الكلام وكما قال انه مضطهد .... الخ ، واحساسه بذلك موجود يقال له « أخرج

بره» ، وبعد ذلك خرجت منه هذه الكلمة وهو خارج وقال انه لا يقصد منها أبدا اهانته وانما يقصد التنبيه .

ان طلب اسقاط العضوية يكون لفقد الثقة والاعتبار والاخلال بواجبات العضوية على ما اعتقد ، لكن اللجنة حذفت التهمة الاولى وهى فقد الثقة والاعتبار لان اللجنة بها الكثير من رجال القانون ، و يعرفون أن الثقة والاعتبار لها شروط وتوصيف واكتفت بأنه أخل بواجبات العضوية .

ولقد تذكر ياسيادة رئيس المجلس — واقعة — واننى أذكر ذلك لنرى التجاوزات التى تحدث — وقد نشرت فى جميع الصحف وهى أن نوابا من هذا المجلس كانوا فى زيارة ميدانية وقاموا بعمليات تهريب من بورسعيد وأحال السيد رئيس المجلس الامر الى لجنة والى الدكتور جمال العطفى لاعداد تقرير عن أشخاص اتهموا بالتهريب — جريمة تخل بالشرف والكرامة وتفقد الانسان الثقة والاعتبار حقيقة ، والسيد رئيس المجلس أحال هذا للتحقيق وتولى الدكتور جمال العطفى التحقيق معهم ، فهل أتى هذا التقرير الى هنا ؟ وهل عرض الامر على المجلس لكى يتبين لنا أن هؤلاء الاشخاص قد — هربوا حقيقة أم لا ؟ ولكن عندما يحطىء الشيخ عاشور فى كلمة أو يتجاوز فى التعبير نقول يطرد من المجلس ثم نأتى لفصله « أوتوماتيكيا » !

أرجو ألا يقاطعنى أحد ياسيادة رئيس المجلس ، وأقسم أن اللائحة توجب ذلك ، وسيادة رئيس المجلس أقدر على تصحيح هذه الواقعة ، واننى لم أقل شيئا ، انما أقول : ان الصحف قد نشرت أن هؤلاء الاشخاص قاموا بالتهريب والسيد رئيس المجلس طلب التحقيق ، والدكتور جمال العطفى أجرى التحقيق ولم يقدم تقرير الى هذا المجلس ليتخذ اجراء قبل هؤلاء الاعضاء اننى لم أقل فى ذلك شيئا من عندى ، فلم أتجاوز ولم أقل أنهم قاموا بالتهريب ولكننى أقول أنه نسب اليهم علانية فى الصحف أنهم ارتكبوا جريمة التهريب وهذا هو الاساس ياسيادة رئيس المجلس ، لماذا يشعر الانسان بالظلم ؟ الذى ألقى بالميكروفون فى وجه رئيس الجلسة تركناه ، والذى شتم « سب » رئيس الجلسة تركناه وغيره ... الخ ، والاشخاص الذين اتهموا بالتهريب لم يحدث شيء لهم وغير ذلك من الوقائع التى يمكن أن أسرد فيها حتى الصباح ، والوزير الذى يقول أكشف لك المستور ، كل ذلك تجاوزنا عنه ثم نأتى للشيخ عاشور ونقول له « أخرج بره » .

وبعد ذلك حدثت واقعة « أرغفة العيش » وقال الشيخ عاشور ان الموضوع — بهذا الشكل يعتبر مسرحية .

هل الرغيف الذي أمسكه الاخ مصطفى كامل مراد المكبر الرديء الصنع  
يثبت أن كل الخبز رديء ؟ وهل الخبز الذي أمر السيد وزير القومين أو طلب  
السيد وزير القومين أن يدخل ويوزع على الاعضاء يثبت أن العيش كله ممتاز ؟  
لذلك يثبت أن العيش كله رديء ولا ذلك يثبت أن العيش كله ممتاز .

ونحن نعلم حالة العيش والناس كلها تعلم حالته دون حاجة الى أن يأتي  
الاستاذ مصطفى كامل مراد برغيف من العيش ودون أن يأتي لنا السيد وزير  
القومين بطاولتين أو ثلاث من العيش ، وفعلًا كان منظرًا سخيفًا ، ونحن نشكر  
السيد رئيس المجلس لاحتجاجه عليه .

فالسيد عاشور وقف وقال انه بهذا الشكل يصبح الموضوع مسرحية وهذا  
الكلام ليس به شيئًا ، وكما قال الدكتور محمد حلمي مراد ان هذا القول يعتبر  
دفاعًا عن هذا المجلس .

وما أود قوله أن الدستور ينص على أنه لا يسأل النائب عما يديه من أفكار  
وآراء .. فكيف يكون ابداء الآراء ؟ ان الآراء قد تبدى بكلمة أو برفع الايدي ،  
ونحن هنا عند اخذ الرأي نرفع ايدينا ، اذن الرأي قد يكون بالاشارة بكلمة ،  
فعمدًا اتناول أى موضوع ، اتناوله كيفما اشاء وليس لاحد دخل ، فاني اقول ان  
هذا خطأ وهذا صواب بسبب كذا وكذا .

لكن لماذا وضعت هذه المادة ، وضعت هذه المادة حتى اذا ما حدث تجاوز في  
التعبير او خطأ في التعبير اوز زيادة من أحد ، تحمي هذه المادة .

ولقد قال لي احد الزملاء ولا تذكر اسمه انك عضو منذ سبع سنوات وتتكلم  
كثيرًا ، لماذا لم تخطئ ؟ فقلت له قد اخطئ ، وقد اكون لم اخطئ الخطأ الذي  
يستوجب اسقاط عضويتي حتى الآن ، ولكن عندما يتكلم الانسان طيلة سبع  
سنوات فمن المحتمل ان اخطئ في المستقبل .

ومن المحتمل عندما يطرد الانسان من الجلسة وهو في ثورة انفعال ان يتجاوز في  
التعبير عما يقصده في نفسه ، ثم تأتي ونطالب باسقاط عضويته ، هل هذا كلام ؟  
ان هذه المادة وضعت في الدستور لحماية النائب اذا ما صدر منه أى شيء وهو  
يتكلم وهو مستغز ، وهو يقطع فعلاً .... الخ

حقيقة لا احد يقول اننى هنا لأقول يسقط الفراش الذى يقف على الباب فاذا كان هذا هو القصد فعلا فهو اهانة وتجريح ، وهذه لا يختلف عليها احد ولكن عندما يطرد من الجلسة ولأول مرة وهو خارج من قال كلمة لا اعتقد انها تؤثر هنا قالوا ان ذلك اعتداء على النظام الجمهورى واقول لا ، لان هناك فرق بين النظام الجمهورى وبين من يشغل منصب رئيس الجمهورية ، فهذه ليست محاولة او اى شئ ولكنها كلمة بدت في لحظة غضب — كنا نقسم على الولاء للملك ، ولكننا الآن نقسم على الولاء للوطن والنظام الجمهورى والدستور والحفاظ عليه . فمثلا عندما يقوم مجلس الشعب بالترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ، يستطيع ان يقف احد الاعضاء ليعلن اعتراضه على ترشيح شخص معين للرئاسة ، وعليه ان يبين الاسباب في ذلك ، ويستطيع الشيخ عاشور ان يفعل ذلك ، وان يرشح نفسه هنا ضد رئيس الجمهورية الذى يرشحه المجلس ايا كان هذا الشخص ، وهذا هو قوة الاعتراض ولا يوجد شئ ابعد من ذلك .

وفي الحقيقة ، هناك كلمة قالها الدكتور فؤاد محيى الدين وزير شئون مجلس الشعب في الجلسة التى حدثت فيها الواقعة ، ولعل هذه الكلمة تفسر لنا ما نحن فيه الآن وتفسر لنا القرار الخاطئ — وانا اقول القرار الخاطئ وهذا من حقى — الذى توصلت اليه اللجنة . فاللجنة قد اخطأت عندما وصلت الى ان ان ماتفوه به الاستاذ الشيخ عاشور هنا هو امر يستوجب اسقاط العضوية عنه .

لقد قال الدكتور فؤاد محيى الدين : « ان الاجراء الذى نلح فيه باسم حزب مصر وسرعة اتخاذ الاجراء حتى لا يعود يوما عضو الى مثل هذه الكلمات » . معنى ذلك انه ليس مقصودا ان الشيخ عاشور قد فقد الثقة والاعتبار او انه قد اخل بواجبات عضويته — وكيف يحل بواجبات العضوية وهو يحضر دائما جلسات المجلس — بل المقصود هو الا يعود نائب او غير نائب الى شئ لا يرضى الدكتور فؤاد محيى الدين .

ان فصل الشيخ عاشور من هذا المجلس له دلالة هي ان حزب مصر يقصد الى ارباب النواب فضلا عن ارباب الناس الذين يمثلهم هؤلاء النواب في هذه القاعة . فالعضو يقول انه لا يقصد ، وانه لا يمكن ان يقصد اهانة رئيس الجمهورية الذى جاء به الى هذا المجلس ، لكن اللجنة تقول له : بل تقصد وقد اهنت رئيس الجمهورية .

ان اللجنة هي التي تخطيء عندما تصر على ان ذلك هو اهانة لرئيس الجمهورية، وتنسى ان واجب الاحترام لرئيس الجمهورية هو امر بدئى، وان كل عضو في هذا المجلس يحترم منصب رئيس الجمهورية. ويحترم من يشغله.

لقد قابلت وجلست مع المئات من افراد الشعب خلال الايام الماضية. ومهنتى بالطبع ان انقل الى هنا رأى الشعب الذى سمعته وربما تسمعون انتم اناسا آخرين. فلم اسمع واحد منهم الا وهو غاضب وساخط على قرار اللجنة التشرعية باسقاط عضوية الشيخ عاشور، او باسقاط عضوية أى نائب.

لقد استمعت الى الشيخ عاشور وهو يتحدث من على المنصة، واقسم بالله العظيم اننى كدت ابكى، ان لم اكن قد بكيت، تأثرا بكلماته المخلصة التى تعبر عن هذا الشعب.

هل هذه هي «شطارة» حزب مصر؟ ان تفصلوا الشيخ عاشور الذى نقل اليكم هنا صورة من عذاب الناس والامهم؟ هل هذه هي الهدية التى تقدمها حكومة حزب مصر الى الشعب؟ اذن، فافعلوا ذلك، وشكرا لكم.  
(تصفيق).

العضو حسن عيد عمار:

الحقيقة اننى دهشت عندما رأيت الدكتور محمود القاضى — وهوزميل وصديق لى منذ نحو خمس سنوات وكنت احيى فيه دائما دفاعه عن زملائه من السادة الاعضاء — عندما رأيت يترك قضية الشيخ عاشور ويتعرض للجنة التى سافرت الى بورسعيد، الامر الذى دفعنى الى تصحيح هذه الواقعة لاننى كنت اعيش هذه اللجنة ولا اعرف لماذا تسلط الاضواء دائما على اعضاء مجلس الشعب وعلى تصرفاتهم.

لقد كانت اللجنة فى الحقيقة تلتزم التزاما كاملا بكل الواجبات التى تقع عليها كـلجنة، وسافرت الى بورسعيد، وعند عودتها تعرضت للتفتيش عند «البوابة» شأنها فى ذلك شأن أى مواطن عادى، ومن استحققت عليه رسوم جركية قام بدفعها، وما كان موضع خلاف بين رجال الجمارك وبعض السادة الاعضاء عاد الى بورسعيد دون ان يمر.

(وهما تخطى السيد المهندس رئيس المجلس عن رئاسة الجلسة ، وتولاها السيد الدكتور السيد على السيد وكيل المجلس) .

وعندما وصلت بعض المعلومات عن هذا الموضوع الى السيد رئيس المجلس امر سيادته بالتحقيق فيه ، فتم التحقيق وثبت أن كل اعضاء اللجنة كانوا ملتزمين فعلا بواجباتهم . ومن هنا ، اقول وأؤكد انه لم يكن شئ يستوجب ان يكون محل تعليق من السيد العضو الدكتور محمود القاضي وشكرا .

#### العضو صلاح توفيق :

الحقيقة ان الزميل الدكتور محمود القاضي قد عقد مقارنة ليست عادلة على الاطلاق ، بل فيها اخلال لاي تصور .. لممارستنا التي نخرج عن نطاق الانفعال تأثرا بقضايا تطرح داخل هذا المجلس ، فالشيخ عاشور ذكر انه استخدم هذه العبارة تجاه رئيس الدولة للاثارة ، وهذا امر لا يمكن ان نتصوره اذ لا يصح إطلاقاً ان نتناول القضايا بأسلوب يتأثر بالزعات الشخصية ونتصور انها قضايا تخاطب رجل الشارع فنخدعه بامور مختلف تماما عما يطرح اليوم .

أما ما يشهد به الزميل الدكتور محمود القاضي من انه كان هناك موقف بهيئى وبين رئيس الجلسة السيد على السيد في قضايا كانت مطروحة فهذا امر يختلف ، لانه اذا كان هناك مبرر للانفعال ، فليس هناك مبرر لان يتناول العضو على رئيس الدولة لامور في نفسه ، في الوقت الذي لا يعتبر فيه رئيس الدولة طرفا في نزاع او قضية مطروحة ، وشكرا .

#### العضو ممتاز نصار : (مستقل)

ان المادة ٩٦ من اللائحة الداخلية للمجلس تعطى الاولوية في الكلام لاثنتين ممن اثبت اعتراضهم في الموضوع المطروح ، وفي الواقع لاحظ انه لم يتكلم احد من المعارضين حتى الآن الا الدكتور محمد حلمى مراد فقط ولقد اعترضت ايضا واثبت اعتراضى وطلبت الكلمة منذ بداية الجلسة .

#### العضو محمد احمد عبد الشافي : (حزب الاحرار)

ان هناك امتحان يمر به مجلس الشعب ، وقد مررنا بامتحان سابق وكنت احد السادة الاعضاء الذين ابدوا رأيا في واقعة سابقة ، ومازلت مطمئنا الى سلامة رأيي في ذلك الوقت ، ولقد واجهت الناس الذين انتقدوني لبدء هذا الرأى في ذلك

الوقت ، واستطعت ان اقنعهم باستمرار سلامة موقفنا كمجلس شعب يحمى هذا النظام ويحمى حقوق المواطنين ، ومنع الثوب الابيض من ان تشوبه أية نقطة سوداء . ومن هذا المنطلق فانتى ارجوان ننجح ايضا في هذا الاختبار الصعب ، وسوف ننجح ان شاء الله ، لان هذا المجلس الكبير - وفي هذا الاطار الديمقراطي الحر - لا يمكن ان تقوده المواقف او الانفعالات .

لقد اهين المجلس ، ولكن متى يهان المجلس ؟ انه يهان حينما تأتيه الاهانة من خارجه ، حينما يعتدى وزير على اعضائه ، هذه هي الاهانة لان المجلس - ايها الاخوة - ليس هو هذه الجدران او هذه المقاعد او هذه الادوات ، انه اعضاء المجلس . وبالتالي لم تصدر اهانة لهذا المجلس ولان العضو الذى تصور اهانتة المجلس يكون تلقائيا قد اهان نفسه .

اين نحن من الصور الكار يكتورية التى نشرت في الصحف والتى تصور السادة اعضاء المجلس - ياسيادة رئيس الجلسة - وهم يقفزون فوق السور بالشورى ؟ الم تكن هذه اهانة لاعضاء مجلس الشعب ؟ ثم لا يختلف القتل مع سبق الاصرار والترصد عن القتل الخطأ او القتل في معركة ؟

ماذا فعل الشيخ عاشور ؟ انه رجل طيب يتحدث بتلقائية ، وليست عنده ابعاد او غخططات ، ويعيش في منطقة شعبية ويحمل معه هموم الناس ثم يأتي بها الى هذا المجلس ، وكلنا كذلك .

لقد مررت - ايها الاخوة - بمثل هذه التجربة عام ١٩٦٧ ، وكان الدكتور فؤاد حمى الدين حاضرا ، والمهندس سيد مرعى موجودا وكان الاستاذ الكبير حافظ بدوى عضوا في المجلس ، وانعقد مجلس الامة في ذلك الوقت بجلسة سرية وليست علنية مثل هذه الجلسة ، ولم يستطع النظام التاقم في ذلك الوقت وامام مجلس ١٩٦٤ ان ينال منى حتى مجرد اقتراح بتوجيه اللوم . كان هذا ايام مراكز القوى لان السيد رئيس المجلس في ذلك الوقت كان هو الرئيس محمد انور السادات وكان ضد مراكز القوى ، وكان يتصرف بحكمة وذكاء شديدين فاستطاع بطريقته ان يحميني وان يكتنى من ابداء رأيي ضد الظلم الذى كان قائما في ذلك الوقت ، لكننا اليوم نحاسب عضوا على انفعال ، وقال امام اللجنة التشريعية اننى لم اقصد اهانة السيد رئيس الجمهورية بدليل اننى استنجدت به بالامس القريب ، وقلت لا بد ان يحضر السيد الرئيس .



اننى شخصيا كنت افعل ذلك فى الماضى — حينما كنت محاربا فى محافظتى  
لقد صدرت ضدى قرارات بمنع من دخول مصالح الحكومة وانا عضو مجلس امة ،  
فكنت انفعل ، واحضر الى هذا المجلس متفعلا ، وكنت اعتدى احيانا بالالفاظ  
النايبة على رئيس المجلس فى ذلك الوقت فيتحملنى . وكان الاعضاء يتصورون ان  
هناك خلافا بينى وبين رئيس المجلس ، لكن الرجل — انور السادات — كان  
واسع الافق فاستدعانى الى مكتبة فى يوم من الايام ، وقال لى : يا بنى ، الخلاف  
ليس بينى وبينك ، ولكنه بينك وبين المحافظ الذى يتحداك وسوف ارسل فى  
طلبه الى هذا المجلس وأسوى الامور بينكما . وفعلنا حضر المحافظ امام انور السادات  
وبحضر زملائى اعضاء مجلس الامة من محافظة البحيرة وقلت للمحافظ ما قاله  
مالك فى الحضر امام السيد انور السادات ، وخرجت من هذا الاجتماع اكثر خلافا  
مع المحافظ ، ولم ينصلح حالى معه .

من هنا استطيع القول ان الانفعالات التى يواجهها الشيخ عاشور فى دائرته  
الانتخابية ، والمواقف الشديدة التى يعانى منها — كما كنت اعانى فى الماضى —  
هى السبب فى زلة اللسان التى وقع فيها ، والسؤال الآن : لماذا اؤيد النظام  
الحالى ؟ لاننى مرتاح فى دائرتى الانتخابية ، والوزراء جميعا متعاونون معى ،  
ورئيس الدولة يقدرنى وانتم تشعرون بذلك .  
ايها الاخوة :

انطلاقا من ايمانى بالنظام الحالى واخلاصى له وحرصا منى على الاثوب  
الشوب الابيض ثوب انور السادات نقطة رمادية ، فيجب الا نسير اطلاقا فيما نحن  
نسير فيه الآن ، ويجب الا يقال عنا فى يوم من الايام سواء فى التاريخ القريب او  
البعيد باننا قد فصلنا عضوا من اعضاء مجلس الشعب لانه قد تحدث وقال كذا ،  
فالكلزمة التى قالها الشيخ عاشور وهى « مسرح مجلس الشعب » لا يحاسب هو  
عليها ، ولكن الذى يحاسب عليها من اتى بالخبز ، الخبز المستورد هنا فى المجلس ،  
واقول : اننى لم اشاهد طيلة عمرى مثل هذا الخبز الذى ادى الى ما وصل اليه  
الشيخ عاشور .

اننى اعترض على تقرير اللجنة المروض ولا اوافق على أى حرف جاء فيه ،  
كما اننى عائب على اخوانى الذين اشتركوا فى وضعه ، فيجب ان نحرص على

النظام بفكر مفتوح وبأفق واسع ، ويجب أن نثبت ونعمل بالكلام الذى قاله السيد رئيس الجمهورية فى افتتاح دور الانعقاد العادى الحالى والذى يشرفنى ان اكمره على مسامحكم وذلك بخصوص الحصانة البرلمانية فقد قال السيد الرئيس « ان الحصانة البرلمانية لعضو المجلس هى الكفة المقابلة لكى لا يؤخذ عضو بالزلاق كلمات عابرة او بجنون فى التعبير » .

واننى اسأل : ما الذى حدث ؟

اقول بان ما حدث هو انزلاق بكلمات عابرة وجنون فى التعبير ، واننى — ايها الاخوة — اطلب من الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا جميعا الى ان نحفظ بما يمكنه لنا هذا الشعب من احترام لنا والا نقصر فى عضوية أى عضو من اعضاء المجلس طالما ان نواياه طيبة ويهدف الى الصالح العام .

ان هذا الامتحان سوف نتجح فيه واول من سينجحون فيه هم اخوانى اعضاء حزب مصر لانهم الاغلبية ولانهم اصحاب القواعد الشعبية العريضة ، وهم يعلمون ماذا يقول الشعب الآن اثناء انعقاد هذه الجلسة ، فلقد كنت تلقائيا فى مؤتمر فى دمهور لم اعد له وكان ذلك فى يوم الجمعة الماضى فقد دعانى بعض المواطنين لكى اؤدى معهم الصلاة ثم يقصون على بعد الصلاة واقعة معينة الا ان هذا المؤتمر قد انقلب الى الحديث عن الشيخ عاشور ، واقول بأن الشيخ عاشور لا يهدف الى ذلك ولا يريد ان نوصله الى ذلك ، وأنا اذا ما سرنا فيما نسير فيه الآن فسوف نعمق الامور ونجعلها تأخذ أكثر من حجمها الحقيقى ، واننى اضع تحت هذا الكلام خطوطا كبيرة فالشيخ عاشور يتحدث عنه الناس والذين يقولون بغير ذلك احد امرين :

اما انهم يتجاهلون الحقائق ، او ليس لديهم علاقة بالمواطنين ، وعلى ذلك اذا ما استمر بنا الحال فيما نحن نسير فيه فسوف نضع الامور فى حجم اكبر بكثير من حجمها الذى يجب ان توضع فيه ، وفقكم الله ، وشكرا .

**العضو خالد عيسى الدين : ( رئيس التجمع التقدمى )**

فى الحقيقة اننى قد صدمت فى الجلسة الماضية حينما سمعت كلمة الشيخ عاشور لكننى صدمت اليوم أكثر ، سواء عندما قرأت او استمعت الى تقرير اللجنة التشريعية المعروض الآن والذى تريد اللجنة ان تعتبر فيه ان عضوا فى مجلس الشعب ابدى رأيا فى هذا المجلس قد اخل بواجباته ، ولكننى اعود واكرر بان المادة

(٩٨) من الدستور مع علمى بانه قد سبقنى عدد من الزملاء إلى الكلام فيها هى مادة واضحة فى الا يؤاخذ اعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الافكار والاراء فى أداء اعمالهم فى المجلس او فى لجانه .

وهذه المادة تتضمن امرا ملزما للكافة بما فيهم اعضاء مجلس الشعب نفسه بالا يؤاخذوا عضوا عما يبدرونه من الافكار والاراء ، وقد جاء هذا الامر مطلقا دون قيد واحد كما جاء منع المؤاخذة شاملا جامعا لكل انواع المؤاخذة فلا يؤاخذ العضو جنائيا او مدنيا او اداريا ، وباختصار فقد اعترف له الدستور بحقه فى ابداء رأيه وعدم المؤاخذة عليه .

وهذا النص فى ذاته يعطى للمضوشي لا يعطيه للمواطن العادى . فهو يعطى لعضو مجلس الشعب امتيازاً وهو ان يخطئ ولا يحاسب على هذا الخطأ فيستطيع ان يخطئ بكلام لوقاله الشخص العادى لتعرض للمحاسبة ، وهذا الامتياز الذى قد يصدم البعض ، وفى الحقيقة دونه لا يستطيع النائب ان يمارس حقه ، فلنائب من حقه ان يقترح القوانين وان يقدم اتهاماً حتى لرئيس الجمهورية وان يطالب باسقاطه ، ولذلك اعطاه الدستور والقانون هذه الضمانات .

فاذ جئنا الى مقاله الشيخ عاشور فأننى لا اوافق على القول بأنه حكم ، لانه حتى لو كان حكماً اقول بأن الحكم تعبير عن رأى ، ولذلك فالشيخ عاشور حينما قال مقاله — واننى مع عدم موافقتى على مقاله وعلى الاسلوب الذى قاله — فانا لا اوافق ايضاً على اعتباره انه اخلل بواجبات العضوية يستوجب اسقاط عضوية الشيخ عاشور ، فاذا كنا لانحترم سيادة الدستور التى ترفض حتى اتهام العضو فعنى ذلك اننا لانحترم سيادة القانون والدستور .

ان الدستور واضح و يرفض حتى اتهام الشيخ عاشور لاي رأى يقوله داخل المجلس او فى لجانه ويعطيه حق الخطأ ، والخطأ فى هذا مسموح به لكى يجره من عقدة الخوف ، لاننا لو قبلنا ان فردا او مجموعة او رئيس الحكومة يستطيع ان يجمع رأيا فى المجلس ويحاسب العضو على أى رأى قاله فى المجلس ، فانه بذلك يتسرب الخوف الى هذا العضو ، واذا ماتسرب الخوف داخل مجلس الشعب أنهى كل شئ ويفقد الناس الثقة حتى فى القوانين التى تصدرها لانه ربما تكون قد اصدرناها تحت ضغط الخوف .

ولذلك ومن هذا المنطلق فقط واحتراما للدستور، ارفض قرار اللجنة التشريعية ولا اعتبر ان الشيخ عاشور قد اخل بواجبات العضوية، رغم اننى لاوافق على القول الذى قاله، ولكننا نحن نرتكب هنا جريمة فى حق الحياة الديمقراطية وفى حياة ومستقبل هذا البلد وفى حق مجلس الشعب نفسه اذا ما وافقنا على اسقاط عضوية الشيخ عاشور بمجرد كلامه وقد وضع انه لا يقصد الاهانة ولا يقصد الطعن، ولكنه اراد ان يبه الاذهان والعضو حرقى ان يبه الاذهان لان له الحق حتى فى اتهام رئيس الجمهورية او طلب اسقاطه، فاذا ما طلب هذا ثم سقط هذا الطلب بالاغلبية فلا يحاكم عضو مجلس الشعب، ولذلك فنحن ازاء هذا الموقف القانونى الدستورى نرفض مبدأ فصل الشيخ عاشور وأشكركم.

#### السيد العضو ممتاز نصار: (مستقل)

ان القضية المطروحة على حضراتكم اليوم هى قضية من اخطر القضايا التى تمرب تاريخ السلطات التشريعية جميعها وفى العالم كله وهى اسقاط عضوية عضو فى مجلس الشعب لكلمة قالها، فلقد ذكرت فى اللجنة التشريعية - وقبل ان يتحدث الشيخ عاشور شارحا موقفه ومقاصده - انه مع استنكارى لل عبارات التى قالها الشيخ عاشور، وما زلت عند هذا الرأى ومع استنكارى لاي عبارة يكون فيها شئ من التجاوز سواء فى داخل قاعة المجلس او فى خارجها، كما اعود وأكرر انه مع استنكارى لل عبارات التى وردت والتى نسبت للشيخ عاشور أرى ان الجزاء المناسب له هو مجرد صدور قرار باستنكار هذه العبارة مع رفعها من مضبطة المجلس ومن محاضر اللجان، وكان هذا الرأى المناسب لل عبارات التى تفوه بها الشيخ عاشور. ولقد تسأل بعض الزملاء الحاضرين وقالوا ان الذى حدث من الشيخ عاشور يشكل جريمة، ولكننى اجبت على ذلك بان الدستور فى المادة (٩٨) لا يميز مسألة الشيخ عاشور اطلاقا على أى عبارة من العبارات التى يقولها معبرا فيها عن آرائه وافكاره فى داخل المجلس، ومع ذلك ومن باب الاحتياط الكلى ذكرت لحضراتكم ان القضاء هو الجهة التى تقدر ما اذا كان الضوفى دائرة حقه المنصوص عليه فى المادة (٩٨) من الدستور ام انه تجاوز عن هذا النطاق المسموح له به فى هذا الشأن.

والآن بعد ان استمعت الى التفسير الذى قاله الشيخ عاشور فى اللجنة او هنا فى المجلس من انه لم يقصد اهانة المجلس ولم يقصد اهانة السيد رئيس الجمهورية

فن المناسب والملائم لمصلحة مصر أولا ان نصدق الشيخ عاشور فيما ذكره ، وليست هناك مصلحة لاحد في ان ننسب للشيخ عاشور انه خرج على اجماع المجلس ووجه اهانة للمجلس وللسيد رئيس الجمهورية ، فليست هناك مصلحة على الاطلاق في ان ينسب لعضو من هذا المجلس انه اراد اهانة السيد رئيس الجمهورية بعد ان ذكر الشيخ عاشور وكرره بانه لا يقصد اهانة احد واننى اضيف الى البحث الدستوري الذى قدمه الاخ الزميل الدكتور محمد حلمى مراد موامة بين النصين تؤكد تماما انه لا يجوز اسقاط العضوية عن عضولاى رأى يقوله في المجلس ، فالمادة (٩٦) من الدستور تتكلم عن اسقاط العضوية عن احد الاعضاء يكون في ثلاثة أمور

(اولا) فقد الثقة والاعتبار .

واللجنة لم تشأ ان تصل الى هذا المدى ولم تعتبر ما حدث من الشيخ عاشور يشكل فقد الثقة والاعتبار .

(ثانيا ) فقد احد شروط العضوية او تغير صفة العضو التى دخل بها انتخابات المجلس وتم انتخابه على اساسها ، وهذه ليست قائمة بالطبع واللجنة لم تشر في تقريرها الى هذا .

(ثالثا ) الاخلال بواجبات العضو ، وهل هنا في هذه الحالة اخلال بواجبات العضوية ، وفي رأىى ان الاخلال هنا انما يتصل بالافعال لا بالاقتوال ، ويتصل بالمسالك لا بالاقتوال اصلا ، والافلواعتبر ان الاخلال بواجبات العضوية يتصرف الى الاقتوال والافعال فان معنى ذلك ان يكون نص المادة (٩٨) من الدستور لغوا ، واننى انزه للمشرع الدستوري عن اللغوى أى حديث ينص عليه او يراه ، لان المادة (٩٨) تتكلم عن عدم مؤاخذه عضو المجلس عما يبدر منه من اقوال وآراء او افكار في اداء عمله في المجلس اوفى لجانه .

وعندما تحدثت المادة (٩٦) من الدستور قالت « الاخلال بواجبات العضوية » والاخلال لا يكون بالقول والا لكان نص المادة (٩٨) مثلاً يقول **Letremoue** أى لا وجود هنا فالمادة (٩٨) لها مجال للتطبيق غير الاخلال بواجبات العضوية ، وهذا المجال يجب أن يكون قاصرا على الافكار والآراء في اداء عمل العضو في المجلس اوفى لجانه ، وعلى ذلك فالاقوال التى تبدر من العضو هنا ، لا يمتد اليها نص المادة (٩٦) ولا يشملها مجال من الاحوال .

وبناء على ذلك فأننى أناشد المجلس ان يتجاوز عن الالهانة التى قالت اللجنة التشريعية انها قد بآلته من عبارات الشيخ عاشور بعد الايضاحات التى قالها السيد العضو المذكور، وكذلك فأننى من هذه القاعة أناشد السيد رئيس الجمهورية ان يتجاوز عن التشيخ عاشور فبآ بدرمنه من عبارات فى هذا الشأن ، وخبرلنا يا حضرات الزملاء ان يقال انه لا يوجد فى مصر نائب واحد لا يكن المودة والتقدير لرئيس الجمهورية ، لان خلاف ذلك مسألة لا ترضينا ولا ترضى السيد رئيس الجمهورية ، فاذا جاء الشيخ عاشور وقال انه لم يقصد اهانة لاحد فلماذا نصمم على انه يقصد الالهانة ؟! ولمصلحة من نقرر مثل هذا القرار ؟! ..

( وهنا عاد السيد رئيس المجلس وتولى رئاسة الجلسة ) .

... واننى أناشدكم للتاريخ ، لان التاريخ سيحاسبنا جميعا اذ لا يجوز اسقاط عضوية عضو بسبب كلمة طائشة كائنه ما كانت ، واشكركم على حسن استماعكم .

**رئيس المجلس :**

نظرا لان عدد طالبى الكلمة كثيرون فارجوان تكون الكلمات مركزة .

**العضو فكرى مكرم عبيد : ( نائب رئيس الحزب الحكومى )**

لقد قلت فى اجتماع اللجنة التشريعية ومازلت اقول : اننى حزى ن كل الحزن واعمقه واصدقه لآكثر من سبب اولآ لان الشيخ عاشور رجل كان محببا الى نفسى شخصا ، وكان قريبا الى قلبى لآكثر من سبب لآنه عرف انه كان قد اضطهد ايام الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ، لسبب اولآخر ، ولآنه نبع من بين صفوف الشعب ، وجاء بصورة مشرقة وحلوة ، فكنا حرىصين على وجوده فى هذا المجلس حرصنا على معنى سليم وكريم وجميل ، اما السبب الاخر لحزنى ، فهو ان عملية البتر ايا كان سببها ، فهى عملية جراحية ائمة ، لكن فى بعض الاحوال يلجأ الجراح الى البتر لانقاذ الجسم ، يلجأ الى هذه العملية المؤلة المؤسسة ، وهو آسف وهو حزى ن ، كنت اود الا تتحول هذه القضية الى قضية حزبية لانها ليست كذلك ، اذ انها قضية احد الاعضاء فى هذا المجلس الموقر شذ على اجماع الباقي ن ، وقد استمعتم حضراتكم كما استمعتم معكم الى كلمتين كرميتين من الزميلين الاستاذ عبد الفتاح حسن والاستاذ علوى حافظ ، إستنكرا فيها هذا الذى وقع استنكارا شديدا ، ووعدنا السيد الاستاذ عبد الفتاح حسن ، بصفته وكيلآ لحزب الوفد

الجديد ، بأن يتخذ اجراء واجراء حاسما ، ولكن يبدو ان السادة اعضاء الحزب لم يتفقوا في هذا الشأن ، ورأوا ان يصدروا بيانا ...

( ضجة ... السيد العضو عبدالفتاح حسن يطلب الكلمة )

رئيس المجلس :

ان كلمة السيد العضو عبدالفتاح حسن سوف يأتي دورها بعد الانتهاء من كلمة السيد العضو ، وكذلك بعد الاستماع الى كلمة السيدة العضو نوال عامر .

العضو فكري مكرم عبيد :

... أننى احتكم الى مضبطة الجلسة السابقة ، وفيها كلمة السيد الزميل الاستاذ عبدالفتاح حسن في هذا الموضوع ، عندما قال :

انكم اذا كنتم آسفين فنحن أكثر أسفا ، وان الهيئة التأسيسية لحزب الوفد الجديد ستتخذ اجراء معيناً . هذا الاجراء في واقع الامر لم يأت لنا ، ولعله لو كان قد اتى لخفف عنا من واقع الامر كثيرا ، وان الذين سبقوني في الحديث من المعارضة ، رأوا الا لنفعل ، واننى لن انفعل وسأتكلم في الامر بكل الموضوعية وبكل الهدوء ، ولو اننى اقول لكم جميعا كيف لانفعل وقد سب رئيس الجمهورية ..

( اصوات : اين هو هذا السب ؟ ) .

رئيس المجلس :

ارجو عدم المقاطعة ، ولكل عضو ان يعبر عن رأيه .

العضو فكري مكرم عبيد :

... ان من ضمن الاشياء المضحكات المبكيات ان يقال ان المتناف بسقوط رئيس الجمهورية ليس فيه تعرض لشخصه ، لكننى اقول هل عندما كنا نتنف بسقوط الاستعمار هل كنا نتنف بسقوط حرصنا على الاستعمار ؟ واذا قيل ذلك لكننا امام احدى هذه المضحكات ، لكن يجب ان نلغى عقولنا حتى يظن ان المتناف بالسقوط هو حرص على من نتنف بسقوطه وهذا شئ من البهينيات والنقاش فيه لغو لا قيمة له ، انما اود ان اتكلم ووضح لحضراتكم جميعا امرين : تكلموا عن سابقة فصل مكرم عبيد من هذا المجلس ، وجاء في النشرة التى وزعت

علينا في هذا الصباح — ان كثيرا من اعضاء الوفد اخذوا على الوفد هذا التصرف ومع ذلك فان هذه النشرة حاولت ان تعقد نوعا من المقارنة بين ما اثاره الاخ الشيخ عاشور وبين ما اثاره الاخ مكرم عبيد ، هذا اخى في الطبيعة وذلك اخى في الله وفي الوطن ، فمكرم عبيد تقدم بعريضة وبكتاب اسود اتهم فيه الحكم القائم حينئذ بالخروج عن العادة وبانواع مختلفة من السرقات والاختلاسات ومن استغلال النفوذ ، ثم حقق هذا الاتهام تحقيقا هو في حكم التاريخ ، هذا هو الرأي .

العضو عبد المنعم حسين :

هل كان ذلك داخل المجلس ام خارجه ؟

العضو فكري مكرم عبيد :

كان هذا خارج المجلس :

رئيس المجلس :

ارجو السادة الاعضاء عدم مقاطعة السيد العضو فهو يسرد احداثا عاصرها .

العضو فكري مكرم عبيد :

ان التاريخ معروف للجميع ، ولا غرابة في فصل مكرم عبيد لاحداث وقعت خارج المجلس ، ويذكر استاذنا عبدالفتاح حسن انه تكلم كلاما طويلا وجيلا في واقعة فصل السيد كمال الدين حسين من المجلس ، ونحن لسنا بصدد هذا ، لكننى اقول انه لا يمكن عقد مقارنة بين ما اثاره مكرم عبيد وبين ما اثاره الشيخ عاشور لانها ستكون مقارنة ظالمة ، فالاول رجل ابدى رأيه ومع هذا فصل ، والثاني رجل شتم وسب وهتف بسقوط رئيس الجمهورية هذه ناحية ، وناحية اخرى تكلموا عن عقد مقارنة بين الشيخ عاشور وبين المرحوم عباس العقاد واننى اقول ان عباس العقاد وقف في هذا المجلس وقال : « سنسحق اكبر رأس تعتدى على الدستور » وهو قول حق ، وهو قول كريم ، ولكن عقد المقارنة بين عباس العقاد وبين الشيخ عاشور اظن انها ايضا مقارنة ظالمة واذا جازت هذه المقارنة ، فهل تجوز المقارنة بين الملك فؤاد الايطالى ، الالبانى ، التركى ، وبين انور السادات ابن القرية المصرية ، الذى اعاد لهذا البلد حرية وكرامته .

( تصفيق ) .



ان مثل هذا القول فيه اعتداء ليس على التاريخ فحسب ، بل فيه اعتداء على القيم السياسية لهذا الوطن ، لذا اود ان اقول الآتى : لاختلاف بين اعضاء هذا المجلس فى ان جريمة ما ، قد وقعت ، وان امرا ما قد حدث ، كل الخلاف بين الغالبية ، كما هو واضح ، وبين بعض السادة المعارضين هو فى مدى العقوبة ، فأى عقوبة توقع على الشيخ عاشور ؟ فى ظنى كما قلت فى اللجنة التشريعية مرة او مرتين وقد نشر هذا انه لا بد من اخذ موقف حازم لاننا فى حالة حرب ، وحرب لا هوادة فيها ، فى الداخل وفى الخارج ، نحن اعضاء مجلس الشعب جنود لهذا الوطن وجنود لقائد هذا الوطن ، لا لاننا نعبد شخصا ولا لاننا نزيد من قيمته ، بل لان هذا الوطن فى حاجة الى كل التضامن الممكن ، الى كل القوة والوحدة ، فلهذا ارجوكم جميعا ، وارجوا ايضا اخواننا المعارضين ان يكونوا عند حسن ظن هذا الوطن ، وان يصدر القرار اجماعيا لاسقاط العضوية عن السيد العضو الشيخ عاشور.

(تصفيق)

#### العضونوال عامر:

اننى طلبت الكلمة للرد على مايقال من ان الشيخ عاشور عندما اراد ان يعبر عن آلام الجماهير كانت لاتعطى له الفرصة لذلك ، ومن هنا ايضا سمعت من يردد انه عندما يريد حزب مصر ان يسقط العضوية عن احد الاعضاء فانه يسقطها ، واننا فى هذا الشأن يجب ان نؤكد ان هذا المجلس بجميع انتاءاته الحزبية يعلم تماما ويلم الماما كاملا بمشاكل الجماهير، وهو قادر على ان يعبر عن آلامهم وآمالهم ايضا .

ومن هنا اقول ان حزب مصر يعمل دائما من اجل الجماهير ، وان الجماهير تعلم تماما انها عندما انتخبت النواب المجهودين حاليا بجميع انتاءاتهم الحزبية ، تعلم انهم قادرون تماما على التعبير عن آمال الشعب وكوننا — وقد حملنا امانة تمثيل الجماهير ، وشرفنا بالعمل على حل مشاكل مواطنى أى دائرة من الدوائر الانتخابية — هل يجوز ان ننتف هنا بسقوط السادات ؟! بالقطع اقول لا ، بل وترفض الجماهير ذاتها ، بشدة ، التعرض لشخص السادات كرمز ، لانه لولا السادات ، ما كانت هذه الافكار المتباينة ، وهذه الجلسات ، وهذه المناقشات الديمقراطية التى تتبارى فيها جميع الاحزاب للدفاع عن قضية حتى نصل الى

الاقتناع وقة الديمقراطية انه عندما يقتنع نواب حزب مصر بأى رأى ، حتى ولو كان مخالفا لرأيهم ، فانهم يوافقون عليه ، طالما يحقق ذلك الرأى المصلحة العامة ، وذلك فى سبيل مصر ، وفى سبيل مصر ، وفى سبيل مصر ، ويجب الان نغفل كذلك ان حكومة حزب مصر تعمل جاهدة على ان تذلل مشاكل الجماهير وكلها مشاكل متراكمة منذ عام ١٩٦٢ ، فشكلة الاسكان وازمة المواصلات وغيرها يرجع تاريخها الى ماقبل ذلك ، و يعلم نواب حزب مصر وتعلم الحكومة كذلك تماما العلم مدى معاناة الجماهير إزاء هذه المشكلات ، ولواستعرضنا اعمال الحكومة لتبيننا انه ذلت الكثير منها ، وهذه المناسبة يجب ان ننوه الى طلبات المناقشة وطلبات الاحاطة والاسئلة المقدمة من عدد كبير من السادة الاعضاء ، بهدف الوصول الى حلول جذرية لهذه المشكلات وموافقة الحكومة على معظم هذه الحلول فلا يجوز للسيد العضو الشيخ عاشور عندما يقف ليدافع عن نفسه — ان يتدرب بالقول انه تعمد الهتاف ليلفت الانتظار الى انه لم يتمكن من التعبير عن رأى الجماهير .

اقول للشيخ عاشور لقد خانتك التوفيق هذه المرة ، وما كان يجب عليك أن تتخذ مثل هذا الامر ، لتعبر عن آراء الجماهير ، وان الجماهير من هذا الامر براء . واننى اقر هنا وعلء فى أن الشيخ عاشور لم يوقع على طلب احاطة أو منع من الاشتراك فى اية مناقشة ، وكثيرا ما اخذ الكلمة بمجرد طلبها ، فلا يجوز له اليوم ان يبرر خطاه بمقوله تأثره بمعاناة الجماهير ، لانه ما من نائب من نواب هذا الشعب — خصوصا نواب حزب مصر — الا ويلمس مشكلات الجماهير ويعمل على حلها فى حدود الامكانيات المتاحة وبالطريقة المرسومة لاثميا ، فنحن جميعا هنا من اجل الجماهير وهى ليست حكرا على حزب دون اخر ، من هنا اقول عندما تسرع الزميل الشيخ عاشور وانفعل وانزلق لسانه ، قام الوفد الجديد واستنكر كذلك حزب الاحرار الاشتراكيين ، وايضا حزب التجمع التقدمى والآن وبعد مضى مدة على ذلك الاستنكار الاجماعى ، اخشى ان تفتقر الواقعة او تغلب العاطفة ، لكن ونحن نرسى قواعد الديمقراطية والثقة واحترام الدستور وشخص ورمز رئيس الجمهورية يجب الا تطفى العاطفة او الانتهاكات الحزبية على قدسية هذه القواعد والتمسك بها .

لكل ذلك ارجو السادة الاعضاء الموافقة على تقرر اللجنة التشرعية حرصا على عمل المجلس وعلى وضع زعيم الامة العربية والقائد الملهم الرئيس انور السادات الذى اتاح لنا وبافكارنا المختلفة ، ان نأتى الى هنا .

## المضو علوى حافظ :

اننى لم اطلب الكلمة الآن لكى اعبر عن رأى فرأىى قد عبر عنه السيد الزميل رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الوفد الجديد ، ولكننى طلبت الكلمة لتصحيح واقعة جاءت على لسان الاخ الزميل فكرى مكرم عبيد واود ان اوضح له اننى فى الجلسة الماضية قد عبرت عن كل مشاعر الحزن والالم التى شعرت بها عندما استمعت الى الالفاظ التى نطق بها الزميل عاشور محمد نصر ، ومازلت عند مشاعرى هذه ، ولذلك اود ان اقول للاخ الزميل فكرى مكرم عبيد ان انور السادات ، الرئيس الديمقراطى الذى اعاد لمصر الحرية والديمقراطية والكرامة والكبرياء الوطنى عز علينا من ان نحمله بمخالفة دستورية . ان القرار الذى اتخذته اللجنة التشريعية فى شأن الزميل عاشور محمد نصر يمثل مخالفة دستورية وبالتالى فاننا لا نقبل ان يلصق بهذا المجلس الموقر أية مخالفة دستورية .

لقد شعرت منذ بداية هذه الجلسة اننى لست فى مجلس نيابى ، ولكن فى محكمة تحول النواب فيها قضية لمحكمة احد الزملاء على عبارات وردت على لسانه من فوق منبر هذا المجلس الموقر الذى يحصن كل كلمة تخرج من فم كل نائب .

## رئيس المجلس :

اود ان استرع نظر السيد العضو الى انه طلب الكلمة لتصحيح واقعة .

## المضو علوى حافظ :

وكلمتى تعنى ذلك ، اخيرا اود ان اقول اننى مازلت عند مشاعر الالم والحزن التى انتابتنى فى الجلسة الماضية نتيجة للالفاظ التى نطق بها الزميل عاشور محمد نصر ، الا ان حزنى زاد عندما وجدت اللجنة التشريعية قد اتجهت فى قرارها الى مخالفة دستورية تقضى بفصل العضو المحترم عاشور محمد نصر ، وشكرا .

## السيد وزير الاعلام والثقافة :

لى تعقيب بسيط على التفسير الذى استمعت اليه طوال هذه الجلسة دفاعا عن حق العضو ابداء رأى وابداء الفكر فى هذا المجلس ، وقد يعز على أى مثقف وعلى أى برلمانى ان يعتبر السب غاية ، اوان يعتبر الاتزلاق والاسفاف فكرا ، ان الاخذ بذلك يعتبر اهانة للفكر والرأى معا ، ولهذا فالدستور عندما اراد ان يحمى الفكر ويحمى الرأى لم يكن فى قصد المشرع ابداء ان يحمى الاسفاف ولا ان يحمى المهبط الى مستوى السوق فى التعبير عن الرأى والأفكار .

أردت بكلمتي هذه ان يكون الامر واضحا امام مجلس الشعب الموقر حتى لا ننزلق الى تفسيرات تفر هذا الانزلاق الخطير في الدفاع عن شئ بعيد عن الرأي ، والدفاع عن فكر ابعد ما يكون عن التعبير عن رأى يحترمه المجلس ولهذا أردت ان يكون هذا ثابتا في مضبطة المجلس حتى لا نخطيء الطريق الى فهم الدستور .  
( تصنيق ) .

#### المضوع عبد الفتاح حسن : ( حزب الوفد الجديد )

على واجب ازاءكم ان اوجز كلمتي قدر استطاعتي فلا اكرر شيئا مما استمعت اليه ، ولكن استأذنكم قبل ذلك أن اصفى وضعا حيث استمعت من الاخ الفضال الاستاذ فكرى مكرم عبيد ما سمعته ، ومن واجبى ازاءكم وقد استمعت الى كلمتي التى تشرفت بقولها فى جلسة ٢١ من مارس الماضى ، اذ قلت ما قلته ، ولو اردتم ان اكرر فلن استطيع الا ان اؤكد كل كلمة وكل حرف ذكرته من قبل ، قلت لكم ما حاصله ان الاهانة ليست اسلوبا وليست وسيلة للتعبير ، وهذا ما اكرره اليوم ، وقلت انه ينبغى على كل حزب سياسى ، بل وعلى كل فرد ان يتجنب ان يكون الاعتداء باللفظ وسيلة للاعراب عن فكر أو رأى — الى اخر ما قلته — و يكاد اخى الاستاذ فكرى مكرم عبيد ان يطالبنى بان انجز ما وعدت ، فلكى اطمئنه اقول انه لا يوجد خلاف وانما التزام بتطبيق لائحة النظام الداخلى لحزب الوفد الجديد . الم تسمعوا منى حضراتكم اننا سنسأله هناك فى حدود لائحة النظام الداخلى للحزب ، تلك اللائحة التى اقترتها اللجنة السياسية ، ونحن لا نستطيع ان نخالف امرها ، وتنص المادة السابعة من النظام الداخلى لحزب الوفد الجديد على ما يأتى :

« لا يجوز للمضو المتحدث باسم الحزب الانشاء على تفويض من الرئيس والا اعتبر الحديث صادرا عنه بصفته الشخصية ، ويجب ان ينبه محدثه الى ذلك » .

لذلك قلت لحضراتكم ان ما صدر عن السيد العضو عاشور محمد نصر اقا صدر عنه بصفته الشخصية . لان لنا متحدثا باسم المجموعة البرلمانية هو اخى الفاضل الدكتور محمد حلمى مراد ، وحين دعائى السيد رئيس المجلس الى المتحدث استأذنت اخى واسمعوا لى ان اشكره فى انه استجاب لما استأذنته فيه لانه ينبغى ان اقدم على ذاتى من اخترناه رئيسا للمجموعة البرلمانية . لم يكن اشفاقا فى الكلام وانما التزام بواجب فى ان يتحدث من هو منوط به ان يتحدث على التفصيل الذى سمعته .

والمادة الشامنة من النظام الداخلى للحزب تنص على انه : « لا يفصل عضو من الحزب الا بقرار من الجمعية العمومية بناء على توصية الهيئة العليا بعد دعوة العضو للحضور امام الجمعية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول لسماع دفاعه شغويا او كتابيا » لذلك نحن لم نتأخر لحظة ، وانما دعونا العضو للمثول اولا بسرعة امام الهيئة العليا واختصاصها لاجاوز اللوم او الوقوف عن مباشرة عمله الحزبى ، ولكن الجمعية العمومية للحزب وحدها التى تملك حق البت فى شأن فصل العضو من الحزب بناء على توصية الهيئة العليا . من ذلك يتضح اننا لم نتأخر فى دعوة السيد العضو للمثول امام الهيئة العليا للحزب ، ومن ثم فلامدعاة الى ان نكون موضع لوم من اخى فكرى مكرم اننا لم نتأخر . واننى حين تحدثت هنا كنت ملزما ان اكون صادقا مع نفسى وامينا معكم .

تبقى المسألة الرئيسة والتى ينبغى ان يكون الرأى فيها موحدا . هل العبارة التى صدرت من السيد العضو عاشور محمد نصر فى حق المجلس تعتبر اهانة للمجلس ؟ وهل الهتاف الذى صدر منه على الوجه الذى صدر يعتبر مما يوجب اسقاط العضوية عنه ؟ هذه مسألة ينبغى ان ترتفع بالسيد الرئيس الى مكانته فى قلوب المصريين جميعا ، فلا يجوز ابدا ولا نسمح اطلاقا ان يحتكر رئيس الدولة لحزب من الاحزاب . هو للجميع ، وينبغى ان يكون للجميع ، نتنافس على حبه ، وعلى تقديره ، وعلى اجلاله ، ولكن لا نتنافس ابدا على ان يقال ان السيد الرئيس هو لحزب دون آخر ، هولنا كما انه لحزب مصر ولغيره من الاحزاب الأخرى . لذلك اناشدكم الا يكون الكلام دائرا حول ان يكون رئيس الدولة حكرا على حزب دون آخر ، هو عنوانها هو رمزها ، هو فخارها هو المتحدث باسم الشعب واسم الدولة . يمكن ان يأتى زمن يقال فيه ان رئيس الدولة — ايا كان اسمه وتاريخه — لاناس دون الآخرين ؟ لا ، اذن حين تحدث السيد العضو عاشور محمد نصر ، هل تحدث باسم الحزب ؟ وهل تحدث باسم المجموعة البرلمانية ؟ هل فوضناه فى ان يقول ما قال ؟ لم يقل هذا ولم نقره على ما فعل . وقلنا ما قلناه ، فاذا يطلب منا أكثر من ذلك ؟

وتبقى المسألة الرئيسة التى هى سؤال ينبغى ان يتطلب جوابا صائبا عليه ، وعلينا ان نجيب : هل ما صدر عنه يعتبر اهانة ؟ انى لا ابرره ، ولا اقول انه كان ينبغى ان يقول ما قال ، فعندما ذكرت فى جلسة ٢١ من مارس الحالى ولا اود ان اكرر ، بل اذكركم بان الذى يتشرف بالحديث اليكم اليوم هو نفسه الذى شرف

بالحديث اليكم وحظي برضاكم وبترحيبكم بما قال . الم يكن من بين مما قلت في جلسة ١٢ فبراير من عام ١٩٧٧ هذه العبارة التي اكتفى بذكرها دون مائل ما قلت ، الم اقل لحضراتكم في مضبطة تلك الجلسة وهي التاسعة عشرة والمتعقدة في ١٢ فبراير عام ١٩٧٧ في الصفحة التي سجل فيها حديثي وهي الصفحة التاسعة عشرة :

« ان السيد كمال الدين حسين عضو في مجلس الشعب ومن حقه ان يستخدم مادة ما ، غطاً او معيباً ، متصور انها الحق ، وبالتالي لو كان قد قال تلك المعاني التي جاءت في رسالته في هذه القاعة ما كان يمكن لاحد ان يسه بشئ لان لدية حصانة للاراء والاختفاء ، بل كان يدور بيننا وبينه نقاش نصح فيه الاخطاء ، انه يعلم هذا ولا يغيب عن وعيه ، ولكنه لا يريد أن يخاطب مجلس الشعب ، وإنما يريد ان يخاطب الآخرين الذين يمكن أن يثاروا في وقت كما قلت لكم الفتنة فيه قد خمدت ولكن النار تحت الرماد ، قلت لكم هذا واكرره اليوم على مسامعكم ، ولا أظن انه قد غاب عن وعيكم ، وهذه سابقة لهذا المجلس وفي شأن عضو آخر اقتضت بالنسبة له قرار كنت من بين الموافقين على اتخاذه ولست نادما على اية كلمة قلتها في هذا المجلس بل يشرفني بأني قلت ما قلت في جلسة ١٢ فبراير عام ١٩٧٧ ، ولا أقول تملقا ان رئيس الدولة مازال في قلبي كما هو في قلوبكم ، مازلت احترمه واجله وارفعه الى قدره ولكن بأسلوب اخر . هل رفع رئيس الجمهورية الى مقامه وقدره يكون بتثبيت معنى تسلل منه صاحبه و يقول « انا لا اعتذر لانه لم يقع مني ما اقصد به الاهانة » هذا اوقع . هذا ادعى الى ان يقوله . فان صرفتموه الى اعتذار اصرفوه ، وان صرفتموه الى تسلل من كلام اصرفوه ، ولكنه انه لم يقصد ان يهين رئيس الدولة الذي هيا له الجلو والمناخ الذي جاء به كما جئنا جميعاً من انتخابات حرة . مازلت اقول حتى هذه اللحظة انه لولا المناخ الحر الذي اجريت فيه الانتخابات ما عرف مثلي طريقه الى مجلس الشعب ، قلت ذلك واقول ، والسؤال الآن هو :

هل حل ما كتب علينا ان نواجهه يكون عن طريق اسقاط العضوية ؟ ام انه احمى ان يقال ان الذي وقاله الشيخ عاشور مما يحميه الدستور واللائحة الداخلية ، لان الدستور لا يحصى الشئ السليم ولا يحصى الصواب . وانما يحصى الخطأ — خطأ الاقوال لا الافعال — ، هبوا ان انسانا صفع انسانا آخر داخل المجلس فانه لا يحصى ، هبوا ان انسانا تعدى على رئيس الدولة بالقول الجارح او النابي

خارج المجلس لا يحمى ، اما يقال هنا فى المجلس فاقول لحضراتكم ان هذا النص وهذه المذكورة التى حاولنا ان نقدمها لتكون تحت نظر السيد رئيس المجلس ونظركم كوثيقة وليس كنشرة توزع ، فنحن لانقر توزيع شئ على الاعضاء قبل انعقاد المجلس ، وانما الوثيقة ينبغى ان تقدم الى السيد رئيس المجلس ، وقد قدمت وقال زميلى الدكتور محمد حلمى مراد انه يرجو اعتبارها وثيقة مقدمة يشار اليها فى المضبطة .

**رئيس المجلس :**

اتنى استفسر من السيد العضو عبد الفتاح حسن ، هل الوثيقة قدمت لى ؟

**العضو عبد الفتاح حسن :**

نعم .

**رئيس المجلس :**

مضى قدمت هذه الوثيقة ؟

**العضو عبد الفتاح حسن :**

منذ بداية الجلسة .

**رئيس الجلسة :**

لمن قدمت ؟ لقد قدمت اثناء كلمة السيد الدكتور محمد حلمى مراد فقط ، ولم تقدم لى ، وقد تسلمتها الامانة العامة بناء على الكلمة التى قالها بانها تقيم وثيقة ، اذن لم تقدم الى رئيس المجلس .

**العضو عبد الفتاح حسن :**

عندما اقول بأن هذه الوثيقة قدمت لرئيس المجلس ، فلا اقصد اننا نعطيها للامانة العامة ، اننى اقصد ان الزميل الدكتور محمد حلمى مراد وهو يتحدث ويشير...

**رئيس المجلس :**

لقد طلب اثباتها فى المضبطة وهو يتحدث ولكننا اتفقنا على مبدأ ، اللهم الا اذا كنتم ترون تغيير هذا المبدأ فانه يمكن تغييره حتى نكون واضحين .

العضو عبد الفتاح حسن :

نحن لا نغير انفسنا ...

رئيس المجلس :

اننى لا اقول انكم تغيرون انفسكم ، ولكن اذا كان المبدأ يتغير كموضوع فانه يمكن تغييره و يصبح من حق كل عضو ومن حق كل حزب ان يوزع ما يراه ...

العضو عبد الفتاح حسن :

لا ... نحن لا نقر ذلك ...

رئيس المجلس :

هذا ما نقوله ، ولكن الامر هو ان السيد العضو قد ذكر ان الوثيقة قد قدمت لرئيس المجلس ولكنها قدمت اثناء انعقاد الجلسة .

العضو عبد الفتاح حسن :

... اقول لحضراتكم ان هذا جهد متواضع قصدنا منه ان اهل الفكر و اهل البحث القادرين على معاونتنا بجدد من الفهم ، وقد اتسنا وضع هذا الفهم — وهذا هو قصار جهدنا — فى بحث بعيدا عن الشيخ عاشور و بعيدا عن أى انسان ، لان المسألة اصبحت الآن ليست مسألة خاصة بالشيخ عاشور وانما خاصة بمسألة اهم من الشيخ عاشور مضروبا فى نفسه مليون مرة ، لماذا ؟ ...

لأننا نقول هل القول الذى يمكن ان يرد على لسان عضو داخل المجلس ولو كان خاطئا ، لان النص لا يحمى الا الخطأ ، أ يكون مما تسبغ عليه الحماية تمكيننا للغاية والمهدف من هذه الحصانة ام لا ؟ جواب مثلى ... ( نعم ) ولذلك فاننى ارفض التقرير الذى اوصى بفصل او اسقاط العضوية عن الشيخ عاشور محمد نصر وشكرا .

رئيس المجلس :

مازال فى قائمة المتحدثين حتى الآن ما يقرب من عشرين عضوا منهم السادة حافظ بدوى ، يوسف نصار ، الرفاعى التليس ، عادل عبد ، ابو العز الحريرى ، مصطفى كامل مراد ، الدكتور السيد على السيد .



واننى ارجو من السادة الاعضاء عدم مغادرة القاعة لان لدينا مشاكل تهم الجماهير مثل مشكلة القوين لا بد ان يناقشها المجلس ، والا سنضطر لمقد جلسة مساء اليوم .

( ضجة بعدم الموافقة على عقد جلسة مساءية ) .

**العضو محمد خليل حافظ :**

اننى اقترح افعال باب المناقشة في هذا الموضوع بعد الاستماع الى كلمة الزميل الاستاذ حافظ بدوى حتى ننتهى من هذا الموضوع بحيث تستمر الجلسة في بحث مشاكل الجماهير الحقيقية ونستمر حتى نبحث مشاكل القوين في مصر .

**المهندس وزير الزراعة والاصلاح الزراعى والتنمية الريفية :**

اود ان اتحدث ليس بصفتى وزيرا ، ولكن بصفتى عضوا بالمجلس .

**رئيس المجلس :**

لا بد من الرجوع الى احكام اللائحة الداخلة للمجلس والسوابق البرلمانية في هذا الامر ، وحتى يتم ليتفضل السيد حافظ بدوى بالقاء كلمته .

**العضو حافظ بدوى (رئيس اللجنة التشريعية) : (١)**

كنت ارجو التحدث في اربعة امور :

الامر الاول : الا اقف هذا الموقف فان الشيخ عاشور له صلته الوثيقة باهلنا في الاسكندرية ، وعن هذا الطريق عرفته منذ سنوات طويلة ولكنها راية الحق والعدل ورسالة الامانة والوفاء علينا ان نؤيدها قبل أى انسان مهما كان ، فان القاضي لا يمكن ان تأخذه عاطفة اذا ما وقعت الواقعة .

---

(١) حافظ بدوى .. كان يسمى حافظ الميثاق لانه كان يحفظ في عهد الرئيس عبدالناصر ، وفي عهد السادات كان ساعده الايمن في انقلاب مايو ١٩٧١ ، وتولى رئاسة المحكمة التى حاکمت اعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى والاعضاء البارزين في الاتحاد الاشتراكى وكان سيف السادات في مجلس الشعب ضد معارضى حكم السادات ، وقد أصبح فيما بعد رئيس مجلس الشعب وعضوا بارزا في حزب الحكومة .

(ثانيا) ان ما بذل وما قيل عن محاولة تغيير القصد كنت ارجو ان يكون صحيحا ، ولكن جرعة الالهانة تتطلب قصدا جنائيا عاما ولا تتطلب الا توافر شرطين : الشرط الاول العلانية ، والشرط الثانى ، الالفاظ التى وقعت بها الالهانة ، وان المادة ١٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية كما تنص فى فقرتها الاولى والثانية توضح ذلك تماما .

انتقل بعد ذلك الى عبارة أستاذى - ولوان البعض قال بعدم تلاوتها - لكنى أرى ان الضرورة ملحة ، فان المذكرة التى اشار اليها السيد الدكتور محمد حلمى مراد تنص فى الصفحة الثالثة عشرة على ما يلى : « ان طلب اسقاط عضوية الشيخ عاشور لما هو مسند اليه من اقوال بجلسة ١٩٧٨/٣/٢١ يعتبره حزب الوفد الجديد امرا بالغ الخطورة لانه اذا تم فسوف يحمل فى ثناياه تهديدا سافرا من جانب حزب مصر العربى الاشتراكى المسيطر على مجلس الشعب باغلبيته الساحقة لكل من يجرؤ من احزاب المعارضة على رفع صوته بالنقد لاجهزة الحكم اذ لا يكفى ان ينفلت لسان العضو حتى عن غير قصد ، ونتيجة لثورة غضب او استفزاز مقصود ليصبح العضو الضحية الثالثة بعد كمال الدين حسين والشيخ عاشور... الخ » .

أرى ان هذه العبارة لها خطورتها ، فان مجلس الشعب ليس له ضحايا وان هذه القاعة التى تعتبر القدوة للشعب كله لا يمكن ان يتصور ان يحدث فيها ما حدث . وكان التركيز كاملا على انه طبقا لنص المادة ( ٩٨ ) من الدستور بعدم مؤاخذه اعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من آراء وافكار ، وهذا حق . وقد اوضحنا فى الصفحة الرابعة من التقرير ، ما هو الرأى ؟ وما هو الفكر ؟ . فهل كان الشيخ عاشور يتحدث عن رأى ؟ ... وهل كان يتحدث عن فكر ؟ هل كان يتحدث فى قضية ؟ من عجب ان ذلك ليس كذلك ، ومن عجب اكثران تذكر المذكرة : « ومن المعلوم ان رفع المسؤولية عن النائب لا يعتمد الى الافعال التى يرتكبها » ارجو ان ننبيه الى هذه العبارة التى جاءت بتفسير أستاذ من اساتذة القانون نجلهم ومحترمهم ، ولكن كيف يمكن ان يتصور هذا القول ، هم يقولون ان هناك مسؤولية ، ولكن رفع هذه المسؤولية عن النائب لا يعتمد الى الافعال التى يرتكبها ، كالاعتداء بالضرب داخل المجلس او لجانه مع زميل ، او اطلاق اعيرة نارية . هنا فقط ترتفع المسؤولية . اما القول فلا يمكن ان ترتفع به المسؤولية ولا ادرى أى يمكن ان ننتظر...

## رئيس المجلس

لقد وضحت وجهة نظر اللجنة التشريعية ، كما بينا السيد العضو حافظ بدوى .

العضو حافظ بدوى ( رئيس اللجنة التشريعية ) :

.... ولكن .... ودائما

جراحات السنان لها الثام

ولا يلتئم ماجرح اللسان

احذر لسانك ايها الانسان

ليلدغك انه ثعبان

فاللسان دائما أخطاؤه اكثر من السنان .

لقد ذكر في كثير من القول على لسان خالد محيي الدين وعلى لسان بعض السادة الاعضاء ان رئيس الجمهورية يمكن ان تنتقد تصرفاته ، وان تناقش بياناته ، ولا اريد ان اعيد ما ذكرناه في الصفحات الرابعة والخامسة والسادسة من تقرير اللجنة التشريعية من تفسير واسع لذلك ، بل لقد جاء في التقرير بالنص - واستأذن في ان اقرأ فقرة واحدة من هذا التقرير - فقد جاء في الصفحة الرابعة رقم ( ٨ ) الفقرة الثانية ما يأتي :

« رئيس الجمهورية رغم موقعه في قمة سلطات الدولة ليس فوق الدستور او القانون فتصرفاته في شئون الدولة وبياناته المتعلقة بسياساتها العامة قابلة للمناقشة الموضوعية والنقد البناء في حدود الدستور والقانون ، الا ان مناقشة ونقد بيانات رئيس الجمهورية عن السياسة العامة للدولة ، وتصرفاته في شئونها العامة ، يجب ان تتم في اطار الاساليب الدستورية والقانونية المقررة لذلك ، ولا يجوز ان تخرج هذه المناقشة أو هذا النقد بأى وجه ، وعلى أية صورة عما يجب ان يحاط به رئيس الجمهورية كرمز للدولة ، وك رئيس للشعب من هبة ، وتوقير واحترام ، يليق بكرامة وعزة الشعب الذى اختاره لرئاسته » .

اذن فرئيس الدولة ليس فوق المساءلة وليس فوق الدستور ، وليس فوق القانون ، ولكن ما شأن رئيس الدولة بما كان يدور في هذه الجلسة ، واقول للاخ

الدكتور محمود القاضى ان ذلك لا يعتبر ارهابا ، ولقد استمعت الى كلمة — ارجو ان اعبّر عنها — من احد الزملاء الاجلاء الذين عارضوا و يعارضون دائما ، ودائما له نقد ، وكنا نختلف دائما فى رأى كثيرا ، الا ان له محيته لان له فى الاصل زمالته ، فحينئذ رأى الورقة توزع سمعته يقول انه اول الموقعين وهذا رأى ، وما قيل لا يمكن الدفاع عنه ، ولقد ذكر الاخ الاستاذ ممتاز نصار امرا اليوم وذكره فى اللجنة : انه لا يجوز ان يكون المجلس مجنبا عليه وحكما وهو استاذنا فى القانون ولكن ما قوله فى نص المادتين ١٠٤ و ١٠٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والمادة ٢٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

فالمادة ١٠٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على انه « ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها ... »

والمادة ١٠٧ من ذات القانون تنص على انه « ... للمحكمة ان تحاكم من تقع منه اثناء انعقادها جنحة تعد على هيئتها او على اعضائها أو احد العاملين بالمحكمة وتحكم عليه فورا بالعقوبة ... » .

والمادة ٢٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « اذا وقعت جنحة او مخالفة فى الجلسة ، يجوز للمحكمة ان تقيم الدعوى على المتهم فى الحال ، وتحكم فيها بعد سماع اقوال النيابة العامة ودفاع المتهم ... » .

اذن فهذا ليس قياس ، فالمحكمة الجنائية لا يمكن ان تحاكم العضو مما يصدر منه هنا فى هذه القاعة ولكن المجلس ، والمجلس وحده ، هو الذى يختص بالفصل فيما يبدر من اعضائه من اقوال ، ولا اود ان اتحدث كثيرا ، ولكن اقول كلمة اخيرة تعقيبا على ما ذكره الاخ الكبير الاستاذ عبدالفتاح حسن من ان الرئيس انور السادات ليس وقفاً على حزب ، ولكنه قائد لامة وزعيم لشعب والذى يسعده دائما ان يقول انه كبير للعائلة المصرية ، ولذلك فأننى اؤكد للسيد الزميل ان تقاليدنا وقيمنا ومبادئنا وكل تراثنا فى الحياة تمنعنا بان نهتف بالسقوط الذى لا يمكن ان يؤول بقصد حسن النية ، وهل يمكن ان يهتف بالسقوط تبياناً لحسن النية ، او لمجرد الاحترام والتحية ؟

ان المتأسف بالسقوط اهانة ، وقد أكد هذا المعنى ماورد على لسان الزميل الفاضل والسادة الاعضاء ، واذا كان الامر كذلك لماذا يمكن ان يكون عليه الجزء كما تساءل الزميل فكرى مكرم عبيد ؟ واننى لا اريد ان اردد هذا القول لانه

امر واضح تمام الوضوح . ان ما حدث سابقة خطيرة اذا تجاوزنا عنها فاذا يمكن ان نفعله اذا ماتم اعتداء على اية هيئة في الدولة ، او على رئاسة في مؤسساتنا او محاكمنا او شركاتنا ؟ اننى اعتقد اننا اذا تجاوزنا عن هذه السابقة فيمكن ان يقال بعد ذلك ان رئيس الدولة قد تجاوز ، وبالتالي سيكون على أى فرد آخر ان يتجاوز ، ولذلك فاننى ارجو من المجلس الموقر الموافقة على تقرير اللجنة التشريعية ، وشكرا .

( تصفيق ) .

**العضو عادل عيّد :**

ان ما حدث من الزميل الشيخ عاشور في الجلسة الماضية كان امرا مفاجئا وموسفا ، وأثار غضب كافة الاعضاء ، ولا اعتقد ان احدا يختلف معى في هذا اننى شخصيا كنت ومازلت من بين الذين ساءهم سماع تلك العبارات التى ردها الشيخ عاشور والتي لم يكن لها مقتضى ، لذلك فأننى غضبت وخرجت من الجلسة مستاءة وقلت اننا اعضاء المعارضة جديرون بان نبدي رأينا في مثل هذا التصرف ، حتى لا تختلط الامور في اذهان البعض بقصد او بغير قصد ، كما قلت ان من حقنا ان نعارض وان ننتقد حتى تصرفات السيد رئيس الجمهورية ونحن نفعل ذلك ، ولكن يجب ان يكون معروفا لدينا ان هناك فارقا بين ان نعارض التصرف او ان نعارض الحكومة وبين ان نعارض نظام الحكم ذاته ، لذلك فانه بمجرد ان عرض الزميل صلاح توفيق التوقيع على طلب اسقاط عضوية الزميل الشيخ عاشور بادرت الى ذلك لاننى كنت ومازال غاضبا ومستاء من تصرف الشيخ عاشور ، وقلت كما قال زميلنا الاستاذ حافظ بدوى ان التصرف الذى بدر منه لا يمكن الدفاع عنه لكن صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال : « لا يقضى القاضى وهو غضبان » .

ولذلك فاننى اود ان اوضح اننى وقعت على طلب اسقاط العضوية وانا في ثورة الغضب ، ولكن من حق هذا المجلس ، ومن حق الشيخ عاشور ان نعطيه الحق في التدفاع عن نفسه ، وان نقدر الظروف التى دفعته الى ان يقول ما قال ، وليس ذلك من اجل تبرير ما بدر منه ، فهو فعل لا يمكن تبريره ولكن من اجل تقدير مسؤوليته ووضعها في حجبها الصحيح .

ان الامر في رأيي كما ذكر بعض السادة الزملاء من قبل يرجع الى استفزاز تعرض له الشيخ هاشور في جلسة سابقة بسبب عبارة ذكرها فضيلة الشيخ الشعراوي من فوق هذه المنصة .

( ضجة ) .

**رئيس المجلس :**

لقد تم بحث هذه النقطة ووضح الشيخ الشعراوي قصده من العبارة التي يشير اليها السيد العضو .

**العضو عادل عيد :**

اننى اود ان اوضح واقعة تتصل بالموضوع ، وارجوان يأذن لى المجلس بالاستمرار فى الحديث ، لان تلك المسألة كان يجب الاشارة اليها فى حينها ، فالعبارة التى ذكرها فضيلة الشيخ الشعراوي كما اعتقد لاتعدوا الا ان تكون مجرد زلة لسان لا يقصدها ، وانه لا بد ان يكون قد ندم عليها بعد ان قالها .

( ضجة ) .

**رئيس المجلس :**

ارجوان اوضح للسيد العضو ان الشيخ الشعراوي سبق ان اثار هذه النقطة وتفضل بالرد عليها فضيلة الشيخ متولى الشعراوي .

**العضو عادل عيد :**

اننى اتحدث عن تصحيح واقعة ولا بد ان يكون لى تعليق على ما اثير لاننى اعتقد انه حتى اذا كان الشيخ الشعراوي قد رد على ما اثير بشأن هذه النقطة ، الا اننى ارى انها لم توضع فى اطارها الصحيح ، لذلك فاننى ارجو من السيد رئيس المجلس بان يأذن لى ولوبدقيقة واحدة لابداء رأيى فى هذا الشأن . فالعبارة التى قالها فضيلة الشيخ الشعراوي تتجاوز القصد وتحدث اثرا سيئا فى النفس ....

( ضجة ... ومقاطعة ) .

كما اود ان اوضح ان شرح فضيلة الشيخ الشعراوي الذى ذكره اليوم يخالف ما سبق ان ذكره فى هذا الخصوص وما هو ثابت فى مضبطة تلك الجلسة . واننى اتحدث عن تصحيح واقعة حتى لاتضيع الحقيقة ، فالحق احق ان يتبع ، مع

احترامنا وتقديرنا واجلالنا لفضيلة الشيخ الشعراوي .. فقد تحدث فضيلته عن  
الاحطاء والسيئات التي حدثت في العهد الماضي ، ثم تطرق الى ما قام به الرئيس  
السادات في خدمة الحريات والديمقراطية ورفع الظلم عن الناس وقال « والذي  
نفسى بيده لو كان لى من الامر شئ ..

رئيس المجلس :

على السيد العضوان يقرأ ما يريد من المضبطة وليس مما نشرته الصحف وعلى  
الامانة ان توافي السيد العضو بمضبطة تلك الجلسة ، وارجو من السادة الاعضاء ان  
يتيحوا الفرصة للسيد العضو لابتداء رأيه .

العضو عادل عيّد :

في الصفحة رقم ٥٧ من مضبطة الجلسة الثالثة والاربعين بعد ان تحدث فضيلة  
الشيخ الشعراوي عن سيئات الماضي وما انجزه الرئيس السادات وخطواته في  
طريق الحرية ، والديمقراطية ، ذكر فضيلته « والذي نفسى بيده ، لو كان لى من  
الامر شئ لحكمت الرجل الذى رفعنا تلك الرفعة وانتشلنا مما كنا فيه الى قمة الا  
يسأل عما يفعل » وائنى لاحظ ان ما ذكره اليوم فضيلة الشيخ الشعراوي يخالف  
ماورد على لسانه في تلك المضبطة ، فقد اوضح لنا اليوم انه كان يقصد تصرفات  
منسوبة للسيد توفيق عويضة ، ما كان يود فضيلته ان يسأل عنها فقد كان وراء حكمة  
أخرى .

( ضجة ) .

رئيس المجلس :

ارجو من السادة الاعضاء الهدوء ، وارجو من السيد العضوان يتحدث في  
صلب الموضوع .

العضو عادل عيّد :

اننى اتحدث في صلب الموضوع ، فاقول ان الشيخ الشعراوي بعد ان استطرد في  
هذا الموضوع ذكر انه كانت هناك جولات للسيد محمد توفيق عويضة يحسن الا  
يسأل عنها لاحتمال ان تكون هناك حكمة من ورائها ، ولكن العبارة التي ذكرها  
فضيلة الشيخ كانت سببا في استفزاز الشيخ عاشور ، ولهذا فاننى اريد الدفاع عن  
الشيخ عاشور قبل ان يصدر المجلس قراره في شأنه . ويجب علينا ان نعطي كل ذى

حق حقه ، فبعد ان سمع الشيخ عاشور تلك العبارة حاول ان يراجع فضيلة الشيخ الشعراوى الذى رد عليه ردا قاسيا « اجلس انا اعرف بالله منك » فجلس الشيخ عاشور مغنيظا او بالتعبير الدارج « انحبس دمه » وكنت اتوقع من فضيلة الشيخ الشعراوى ان يراجع نفسه و يؤكد انه لم يقصد ذلك المعنى الذى تبادرالى ذهن الشيخ عاشور ، ولكنه رد عليه ردا قاسيا ، لدرجة انه ذكر فى اليوم التالى واقسم انه لم يمْ ليلته .

( ضجة ) .

رئيس المجلس :

ارجو من السيد العضوان يتكلم فى صلب الموضوع .

العضو عادل عيد :

لوسمح لى السيد رئيس المجلس . و يأذن لى السادة الاعضاء الزملاء ان اوضح ما اريد فاننا الآن بصدد اصدارحكم على زميل اشبه مايكون بالاعدام .

لقد راجعت نفسى فى هذا كله فوجدت ان الشيخ عاشور عندما اعترض على العبارات التى وردت على لسان الشيخ الشعراوى كان اعتراضه فى محله وكان الرد الذى تلقاه على هذا الاعتراض قاسيا فاسكتته وجلس مغنيظا دون ان يتمكن من التعبير عما يدور بخلفه فى نفس الوقت الذى صفق فيه الاعضاء للشيخ الشعراوى .. ولقد ادهشنى اليوم ان يأتى فضيلة الشيخ الشعراوى ويذكر انه كان يقصد شيئا آخر .

( ضجة ومقاطعة ) .

الذى اريد ان اقله ان معالجه هذا الموضوع الذى نحن بصدهه ينبغى ان تكون بالحكمة وضبط النفس ، وان المسألة فى رأى لاتعدو الا ان تكون زلة لسان من رجل بسيط فى لحظة انفعال بناء على استفزاز ، وشكرا .

رئيس المجلس :

لقد استوفى هذا الموضوع بحثا ، فهل توافقون حضراتكم على اقفال باب

الناقشة ؟

( موافقة ) .



رئيس المجلس :

هل توافقون حضراتكم على تأجيل اخذ الرأى على تقرير اللجنة التشريعية  
عن اقتراح اسقاط العضوية عن السيد العضو عاشور نصر محمد الى جلسة الغد .  
(موافقة) .

رئيس المجلس :

والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، على ان تعقد الجلسة القادمة  
في الساعة الحادية عشرة من صباح غد الثلاثاء ١٩ من ربيع الآخر سنة ١٣٩٨ ،  
والموافق ٢٨ من مارس ١٩٧٨ ؟  
(موافقة)

رئيس المجلس :

اذن ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة الساعة الخامسة مساء) .



«السبب الحقيقي في فعل الشيخ عاشور  
ليس تربيته إهانة للسادات في مجلس الشعب  
عند ما هتف بسقوطه، إنما السبب الحقيقي  
لفصله أنه عنصر إيجابي من عناصر المعارضة في  
مجلس الشعب ..»

د . جلي مراد

«إنكم تقولون إنني فقدت الثقة  
والاعتبار، والحمد لله، إنني بقيت على ديني  
وضميري فما أغنى شيء في الوجود  
عندي..»

الشيخ عاشور

جـلة ٢٧ مارس ١٩٧٨





## الفصل الخامس

الاستنجااد.. بالدستور..



كان اسقاط العضوية عن الشيخ عاشور واقع لا محالة استنادا الى الدستور  
او القانون أو اللائحة.. أو أى شيء يجرى تطويعه لتحقيق هذا الهدف وهو اجراء  
يمثل شكلا فريدا من أشكال الديكتاتورية ، ذلك الشكل الذى أتاح — بسهولة —  
فصل عضو من مجلس الشعب لانه أبدى رأيا معنيا مها كان هذا الرأى ، وبأية  
صيغة ، ففى النظام الجمهورى الرأس لا تحيط برئيس الجمهورية الهالة القدسية  
التي يحاط بها الحاكم فى النظام الامبراطورى أو الماركسى ، ولا يوجد نص يقول بأن  
ذات رئيس للجمهورية مقدسة لاتمس ، فرئيس الجمهورية فى النظام الرأس ،  
ولانه من حزب معين بشكل أو آخر من أشكال الديمقراطية — يصبح عرضه للنقد  
وقد يصل النقد الى حد التجريح ، لكنه على أية حال لا يخرج عن كونه صورة من  
صور النقد والنقد لون من ألوان التعبير عن الرأى .. فالحظر على الرأى يتساوى  
بالتام مع فرض الرأى .. بالقوة .

ان أعضاء مجلس الشعب لهم حق التعبير عن الرأى داخل المجلس دون  
مسألة (١) والمقصود بكلمة « دون مسألة » ان الدستور يفترض ان التعبير فيه  
قدر من الخطأ يقع تحت طائلة العقاب فى القانون العادى ولانه صادر تحت قبة  
البرلمان فانه يعفى من المسألة فاذا خرج الكلام — مثلا — عن حدود العبارات  
اللائقة .. (٢) فهذه مسألة فى يد المجلس حسمها وهى مسألة فنية تخضع لرئيس  
المجلس الذى يملك حذفها من المضبطة ، ومن الممكن ان يجد فى اللائحة عقاباً على  
هذا .. ولكنه عقاب لا يصل الى حد الاسقاط .. ذلك ان الاسقاط معناه الغاء  
التوكيل الشعبى المعطى له .. فكيف يمكن الغاء هذا التوكيل الشعبى ؟

اذا حكم على العضو — مثلا — فى قضية فى وقت معاصر لدخول المجلس  
وكانت قد بدأت وهو خارج المجلس .. هنا تسقط عنه العضوية ..

---

(١) طبقاً للدستور والقانون ولائحة مجلس الشعب

(٢) د . حلمى مراد فى مناقشة مسجلة .

لكن في حالتنا - حالة الشيخ عاشور - فان الاغلبية تلعب دورا ذلك أنها تحمل السيف وتسلطه على المعارضين وترهب المترددين وتكف الذين يقفون على حافة المعارضة !

لقد حدث هذا - أيضا - بالنسبة للعضو احمد فرغلي لانه قال كلمة يستفاد منها ان هناك تدبيرا من الحكومة لقتل خالد عيسى الدين سكرتير حزب التجمع .. وكان هذا يعني طعنا في الحكومة واتهاما لها .. ولما كانت الحكومة هي التي تسلك الاغلبية في البرلمان فقد اسقطت عنه العضوية بواسطة رجالها في المجلس حتى لا يجزؤ عضو آخر على إتهام الحكومة أو رجالها !

في حالة الشيخ عاشور ولانه قال في المجلس يسقط رئيس الجمهورية فقد كان من الممكن ان يطلب رئيس الجمهورية - بناء على ما وصل الى علمه أنه قد حدث له سب شخصي - رفع الحصانة عن العضو الشيخ عاشور لمساءلته قضائيا ، وقد يقتنع المجلس بعدالة طلب الرئيس فبرفع الحصانة وقد لا يقتنع ، وفي الحالة الاولى فان أمره سيعرض على المحكمة ، وتصدر فيه حكمها وقد تحكم بالبراءة وقد تحكم بالادانة ، وحتى في هذه الحالة الاخيرة ، فان مجلس الشعب بعد ان يدرس الحكم وأسبابه و يرى رأيه وهل فيه اخلال بشرف العضو أو به ما يمكن أن يفقده الثقة والاعتبار وعندئذ يجري اجراءات اسقاط العضوية عنه .. والكلمة بعدئذ للاغلبية في مجلس الشعب ..

و يرى د . حلمي مراد - وهو عتيق - أن الشيخ عاشور تكلم داخل المجلس وتفسير كلامه يرفع عنه كل معنى سيء لما قاله .. ، و يكشف د . حلمي مراد أنه

قد جرت محاولة ظهر يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٧٨ أى قبل جلسة أخذ الرأي على إسقاط العضوية بيوم واحد لاقتناع المهندس سيد مرعوث رئيس المجلس بضرورة مناقشة الواقعة بموضوعية وصدق ، كما جرت محاولة أخرى قام بها د . حلمي مراد ، والمستشار ممتاز نصار والاستاذ عبد الفتاح حسن في نفس الوقت حيث قابلوا المهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب وأوضحوا له أن الشيخ عاشور لم يقصد سوءاً بقوله ، وأن على رئيس الجمهورية ألا يبدو في صورة من يرصد اخطاء الناس و يتعقبها لا لاقناع بهم .. انه بهذا كمن يساير النكسة التي تحكي بأن مواطناً قد طُفح به الكيل من بطش حكومته فوقف وسط جمع من الناس في السوق و شتم الحكومة وقال بأنها حكومة بلطجية ولصوص ولا هم لهم إلا الفساد والإفساد ..



وسمعه رجال الشرطة فقبضوا عليه ، فدافع عن نفسه بأنه لا يقصد هذه الحكومة...  
التي هي حكومته... وعندئذ صرخ فيه رجال الشرطة : كيف لا تقصد... وهذه  
هي الحكومة الوحيدة التي تكتظ بالصوص والبلطجية ولا هم لها إلا الفساد  
والإفساد .. !

لقد كان من الواضح أمام لجنة المساعي الحميدة المكونة من الدكتور حلمي  
مراد والمستشار ممتاز نصار والأستاذ عبد الفتاح حسن أن السادات مصر ومتمسك  
بموقفه في إسقاط عضوية الشيخ عاشور كعقاب وردع لبقية فصائل المعارضة ، وأنه  
لا بد من التحرك السريع لإيقاف إجراءات إسقاط العضوية .. وأنه لن توقف  
هذه الإجراءات إلا بإشارة من السادات وبتوجيه منه .. هكذا أدركوا ، ولذا فقد  
طلبوا من المهندس سيد مرعى أن يتصل بالسادات ويقنعه بأن الشيخ عاشور لم  
يقصد الإساءة إلى شخصه ، وأن التفسير الذي جرى حول الجملة التي أطلقها  
الشيخ عاشور وهي « يسقط رئيس الجمهورية » تفسير معقول ومقبول و يستفاد منه  
أن القصد لم يكن الإساءة إلى شخص رئيس الجمهورية .. وأن هذا التفسير على  
هذا النحو يرفع من شأن السادات ، وأفضل من أن يقال إن أحد أعضاء مجلس  
الشعب قد أهان رئيس الجمهورية .

وقد إقنع المهندس سيد مرعى ، وقبل أن يقوم بهذا الدور ، لا إقناعاً بالتفسير  
وكان إقناعاً بالحفاظ على مكانة السادات وأنه ليس هو الطرف الثاني في إهانة  
أطلقها عليه عضو بمجلس الشعب ..

وكان من الطبيعي أن تتوقع بعثة المساعي الحميدة أن المهندس سيد مرعى  
سوف يتمكن من اقناع السادات .. ولذا ، نفى اليوم التالي ، أي يوم ٢٨ مارس  
سنة ١٩٧٨ وهو اليوم المقرر فيه أخذ الرأي على طلب إسقاط العضوية عن الشيخ  
عاشور في صباح هذا اليوم كان د . حلمي مراد والمستشار نصار والاستاذ  
عبد الفتاح حسن في إنتظار المهندس سيد مرعى ..

ووصل سيد مرعى الى مكتبه متأخراً عن العادة ، وكان متجهماً ، وأدرك  
د . حلمي مراد أنه - أي سيد مرعى - فشل في اقناع السادات ، وأن السادات  
اسكتته ورفض الأخذ بالتفسير حول اهتاف يسقطه في مجلس الشعب ..

وأراد د . حلمي مراد أن يحسم الامر رغم أنه كان واضحاً على وجه رئيس  
مجلس الشعب .. ، فاقترح على زملائه الدخول على المهندس سيد مرعى في  
مكتبه ..

وقال لهم سيد مرعى ان الرئيس السادات مصر .. ، اى أن مسألة إسقاط عضوية الشيخ عاشور لم يعد فيها مجال للتراجع ، ولم يذكر سيد مرعى تفاصيل مداريته وبين السادات .. كذلك لم يعرف د . حلمى إذا ما كان السادات قد قابل سيد مرعى أم أن الاخير طلبه في التليفون وشرح له الموقف .. واستنتج د . حلمى مراد أن السادات أراد أن يبدو قوياً وصلباً بحيث لا يطعم المعارضة فيه .. وبحيث يكون إسقاط العضوية درساً للمعارضة ينبغى ألا تنساه ..

الواقع أيضاً - كما يذكر الدكتور محمد حلمى مراد (١) ان الضغوط التى تمارسها السلطة وتمارسها قيادات الحزب الحاكم خلال عملية اسقاط العضوية في مجلس الشعب عن كمال الدين حسين او الشيخ عاشور او ابو العز الحريرى او أحمد فرغلى في الفصل التشريعى التالى (١٩٧٩) ، ضغوط لا تتوقف عند حد العضو المطلوب فصله انما تمتد وتتسع لتشمل الاعضاء الدائى المناقشة ، وقيادة المعارضة ، وتبدأ الضغوط عادة بمحاولة اخراج الاعضاء من احزابهم لينضموا الى حزب السادات ، فاذا ما كان الاعضاء مستقلين .. فان الضغط يتجه نحو دفعهم دفعاً الى احضان حزب السادات الحاكم وقد تنجح الحكومة وتثمر الضغوط .. وقد لا تثمر .. وعندئذ .. واذا لم تثمر الضغوط ، فان العضو (الناكف) او المشاغب يصبح في القائمة السوداء وهذا يعنى الاستجيب الحكومة لاي رغبة او طلبا لابناء دائرته ، بل تعتمد حرمانه - اذا كان هذا في مقدورها - من اية مشروعات او برامج حتى لا ينسب فضلها الى النائب المعارض .. وبالتالي يقر النائب انه لا يستطيع ان يخدم ابناء دائرته ، ولا ان يساعد في تنمية المجتمع الصغير الذى ينتسب اليه ، وعلى العكس يصبح وجوده وبالاعلى ابناء الدائرة الذين انتخبوه .. فالحكومة تعامل النواب بمقيارين ، معيار الموافقة ، ومعيار المعارضة .. فرق كبير عندها بين نائب من حزبها - حزب الحكومة - يطالب بادخال المياه الى قريته ، ونائب من حزب معارض .. يطلب هذا الامر .. فهذا الاخير لا يظفر على الاطلاق بما يطلب حتى وان كان واردا في الخطة ، ومعترفا به في البرنامج التنفيذي للوزارة .. وبمس الناحيون انهم اخطأوا ، فهم لم يستطيعوا باختيارهم للنائب المعارض خدمة بثتهم ومجتمعهم الصغير .. على عكس نائب اخر ينتسب لحزب الحكومة .. انه يقدم لابناء دائرته كل شئ .. كما يقدم لنفسه كل شئ ايضا .. فاذا كان من حق المواطن العادى .. مثلاً .. الحصول على جزار بالتقسيت

(١) لقاء مجبل بين د . حلمى مراد وللؤلف .

المرشح جدا كان من حق نائب حزب الحكومة الحصول على عشرة جرات  
وبالتقسيم المرشح جدا ، بينما يحرم من هذه الميزة كل من ينتسب الى الحزب  
المعارض والنائب للمعارض .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى اذا ما امسكت الحكومة على النائب  
المعارض شيئا ولو هينا استخدمته ضده ، واساءت اليه بطريقة شرسة .

ويذكر د . حلمي مراد : انه كثيرا ما نجد نواب حزب الحكومة يتسترون  
بالحزب للقيام باعمال غير مشروعة ..

هذه كلها تمثل ضغوطا قوية ومستمرة على النواب حتى اصبح من المألوف  
ان يغير العضو انتمائه وينضم الى حزب الحكومة بينما الواجب والمنطقي ان من يغير  
موقعه بعد الانتخابات تسقط عنه العضوية .. ولذا فان الحكومة قد استخدمت في  
قانون الاحزاب نصا ابتدعه يجعل شروط قيام الحزب الجديد وجود عشرة اعضاء  
له في المجلس !

ان موضوع اسقاط العضوية هي وسيلة لارهاب الاحزاب المعارضة ووسيلة  
لاقتناص اعضاء جدد للحزب الحاكم (١) .. ان السبب الحقيقي في فصل الشيخ  
عاشور ليس توجيه إهانة إلى السادات في مجلس الشعب ، انما السبب الحقيقي انه  
عنصر إيجابى من عناصر المعارضة في المجلس .. ومشى لهذا السبب ابو العز  
الحريرى .. لقد اتهم بانه قاد مظاهرة بالاسكندرية تأييد لمرشح ينتمى الى حزبه  
ومن الطبيعى في مثل هذه الحالة ان يطلب رفع الحصانة عنه ويحاكم فاذا ابراه  
القضاء عاد .. هذا مع التسليم جدلا بان المظاهرة الانتخابية عمل غير مشروع  
'وفعل اجرامى .. فكيف يلتقط مجلس الشعب جرعة من الشارع ... على فرض انها  
جرعة - ويضعها في جدول اعماله ويحاسب عضواً في المجلس عليها .. ١٩

كذلك كان فصل احد فرغلى في الفصل التشريعي الجديد ١٩٧٩ .. حيث  
تمكنت الداخلية من تزوير الانتخابات بحيث اخرجت كل عناصر المعارضة  
الاجابية - تقريبا - من الانتخابات .. كان فصل احد فرغلى لانه هاجم احد  
اعمدة السلطة وهو المهندس عثمان احمد عثمان ..

---

(١) د . حلمي مراد في لقاء مسجل مع المؤلف .

كان من الواضح ان حزب مصر ، حزب الحكومة ، حزب السادات (١) قد هباً نفسه تماماً لخوض معركة اسقاط عضوية عن الشيخ عاشور وأخذ الرأي على تقرير اللجنة التشريعية صباح يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٧٨ .

ولذا فقد امتلأت قاعة المجلس باعضاء الحزب وان كان قد تخلف منهم معتذرا احد عشرة عضوا بعضهم آثر ألا يبدوا في الصورة بدافع الخجل .. وبدافع الضمير ومنهم : د. جمال العطيفي ، مصطفى كامل مراد ، د. ليلي تكلا ، فوزي العمدة .. على الرغم من انهم كانوا حاضرين في جلسة الامس (١٩٧٨/٣/٢٧) .. وقد ذكر لي د. جمال العطيفي — فيما بعد — ونشرته في حينه في مجلة روزاليوسف انه لم يكن موافقا على الطريقة التي اسقطت بها عضوية الشيخ عاشور — وكان العطيفي عضوا بارزا في حزب مصر — ولم تكن هذه هي المفاجأة الاولى ، انما كانت المفاجأة التالية ان تغيب عدد آخر من الاعضاء المعروفين بقوة انتمائهم الى السادات وحزبه ومنهم : د. صوفى أبوطالب رئيس مجلس الشعب فيما بعد ، عبد المنعم محمد الغزالي ، محمود ابووافية .. !!

كان جدول اعمال الجلسة مكونا من فقرتين ، احدهما فقرة روتينية للنظر في قرارين لرئيس الجمهورية ... والفقرة الثانية هي النظر في تقرير اللجنة التشريعية عن اقتراح باسقاط العضوية عن العضو عاشور محمد محمد نصر عضو مجلس الشعب عن دائرة الجمرük بالاسكندرية ..

(١) السادات هو الذى انشأ حزب مصر ليحل وسطا بين اليمين واليسار وكان ينظر الى فكرة هذا الحزب في مرحلة التكوين على انه سوف يقل قوى الشعب العامل وانه سيسهم بين جناحيه الناصريين وغيرهم من فصائل اليسار تمييزا عن اليسار الشيوعي ، وعلى هذا الاساس كلف السادات حينه محمود ابووافية العضو بمجلس الشعب بدعوة الكتاب والمفكرين واصحاب الرأي من كافة الاتجاهات لوضع تصور لبرنامج حزب مصر .. لكن تبين من خلال سير العمل في اللجنة ان المقصود هو التعرف على افكار واتجاهات الاعضاء اكثر من الاهتمام برئيس العمل السياسى وبرنامج الحزب .. وعلى ذلك قد انفض كثير من الاعضاء وكان المؤلف منهم .. والواقع ان ظروف محمود ابووافية وارتباطاته المالية قد وضعت في غير موضعه وهذا امر الاستقالات المتتالية والالتزامات التى نشبت بينه وبين حزب مصر وادت في النهاية الى استقالته .. لكن الحنين الى العمل والسلطة دفع به مرة ثانية وبناء على اوامر السادات للدخول في حزب العمل المعارض ليكون عيناً للسادات وصقلا له داخل الحزب .. وهذا ما ادى الى مساهمته السياسية .. !! وقد عين السادات مملوح سالم رئيسا لحزب مصر .. ثم عاد وانشأ الحزب الوطنى الليبرالى وجعل من نفسه رئيسا له .

ونخطا المهندس سيد مرعى رئيس المجلس نحو منصة الرئاسة ، وكان يجلس امامه فى الصفوف الاولى ممدوح سالم رئيس الوزراء وامامه مجموعة من الاوراق .

قال سيد مرعى : السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر لديه كلمة يريد ان يقولها .. هل تسمحون ..  
وصفق اعضاء حزب مصر ..

وتقدم ممدوح سالم بخطى ثابتة نحو المنصة وقال :

السيد رئيس مجلس الشعب ، الاخوة والاخوات اعضاء المجلس : استمعنا امس الى الكلمات التى القيت بمناسبة الفعل الثانى الذى ارتكبه احد اعضاء المجلس وهو الشيخ عاشور نصر ، والحقيقة ان ما حدث من السيد العضو يعتبر طعنة للديمقراطية فى مصر ، الديمقراطية التى نحرص جميعا على ان نتدرج فيها ونعمق جذورها ، ان ما حدث من السيد العضو انما يعتبر وصمة فى جبين هذا المجلس ، اذ انه اساء الى كل ممثلى الشعب والى رئاسة هذا المجلس ، ثم الى قائد هذه الامة وزعيم هذه الامة ورمز هذه الامة .

ان ما حدث من السيد العضو لا يعتبر من قبيل زلة اللسان ، لانه كرر ما قاله امام اللجنة التشرىعية بانه قال هذا القول المريب ، ثم رفض الاعتذار عما بدر منه . كل هذه الامور انما تعتبر طعنة لناخبينا ، لان هذا المجلس ليس من مهمته فقط التشريع او الرقابة ، انما من مهمة هذا المجلس ان يكون واجهة للديمقراطية ، وواجهة لكل المثل والقوة التى يجب ان يتمتع بها هذا الشعب . ان ناخبينا الذين اوصلونا الى هذا المجلس ، يتطلعون دائما الى ان تمثلهم خير تمثيل . والحمد لله فان المناقشات فى هذا المجلس تسير بكل الحرية فى ابداء الرأى ، وتتوخى فيها الدقة من اجل خدمة الجماهير ، وخدمة الصالح العام ، وعندما تكلم العضو الشيخ عاشور محمد نصر ليبرر ما قاله ، ذكر انه ان فعل بالآلام الجماهير ، وكأننا هنا لانبر عن احتجاجات الجماهير وعانى منه جماهير الشعب فأضغى على نفسه صفة خاصة وفريدة ، هى انه الوحيد فى هذا المجلس الذى يتحدث باسم الجماهير واحتياجاتها ويعبر عن معاناتها . ثم قرر انه لم يتمكن من الكلام فى هذا المجلس وكان الرد بعدد المرات وبتواريخ الجلسات التى تحدث فيها وكل الموضوعات التى طرحها على هذا المجلس ، ولقد اهان بهذا المجلس ورئيس المجلس ، ثم تطرق الى بعض الموضوعات التى كنت اود الا اتحدث عنها ومن بينها موضوع طلب

الاحاطة الذى وجهه للسيد وزير الداخلية ، وهذا الموضوع يخص شخصا معروفا  
لمكتب الآداب بالاسكندرية وهو صاحب محل سبق ان تحرر له سبع قضايا لإحترافه  
الدعارة . ثم عبر عن اختلاطه بالشعب لانه يقيم فى المساكن الشعبية وانه يحس  
بالآلام الجماهير وذكر العديد من الموضوعات التى لا يربطها رابط . حقيقة انه يقيم  
فى المساكن الشعبية وقد حصل على شقتين فى المساكن الشعبية ليقيم بها ، والدولة  
تدعم هاتين الشقتين باثنتي عشرة جنيها شهريا ، يقيم فى هاتين الشقتين  
وكأنه الوحيد ولا يعلم ان البلد فى حالة ثورة مستمرة وان نصف اعضاء هذا  
المجلس من العمال والفلاحين وقد يكون من بينهم من يقيم فى منازل اقل من منازل  
المساكن الشعبية التى يقيم فيها الشيخ عاشور . ثم تحدث عن جيرانه الذين ينامون  
دون عشاء ، وتحدث عن نفسه وانه يأكل الوجبة بعشرين جنيها ، وكنت اود ان  
ياكل الوجبة بعشرة جنيه و يطعم المحتاج الذى ينام دون عشاء .

ثم تحدث عن العامل الذى باع حذاه ، ثم تحدث عن فتاة وقع عليها اعتداء  
من شخص غنى . فى الحقيقة ، ازاء كل هذه التناقضات ، كنت اود ان يحدد هذا  
الشخص الذى يسكن الى جواره والذى لا يجد قوت اولاده ، ولكننى اقول : ان  
مجتمعا فيه اربعون مليون من المواطنين ، يمكن ان نجد فيه بعض الشواذ او تحدث  
فيه بعض المشاكل الاجتماعية التى نعمل جميعا - ابتداء من رأس هذه الدولة ،  
من الرئيس القائد محمد انور السادات ، الى الحكومة ، الى هذا المجلس ، على تلافى  
كل هذه المشاكل والمتاعب التى يعاني منها الشعب . الا نعلم اننا فى حالة حرب  
منذ عام ١٩٤٠ فنذ الحرب العالمية الثانية ومصر فى حالة حرب مستمرة ،  
وتسوين مصر يوزع بالبطاقات منذ ٣٨ سنة الى اليوم كالسكر والشاى والزيت  
والكيروسين والاقشة الشعبية . ان هذا الشعب اعطى الكثير وعانى من تحمل  
مسئوليته القومية على مدى ثمانية وثلاثين عاما . كل هذا يحدث والشعب يصمد  
ويعطى لانه لا يمكن ان يقف فى نصف الطريق دون ان يواجه التحديات التى  
تواجهه .

اننى احمده الله سبحانه وتعالى على انه لا يوجد شخص فى مصر لا يجد قوته واننا  
نواجه التركة والمشاكل الكبيرة التى ورثتها هذه الحكومة ، واننا توسعنا فى  
التأمينات الاجتماعية لكى نعطي احتياجات كافة الافراد ، وتدعم السلع بمبلغ  
٦٢٣ مليون جنيه لكى نحافظ على ثبات الاسعار ، هذا بخلاف الدعم المستر .

اننا نرفع الاجور حتى تتماشى مع ارتفاع الاسعار، فنذ عام ١٩٧٤ — كسنة اساس — زاد متوسط دخل العامل في الحكومة والقطاع العام بنسبة ١١,٥ ٪ في اربع سنوات وقد قدمت الحكومة مشروع الكادر الجديد الى المجلس الذي ارجوان ينظره على وجه السرعة حتى يعود عائدته على كل الفئات العاملة في الحكومة والقطاع العام بما يزيد من دخولهم وبما يمكنهم من مواجهة الحياة . اننا جميعا لم نقصر في مواجهة المشاكل الاجتماعية لكن اذا كنا نفعل بمعاناة الجماهير فنجبأ الى الاسفاف في السباب والى الالفاظ البذيئة فانتى في الحقيقة لا اقر هذه الاوضاع ، ان الفرصة متاحة لنا لكى نسأل ولكى نستجوب ولكى نبدى رأينا في هذا المجلس . وكما قرر السيد رئيس المجلس بالامس ، يوجد اكثر من ٣٨٠ سؤالاً وطلب احاطة موجهة الى السادة الوزراء . وفي تصورى انه لا يوجد في أى مؤسسة تشريعية او رقابية في العالم مثل هذا العدد من الاسئلة وطلبات الاحاطة والحكومة على استعداد لكى تسأل عن أى شئ ، انما يكون ذلك بالتقاليد الديمقراطية السليمة ، وب تأكيد مفاهيم الديمقراطية السليمة ، وبعدم تشويه صورة الديمقراطية بمثل هذه الالفاظ الشائنة التى تصل الى التعدى على رئيس الدولة نفسه .

لقد قائم ايضا اوقال البعض ان هذا يعبر عن حرية الرأى ، أى رأى هذا الذى نعب عنه بهذه البذاءات ؟ ! أى رأى ممكن ان نتعدى فيه بالقول والتبجح على رئيس الدولة ؟ ! أى قول ممكن ان تحميه قبة هذا المجلس التى اعطتنا الحصانة البرلمانية والدمستورية لكى نكون مثلاً في تصرفاتنا وفي سلوكنا لالنسى الى هذه الحصانة بمثل هذه الالفاظ ؟ !

(تصفيق).

ثم رأينا بعض الكلمات التى القيت في هذا المجلس من بعض الاخوة اعضاء حزب الوفد الجديد ، ومنهم من استنكر ذلك في جلسة ٢١ مارس ثم وعد باتخاذ اجراءات حاسمة ضد المخطئ ومحاسبته . اقول رأينا التبرير والدفاع بدأ يطرح بأسلوب يدعوى العجب ، ما هذا الحماس الذى جعلنا نستنكر هذه الوقائع وبشدة وفورا ثم تحت مبررات اللامعة وعدم اجتماع هيئة الحزب يقال سننظر في هذا الامر هذا من شأن حزب الوفد ، ولا اود ان اتمرض له ، انما هناك ما قبل مما يمكن الرد عليه . في الديمقراطية الحزبية لا يمكن ان يحاسب الفرد على تصرفه الخاص لانه ينتمى الى حزب و يرتبط بحزب ، ويعبر عن اتجاهات هذا الحزب ،

و يعبر عن الحظ السياسي لهذا الحزب ولا يمكن ان نتصل ، فلو حدث أى خطأ من اعضاء حزب مصر فأننى مسئول عن هذا الخطأ .

كيف يمان رئيس الدولة فى هذا المجلس ثم نتكلم عن الحصانة البرلمانية والدستورية ! إذا كان هذا المجلس سيكون هو المكان الوحيد فى مصر الذى يسمح فيه بالتعدى بالقول وبالتجريح وبالالفاظ البذيئة ، فانه لن تكون هناك سيادة قانون فى مصر كلها ، لان هذا المجلس هو الذى يشرع القوانين وهو الذى يراقب تنفيذها فكيف نسمح بهذا القول ؟ كيف نغالط ونلوى الحقائق ونقول ان تحت قبة هذا المجلس يمكن لاي عضو ان يفعل ما يشاء ! كأننا نقول ان مجلس الشعب سيصبح غابة لاطلاق الشتائم والالفاظ البذيئة ، ان هذا الفعل الشائن لا يمكن ابدا ان تغطيه مثل هذه الاقوال ، ثم يقال بعد ذلك ان هناك اربابا فكريا من حزب مصر وتسلطا ، لانه يملك الاغلبية الساحقة فى هذا المجلس !

هذه مناورات حزبية ضيقة ، والارهاب الفكرى يظهر من المذكرة التى قدمها حزب الوفد امس ، يحاول فيها ان يبرر متى يفقد العضو اعتباره . واننى اتسأل : متى يفقد العضو اعتباره ان لم يفقده فى مثل هذه الظروف ، وبعد ارتكاب مثل هذا الجرم ؟ لقد كان يحدث ذلك فى مثل هذا المجلس فى سنة ١٩٤٢ فصل حزب الوفد ستة اعضاء بالتحقيق .

انما نحن اعطينا للعضو كل الضمانات لكى يدافع عن نفسه امام اللجنة التشريعية . وكل ما حاول ان يثيره الجماهير هنا من شائعات كاذبة لانصيب لها من الصحة لدينا الردود عليها ، وسأودع امانة المجلس بعض الموضوعات التى اثارها ومنها موضوع من وجد فى تركته مليون جنيه «فكة» ، وموضوع المحل الذى تحدث عنه والذى اغضبه لان مدير امن الاسكندرية لم يستجيب الى طلبه .

هنا فى هذا المجلس فصل ستة اعضاء بالتحقيق ، وهنا فى هذا المجلس وزير من وزراء الحكومة ، هو الاخ ابراهيم شكرى واحد الاعضاء الموجودين فى هذا المجلس قال حزب الوفد ، انه متهم بالعيب فى الذات الملكية وقبض عليه ١٥ يوما للتحقيق ، ثم حكم عليه بستة اشهر وافرجت عنه الثورة .

ثم يقال بعد ذلك الحكم والرأى وأى حكم ؟ كنا قبل الثورة نبدى رأينا لكى نخذ الحاكم الذى يرعى هذا الشعب والذى يعمل للصالح العام ، ثم يتضح بعد ذلك انه فاسد ولا يصلح لذلك ، فكنا نحكم عليه ، انما اليوم فان الحكم للشعب



الذى يحكمه انور السادات الذى لا يوجد كادح او مكافح في مصر تعرض لما تعرض له أنور السادات .

فالشيخ عاشور يقول : انه يقيم بمكس شعبي ، والرئيس كان يعيش في السجون وفي المعتقلات ، وكان يقود سيارة نقل وكان لا يجد قوت يومه فهو الادري بتعاب الجماهير وآلام الجماهير ، ونراه يعمل كل يوم جاهدا مواصل الليل بالنهار لكى يواجه كل التراكمات وكل المتاعب ، ونحن نعمل جميعا من اجل توفير الحياة الكريمة لهذا الشعب ، فالزيادة في معاناة الجماهير غير واجبة ، وقلب هذا الموضوع من قضية قومية الى قضية حزبية نظرة ضيقة من نظرات احزاب ما قبل الثورة وما كانت تقوم به .

حيث كانت تأتى في وقت ما بعض الاحزاب الى الحكم نتيجة لاهانة الحاكم في ذلك الوقت ومنها كان فاسدا ، ان الشعب لا يغفر ما حدث في فبراير المشؤم الذى اتى بهذا الحزب الى الحكم بعد ان حاصر الاستعمار القصر الملكى .

لا يوجد وجه للشبه ، انما اقول : ان لهم سوابق في اهانة الحكام ، وانما الحكم الشعبى في مصر ومن يمثله ، ورمز هذه الدولة لا يمكن ان يهان في اكبر مؤسسة تشريعية في الدولة ، والا قضينا على الديمقراطية ، والا اصبحت الديمقراطية فوضى ، وان كانت المعارضة تعتقد انه من الممكن ان تحول هذه الديمقراطية الى فوضى ، فلن نسمح لها ، وهؤلاء الاعضاء الشرفاء سيتصدون لكل هذا .

( تصفيق حاد وهتاف من احد الاعضاء .. يحيا حزب مصر - تحيا قيادة حزب مصر - يحيا رئيس حزب مصر - يحيا الرئيس انور السادات ) .

ان هذا الشعب ، شعب مصر العريق ، لا يسمع ابدا منها كانت متاعبه بان يهان رئيس الدولة ، فهذا ضد كل القيم الروحية والقيم الاخلاقية وضد القيم الديمقراطية التى نود ان نؤكد لها في بلدنا ، ليرى اعضاء المعارضة ما تقولون دول الرفض في صحافتها تعليقا على اهانة هذا المجلس وانه اصبح مسرحا . والله لتألموا لو قرأوا ما نشر في صحف هذه الدول نتيجة لانفعال السيد العضو بمتاعب الجماهير ، السيد العضو الذى يأكل بعشرين جنبا في الوجبة والله لو رأينا ما نشر في هذه الصحف لعلمنا ان البعض هنا يضع نفسه في نفس الخنثى مع اعداء هذه الامة ، وهذا يدعوننا للالاسى ، ولكن الله سبحانه وتعالى سيرعى دائما رئيس هذه الامة ،

وسيرعى دائما شعب مصر العريق ، وسنمر من كل المتاعب هذه وكل هذه المشاكل التى تواجهنا والتى تراكمت على مدى سنوات طويلة ، وان حكومة حزب مصر الاشتراكى ، ان كانت تواجه هذه المشاكل فانها تعمل بكل الجهد والطاقة ، واقول : ان ماتحقق فى عام ١٩٧٧ لم تحققة حكومة فى مصر ، لم ارى حكومة سددت من الالتزامات فى عام واحد ١٢٧٢ مليون جنيه من مديونات مصر ، من ديون قصيرة الاجل ومن تسهيلات الموردين .  
( تصفيق ) .

ثم زدنا فى الاستثمارات ، ثم حققنا زيادة فى الاجور واستمرارنا فى دعم السلع . كل هذا تقوم به الحكومة من اجل مواجهة المشاكل المتشابكة والتركة الثقيلة التى نرثها ، فارجو الا نجعل من هذا — كما حدث فى هذه القضية — محورا لتجميع المعارضة وتحويل القضية الى قضية حزبية . كنت ارجو فى المسائل القومية ان نتمعاون ونتصدى لها ، لانه لايسرأى عضوا فى هذا المجلس ان يهان المجلس فى حضوره ، ولا رئيس المجلس ، ولا رئيس الدولة ، ولان نطعن الجماهير التى اتت بنا الى هذا المجلس والتى تتطلب منا ان نمثلها خير تمثيل .  
ايه الاخوة والاخوات :

لن ينتقص من السيد محمد انور السادات قول موتور او منفوع ، فان الرئيس القائد ، والحمد لله بكل خطواته الموقفة ، هو الرئيس الذى حمل رأسه على كفه ليلة ٢٣ يوليو لكى يعلن ثورة ٢٣ يوليو بنفسه وبصوته ، مجسدا كل آمال هذا الشعب وهو الرئيس الذى قاد ثورة ١٥ مايو ضد مراكز القوى لكى يفتح مجتمعا ، ولكى نتحدث بهذه الحرية فى هذا المجلس ، ولكى يبنى دولة المؤسسات ، وهو الرئيس البطل المسمى الذى واجه نفوذ الاستعمار الجديد ومحاولة ان يسيطر على مقدرات هذه الامة ، وهو الرئيس الذى اصدر القرار الوطنى الكبير لكى تبدأ شرارة حرب ٦ أكتوبر...

( تصفيق ) .

.... التى انتصرنا فيها بقدرة قواتنا المسلحة الباسلة والتى لم يشارك فيها الوفد .

( تصفيق ) .

الرئيس الذى يقود معركة السلام كما قاد معركة الحرب . سلام على الرئيس  
اتنور السادات ، قائد ورمز هذه الامة ، ورعاية الله له ، وسيرعى الله له ، وسيرعى  
الله دائما شعب مصر وستصل بأذن الله تحقيق كل اهدافنا القومية وشكرا  
لاستماعكم .  
( تصفيق حاد ) .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

انى اطلب الكلمة طبقا لنص المادة ١٤٩ من اللائحة .

( ضجة ) .

**رئيس المجلس :**

في جلسة الامس وافق المجلس على اقفال باب المناقشة في الموضوع .

( اصوات : لقد فتح باب المناقشة ) .

لا ، لم يفتح باب المناقشة ، وحق الحكومة في القاء البيان قائم وسأعطى  
الكلمة للسيد العضو الدكتور محمد حلمى مراد فقط .

**العضو احمد فاضل :**

لائحة ... لائحة ..

( ضجة ومقاطعة مستمرة ) .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

السيد رئيس المجلس ، السادة الاعضاء :

( ضجة مستمرة ومقاطعة ) .

**العضو الدكتور محمود القاضى :**

ان ما حدث فيه مخالفة لللائحة .

( ضجة ) .

**رئيس المجلس :**

اذا كان السيد العضو يرى ان هناك مخالفة لللائحة ، فليرسل بملاحظته لى ينظر

فيها المجلس .

## السيد العضو الدكتور محمود القاضى :

طبقا للاتحة الداخلية للمجلس لا يجوز ان تكون الحكومة آخر المتحدثين .

### رئيس المجلس :

ننتقل بعد ذلك لاختذ الرأى على اسقاط العضوية عن السيد العضو عاشور محمد نصر وطبقا للمادة ٣١٣ من اللائحة الداخلية للمجلس التى تنص على ان « يفصل المجلس فى اقتراح اسقاط العضوية بطريقة اخذ الرأى بالمنادة بالاسم .

و يصدر بعد ذلك القرار باسقاط العضوية باغلبية ثلثى اعضاء المجلس »

### العضو احمد حسين ناصر :

لائحة ... لائحة .

### رئيس المجلس :

لقد قرر المجلس اقفال باب المناقشة ، واذا كانت لدى السيد العضو رعاية ملاحظات تتعلق باللائحة فليرسلها الينا مكتوبة .

### العضو احمد حسين ناصر :

قبل المنادة على الاسماء ، نعلن انسحاب حزب اعضاء الوفد الجديد ، وارجو اثبات ذلك فى المضبطة .

### رئيس المجلس :

يثبت انسحاب اعضاء حزب الوفد الجديد من الجلسة بالمضبطة .

( وهنا انسحب اعضاء حزب الوفد الجديد من الجلسة ) .

### رئيس المجلس :

والآن . فليناد على الاسماء لاختذ الرأى طبقا لنص المادة ٣١٣ من اللائحة الداخلية .

نودى على الاسماء وبعد اخذ الرأى اعلن رئيس المجلس انه اسفر اخذ الرأى نداء بالاسم عن اسقاط العضوية عن السيد العضو عاشور محمد نصر بموافقة ( ٢٧٩ عضوا ) وعدم موافقة ١٦ عضوا ، عدا السادة اعضاء حزب الوفد الجديد

الذين انسحبوا من الجلسة واثبت انسحابهم بالمضبطة . (١)

وبناء على ذلك يقرر المجلس اسقاط العضوية عن السيد عاشور محمد نصري  
واعلن خلو دائرة الجمارك بمحافظة الاسكندرية .

والآن ، هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة على ان تعقد الجلسة القادمة  
الساعة السادسة والنصف مساء الثلاثاء ١٩ من ربيع الآخر سنة ١٣٩٨ ،  
والموافق ٢٨ من مارس ١٩٧٨ ؟

( موافقة ) .

رئيس المجلس :

اذن ، ترفع الجلسة .

( رفعت الجلسة الساعة الواحدة والربع مساء ) .

وفي جلسة المساء من نفس اليوم ( ١٩٧٨/٣/٢٨ ) علق عدد من الاعضاء  
بالمجلس على بيان ممدوح سالم رئيس الوزراء ... وكان صاحب الكلمة الاولى هو  
عبد الفتاح حسن احد اقطاب حزب الوفد القديم والجديد وأحد وزراء آخر حكومة  
وفدية ، وكان حزب الوفد الجديد الذى يرأسه فؤاد سراج الدين قد وزع مذكرة حول  
تفسير المادتين ٩٦ ، ٩٨ من الدستور بشأن عدم مسئولية عضو مجلس الشعب عما يدلى  
به من آراء واقوال داخل المجلس . (٢)

بدأ عبد الفتاح حسن كلمته فقال :

في حدود اللائحة ، وفي هذا النطاق ، دون سواء ، استأذن في ان اقول انه في  
جلسة الصباح ، رفعت يدى ، مستأذنا في الكلام ، لانيه الى نص المادة ١٤٩ من  
اللائحة الداخلية لمجلس الشعب - حق الكلام - وكنت اريد بهذا التنبيه ان  
اقول انه في مضبطة جلسة الامس ١٩٧٨/٣/٢٧ اقبل باب المناقشة في موضوع  
اسقاط عضوية الشيخ عاشور محمد نصر ، وانه في جلسة صباح اليوم طلب السيد  
ممدوح سالم الكلمة ، واذن له بالكلام ، فخاض على الوجه الذى سمعتموه

(١) اساء السادة الاعضاء الموافقين على اسقاط العضوية والمسحوبين وغير الموافقين ملحقة  
بالمضبطة .

(٢) نص المذكرة بقسم الوثائق بالكتاب .

حضر اتيكم واثبت في مضبطة الجلسة . و بكلامه في الموضوع الذي قفل فيه باب المناقشة واذا كان العضو المطلوب اسقاط عضويته غائبا عن تلك الجلسة ، ويقتضى الامر ان يكون له حق الاشتراك في المناقشة ، ويبقى له هذا الحق الى ان يدلى بالاصوات ، وعند الادلاء بالاصوات فقط ، ينبغي عليه ان يبادر قاعة الجلسة ، اقول اذا كان العضو المذكور حتى تلك اللحظة غائبا عن شهود الجلسة ، فكان ينبغي ان يحظر للحضور فقد يشترك في المناقشة لتسمعوا رده على ما قيل عنه . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فان السيد ممدوح سالم ، حين تحدث فيما تحدث به ، ذكر كلاما اشار إلى ، ولم يكن هنالك مجال للشك في ان هذا الكلام يعنى به ، ومن حقى — وقد ورد ، لا اقول اسمى ، ولكن ورد كلام المعنى به انا — ان اعقب على ما قاله لاصح وقائع غير صحيحة وردت على لسانه واستشهادات غير دقيقة ما كان يجوز ان ترد على لسانه ان كان يريد ان يبسط لمجلس الشعب ما يريد ان يبسطه . كان من حقى ان اتكلم لاقول له : انه وهو يتحدث عن حزب الوفد في سنة ١٩٤٢ ، ويستشهد بوقائع ، ان هذه الوقائع بعضها غير دقيق وغير صحيح .

ومن حقى ان ارد على هذا الذى قاله ، على الاقل فيما يتصل بشخصى ، وان انبه الى انه يستعجب أننا لم نفصله وقد فصل اناس دون تحقيق لاقول له ان اللائحة الداخلية لحزب الوفد الجديد التى تلتزم بها وتلتزم بحسن تطبيقها لا يمكن احدا من ان يفصل عضوا منها الى حزب الوفد الجديد ، فالحياة العليا للحزب ليس لها حق فصله وانما الجمعية العمومية هى التى لها هذا الحق ولها ان تدعيه وان يمثل امامها وهذا ما كانت تعترم الهيئة العليا استكمالاً لبحثها ، ولم تتخذ قرارا بعد ، فهذا الذى ورد على لسان السيد ممدوح سالم ، لم اتين حقيقة ، بأى صفة كان يتكلم ، هل كان يتكلم بصفتي رئيسا للوزراء ؟ ام كان يتكلم بوصفه رئيسا لحزب مصر ؟ ام كان يتكلم بوصفه عضواً بمجلس الشعب عن دائرة معينة ؟ زميل لنا نسمعه ونقدره فيما يصدق فيه ؟ ولكنه تكلم على اساس انه رئيس الحكومة وطلب الكلمة على هذا الوجه واذن له بالكلام ، فكان ينبغي ان اعطى الحق في الكلام منبهين لحكم اللائحة في هذا الصدد . لهذا حين انسحبنا كان قصدنا الا نشترك في عمل نعتقد انه باطل او معدوم . وكتبنا الى السيد رئيس المجلس كلمة سلمناها الى الامانة العامة . واعتقد انها بين يديه الآن وطلبنا ان تثبت في مضبطة الجلسة ، فان لم تثبت في مضبطة الجلسة ، فلا اقل من ان يشار اليها ، فان لم يشر

اليها فقد اذنت بالكلام وكلامى مثبت في مضبطة الجلسة ، حسينا هذا ونكتفى به حتى لا نخوض في موضوع اقل فيه باب المناقشة ثم فتح ، ولم تنح الفرصة لمن كان ينبغي ان يسمع وان يشترك ومن كان ينبغي ان تسمع كلمته ، وانا قلت صائحا وطالبا الكلام ، وان السيد رئيس المجلس حين قال « انا اعطيت الكلمة لواحد » فمعنى هذا انه لم يعطى الكلمة مما يجعلنى أقول ما كان يجوز ان يحرمنى من حق الكلام لان هناك كلاما مسنى ومن حقى ان ارد عليه ، وكان في استطاعتى لو اعطيت الحق في الكلام ان ارد عليه ردا صائبا صحيحا ، ارد به المسائل الى نصايها الصحيح ، اما ان يقال كلام ولا يعقب عليه ، وان يخوض في مسائل وان يستند الى مسائل ليست صحيحة ولا دقيقة ، فن حقى ان ارد عليه ، كما انه حين استشهد بواقعة المهندس ابراهيم شكرى لم يحسن الاستشهاد ، لانه في الوقت الذى عاب فيه او نسب الى السيد المهندس ابراهيم شكرى العيب في الذات الملكية ، فان البرلمان الذى يتندر عليه السيد ممدوح سالم لم يسقط عضوية المهندس ابراهيم شكرى وانما رفع عنه الحصانة ليقول القضاء في شأنه كلمته ، وشكرا .

( تصفيق ) .

#### العضو محمد خليل حافظ : ( من حزب مصر )

اسمحوا لى ان اعقب على سلامة الاجراءات التى اشار اليها الاخ الاستاذ عبد الفتاح حسن . لقد اشار سيادته الى ان باب المناقشة قد فتح بعد اقفاله وانا اقول ان باب المناقشة لم يفتح مستشهدا في كلامى بنص المادة ١٣٥ من الدستور والتى تنص على ان « يسمع رئيس مجلس الوزراء في مجلس الشعب وبلجانه كلما طلبوا الكلام .... الخ » والذى طلب الكلام في جلسة الصباح هو السيد رئيس مجلس الوزراء ، وهذا الكلام لا يعتبر فتحا لباب المناقشة بعد اقفاله ، هذا بالنسبة للدستور ، اما بالنسبة لللائحة ، فاننى اعرف ان المجلس سيد لائحته ، فعندما نناقش امرا من الامور يختص باللائحة و يقترح عليه مرة اخرى ، ويؤخذ فيه رأى المجلس و يوافق المجلس على أى موضوع يخالف مواد اللائحة ، فيكون المجلس هنا سيد اجراءاته وسيد لائحته ، واعتقد ان السيد رئيس المجلس في جلسة الصباح ، عندما طلب من سيادته الاذن بالكلام قال سيادته فليكتب من يريد الكلام عن اللائحة لاطلع عليه ، ثم اخذ سيادته رأى المجلس ، فكان من رأى المجلس التصويت وكان هذا رأى المجلس ، ورأى المجلس هو الاول والاخير والمجلس سيد

لائحته ، وشكرا .

( تصفيق ) .

العضو الدكتور محمد حلمي مراد : ( من حزب الوفد الجديد )

هناك مسألة مهمة للغاية ، فإذا كنا نسير بقواعد ، و بلادستور ، « تبقى فوضى » فلا بد ان نحتكم جميعا الى اللائحة والدستور ، ففيا يتعلق بما طلبته في جلسة الصباح ، فان المادة ١٤٩ من اللائحة الداخلية تقول « يجوز طلب الكلام دائما - أي للعضو - في الاحوال الآتية : ... »

وتعمد المادة حالات معينة منها ما هو وارد في البند ( ٢ ) وهذا نصه « توجيه النظر الى مراعاة احكام قانون مجلس الشعب واللائحة الداخلية » وقد طلبت الكلمة على هذا الاساس ، والسيد رئيس المجلس مشكورا طبق اللائحة واعطاني الكلمة واذن لى بها ، ولكن لم امكن من الكلام في مجلس الشعب ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى اود ان ارد على ماقاله الاستاذ محمد خليل حافظ ، وكنت دائما اعجب بكلامه سواء هنا ، او في اللجنة المركزية ، ولكنني عجبت لتربيده ان مجلس الشعب سيد لائحته ، هذا الكلام معناه اننا نمزق هذه اللائحة ، ان معنى ان المجلس سيد لائحته هو ان له ان يعد لها الاجراءات التي يراها ، ثم يعمل بها بعد اقرار هذا التعديل ، وذلك وفقا لكل من اللائحة والدستور . لما كون انه توجد لائحة بين ايدينا وتقولون لنا اليوم بانه سوف ينفذ علينا كل ما هو وارد فيها ، ثم تقولون لنا في الغد اننا لن ننفذ ماورد من احكام لان رأينا غير هذا ، فمعنى هذا الكلام انه لا توجد لائحة ، وعلينا ان نمزقها اذن ، اقول هذا باعتباري استاذ قانون ، فلا يصح ان يقال - هذا الكلام - في مجلس الشعب ، ان يقال ان المجلس سيد لائحته ، أى له ان يعدل فيها كما يرى دون اتباع الاجراءات والقواعد وذلك في نقطة معينة بالذات عند المناقشة للوصول الى غرض معين بذاته ، اننى اقول ان هذا الامر غير جائز .

اما فيما يتعلق باشارة السيد العضو محمد خليل حافظ الى المادة ١٣٥ من الدستور والتي تقضى بان يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مجلس الشعب وبلجانه كلما طلبوا الكلام .... الخ فابنى اقول نعم . ولكن لما كانت مواد الدستور واللائحة يكمل بعضها البعض فمن ثم انه اذا كان هناك عضوا يحاكم ويمكن ان تسقط عنه العضوية فلقد وضعت له من الضمانات ما يمكنه من الدفاع عن نفسه



كاشتراط حضوره المناقشة وحقه في الرد على ما يثار فيها ، اذن يجب ان يعطى للعضو الحق في ان يرد عا يوجه اليه ، فاذا كان من حق المجرم القاتل ان يستمع الى الشهود والى الاتهام وان يدافع عن نفسه و يرد على كل ما يوجه اليه وان يكون آخر من يتكلم فن باب اولي ان يعطى هذا الحق لعضو المجلس ، ومن هنا فان اللائحة الدخيلة تقضى بان يكون من حق العضو ان يستمع الى ما يقال في حقه وان يعطى له حق الرد ، وعلى هذا فطالما سمح هذا الصباح للسيد ممنوح سالم بالكلام وتكلم سيادته في بعض ماتكلم بوصفه رئيسا للحكومة وفي البعض الآخر بوصفه رئيسا لحزب مصر وفي البعض الآخر باعتباره عضوا في مجلس الشعب فكان الامر يقتضى تواجد الشيخ عاشور محمد نصر ، وبما ان سيادته لم يكن موجودا فكان من المفروض ان يؤجل كلام السيد ممنوح سالم لحين حضور السيد العضو حتى يتمكن من الرد عليه ، والا فان الاجراءات التي تتخذ بعد ذلك يشوبها البطالان .

واننى انه لهذا ، لان هذا الامر سوف يعرض على القضاء ليقول كلمته ، ومن هنا فائنى اخشى ان تقع في خطأ في الاجراءات ، ولا نتصرف التصرف السليم ونحن هنا مجلس الشعب السلطة التشريعية التي تتولى التشريع وبيننا الكثير من القانونيين . لذلك تقدمت لسيادتكم في الصباح بمذكرة تبرر انسحاب حزب الوفد الذى تم في الجلسة الصباحية ولقد قلت فيها انه من الثابت ان مجلس الشعب قد انتهى المناقشة في موضوع طلب اسقاط عضوية الشيخ عاشور محمد نصر بجلسة ١٩٧٨/٣/٢٧ وحدث ان السيد ممنوح سالم رئيس مجلس الوزراء طلب الكلمة في بداية جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨ ...

**رئيس المجلس :**

ارجو من السيد العضو الا يقرأ المذكرة اكثفاء باعطائه الكلمة لابداء وجهة نظره لاننا كنا بين امرين اما ان نقرأ المذكرة ولما ان تتيح الفرصة للسيد العضو والسيد العضو عبد الفتاح حسن في ابداء وجهة نظره وقد اخذنا بالرأى الثانى فسمح لها بابداء وجهة نظرهما .

**العضو الدكتور محمد حلمي مراد :**

اذن سوف اخلص الى مانطالب به وهو انه ازاء ما وقع من مخالفة صريحة وواضحة لللائحة وما يترتب على ذلك من بطلان الاجراءات الخاصة باسقاط العضوية عن السيد العضو الشيخ عاشور محمد نصر . فقد اضطررنا الى الانسحاب

من الجلسة . ونطلب اثبات ذلك في المضبطة ، وشكرا .

#### العضو الدكتور السيد علي السيد : ( حزب مصر )

فيما يتعلق بما أثير بجلسة الصباح واعمالا لما تقضى به المادة ١٣٥ من الدستور ، والمادة ١٤٥ من اللائحة فائني ارى ان ما ادلى به السيد رئيس مجلس الوزراء في الجلسة الصباحية . هو من قبيل البيانات الحكومية ، وليس فتحا لباب المناقشة ، هو مالا يتطلب تواجد السيد العضو ثم اقفال باب المناقشة من جديد ، اذن فليس من الضروري ان يعقب احد السادة الاعضاء ، لان ما قاله السيد رئيس مجلس الوزراء هو بيان ولقد جرى العمل بالمجلس على ذلك ، فيكون من حق الحكومة دائما ان تعقب في بيان لها على ما يدور بالمجلس من مناقشات . ولقد تفضلت الرئاسة في الصباح فاعطت الكلمة لاحد السادة الزملاء الا ان المجلس اعترض على ذلك وهذا حق المجلس ولا معقب عليه في ذلك .

#### العضو ابو العز الحري : ( من حزب التجمع )

تقضى المادة ٤٠ من الدستور بما يأتي « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة » ونصت المادة ٨٨ من الدستور على ان « يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في اعضاء مجلس الشعب . و يبين احكام الانتخاب والاستفتاء ، على ان يتم الاقتراع تحت اشراف اعضاء من هيئة قضائية » . كما نصت المادة ٩٠ منه على ان « يقسم عضو مجلس الشعب امام المجلس قبل ان يباشر عمله اليمين الآتية :

اقسم بالله العظيم ان احافظ على سلامة الوطن والنظام الجمهورى وان ارفع مصالح الشعب ، وان احترم الدستور والقانون » .

دون الدخول فيما حدث هذا الصباح ، فقد اسقطت العضوية عن زميل لعبارات قالها ، رأى فيها المجلس ان فيها مساسا بالسيد رئيس الجمهورية ، وبصرف النظر عن رأى في هذا الاجراء وما اذا كان هذا من حق المجلس ام لا ، فهذا موضوع ليس مجال الحديث فيه الآن ولكننا اذا كنا نسعى بالفعل الى اعمال احترام الدستور والقانون وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات العامة بين جميع المواطنين ، فائنى اقول : ان هناك عبارة وردت في كلام السيد رئيس الوزراء

صباح اليوم ارى انها مهينة للشعب المصرى باجمه ، وليس لمجلس الشعب فقط ، حيث قال سيادته بالحرف الواحد « البعض هنا ـ يقصد في مجلس الشعب ـ يضع نفسه في نفس الخندق الذى يقف فيه اعداء الامة » رغم ان هذا الكلام عام وقد لا ينطبق على الا انه قد ينطبق على اعضاء آخرين من المعارضة او من حزب الحكومة ، اى ان هذه العبارة بها اساس باشخاص ممثلين للشعب داخل هذا المجلس ...

(ضجة) .

رئيس المجلس :

اذا كان السيد العضوىرى في كلام السيد رئيس مجلس الوزراء مايسئ الى المجلس فيمكن ان يتقدم سيادته بمذكرة جديدة في هذا الموضوع يمكن النظر فيها في جلسة قادمة .

العضو ابو العز الحريرى :

ان هذا الامر لا يحتاج الى ان اتقدم بمذكرة بشأنه ، لانه واضح ، وكان من المفروض ان يحسمه السيد رئيس المجلس ، وقد تقدمت لسيادته بطلب للتحقيق في هذا الموضوع .

رئيس المجلس :

لقد وصلنى الطلب الذى تقدمت به وسوف يعرض على المجلس . واود ان اقول هنا اننى اعطيت الكلمة لمن طلبها من السادة الاعضاء للحديث في الدستور او اللائحة ، ومن ثم فاذا كان للسيد العضوية اعتراضات على ما جاء بجملة صباح اليوم فعليه ان يتبع ما تقتضى به احكام اللائحة الداخلية فيتقدم بمذكرة في هذا الامر ويمكن عرضها ومناقشتها في جلسة مقبلة . اما الآن فلا يمكن ان نفتح باب المناقشة من جديد فيما جرى بجملة الصباح .

العضو ابو العز الحريرى :

اننى لا اعلق على ما جرى بجملة صباح اليوم ، ولكننى اطرح الامر للسيد رئيس المجلس لعرضه على المجلس ، لاننى لا اعتقد ان المجلس يوافق على اتهام اعضائه بالخيانة والعمالة ، وان يكونوا في نفس موقف اعداء الوطن ، اننى ارى ان هذه اهانة للمجلس اخطر مما قاله الشيخ عاشور محمد نصر .

## الدكتور فؤاد محيي الدين وزير شؤون مجلس الشعب :

ماكنت اود ان اشارك في هذا النقاش بعد البيان الشامل الذي تقدم به السيد رئيس مجلس الوزراء الى المجلس الموقر هذا الصباح ، الا اننى ارى ان هناك محاولة مستميتة من بعض الاخوة لاعادة المناقشة والمداولة في موضوع قضى فيه ، وهذا احتمال ، وهناك احتمال آخر بان تكون هذه المحاولة بهدف احاققة مسيرة المجلس في ان يؤدي اعماله الطبيعية الرقابية والتشريعية ( تصفيق ) .

اننى ارى ان كلا الاحتمالين غير مقبول ، واذا ماعدنا الى مضايقات هذا المجلس الموقر منذ بدء هذه الدورة الثانية وحصرنا الوقت الذي اتفقه المجلس الموقر في قضايا الاستجوابات وما تحمله من اتهامات - وهذا حق اصيل للمجلس لاشك فيه - والتي انتهت الى لاشئ ، فسوف نجد اننا ضيعنا فيه وقتا طويلا ، ومن هنا فاننى ارى انه من غير المعقول ان نعود في الجلسة المسائية الى مناقشة الموضوع الذي انتهينا فيه صباح اليوم باسقاط عضوية الشخص الذي تهجم على المجلس وكرامته وعلى رئيس الدولة الذى يمثل رمز هذه الامة ، ولقد انتهى المجلس من هذا الموضوع بقرار نهائي يدخل في اختصاصات يحكم نصوص الدستور ونصوص اللائحة الداخلية للمجلس وتصرّف حر لاشك فيه ، وفضلا عن هذا فان هذه الجلسة مخصصة لمناقشة مسائل مهمة تتعلق بقوت الشعب وتموينه ، وقد بشأنها العديد من الاسئلة الموجهة الى الحكومة ، وهذه الاسئلة لم توجه من المعارضة وحدها وانما اكثرها موجه من نواب حزب الاغلبية بحكم مسؤوليتهم التاريخية عن هذا الشعب ، وبعد ان اعدت الحكومة اجاباتها على هذه الاسئلة وهيأت نفسها للمشاركة مع اعضاء المجلس في حل مشاكل التكوين وصعوباته ، نأتى الآن لمرّة ثالثة ورابعة لنضيع جلسة اخرى في مسائل سبق ان بت فيها المجلس ، اننى ارى ان هذه محاولة لاعاقبة المسيرة الطبيعية لهذا المجلس واكاد اتصور تدمير مقصود ، اننى احتكم الى الشعب في الحكم على المعارضة من واقع تصرفاتها . ( تصفيق ) .

اذن فعليّنا ان نركز حديثنا على الموضوع الذي نحن بصددّه الآن ، ولقد اعترض احد الاخوة من المعارضة على ما ذكره السيد رئيس مجلس الوزراء هذا الصباح من ان بعضا من الاخوة الاعضاء قد وضعوا انفسهم في نفس الخندق الذى

يعمل فيه اعداء الامة . واعتقد ان الاخ يعلم من هو المقصود بهذا الكلام ، فقد استمع سيادته الى هذا التطاول وعلى شخص رئيس الدولة تحت هذه القبة ، وفي هذه القاعة المقدسة وما جرى من تهجم على مجلس الشعب رمز هذا الشعب . لقد استغل هذا التهجم من جانب الاذاعات المعادية اسوأ استغلال ضد مبادرة السلام وضد الامن الداخلي بكل احتمالاته وارادوا ان يصوروا ان هناك ثورة ضد هذا النظام ، ونحن جميعا نعلم ان هذا النظام ثابت الاركان ، فهو يقوم على الثقة المتبادلة ، ثقة الشعب بقائده وثقة القائد بالشعب .

( تصفيق ) .

اننى احتكم في هذا الصدد الى المادة ١٣٥ من الدستور، والمادة ١٤٥ من اللائحة الداخلية التي تعطى الحكومة الحق في ان تدلى ببيان في أى وقت .

حقيقة ان المناقشة قد اقبلت بالامس الا ان المجلس الموقر وافق — نزولا على نص المادتين ١٣٥ من الدستور، و١٤٥ من اللائحة الداخلية على ان يدلى رئيس مجلس الوزراء ببيانه حول الموضوع ، واستمع المجلس طويلا الى البيان ، ولم يعترض احد من المعارضة قبل ان يبدأ السيد رئيس مجلس الوزراء في حديثه .

( تصفيق ) .

اذن لو كان هناك وجه للمعارضة في ان يلقي رئيس مجلس الوزراء لبيانه لكان يجب ان يعلن عن ذلك قبل ان يبدأ الحديث . اما وقد سمع المجلس له بالحديث فلا وجه للمعارضة بعد ذلك . اذن دعونا من هذا كله ، دعونا نقدم وقتنا وجهدنا واعصابنا خدمة لشعب مصر دعونا نتجه الى الله وان نعمل مخلصين متعاونين منسقين رغم كل هذا حتى نرفع راية شعبنا خدمة لابتاء هذه الامة ، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله .

( تصفيق ) .

رئيس المجلس :

هل توافقون حضراتكم على الاكتفاء بما تم من تعليقات ؟

( موافقة ) .

وهكذا اغلق ملف الشيخ عاشور في مجلس الشعب .



« انسى لا استجدى عصبوية مجلس  
الشعب ، لقد بلغت يا اخواني بارادة  
الناخبين ، فن يصوت لاسقاطك فلك اسرى »

عبد الفتاح حسن

من دفاعه في مجلس الشعب







## الفصل السادس

---

عبد الفتاح حسن



كما سبق القول ، كانت احداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ تمثل شرخا كبيرا في تفكير السادات ، ولذا فقد اراد الاحتياط حتى لا يحدث هذا مستقبلا والاحتياط الذى رآه السادات محققا لغرضه هو اعتقال العناصر المعارضة بالقانون .. ولما كان القانون لا يعطيه ولا يعطى لنظامه هذا الحق فقد اراد ان يفرض قانونا ابتدعه وعرضه في استفتاء على الشعب تحت اسم « مبادئ حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى » (١) .

وقال السادات في بيانه للشعب « ان الأمر قد كشف في الآونة الأخيرة عن ان بعض ذوى الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التى افسدت الحياة السياسية في الماضى سواء قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ او بعدها او من ينتمون الى المنظمات التى تعمل ضد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى او من يعمدون الى اساءة استغلال الحريات التى كفلتها ثورة ١٥ مايو يتأهبون للانقضاض على الديمقراطية التى اكتسبها الشعب بعد حرمان طويل .. » .

وقد طلب السادات في الاستفتاء ان يقول الشعب نعم او لا على سبعة مبادئ موجهها يتاح لادارة السادات التخلص من معارضيها تماما .. ، وتطبيقا لهذه المبادئ التى قال عنها الشعب في الاستفتاء « نعم » على طريقة النبوى اسماعيل وزير الداخلية أى بنسبة ٩٩,٩٩٪ كان على احزاب المعارضة ان تتخلص من اخلص عناصرها الايجابية والافقدت شرط وجودها .. ، وكان على مجلس الشعب ان يلفظ السياسيين الذين شاركوا في الحياة السياسية قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بحجة انهم افسدوا هذه الحياة السياسية ولهذا فقد كان من الضروري اسقاط عضوية عبدالفتاح حسن باعتباره كان وزيرا في آخر وزارة وفدية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهى الوزارة التى كان يرأسها الزعيم مصطفى النحاس باشا وكان وزير داخليتها فؤاد سراج الدين باشا .. وكانت هى الوزارة التى ألغت

---

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨ بدعوة الناخبين الى الاستفتاء على مبادئ حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (قسم الوثائق بالكتاب) .

.. هذه الوزارة التي كان عبد الفتاح حسن وزيرا فيها .. ولعب دورا هاما في مقاومة الانجليز بالقناة حيث كان يوجد هناك اكثر من ٨٠ الف عسكري بريطاني تخدمهم قاعدة بريطانية يعمل فيها آلاف العمال المصريين .. فطلب هذا الوزير الوطنى من العمال الاستجابة لوطنيتهم وترك القاعدة وكفل لكل منهم عملا يعادل ما كان يتقاضاه من اجر وامتيازات من الانجليز .. وهكذا اصيبت القاعدة البريطانية بالشلل التام ..

هذا الوزير الوفدى اصبح متها في عهد السادات بانه شارك في افساد الحياة السياسية ولذا يجب ان يخرج من مجلس الشعب ..

وقد دارت وقائع هذه القضية في مجلس الشعب على النحو التالى :

ففى الجلسة الرابعة والثمانين لمجلس الشعب المنعقدة فى ١٣ يونيو سنة ١٩٧٨ ورد لمجلس الشعب رسالة من المدعى الاشتراكى باسماء من تقلدوا مناصب وزارية منتسبين لاحزاب سياسية عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى ( حزب مصر الفتاة ) فيما قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .. وكان يتولى رئاسة المجلس الدكتور جمال العطفى وكيل المجلس وقد طلب د . جمال العطفى احوالة رسالة المدعى الاشتراكى الى اللجنة التشريعية لدراستها وتقديم تقرير عنها حيث كانت تتضمن انطباق القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ على العضو عبد الفتاح حسن .. وهو القانون الخاص بحماية الجبهة الداخلية .. الخ .

وفى الجلسة التالية المنعقدة بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٧٨ وردت رسالة اللجنة التشريعية وجاء بها ان اللجنة قد تحققت ان السيد العضو عبد الفتاح حسن قد تولى منصب الوزارة منتسما الى حزب سياسى قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وذلك من البيان الذى ورد من المدعى العام الاشتراكى ومن الاقرار الصريح الذى تضمنته رسالة العضو الى رئيس المجلس والذى ذكر فيه مايلى ( انه بطبيعة الحال لن يتنظم إلى مجلس الشعب من القرار المشار اليه لان معاهدة ٣٦ مع الانجليز .. وهى التى بدأت حرب القناة ضد الانجليز ، وهى الوزارة التى رفضت الاحلاف الغربية ، ونظمت الشعب جبهة واحدة للمواجهة ، الوزارة التى لم تنحني امام مطالب القصر .. ، ولم تركع .. ولم يجد الانجليز ولا القصر سبيلا للتخلص منها الا باحراق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

ولما كان الأمر كذلك فإن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي تنطبق على السيد العضو عبدالفتاح حسن بما يترتب على ذلك من حظر انتمائه الى الاحزاب السياسية او مباشرته لأى حق او نشاط ولما كان التمتع مباشرة الحقوق السياسية من الشروط الاساسية طبقا لقانون مجلس الشعب وقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية وهو من الشروط التى يتعين توافرها فى عضو مجلس الشعب وقت الانتخاب وطيلة فترة عضويته فاذا ما فقدتها لأى سبب من الاسباب تعين تطبيق المادة (٩٦) من الدستور فى شأنه والتى تنص على ما يلى (لا يجوز اسقاط عضوية احد اعضاء المجلس . الا اذا فقد الشقة والاعتبار او فقد احد شروط العضوية اوصفة العامل او الفلاح التى انتخب على اساسها واخل بواجبات عضويته ، ويجب ان يصدر قرار اسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثى الاعضاء) .

ولما كانت المواد (٣٠٩ - ٣١٤) من اللائحة الداخلية لمجلس تشرط اجراءات خاصة لاسقاط العضوية فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة (٩٦) من الدستور .

لذلك كله رأت اللجنة بأغلبية آراء اعضائها ان المادة الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي تنطبق على السيد العضو عبدالفتاح حسن وانه فى هذه الحالة يتعين تطبيق حكم المادة (٩٦) من الدستور طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المواد (٣٠٩ - ٣١٤) من اللائحة الداخلية .

هذا وقد اعترض على ما انتهت اليه اللجنة السادة الاعضاء ( ممتاز نصار ، دكتور حلمى مراد ، محمد كمال عبد المجيد سعد ، بهنساوى وزير بهنساوى ، احمد ناصر ، عويس عبد الحفيظ عليه ) .

رئيس اللجنة التشريعية

« حافظ بدوى »

وقد اعترض الدكتور محمود القاضى قائلا :

ان ماعرض الآن ليس رسالة من اللجنة التشريعية بل هو تقرير كامل

لا يختلف عن أى تقرير عرض على المجلس من اللجنة التشريعية أو من غيرها ، وقد اخذ الرأى عليه فى اللجنة وهناك من ايدوا التقرير ، وهناك من عارضوه ، ومن ثم فإن توجيه كرسالة ، ليس من حق اللجنة وأرى الاتفضل اللجنة ذلك مرة أخرى . لان هذا تقرير ، يجب ان يطبع و يوزع على السادة الاعضاء ليبدوا فيه آراءهم ، وليس رسالة بأى شكل من الاشكال ، ولكن اللجنة التشريعية دائما تأتى بأشياء .. ساعها الله .

ان هذا التقرير ، وليس رسالة ، لانه اذا كان رسالة فاننا لن نصوت عليها فى شيء ، ولادخل للمجلس بها ، اما اذا كان الامر معروضا على اساس بيان ما اذا كان المجلس يوافق اولاعليه — كما وافقت اللجنة التشريعية — فأننى ارفض هذا التقرير المتقمص ثوب الرسالة اوالذى سعى رسالة دون وجه حق ، وذلك لأننا اذا صوتنا على هذا ، وقلنا ان المادة الرابعة من القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ تنطبق على السيد العضو عبد الفتاح حسن ، فان الموضوع يكون منتهيا وتفضل اللجنة بعد ذلك ماتشاء ، وايضا حتى لو كان من المفروض ان تطرح هذه الرسالة الغربية للتصويت ، فيجب ان يصوت عليها ثلثا اعضاء المجلس ولو اننى لاوافق على طرحها اساسا ، لان هذا هو بداية الامر .

ان المادة « الرابعة » التى ذكرت اللجنة عنها تنطبق على السيد العضو نص على « لايجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية او مباشرة الحقوق او الانشطة السياسية لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية ... »

ولقد تزيد نص المادة عن مبادئ الاستفتاء ذاتها اذ قال « لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية ... قبل ثورة ٢٣ يوليو » . وهذا النص هو الذى طرح للاستفتاء ... وهلمة جملة اعتراضية نحن نفهمها « سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية ، او اذا كان تقلد مناصب معينة فى الاحزاب التى ذكرها ، اذا النص يقول « لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية بالاشتراك كوزير او بالاشتراك فى الاحزاب » ومن ثم ليس مجرد الاشتراك فى الوزارة .

رئيس الجلسة :

ان حديث السيد العضو يتعلق بالموضوع الذى لم يطرح للمناقشة بعد ، انما المطروح للمناقشة الآن هو الرسالة .

## السيد العضو الدكتور عمود القاضى :

إذا كان الامر كذلك ، فانتفى احتفظ لنفسى بحق الكلام للموضوع عند طرحه ، ولكنها كرسالة ، وهى ليست برسالة ، بل هى تقرير متمم ثوب رسالة ، لأرى ان المجلس له رأى فيه ، ولا يجب ان يعطى المجلس فيه رأيا الا بالرفض ، وائنى ارفض هذا ، لان هذا كله خطأ للأسباب التى سأذكرها عند عرض الامر للمناقشة .

## العضو حافظ بدوى :

هى رسالة ، وليست تقريراً ، هى رسالة لماذا ؟ لان المجلس حينما احوال على اللجنة الرسالة الاولى كنا امام موضوعين :

كنا امام هذا الموضوع الذى نحن بصدده ، والذي كتبنا هذه الرسالة بشأنه ، والذى اوضحنا فيها ان المادة الرابعة تنطبق على السيد العضو ، ولكننا — وهذا هو المعنى — لانستطيع السير فى اجراءاتنا او نرتب حكماً ، او تصدر قراراً ، الا اذا اتبعت الاجراءات القانونية طبقاً لنص المادة ( ١٦ ) من الدستور والمواد من ٣٠٩ الى ٣١٤ من اللائحة الداخلية ، بمعنى انه لكى تستطيع اللجنة التشريعية ان تمارس عملها لا بد ان تستكمل هذه الاجراءات لا بد ان يقوم اولاً بطلب من مجلس اعضاء المجلس باسقاط العضوية ثم يحظر العضو ، وقد اخطرتنا من قبل ، ثم يتبع الاجراءات التى تنص عليها اللائحة ، ومن هذا يتضح اننا لم نقدم تقريراً لاختذ الرأى عليه ، ولذا فهى رسالة تطلب اللجنة فيها استكمال بعض الاجراءات حتى تقدم تقريراً يناقش ويؤخذ عليه الرأى ، وبعبارة اخرى فان اللجنة بهذه الرسالة تطلب من المجلس استكمال بعض الاجراءات ، وقد استكلت بالطلب المقدم ، فكان لازماً الا تكون هناك مناقشة فى ذلك الموضوع ، وهذا ما ارجوان عرضه على السادة الزملاء الا تكون هناك مناقشة فى هذه الرسالة لان الموضوع لم يستب فيه بعد ، لانه فى حاجة الى اجراء ناقص ، وقد استكمل هذا الاجراء اليوم ، فاذا ما عرض على اللجنة فى الاجتماع الذى ستحدده ، والذي ستخاطبه السيد العضو ، يمكن اللجنة حينئذ ان تقدم تقريراً يعرض على المجلس و يناقش . اذن هى رسالة لانها لم تنتهى الى طلب اخذ رأى المجلس ، فهى لم تتضمن تلك العبارة

التي ترد دائما في نهاية التقارير «لذا توصي المجلس الموقر بالموافقة ، او بعدم الموافقة مثلاً» اذن هي رسالة ، رسالة - وانني اكرر ، واستأذن في ان اكرر - لطلب استكمال اجراء والاجراء الآن قد اتخذ ، ولذا فيحل الى اللجنة لتقدم تقريرها عنه ، وشكرا .

**وهنا طلب العضو عبد الفتاح حسن الكلمة وقال :**

ارجوان تتباح لى الفرصة لى اكمل حديثى في اوجز عبارة وابلغ اشارة . انى اقول : ان الاستاذ حافظ بدوى ذكر ان ماورد الى المجلس الموقر اليوم ليس مما يؤخذ عليه ، وانما هي رسالة باخطار ان اجراء ناقصا لم يستكمل بعد ، ولم يفته ان يقول - ولاسمع لأول مرة - ان هذا الاجراء قد استكمل . لقد طالعت في الصحف اكثر من مرة ان هناك طلبا موقعا من عديد من اعضاء المجلس باسقاط عضويتي فلم يكن ذلك خافيا على . ولهذا حرصت حين طالعت في الصحف ان تقرير اللجنة التشريعية بشأن انطباق المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ على شخص سيناقش اليوم ولذلك حضرت . وقد قلت في مناسبة سابقة ، في ١٢ فبراير ١٩٧٧ ، ومازالنا ارجاء هذه القاعة تردد صدى كلامي ، مما لاعبيده على حضراتكم وثابت في المضبطة رقم ( ١٩ ) التي عقدت في ١٢ فبراير ١٩٧٧ في الصفحات الواردة في المضبطة مما لا اسمح ان آخذ من وقتكم جديدا ، فقد سمعتم تقريرا بالاعضاء الحاضرين ومنهم الغائب بعذر ، ولا اريد ان استجدي رضاء جديدا ، وانما اقول لحضراتكم قلت في جلسة ١٢ فبراير ١٩٧٧ « لو كنت مكان الذى اتحدث عنه لحضرت ولو محمولا لادفع عن وجهة نظري ؟ » .

وها انا اليوم امثل امامكم لاقول لحضراتكم انى لا الود بلائحة ، ولا آوى الى كهف ، وانما اواجه المسائل من اقرب طريق ، واول ما ينبغي ان انبه اليه اننى رفعت امام محكمة القضاء الادارى دعوى يوم ١٠/٦/١٩٧٨ تحمل رقم ١٥٩٣ سأتشرف بعد قليل بان اودع امانة المجلس صورة هذا الطعن في قرار المدعى العام الاشتراكى ، وقصارى ما احب ان اقله في كلمات قليلة ، اننى كما ذكرت في رسالة موجهة للمجلس في ١٠/٦/١٩٧٨ اننى لا انتظم لان باب التظلم الفردي والوحيد الذى رآه القانون يكون امام القضاء . وانى لا اثير شيئا في دستورية الاستفتاء ، ولا في القانون رقم ( ٣٣ ) وانما اردت ان اقول في رسالتى الى



حضرأتكم : ان باب التظلم موصد لان التظلم يستند الى المجادلة في اني تقلدت منصب الوزارة ، واني لا اقول عن نفسي انني كنت خبيراً في وزارة الوفد وانما كنت وزيراً مسؤولاً ، وكنت متميلاً الى الحزب الذي لم انفصل منه في الماضي قلت في رسالتي لن استطيع ان اتظلم لان باب التظلم موصد في وجهي وانما فهمي وتجاربى المتواضعة في القضاء الادارى ان قرار المدعى الاشتراكى هو قرار ادارى نهائى في موضوعه ، لماذا ؟ لان المدعى الاشتراكى له اكثر من صفة ، فله صفة المحقق . فان حقق لا يرد على تحقيقه طعن امام محكمة القضاء الادارى ، ولكن له صفة اخرى حين يعمل ارادته الملزمة بأن يقول مثلاً : ان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ تنطبق على عبد الفتاح حسن او لا تنطبق .

ليس هناك مهرب للتظلم من هذا القرار ، وانما القرار ينتهى بالمدعى الاشتراكى . وهو قرار ادارى نهائى في موضوعه ، لذلك حرصت على ان انبه المجلس اننى لا اجادل امامه لاننى لا ارفع تظلاً ، وانما لاختصاصي لجهة اخرى هي إقضاء وقد اتصلت ولاية القضاء بهذا الطعن ، ومحدد لنظرة جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧ فتكون هذه الدعوى المرفوعة امام قاضيا الطبيعى من مواطن لاذ بالقضاء ولجأ اليه .

حضرأتكم بطبيع الحال ولا جدال ابدا في انكم بحكم المادة (٩٣) من الدستور تفصلون في صحة العضوية اذا فقد العضو شرطاً من شروط العضوية ، كأن يأتيكم تقرير من محكمة النقض يتضمن عدم توافر احد شروط العضوية ، فطبقاً لنص المادة (٩٣) من الدستور انتم تفصلون في صحة العضوية ، وانتم ولاكم الدستور دون سواكم ان تسقطوا العضوية عن عضو مجلس الشعب باجراءات معينة نصت عليها المادة ٣٠٩ وما بعدها من الاثنية الداخلية للمجلس . هذا حقكم . ولكن الذى اريد ان اسجله في مضبعتكم : ليأتى زمن بعد زماننا يقرأ ليفهم ان الدستور الذى نص في المادة (٩٦) على ما نص عليه هو بداته الدستور الذى به المادتان ٦٤ ، ٦٥ ومواد الدستور ، يحضرات السادة المحترمين ، توائم . توائم ينبغي ان تحترم كل نص وتلتزم به ، فاذا كان الدستور قد خص مجلس الشعب بالفصل في صحة العضوية او في اسقاط العضوية عن عضو من اعضائه لانه فقد شرطاً من شروط العضوية هو بداته الدستور الذى قال في المادة (٦٤) : « سيادة القانون اساس الحكم في الدولة » وجاءات المادة (٦٥) حتى لا تترك

لأى انسان مثلى ينهم على مرادة او يستغلق على ادراكه ، تنص « تخضع الدولة للقانون ... » فالدولة كالأشخاص تماما ثم ورد في المادة ( ٦٨ ) « التقاضى حق مضمون ، ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين ، وسرعة الفصل في القضايا » .

ويحظر النص في القوانين على تحصيل أى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء . لذلك حين تقرأون المادة ( ٩٦ ) من الدستور وتقولون : انكم تستقلون بالفصل في اسقاط العضوية لفقد العضو شرطا من الشروط ، تقرأون ايضا وبذات اللانفات وبالقدر ذاته من الاحترام والالتزام في دستور واحد متكامل النصوص واجب الخفض له لانه ابو القوانين حين يقول « لكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي » وقد لجأت فعلا في ١٠/٦/١٩٧٨ الى القضاء حيث اتصلت ولاية القاضى بدعوى وحدد لها جلسة قريبة يوم ٢٧/٦/١٩٧٨ (١) .

كل عمل يصد القاضى عن ان يفصل في خصومة اتصلت ولايته بها او يصد المواطن عن ان يلوذ بقاضيه الطبيعي عمل ينكره الدستور ، بل يحثكم على انكم ينبغي عليكم ان تقرأوا المادة ( ٦٨ ) من الدستور جيدا وان يقال لو ان هذا المواطن قد رضى قرار المدعى العام الاشتراكي فلا يكون هناك محل للانتظار . اولو انه تظلم الى مجلس الشعب لينظر تظلمه فقد يكون بذلك قد طرح تظلمه ، اما وقد لجأ هذا المواطن الى قاضيه الطبيعي ، فأنى اقول : ان حرصنا جميعا على الدستور يقتضى منا دون نظر الى اشخاص ، فانا نموذج بشرى اروح واجئ ، سيأتى بعدنا اناس آخرون ، وانما ينبغي ان نعلم جميعا ان الله وحده هو الذى لا يتغير ، وان الفلك يدور ، وان بقاء الحال من المحال .

واول ما اناشدكم فيه هو خلو ايديكم واتركوا القضاء يقول كلمته في الدعوى المطروحة عليه اننى لست محقا واننى افهم القانون ، وان القاضى حين يقول ذلك سأحسنى رأسى اجلالا لقضائه ، واننى ارحب بالقضاء لى ، وارجب بالقضاء ضدى ، لاننى احترم القضاء ايا كان حكمه . لذلك ما الذى يغيركم من انتظار كلمة القضاء ؟ وما الذى يحثكم على ان تحالفوا هذه المادة لتقولوا ان المجلس

(١) الدعوى رقم ١٥٩٣ لسنة ٣٣ق وقد صدر فيها الحكم بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٧٩ بأن قرار الدعى الاشتراكي مخالف للقانون كما حكم للاستاذ عبد الفتاح حسن بالتوىض المطلوب !

يستقل بالفصل في صحة عضوية اعضائه ، وتتركوا المادة الاخرى وهي لها ذات المقام . هذه ناحية .

الناحية الاخرى اننى لا اتكلم من فراغ ، واننى اسلم بالقانون الذى صدر ، ولا اطعن في دستوريته ابدا ، ولن اذهب الى المحكمة الدستورية . انى اقول هبوا ان القانون بنصه دون ان يشار في وجه الاستفتاء ، ودون ان يشار في وجه القانون ما يشار ، خذوه على وضعه . قانون صدر من حضراتكم ، واجب النفاذ ، على احترامه كاملا الى ان يقول من ولاه القانون في دستوريته ما يقول ، واننى لن ارفع دعوى امام المحكمة الدستورية ولن ادخلها في هذا الشأن . انما اقول ان القانون له رسالة . فاننى اتصور القانون كالكائن العاقل الرشيد .

وانى اقول ان القصد من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ هو تعقب الفساد في الماضى ، وفي الماضى القريب ، وفساد قد يحدث . وبالنسبة للفساد الذى يحدث تغير القانون عبارة « اتى افعالا من شأنها » وهذا يعنى انه عنى بالنسبة لما يحدث بافعال يأتيها الانسان بعد تحقيق يتم من ان هذا يعتبر فسادا ، وبالنسبة لفساد في ماضى قريب — وانا لا اخوض ولا اعيب مها كان موقعى ، ومهما لم يـ — اقول لحضراتكم ان القانون بالنسبة للفئة التى قال عنها انها افسدت قال من ادين في قضية بذاتها هي القضية رقم (١) لسنة ١٩٧١ ابنى الاستفتاء ترهما ، وابى القانون تساميا ان يقول حتى الذى قدم للمحكمة فقد تخطى النيابة بتقديم احد الافراد للمحاكمة او من يرى التحقيق معه دون ان يقدم للمحاكمة وحفظت القضية بالنسبة له لعدم كفاية الادلة .

فتخير القانون العبارة الرشيدة السديدة في نظرى وقال « من ادين في الجناية رقم (١) لسنة ١٩٧١ » وكأنه جعل من علامات الفساد حكما قضائيا ادانه ، ولهذا لما اراد ان يتعقب هؤلاء دون ان يسمى احد قصد فئة بذاتها ادانها القضاء ، وحين ورد ايضا في الاستفتاء في البند (١) من (ثانيا) عنى من وضع هذه الصيغة بان قال « كل من تسبب » وقصد من ذلك معرفة الوضع الذى اعانته على التسبب بان قال « بتقليده متعصب وزير او قيادة حزب من الاحزاب التى عنانها » وكان القانون في ذلك حصيفا ودقيقا وقتنتم هذا المبدأ الوارد تحت البند (١) من ثانيا من هذا الاستفتاء على هذا الوجه ، والذي منكم يطالع هذا الاستفتاء بالصيغة التى وردت ، وبالمادة التى قننت لا يستخفى عليه ابدا انه

يريد ان يعقّب الفساد ، وانا لا اريد ان استغلّكم واستغلّ وقتكم الثمين .

اننى اريد ان اقول لكم ومن حقى ان اقول : اننى توليت منصب الوزارة في ١٤ يونيه سنة ١٩٥١ واقلت كما اقبل زملائى في ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ يا حضرات الاعضاء المحترمين سبعة اشهر وثلاثة عشر يوما توليت فيها وزارة الشؤون الاجتماعية ونهضت بواجبى وزيرا للحربية واشتغلت وزيرا للدخالية في فترة من هذه الفترة المحدودة واريد ان اقول لحضراتكم - وانا المصدق - في هذه الفترة المحدودة ، ولا ادعى لنفسى فضلا فالفضل لله وهو صاحب الامر والقاهر فوق عباده ، الله سبحانه وتعالى وفقنى ان اسهم بمجهود متواضع في اخراج العمال من معسكرات الانجليز في القناة وقد بلغوا ٨٤ الف عامل والحقوا بالاعمال المناسبة خلال ثمانية وعشرين يوما ، وفقنى الله ايضا في هذه الفترة ان اسهم بمجهود متواضع في منع التحويل عن المعسكرات البريطانية ، اسهمت ايضا بامرى لم استأذن فيه احد فالغيت عقود خبراء الطيران الانجليز من وزارة الحربية ، وامرت بأذنى دون الرجوع الى احد باعادة المبعوثين من وزارة الحربية وكان عددهم : ٣٥٠ من العسكريين والمدنيين ، يعودون على افواج بالطائرات لا ينتظرون لاننى سمعت بلبلى حديثا لوزير في مجلس العموم يتندر على جيش بلدى ، هذا هو الذى صنعته ، ثم ايضا حرصت وانا فخور بان يعتدى على السفينة البريطانية حينما ارادت ان تعبر خليج العقبة في ١١ يوليوسنة ١٩٥١ وهشمت السفينة وكسرت الصواري ، وارسلت السفارة البريطانية احتجاجا شديدا للهجة الى الحكومة على هذا العمل الحمجى الذى قام به هذا المفسد للحياة السياسية ورد مجلس الوزراء على السفارة البريطانية ردا مقحما في ذلك كان الفضل فيه للدكتور وحيد رافت مستشار وزارة الخارجية في ذلك الوقت وتلى علينا الرد في مجلس الوزراء وجاءنا الرد من السفارة البريطانية يسلم بحق بلادى في ان تتسيد على مياها الإقليمية .

هذا هو الذى صنعته في هذه الفترة يا اخوانى ، وان كان فسادا ، لو علمت انه سيسمى في بعض الازمان فسادا لاستكثرث منه ليزداد رصيدى عند الله وعند بلدى وعندكم ايضا ، هذا الذى فعلته فما الذى يعنيه ، هل نسيت اننى اعتقلت في العهد الملكى في ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ بناء على كتاب من السفارة البريطانية في ٣١ يناير وكان ذنبى او موضع فخارى الذى اضعه على صدرى وازهوبه الى انلقى الله .

قالت السفارة البريطانية انه ينبغي ان يتعقب هذا الانسان بصفة خاصة لانه اثار العمال بخطبته المهيجة ، هذا هو الذى افسد . حينما اعتقلت في العهد الملكي ، اكون قد افسدت ، حينما يكون وسامى على صدرى ، كتاب من السفارة البريطانية تريد ان تنالنى لاننى حرصت العمال المصريين واننى لاناكر بل كان الفضل لله ولهم هؤلاء الاباطال هؤلاء العمال الاحرار الذين ضنوا على المعسكرات البريطانية بمجدهم وآثروا ان يخدموا وطنهم هل هذا هو الفساد ؟

(ثانيا ) اقول لكم واننى صادق ايضا لادعى فسفيرنا الحالى فى طوكيو— واننى لا استشهد بميت مقبور ولا بغائب لا يستطيع الكلام— ارسله المرحوم جمال عبد الناصر الى فى سنة ١٩٥٣ مع زميل له من المحاربين العسكرية يطلب منى ان اشترك فى الوزارة فى الوزارة فى سنة ١٩٥٣ فاعتذرت ، واعتذرت بمنتهى الادب وقلت له لاصلىح ، ولا اعمل بالسياسة واننى رجل اعمل بالحاماة فاذا تركت صناعتى اولادى يموتون جوعا .

اذن فحين اناشد بان اكون وزيرا سنة ١٩٥٣ واعتذر لاتعاليا وانما لاضع نفسى فى اطارى وقدرى ، فهل هذا فى نظركم يعتبر فسادا ، ان قلت انه فساد فانى اتعلم منكم تعبيرا جديدا لتكليف الفساد وكيف يكون و بعد ذلك اعبر بكم— حتى لا اطيل— الى اكتوبر عام ١٩٧٦ ، واننى آسف ان اقول وعلى مسمع ابنى الغالى محمد حامد محمود لم استأذنه لان علاقته الاسرية به معروفة ولا يمكن لكائن من كان او لحادث من الاحداث ان يؤثر فيها ماعشت ، وانما اتكلم فى وجهه ولا احرف شيئا مما سمعته لم يكن متضبا الى اولادى الثلاثة وامهم فى تزهيدى فى دخول المعركة الانتخابية وهو يسمعى ولا اطلب منه جوابا وارجوه الا يتحدث لان سكوته يعتبر اقرارا بانه نصحنى ليتنى انتصحت ... بالا ادخل المعركة الانتخابية وقد قال لى تفرغ لعملك ...

واننى انضم لراى اولادك ، لان اولادى وامهم كانوا يحاولون قدر الجهد ان يمنعونى من العودة الى العمل السياسى من جديد ، وعصيتهم ولكننى لم اندم على شيء مما وقع لى بل لم اندم على اية كلمة قلتها امامكم فى ١٢ فبراير سنة ١٩٧٧ لم اندم ابدا ، فانى على العهد مقيم ولا استطيع ان اتصل من لفظ ذكرته على مسمع منكم ولولاحت لى فرصة اخرى لقلت ماقلت لم تسمعوا منى ولم يغب عنكم الا قليلا فى ١٢ فبراير ، هذه الفترة البسيطة التى ذكرتها لحضراتكم ...

لقد زرت ثكنات مصطفى باشا مع اخي محمد صلاح الدين<sup>(١)</sup> وصدر بيان القيادة مشيدا بذلك ، ولم تجد الثورة في بادىء عهدها سبيلا على مثلى فصفحتى امامكم من يريد ان ينال منى اشكره ان وجد عيبا لعلى استطيع ان افسره وان اعترف لديه الى ان جاءت محكمة الثورة ، ومحكمة الثورة كانت مشكلة تشكيلا خاصا معنا وكنت عاميا امامها ولم تجد سبيلا على مثلى .

وما كانت لتستطيع تلك المحكمة ان تجد على مثلى سبيلا الاغاميا مدافعا ، ان رئيس الجمهورية السيد محمد انور السادات ليس معصوما ولا نبيا مرسلا وانما هو كسائر البشر يا حضرات السادة الاعضاء يرد عليه وعلى تصرفاته الخطأ والصواب ، والدستور الذى بين ايدينا وجئنا الى مقاعدنا في ظله يسأل رئيس الجمهورية في بعض الصور لايعد مدى ، ولكننى اؤيده لانه يسير على الخط القويم فيما يسلكه حتى اليوم ولا اعرف الغيب فان جاءنا منه ما نخالفه وما نعترض عليه ، مثلى سيكون اول المعترضين ، واننى ذكرت هذه العبارة وكما قلت لحضراتكم كل ماورد على لسانى في ١٢ فبراير كرروه على مسامعكم وخذوه كأننى قلته اليوم مرة أخرى ، اريد الا يقول الناس بعدنا ان انسانا عمل وزيرا فترة سبعة اشهر وملا هذه الفترة المهدودة بعمل عند الله - فيما اعتقد - حميد ومقبول وانه لم يفسد ولم يشترك في فساد وحاش ان يكون لكم بعد شهادتكم لى شهادة أخرى انتم بذاتكم مطالبون من الله ان تكرروا شهادتكم مرة اخرى ، واننى لم اتغير ، لم يجد على شىء جديد ، ان كان قد جد مما يمكن ان يسأل مثلى عليه ، فاننى بشر يمكن ان اخطى وخطى كثير وصوابى قليل .

انما من حقى ان اعرف ما هو الخطأ الذى وقع منى بعد ٤ فبراير سنة ١٩٧٨ هل هو الحزب الذى انتميت اليه ؟ فاذا كان قد جرى على لسانى ما يسيء او يخرج احدا استميجه واستميجكم عذرا ان تغفروا لى ، ان كان هناك من خطأ وقعت فيه او فرط منى بغير ادراك ، ارجوكم ان تسامحونى لاننى لم اقصد ان اسىء الى احد ، كنت اتغير عباراتى وكنت الود بالصحيح من تصرفاتى ، انتم شهودى كيف تتغيرون ولماذا تتغيرون ؟ ان اردتم قولوا لى ما السبب الذى جعلكم تتغيروا حتى اعترف لكم وأفسر خطىء ، وقد اكشفكم بخبىء نفسى الذى لا تعرفونه وانتم لستم آلهة ، انتم بشر تحكمون بما تعلمون ، فكيف يمكن ان اسأل عن شىء

(١) د. محمد صلاح الدين وزير الخارجية في أنحر وزارة ولدية .

لا أدركه ولا أعرفه ، هل تسمون ما فعلت لصالح بلدى فى هذه الفترة المحدودة من الزمان فسادا ؟ ان قلتم هذا ، وحاشاكم ، فسيأتى وقت لا يقدم خير من الأخيار على عمل خير ابدا يقول لقد عشنا وطالعنا ان انسانا يقبض الله له فرصة ان يعمل قصارى ما استطاع بذل ولكنه كما جوزى «سمنار» هل ترضون هذا لانفسكم ، اننى اعيدكم منه واننى اقول لكم اننى لا استجدى عضوية مجلس الشعب فقد بلغت يا اخواتى بارادة الناخبين وجلست هنا وسمعت منى ، ولعلكم سمعتم بصراحة ووضح قلت : انه لو لم تكن الانتخابات حرة واکرر ما بلغت مقعدى وما عرفت طر يقی الى المجلس .

قلت هذا وامتد اليه باعتبارى شاهد حق وحينما عقدت الندوة برئاسة الاخ المحترم الدكتور مصطفى خليل وقلت كنا عدما فى الماضى القريب ، ولم ابع للسائى ان يتجاوز فقلت بالحاكم الذى تجاوز مداه وبالحكوم الذى استكان— وكان هذا رأى— وقلت لحضراتكم هنا حين اثيرت مسألة صاحب الحق ان يسمى زعامة المعارضة وقلت لكم فى ١٢ فبراير اننى لم اسمع السيد الرئيس غضب من هذا او من أى شئ مما قلته مستيقنا فى ذلك الوقت انه فيما ترمى اليه اننى رجل حتى لو أعوزنى اللفظ المضبوط حسن النية لا اقصد الاساءة لاحد ، اقول لكم اننى لا استجدى عضوية مجلس الشعب ولا افرض نفسى عليكم ، قد اعطيتكم من وقتى قصارى ما استطيع على حساب عملى الذى هو سترى بعد الله ، اذن اعطيتكم وقتى لم أعتذر مرة واحدة فقط او اثنين او ثلاثا ولكننى كنت حريصا على ان اعتذر مقدما فى الجلسات الطويلة وقد يكون السيد رئيس المجلس المسافر الآن اعاده الله ، المهندس سيد مرعى قد الملح ذات مرة للاخوة الموحدين بالمجلس وقال انظروا الى الجالسین حتى الساعة الحادية عشرة والنصف وشار الى واحنييت رأسى وقلت فى نفسى ما هو الغريب فى ذلك لقد ادبت واجبى ، ولقد جئنا الى هنا من اجل ذلك حتى لو استمرت الجلسة الى الثانية عشرة او الواحدة ، واننى لانصرف من المجلس الا اذا ادبت واجبى .

... شىء غريب ان يقال ، وفى هذه الفترة بالذات ، ١٩٧٨ اننى لست محاميا اذافع عن هذه الفترة او تلك ، وانما انا انسان اشهد بواقع ، وانا لا اتصل ولا احيب فى احد ولكنكم تريدون محاسبتى عن فترة بذاتها . سبعة اشهر توليت فيها الوزارة واننى اقول لكم اقرأوا ذكر ياتى السياسية التى تنشر كما كتبها دون ان يتناولها قلم الرقيب . والتى كان الرقيب قد طلب منى حين تقدمت لنشرها فى

ديسمبر، شيئاً مكتوباً يرفع لمقام آخر، وعاد بعد يومين فاتصل بى وقال « لقد امرت بان تنشر ذكر ياتك دون حذف كلمة او حتى « شولة » .

وقت بنشر هذه الذكر يات لا يهدف الاثراء من وراثتها ، فلم اكسب منها شيئاً . ولكن بهدف تسجيل خواطرى فى هذه الفترة . واننى استأذنكم ، ان لم يكن لديكم مانع قبل ان اودعكم ، ان اودع امانة المجلس عشر نسخ باقية لدى كسى يقرأ من يريد من حضراتكم عن حقيقة هذا الانسان الذى يراد ان يقال أنه افسد . ترى هل افسدت ام احسنت ؟ هذا هو المطلوب منكم .

ولذلك ، حتى لا اثقل على حضراتكم فانى اريد ان اتقى مع الاخ الاستاذ جلافظ بدوى فى ان الرسالة التى تليت عليكم اليوم ليس الهدف . أخذ الرأى عليها ، وانما الهدف منها اخطاركم بان اجراء ناقصا لم يستكمل . ان كان قد استكمل فرحبا ، مع شكركم جميعا ، من يصوت لاسقاطى فك اسرى ووضع عن عاتقى واجبا كنت اكافح فى سبيل ادائه . لن الومه ابدا . سأحل له فى قلبى كل اكبار وكل احترام ، ومن لا يزال يحسن الظن بى فشكره مضاعف لاننى لم افسد وانما معكم فى المجلس ولم افسده قبل ذلك ، ولهذا حرصت على ان آتى هنا لتسمعوا منى ، وانتم مشكورون على هذا الصبر الطويل ان استمعتم . لا اقول دفاعا عن نفسى فانى لست متهاً بشئ ولست آخر من يتكلم ، وانما انا انسان اتيجعت له فرصة لان يسجل فى مضبطة المجلس : انتصروا على انفسكم بان تتأملوا كثيرا فى الطلب المقدم لاسقاط محضوبتى — لان اسقاط مثلى قد لا يؤذيني فى مشاعرى ، وانما ثقوا اننى احمل لكم حبا لا ينمحي . وهذه العشرة ان اردتم الا تطول ، فلست انا المفارق ، وانما انتم الكارهون وانتم الساخطون ، ومع ذلك لا الومكم ابدا على شئ ، وانما بيدكم الحل . ان كرهتم وجودى بيدي اعفيكم من مجلسى هذا . وهذا شرف لى وشرف لكم . وتستطيعون ان تتجولوا وهذا حق لكم ، لان الرسالة التى تليت عليكم اليوم لم يكن الهدف منها اخذ الرأى النهائى ، وانما الهدف منها ، كما قال أخى حافظ بدوى ، اخطاركم بان هناك اجراء ناقصا استكمل ولكن لم نطلع عليه بعد .

ان فى يدنا الحساب ، ولا اقول ذلك خوفا ولا اشفاقا ابدا .. ابدا .. اننى نجعل ان اقول لكم انه عندما ذهبت الى المهندس سيد مرعى رئيس المجلس واخطرته استنازلى عن ريع مكافأة العضوية طلب سيادته محرر جريدة الاهرام وانخبره اننى



تبرعت بربع المكافأة .. فقلت له ان هذا ليس تبرعا .. ان كلمة تبرع هذه تؤذينى . قلت ، وكتب الالهram ، ساهم ببعض مايجب عليه ولو اننى ، واكاد اسمى احدكم ولكن لاسميه ، حين كتبت فى الصحف بعد ان دخلت المجلس بايام بضرورة خضوع مكافأة العضوية للضريبة ربت على كطفى زميل عزيز يجلس الآن امامى وسألنى ما اذا كنت قد قلت هذا الكلام وكان ردى عليه بالايجاب .

فقال لى :

« كيف ذلك ونحن نطالب بزياة المكافأة » .. فقلت له « من اتم الذين تطالبون الزيادة ؟ فقال : نحن العمال والفلاحين » ..

قلت له :

« هل بلغ مستوى العمال والفلاحين ، وهم الاكابر واصل البلد ، المائة جنيه التى يحصل عليها العضوهنا فى المجلس ؟

اذ بلغ مستواهم المائة جنيه فلکم حينئذ ان تطالبوا زياة المكافأة » .

وكان رده على باننى اقول ذلك لان لدى ارضا وكذا وكذا . وقلت له مستعد ان اكتب له مالى من ارض او بيت .  
( ضجة ) .

العضو محمد خليل حافظ :

ان كل الاعضاء من العمال والفلاحين لم يطالبوا بزياة المكافأة وارجوان يذكر السيد العضو اسم الشخص الذى طلب هذه الزيادة .

العضو عبد الفتاح حسن :

اننى لم اقل ان كل العمال والفلاحين يطالبون بزياة المكافأة ..

العضو محمد رجب السعدى :

اننى ارجو من الزميل الاستاذ عبد الفتاح حسن ان يذكر اسم الشخص الذى قال له انه يطالب بزياة المكافأة فنحن العمال والفلاحين ارفع من ان نطلب مثل هذه الزيادة .

### العضو عبد الفتاح حسن :

ان هذه المسألة تعتبر فرعية ، واقول ، دون استجداء لرضاكم ، اننى لا اذم العمال او الفلاحين بل اننى خادم لهم . وقد تحدثت منذ قليل عن جهدى المتواضع فى تشغيل عمال القناة سنة ١٩٥١ ، فليست انا الشخص الذى اعير العمال والفلاحين ، بل اننى دائما اشيد بهم ، وبالنسبة للواقعة التى اشرت اليها انما جاءت فى مقام ان البعض يستقل مكافأة العضوية ....  
(ضجة).

هل يأذن لى السيد رئيس الجلسة ان اذكر الاسم .

### رئيس الجلسة :

ان الامر متروك للسيد العضو .

### العضو عبد الفتاح حسن :

ان الشخص الذى قال انه يستقل المكافأة لم يقل ذلك تأذيا وانما قال ذلك لان اعباء العضو قد تزايدت وليس هناك عيب فى ذلك .

### رئيس الجلسة :

ان احدا لم يقدم الى الآن طلبا بزيادة مكافأة العضوية .

(ضجة).

### العضو عبد الفتاح حسن :

أرجو أن يفسح الاخوة الزملاء صدورهم لاستماع النقطة الاخيرة التى اود التحدث فيها . لقد جئت الى مجلس الشعب نتيجة انتخابات بعد أن توافرت فى شخصى شروط العضوية . وحين يقال ان شرطا من هذه الشروط قد فقد ، وبالتالي ينبغى اسقاط عضويتي فهناك كلام كثير يمكن أن يقال فى هذه المسألة . فيمكن أن يقال مثلا : هل اسقاط العضوية يعتبر جزاء ؟ واذا كانت الاجابة نعم فهل يمكن أن يكون الجزاء يأتى رجعى أم لا ؟ اننى لا أريد أخوض بكم فى هذا البحر وانما فقط أقول لكم لا تأخذوا الراى اليوم على الاخطار الذى جاءكم من اللجنة التشريعية ، لان أخذ الراى عليه معناه ، بطريقة مقنعة ،

الموافقة على التقرير مقدما بانطباق المادة الرابعة من قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي على ، وبناء عليه يكون الامر بعد ذلك مجرد اجراء تكليلى ، وأترهكم من أن يحدث هذا .

أننى أتفق مع أخى حافظ بدوى فى أنه أخطركم ، وحسبه هذا الاخطار ، ولكم بعد هذا أن تستعملوا الحق المحول لكم فى الدستور وتنفيذ أحكام اللائحة الداخلية للمجلس فى المواد من ٣٠٩ الى ٣١٥ لتتخذوا فى شأنى ماتشاؤن ، شاكرًا على الحالين فضلكم ولا أستطيع أن أنكر أنكم أفسحتم صدركم لى . وبناء عليه فأننى أرى أن يؤجل نظر الموضوع الى أن تتخذ الاجراءات الواجبة ، وشكرًا .  
(تصفيق) .

**حامد محمود وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب :**

لقد استمعت طويلا للسيد الاستاذ عبدالفتاح حسن فى كلمته ، وأود هنا أن أوضح نقطة مهمة فى سبيل مسيرتنا الديمقراطية . أن مايجرى اليوم هو تنفيذ قواعد أقرها الشعب .

حقًا ، أنه عندما استشارنى الاستاذ عبدالفتاح حسن فى ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب نصحته بالا يتقدم للترشيح وذلك لاعتبارات كثيرة لن أفصح عنها كاملة وإنما سأحتفظ بالجزء الاكبر منها لنفسى ، ذلك ، أنه مع تقديرى لشخصه ، الا أن المسار السابق لثورة ١٩٥٢ وما كنا فيه قبل ١٩٥٢ من متاهات حزبية ، ولاز يد على ذلك ، أودت أو كادت أن تؤدى بالبلد حينذاك مما اضطر شعب مصر الى أن يثور بطليعته الثورية فى القوات المسلحة ليقتضى على النظام السائد قبل ١٩٥٢ بهدف اقامة العدل والحق والبرهان .

كنا فيما مضى نتكلم عن الفقر والجهل والمرض ، وكانت هذه سمة العهد قبل ١٩٥٢ أن احترامى موفور لزميلى وأخى الكبير عبدالفتاح حسن ، ولكننا نتكلم هنا فى عموميات عن سمة عهد مضى بما كان فيه ، الى أمل وتطلع الى غد بأمال عملاقة لما نصبوا اليه وما نريد أن نكون فيه . لكل هذا كانت نصيحتى لآخى الكبير بالا يتقدم لانتخابات عضوية مجلس الشعب ، وليس ذلك لعب فى ذاته وإنما تخوفًا من عودة الى ماض ، عودة حزب كان له ماله وعليه ماعليه ، لهذه المعانى كلها كانت نصيحتى لآخى الكبير الاستاذ عبدالفتاح حسن ، وأنا بهذا قد

افتترضت ما ليس في البشر، افتترضت فيه ما ليس فيه، افتترضت فيه بحكمته وسنه وخبرته، أنه أكثر مني تحملاً وقدرة على وزن الدليل ولكننا بشر.

فوجدته المرة تلو المرة، أصرت نتيجة ضغط المحيطين به كما حدث فعلاً بعد تشكيل الوفد الجديد وما جرى في هذا الحزب، ليس الأمر أمراً فرداً، وإنما رأى مجموع ورأى معايشرة مع مجموعة فيها الشتات من أقصى اليمن إلى أقصى اليسار، وفيها ظرووف كثيرة جداً أدت إلى ما انتهى إليه الحزب الجديد بنفسه وبقراره، وليس لنا دخل في هذا، وإنما هو قرار الشعب مصدر السلطات الذي أصدر الدستور، والذي قام بالاستفتاء الذي يعتبر في حكم الدستور. فالشعب هو الذي أدان ذلك ووضع من القواعد والحدود ما يجب الالتزام به.

وليسمع لي أخى العزيز.. العزيز في قلبي وفي فكري ووجداني.. أن أقول: أن السياسة عقل وليست عاطفة. لقد كنت مع زملائي أعضاء حزب مصر منذ لحظات، وتوجهوا إلى بأسئلة كثيرة كنت واضحاً في الإجابة وواضحاً في أنه مع اعزازي الكبير وحبي الكبير للاستاذ عبدالفتاح حسن كأخ أكبر لي، إلا أن للسياسة مساراً وللمصلحة مصر مجالاً هو فوق الجميع، ولهذا فإن ما وصل إليه الاستفتاء ليس شجياً لفرد بذاته، وإنما تصحيح لمسار حتى لا يرتد إلى ماضٍ سحيق ثرنا عليه ونبذناه. حقا هناك بعض الأمثلة للمخلصين ولكنها لأفراد، والشواذ في القاعدة لا يحكم عليهم ولا يحكم بهم، إنما الأساس هو الجوع العام، ولقد اقتضى الجوع العام حينذاك من شعب مصر أن يثور بطليعته الثورية عن طريق القوات المسلحة ليصحح المسار ولا ردة إلى الوراء، ومن هذا المنطلق كان رجائي وليست نهيجتي فقط.

كان رجائي لأخى الكبير عبدالفتاح حسن ألا يتقدم لانتخابات مجلس الشعب. وفي هذا المقام لابد أن نذكر الفضل لذويه، لقد كان أصرارى تابعاً مني، كإبن للاستاذ عبدالفتاح حسن، وكأخ أصغر له كصديق، كصهر كمصير عائلي. واحد. ولكن مصلحة مصر فوق عائلتي وفوقى وفوق أبنائي.

(تصفيق)...

لما كنت أريد أن أتكلم في هذه الجلسة، ولكن الحديث جرنى جراً إلى الرد وائى الايضاح، ولابد أن أذكر الفضل لذويه.. إن صاحب الفضل في الرأي في أن محمود الأستاذ الكبير عبدالفتاح حسن للعمل في مجال البرلمان والسياسة هو الشئ المحذوف سالم. اسمحو لي أن أقول لكم هذه الرواية بتفاصيلها.

فلقد استدعاني السيد ممدوح سالم صباح يوم من الايام لمقابلته في المساء ، وكان رأيي هو ألا يتقدم الاستاذ عبد الفتاح حسن لانتخابات عضوية مجلس الشعب ، وسألني السيد ممدوح سالم عن سبب معارضتي أنا وأبناء السيد عبد الفتاح حسن في ترشيحه لانتخابات مجلس الشعب وكان ردي أن من صالحه أن يتفرغ لعمله وهو أسمى عمل ، ألا وهو الدفاع عن الحق ، فالحماسي المدافع عن الحق يقدم الغوث دائماً لكل مظلوم . وقد برز الاستاذ عبد الفتاح حسن في هذا المجال ونجح فيه نجاحاً كبيراً والحمد لله . ولكنني قلت للسيد ممدوح سالم حينذاك ان أحشى ما أخشاه أن يتقدم السيد عبد الفتاح حسن وطبيعي العمل له معقبات وله آمال وله مسار ، قد يضطر في يوم من الايام ونحن مقبلون على الديمقراطية بأوسع أبوابها وأرحب أجوائها ، أن يعاود مرة أخرى التفكير في حزب الوفد القديم . وكان رد السيد ممدوح سالم « أن السيد عبد الفتاح حسن نوع من الرجال فريد لن يعود للماضى ، ولن يحدث ما حدث لاسلافه في حزبه من قبل ، أرجوك ، هذا رجل يعمل في السياسة قبل أن تولد فكيف يتأتى لك أن تتحكم فيه ؟ فقلت معاذ الله .

أنسى لا أسمع لنفسى بهذا ولكنني قدمت له النصيح من واقع حبي ومعزتي له ، وهذا رأيي وما زالت متمسكا به ، بل قلت للسيد ممدوح سالم ، « اننى أتوقع أن تأتى أنت بالذات يوماً شاكياً وتنادى على هذا الرأى » .

وليسمح لى أخى الكبير أن أعرج قليلا الى ما جرى في هذه التجربة وما كنت أريد أن أفتح الحديث فيها فلقد أفتى الشعب وهو صاحب الحق ومصدر التشريع بل مصدر الدستور .

لورجعنا قليلا الى الوراء نجد أن التصرف عموما قبل التفكير في قيام حزب الوفد الجديد يختلف تماما عن التفكير بعد قيام حزب الوفد الجديد ولقد طرخت على ساحة هذا المجلس أحاديث ثنائية

فأسمحو لى أن أطرح حديثاً ثنائياً جرى عند التفكير في قيام حزب الوفد الجديد فقد قلت لزميلى العزيز أنه ليس من صالح حزب الوفد بترائه أيام سعد ، وليس من صالح مصر وقد تغيرت الاجواء والظروف ، بل حتى مسالك السياسة تغيرت تماما ، وكان من رأيه . — وهذا تقدير أعتر به — أن ما يري يدونه أو ما نصل اليه إنما أنهضوا الى ، وبالهوادة قلت له ليس هناك تشجيع إنما هو تفكير هادئ وعمل

بناء للديمقراطية في مصر ، ولهذا وجدت أن الحديث أختلف تماما . أحاديث هذه المجموعة من الزملاء الاعزاء كانت قبل قيام حزب الوفد الجديد تختلف كلية في أسلوبها ومنهجها عنه بعد قيام حزب الوفد الجديد - لوجدنا قليلا الى موضوع «عاشور» ووجدنا أن السيد الزميل عبدالفتاح حسن يكاد يقول بهذا اللفظ ، هنا في هذه القاعة « ان لو كان الامر بيدي لكتبت أسبق من المجلس في اجرائه » .

وفي حديث ثنائي بيني وبينه في غرفة مكتب الاستاذ الدكتور جمال العفيفي سمعت منه ما أراح ضميري ، ولكن ماذا جرى بعد ذلك ؟ فقد قيل ان رئيس الحزب سيحضر من الأسكندرية توا وحضر واجتمعوا ثم سمعنا في اللجنة التشريعية - ورئيسها وأعضاؤها موجودون معنا - بعد عودة الزملاء من اجتماع حزب الوفد أن أحدهم قال .

وأستطيع أن أحدهه بالاسم وهو موجود معنا في هذه القاعة «برافو يا شيخ عاشور» «برافو» لانه أراد أن ينال من رمز مصر ، «برافو» لانه أراد أن يمزق علم مصر ، ولم يقدر ، وفي هذه اللحظة تذكرت كلمتي لآخي الكبير عبدالفتاح حسن وتذكرت كلمتي لاستاذي ورئيس حزبي السيد ممدوح سالم حين قلت له « سيأتي اليوم الذي نخدم فيه على هذه النصيحة » ولهذا لم أتعجب - عند مناقشة موضوع عاشور ضد من ؟ وضد خطأ من ؟ ضد حق مصر وزمزم مصر وعلم مصر ، ثم عندما كان رأى حزب الاغلبية هو الراجح لم يتحمل أعضاء الوفد الرأى المرجوح هذا ، ووقف السيد عبدالفتاح حسن وطلب من زملائه أعضاء حزبه الانسحاب من الجلسة .

لقد تعودنا هذا الانسحاب من غيره ، أما أن يكون الانسحاب منه فهذا شيء كبير يشجب احتجاجا على رأى الاغلبية أيا كان رأى الاغلبية ! اننا هنا في دولة ديمقراطية وليسمح لى السيد عبدالفتاح حسن لان ما بيني وبينه احترام وموقر ، ولكن السياسة عقل وليست عاطفة . فلو تتبعنا أيضا ما دار في هذه القاعة من بعض التجاوزات ونحن دائما كزملاء يحدث ما يحدث بيننا ، والاقدر منا هو الراجح وهو الراجح الذى يسموعن أى خطأ .

ولهذا فهل ماجرى من ممارسة في هذه القاعة كانت ممارسة ديمقراطية ؟ لقد جرى في هذه القاعة ما لم نسمع به أبدا . بل قيل لى في اللجنة التشريعية من أحد

الزملاء وهو الدكتور حلمي مراد انه في فرنسا سبق أن قالوا ليديجول عبارات غير لائقة فرددت عليه بقولي ان فرنسا لها طابعها أما هنا فنحن بلد له عراقه ٧٠٠ سنة ولنا أخلاقيات .

ولنا أصول تعودناها ونشأنا عليها من ٧٠٠ سنة وعلينا هنا أن نرعى كلمة العيب ولكن ازاء ما جرى كان لايد أن فصل الى قرار الاستفتاء ، هذا هورأى الشعب وذلك حفاظا على مسار الديمقراطية ، حفاظا على الامن والامان ، حفاظا على الحب والسلام ، نبذا لكل دعوات الماضي بما لها وبما عليها من .

ولكن لو كان الماضي كما تصوره في كلمة رئيس الحزب المنحل في نقابة المحامين أوفى دائرة الجمرع بأن الماضي كان ورديا ، فلماذا اثار شعب مصر ؟

لقد كان هذا الشعب قبل عام ١٩٥٢ شعب الحفاة العراة ، ولكن بعد عام ١٩٥٢ نحن نعيش أحلى أيام الجهاد من نصر وانتصار ، بحب وأمان في دولة العلم والايمان .

(تصفيق)

رئيس الجلسة .

بعد البيان الذي استمعنا اليه من السيد الاستاذ عبد الفتاح حسن والذي أوضح فيه الموضوع ايضاحا ، في اعتقادي أنه لا إيضاح بعده .  
(مقاطعة من السيد العضو عادل عيد « لائحة ») .

أمامي الان اقتراح موقع عليه من ٧٨ عضوا ، باسقاط العضوية عن السيد عبد الفتاح حسن لان الحالات الواردة في المادة ٩٦ حتى ولو كانت فيها مسائل قانونية ولا بد أن تأخذ طريقها الى التنفيذ عن طريق المواد ٣٠٩ وما بعدها من اللائحة ، وحقيقة فان هذا يعتبر أخطارا لحضراتكم وللسيد العضو عبد الفتاح حسن ، فاللجنة قالت ان هناك اجراء ناقصا قد استكمل ، ولذلك فاني أقترح على حضراتكم أن تعود الرسالة ومعها هذا الاقتراح — وهو الاجراء المتمم الذي كان ناقصا — الى اللجنة التشريعية مرة ثانية لتتخذ اجراءاتها طبقا للمواد ٣٠٩ وما بعدها من اللائحة الداخلية للمجلس .

فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أغلبية) .

واسرع حافظ بدوى رئيس اللجنة التشريعية واجتمع بلجنته وبعد يوم واحد كان تقرير اللجنة التشريعية جاهزا ... وفي الجلسة التى عقدت فى هذا اليوم ورأسها الدكتور السيد على السيد وكيل المجلس بدأ أعضاء المجلس مناقشة التقرير. (١)

وبدأ المناقشة العضو أحمد ناصر فقال :

ان موضوع اسقاط العضوية عن السيد النائب عبد الفتاح حسن ، الذى يناقشه المجلس اليوم مخالف للدستور ، فالمادة ٩٦ من الدستور تقضى بأنه لا يجوز اسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس الا اذا فقد الثقة والاعتبار ، او فقد أحد شروط العضوية اوصفه العامل او الفلاح التى انتخب على اساسها ، او أخل بواجبات عضويته ويجب ان يصدر قرار اسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثى اعضائه .

والمادة ٣٠٩ نت اللائحة الداخلية للمجلس تنص على انه « فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٩٦ من الدستور يقدم اقتراح اسقاط العضوية للرئيس كتابه ... » ولوعدنا ياسياده رئيس الجلسة لتقرير اللجنة التشريعية لوجدنا انها لم تستند الى سبب من الاسباب الثلاثة التى ينص عليها الدستور والذى اقسمنا جميعا على احترامه ، وبذلك لا نستطيع القول بأن السيد عبد الفتاح حسن فقد الثقة والاعتبار او انه فقد أحد شروط العضوية التى انتخب على اساسها ، واذا كان القانون الجديد قد استبعد بعض الأفراد من الاشتغال بالعمل السياسى فهذا لا يسرى على الماضى .

والسيد عبد الفتاح حسن قد انتخب عن دائرة بسيون محافظة الغربية فاذا ما أسقطنا عضويته فاننا نكون قد حالفنا اللائحة والدستور .

**العضو كمال سعد :**

لقد جاء بتقرير اللجنة التشريعية أسماء السادة الاعضاء لم يوافقوا على اسقاط العضوية عن الاستاذ عبد الفتاح حسن على سبيل الحصر ، ولما كنت لم اوافق على أسقاط العضوية اثناء اجتماع اللجنة التشريعية واسمى لم يذكر فى التقرير ضمن الذين لم يوافقوا ، لذلك ارجو أن يثبت بمضبطة الجلسة اننى لا اوافق على اسقاط العضوية ولقد ابديت ذلك صراحة فى اللجنة .

(١) نص التقرير بلحق الوثائق من الكتاب



## العضو الدكتور محمود القاضى .

انه لمن اشق الامور على النفس انه لثالث مرة يناقش هذا المجلس خلال دورتي انعقاده اسقاط العضوية عن اربعة من الاعضاء ، ومن اشق الامور على النفس ان نبدأ تصحيح الديمقراطية كما يقال بأسقاط العضوية عن اعضاء منتخبه انتخابا شعبيا وجهايريا حقيقيا ، لقد ذكرت اللجنة التشريعية ان قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ينطبق على السيد عبد الفتاح حسن ، وهذا قول خاطئ كما قلنا فى اللجنة التشريعية وأكرر قوله الان لان القانون قال كل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ٢٣ يوليو سواء أكان ذلك بالاشتراك فى الوزارة أم فى الاحزاب ، فلا بد ان يكون قد تسبب فى افساد الحياة السياسية ، وقد تكلم هنا السيد عبد الفتاح حسن ونشر صفحاته جيما وليس بها اطلاقا ما يشيرا ويؤيد انه قد تسبب فى افساد الحياة السياسية ، ولا نستطيع ان نقول ولا يستطيع منصف ان يقول : ان كل من تولى العمل السياسى قبل الثورة قد أفسد الحياة السياسية ، فلقد كان منهم اناس شرفاء وكان منهم اناس خدموا مصر قدرا ما أتاحتهم لهم الظروف ، ولكن هناك اناس افسدوا وصدرت ضدهم احكام من محكمة الثورة لانهم افسدوا والقانون ينطبق عليهم رغم اعتراضى على هذا القانون نفسه ، فمن رأى انه قد تجاوز حتى مبادئ الاستفتاء نفسها وايضا خالف مبادئ الدستور ، ومازال هذا هو رأى وسأظل اسمى لالغاء هذا القانون الذى اعتقد انه يشكل قيادا على الممارسة الديمقراطية ، وعلى ايه حال فلاستاذ عبد الفتاح حسن كان وزيرا قبل الثورة وكانت هناك قواعد تنص على ان هناك اشخاصا معزولين وحتى هذه القواعد نصبت على ان كل من تولى الوزارة ، فالقواعد القديمة اذن كانت تقول : كل من تولى الوزارة ، فلو كان القانون أو الاستفتاء الحالى يقصد الى ذلك ما قال كل من تسبب ولكن كان يقول : كل من تولى الوزارة أو مركزا قياديا فى الاحزاب وينتهى الامر وي عزل هؤلاء جيما ، لقد كان هناك عزل قبل ذلك وانتهى وكنا نفخر بأن العزل قد انتهى وكان السيد رئيس الجمهورية أيضا يفخر بأن العزل انتهى ، وكنا سعداء بأن الظروف ستترك جميع الزهور لتتفتح كما يقولون ، ودخل الأستاذ عبد الفتاح حسن الانتخاب بعد ان استوفى شروط الترشيح جميعها وهى أن تكون سنة ثلاثين سنة ويكون مصرى الجنسية ، وان يكون مقيدا فى جداول الانتخاب وان يكون قد ادى الخدمة

العسكرية والامتياز عبد الفتاح حسن كان مستوفياً لكل هذه الشروط ، وإذا قبل ان الدستور يقول ان العضوية تسقط اذا ما فقد الثقة والاعتبار أو أخل بواجبات العضوية ، أو اذا فقد صفه العامل أو الفلاح التي انتخب على اساسها ، وهذا ليس له علاقة بما نتكلم فيه ، او نقول اذا فقد احد شروط العضوية ، أننا ليس لدينا شروط عضوية ، اقول لحضراتكم ان العديد والكثير من دستاتير العالم ، وليس كلها تشمل بعض شروط العضوية .

والموجود عندنا في قانون مجلس الشعب شروط الترشيح وهذه الاجراءات يستوفيها الانسان قبل ان يرشح نفسه وقد استوفاهها الاستاذ عبد الفتاح حسن وتقدم للترشيح اذن ما معنى النص في الدستور : اذا فقد احد شروط العضوية ، مثلاً مصري الجنسية انتخب وهو مصري الجنسية واذا حدث اثناء عضويته بنفسه وباختياره أن يجنس بجنسية اخرى يكون قد فقد احد شروط العضوية ولكني أقول واكرر لان بعض الاخوة الاعضاء لم يحضروا اجتماع اللجنة الترشيعية وانني شخصياً لم احضر الاجتماعات كلها ان القانون يقول احد شروط الترشيح وليس شروط العضوية ومن شروط العضوية ان تكون سنة ثلاثين سنة فاذا افترضنا اننا عدلنا قانون مجلس الشعب وقلنا ان من شروط الترشيح .

ان تكون سن النائب ٤٠ ، ٥٠ سنة فهل معنى ذلك ان كل من هو أقل من الخمسين يكون قد فقد احد شروط العضوية وتسقط عضويته وهذا ممكن ونحن في الفصل التشريعي السابق عدلنا قانون مجلس الشعب مرتين مرة في عام ١٩٧٢ ومره في عام ١٩٧٦ وكانت تعديلات جوهرية واساسية وكثيره منها في شروط الترشيح ولو أخذنا بهذا المبدأ كان يجب ان يسقط المجلس عضويه عدد كبير من اعضائه في الفصل التشريعي الماضي .

انني لا استطيع ان أفهم ، فلو كان مثلاً ارتكب جريمة وحكم عليه من محكمة جنائيات يكون قد فقد الثقة والاعتبار ، وبناء على هذا الحكم يحذف من جداول الانتخابات ، والقانون يشترط ان يكون مقيداً في احد جداول الانتخاب وهو ما زال مقيداً في احد جداول الانتخاب وسيظل مقيداً حتى ديسمبر لان جدول الانتخاب لا يحذف منها شئ ولا يضاف اليها شئ الا خلال ديسمبر من كل عام .

فجداول الانتخاب بحكم القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ — على ما أذكر —  
لا يجوز عليها حذف او اضافه الا في ديسمبر من كل عام .

اذن هو مقيد الان وسيظل مقيدا وهذا هو شرط الترشيح وحتى بعد مواعيد  
التظلم التي تقدم بعد شهر ديسمبر لانه بعد ذلك يحذف أو يضاف ، فهناك  
تظلمات واعتراضات فلو سلمنا جدلا وهذا مالا أسلم به ابدا بأنه فقد الشرط  
الذى يشترط أن يكون مقيدا في احد جداول الانتخاب واننى اقول أنه مقيد بحكم  
القانون ، اما اللجنة فقد ذكرت أنه فقد شرط التمتع بالحقوق السياسية لانه غير  
مقيد في جداول الانتخاب واكرره مقيد ، وارىد ان اعرف هل تغير القانون ؟ ثم  
نقول انه لا ينطبق على فلان وتسقط العضوية ، هل هو في هذه الحالة فقد الشرط ؟  
اننى اقول انه لم يفقد ، بل انه أفقد احد شروط العضوية ، فاذا سلمت أنه فقد —  
ولكنه افقد — اذن فعليك أن تعدل القانون وانتم حزب الاغلبية تملكون هنا العدد  
الكافي ، لذلك يمكنكم ان تعدلوا القانون .

اننى لا اتكلم عن مبادئ الاستفتاء التي تقول أن الناس الذين افسدوا  
الحياة السياسية قبل الثورة ليس لهم الحق في العمل السياسى ووافق على ذلك  
فاذا خلت دايره لأى سبب من الاسباب وتقدم احد الاشخاص الذين ينطبق  
عليهم هذا القانون للترشيح امنه ، لكن النائب الذى انتخب لا يمكن ولا أستطيع  
منعه .

للساده الزملاء لا اريد ان استرسل كثيرا في المسائل القانونية ولكنى اقول :  
ان النائب في هذا المجلس وتخصصا اذا كان معارضا مهمته شاقة يعلم مقدار  
صعوبتها كل من مارس العمل السياسى وقبل ذلك يعلم الله مقدار هذه الصعوبة  
وهى مهمة من اجل الوطن ومن اجل صالح البلاد .

ايها الزملاء :

أن النائب يجب أن يشعر أنه يقف على ارض صلبة لا تميد تحت قدميه كل  
يوم ولا يمكن ان نقول : ان اسقاط العضوية بهذه البساطة يجعل الارض التي يقف  
عليها النواب المعارضون صلبة بل اقول ان مثل هذه الاجراءات تزلزل هذه الارض  
تحت اقدامهم ، لقد قلت في اللجنة التشريعية — وسمحت لنفسى ان اتكلم  
بالنيابة عن كل اخوانى المعارضين — ان مسألة اسقاط العضوية في مجلس الشعب

لم تصبح تهديدا لأى نائب من أفراد المعارضة بل كما قال الاخ عبد الفتاح حسن ان الذى يصوت ضده فهو يتزعج عن كاهله وعن كنفه عبثاً قليلا ، فلم يصبح هذا الامر يهدد أى نائب من نواب المعارضة بأى صوره من الصور ، بل كما قال الاخ عبد الفتاح حسن هو رفع للحمل الثقيل الذى نشعر به .

#### السادة الزملاء :

لا يمكن لأى منصف أن يقول : ان وضع القوانين لفصل النواب يمكن ان يسهم فى دعم الديمقراطية ، لان أساس الديمقراطية رأى الأغلبية ورأى الاقلية ، والمعارضة لكى تكون صادقة شريفه قويه فى عملها مخلصه مؤمنة ، يجب أن تشعر كما قلت انها تقف على ارض قوية وصلبة .

لقد قيل ان المعارضة تجاوزت ، وقيل ان المعارضة تعطل أعمال المجلس ، واننى اقول ان هذا لم يحدث ، ولم تحاول المعارضة ان تعطل اعمال المجلس ، بل لقد اسهمت فيها بما يرضى الله والضمير ، واسهمت فى عمل المجلس واثرت واغتته ، فكيف يستطيع هذا العدد الصغير ١٠ أو ٣٠ عضوا من المعارضة ان يعطلوا أعمال المجلس رغم انهم لا يضيعون جدول الاعمال ، وهم لا يقللون باب المناقشة ، ولا يفتحون باب المناقشة فى اى موضوع من الموضوعات .

ان كل ما اثارته المعارضة فى هذا المجلس كان موضوعات حقيقية ولها اساس ، واثبتت الاجراءات - حتى الحكومة - بعد ذلك انها موضوعات جاده ، وان المعارضة كانت على حق وعلى صواب ، فثلا موضوع هضبة الاهرام اثير فى هذا المجلس ثم قررت الحكومة بعد ذلك الغاءه ، كما اثير عن طريق المعارضة مشروعات وامور اخرى كثيرة لأول لها ولا اثير اثارها المعارضة ، امور جدية ولا يمكن ان تقصد منها الا وجه الله .

ان ما تفعلونه الان من محاولة لاسقاط عضوية عضوفى هذه الجلسة اخشى أن يكون دليلا على أن حزب مصر صاحب الاغلبية الساحقة يضييق صدرها بالمعارضة .

فالحكومة لها اجراءات تستحق النقد ولها بعض الاجراءات تستحق التأييد ، ونحن دائما نعارض ما يستحق المعارضة ، ونؤيد ما نراه يستحق التأييد فى احوال كثيرة ، ولكن لا أحد ينكر أن الحكومة فى سياستها ما يستحق النقد وما يستحق التأييد وسيبقى هذا ما بقى الانسان .

يقال : ان هذا ضد النظام ، لا يوجد تعارض بين نائب معارض في هذا المجلس وبين النظام ، ان كل نواب المعارضة جزء من النظام .

اننى من هذا المكان اتوجه ببناء السيد رئيس الجمهورية باعتباره حكما بين جميع السلطات لقد جلس السيد رئيس الجمهورية مع العديد من فئات الشعب ، مع الصحفيين المصريين والاجانب ، ومع اساتذه الجامعات ، وقبل ذلك مع طوائف لأول لها ولاآخر في مناسبات عديدة .

واننى أرجو أن يقيم السيد الرئيس محمد انور السادات حوار مع اعضاء المعارضة في هذا المجلس ، وفي هذا الحوار سيسمح لنا أن نين تماما اننا كنا وسنظل امانا على رسالتنا الوطنية ، وعلى واجبتنا في هذا المجلس

طالما بقينا هنا — او من يبقى منا هنا — واجبتنا في المعارضة الشريفة القوية الشجاعة من اجل الحفاظ على ثورة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وعلى مبادئها في الديمقراطية والحرية من اجل مصر .

ولذلك ارجوكم ايها السادة الا توافقوا ابد على اسقاط العضوية سواء بالنسبة للسيد العضو عبدالفتاح حسن أو السيد العضو أبو الغز الحريرى ، وشكرا .

**العضو الدكتور محمد حلمى مراد :**

يعرض علينا الان تقرير خطير يتعلق باسقاط العضوية عن احد الزملاء ، واقول : انه تقرير خطير لانه يتعلق بأمر خطير ، وهو اخراج احد اعضاء مجلس الشعب المنتخبين من هذا المجلس الموقر ، وهو امر لا يجوز ولا ينبغي ان تقدم عليه الا عند الضرورة القصوى وبترح شديد ، ومع الحذر والتدقيق في التطبيق من حيث الدستور والقانون والملاءمة .

ولا اريد ان اطيل عليكم ، لذلك سوف اختصر كلامى في نقطتين ، الاولى : هل اسقاط العضوية المعروض علينا الان لكى نوافق عليه صحيح وجائز دستوريا وقانونا ؟ .

والنقطة الثانية : هل من الملائمة السياسية ومن مصلحة البلاد العليا ان نوافق — حتى لو كان هذا جائزا — على اسقاط العضوية في هذه الظروف التى تجتازها البلاد أم لا ؟ (اولا ) من حيث الدستور والقانون ، من المفروض ان اسقاط العضوية محكوم بالمادة « ٩٦ » من الدستور ، وتنص هذه المادة على عدة احوال

لإسقاط العضوية ، وقد وردت هذه الاحوال فيها على سبيل الحصر ، ومن بينها فقدان شرط من شروط العضوية وهو ما استندت اليه اللجنة التشريعية في تقريرها ، ونجد ان شروط العضوية الواردة في الدستور تحيل الى المادة الخامسة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ الخاص بمجلس الشعب والمعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ، واذا رجعنا الى المادة المذكورة نجد انها تنص على ما ياتي « مع عدم الاخلال بالاحكام المقررة في قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ومعنى ذلك ان احكام تنظيم مباشرة الحقوق السياسية تعتبر شرطا بالاضافة الى ماهوات » يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب الشروط الاتية ..

اذن فان هذه الشروط مطلوبة حسب نص القانون عند الترشيح لان النص « يشترط فيمن يرشح » يفهم منه ان العبرة بتوافر هذه الشروط عند الترشيح بمعنى انه اذا حدث تعديل او اضافته الى هذه الشروط بعد تمام الترشيح واكتمال الاجراءات وانتخاب العضو ، ودخوله الى مجلس الشعب ، وبذلك ولا يجوز ان تطبق على الاعضاء انا الموجودين ، واذا رجعنا الى المادة (٢) من قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الذي تحيل الى المادة الخامسة من قانون مجلس الشعب ، نجد ان المادة الثانية من القانون المذكور تنص على ان يحرم من مباشرة الحقوق السياسية فئات معينة واردة على سبيل الحصر في سبعة بنود ، وبناء على ذلك فان السيد العضو عبد الفتاح حسن قد قام بترشيح نفسه عن دائرة بسيون في الانتخابات العامة الماضية وكانت جميع شروط الترشيح المطلوبة متوافرة فيه ، وقد نجح في الانتخابات التي اجريت ، واصبح عضوا في هذا المجلس واستمر معنا طوال دوره الانعقاد الاول وطوال دور الانعقاد الحالي وبعد ذلك صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، الذي ينص على شروط جديدة لعضوية مجلس .

الشعب ، من بينها الشرط الوارد في المادة الرابعة من ذلك القانون وهوانه : « لا يجوز ان يمارس حقوقه السياسي كل من تسبب في افساد الحياه السياسية بالوسائل الواردة في هذه المادة »

وبناء على هذا فاننا امام شرط جديد اضيف الى ما كان قائماً من شروط وقت الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، فهل ينطبق هذا الشرط على أعضاء المجلس الحاليين أم لا ؟ اذا قلنا انه ينطبق هذا الشرط على أعضاء المجلس الحاليين ، فعنى ذلك اننا نطبق هذا القانون بأثر رجعي ، لان الواقعة التي يجب ان تتوافر عندها

شروط الترشيح هي وقت الترشيح ، أى اذا فقد العضو شرطاً من الشروط التى كانت قائمة وقت ترشيحه فيما بعد ، أما النص على شرطاً جديد ، فهذا مبدأ خطير يتنافى مع روح الدستور وما أعطاه لأعضاء المجلس الشعب من حصانه برلمانية والا لاضيف كل يوم شرط جديد لعضويه مجلس الشعب لكى يخرج به أحد الاعضاء الذين لا توافق عليهم الاغلبية ، و يصبح مبدأ خطيرا ان يخرج فى كل يوم عضو معارض لا يرتاح اليه من جانب الاغلبية البرلمانية ، وأننى لا أتكلم بالنسبة لمجلسنا فقط ، ولكن من أجل تأصيل المبادئ الدستورية والديمقراطية ، اذ من المطلوب منا فى الاسابيع القادمة ان نتحدث ونوصل الممارسة الديمقراطية ، واذا كان من الممكن ان يضاف فى أى وقت شرطاً جديد لاسقاط العضوية عن عضو معارض ، فان المسالة تعتبر بالغة الخطورة ولن يكون هناك وجود للمعارضة لان أعضاها سيصبحون مهددين بالخروج من المجلس بين لحظة وأخرى بسبب إصدار قانون جديد يضع شرطاً يؤدي الى خروج عضو معين من المجلس ، هذا أمر خطير خاصه اذا لاحظنا ان الحرمان من الحقوق السياسية عقوبه تبعه فى القانون الجنائى ، لانها ليست مسالة مدنيه ، ومعنى أنها عقوبه تبعية أنها تطبق فى العادة تبعاً لعقوبة أصليه ، مثل عقوبه الحبس أو السجن أو الاشغال الشاقة أو الغرامه .

ولكن فى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ يعتبر الحرمان من الحقوق السياسية عقوبه أصليه

وهى تحرم المواطن من مباشره حقوقه السياسية وقد نص الاعلان العالمى لحقوق الانسان على حق المواطن فى المشاركة فى اداره شئون بلاده ، ويتضمن ذلك حق الترشيح وحق النيابة عن المواطنين وبناء على ذلك حتى لو نص فى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ على ان يطبق على الاعضاء الحاليين فان ذلك يعتبر أيضاً أمراً غير جائز طبقاً للمادة ١٨٧ من الدستور التى نصها : « لا تسرى أحكام القوانين الاعلى ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فورياً وقع قبلها ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقه أغلبية أعضاء مجلس الشعب . ان الحرمان من الحقوق السياسية عقوبه أى أنها تعتبر مادة جنائية فلا يجوز حتى للمجلس ان يقرر تطبيقها باثر رجعى ، لان ذلك يكون مخالفاً للمادة ١٨٧ من الدستور ، وما أقوله فى هذا الصدد ليس بمجرد ، بل ان تقرير اللجنة نفسه يعترف ان هذه الشروط مطلوبة عند الترشيح ، وقد ورد فى بدايه

الصفحة (١٣) من التقرير ولما كان التمتع بمباشرة الحقوق السياسية كشرط لازم للترشيح لعضوية مجلس الشعب أى أنه شرط للترشيح أما إذا أضيفت شروط جديدة لم تكن قائمة فهذا يعتبر تطبيقا للقانون باثر رجعى هو أمر غير جائز بالنسبة لأعضاء مجلس الشعب المنتخبين وهو أيضا أمر غير مقبول ومرفوض دستوريا لانه يقع فى نطاق المسائل الجنائية .

أما النقطة الثانية من حيث التطبيق القانونى فهى ان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المطلوب تطبيقها ، تنص على من تسبب فى أفساد الحياة السياسية قبل ثوره ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتشيا الى الاحزاب السياسية ، عد الحزبين الوطنى والاشتراكى او عن طريق الاشتراك فى قيادة الاحزاب المذكورة ، وكما ذكر السيد العضو الدكتور محمود القاضى ، فان هذه المادة تتطلب توافر شرطين :

اولها : افساد الحياة السياسية .

والثانى : ان يكون ذلك عن طريق الاشتراك فى الوزارة منتشيا الى حزب سياسى .

أو أن يكون من القيادات الحزبية ، ولا يمكن القول بأن افساد الحياة السياسية مسئولية مفترضة فى كل من اشترك فى الوزارة قبل الثورة ، والا لما كان هناك معنى لان ينص فى المادة المذكورة على عبارته « على ان يكون من تقلد الوزارة منتشيا الى احزاب سياسية » ان معنى هذا النص أن هناك تفرقه بين الوزراء المنتمين الى احزاب سياسية وبين الوزراء المستقلين أو الحزبيين ، ولو اخذنا بأن المسئولية مفترضة — ونعلم جميعا أن المسئولية الوزارية مسئولية تضامنية — فكان ينبغى أن ينطبق افساد الحياة السياسية على الجميع سواء كانوا حزبيين أو مستقلين ، ولكن مما يدل على ان القانون قد قصد الى هذه التفرقة انه نص على من افسد الحياة السياسية ثم ثبت عليه أنه كان يتولى الوزارة كسياسى حزبي فليس كل من اشترك فى الحكم قام بأفساد هذا الحكم .

ومما يدل على ذلك أيضا أن المشرع بالعبارات التى أوردها فى ذلك المادة لا يمكن أن يكون قد قصد اللغو، ولولم يكن المشرع يطلب اثبات الافساد السياسى ، لما كان هناك داع للاشارة الى افساد الحياة السياسية وكان يمكنه الا يذكر كما حدث فى قوانين اخرى أى أنه لم يكن هناك داع لذكر عبارة من تسبب



في الافساد السياسى اذا كان المشرع لم يقصدها لان قوانين العزل السياسى الصادرة قبل ثورة التصحيح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ كانت تنص على من تولى الوزارة فقط ، ولم ترد بها عبارة من افسد الحياة السياسية ، اذن لابد هنا من اثبات توفر هذا الشرط .

ولو ان الامر كان يقتضى مجرد الاشتراك في الوزارة لما كان هناك داع لان يأتى بيان من المدعى العام الاشتراكى ، يحدد من تنطبق عليهم المادة الرابعة من القانون المذكور ويعتبر بيان المدعى العام الاشتراكى قرارا اداريا يجوز الطعن فيه امام القضاء الادارى وهذا ما صرح به الحكومة اثناء مناقشة ذلك القانون في المجلس - باعتباره قرارا اداريا والا كانت هذه المسألة مطبقة بقوة القانون ، ولا داعى فيها لصدور قرار من المدعى العام الاشتراكى يجوز الطعن فيه قضائياً ، وقد رفع السيد العضو عبد الفتاح حسن - كما اعلنا في هذا المجلس دعوى امام القضاء الادارى للطعن في قرار المدعى العام الاشتراكى بانطبق المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ عليه ، وسوف تنتظر هذه الدعوى غدا الثلاثاء ١٩٧٨/٦/٢٧ ، وقد أودع السيد العضو عبد الفتاح حسن أمانه المجلس صحيفه الدعوى المرفوعة .

وبناء على ذلك من ناحية تطبيق القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، وبصرف النظر عن الرأى فى مدى دستورية ذلك القانون ، فان النص لا ينطبق على حالة العضو عبد الفتاح حسن للأسباب الآتية :

(اولا) لم يقدم الى المجلس ما يثبت انه أفسد الحياة السياسية ، سواء عن طريق أحكام قضائية أو أحكام من محكمة الثورة ، أو نسبة قرارات وزارية صادرة منه ، تعتبر أفساد للحياة السياسية .

(ثانيا) انه يجر معه أى تحقيق لاثبات أنه أفسد الحياة السياسية ، وبذلك هنا ركن أساسى ينقص لكى يطبق على السيد العضو عبد الفتاح حسن حكم المادة الرابعة من القانون المذكور .

وكذلك فن الناحية الدستورية لا يجوز أن يطبق هذا القانون على اعضاء مجلس الشعب الحاليين ، وألا فإن ذلك يعتبر ماساً بمصانئهم البرلمانية ، و يعتبر أيضا تطبيقا للقانون بأثر رجعى فى مسألة عقابية جزائية جنائية ، لا يجوز طبقا للمادة ١٨٧ من الدستور أن تطبق فيها القوانين بأثر رجعى .

أنتقل بعد ذلك الى الحديث عن الملازمة ، فمن حيث الملازمة السياسية نجد  
اولا ان هناك دعوى قضائية امام محكمة ، وليس من المصلحة ، أن يتخذ المجلس  
قرارا باسقاط العضوية الان واننى اتساءل ماذا سيكون الموقف ، لو أصدر القضاء  
حكما بأن قرار المدعى العام الاشتراكي مخالف للقانون ، حيث لم يثبت على السيد  
العضو افساد الحياة السياسية . وخاصة اننا نقول أن الافساد مفترض ، وقد يطلب  
القضاء - المختص بتنفيذ القانون - اثبات الافساد السياسى فاذا يكون موقف  
مجلس الشعب ؟ ليس من الملازمة أن يؤجل النظر فى هذا الموضوع حتى نستبين  
رأى القضاء فى هذا الامر ، وخاصة ان ذلك سيؤدى بنا الى الملازمة السياسية  
الثانية اذ يسيطر على القرارات فى هذا المجلس حزب مصر العربى الاشتراكي ،  
والاستاذ عبد الفتاح حسن فى حزب معارض له ، والترحج هنا يأتى - ونحن  
كقضاة نفصل فى تطبيق قانون على أحد الزملاء - من أننا يجب ان نندفع فى  
اسقاط العضوية ، وخاصة أن العطلة البرلمانية ستبدأ غدا أو بعد على الاكثر واننى  
اتساءل فيم العجلة فى اسقاط العضوية ولم لانتظر حتى صدور الحكم القضائى ،  
وحتى لا يتهم حزب مصر باستغلال اغلبيه لاصدار قرارات هذا المجلس واسقاط  
عضوية الخصوم السياسين أو احد اعضاء المعارضة ؟

أما الملازمة السياسية الثالثة فنصل بالحوار الذى يدور لتاصيل الديمقراطية  
أننى اتساءل هل يمكن أن يكون هذا الحوار حرا ، والرأى صريحا ، وخاصة أن  
رئيسنا أنور السادات يدعو الجميع لابتداء أرائهم بصراحة فى التاصيل الديمقراطى ،  
وهل يمكن ذلك ونحن نشعر بأن هناك اسقاط للعضوية عن اعضاء مجلس  
الشعب ، وعقوبات توقع ؟ فكيف يبدى المواطن العادى رايه - وانا لا اتكلم فى  
هذا عن نفسى فسوف ابدى رأئى على أى الاحوال - وهو يرى ان اعضاء مجلس  
الشعب تسقط عضويتهم فى هذه الفترة أليس من المستحسن ان تؤجل هذه  
الاجراءات حتى تبدى جميع الاراء ؟ لذلك اقترح وقف العمل بالقانون رقم ٣٣  
لسنة ١٩٧٨ طوال فترة الحوار ، والا ينطبق هذا القانون على كل من أبدى رأيه  
صراحه لأن معنى سر يان هذا القانون أنه لن يبدى أى مواطن رايه الا بما يتمشى  
مع الآراء المطلوبة والتي لا يمكن تأويلها بحيث تندرج تحت العبارات العامة التى  
تضمنها القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ . ففى هذه الفترة من الملازمة السياسية يجب  
الا ننظر الى اجراء يؤدى الى نوع من الترويع السياسى أو الحجب على حرية  
الرأى .

الملاءمة الاخيرة هي أن الرئيس انور السادات يعمل بكل جهده في معركتين : الاولى تحريرا الارض ، والثانية تعمير البلاد وهاتان المعركتان يتعارض معها كل اجراء يبدو ولونى الظاهرة - انه غير ديمقراطى ، لان تحرير الارض وخاصة نحن نعيىء الرأى العام العالمى الى جانبنا ، وامر يكا تشن حرباً بارده ضد الاتحاد السوفيتى بسبب حقوق الانسان وممارسة الديمقراطية وحرية الرأى فيه ، وفى نفس الوقت تطلب من الولايات المتحدة الامر يكية ان تمارس ضغطها على اسرائيل لحل النزاع العربى الاسرائيلى ، ولكى نكسب الرأى العام العالمى الى جانبنا لابد ان يتضح لهم اننا دولة ديمقراطية ، هذا بالإضافة الى واجبتنا نحوه الدول العربية التى تعتبر بينها دولة رائدة ، وكل عمل أو اجراء يتخذ فى مصر يكون له صدها فى البلاد العربية الاخرى ، ان كان خيراً أو شراً ، لذلك ولمعاونة السيد رئيس الجمهورية فى حل قضية تحرير الارض نرجو ان نوقف جميع الاجراءات التى قد تتخذ صورة الردع او القمع أو العقاب ، وخاصة تلك التى تتعلق بالحياة السياسية .

أما عن قضية التعمير فان الاستثمارات العربية والاجنبية لن تاتى الى مصر ، ولا يمكن تحقيق التقدم الاقتصادى دون الاستقرار السياسى والحرية السياسية ، ودون هذا لن يطمئن رأى المال العربى والاجنبى .

لذلك فانتى اناشد الاخوة الاعضاء ان يرجعوا الى ضمائرهم وان يتروا باسم المصلحة العامة وليس بدافع من حزبية أو رغبة فى تحقيق نصر سياسى فى المحيط الحزبى ولكن مراعاة للمصلحة العليا للبلاد هل ينطبق الدستور انطباقاً دقيقاً وهل القانون يفسر فى المجلس بشكل يختلف عن تفسيره امام القضاء ؟

(ثالثاً) هل من الملاءمة السياسة وطينا واقتصاديا ان نبت فى هذا الامر اليوم وفى هذه الجلسة قبل بدء العطلة البرلمانية غدا . لاشك ان الامر يرجع الى ضمائرنا جميعاً ، ولا اقول كما قال السيد الزميل عبدالفتاح حسن : انه سيأتى زمان غير زماننا بماسينا على ما فعل ، ولكننى اقول أننا سنحاسب فى هذا الزمان وفى هذا المكان عن كل فعل نأتى به يضر بمصالح البلاد ، والله أكبر والسلام عليكم ورحمة الله .

## العضو حافظ بدوى (رئيس اللجنة التشريعية)

افول للسيد الدكتور محمد حلمى مراد ، نحن نعلم اننا ستحاسب وسيحاسبنا - بحاسب كل انسان - تاريخنا و بلدنا وقيمنا ، وامامنا دائما النص الدستورى سيادة القانون ، اساس الحكم فى الدولة ولا أريد أن اطيل فكل كلمة قالها السيد العضو الدكتور محمد حلمى مراد ، وكل عبارة ذكرها السيد العضو الدكتور محمود القاضى اليوم قبلت فى اللجنة التشريعية منها واستأثرا بكل وقتها وشكرا لها على ذلك . والرد على كل كلمة قبلت ، وعلى كل رأى سمعناه وارد فى تقرر فى اللجنة ولكنى احب فى عبارات موجزة ان أصحح بعض النقاط .

(اولا) المدعى العام الاشتراكى لم يرسل تقريرا ولم يصدر قرارا ولا يملك ان يكتب تقريرا أو يصدر قرارا بشأن عضو فى مجلس الشعب ، فأعضاء المجلس طبقا لمواد الدستور من المادة ٩٣ الى المادة ٩٦ انما يختص بشؤونهم مجلس الشعب وحده وليس هناك من سلطة اخرى تملك ان تفصل فى صحة العضوية أو بطلانها أو اسقاطها . فالتقول أو الزج باسم المدعى العام الاشتراكى أو بتقرر يره ارجوان يبتعد عن اذهاننا .

(ثانياً) ماسمعت من السيد العضو الدكتور محمود القاضى حينما ذكر ان المعارضة مضطهده فاننى اقول - وقد زاملته منذ سنة ١٩٧١ ، وارجو الايتأثر من ذلك اخوانى المعارضون - انه لم يجتهد معارض ولم يتحدث معارض ولم يستجوب معارض ولم يسأل معارض ولم يستأثر بالمعارضة أكثر من الدكتور محمود القاضى طيله سبع سنوات ، ولا اعتقد ان احد ساءله أو ذكر له كلمة واحدة . فالدكتور محمود القاضى دائما اول المعارضين - واذكر له ذلك ، فهو اول من قدم استجوبا باسمه ١٩٧١ - سواء كنا متفقين فى رأى أو مختلفين - فانه لم يضحك فى يوم من الايام وداثما الحديث كله حب وود واحترام .

واحب ان اقول ان المادة ٩٦ من اللائحة الداخلية هى التى قننت المعارضة فى مجلس ١٩٧١ وهى مطبقة الى الان . فقد جعلت للمعارضة رأياً بحيث اذا كان عدد المعارضين نصف عدد المؤيدين فيكون للمعارضة مقرر خاص ، فالمعارضة فى مجلسنا قررناها وثبتناها وكان ذلك قبل الاحزاب وجاء اعلان قيام الاحزاب مؤيدا بأن مجلس الشعب يريد معارضة . وبأن قائد الشعب يريد معارضة و يريد الرأى الاخر .

(ثالثا) مآثر حول المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٧٨ من أنه لم يثبت افساد سياسى وهذه نقطة أساسية ارجوان تكون واضحة امامنا فهذه المادة تنص على انه «لا يجوز الانتهاء الى الاحزاب السياسية او مباشرة اى حق من الحقوق او الانشطة السياسية لكل من تسبب في افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك في تقلد المناصب الوزارية متتميا الى الاحزاب السياسية .... اذن اذا ماتحقق الشرطان لانبث عن شىء آخر، هكذا القانون، وأى قول غير هذا يخالف القانون، اذا تحقق شرطان :

الأول : ان يكون قد تقلد منصب الوزارة .

الثانى : ان يكون ذلك بصفته الحزبية فاذا ماتوافر هذان الشرطان فلا نبث عن اى امر اخر وقد توافر وصدق على ذلك السيد الاستاذ عبدالفتاح حسن اذا انه كان وزيرا وكان متتميا الى حزب سياسى .

(رابعاً) ما ذكره السيد العضو الدكتور محمود القاضى بخصوص ان أى تعديل في جدول الانتخاب لا يتم الا في ديسمبر، عجباً ! ان الذى يتغير و يتبدل في ديسمبر هو ما يحدث بإرادة الشخص ، اذا ما اراد ان يغير موطنه الانتخابى ، اما الذين يفقدون شرط التمتع بالحقوق السياسية فهؤلاء تحذف اسمائهم من الجدول الانتخابية فوراً . ان النيابة العامة ملتزمة طبقاً لنص المادة السابعة من قانون مباشرة الحقوق السياسية والتي تنص على «تقوم النيابة العامة ، بإبلاغ وزارة الداخلية بالاحكام النهائية التى يترتب عليها الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية او وقفها ، ويجب ان يتم الإبلاغ في جميع الحالات خلال ١٥ يوما من التاريخ الذى يصبح فيه الحكم نهائياً» .

أذن فان من يفقد شرطاً من شروط التمتع بالحقوق السياسية ، سواء بحكم قضائى لوبنص قانونى ، لابد ان يرفع اسمه فوراً من جداول الانتخابات .

نقطة أخرى ، فقد ذكر الاستاذان الفاضلان اليوم — كما ذكرنا طويلاً من قبل— ان قانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ لا ينطبق على عضواً ، واقول عجباً كذلك ! اننا نخالف ماتعارف عليه الناس ونخالف أحكام القانون الصريحه ، فلا اجتهد أبداً مع وضع النص ، ان أى مواطن اذا اصدر ضده اى حكم قضائى يفقده الثقة والاعتبار ، فان هذا الحكم ينفذ فوراً ، والحكم انما اساسه القانون . فما بالنا ، والقانون اماننا ، وينص على من كان كذا وكذا يحرم من مباشرة الحقوق

السياسية ، فهل يمكن ان يكون هناك اجتهاد مع صراحة هذا النص اعتقد لا .

و يقال ان القانون يجب ان يطبق فوراً ، وله اثر مباشر وهذا يعنى العمل بالقانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ولقد نشر القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، في الجريدة الرسمية في ٣ يونيو ١٩٧٨ كما هو ثابت بتقرير اللجنة — اذن فلسنا في حاجة لاثبات فساد الحياه السياسيه مادام قد توافر الشرطان ، ولسنا بحاجة الى ان نقول ان القانون لا ينفذ الا في دور انعقاد جديد للمجلس ، لاننا نتحدث عن القانون .

ولقد جاء نص صريح فيه وافق عليه المجلس واصدره بالعمل بهذا القانون من تاريخ نشره فلا بد ان يطبق من تاريخ نشره .

وعلى ايه حال كل ما قيل — واكرر كل ما قيل — عليه رد في التقرير المعروف على حضراتكم وما ذكرت الا قولا موجزا موضحا انه لا حاجة بنا ابدا الى ان نشبت فسادا في الحياه السياسيه ولا حاجة بنا الى ان نقول : ان الشرط غير متوافر ، والامور واضحه والتقرير المعروف واضح وهو ان كان طويلا ، الا أنني اوجزت ذلك في النقاط التي ذكرتها ، تحية ، وشكرا .

**السيد العضو مصطفى كامل مراد :**

لاشك اننا نبئت في امر له خطورته واهميته ، حيث انه من اهم الامور التي يتعرض لها المجلس في حياته السياسيه ، بل هو جز من تاريخ التطور الديمقراطي الذي نمربه بعد ثورة التصحيح . ان الاستاذ عبدالفتاح حسن الذي نبئت امر اسقاط العضويه عنه ، لورجعنا الى البيانات التي ارفقت بمذكرة اللجنة التشريعية نجد انه من مواليد ١٩٠٧ أى انه في الثانية والسبعين من عمره وانه قد صدر ضده حكم من محكمة الثورة بالسجن لمدة احد عشر عاما ، وانه حرم من حقوقه السياسيه قبل ثورة التصحيح ، وان كما ما ينطبق عليه من شروط في قانون حمايه الجبهة الداخليه والسلام الاجتماعى انما هو شرط توليه الوزارة قبل ثورة ١٩٥٢ منتشيا الى احد الاحزاب السياسيه . ولكن لم يرد أى ذكر في تقرير اللجنة الى أنه شارك في افساد الحياه السياسيه باى شكل او بابه صوره كانت ، وانما تقرير اللجنة منصبا على هذا الشرط فقط ، وهو توليه الوزارة منتشيا الى حزب الوفد الذى كان موجود قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ولكن اذا انظرنا الى العمل البرلماني لهذا العضو المحترم لوجدنا انه في خلال حياته البرلمانية التي امتدت دورتين كان الى التّوיד اقرب منه الى المعارض بالنسبة للحكومة وانه كان رصينا في كلامه متندا في نقده ، وهذه حقيقة وانه كان قليل النقد كثير التأييد ، اى ان سلوكه كمضوفى هذا المجلس كان سلوكا حكيما متزنا يتمشى مع خبرته السياسية الواسعة ومنه الكبير فهو في الثانية والسبعين من العمر .

وصدر قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ولا شك ان هذا القانون قد صدر لحماية الجبهة الداخلية بعد الاستفتاء الذى تم ، وهو حق فطلق للسيد رئيس الجمهورية ، يستفتى الشعب فيما ين له من أمور سياسية مهمة وقد تم الاستفتاء ، وصدر القانون وهو واجب الاحترام ، وواجب التطبيق ايضا .

حقيقه ان ذلك القانون ينطبق على الاستاذ عبدالفتاح حسن دون شك ولكن ينطبق عليه في جزئيه واحده وهى مشاركته في الوزارة ، ولا ينطبق عليه اى نص اخر من النصوص التى تضمنها القانون ، بالاضافة الى ان الاستاذ عبدالفتاح حسن لم يفقد اى شرط من شروط العضوية في مجلس الشعب فهو لم يفقد مثلا صفة العامل او الفلاح ، ولم يات بافعال يحاسب عليها تفقده الثقة والاعتبار ، كما انه لم يخل بواجباته البرلمانية اخلا لا جوهر يا .. فهو لم يفقد اى شرط من هذه الشروط جميعا .

ولكن شرطا واحدا فقط من هذا القانون هو الذى ينطبق عليه . لقد خول القانون ايضا للسيد الرئيس الجمهورية الحق في ان يستثنى ، وقد استخدم السيد الرئيس بالفعل هذا الحق واستثنى من ساسه ما قبل الثورة الاستاذ ابراهيم عبد الهادى والاستاذ محمد صلاح الدين وكانا يشغلان مناصب وزارية في احزاب سياسية .

ورغم ان القانون ينطبق انطباقا واضحا على الاستاذ عبدالفتاح حسن ، كما ذكر السيد حافظ بدوى رئيس اللجنة التشريعية ، واقول رغم ان القانون ينطبق عليه انطباقا واضحا الا ان الافساد غير موجود ، كما انه لا ينطبق عليه اى نص اخر من النصوص الواردة في القانون لذلك فاقنى ارى ان حاله الاستاذ عبدالفتاح حسن بحكم سنه - ونحن نعلم ان كبر السن ان كنت مصيبا ، يعفى من تطبيق عقوبه الاعدام اذا كان المتهم قد تجاوز سنا معينه - حاله تستدعى ان نرفع امر

السيد الزميل الأستاذ عبد الفتاح حسن الى السيد الرئيس انور السادات لعله يستخدم حقه في هذا الشأن . وارى ان سلوكه في هذا المجلس ونجاحه في انتخابات حرة مباشرة وتمثيلة لشعب مصر ، كلها امور تشفع للاستاذ عبد الفتاح حسن . فلم ياخذ اى منا عليه اثناء ممارسته لعمله البرلمانى ما يؤخذ من خروج على مالوف او خروج على القواعد العامة بل اقول انه كان متزنا وكان حكيماً في كل ما كان يتكلم به وانه كان الى التأييد اقرب منه الى المعارضة .

ولذلك فاننى ارى انه ، وان انطبق القانون عليه بما يوجب اسقاط العضوية عنه ، الا انه انطباق يسمح لنا بان نرفع الامر الى السيد رئيس الجمهورية لعله يتخذ فيه قرارا ، وبذلك نكون قد انصفنا وقلنا قوله حق بالنسبة لزميل زاملنا في هذا المجلس وعاصرناه جميعا و يعرفه كل منا حق المعرفة ، وكل ما في الامر شاعت الظروف انه كان وزيرا في حزب شرعى في ذلك الوقت وتولى الوزارة لبضعة اشهر ، وبالتحديد سبعة اشهر .

ثم كانت الثورة وكانت التعديلات والتغيرات الاجتماعية والسياسية والجزيرة التى تمت في البلاد .. وكأى ثورة وطنية تريد ان تحمى نفسها اتخذت من الاجراءات ما يحقق لها التأمين .

ولذلك فاننى ، مرة اخرى ، اقترح ان يرفع المجلس الامر برمته الى السيد الرئيس لعله يتخذ فيه قرارا ، خاصة انه قد سبق لسيادته ان اتخذ قرارا بشأن وزيرين سابقين ممن تولوا الوزارة في ظل الاحزاب .

ان اسقاط العضوية عن عضو من الزملاء أمر عسير على النفس وغير محبب الينا وعلينا دائما ان نتروى حتى ولو كانت القوانين تنطبق ، حتى ولو كانت موادها تنص على الاسقاط ، وعلينا ان نأخذ الامر بشكل اوسع واعم مستعرضين تاريخ حياه هذا الزميل والفترة التى تولى فيها الوزارة بضعة اشهر في وزارة الوفد — وعن نفسى فاننى لاعلم ان الاستاذ عبد الفتاح حسن كان وفديا ضليعا بل انه انضم الى حزب الوفد في اواخر ايام هذا الحزب قبل ثوره يوليو سنة ١٩٥٢ وكان سلوكه في هذا المجلس سلوكا طيبا محمودا ، وكان متكلميا بارعا ، دقيقا في لفظه وفي عبارته وفي تعبيره ، ثم انه تجاوزا السبعين من العمر وهذا ايضا امر يجب ان نضعه في الاعتبار لاننا دولة تحترم السن وتحترم الخبرة السابقة وتحترم تجربه السياسيه الطويله .



ولذلك أرجو من حضراتكم ان تترثوا في اسقاط العضيه وان يرفع الامر برمته السيد الرئيس لعله يتخذ قرارا ، وشكرا .

العضو محمد عبد الغفار السوداني (المقرر) :

( ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا ) .

( صدق الله العظيم )

نحن اليوم في مجال تاريخي تكلم من تكلم ، وعرض وجهه نظره من عرض ، هذا حق له طبقا للدستور . ولكن الحق كذلك لاعضاء هذا المجلس حين يدلون برأيهم بعد قرار اللجنة التشريعيه . لقد اتفق ثلاثة ممن تكلموا على بعض النقاط واختص احدهم بشئ واختص الاخير بثلاثة اشياء . اما المتفقون الثلاثة فهم الاخ احمد ناصر والدكتور عمود القاضي والدكتور محمد حلمي مراد .

لقد اتفقوا جميعا على ان اسقاط العضويه عن السيد عبد الفتاح حسن تطبيقا للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ يعتبر امرا مخالفا للدستور . عجبا لذلك !

ثم يذهبون فيما ذهبوا اليه الى ان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ لاتنطبق على الزميل الاستاذ عبد الفتاح حسن ، واستسمحكم في هذا اللفظ لانه ما زال حتى هذه اللحظة زميلا لنا في هذا المجلس . النقطة الثالثة التي اتفقوا عليها هي ان الشروط الجديده في هذا القانون يجب الاتنطبق على الاعضاء الحاليين في هذا المجلس اوفي هذا الدور التشريعي هذه هي النقاط الثلاث التي اتفقوا عليها . وقد اجاب السيد رئيس اللجنة التشريعيه عن كثير منها . وبحسن الاتكلم هنا عن الدستور بنفس ، ولكنني ، احتراما للدستور ، ساررد هنا كلام السيد العضو المطلوب اسقاط عضويته لأبين لماذا نحترم الدستور يادكتور عمود القاضي . وياأخ أحمد ناصر او يادكتور حلمي مراد ، ولماذا نعمل نصوص الدستور بدلا من أهدار نصوصه .

يقول السيد العضو لقد جئنا ، يا حضرات السادة ، الى مقاعدنا ، وقد قرا كل منا ، ولا جدال في ذلك ، مواد الدستور وعلمنا بما فيه وقبلناه . وكان أولى بمن يأتي ان يقسم اليمين على احترام الدستور ان يخشى الله او يتقيه فلا يحضر الى هذا المكان واللا يتقدم الى الانتخابات اصلا لانه يعلم انه اذا نجح في ظل الحريه والديمقراطيه فسيشودي اليمين على احترام الدستور ومن بين مواد الدستور ماده التي ستشرف

بعرضها الان وهى الماده (١٦) من الدستور واى حدث ابلغ من هذا الحدث واى تصايح بمصيه الله اكثر من هذا حين لانحترم نصوص الدستور .

لقد قيل كلام فى مضبطه جلسه ١٢ فبراير سنة ١٩٧٧ ولم يعد هذا الكلام ملكا لصاحبه وانما ملك للتاريخ وللآزمان ، ولقد صفتنا كثيرا لهذا الكلام ونحن لا ندرى - واستسمحكم عذرا فى هذا اللفظ - لان هجوما كان يجرى ونحن لاندرى كيف كان يدبر هذا الهجوم . ولقد تناول تقرير اللجنة التشرعيه الماده ٩٦ من الدستور الخاصه بشروط اسقاط العضويه وساعدوا اليها تفصيلا فيما بعد . أنهم يقولون بعدم انطباق الماده الرابعه من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ويتجهدون فى تفسير عبارته « تسبب فى افساد الحياه السياسيه » .

ومن يرجع الى النص يجد فيه الكفايه وانه لا يحتاج الى تفسير . فالنص يفترض شيئا و يضع له شرطان سواء انطبق على خمسة اعضاء من هذا المجلس او على عشرة اعضاء او أكثر - فالنص يقضى بعدم جواز الانضمام الى الاحزاب السياسيه أو مباشره .

الحقوق او الانشطه السياسيه لكل من تسبب فى افساد الحياه السياسيه قبل ثوره ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وفى هذا يحدد النص سبب الفاسد حتى المفسرون فى اوجه اختلاف او اجتهاد . لقد وضع النص التفسير الحقيقى فلماذا نذهب الى تفسير اخر . وشرط التسبب فى الافساد واحد من اثنين لا ثلث لها . الشرط الاول ، وكان المشروع حكيمنا حين وضع هذا النص كلاما لائقه ، وهو الاشتراك فى تقلد المناصب الوزاريه منتشيا الى الاحزاب السياسيه التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ثم وضع بعد ذلك الشرط الثانى ، والشرطان واضحا لاجمال للاجتهاد فيها . وأقول انه لو كان الاخ عبدالفتاح حسن موجودا معنا الان لقال بنفسه « اعملوا نصوص القانون » فهو عاى يدفع عن احترام القانون حتى لا يهدر القانون فى دوله مابعد عام ١٩٧١ التى تختص فيها جميعا بالدستور والقانون . أقول لو كان الاخ عبدالفتاح حسن موجودا بيننا الان لطالبنا نحن بتطبيق الماده الرابعه عليه .

ولسوف اعرض لنقطه اخرى أبين فيها لماذا كان نص الماده حصيفاً ؟

- ان النص حصيف لانه ربط افساد الحياه السياسيه قبل ثوره يوليو ١٩٥٢ بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزاريه منتشيا الى الاحزاب السياسيه . وكان يمكن

يجعل الفساد لمن يتولى المنصب الزارى فقط ولكنه قرن ذلك بشرط الانتماء الى الاحزاب السياسيه ، بمعنى انه لو كان هناك وز ير مستقل قبل عام ١٩٥٢ لما انطبق عليه هذا النص . وهذا يوضح ان النص حكيم وحصيف لان الاحزاب السياسيه فعلت فيها مضى وسيحاسبها الله على ما فعلت ان كان خيرا فخير وان كان شرا فشر .

الامر الثالث الذى اتفق عليه الاعضاء الثلاثة ان الشروط الجديده لا تنطبق على عضو مجلس الشعب الحالى . فكيف ذلك ؟ ان الكثير هنا من رجال القانون و يعملون ما يسمى بالاثر المباشر لتنفيذ القانون ، فالقانون عندنا ينشر فى الجريدة الرسميه ينص فى احدى موادها على كيفيه تنفيذه ولا بد ان يشمل النص هذا الشرط ، وقد شمل النص فعلا هذا الشرط وهوان يعمل به من تاريخ نشره . وهم يقولون ان هذا يتعارض مع الدستور واقول ان الماده (١٨٧) حرصت كل الحرص على ان يكون نفاذ مواد القانون اعمالا للنص ، اى من تاريخ العمل بها لا أكثر ولا أقل .

هذا النقاط الثلاث التى اتفق عليها ثلاثتهم . ولقد أبدى الاخ محمود القاضى خوفه على المعارضه ، واننى اقول انه لا مجال لهذا التخوف ابدا . اننا جميعا ابناء مصر ، لكننا أحزاب سياسيه تعمل للصالح العام ، وهذا هو المطلوب فاذا كان هناك خوف على المعارضه ، فلقد قام حزب مصر فى اجتماعات اللجنه التشريعيه بتصحيح ما قام به المدعى الاشتراكى بشأن الاخ فاروق متولى ، حيث قال ان النص لا ينطبق عليه بالرغم من انه لم يكن من حزب مصر ، وانما من المعارضه . اين الخوف اذن ؟ ولماذا هذا التخوف اذا كانت النوايا المتبادله السليمه ، والنوايا الطيبه ؟ يجب ان نشك ابدا فى نوايا حزب مصرى يوم من الايام .

وعندما ياتى لا لفاظ عربيه فيستشهد بالمبنى للمجهول و يقول ان النص يقول من فقد هناك و يقارن بين من فقد ومن افقد ، فان هنا اساتذه فى اللغه العربيه يعلموننا كيف يبنى الفعل للمجهول او يبنى للمعلوم ، كل ما هناك هوانى احذف الفاعل من وسط العبارة العربيه ، فسواء ثم الفقد من صاحبه او افقد صاحبه ، فالمتعيان يستويان ، ولا يجب ابدا الارتكان الى تفسير ضعيف حول هذا اللفظ .

لقد سمعنا عن انهيار دستوري ونيار ديمقراطي ، فهل عندما نص الدستور يكون في ذلك هدم وانهيار دستوري ؟ ابدا ، ان اعمال النص والقاعدة القانونية السليبه الواضحه خير من اهداره ، فليراجع كل صاحب قول قوله ، وما يختلف فيه الدكتور حلمي مراد عن زملائه — وهو استاذ فاضل — هو انه وضع اربع نقاط يختلف فيها عن بقية ما قالوه ولن ارد على هذه النقاط الا من واقع هذه الاوراق الرسميه التي تعيش امامنا ، فهذه اوراق للتاريخ ولا بنائنا من بعدنا ، ولا بناء مصر على طول الاجيال ، يتحدثون ويفتخرون بما هو موجود لا ظلم ولا نظام ولا حقد ولا تحاسد ، ولا بغض ولا تباغض ، ولكنه اعمالا للقانون .

النقطه الاولى يتساءل فيها : هل من الملامه السياسيه اسقاط العضويه ؟ وهذا السؤال يحاضرات الاعضاء ، ونحن شاكرون له انه هو الذي دفع بهذا السؤال ولم به احد . ولن ارد من عندي ، ولكن ارد على الملامه السياسيه التي يتساءل عنها سيادته من منبر اخر ومن منطق اخر ، لن اقول كلاما من عندي أيضا لان الكلام للتاريخ . ان احوال هذا الزمان ان كان هناك تندر عليه فان اى تندر يكون على ما قبل عام ١٩٥٢ ، فعمالوا نسمع معا بعض هذه النصوص ، « أكاد أقسم به لاننى أعتقد أنى مصدق عنكم بغير عین » وهذا كلام الاستاذ عبد الفتاح حسن حيث قال « ان الاحزاب السياسيه الماضيه لم تكن سيئه ، فقد قامت باعمال طيبه واخرى سيئه ، اما الاعمال الطيبه فنذكرها ونحمدها ، والاعمال السيئه نذكرها حتى نتلافها » .

ان خيط الديمقراطية الان يحتاج منا الى ما قاله صاحب هذه الدعوه اليوم ، وكذلك فان الاخطاء السياسيه التي حدثت يجب الاتحدث أبدا في يوم من الايام مرة ثانيه بعد ثورة ١٩٥٢ وبعد ثورة ١٩٧١ ، فهو الذى قال ذلك ولم أقله ، ان هذا الاستاذ يستند الى ما قاله الرئيس محمد انور السادات في تصحيحه فعلا للمسار الديمقراطى أصحاب ذلك الزمان قالوا ان هناك فسادا ، ونحن اليوم مطالبون بان نقن شيئا لنقع هذا الفساد ما في هذا من شك ، ولا في هذا تضليل ، ولكننا نستند الى ما قالوه ، تعالوا معي ، حينما يتكلم وهو يحكى عن هذا الزمن ، لست أنا الذى أدافع عن هذا الزمان ولكننى سأقول كلامه . « حينما أتكلم في مناخ الحريره أقول رايبى بصديق ولو مخالف ، وحين يكون لى رأى في تنظيم الاحزاب السياسيه أقوله ، وقد يخالفنى فيه البعض ، وأنزل على رأى الاغلبيه فنحن نعيش في جو ديمقراطى

حقيقى واقعى ، والذى يتجاهله ويتنكر له انما أخشى ان اقول ان على عينيه غشاوة أو عصابة وينبغى أن يرفعها ليرى ويرى ليعرف طريقه » هذه هى الديمقراطية التى نعيشها اليوم ولا تحتاج منا الى دفاع عنها ، ولكن كل ما حدث للملأمة السياسيه التى يطلبها الزميل ويتساءل عنها اليوم ، هوى اسقاط العضويه أو بقائها ، نحن لا نتحدث ابدا عن سلوك شخص من الناس ولا عن افعال شخص من الناس ، ولا نتعرض لزيد أو عبيد او للأخ عبد الفتاح حسن ، ولكننا نتعرض لواقعه واحده ، هى واقعه تطبيق القانون ، تطبيق القانون الذى يجب ان يطبق مع ان احترامنا للدستور لا يأتى الا من تطبيق مواد الدستور ومواد القانون .

هناك نقطه أخرى ، يقول فيها الاخ عبد الفتاح حسن رفع دعوى أمام محكمه القضاء الادارى ، له ذلك ، وليس لنا عليه معقب ، فهو حر يذهب الى المحكمه الدستوريه ، أو يذهب الى محكمه القضاء الادارى ، ليرفع دعواه أنى شاء وأينما شاء ، لا نعارض .

فى ذلك ، ولكن هل نجعل من ذلك قيذا على حصراتكم ؟ وهل يكون فى هذا الطلب قيد على اعضاء مجلس الشعب ؟ هل نجعل من هذا العمل الذى قام به فرد قيد علينا نحن هنا فى هذه القاعة المقدسه ؟

هذا مجال وذاك مجال ، ولكن صاحب الكلام يقول « كيف نفعل لو قال القضاء غير ذلك » ؟ اقول ، اننى هذا اليوم اطبق القانون ، واطبق نصاورد فى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، هذا الذى جعل الاختصاص الاصيل لصاحب الدعوى الحق ، هو مجلس الشعب ، أى اننا نحن أصحاب الحق فى ان نطبق عليه أولا يطبق ، نقول ما نقول طبقا للقانون .

وهناك أوراق اللجنه التشريعيه ، والمراجع لها يجيبها اكثر ، ونجد فيها المراجع القانونيه لكل شئ ، إلا ان الاخ الدكتور محمود اقاضى قال : انهم غيروا بعض الشروط فى عام ١٩٧٢ ، ولكن هذه الشروط لم تطبق على كثير من اعضاء المجلس ، اقول له ، نعم فالدستور ايضا يقضى بذلك ، ولا خيار لنا نحن اليوم ، ذلك لان الدستور فى ماده ١٨٧ قد جعل لمجلس الشعب الحق فى ذلك ، ولو ينكر على مجلس الشعب فى غير المواد الجنائيه ان يعمل ارادته وان يفعل ما يشاء ، فنحن نشترط شروطا معينه طبقا للقانون . ونعرف فى أى مكان انها واجبه التنفيذ ، بالاثـر المباشر الفورى ، ولكن اذا كان هناك رأى للمشروع ان اراد الا يطبق

النص من هذا الوقت ، فقد كان عليه أن يجدد ذلك . ولكن النص واضحاً ولم يات فيه شئ عن ذلك فان هذا الكلام لا يعنى ولا يسن ، وليس هنا مجال ولكننا في مجال تطبيق القانون .

النقطة الثالثة : في الملائمة ، نجد انه يتكلم عن الدعوى المرفوعة امام القضاء وليس عن الملائمة . ثم يقول هل من الحق أن تسقط العضوية عن خصم سياسى ؟ اننا لا نتعامل مع بعضنا البعض على اننا في خصومات سياسية ، أبداً ، والا كان هناك الظلم كل الظلم لاي تشريع يخرج من هذا المكان المقدس . اننا لسنا في خصومات سياسية ياسيدى الزميل . ولكننا نكون في خصومات اذا لم يطبق القانون واذا لم يحترم الدستور واذا لم يعمل النص الوارد ، ليس غير ذلك . أما اذا كان القول على أنه « هل من الاسلام ان تسقط العضوية عن خصم سياسى ؟ » لا يأخى فهذا القول مردود ثم هنا من ينتهى الى ما أنتهى اليه ويقول متاديا أعضاء هذا المجلس الموقر ويناشدهم الرجوع الى ضمائرهم ، وليس بدافع حزبي أو نصر سياسى ، لا يازميلي الفاضل محمد الله على ان لدينا ضميراً والضمير هو القانون ، وهو اعمال القانون وانت استاذ القانون . انت تناشدنى ان لم أعمل القانون ان أعمله وتناشدنى اذا أهدرت القانون أن أطبق القانون . وانت تناشدنى ان أقف معك اذا وضعت القانون في المتاحف ولكن تناشدنى اذا كنت أطبق القانون فتتطابق معي أيضا القانون . هذه هى النقاط التى اختلفت فيها القوم بعضهم مع بعض وهم في دائرة واحدة .

وأنسى استمحيكم في النهاية يا حضرات الزملاء فنحن لا نطالب بفرض قرار اللجنة التشريعية على حضراتكم ، ولكن نطالب بان تتجاوب في تطبيق النص القانونى مع قرار اللجنة التشريعية الذى قرأتموه والذى هو في ضمائركم ، وان نحترم الدستور والقانون قلت هذا والامر لكم مفوض ، وشكراً .  
( تصفيق ) .

رئيس الجلسة :

السادة الاعضاء :

وصلنى الان طلب مقدم من أكثر من ٣٠ عضوا يطلبون أفعال باب المناقشة . وحسب نص المادة ٢٨٠ من اللائحة الداخلية أعرض هذا الاقتراح على حضراتكم .

الموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح بتفضل برفع يده .  
(أغلبية) .

رئيس الجلسة :

والان ، أعرض على حضراتكم اقتراحا تقدم به بعض السادة الاعضاء الذين  
تكلموا من المعارضة و يقضى بتأجيل التصويت على اسقاط المصويه ، فالموافق  
من حضراتكم على هذا الاقتراح بتفضل برفع يده .  
(اغلبية) .

رئيس الجلسة :

السيد الزميل مصطفى كامل مراد يريد أن يلجأ المجلس الى السيد رئيس  
الجمهورية واننى اعتقد ان هذا ليس من اختصاصنا هنا طبقا للدستور والقانون  
واللائحة ، وانه خارج عن نطاقنا أن نعرض مثل هذا الاقتراح على السيد رئيس  
الجمهورية .

رئيس مجلس الوزراء :

بالنسبة لاقتراح الاخ مصطفى كامل مراد . ففى الحقيقة أن السيد رئيس  
جذب الاحرار عودنا دائما فى كل ما يطرح على هذا المجلس من موضوعات قومية الى  
أن يميل الى جناح فى الممارسة الديمقراطية ، اما أن يخرج من الجلسة أو يحاول دائما  
أن يقف موقف أنصاف الحلول .

لقد سبق للسيد الرئيس أن أعفى وأصدر قرارات عفوعن كل هؤلاء ، عندما  
كان محكوما عليهم بالسجن ، وكان من الممكن أن يبقوا فى السجن الى الان ، ثم  
صدرت قرارات عفوعنهم ، ثم منحوا كل حقوقهم السياسية ، بكل اسف ، لم  
يشروا للحفاظ على الممارسة السليمة ومن أجل القاعدة الكبرى من هذا الشعب ،  
انما نتيجة لاغراض واتجاهات شخصية .

فبعد أن رجح السيد الرئيس الى الشعب ، وبعد ان قال الشعب كلمته لم  
يصبح هناك إلا التزام المؤسسات السياسية بما قاله الشعب ، وقد كان لهذا المجلس  
الموقر شرف صياغة القانون بناء على المبادئ التى طرحت للاستفتاء ، فكل ما قيل  
بالنسبة للنواحي الدستورية أو القانونية ، فإن من حق السادة الاعضاء أن يقولوه ،  
ولكننا بصدد تطبيق القانون ، ولنا بصدد أشخاص بذاتهم ، ولنا بصدد نظرة

حزبية ، كما قال البعض ، نحن بصدد نظرة قومية بالنسبة للممارسة الديمقراطية في المستقبل وما حدده شعب مصر من استبعاد بعض العناصر عن الممارسة الديمقراطية في المستقبل ، المعارضة بخير ، والديمقراطية بخير ، هناك المعارضة والديمقراطية ، أما القول بأن نرجع للسيد الرئيس في أمر من حق هذا المجلس أن يبت فيه ، فأننى أقول ، ان السيد الرئيس قد أصدر قرارته باستثناء بعض الشخصيات التي عملت في السياسة في الاحزاب قبل الثورة ، وكان للسيد الرئيس أن يستثنى — طبقا للقانون — من يرى استثناء ، فنحن الان في صدد أخذ القرار بالنسبة لهذا الموضوع وفي تصورى أنه بعد الاستفتاء ، حكم الشعب على هؤلاء الناس وأسقطهم في دوائرهم وسحب عنهم الثقة عندما وافق على المبادئ التي طرحت للاستفتاء قبل أن يسقط هذا المجلس عضويتهم .

(تصفيق) .

فالشعب في دوائرهم يعلم أنهم ممن ينطبق عليهم هذا القول..

(تصفيق) .

فأرجو للسيد رئيس الجلسة أن يبدأ في أخذ رأى بالنسبة للموضوع المطروح وشكرا .

### العضو مصطفى كامل مراد :

(اولا) لقد تقدمت باقتراحى ومن حقكم الاقتراع عليه .  
أما ما وصفنى به السيد رئيس مجلس الوزراء باننى أميل الى الجنح في المسائل القومية ، فهو خير من يعلم ، أننى أقف على أرض صلبة وأبدي رأى في كل المسائل القومية وليس كما وصفنى ..

### رئيس الجلسة :

نتنقل بعد ذلك لآخذ رأى على اسقاط العضويه عن السيد العضو عبد الفتاح حسن طبقا للمادة ٣١٣ من اللائحة الداخلية للمجلس التي تنص على أن « يغضل المجلس في اقتراح اسقاط العضويه بطريقة أخذ الرأى بالمتأداة بالاسم . ويصدر القرار باسقاط العضوية بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس » فليناد على الاسماء لآخذ الرأى طبقا لنص المادة ٣١٣ من اللائحة الداخلية .



نودى على الاسماء  
(ضجة / وأصوات تملو)

العضو محمد دياب :

ان الذى يحدث داخل القاعة هنا الان من جانب المعارضة ما هو الا تحد  
سافر، ان يكون من شأنه أن يوصلنا الى شئى أو الى نتيجة على الإطلاق ، وأمثال  
هؤلاء هم الذين أفسدوا البلد ، ويجب ان يكفوا عن هذا الذى يفعلونه .

رئيس الجلسة :

أرجو أن يبدأ السادة الاعضاء جميعا حتى تتمكن من اتمام عملية التصويت ،  
وعلى كل من السادة الاعضاء الذى ينادى على اسمه أن يقول رأيه إذا كان موافقا  
أ غير موافق بصوت واضح . والان نعود لاستكمال عملية التصويت .  
وهنا عاد المجلس الى عملية أخذ الرأى نداء بالاسم .

وخرج عبد الفتاح حسن من مجلس الشعب ولجا الى مجلس الدولة حيث رفع  
الدعوى رقم ٣٢ ق لسنة ١٩٥٣ وشرح فيها وجهه نظره من أن قرار المدعى  
الاشتراكى يعتبر قرارا اداريا يجوز الطعن فيه أمام القضاء الادارى ، وطالب  
بالفائه .. لكن المفاجأة كانت مذهلة ، فقد جل مجلس الشعب فى ١١ ابريل سنة  
١٩٧٩ قبل أن يستكمل دوراته الخمس وذلك بعد أيام من توقيع معاهدة السلام  
بين مصر واسرائيل فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ .

لقد حقق مجلس الشعب للسادات ما يريد :

- \* وافق على قوانين حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .
- \* وافق على كل الاجراءات التى طلبها السادات لضرب المعارضة  
وتكتم أفواهها .
- \* وافق على فصل كمال الدين حسين والشيخ عاشور وعبد الفتاح  
حسن وأبو العز الحريرى ( وهو العضو الذى سترد قصته فى الفصل  
التالى ) .

\* وافق على اتفاق كامب ديفيد .

\* وافق على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في مارس  
سنة ١٩٧٩ .

« إننى حين أتكلم عن أبوالعز الحريزى ،  
فأنتى فى الواقع أدافع عن كرامة مجلس الشعب  
وحصانة أعضائه ، أدافع عن السلطة  
التشريعية ، وأدافع عن الديمقراطية ، اليوم  
أبوالعز الحريزى فى سجن القلعة وفداً سيكون  
غيره وغيره .. »

عادل عيد

من دفاعه بمجلس الشعب مايو ١٩٧٨





## الفصل السابع

ابوالعز الحريرى



كان معروفا ان الدائرة سوف تدور ان اعضاء مجلس الشعب الاخرين الذين يتكلمون كثيرا ، والذين يكشفون ، والذين لا يملون من النقد والمعارضة .. وكان من الضروري التخلص منهم واحدا بعد واحد .. واذا عز الامر فيمكن التخلص منهم بضربة واحدة .. ولما كانت هذه الامكانية الاخيرة صعبة التحقيق الى حد ما .. فقد اختار السادات ان ياكل معارضيه واحدا واحدا ليسهل هضمه ..

وكان الدور قد جاء على العضو أبو العز الحريري ، وكان الحريري هو أضعف حلقة في سلسلة المعارضة .. ذلك لان اللواء نبوي أسماعيل وزير الداخلية ومن اقرب المخلصين للسادات ، واشد المدافعين عنه وعن سياسته كان قد أخذ على عاتقه تصفيه ككل معارض للسادات ولهذا فقد جرى تلقيق قضية للعضو أبو العز الحريري لعب فيها أنور حبيب المدعى الاشتراكي - صديق السادات - دورا مشهودا عندما قرر التحفظ على أبو العز الحريري ، وقد استند المدعى الاشتراكي في اجراءاته ضد عضو مجلس الشعب الى « طبخة » جيدة قدمتها اليه وزارة الداخلية .. ويكشف هذه « الطبخة » مذكره المدعى الاشتراكي أنور حبيب المؤرخة في ١٩٧٨/٥/٢٤ والتي قدمت بمجلسه مجلس الشعب في ١٩٧٨/٥/٢٧ .

وتقول الطبخة :

بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٦ أخطرت مباحث أمن الدولة « فرع الاسكندرية » النيابة العامة بضبط السيد أبو العز حسن الحريري عضو مجلس الشعب عن دائرة « كرموز » متلبسا بقيادة مظاهرة عداثية قوامها حوالي مائتي شخص من اليساريين المشطرفين تجوب دائرة قسم شرط الجمرك ، وانه وقت ضبطه كان يستعمل مكبرا يدويا للصوت ويردد هتافات عداثية ضد نظام الحكم القائم ويعمل معه سلاحا ظاهرا . وأن الشرطة قامت بتوجيه النصح له للكف عن التظاهر وصرف المتظاهرين الا انه لم يمثل فقامت بالقبض عليه وعلى تسعة من المشتركين معه في هذه المظاهرة .

وقد باشرت النيابة تحقيق الواقعة ، وتحرر عن ذلك عضو النيابة رقم ٩ سنة ١٩٧٨ جنائيات الجمرک الذى تضمن سؤال المتهمين جميعا وشهود الواقعة وقررت النيابة اخلاء سبيل السيد أبو العز الحر یرى بضمان مالى قدرة مائة جنيه وان يحبس أربعة أيام على ذمه القضية ، وإخلاء سبيل باقى المتهمين أيضا بضمانات مالية مختلفة . (١)

وبتار یخ ١٨/٥/١٩٧٨ ورد الى جهاز المدعى العام الاشتراكى كتاب السيد وزير الداخلية مرفقاً به مذكرة تضمنت أن السيد أبو العز الحر یرى عضو مجلس الشعب داب على مهاجمة سياسة النظام الحاضر والقيادة السياسية وتوزيع المنشورات التى تحوى عبارات بهذا الخصوص مستغلا فى ذلك المعاناة الجماهيرية والمشاكل الاقتصادية التى تمر بها البلاد بهدف اشاعة البلبلة فى أوساط المواطنين وقيامه بعقد اجتماعات وندوات سياسية تهدف الى الاثارة ، وأخر هذه التصرفات ضبطه متلبساً فى ١٦/٥/١٩٧٨ بقيادة مظاهرة بدائرة قسم الجمرک بالاسكندرية مرددا فيها هتافات عاتية من بينها « عابزين حكومة حرة — العيشة بقت مرة ، ياحرية الاسياد — عم الظلم والاستعباد ، يا شعب غير غير — العيشة بقت تحمير ، يايسار سير سير — احنا جنودك للتغيير ، ارفع ارفع فى الأجور — خلى الفقراء تشوف النور ، هزى ميزان العدل يا مصر — خلى الفقراء تهد القصر » .

وانتهى السيد وزير الداخلية فى كتابه الى طلب اتخاذ الاجراءات القانونية فى ضده أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

وقد باشر جهاز المدعى العام الاشتراكى تحقيق الوقائع سالفه الذكر وانتهى الى انه قد استقامت فى حق السيد أبو العز حسن الحر یرى دلائل كافية مستمدة من أقوال الشهود والاوراق المضبوطة على انه اتى أفعالا من شأنها الاضرار بامن البلاد من الداخل — تتمثل فى الجهر علانية لاثارة الفتنة وتحريض الجماهير — وإذاعته عن طريق مكبرات الصوت بالطريق العام دعايات مثيرة من شأنها إلحاق الضرر بالمصلحة العامة وكان ذلك فى تجمهر . الامر الذى من شأنه ان يعرض السلم العام للخطر وكان ذلك فى زمن الحرب .

وقد أصدر السيد المدعى العام للاشتراكى قراره فى ٢١/٥/١٩٧٨ بالقبض على السيد أبو العز حسن الحر یرى والتحفظ عليه بسجن القلعة لمدة ستين يوما وإخلاء سبيل باقى المتهمين بلا ضمان .

(١) أوراق مباحث أمن الدولة الخاصة بهذه الجنایة يضم الوثائق



ومحسبان أن الاجراءات التى يتخذها المدعى العام الاشتراكى متصله  
باشخاص تنطبق فى حقهم المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ — على  
ماجرى عليه قضاء الحراسة وتأمين سلامة الشعب من الاجراءات الجنائية .

فإنه إجابة على ما أثاره السيد أبو العز حسن الحريرى عضو مجلس الشعب  
من أن أمر احتجازه لا يتفق وصحيح القانون . فهو فى شقه الأول المتعلق  
بتمتعه — كعضو بمجلس الشعب — بالحصانة البرلمانية التى تستوجب  
استئذان المجلس قبل اتخاذ مثل هذا الإجراء قبله .

مردود بما هو جلى من استعراض الوقائع على النحو السابق بيانه أنه  
ضبط حال مقارفته الأفعال التى قامت الدلائل على ثبوتها فى حقه والتى  
تشكل الجناية المؤتممة بالمادتين ١٠٢ مكررا من قانون العقوبات والمادة الثانية  
من القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .

وقد صح لدينا قيام الدلائل على صلته بالجريمة المتلبس بها وكفايتها  
لتوافر حالة التلبس حسبها عرفها القانون والتى من المقرر أنها حالة تلازم  
الجريمة ذاتها وأن تقدير مبلغ كفايتها إنما يكون تحت رقابة سلطة التحقيق  
نقض جلسة :

١٩٦٥/٤/١١ ق ٧٩ ص ٣٨٤ الج ١٦

١٩٦٨/١٠/١٤ ق ١٦٣ ص ٨٢٨ الج ١٩

١٩٧٤/٥/٥ ق ٩٦ ص ٤٥٤ الج ٢٥

وإذا إستقام أن السيد العضو كان فى حالة تلبس بالجناية سالفه الذكر .

وكان نص المادة ٩٩ من دستور جمهورية مصر العربية يجرى على أنه  
« لا يجوز فى غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو  
مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس » .

وكان اجماع الرأى على زوال الحصانة البرلمانية فى حالة ضبط الجريمة فى  
حالة تلبس ، إذ طالما ضبطت الجريمة متلبسا بها زالت عن العضو حصانته  
وأمكن اتخاذ كافة الإجراءات الجنائية قبله ، بما فيها رفع الدعوى عليه دون  
حاجة إلى استئذان المجلس .

وتجريد العضو من الحصانة في هذه الحالة مردد أنه في حالة التلبس تكون مظنة الكيد للعضو أو الخطأ في التقدير ضعيفة الاحتمال ، كما أن معالم الجريمة تكون واضحة ، وتقتضى المصلحة وجوب السرعة في اتخاذ الاجراءات قبل أن تضع هذه المعالم .

بما يضحى معه منع السيد العضو ، اتخاذ إجراءات التحقيق معه والتحفظ عليه قبل استئذان مجلس الشعب في ذلك ، غير سديد .

أما ما أثاره السيد العضو خاصا بأنه وقد تولت النيابة العامة التحقيق معه في الوقائع المنسوبة إليه فإنه ينحصر اختصاص المدعى العام الاشتراكي بالتحقيق فيها فهو مردود بأن مناه اختصاص المدعى العام هو قيام الدلائل الكافية على وقوع أفعال من تلك التي جعلها المشرع بنص المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قواما لاتخاذ إجراءات التحفظ على الأشخاص وهو ما تحقق في هذه الدعوى — بغض النظر عن وقوع جريمة من جرائم القانون العام كى تنهض النيابة العامة بمباشرة اختصاصها من عدمه .

ومن الاستعراض المتقدم يستقيم القول بأن ما اتخذ من إجراءات مع السيد العضو أبو العز حسن الحريرى يتفق وصحيح القانون ...

ونهى العضو عادل عيد . وطنم في مذكرة أنور حبيب وقال :

واقعة الزميل أبو العز الحريرى واقعة خطيرة ، لا أعتقد أن لها سابقة في حياة المجالس النيابية في مصر . قبض على الزميل أبو العز الحريرى مساء ليلة انتخابات دائرة الجمرى في ١٩٧٨/٥/١ . وقد علمت بواقعة القبض فور حدوثها ، ففى صبيحة اليوم التالى للواقعة اتصلت برجال الشرطة لأتنبهم إلى صفة الحصانة فلم يستجيبوا ، وفى اليوم التالى علمت أن هناك تحقيقا يجرى مع الزميل أبو العز الحريرى بواسطة رئيس نيابة غرب الإسكندرية ، فحضرت التحقيق واستمعت إلى أقوال الشهود من رجال الشرطة ، وتبينت — مما قالوا — أن الواقعة ملفقة للزميل أبو العز الحريرى ، فلم تكن هناك مظاهرة خلافا لما قيل ، ولم تكن هناك مقاومة للسلطات ، ولم يصب أحد من رجال الشرطة ، ولم يكن هناك عدد يتجاوز العشرة أو الاثنى عشر شخصا وليس مائتين كما زعموا ، كل هذا كشفت عنه التحقيقات المستفيضة . وقد تناقض رجال الشرطة فيما بينهم تناقضا صارخا ، وأسفر التحقيق عن أن الواقعة لا تعدو أن الزميل أبو العز الحريرى

كان يطوف بدائرة الجمره بصحبة مرشح حزب التجمع مع نفر قليل من أعضاء الحزب ، يدعون الناس لانتخاب ذلك المرشح بالطريق المألوف ، وكان مع الزميل أبو العز الحريري مكبر صوت يدوي يردد فيه بعض النداءات لم يكن من بينها — بشهادة ماقيل في التحقيقات — معظم ما جاء في البيان الذي أدلى به الآن ، ولأدري من أين تستقى وزارة الداخلية معلوماتها ؟ !! هل من تحقيقات النيابة أو من مصادر أخرى ؟ لقد كنت أود لو أن المذكرة التي تليت أمام حضراتكم قد أرسلت من النيابة العامة القائمة على التحقيق ، أما مباحث أمن الدولة وهي الخصم والحكم فغير مقبول .

● ورد المهندس مرعى رئيس المجلس قائلا ان المذكرة التي تليت على المجلس الآن من المدعى العام الاشتراكي وليست من مباحث أمن الدولة ، ردا على خطاب الأستاذ خالد محيي الدين .

وواصل العضو عادل عيد :

أقول لقد استقيت معلومات هذه المذكرة بخصوص الغتافات الواقعة المنسوبة للأخ أبو العز الحريري ، من معلومات مباحث أمن الدولة . ولقد انتهى التحقيق مع السيد العضو أبو العز الحريري ثم جرت اتصالات تليفونية مطولة انتهت بأن أفرج عنه بكفالة قدرها مائة جنيه وكان قرار النيابة قرارا غريبا لأننا بصندد أحد أمرين : إما أن تكون الواقعة ثابتة فيحبس أبو العز الحريري وإما أن تكون الواقعة غير ثابتة فيخلى سبيله !! لكن إذا كانت الواقعة ثابتة وغير ثابتة في وقت واحد فهذا شيء غير مفهوم ، يؤيد ذلك الإفراج بكفالة مائة جنيه !! وفي المفهوم أكثر أن عضو مجلس الشعب يغلى سبيله بضمان قدره مائة جنيه ! وفي ظني — وأعتقد أنه كذلك في ظنكم — أن صفة عضوية مجلس الشعب أكبر من مائة جنيه ، فعندما يغلى سبيل عضو يغلى سبيله بضمان عضويته في مجلس الشعب وليس بمائة جنيه ، لقد ذكرت هذه الاعتبارات للسادة رجال النيابة بالإسكندرية ولكن لم يستجيبوا . إن الزميل أبو العز الحريري رفض دفع الكفالة وكان حصيفا في ذلك ، لأنه يرى أن صفة العضوية أكبر بكثير من المائة جنيه ، وكان من المفروض أن تكتفى النيابة بالإفراج بضمان عضويته .

وفي صباح يوم السبت مثلنا أمام القاضي للنظر في تجديد الحبس ، (١)  
وتشرفت بالمرافعة عن زميلي أبو العز الحريري ، موضحا الكيد والزيف والتلفيق  
في هذا الاتهام ، وكان قرار القاضي الإفراج عن الزميل فوراً وبلا ضمان —  
وهذا للأسف ما أغفلته المذكرة التي أرسلها السيد المدعى العام  
الاشتراكي ، وبعد هذا كان من المفروض أن يخلى سبيل السيد العضو  
أبو العز الحريري من سرائ المحكة لكن للأسف سألنا فعلما أنه قد أرسل  
إلى القاهرة لسبب غير مفهوم ، وبعد يوم أو اثنين علمنا أن السبب في إرساله  
إلى القاهرة يمثل أمام المدعى العام الاشتراكي ، وقد باشر سرعيا السيد  
المدعى العام الاشتراكي مهمة الوصاية على هذا المجلس وأعضائه ، فباشر  
تحقيقا مع السيد العضو أبو العز الحريري ، لا أرى علام استنديه ، ورأى  
بتقديره خلاف مارات السلطة القضائية ، إذ رأى المدعى العام الاشتراكي  
أن يحبس ستن يوما ويحدد مكان السجن في القلعة ، والقلعة مكان للحجز  
تشرف عليه مباحث أمن الدولة ولا تخضع لإشراف النيابة العامة .

السيد رئيس المجلس ، حضرات الاخوة الاعضاء :

ما هذا الوضع الذي نواجهه ؟ زميل عضوفي مجلس الشعب يقبض عليه بعد أن  
تفتعل حالة تلبس ، ونحن نعلم أن افعال حالات التلبس من أيسر الأمور ، وأن كثيرا  
من القضايا دأب رجال الشرطة على اختلاق حالات التلبس فيها حتى يتفادوا  
الاجراءات والقيود المتعلقة باستئذان النيابة في الضبط والتفتيش ، فما أسهل أن ياتي  
شاهد أو شاهدان ليشهدا بانهم شاهدا فلانا يقول كذا أو كذا . . اذن فالجريمة متلبس  
بها وتكون الجناية التي بمقتضاها يعاقب مرتكبها بالمادة ١٠٢ من قانون العقوبات ،  
و يصبح هذا المتهم سواء كان عضوا في مجلس الشعب أو في غيره متها و يقبض عليه  
ويحتجز حتى لورات سلطات التحقيق القضائية أن تخلى سبيله ، فهناك السيد المدعى  
العام الاشتراكي وهو جاهز دائما بتحقيقاته وقراراته ليضع من يتجاسر من أعضاء هذا  
المجلس تحت التحفظ ويرسله الى أين ؟ . . . الى سجن القلعة ، وعلى السادة الاعضاء  
أن يفهموا ماذا يعني ذلك .

(١) الأستاذ عادل محمد عضو مجلس الشعب في ذلك الحين وعام قدير وقد تولي الدفاع عن العضو  
أبو العز الحريري أمام القضاء .

السيد رئيس المجلس :

أن ماحدث للزميل أبو العز الحري كل منا معرض له في هذا البلد ، ومعنى هذا أن يدب الخوف في نفوس أعضاء مجلس الشعب فيعجزوا عن أداء واجبهم ، ولا تنطلق أصواتهم بالنقد أو بتقويم الانحراف ، وإذا وصلنا الى هذا فن تكون هناك ديمقراطية ، وانما يكون هوحكم الفرد متخفيا وراء أشكال الديمقراطية .

ان المدعى العام الاشتراكي لم يكلف نفسه أن يترى الى ان يرفع المجلس الحصانة عن السيد العضو أبو العز الحري ، ومنذ أسابيع قليلة أدان المجلس اجراءات المدعى العام الاشتراكي حين وضع أموال أحد السادة الأعضاء تحت التفظ وليس شخصه ، وكان الزميل قد رفعت عنه الحصانة في فصل تشرى سابق بناء على طلب النيابة العامة ، ومع هذا فقد تكلمنا ولم نقبل هذا الوضع ، وقلنا لعد تجاوز المدعى العام الاشتراكي حدوده ، وعليه أن يصحح اجراءاته .

اليوم يتجرأ المدعى العام الاشتراكي — وقد رأى أمامه الضم الأخطر — و يقبض على عضو مجلس الشعب بعد أن حققت النيابة معه وأخلت سبيله بضمان مالي ، وبعد أن مثل أمام القاضى وأخلى سبيله بلا ضمان ، من هو المدعى العام الاشتراكي ؟ كلا . . . أنه موظف من موظفى هذه الدولة ليس بذى حصانه ولا حيدة ، وانما هو موظف يمارس عملا سياسيا بمفهوم الحزب الحاكم ، كيف نسلط هذه السلطة التي تعبر عن مشيئة السلطة الحاكمة ؟ ١١٩ .

أن المسألة أخطر من أن يسكت عنها ، واننى حين أتكلم مدافعا عن أبو العز الحري يرى فائسى في الواقع أدافع عن كرامه المجلس وحصانة أعضائه ، أدافع عن السلطة التشريعية ، وأدافع عن الديمقراطية في مصر ، اليوم أبو العز الحري في سجن القلعة وغدا سيكون غيره من الأخوة الزملاء .

اثبتوا وجودكم ، أن المسألة أكبر وأخطر من أن تكون مسألة أبو العز الحري وحده ، أنها مسألة المجلس كله ، ومسألة الديمقراطية في مصر ، وسكرا . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وأشار المهندس سيد مرعى الى أن النبوى أسماعيل ير يد أن يلقى بيانا وفعلا تقدم وقال .

إذا كان ما حدث و وقع من السيد العضو أبو العز الحر يرى أمر مؤسفا حقا ، فإن المؤسف أكثر منه أن يقف السيد العضو عادل عيد ليلقي بكلام غير موضوعي ، وأقول غير موضوعي لانه خالف الوقائع ، وتجاوز في عبارات حينما ادعى أن القضية ملفقة ، وكأنه بذلك قد أعتدى على حرمة قضائنا الذي تولى تحقيق هذا الحادث ، وأكثر من ذلك ، فقد تجاوز حينما قال أنه ممكن تلفيق مثل هذه القضايا ، وتلفيق حالات التلبس ، وقد نسى أننا نعيش اليوم في ظل ثورة مايو بمبادئها وقيمها الشريفة والعظيمة .

وصفق أعضاء حزب مصر « السادات » .

وهو الامر الذي — للاسف — لم يستوعبه البعض ، فتورة مايو الخالدة التي نعيش اليوم — ولحسن الطالع — عيدها السابع ، أرست قبا أنسانية عظيمة وشر يفة ، أرست الحرية والديمقراطية بعد غيبة طويلة ، أرسلت قيم الحق والعدل وسيادة القانون ودولة المؤسسات ، ولعل هذا المجلس بما يضمه من قيادات وطنية شريفة وعظيمة ، انما هو تجسيد حى لثورة مايو ولدستور ثورة مايو الذى جاء هذا المجلس فى ظله ، ولعل هذا يجبرنا أيضا الى أن نشير الى أن ما يحدث اليوم وما يجري انما هو تأكيد لهذه المبادئ العظيمة والشريفة ، وإذا كان البعض قد فهم سيادة القانون والحرية والديمقراطية على أنها فوضى فلا بد أن يعرف أن سيادة القانون حق و واجب ، وأن هناك فرقا كبيرا بين الحرية والفوضى ، وبين الحرية وسيادة القانون وبين أن نعيش مجتمعا فى غمرة الارهاب الفكرى الذى أراد البعض أن يفرضه علينا ، وأنا أقول هنا بضمير وطنى وأمام ممثلى شعب مصر العظيم ، ان هذا الذى تم فى دائرة الجمرى من أعمال لسيادة القانون انما هو تجسيد حى لارادة حضراتكم جميعا ، وتجسيد لمبادئ ثورة مايو .

نعود الى الاحداث التى جرت فى دائرة الجمرى ، منذ أن أعلن عن خلو الدائرة وفتح باب الترشيح فيها وجدت عناصر مختلفة فرصتها لكى تنفذ سمومها ، وإذا كانت حرية الترشيح مفتوحة للجميع — وهذا الامر ثابت اذا ماتبعنا خط سير المعركة الانتخابية — فقد وجد كل اتجاه فرصته للنزول الى هذه الساحة .

حزب التجمع الوطنى التقدمى فى اجتماعاته ولقاءاته المفتوحة والمغلقة ، قال اننا لن نضمن ان نحصل فى هذه الدائرة على شئ ، ولكننا نراها فرصة لمواصلة تحرير النظام ومهاجمة القيادة السياسية ، والتشكيك فى السياسات ، واتارة تلك المبادئ التى درجوا على أثارها فى الفترة الأخيرة ، من أثاره للصراع الطبقي لتاليف الطبقات

ولتهديد السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية ، وعليه فقد دفعوا في هذه الانتخابات باحد عناصرهم للنزول في هذه الدائرة ، وبدأت التجاوزات منذ اليوم الاول في صورة نشرات كلها سموم وكلها تشكيك واقتراء وتفضيل ولوى للحقائق ، وقد نهناهم في رفق الى الاصول والقواعد التى يجب الالتزام بها في المعركة الانتخابية حتى تكون معركة نظيفة وسليمة يحصل فيها كل مرشح على فرصته ، فلم يلق هذا أذانا صاغية لان لهم مخططا مرسوما ولا بد أن يصلوا به الى نهايته ، واستمروا في توزيع النشرات الزائفة والمضللة .

ومن منطلق سيادة القانون فقد عرضنا الامر على النيابة المختصة ، فاجرت تحقيقا وأمرت بحبس بعض هؤلاء المروجين ، وقررت الافراج عن بعضهم بضمان مالى ، ولكن السيد أبو العز الحريز لم يقنع بهذا ، وبدأ يتصدر هذا العمل غير المشروع وغير الوطنى وأخذ يوزع بنفسه النشرات التى أدانها تحقيق النيابة ، وفي حديث ودى لى معه في هذه القاعة وعلى مسمع من عدد من الاخوة الزملاء تكلمنا وتناقشنا في هذا الموضوع مناقشة موضوعية وقلت له « يا أخ أبو العز » أنتم ذكرتم في اجتماعكم أنه ليس لكم في هذه الدائرة شئ ، لان طابع هذه الدائرة طابع دينى وشعبى يميلت الشيوعية ، ولا يمكن أن يدين بها ، ولا يمكن أن يسير خلف هؤلاء الذين يتخذون من « لينين » الها ، ومن الشيوعية ديناً ، ومن موسكو كعبة ... (تصفيق) .

قلت له كل هذا وقلت أيضا ولكنكم قررتم أشياء في اجتماعاتكم المغلقة ، وانك تعلم الكثير الذى يقال حول هذا ، وحول صلة الحزب بالتنظيمات الارضية ، والتنسيق الموجود ، وعن دورك أنت بالذات ، فابتسم وكان هذا على مسمع من الاخوة الاعضاء ، وقلت له أيضا انكم تخطئون في حق أنفسكم ، وحق وطنكم ، حينما تلجأون الى هذا العمل ، وخاصة بعد ان أتاحت لكم ثورة مايو العمل في النور ، لكى تبتعدوا عن العمل في الظلام وهذه فرصه ... ولكنه ابتسم وقال أن هذه المنشورات سبق أن أصدرنا أكثر منها في اجتماعاتنا ، وفي نشراتنا السابقة ، وكان التهمج والخروج على القانون أصبح قاعدة ، وظنوا انه بالاهارب الفكرى يمكنهم أن يفرضوا على الاجهزة أن تعتبر أن كل خروج عن المسيرة الوطنية وعن القانون وعن السلام الاجتماعى وعن الوحدة الوطنية قد أصبح قاعدة ، والمؤسف أن قيادات حزب مصر الوطنية الحريصة على القانون ، وعلى ثورة مايو أصبحت وحدها هى المزمة بكل القيم والمبادئ السليمة ، واصبحت التجاوزات والخروج على القانون هو من الاقلية ،

فكأن الاقلية تريد أن تفرض الارهاب على الاغلبية ، وهذا أمر غير مقبول بأى حال من الاحوال ، فالقانون موجود للجميع .  
(تصفيق) .

لقد قلت للسيد أبو العز الحري أن الفصل بين كل مواطن وآخر هو القانون - وهذا ما يجب أن نسلم به ونرتضيه جميعا - فلقد حققت النيابة في هذا الموضوع وقررت حبس بعض هؤلاء الأشخاص الذين يروجون هذه النشرات المضللة والتي تهدد سلامتنا الاجتماعى ووحدة الوطنى ، وأكدت أنه يمكنه الرجوع الى النيابة اذا كان يريد مواصلة توزيع هذه النشرات ، فلم يقتنع بهذا . وذكر عبارات وألفاظا لأرى أن أكررها حيناً قال : « نيابة آيه ، وتبا آيه ، أن النيابة تستطيع أن تفعل أى شئى ، فتحبس وتفرج على من تشاء ، وهذا قرار غير سليم ، ولماذا تأمر النيابة بحبس هؤلاء الأشخاص .... الخ » .

أى أنه غير راض عن إجراءات النيابة ، ولا أى سلطة فى الدولة ، فليس هناك ما يرضيه غير المخطط لهم ، وهذا الشئى السليم من وجهة نظره ، وفيما عدا ذلك يعتبره خطأ ، وخارجا عن القانون . استمر العضو أبو العز الحري يوزع هذه النشرات فى الدائرة ، وقد قت من جانبى بالاتصال بالمسؤولين عن الامن وطالبتهم بضغط النفس ، ومتابعة الموقف لاننا نريد معركة انتخابية هادئة ، الى أن أصدر السيد العضو المذكور منشورا باسمه « لماذا أحمد مصطفى » ؟ تكلم فيه سطور عن المرحش وفي أكثر من صحيفة ونصف مهاجمة فى النظام وفي كل انجازات الثورة ، وعرض بهذا المجلس الموقر ، حيناً ذكر موضوع الشيخ « عاشور » ووصفه بأنه مذبة للديمقراطية وعلق على هذا تعليقات ليست سليمة ، تدين القرار الذى صدر ضد الشيخ عاشور ، وغير ذلك من العيبارات التى درجوا على ترديدها ، فكلها مغالطة للقانون ، مغالطة لقيمنا ، ومبادئنا لسيادة القانون ، ولاطار الديمقراطية والحريه التى نحرص جميعا على تأكيدها ، وعلى ممارسته نظيفة ، بعيدة عن الاحقاد ، وبعيدة عن المخططات التى ترسم ، وبعيدة عن أسلوب الاثارة الذى يستهدف ضياع كل مكاسبنا وفرض نظام مستورد علينا ، نظام طبقى لا يتناسب مع قيمنا الدينية ، والروحية ، ولا مع منجزاتنا ، أو تاريخنا أو مبادئ ثورة يوليو أو ثورة مايو ، نظام مستورد وطبقى يدور فى دائرة الشيوعية الدولية .



لم يمثل السيد العضو أبو العز الحر يرى لروح السباحة ، ولما يسلكه رجال الأم من توفير المناخ الهادئ للمعركة الانتخابية ، ففي يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٨ — ليلة الانتخابات — وصلت معلومات بان هناك اتجاه لتدبير مسيرات ، وأن الشيوعيين سينتھون هذه الفرصة باعتمادها آخر ليلة — و يدبرون لمظاهرة مثيرة ومهيجة ، ولا تمت للدعاية الانتخابية بأية صلة لا من قريب ولا من بعد بما نحملة من شعارات وهتافات وغيرها — كما ثبت هذا — وأنها امتداد لنشاطها . وأكثر من هذا فان النشرات تظهر مدى التخطيط والأسلوب ، تلك النشرات المسمومة التي كانت تطبع تحت ستار الدعاية الانتخابية في دائرة الجمرك ، وكانت توفع في جميع أنحاء الاسكندرية حتى قسم المنشرة ، لالشيء الا للامانة وتاليب كل شعب الاسكندرية ، وفرصة للتهجم على النظام ، وعلى قياداته ، وعلى الحكومة ، وعلى منجزاتنا ، من أجل لوى الحقائق ، والتشكيك في كل شيء . ولقد أخطرت سلطات الامن السادة المرشحين والسيد « أبو العز الحر يرى » بان المظاهرات ممنوعة منعاً باتاً ، وحذرت ضمن ما حذرت مرشح حزب مصر نفسه ، وأكثر من هذا — وأثناء سير الدعاية الانتخابية — ألغت اجتماعات لمرشح حزب مصر ، وألغت سرديات لمرشح حزب مصر ، كل هذا من مطلق أيماننا بان المعركة الانتخابية لا بد أن تسير في إطار متكافئ من جانب أجهزة الامن ، وأن يعطى كل مرشح فرصته ، وأن يتاح لكل منهم أن يقيم من السرداقات والمؤتمرات والجلولات ما يتيح لغيره من تكافؤ ، وقد أعلنت أجهزة الامن هذا ، وبصرت كل المرشحين ، وكذلك السيد العضو أبو العز الحر يرى الى أن فوجئوا الساعة العاشرة ببلاغات تفيد بان هناك مظاهرة يفودها السيد العضو وتضم نحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ شخص ، ومن بينهم عدد كبير من العناصر الشيوعية من كرموز ومن دائرة الجمرك ومن غيرها . وكانت المظاهرة تهتف هتافات عدائية ، وأخذت المظاهرة تتصاعد وبدأت تتدخل فيها بعض العناصر الفوغائية . وانتقلت سلطات الامن الى مكان المظاهرة وحاولت في رفق وهدهود وموضعية تبصير السيد العضو أبو العز الحر يرى بعاقبة هذا الموقف وآثاره ، ولكنه ثار وأعلن أنه سيستمر في تصرفه هذا . وأخذ يردد الهتافات في وجه سلطات الامن ممسكاً بجهاز تكبير صوت يدوي ، وكان مسلحاً بسلاحه الشخصي الذي كنت قد رخصت له بحملة قبل ذلك بفترة . وظل السيد العضو يواصل هتافاته عل مسمع من رجال الامن ويقول « هزى ميزان العدل يا مصر ... خلى الفقراء تهد القصر ... يايسار سير سير ... أحنأ جنودك للتغيير ... أرفع أرفع في الاجور خلى الفقراء تشوف النور ... يا حر يه فينك

فينك... يا حرة الاسياد عم الظلم والاستبداد... يا شعب غير العيشة بقت  
تخير... عايز بين حكومة حرة العيشة بقت مرة... مايمكوش الحكومة لازم ناخذ  
حقسا بالقوة... » وغير ذلك من الهتافات . وحاول رجال الشرطة تبصيرة بعاقبة  
ذلك .

أن التعليمات وخطة العمل التي نسير عليها في وزارة الداخلية تتم في اطار سيادة  
القانون ودولة المؤسسات ، وفي اطار الحفاظ على الحيدة بين جميع المواطنين ، وفي اطار  
الخطة الموضوعية ، فانه في مثل هذه المظاهرة تتحرك الشرطة وتبصر القائمين بها بعافية  
الامر وتطلب اليهم الانصراف والكف عن الاثارة والخروج على القانون ، على أن يتم  
هذا التبصير بمنتهى الموضوعية والهدوء . فاذا حدثت استجابته من المظاهرة يننتهى  
دور الشرطة عند هذا الحد ، وتتخذ الاجراءات القانونية العادية لاثبات ما حدث .  
أما اذا حدث تصعيد من جانب المظاهرين ووقع اعتداء على الشرطة ، فلا بد أن  
يكون موقف الشرطة حاسما وحازما وأن تلقن مثل هذه العناصر درسا وهذا هو مايجرى  
عليه العمل الان وما سيجرى عليه العمل مستقبلا . فنحن نكفل لكل مواطن مهما  
كان موقعه في مجتمعنا ، الأمن والحيدة والامان على مصالحه بقلب مفتوح وفكر  
مؤمن ، أما اذا خرج أى شخص — مهما كان موضعه — على القانون فسيطبق عليه  
القانون بمنتهى الحزم ، ولا خلاف على هذه السياسة ولا تراجع عنها اطلاقا ...  
( تصفيق )

ان أى تصعيد أو محاولة لتخريب منشأتنا أو الاعتداء على رجال الامن سيقابل  
بمنتهى الشدة والقسوة لياخذ القانون هيئته ، ولكي نعيش في مجتمع نؤمن فيه بقيم  
الديمقراطية والحق والعدالة وسيادة القانون ، أما غير ذلك فامر مفروض . فهناك  
قنوات شرعية نستطيع أن نعبر من خلالها عن كل مانود التعبير عنه ، وأى خروج على  
هذا الاطار بالذهاب الى المساجد والنوادي ومخالفة القانون فسوف يوقع المخالفين تحت  
طائلة القانون . واننى أقول ذلك ليكون معلوما للجميع أن أى خروج على القانون  
كالجؤ الى التخريب أو استعمال العنف أو الايتان بأى فعل يشكل جريه من الجرائم  
سيكون الفيصل في الامر هو القانون ونياية أمن الدولة والمدعى العام الاشتراكى ،  
وسوف يتم كل ذلك في اطار الدستور والقوانين التي وضعت لتؤمن كل فرد على  
نفسه ، وتكفل حريته في التعبير وتحمى مصالحه وحقوقه كاملة . وهذا هو مايجرى  
عليه العمل فعلا . أما الخروج عن هذا وتاكيد صورة من صور الارهاب الفكرى التي

عمد البعض الى ترسيخها في الفترة الأخيرة — مستغلين سماحة الديمقراطية والرغبة الاكيدة لدى الاغلبية ولدى القيادة السباسبية في تحقيق المجتمع الديمقراطي مجتمع الحرية — وحدوث كل هذه التجاوزات والاخلال بالقانون الأمر الذي يحيل مجتمعا الى فوضى تدب فيه عناصر التخريب والاضراب بمصالحنا ومسيرتنا في وقت يبذل فيه القائيد جهده وتبذل الحكومة كل جهودها من أجل استكمال مسيرة التحرير ، ومن أجل إيجاد الحلول للمشاكل التي كانت تلك العناصر المخربة سببا فيها — والتي سجلها التاريخ عليهم وأدانهم فيها — أمر مرفوض . كما أن محاولة تعويق كل قرار يهدف الى حل هذه المشاكل أمر مرفوض كذلك ، وسواجه بالقانون . لقد ذكر السيد الرئيس أن « للديمقراطية أنياب » واننى أكرر قول السيد الرئيس وأقول أن للديمقراطية أنيابا وأن للقانون أيضا أنيابا يواجه بها كل الخارجين عليه . لقد وضع القانون من أجلنا جميعا . والقانون عملة ذات وجهين : حق ، وواجب . وليس معنى سيادة القانون أن تتحول الامور الى فوضى وأن يفعل كل شخص ما يحلوه وأن يتجاوز ويسىء — لغيره من المواطنين أو يسىء الى النظام أو يسىء لمسيرة هذا الشعب ، فهذا أمر غير مقبول على الإطلاق . ولعل فينا نعيشه اليوم من الرجوع الى الشعب ، صاحب المصلحة الحقيقية والحارس الأمين الديمقراطية ولا تجازاته ولثورة يوليو وثورة مايو ، أقول لعل في الرجوع الى الشعب في هذه المرحلة وفي كلمة الاجماع التي قالها في الاستفتاء الاخير خير دليل على ان الشعب لا يقبل هذه التجاوزات بعد أن أصبحت تهدد كل مكاسبنا وكل إنجازاتنا .

واننى أنسأل : لماذا كل ما حدث من دعر عندما قرر القائيد أن نرجع الى الشعب ؟ أن من دعروا من قرار القائيد ، وهو يعرفون أنفسهم جيدا ، دعروا لانهم واثقون من ادانه الشعب لهم في أكثر من مناسبة وفي أكثر من موقع ، وأن ما حدث في دائرة الجمرک خير دليل على ادانه كل هذه الدعاوى المشبوهة والعميلة التي تحاول أن تجرنا الى مجتمع شيوعي يتنافى مع كل قيمنا وتقاليدينا ، وخير دليل أيضا على ادانه تلك الدعاوى الرجعية التي تحاول أن تعود بنا الى مجتمع ما قبل ثورة يوليو أقول مرة أخرى أن كلمة الشعب في دائرة الجمرک التي أعقبا الاجماع في الاستفتاء لا كبر دليل على ان هذا الشعب يقف بالمرصاد لهذه القلة التي تحاول الاساءة الى منجزاته والتي تحاول العبث بمقدراتنا .

( تصفيق )

اننا نعاني اليوم عديدا من المشاكل . فن الذي كان وراءها وكان سببا فيها ؟

اننا نعيد اليوم التشكيك في كل انجاز تحاول الدولة أن تحققه ، وكاننا فقدنا وطنيتنا وأصبحنا نتمنى للمشاكل أن تزيد وأن نتعقد غير مبالين بمصلحة هذا الشعب . واننى أقول لامثال هؤلاء المشككين اتقوا الله في وطنيتكم ، واتقوا الله في شعب مصر ، الذى استامنكم على أهدافه وعلى مسيرته والذى ينتظر منا جميعا أن نعمل يدا واحدة من أجل حل مشاكله وأن نترفع عن المصالح الشخصية وعن المزايدات وعن التشكيك في اطار مخططات ترسم في الخارج لتقضى على كل مقوماتنا . أن شعب مصر اليوم يتابع ما يجري بإسى ، لقد قال هذا الشعب كلمته في الحمرى وفي الاستفتاء ، وكنت أتمنى من هؤلاء المشككين أن يروا على اللجان ليشاهدوا بانفسهم و يسمعوا ما كان يقوله الشعب وما طالب بنقله الى الرئيس القائد ، وليعلموا أن الشعب مدرك لابعاد كل ما يحاك حوله من محاولات تهدف أماجرنا لمجتمع شيوعى أو للعودة بنا الى مجتمع ما قبل ثورة يوليو ، وتهدف الى القضاء على كل منجزاتنا وعلى المكاسب التى تحققت لعمالنا وفلاحينا وللمثقفين ولكل فئات الشعب .

لقد تدخلت الشرطة عندما أبلغت بالمظاهرة . وبدأت بتوجيه النصع للمتظاهرين ومناشدة ضمايرهم ومعهم السيد العضو أبو العز الحري ، غير أن النصع لم يجد . وبدأ المتظاهرون في القاء الطوب على رجال الشرطة وأصيب نتيجة لذلك أحد الضباط واثنان من المخبرين — كما هو ثابت في التحقيق — واننى آسف لما قاله السيد العضو عادل عيد ولا أعلم أين اطلع على التحقيق ... ؟

**العضو عادل عيد :**

أنا الذى أسأل : أين اطلع السيد الوزير على التحقيق ؟

**وزير الداخلية النبوى أسما عيل :**

أن صورة التحقيق موجودة لدى ، كما أنها موجودة لدى المدعى العام الاشتراكى ، وبها أكثر من خمسة عشر شاهدا تتفاوت شهاداتهم تبعاً للوقائع التى حضروها وشاهدوها ، وكلها تتعارض مع ما ذكره السيد العضو كما أن صورة التحقيق موجودة ويمكن أن يطلبها المجلس المقرر .

لقد اعتدى المتظاهرون على الشرطة وهنا تدخلت الشرطة للقبض على متزعمى المتظاهرين ، وتم القاء القبض على عشرة أفراد منهم وكانت الشرطة حرصه على

البعد بالسيد العضو أبو العز الحر يرى من أى أذى أثناء المظاهرة أقول هذا بامانه ،  
لا لشخص السيد العضولان الشخص الذى يضع نفسه فى هذا الوضع ليس جديرا  
بالمحافظة عليه ، ولكن من أجل الحفاظ على صفته كعضو فى مجلس الشعب ، وإعازا  
واحتراما منا لكل من هو عضو فى هذا المجلس عن اختلاف اتجاهاته وميوله الحزبية .  
أقول هذا بقلب مفتوح ، وهى حقيقة ثابتة يقدرها السادة الأعضاء .

لقد حافظت الشرطة على السيد العضو من أجل إيمانها الكبير بهذا المجلس  
ككل ولأنه يحمل صفة عضو المجلس . وكانت الشرطة حريصه على أن تجنبه  
الدخول فى غمار التعدى الذى حدث وكلفت مجموعة من رجالها لكى تحاول أن  
تبتعد به عم مكان الاشتباك حتى لا يتعرض لما يمكن أن يتعرض له أى شخص فى  
مثل هذه الظروف من تبادل الاعتداء بين المتظاهرين والشرطة ، ولقد أخطرت  
النيابة ومجلس الشعب على الفور بما حدث بأشارة تليفونية ، وأوصيت بعرضها لان  
الوقت كان متأخرا ، وعرضت فعلا وكانت تحوى ظروف ما حدث . أن واقعة  
السيد العضو واقعة تلبس وخروج صارخ وملموس على القانون فى أكثر من مادة  
سواء فى قوانين فبراير سنة ١٩٧٧ أو القانون العام مادة (١٠٢) مكرر التى تدين  
هذا الفعل وأقل منه . لقد كان فعلا صارخا للأسف وكان السيد العضو مصرا  
على مواصلة السير فى غخطه حتى نهايته ، فقد كانت هذه هى الليلة الأخيرة  
وليحدث ما يحدث وليضيق ما يضييق ، كما حدث فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير التى  
كان له دور فيها ، وكان هناك أكثر من شاهد عليه يوم ١٩ فى محاولة تصعيد  
عمليات التخريب فى الاسكندرية وظن أنها فرصه لكى يحقق ما يريد ، وفاته أنه  
أصبح من الواضح أن مثل هذا الامر لا يمكن أن يتكرر بحال من الأحوال . أن  
ما حدث فى ١٨ ، ١٩ يناير من محاولات القوضى والتخريب أمر انتهى الى غير  
رجعة . أقول ذلك من منطلق قمتى فى أن كل جماهير الشعب نفسها ، الملايين  
الشريفة الوطنية ، ستكون فى مقدمة من يتصدرو ويتصدى هذه القلة العميلة أو  
المغرضة التى قد تحاول أن تخرب منجزاتنا ومسيرتنا ، كما أن الشرطة باعتبارها  
قطاعا وطنيا ومن منطلق التزامها الوطنى والوظيفى تسهر بعيون مفتوحة و يد  
طويلة وسلاح ماضى ألا وهو القانون . أن سيادة القانون تتسع لمواجهة أى خروج  
عليه . وهذا أمر واضح ، وهناك خطط موضوعة لاحتياج تطبيقها الرجوع الى ، كما  
أن هناك تعليمات منى لرجال الشرطة بتطبيق القانون وتنفيذ الخطط الموضوعة ،

واننى مسئول سياسيا وجنائيا ومدنيا عن كل ما يترتب من نتائج وهذه التعليمات مكتوبة فى خطاباتى لضباط الشرطة ، ودائما أطلب اليهم التصرف ، طالما أنهم ملتزمون بالقانون ، لمواجهة أى أناس يحاولون الخروج على القانون وبالقدر الذى يصعدون به يكون تصعب الشرطة فى مواجهتها الحاسمة والحازمة . أن القانون قائم وهناك قانون فبراير والقانون العام وكلها كفيلة بمواجهة أى خروج على النظام العام .

لقد أرادوا أن يحولوا انتخابات دائرة الجمرى الى فوضى قد تمتد أيضا لمناطق أخرى بالاسكندرية ، وحدث كل هذا تحت ستار الدعاية الانتخابية رغم أنهم يعلمون أنه ليست لهم فى هذه الدائرة المؤنة المتدينه الوطنية شىء ، وكان هذا واضحا من خطط سير المعركة الانتخابية ، وكان تقييم حزب الوفد نفسه أن المستقلين لن يدخلوا هذه المعركة . كما أن اليسار كون تحالفا ، ولأجد داعيا للدخول فى مثل هذه التفاصيل الان .

لقد كانت فى هذا الموقف أمور كثيرة مؤسفة ومؤلمة ولدى الكثير مما يحيط بأبعاد هذه المعركة وغيرها من تحالفات وما يجرى وراء الكواليس وسوف يكون لذلك وقته المناسب . لقد تولت الشرطة مواجهة هذا التجمهر والاعتداء عليها بالقانون وبسيادة القانون— وتولت النيابة التحقيق واستمعت الى أقوال عدد كبير من شهود الواقعة واتخذت قرارها على النحو الذى تلى على حضراتكم فى المجلس . وعرض الموضوع على السيد قاضى المعارضات على الصورة التى نعرفها . ولعلمى بان المدعى العام الاشتراكى— بحكم الدستور والقانون— له اختصاصات فى كل ما يتصل بالسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية وتأمين سلامة الشعب ، فقد حررت له بما كان يجرى فى دائرة الجمرى قبل واقعة يوم ١٦ ، وأرسلت له نسخة من المنشورات التى يجرى توزيعها وماحدث من السيد العضو أبو العز الحري ، ورغم أن النيابة قد أدانت فى تحقيقها المنشورات التى كان يقوم بتوزيعها وقامت بحبس من كانوا يقومون بتوزيعها ، فأننى لم أشأ أن أحيله للنيابة العامة بالمنشورات متلبسا بتوزيعها ، واكتفيت بان أحلت الموضوع الى المدعى العام الاشتراكى على . أن يفحصه سياسيا بما له من سلطات قانونية وسياسية . لقد أدانت النيابة توزيع مثل هذه المنشورات وأحيل من كانوا يقومون بتوزيعها الى النيابة وتم إجراء التحقيق معهم وحبسهم . وإذا كانت المسألة ، كما ذكر العضو عادل عيد ، تلفيقا أو رغبة فى الاساءة لا يمكن أن يحدث نفس الشىء مع السيد العضو أبو العز

الحر يرى ، ولقبض عليه في حالة تلبس وهو يقوم بتوزيع هذه المنشورات ولاحيل الى النيابة ، ونحن نعرف القانون جيدا وحالة التلبس ونعرف أبعادها وظروفها وشروطها .. نعرف كل هذا جيدا ، ونعرف أيضا سلطة النيابة العامة

وسلطة المدعى العام الاشتراكي ، نعرف كل هذا جيدا ونحفظه . فلو كانت المسألة رغبة في ضبط العضو فقط متلبسا لا يمكن ذلك . ولكن سماحة الديمقراطية والرغبة الأكيدة في أن تعالج الأمور بطريقة هادئة وأفساح المجال لكي تمر المعركة الانتخابية سليمة هادئة ونظيفة بقدر الامكان ، فلم نقبض على العضو ولم نرسله الى النيابة العامة - ولكن لأن المسألة تدخل في تجمهروفي نغريب وتصل الى هذا الحد من التجاوز الكبير كان لا بد من أن يتدخل القانون ويؤكد وجوده وسلطته ولا كنا مقصرين في حق بلدنا حق مسؤوليتنا ، وهو أمر نربأ بانفسنا عنه .

ولقد أخطرت السيد المدعى العام الاشتراكي بما يجري في دائرة الجمرك ، وعن المنشورات التي يوزعها السيد أبو العز الحر يرى بما فيها من تجاوز ، وطلبت من سيادته اتخاذ الاجراءات القانونية في اطار ما هو متاح من سلطات واختصاصات ، ولما حدث هذا الشجاوز الكبير أخطرته به أيضا ، وذكرته بالاحالة لاختطارنا السابق ، وامتداد لهذه التجاوزات حدث في الدائرة ( كيت وكيت ) من قيادة التجمهر ، ومن مظاهرة عدائية بما تحمله من هتافات وما تحمله من أبعاد وأخطار ، ووضعها تحت نظر المدعى العام الاشتراكي فأرسل لي خطابا يطلب فيه ضبط واخطار المتهمين بعد أن تنتهى النيابة العامة من التصرف معهم ، ونفذت له هذا القرار وأرسلت المتهمين ، وتولى التحقيق معهم ، واتخذ قراره في ضوء ما يتحده له القانون والدستور .

من هنا - أيها الاخوة والاخوات - يتضح لحضراتكم مدى حرص الشرطة على الالتزام بسيادة القانون وبالحياد ، وأكثر من ذلك سماحتها ومحاولتها اتاحه الفرصة بان تسير الامور في جوهادىء بعيد عن الانفعالات ، ولكن ماذا فعل والغير هو الذى يحاول فرض الارهاب الفكرى علينا و يصر على التجاوزات الصارخة والخروج على القانون لفرض في نفسه ويحضرني في هذا الخصوص المثل القائل ( يرضى القتل وليس يرضى القاتل ) فالشرطة تلتزم بالقانون ، والغالبية من الشعب تلتزم بالقانون ، وبقيم الحرية والديمقراطية والأقلية تحاول فرض الارهاب الفكرى ، وتحاول أن تعيث بمقدراتنا وعميرتنا وبانجازتنا ، وأن تقودها

الى مجتمع شيوعى بما تحمله من أروهاب وهدر لقيم الانسان وكرامته ، ولكن منجزاتنا وقيمنا الروحية أو العودة بنا الى مجتمع ما قبل ثورة يوليو ، مجتمع الاقطاع والورجعية والاستغلال ، وهذا ما كان واضحا للأسف فى سير المعركة الانتخابية فى دائرة الجسر ، أقول أن تصرف الشرطة كان من منطلق القانون وسيادة القانون ، وأنا مع مبادئ ثورة مايو ومع مبادئ الاستفتاء التى أقرها الشعب من تأكيد ودعم الديمقراطية والحرية السلمية والترحيب بالمعارضة الأمانة والمسئولة التى تستهدف وجه الوطن وتستهدق صالح الجماهير ، وأنا من منطلق سيادة القانون سنعالج ونواجه كل أمورنا ، وأكرر ما قلت أقيما أمام ممثلى الشعب ، الذين نستمد منهم قوتنا ومواقفنا ، أننا فى التزام كامل بسيادة القانون وبالحياد وأتاحه الفرصة لكل صاحب رأى وحرية التعبير فى الشارع ، وأنا أى خروج على القانون فباسم مصر وباسم مبادئ الثورة وباسمكم سنتصدى له بحزم وقوة وهدفنا فى هذا مصلحة شعب مصر وحماية منجزات شعب مصر .

وصفق أعضاء حزب مصر طويلا .. وتكلم المهندس سيد مرعى رئيس المجلس فقال أن الطلب الذى تقدم به الاستاذ خالد على الدين أصلا . والذى بموجبه دخلنا فى هذه المناقشة . والذى كان قد أرسل الى المدعى العام الاشتراكى وتلى على حضراتكم رد عليه الان . كان متضمنا اقتراحا باحالة الموضوع الى اللجنة المختصة ، لدراسته من كل جوانبه ، وهى اللجنة التشريعية ولقد أعطيت الكلمة الى أحد الاعضاء المعارضين ، وكذلك أعطيت الكلمة الى وزير الداخلية ليلقى بيانه .

فهل توافقون على أحالة الموضوع الى اللجنة التشريعية على أن تتاح فرصة للسادة الأعضاء الذين يودون أبداء وجهه نظرهم أن يبدوها أمام اللجنة التشريعية ؟

ووافق الاعضاء على ذلك لان اللجنة التشريعية هى مقصده المعارضة دون نزاع .



كان السادات يجيد الجرأة دائماً ليقول لمجلس الشعب وهو ينظر في أم إسقاط  
عضوية أحد ممثلي الشعب .. كان يقول :  
« لمشاكل الاشتراكية مزيد من الاشتراكية ، لمشاكل الديمقراطية مزيد من  
الديمقراطية .. !! »

من رسالة للسادات الى مجلس الشعب

في ٢٤ يونيو ١٩٧٨



« لقد قلت رأيي ولست نادماً ، وإني نائب  
هذا الشعب ، وإن قراركم ليس إقراراً  
إدارياً يراد إخراجه في صورة قرار برلماني ليس  
من صنعكم ، بل على غل من سيتخلونهُ .. »  
أبو العز الحري

جلسة ٢٤ يونيو سنة ١٩٧٨





## **الفصل الثامن**

**الحصانة البرلمانية المهدورة**



□ في الجلسة التالية ٢٤ يونيو سنة ١٩٧٨ عقد مجلس الشعب جلسة  
وكان البند الأول فيها هو قضية أبوالعز الحري ..

وبدأت وقائع الجلسة على النحو التالي

أخرج رئيس المجلس رسالة وقال انها وصلت من الرئيس أنور السادات  
وهي عن «الحقائق والوقائع التي أدت إلى تصحيح المسار الديمقراطي (١١)  
وحماية الجبهة الداخلية» .. وكان من الواضح أن هذه الرسالة تستهدف  
وضع مجلس الشعب في جو معين .. وتوتر يؤدي إلى هدف يعرفه الجميع وهو  
«سرعة إسقاط عضوية أبوالعز الحري»

قال السادات في رسالته الى رئيس مجلس الشعب :

كان حجر الزاوية في ثورة (١) ١٥ مايو هوبناء مجتمع قوى متماسك ، قادر  
على الوفاء بالالتزامات القومية ، والتصدى لكافة التحديات التي يواجهها النضال  
الوطني في هذا المنعطف الدقيق في تاريخه الحافل ..  
ومنذ اللحظات الأولى التي حملتني فيها جماهير شعبنا العظيم شرف المسؤولية  
وأمانتها ، أخذت على عاتقي الدعوة إلى توفير جميع الضمانات والمتطلبات التي  
تكفل إنطلاق شعب مصر العربي الى آفاق رحبة من الانجاز والبناء وإزالة كل  
السلبيات التي تعترض مسيرته .

وكننت في كل هذا حرصاً على تحقيق التوازن الدقيق بين مصلحة الفرد  
ومصلحة المجتمع ككل ، لأن المجتمع — في النهاية — هو جاع أفراد يؤمنون بقيم  
معينة ، و يدينون بالولاء المطلق لبلدهم المجيد ، الذي كتب أنصع الصفحات في  
تاريخ البشرية على امتداده ، وقدم للعالم رصيدا هائلا من الفكر والقيم السامية  
والمثل العليا والإنجازات الرائعة .

ومن هنا كان إصرارى على وضع الضمانات والضوابط التي تجعل قلوبنا

---

١- لم يطلق أحد لفظ «ثورة» على إنقلاب ١٥ مايو إلا السادات ثم تبعه الجوقة التي كانت تردد الحان

مطمئنة إلى حاضر مصر ومستقبلها ، ونفوسنا واثقة من أن الأجيال المتابعة من أبنائنا سوف تواصل حل الرسالة في ظروف مواتية للعمل الوطني السليم .

وكان طبيعيا أن نتجه إلى تحقيق تلك الغاية القومية عن طريق أمرين : أولهما ترسيخ القيم المصرية الأصيلة وتنقيتها من الشوائب التي علقت بها نتيجة تراكمات طويلة متعددة . وثانيها إرساء قواعد للممارسة الصحيحة ، بحيث يتمكن الأفراد - وقد حصلوا على حقوقهم وفرصهم كاملة - من التحرك كمجتمع رشيد ، يؤثر المصلحة العامة ، ويتعد عن الأنانية والذاتية ، يركز على البناء ، وينأى عن الهدم ، يعمق الحب والمودة ، ويستأصل الحقد والكراهية ، يتمسك بكل ما هو إيجابي ويزيل كل ما هو سلبي ، يحقق التضامن والتكافل ، ومنع الاستغلال والفرقة ، يتعامل مع الواقع المعاصر من منطلق علمي ، يدعم فيه التزاوج التام بين المفاهيم العلمية الحديثة والقيم الروحية التي هي جوهر الوجود المصري ذاته ، بحيث تبنى مصر الحديثة على أساس اللحاق بركب التطور العلمي الهائل الذي تم إحرازه في ربع القرن الأخير ، وتصبح قادرة على الانطلاق إلى الآفاق اللانهائية في المستقبل . كل هذا دون أن تفقد أصالتها أو تتخلى عن جذورها . وهذا هو المعنى الذي عبرنا عنه حين رفعنا راية العلم والإيمان .

ومن الحقائق الثابتة التي أعتز بها وأفخر ، أن جماهير شعبنا الواعي قد تجاوزت مع هذه الدعوة تجاوزا تلقائيا رائعا ما كان يمكن أن يتحقق إلا من شعب بهذه العراقة والأصالة ، يستند إلى جذور تضرب في أعماق التاريخ الإنساني .

ومضت الجماهير تحقق المكاسب المتتالية على طريق الحرية والديمقراطية السليمة ، فقامت مؤسسات الشعب تمارس السلطة وتحمل المسؤولية ، وأصبحت هناك قنوات متعددة للتعبير عن الإرادة الشعبية ، وأرسيت قواعد واضحة للسلوك الاجتماعي والسياسي ، بحيث يستطيع كل عضو صالح في الجماعة أن يعرف موقعه ، وفي بالتزاماته .

كذلك استطاع شعبنا أن يضع الحدود الفاصلة بين النشاط الفردي والجماعي المتاح والمطلوب في مجتمع ديمقراطي حر ، وبين الممارسات السلبية والتجاوزات التي تنال من جلال المسيرة الشعبية وتضع العراقيل أمام عجلة التقدم .

وكنشأت والشعب معنأ - حر يهين على الحفاظ على التجربة وتطورها بما يضمن لها النمو والتقدم ، دون أي مساس بما اعتبرناه جميعا أسس مجتمع مصر



الجديد ، وهى الاشتراكية ، والديمقراطية ، والسلام الاجتماعى ، والوحدة الوطنية .

وتذكرون أنني قلت أكثر من مرة إن العيوب التى قد يكشف عنها التطبيق لن تزيدنا إلا إصرارا على المضى فى الطريق وبصميا على تحقيق هذا الهدف القومى الأسمى ، فقلت بالحرف الواحد « لمشاكل الاشتراكية مزيد من الاشتراكية ، لمشاكل الديمقراطية .. مزيد من الديمقراطية » .

ومضى الشعب فى مسيرته ، يعمق مفهوم الديمقراطية ويصححه ، وأخذت التجربة تعزز كل يوم حقائق جديدة جعلت مصر منارة للحرية والديمقراطية الحقيقية ، البعيدة عن الزيف والابحار بالشعارات .

غير أن فئة قليلة قد خرجت على هذا الإجماع الشعبى الجارف ، وسأولت أن تنخر فى بناء الوطن ، تحقيقا لمكاسب ذاتية رخيصة على حساب الجماهير الكادحة ، صاحبة المصلحة الحقيقية فى كل خطوة يخطوها الوطن إلى الأمام ، وحاولت هذه الفئة المضللة أن تتسلل إلى مكاسب الشعب فتختلسها ، وأن تنفض على إنجازاته قنديلها ، وتهوى على التجربة الديمقراطية فتجهضها ، وكانت النقطة التى التقت حولها هذه الفئة هى الحقد على نجاح التجربة ، والرغبة فى الارتداد بالوطن إلى أيام عجاف ، كانت الديمقراطية فيها فى محنة ، والقانون فى غيبة ، والعدالة بعيدة عن الأذهان ، والاقطاع سائدا ، والشعب معانيا ومقاسيا .

وإذا حاولت هذه الزمرة الانتفضاض على مكاسب الشعب لتقيم بدلا منها هيكلا هشاً تذروه الرياح ، فقد كان طبيعيا أن تركز هجمتها الباغية على القيم التى تعصنا من كل سوء ، وعلى الممارسة التى نريد أن نجعلها علامة مضيئة على الطريق ، وحين تلاقت المصالح العفنة ، لم يعد هناك وازع يحول دون اشتراك الاقطاع المتحجر مع مدعى اليسار فى مؤامرة واحدة على التجربة الديمقراطية ومؤسسات الشعب التى تقوم عليها .

وحماية للتجربة الديمقراطية ، ومنعا من تشويه معاملها وصورتها ، ووضعنا للحد بين الحرية والفوضى ، وبين الديمقراطية والعمية ، وبين الرأى والتأمر ، وبين النقد المهادف وإطلاق السموم التى تهدف إلى تشكيك الشعب فى كل ما أنجزه ، وزرع اليأس فى نفوس أبنائه ، كان لزاما — والحالة هذه — ألا نتردد فى سلوك الطريق الذى يكفل وقف هذا العبث بمصالح الجماهير .

وزاد من جسامته الوضع أن هذا التخريب في بنيان مصر كان يحدث في فترة هي من أحرج الفترات في تاريخنا ، فبعد أن خرجنا منتصرين من معركة العبور استرجعنا كرامة مصر والأمة العربية ، وأجهنا — بنفس العزيمة والتصميم — معركة السلام التي لا تقل ضراوة وأهمية عن المعركة العسكرية ، والواقع أنها وجهان لعملة واحدة ، فهما — معا — يهدفان إلى تحرير الأرض واستخلاص الحق ، ومن التفریط في حق مصر وشعبها ألا نوفر لها الاستقرار والأمان في وقت نخوض فيه هذه المعارك الضارية .

وانطلاقا من إحساسى بأن التجربة تتعرض لخطر داهم إذا استمرت ترزح تحت وطأة هذه الحملة من أقلية صغيرة غير مرتبطة بشعب مصر وترابها في وجدانها وفكرها ومصالحها ، فقد حرصت على أن يتم هذا العمل التصحيحي لمسار ثورة ١٥ مايو على أساسين :

أولا : أن يتحقق في ظل سيادة القانون وعما ينسجم تماما معه في نصه وروحه ، وحيث إن الدستور — وهو أول دستور دائم تشهده مصر منذ مدة طويلة — هو أبوالقوانين ومرجعها الأساسى ، فكان من المتعين أن تسير عملية التصحيح في الإطار الدستورى السليم .

ثانيا : أن تشترك القاعدة العريضة لشعبنا في هذا العمل ، لأن الشعب هو الهدف والأمل ، ثم إنه هو القادر على صيانة حقوقه وحماية مسيرته من كيد العابثين والطامعين .

وأعمالا لهذين المبدأين ، طرحت على الشعب تصورا للأسلوب الأمثل للتصدي هذا التخريب بما يردعه ويطل مفعوله ، دون أدنى مساس بالحرية والديمقراطية اللتين أعتبهما حقا طبيعيا لا رجوع عنه ولا مساومة فيه .

وتطبيقا للمادة ١٥٢ من الدستور رأيت طرح الموضوع على الجماهير في استفتاء عام ، يدور حول مبادئ ستة نص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨ ، بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على مبادئ حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (١) .

وفى يوم ٢١ مايو ١٩٧٨ ، تحققت الإرادة الشعبية بأبهى صورها ، إذ بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء ٨٥,٤ ٪ من مجموع الأشخاص القيدنين بجداول الانتخاب .

---

١ — المذكرة منشورة بالقسم الثانى من هذا الكتاب « وثائق »

وقد ثبت من عملية الاستفتاء طبقاً لبيان وزارة الداخلية الصادر في هذا الشأن أن المواطنين الذين مارسوا حقهم ببلغ عددهم ٩,٣٨٥,٠٢٤ ناخباً ، قالت نسبة ٩٨,٢٩ ٪ منهم « نعم » مع الشرعية والديمقراطية والحرية ، وضد التخريب والعبث والاستهانة بأقدار الشعب .

إن كل هذا يعتبر إنجازاً جديداً يضيفه الشعب بحسه التاريخي العميق ، إلى سجل إنجازاته على طريق الحرية والتطوير الديمقراطي ، لأن أعظم سباج للديمقراطية والحرية ، هو تنقية جوها من الشوائب التي تسيء إليها وتشوه صورتها بما يجعلها قرينة للفوضى ، وقناعاً للتخريب والتشكيك في قدرات الشعب ، وبأباً للانقضاض على قيمه التي حافظت على بقاءه صلباً متماسكاً عبر القرون .

وللحقيقة والتاريخ ، رأيت أن أضع هذه الحقائق ووثائقها أمام المؤسسات الدستورية بالدولة .

والله يحمي وطننا الغالي ويرعى مسيرته المحيطة .

وصفق الأعضاء لرسالة السادات ، .. ثم بدأ الفصل التالي من المسرحية عندما قال رئيس المجلس أنه تلقى رسالة من المدعي الاشتراكي عن الجوانب السياسية والمسلك العام للسيد العضو أبو العز الحريري وفق ما استبان من التحقيقات التي أجريت بجهاز المدعي العام الاشتراكي (١)

وبعد أن قرأ رئيس المجلس الرسالة أعلن بعدئذ أنه تلقى الآن — وهو على منصة رئاسة — طلباً من أعضاء مجلس الشعب وموقع عليه من ٧٣ عضواً باسقاط العضوية عن العضو أبو العز الحريري .. وسألهم .. أي أعضاء المجلس — اذا ما كانوا يوافقون على إحالة .. الرسالة والاقتراح باسقاط العضوية .. إلى اللجنة التشريعية طبقاً للمادة ٣٠٩ وما بعدها من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب ..

وصفق أعضاء حزب مصر ورفعوا أيديهم موافقين

وهنا طلب الدكتور محمود القاضي الكلمة وقال :

إن المادة السادسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي (١) وهي المادة التي يمكن أن يستند إليها في إحالة هذا

١ - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي من القوانين التي أصدرها السادات الثلاثمائة ١٨ ، ١٩ يناير .. وملحقة بقسم الوثائق من هذا الكتاب .

الموضوع إلى اللجنة التشريعية ، تنص في فقرتها الأولى على أنه :

« يجوز للجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ أن تصدر قراراً بحرمات أى شخص من الائتلاف للحزب السياسية... أى أن هذه اللجنة هى التى تصدر - إذا ثبت لها من التحقيق الذى يجرى به المدعى العام الاشتراكى وفقاً لأحكام هذا القانون أنه أتى أفعالاً من شأنها إفساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى للخطر ، أو قام بالدعوة أو... الخ ثم تأتى بعد ذلك الفقرة الثانية لتفسر الأفعال التى تعد من قبيل إفساد الحياة السياسية ، ثم بعد ذلك نجد أن الفقرة الأخيرة تنص على أنه وإذا كان الأمر متعلقاً بأحد أعضاء مجلس الشعب قام المدعى العام الاشتراكى بإبلاغ المجلس بما هو منسوب إلى العضو... »

#### واستطرد د. محمود القاضى قائلاً :

ان أصل هذه الفقرة فى الاقتراح المقدم من بعض السادة الأعضاء والمحال إلى اللجنة التشريعية وكما هو وارد فى تقرير اللجنة المذكورة فى الصفحة رقم (١١) تنص على أنه « إذا كان الأمر متعلقاً بأحد أعضاء مجلس الشعب قام المدعى العام الاشتراكى بإبلاغ المجلس بما هو منسوب إلى العضو لممارسة اختصاصه بشأنه » إما بالإذن برفع الحصانة عنه فى غير حالة التلبس أو غير ذلك ، ولقد اقترحت أثناء مناقشة هذا الاقتراح بمشروع قانون فى اللجنة ، حذف عبارة « لممارسة اختصاصه بشأنه » .

ولقد وافقت اللجنة ، على ذلك ووافق المجلس أيضاً . وإننى أقر أن هذا الحذف لم يكن عبثاً . ولقد ورد بتقرير اللجنة السابق الإشارة إليه فى الصفحة رقم (٩) تعليقا على حذف هذه العبارة : إن ذلك تم على أساس عدم لزومها ولإحكام صياغة هذه الفقرة .

إننى أود أن أوضح المراحل التى استغرقها إعداد هذه الفقرة وإن النص القائم الآن يعتبر مجرد إخطار ، أى أن المدعى العام الاشتراكى وفق حكم هذه الفقرة يبلغ مجلس الشعب بما هو منسوب لعضو مجلس الشعب . وإن اختصاص نص وتقرير ما جاء بكتاب المدعى العام الاشتراكى معقود للجنة المنصوص عليها فى صدر المادة السادسة من قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وهى اللجنة المشكلة وفقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية . أى أنه إذا أصدرت اللجنة المذكورة قراراً بحرمات عضو

معين من أعضاء المجلس من الانتهاء إلى الأحزاب السياسية أو ممارسة أى حق أو نشاط سياسى وجب عندئذ على المجلس أن ينظر هذا الأمر. أما أن تعرض الآن وبهذه البساطة رسالة تتعلق بأمر معروضة على القضاء وهذا واضح من فحوى الرسالة حيث إن الأمر معروض على القضاء فى جريمة محدد رفها وتاريخها ، وإن القضاء بطبيعة الحال سيفصل فيها فإن هذا يعتبر غير منطقى .

إن القاعدة فى القانون الإدارى تجيز فصل الموظف ولكن يتمتع اتخاذ مثل هذا الإجراء إذا أحيل الموظف إلى المحاكمة التأديبية . أى الجهة الإدارية التابع لها الموظف يتمتع عليها اتخاذ إجراء الفصل إذا أحيل هذا الموظف إلى المحاكمة التأديبية .

فإذا كان الأمر المعروض علينا الآن محالا إلى القضاء وقد حققته النيابة العامة ووضعت له التكييف القانونى كما أنها أشارت فى قرار الاتهام إلى مواد القانون الواجب التطبيق ، فهل يصح لنا أن نأتى الآن ونصادر على عمل القضاء ؟ كما نفاجا بطلب مقدم من ٧٣ عضوا يطالبون فيه بإسقاط العضوية ! — هكذا بمنتهى البساطة — عن عضو مازال أمره معروضا على القضاء . إن هذا الطلب قد قدمه هؤلاء الأعضاء المحترمون قبل أن تتلى الرسالة التى قرئت الآن فقط وقبل أن يسموا بصفة مبدئية — حتى مجرد سماع — مضمون هذه الرسالة .

لقد عرضت هذه الرسالة الآن فقط ولم يسبق عرضها قبل الآن ، كما لم ننشرها الصحف من قبل . لقد كان من الواجب علينا — حتى على فرض أننا سمعنا عنها — أن نتظر ما يسفر عنه التحقيق ..

#### وضع أعضاء حزب مصر

لكن د . القاضى لم يعبأ بمحاولات إسكاته واستطرد .. أرجو من السادة الأعضاء أن يستمعوا إلى قولى فإن المجلس يبدى رأيه حول إسقاط العضوية عن أحد الأعضاء ، وأرجو من السيد رئيس الجلسة أن يبيء لى فرصة إبداء رأىى حيث إن هذا هو ثالث عضورىد المجلس أن يسقط عضويته . أريد أن أتساءل أين هى الديمقراطية والضوابط الديمقراطية ؟ إذا لم تكن نستطيع أن نستمع فى مثل هذه المناسبات غير السعيدة فتى يمكننا أن نستمع .. ؟ !

## رئيس الجلسة :

ليفضل العضو بالاستمرار في حديثه ، وأرجو من السادة الأعضاء أن يهتئوا له فرصة الحديث حتى نسمع مايقول .

## العضو الدكتور محمود القاضي :

...إننا حتى لو قرأنا رسالة المدعى العام الاشتراكي فيجب علينا أن نتمتع فيها وحتى إذا أحييت إلى اللجنة التشريعية فيجب أيضا أن ننتظر حتى نعرف ما سيسفر عنه تقرير هذه اللجنة ، ثم بعد ذلك نقدم طلب إسقاط العضوية إذا كان هناك عمل لذلك . إن هذا العضو قد انتخبته الجماهير في معركة انتخابية عنيفة تعلمها جميعا وكان ذلك بأغلبية ساحقة وفي ظروف خاصة . لقد كان هذا العضو ممثلا لجانب العمال في الدائرة التي يمثلها السيد رئيس حزب مصر . إذن فن الواجب علينا أن ننتظر قليلا قبل اتخاذ أى إجراء . إن اعتراضى حول هذا الموضوع يتعلق بأمرين :

(أولها) أن حرمان أى شخص من الانتماء إلى الأحزاب السياسية وما إلى ذلك تحتص بتحقيقه اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية ، تلك اللجنة التي تشكل من أمين اللجنة المركزية رئيسا ووزير العدل ووزير التنظيمات الشعبية والسياسية ووزير الداخلية ثم ثلاثة مستشارين من رجال القضاء السابقين أعضاء . وعندما تحقق هذه اللجنة وتصدر قرارها بإدانة أحد الأعضاء — لا قدر الله — فإن الأمر بعد ذلك يكون للمجلس . معنى هذا أن الموضوع يجب أن يحال أولا إلى اللجنة المنصوص عليها في صدر المادة السادسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

لهذا فأنى أطلب إحالة الموضوع الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وليس إلى اللجنة التشريعية فلا يصح أن يحال مثل هذا الأمر ومعه طلب إسقاط عضوية بهذه البساطة إلى هذه اللجنة

(ثانيا) إنى اعترض أصلاً على إحالة طلب إسقاط العضوية ، كما انى أوجه عتاباً الى الاخوة الذين وقعوا على هذا الطلب دون أن يتبينوا « أن تصيبوا قوماً بجباله فتصيبوا على ما فعلتم نادمين » .

وهاج أعضاء حزب مصر ، الآن رئيس المجلس طمأنهم بأن المجلس لن يأخذ برأى د . القاضي لأنه - أى المجلس - قد وافق فعلاً على إحالة رسالة المدعى الاشتراكى وطلب إسقاط العضوية إلى اللجنة التشريعية ..

وطلب المستشار ممتاز نصار الكلمة في اللائحة .. فاعتذر أنه لم يكن حاضراً الجلسة من أولها لكنه تبين أن المجلس قد أصدر قراراً بإحالة الرسالة الخاصة بالعضو أبو العز الحريزى إلى اللجنة التشريعية ، « والأمر الذى أريد أن أتساءل عنه - وفقاً لللائحة - هل يجوز أن يحيل المجلس أمراً فى إسقاط العضوية إلى اللجنة التشريعية قبل أن يخطر العضو بالحضور أمام المجلس لسماع أقواله ؟ فالواقع أن اللائحة الداخلية للمجلس تمنع الاحالة إلى اللجنة التشريعية قبل أن يسأل العضو فى هذا الشأن ، ولهذا فأننى أردت أن أسجل هذا الأمر وأنشد المجلس أن يعيد النظر فى قراره .. »

من بين الصفوف انبرى صوت أبو العز الحريزى يطلب الكلمة .. وبدأها ببسم الله الرحمن الرحيم .. وقال :

لاشك أن هذا هو الموقف الثانى للعام الثانى على التوالى ، ولقد رحبت فى العام السابق أن تحال أوراق التحقيق إلى القضاء ليقول كلمته ، وللأسف الشديد لم تحل القضية إلى القضاء ، ولم يعلن النائب العام التصرف فى القضية سواء بالحفظ أو بتحويلها إلى القضاء .

ان مثل هذا الاجراء فى حالة السكوت عليه إنما يؤثر على سمعة أعضاء المجلس بصرف النظر على أنها تتعلق بى أو بغيرى ، اننى أذكر للمجلس الموقر ان كل ما اتخذ من اجراءات كانت اجراءات ملفقة وليس لها أساس من الصحة على الاطلاق سواء فيما اتخذته وزارة الداخلية قبلى أو ما اتخذته المدعى العام الاشتراكى ، أوفرة الأربع والعشرين ساعة التى تم حبسى فيها ما بين ٢٠ مايو وبين ما يقال أنه قرار من المدعى العام الاشتراكى الصادر فى ٢١ مايو بالقضاء القبض على ، إذن هناك ٢٤ ساعة حبست خلالها دون سند من القانون لو افترضنا أن الاجراءات التى تمت من قبل كانت صحيحة ولكنى أؤكد أن هذه الاجراءات لم تكن صحيحة المهم فى الأمر أن السيد العضو خالد محيى الدين قد تقدم برسالة للسيد رئيس المجلس أحيلت إلى اللجنة التشريعية وتقدم السيد العضو مصطفى كامل مراد أيضاً بطلب لحضور السيد المدعى الاشتراكى لمناقشته فى دستورية القرار الذى

اتخذ، هذا بالإضافة إلى أن السادة الدكتور محمد حلمي مراد والمستشار ممتاز نصار والدكتور محمود القاضي وعشرين عضواً آخرين ، قد تقدموا بطلب آخر لنفس الغرض كما أنني قد تقدمت بطلب إلى السيد رئيس المجلس فيما يتعلق بما اتخذ من قبل كل من وزارة الداخلية والسيد المدعي العام الاشتراكي من إجراءات لتلاوتها في المجلس وإحالتها إلى اللجنة المختصة ، ولكن السيد الدكتور جمال العطيفي أخبرني أنه سوف يحيلها إلى اللجنة مباشرة وذلك بدلا من الانتظار .

وفي أواخر شهر مايو كانت اللجنة التشريعية بصدد دراسة الموضوع وفي إحدى جلساتها قررت تأجيل نظر الموضوع لعدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع ، ثم عقدت اللجنة بعد ذلك عدة اجتماعات أخرى وقد سألت الأستاذ حافظ بدوي رئيس اللجنة التشريعية في الاجتماع السابق للجنة الذي عقد يوم الثلاثاء الماضي عما تم في هذا الشأن فقال لي سيادته إن أوراق التحقيق لم تصله بعد فقلت له انني قد علمت من اللجنة صباح ذلك اليوم أن أوراق التحقيق قد وصلت لسيادتك ، فقال مرة أخرى إنها لم تصله بعد وحينما تصله ستقوم اللجنة بدراستها ، وتأكيدها لنفس الاتجاه والإجراءات غير الطبيعية التي تتخذ ضدني أيضا فقد حدث أني توجهت يوم الثلاثاء الماضي إلى اللجنة المركزية لحضور الاجتماع الذي دعا إليه السيد رئيس الجمهورية ، فسمعت بالقوة من الدخول إلى الاجتماع كما منعت بالقوة أيضا من مغادرة المكان وطلبت من السيد العضوفارق متولى الاتصال بالسيد الدكتور فؤاد محيي الدين وإبلاغه بالأمر وقد تفضل السيد الدكتور فؤاد محيي الدين مشكورا بالاتصال بالسيد وزير الداخلية الذي قال : إنه ربما يكون السبب في منعي من الدخول هو عدم وجود « الكارنيه » معي ، فذهبت إلى مجلس الشعب فوجدت أن المسؤولين عن الأمن لديهم علم بما حدث لي وطلب مني رئيس الحرس أن أجلس وأشرب مشروبا مثلجاً حتى تهدأ أعصابي ، كل هذه الإجراءات إنما تتخذ لاستفزائي وفي نفس الوقت تعبر عن أن المسئول عن اتخاذ مثل هذه الإجراءات لا يعترف بالدمستور ولا بالقانون ، بل إنني أكاد أقول إنه يمثل هذه الإجراءات يعمل على تشويه سمعة النظام ويزدر به ويحض الناس على كراهيته ، لأن هذه الإجراءات غير القانونية وغير الدستورية في إجمالها لا تعني سوى المعنى الذي ذكرته .



وإذا اتخذت مثل هذه الإجراءات ضدى بصرف النظر عن انتمائى لأى حزب من الأحزاب حيث إننى أمثل هذا المجلس ، و يشرفنى أن أمثل أمام القضاء عندما أخطىء ، وأن يحاسبنى المجلس حتى فى حالة خطيئى وإنما أن أكون غير عخطىء وتتخذ ضدى إجراءات غير قانونية ، ثم بصمت المجلس عنها رغم أننى تقدمت بطلب لدراستها ومناقشتها ، فالأمر إذن يبدو غريباً جداً ، فلماذا لم يناقش هذا الموضوع ؟ ولماذا لم يأت تقرير المدعى العام الاشتراكى إلى المجلس لمرضه على السادة الزملاء قبل طلب إسقاط العضوية ، حتى يكون طلب مناقشة إسقاط العضوية ، أو إحالته إلى اللجنة ، أو رفض طلب إحالته إلى اللجنة يكون ذلك كله بناء على إدراك الإخوة الزملاء جميعهم لحقيقة الموقف ؟ الأمر الذى لم يتحقق بعد حيث إننى لم يحقق معى ، ولم أدل بكلمة واحدة لا أمام النيابة بالإسكندرية ، ولا أمام المدعى العام الاشتراكى الذى أصدر قراره بالتحفظ على لمدة سبتين يوماً ولا أدرى ماذا دعاه إلى إلغاء هذا القرار بعد ذلك رغم أننى كما ذكرت لم أدل بأقوالى إطلاقاً فى التحقيق ، وبالتالى كيف يحال الموضوع إلى اللجنة دون أن يسمع الإخوة الزملاء أعضاء المجلس وجهة نظرى .

إن هذه العملية عملية غريبة جداً ! ! ! إننى أرجو أن تؤجل إحالة الموضوع إلى اللجنة وأن يطبع التحقيق بالكامل وأن تنتهى اللجنة من مناقشة الطلبات المقدمة إليها و يعرض الموضوع على المجلس المقرر ، وإننى أكرر مرة أخرى أنه يشرفنى أن أمثل أمام القضاء المصرى ، وأنه لا تعينى العضوية إلا لسبب واحد يشرفنا ويعتينا جميعاً وهو أن العضوية تمثل إرادة الناخبين الذين أتوا بنا إلى هنا ، وليست القضية هى قضية تمسك بمكان أو عدم تمسك به ، ولكن ما أريد قوله أن تكون الإجراءات سليمة لأن الذى أتبع معى من الممكن أن يتبع مع أى زميل من الزملاء ، لذلك فإننى أرجو المجلس المقرر أن يتدبر الأمر مرة أخرى لأنها قضية تمس الجميع ولن تستمر الأمور على هذا الحال طويلاً ، وقد يأتى الدور على غيرى وغيرى ، وشكراً .

## رئيس الجلسة :

لقد استمع الأعضاء الآن إلى رأى العضو أبو العز الحريرى فى قرار الإحالة إلى اللجنة التشرعية ، أما بالنسبة لما أثاره العضو ممتاز نصار من دفع حول ضرورة إخطار العضو قبل الإحالة ، فأننى أعتقد أن المادة التى أشار إليها سيادته لا تعطى فيما يتعلق بالجانب الزمنى تعاقبا ، ولكن التعاصر موجود فى نص المادة ، ومع ذلك ورغم أن المجلس قد اتخذ قراره فقد أتمت الفرصة للسيد العضو الدكتور محمود القاضى للتحدث حيث إن السيد العضو أبو العز الحريرى لم يكن حاضرا حينئذ ، وحينما حضر طلب الكلمة وأتمت له فرصة الكلام ، والآن الرأى للمجلس بعد أن استمع إلى الآراء التى أبدت فى هذا الموضوع ، فهل يوافق المجلس على فتح باب المناقشة فى هذا الأمر .

وشار الدكتور حلمى مراد وصباح فى الأعضاء : كيف يحدث هذا وهناك كلام خطير ذكره الآن العضو أبو العز الحريرى ولا يجب السكوت عليه فى مسائل تمس حرمة هذا المجلس ، وإلا نكون قد أهدرنا كرامة المجلس

وقال رئيس الجلسة انه يعرض الموضوع على المجلس وهو صاحب الحق فإذا كان ير يد فتح باب المناقشة مرة أخرى

وبالطبع لم يتحمس أحد من أعضاء حزب مصر ( السادات ) لفتح باب المناقشة مرة أخرى قبل إحالة الموضوع إلى اللجنة التشريعية وقد أعاد رئيس الجلسة الاقتراح عدة مرات .. وأخيرا عرض رئيس الجلسة على الأعضاء إحالة الموضوع مع رسالة المدعى الاشتراكى وطلب إسقاط العضوية إلى اللجنة التشريعية .. وهنا رفع الأعضاء أيديهم بالموافقة ..

وطلب د . حلمى مراد الكلمة ليتحدث فى اللائحة ، فقال ان هناك نقطة لائحية ، وسوف أتحدث فى أمرين

الأول : ان هناك طلبات قدمت من قبل إلى رئيس مجلس الشعب بشأن الاجراءات التى إتخذها المدعى الاشتراكى مع أعضاء مجلس الشعب مما يتنافى مع الدستور ، ونحن فى هذا لن نتكلم عن أشخاص أننا عن تأصيل المبادئ التى دعانا الرئيس السادات نفسه إلى تأصيلها حماية للसार الديمقراطى ، فالمسألة الأولى أن المدعى الاشتراكى يمارس إختصاصه تحت رقابة مجلس الشعب طبقاً للمادة ١٧٩ من الدستور

وقد تقدمت بطلب - عندما طالعت في الصحف أن أحد أعضاء مجلس الشعب قد وضع تحت التحفظ بقرار من المدعى العام الاشتراكي بعد الافراج عنه من القضاء ، وقلت أن هذا تجاوز من المدعى العام الاشتراكي في ممارسة صلاحياته ، وأنه كان لديه نسخة من الوقت منذ أن أخطره وزير الداخلية - النبوي اسماعيل - إلى أن اصدار القرار بالتحفظ لكي يعود إلى مجلس الشعب في ذلك ، و يعتبر بذلك قد خالف الدستور وأنه يجب مساءلة المدعى الاشتراكي عن هذا التصرف ، ومثل هذا الطلب الذي تقدمت به تقدم به كل من الزميلين مصطفى كامل مراد ( رئيس حزب الاحرار ) وخالد محيي الدين ( رئيس التجمع ) ولكن كل هذه الطلبات إستبعدت ولم ينظر فيها ولم يتخذ بشأنها أى إجراء ، ثم نفاجأ بأن الموضوع الذى نشكويه شأنه المدعى العام الاشتراكي يصل إلى هنا قبل أن رُتبت في صحة تصرف المدعى الاشتراكي هل هو تصرف سليم طبقاً للقانون والدستور أم لا .. ؟

الشانى : أن ماثاره الآن العضو أبو العز الحمر يرى أنه دعى لحضور إجتماع اللجنة المركزية ثم منع بالقوة و يأتى إلى المجلس ولا يستطيع حضور إجتماع اللجنة المركزية ، ان هذا التصرف يجب أن يحال إلى لجنة لتقصي الحقائق وإجراء تحقيق ومساءلة : من اتخذ هذا الاجراء اذا كان ما حدث ثبت صحته و يعتبر مخالفاً للقانون وللدستور ؟ لأن مايس أى عضو اليوم من المحتمل أن يس عضو آخر من الاعضاء في يوم آخر ، ولذلك فانه يجب ألا يمر هذا الموضوع بهذه السهولة لأن المجلس له كرامته وللأعضاء كرامتهم ، وإذا كنا مدعوين إلى مكان هومن صميم عمل اعضاء مجلس الشعب فإذا يحدث لودهبنا إلى مكان آخر في دعوة عامة ، أوفى حفلة رسمية ، أوفى إجتماع عام .. فإذا يحدث لعضو مجلس الشعب ؟ لذلك فاني أرجو أن يبت الآن في هذا الموضوع ويحال إلى لجنة تتولى تحقيقه على وجه السرعة وتعرض نتيجته قبل مضي هذه الدورة .

رئيس الجلسة :

هناك استجواب مقدم لوزير الداخلية في هذا الموضوع من العضو خالد محيي الدين ، أما فيما يتعلق بالطلبات التى تقدم بها الأعضاء فيما يتعلق بالمدعى الاشتراكي ، فأرجو أن تعد اللجنة التشريعية تقريرها في هذه الطلبات .

### العضو مصطفى كامل مراد :

تنص اللائحة الداخلية للمجلس على أن أى قرار قبل أن يصدر من المجلس لابد أن يسمع فيه رأى عضوين من المؤيدين وعضوين من المعارضين ، ولقد كنا نتوقع بعد أن أدلى الزميل أبو العز الحريرى بكلمته أن يعقب على هذا الكلام عضوان ممن يؤيد وجهه النظر وعضوان يعارضان وجهة النظر وهذا ما لم يحدث .

### رئيس الجلسة :

لقد استمعنا إلى اثنين من المعارضين ولم نستمع إلى اثنين من المؤيدين .

### العضو مصطفى كامل مراد :

بعد كلام الأخ أبو العز الحريرى لم نستمع إلى أى رأى مؤيد أو إلى أى رأى معارض ، وأود أن أقول : إن المجلس سيد نفسه لا شك فى ذلك ، وهو يملك محاسبة أعضائه ، ولكنى أتساءل ما الذى طالب به المدعى الاشتراكى فى تقريره حيث إننى لم أفهم ماذا يطلب ؟ فقد ذكر المدعى الاشتراكى فى هذا التقرير أنه يحيله إلى المجلس لاتخاذ إجراء ، فهل يطالب بإسقاط العضوية أم برفع الحصانة عن العضو ؟ إذ لا يتبين لنا من تقرير المدعى الاشتراكى إلا أنه يذكر وقائع معينة ، فليس فيه طلبات محددة فلماذا إذن يطلب ؟ فهو جهة تحكيم ، إذن يكون طلبه منصب على رفع الحصانة لكى يستطيع التحقيق مع العضو ولكنه لم يطلب رفع الحصانة وإنما هو يحيط المجلس علما بوقائع محددة وليس له مطالب معينة .

أود أن أقول : إننا قد تقدمنا بطلب باسم حزب الأحرار الاشتراكيين للسيد المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب وطلبنا فيه مساءلة المدعى الاشتراكى وذلك عن الإجراء الذى اتخذته ضد الزميل أبو العز الحريرى فى الموضوع الذى اتخذت فيه النيابة قرارها وأفرجت عنه بكفالة كما أفرج عنه قاضى المعارضة بلا كفالة وإذا ما كان المدعى الاشتراكى يريد فى نفس الموضوع تحقيقاً آخر فكان الأحرى به أن يعطى المجلس برفع الحصانة وإجراء التحقيق ولكنه لم يفعل ذلك إلا عندما اتصل به السيد المهندس رئيس المجلس بناء على طلبنا ، والآن نرى أن نتخذ قراراً فى هذا الموضوع ونطلب أن يحضر المدعى الاشتراكى للجنة التشرعية حتى نسأله عن الاجراء الأول ثم نفهم منه ماذا يريد فى الإجراء الثانى .

كما أنسى أتساءل كيف يمتنع أحد أعضاء المجلس واللجنة المركزية من حضور اجتماع رسمى هو من صميم عمله ، ومن الذى يملك هذا الحق هل هو وزارة الداخلية

وهذا سؤال يستوجب أن نستدعي السيد وزير الداخلية أمام اللجنة التشريعية لكي نسأله لماذا فعل ذلك ؟ وما هي المبررات التي جعلته يقوم بهذا الإجراء ، ونقول هذا الكلام ونحن حريصون كل الحرص على الحياة الديمقراطية في مصر والسادة الزملاء يعلمون هذا تمام العلم كما أنهم حريصون تمام الحرص على سمعة هذا المجلس ولا نبتغي شيئاً على الإطلاق ، كما أنني غير متحيز للسيد العضو أبو العز الحري يرى فانا لست معه أو ضده ، ولكنني أتكلم عن المبادئ العامة بالنسبة للمدعي الاشتراكي وبالنسبة لوزير الداخلية ولذلك يجب أن يحضر كل منها أمام المجلس لكي نسألها لماذا فعلا ذلك فلا يوجد كبير عن المساءلة في هذا البلد ، فكل وزير ير مثل الآخر مسئول أمام المجلس عن تصرفاته ولنا الحق أن نستدعيه ونحاسبه ، ولقد سمعت كثيراً من الزملاء ومن أعضاء حزب مصر العربي الاشتراكي بالذات يبدون في غاية الاستياء من هذا الإجراء الذي تم من المدعي الاشتراكي ، وأيضا بالنسبة للسيد العضو أبو العز الحري يرى ، إذن فالسألة يجب أن تؤخذ بموضوعية وبحيدة فنحن لا نعترض على أى شئ ، ولكننا نريد أن تكون الإجراءات سليمة حتى يظهر الإجراء أمام الرأي العام وأمام السادة أعضاء المجلس أنفسهم سليما وموضوعيا ومتخذاً طبقاً للدستور والقانون ، وشكراً .

**الدكتور فؤاد عيسى الدين وزير شؤون مجلس الشعب :**

ليس هناك عضوية عند احتمال إسقاط العضوية عن عضو من الأعضاء وذلك تحت أية ذريعة من الذرائع إلا لضرورات أخلاقية أو سياسية أو منهجية أو خيانة وطنية لا قدر الله ، ولكن الأمر في كل الأحيان التي مررنا بها في الماضي وفي مثل الحالة لا بد أن يأخذ طبيعته وإجراءاته ومراحله اللاتحجية والقانونية الكاملة والتي نراها متوافرة حتى الآن في حالة العضو أبو العز الحري يرى وكما علمت فإن اللجنة التشريعية للمجلس سوف تجتمع الساعة السادسة مساء اليوم ويمكن للسيد العضو أن يدافع عن نفسه أمامها وسوف يتم التصويت بطريقة ديمقراطية ثم بعد ذلك تقرير والرأي في النهاية للسادة أعضاء المجلس بما تمليه عليهم ضمائرهم في مثل هذه القضية الأساسية والحوية ، كما أن الأمر الذي لا يقل خطورة في تقديري عن قضية العضو ، قضية اللاتحجية الداخلية للمجلس والتي تدبح في كل لحظة فكل عضو يقول : لاتحجة لاتحجة ونحن منذ ساعة تقريرنا نتكلم في اللاتحجة في حين أخذ رأى المجلس مرتين على إقفال باب المناقشة في هذا الموضوع ، كما أنه يبدو أعصاب شديد وبتقدير تام لأهمية الموقف استمعنا للسيد العضو ولثلاثة أعضاء يدافعون عنه وهذا أمر محل تقدير

ولاشك ، ثم هناك لجنة تشرعية ستجتمع في المساء ثم يجتمع المجلس غدا أو بعد غد وسوف نستمتع في هذه الجلسات إلى دفاع أكثر وأكثر عن السيد العضو ويجب ألا ندور في حلقة مفرغة حول كلمة « لائحة لائحة » ثم نستمتع إلى حديث في موضوع أوفى موضوعات جديدة لا علاقة لها بأصل الموضوع ، ولذلك أرجو من السيد الدكتور رئيس الجلسة والسادة الأعضاء الانتقال فوراً إلى جدول الأعمال الطبيعي لجلسة المجلس وذلك حتى ننتهي مما جئنا من أجله ، وشكراً .

### وتكلم العضو خالد محيي الدين فقال :

لقد سبق أن تقدمت باستجواب للسيد وزير الداخلية وذلك عن التصرف الذي حدث مع الاخ الحر يرى وكان المفروض أن يخطر وزير الداخلية بهذا الاستجواب وقد أخطر بحكم أنه قد أعلن الآن في المجلس وكان من المفروض أن يناقش هذا الموضوع ، كما أن صفة الاستعجال في إحالة موضوع أبو العز الحر يرى على المجلس لا أرى فيها أية وجهة ورغم أن المجلس وافق على ذلك ، إلا أنه من حق المجلس أن يعيد النظر في هذا القرار مرة أخرى فأى موضوع من حق المجلس أن يعيد النظر فيه خاصة وأن الموضوع يمس مستقبل الممارسة الديمقراطية فلقد قرىء تقرير المدعى الاشتراكي ورغم أنه لم يناقش قدم الطلب الخاص بإسقاط عضوية أبو العز الحر يرى وذلك قبل أن تناقش الموضوعات الأخرى وهي الخاصة باحتجاجة وهذا يعد تخالفاً للدستور ولذلك فإنني أرجو إعادة الأمر للمجلس والتصويت مرة أخرى ثم إحالة الموضوع بعد قراءة السادة الأعضاء للرسالة والتعمن فيها الى اللجنة التشريعية .

### العضو أبو العز الحر يرى :

لقد ذكر السيد الدكتور السيد على السيد رئيس الجلسة في تعقيبه على كلامي أننى قد أبديت رأيي في الموضوع . إننى أقول إننى لم أبد رأيي في شيء ، ولكننى تكلمت بشكل عام عن إجراءات حدثت ، إنما تقرير المدعى الاشتراكي وتفصيل ما جاء به وتعقيبي على كل نقطة مما ذكرت في التقرير أقول :

إننى لم أعلم به حتى الآن رغم أنه مطلوب إسقاط عضويتي ، ولقد طلبته من اللجنة التشريعية فكان ردها إنه لا يوجد كما أن الدكتور فؤاد محيي الدين وزير شؤون مجلس الشعب وهو تكلم قال : إن الموضوع يتعلق بممارسات أخلاقية وسياسية ومنهجية وبخيانة وطنية ، والحقيقة لا أعلم إذا

كان السيد الوزير قد قصد أن يضع ذلك في وسط الكلام فيؤخذ الموضوع كأنه متعلق بي ؟ وأن هناك شيئاً منه ينطبق على إنني أرجو لكي يكون قرار المجلس سليماً لا بد أن أطلع أولاً على تقرير المدعى الاشتراكي ثم يتفضل المجلس بسماع رأيي فيه وبعد ذلك يقرر ما يراه ، وإنني أرحب بأية إجراءات أيا كانت وأقول : إنه يجب ألا يحول الموضوع دون إبداء رأيي فيه ولا أعلم ما فيه وأكون مثل من وقفوا على طلب إسقاط العضوية دون أن يعلموا شيئاً عن التقرير .

رئيس الجلسة :

إن إعادة عرض الاقتراح على السادة الأعضاء للمرة الثالثة مسألة غير سليمة من الناحية اللاتحجية ، وإنني أطلب من الأمانة العامة للمجلس أن تطبع رسالة السيد المدعى الاشتراكي وتوزع على وجه السرعة .





« للأمانة والتاريخ أرى أن هذه  
الاجراءات موجهة ضد المعارضة أصلاً ،  
وإسقاط عضويتي هدف سياسي يرى إلى  
إسقاط وإسكات صوت المعارضة التي يمثلها  
حزبنا ، حزب التجمع الوطني التقدمي  
الوحدوي »

من دفاع أبوالمعز الحريري  
جلسة ٢٦ يونيو ١٩٧٨ مجلس الشعب





## الفصل التاسع

المواجهه



«إننا جميعاً نعرف من هم الذين  
وضعونا في هذا الوضع، ومن هم السبب  
فيما نعانيه من مشاكل سياسية وعسكرية  
واقتصادية ..»

أبو العز الحريري

جلسة ٢٦ يونيو ١٩٧٨

إذا مات سرب الخوف داخل مجلس  
الشعب إنتهى كل شيء ، يفقد الناس  
الثقة فى القوانين التى تصدرها لأنه ربما  
يكون قد أصدرها تحت ضغط الخوف

خالد محيى الدين

جلسة ٢٧/٣/١٩٧٨

طبعت رسالة المدهى الاشتراكي ووزعت بالجلسة التالية لمجلس الشعب في السادس والعشرين من يونيو سنة ١٩٧٨ حيث تولى رئاسة الجلسة الدكتور السيد على السيد وكيل المجلس نظراً لغياب المهندس سيد مرعى رئيس المجلس ، كما تغيب في نفس الجلسة أيضا عدد من الأعضاء الذين أرادوا الايقولوا رأيهم وكانوا من أعضاء حزب مصر .. وهم ..

- ١- د . جمال العطيفي .
- ٢- فكري مكرم حبيد .
- ٣- توفيق عبده اسماعيل .
- ٤- د . ليلى تكلا .
- ٥- د . محمد ابراهيم دكرورى .
- ٦- د . محمد شامل أباطة .
- ٧- محمد عبد الحميد رضوان ( الذى أصبح وزيراً للثقافة فيما بعد )
- ٨- محمد مهدى شومان .

واعتذر رسمياً عن الحضور كل من : د . احمد أبواسماعيل ، أحمد فؤاد شتية ، داود صوب داود ، فتح الله المرافى ، محمد مجدى الدين كشك ، المستشار ممتاز نصار ، د . مصطفى خليل .

ولم يحضر- أيضا وبدون اعتذار .

- ١- سعد هجرس .
- ٢- أمراة بلينغ .
- ٣- صلاح أبواسماعيل .
- ٤- صلاح الطاوى
- ٥- د . صوفى أبوطالب
- ٦- عبد الرحمن رسلان .
- ٧- عبد الفتاح حسن ( وقد أسقطت عضوية في نفس الجلسة كما سبق أن اشرنا )

٨- عويس عبد الحفيظ .

٩- كمال أحمد . ( الذى قال أنه يمثل الناصرين فيما بعد )

١٠- محمد بركات أبو سحلي .

١١- محمد خليل حافظ .

١٢- محمد ممدوح دراز .

١٣- محمود أبو وافية .

وحضر- بالطبيع- ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر ومحمد نبوى اسماعيل وزير الداخلية وبقية الوزراء .. وكان الموضوع رقم (١) في الجلسة هو الاقتراح بإسقاط عضوية عبدالفتاح حسن وقد تم ذلك بتجاذب كبير- كما سبق القول- ثم كان الموضوع الثانى هو الاقتراح بإسقاط عضوية أبو العز الحريرى وتقرر اللجنة التشريعية (١) من هذا الموضوع .

وقال رئيس الجلسة بما أن تقرر اللجنة التشريعية قد وزع على الاعضاء فلادامى لقراءته ، والمهم الآن هو إتاحة الفرصة للاعضاء طالبى الكلمة .. وكان من الطبيعى أن يعطى الكلمة لصاحب القضية : أبو العز الحريرى .

لكن أعضاء حزب مصر اعترضوا على إتاحة الفرصة للضحية للدفاع ، وصاحوا : إسكت ، لا تتكلم .. لا .. لا ..

وطالب د . السيد على السيد وكيل المجلس ورئيس الجلسة بالنيابة عن الاعضاء أن يلتزموا الصمت لا إتاحة الفرصة لأبو العز الحريرى الا انهم اعترضوا طريق العضو ، بل حاولوا الاعتداء عليه .. وعلى الرغم من ذلك .. فقد تقدم أبو العز الحريرى وشق طريقه ووصل إلى المنصة وأمسك بالميكروفون وبدأ يتكلم ..

وجه حديثه الى الاعضاء قائلاً : أيها الاخوة الاعزاء ، لاشك أن هذا الموقف لا يسمى اليه نائب إنتخب من الشعب وأقسم اليمين على احترام الدستور وفاء للشعب وحرصاً على النظام الذى تتحدد معالمه بالدستور ومواثيق ثورتي ٢٣ ، ١٥ مايو (٢) ولم أكن اتصور يوم السبت الماضى ان هذا الموقف الذى أفقه الآن سيحدث ، فقد حدث

(١) تقرير اللجنة التشريعية عن إسقاط عضوية أبو العز الحريرى يقسم الوثائق من الكتاب .

(٢) هذه هى المرة الأولى التى يطلق فيها وصف « ثورة » على انقلاب ١٥ مايو سنة ١٩٧١ من عضو بحزب التجمع ، اذ الواقع أن انقلاب مايو لاصلة له بالثورة ، فالثورة تعنى التغيير ، وه ١٥ مايو كان بداية الارتداد بالثورة ، إلى ما قبل الثورة ، الى المجتمع الطبقي ، وإلى مناطق النفي ، ولأشك أن أبو العز الحريرى إستخدم هذا التعبير لوصف انقلاب ١٥ مايو بغرض إستمالة أعضاء حزب السادات إلى صفه .. فى الوقت الذى كان يعرف فيه أكثر من غيره ان غريبه من مجلس الشعب مقررًا .. « الكاتب »



من قبل أن اعتدى على وعلى كرامة هذا المجلس وعلى الدستور وعلى القانون وألتي القبض على دون سند من دستور أو قانون وتقدم الاخ خالد محيي الدين بذكره الى رئيس المجلس يليت عليكم وأحيلت الى اللجنة التشريعية لدراستها ، وأعلم أن الكثير منكم كان رافضاً للتحفظ على ، وهذا موقف مبادئى وأنا أشكركم عليه ، كما تقدم الزميل مصطفى كامل مراد بطلب التحقيق مع المدعى العام الاشتراكي ثم تلاه طلبات أخرى مقدمة من الاخوة ، د . محمود القاضى ، د . محمد حلمى مراد ، المستشار ممتاز نصار ، واكثر من عشرين عضواً بهذا المجلس للتحقيق مع المدعى العام الاشتراكي فى الاجراءات التى التى اتخذها قبلى ، ثم تقدمت انا بطلب الى رئيس مجلس الشعب للتحقيق مع المدعى الاشتراكي ووزير الداخلية فيما اتخذ من اجراءات ضدى تخالف الدستور والقانون وتمس كرامة هذا المجلس ، وبالتالي كرامة المواطنين الذين إنتخبونا ، وقد تصورت أن المجلس سيببحث هذه الطلبات إلا اننى فوجئت يوم السبت بأن المدعى الاشتراكي أرسل تقريراً الى المجلس ، وقد قرئ هذا التقرير وقيل ان تنتهى قراءته - ولم اكن قد حضرت بعد - قدم ٧٣ عضواً من اعضاء هذا المجلس طلباً لإسقاط عضويتى ، أقول ان هذا الطلب قد قدم قبل أن تستكمل قراءة تقرير المدعى العام الاشتراكي .

وكنت اعتقد طبقاً للاتعة والمتبع أن يقوم المجلس باحالة التقرير أولاً الى اللجنة التشريعية لتدرسه وتوضح رأيا فيه فاذا ما إنتهت منه الى أنه يتضمن ما يثبت أن هناك ماأخذ تؤخذ على يعرض تقريرها - فى هذا الشأن - على المجلس ، ثم يتقدم الاخوة الاعضاء بناء على ماقد يكون قد إستبان لهم بطلب إسقاط العضوية ، إلا أن ذلك لم يحدث ولست أدري لماذا تقدم الاخوة الأفاضل بطلب إسقاط عضويتي دون سند لهذا الطلب ؟ علام بنى هؤلاء طلبهم ؟ ! قبل أن تستبين الحقائق خاصة أنه يقال هنا مجرد تحقيقات قد تثبت صحتها وقد لا تثبت ، وفي الحالتين مطلوب منا أن نستبين الحقيقة لكى يكون رأينا مبنيا عليها . فى أثناء وجودى بسجن القلعة تقدمت الى المسؤولين من إدارة السجن بطلب إرسال برقية على نفقتى الخاصة الى رئيس المجلس لكى يتلوه على حضراتكم لتعلموا موقفى وذكرت فيها بين ما ذكرت أنى إزاء ما اتخذ حيالى من إجراءات منافية للقانون أضع الأمر أمام المجلس كى يتصرف فيه بما يحفظ للمجلس كرامته وهيبته وهيبة أعضائه ، وطلبت أيضا إلى المجلس الموقر أنه إذا ما رأى ما اتخذ قبلى من إجراءات كان سليا فله كامل الحق وأنا أوافق على أن ترفع الحصانة عنى لتتخذ الاجراءات القانونية ، ولا شك أن كلامنا يرحب بأن يخضع للقانون لأنه

الفصل النهائي حتى ولو كان هذا القانون معترضا عليه كما هو الحال بالنسبة للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، لأن الحق الطبيعي لكل مواطن هو اللجوء للقضاء الذى هو الفيصل لكل شيء ، ولكن مما يؤسف له فقد حجبت هذه البرقية عن السيد رئيس المجلس ولم تصل إلى المجلس المقرر .

( وهنا تخلى السيد الدكتور على السيد رئيس الجلسة عن منصة الرئاسة ، وتولى السيد العضو سيد جلال أكبر الأعضاء منا رئاسة الجلسة ) .

وحتى لا أطيل على حضراتكم ازاء ماحدث فإنى سأعرض الأمر باختصار ، إننا نرى أن القضية ليست ادعاءات قيلت أو وردت في تحقيقات ولكن القضية الحقيقية هى قضية الديمقراطية في مصر ، كيف تمارس ، وما حدود الممارسة ، ومن يرسم حدودها ، وهل الأغلبية هى التى تحدد حدود الممارسة الديمقراطية ؟ أن هناك حدودا عامة في إطار النظام القائم على الجميع أن يلتزموا بها ، وذلك هو المطلوب ، أما أن يتولى حزب ما أيا كان هذا الحزب وأيا كان المكونون له تفسير تعديلات وخطوط الديمقراطية فإن ذلك يعنى في النهاية أن تسير الأقلية التى قد تصبح أغلبية على ما يرضيه حزب الأغلبية ، وقد تتحقق هذه الأغلبية بعضوا واحد ، فقد يأتى يوم تكون الأغلبية ١٨١ عضوا والأقلية ١٧٩ عضوا ، وإذا أخذ بهذا المنطق لأصبح الأمر معوجا ، ولكن الدستور حدد خطوطا عريضة نلتزم بها جميعا ونرفض أن يخرج عليها أحد ، إذن فالنظام يتمثل في الدستور والمؤسسات القائمة والقوانين الموجودة ، التى يجب أن نخضع لها جميعا ، وإنى أرى أن هدف إسقاط العضوية عنى هو هدف سياسى يرمى إلى إسقاط وإسكات صوت المعارضة التى يمثلها حزبا حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، ونحن لا نخفى معارضتنا لحزب الأغلبية ، وذلك أمر شرعى ، لا أعتقد أن هناك أحدا ينكر هذا أو يرفضه بالنسبة لنا فى أى مستوى من مستويات حزب مصر العربى الاشتراكى ، بيد أن القضية ليست قضية الاعتراف لكنها قضية الممارسة أصلا .

لقد عارضنا كثيرا في المجلس وأيدنا أيضا أمورا كثيرة داخل المجلس ، وتشهدون حضراتكم أن معارضتنا كانت بناءة ، وقد اختلفنا فعلا وكان لكم حق الاختلاف معنا وحق اتخاذ القرار النهائي وهذا شيء طبيعى ، لأن القرار قرار الأغلبية الحزبية وهذا هو حقها الطبيعى والدستورى ، ولو كنا نتمتع بالأغلبية

كان سيقال إن القرار النهائي سيصبح بصيغة الأغلبية وهذا ليس تطبيقاً أو اجتهاداً مصرياً فحسب، بل هو مطبق في العالم أجمع كل مافى الأمر مطلوب من الناس أن تستمع إلى بعضها البعض وتقيس الأمور وتزنها، وقد يقول البعض إن اعتراضنا داخل المجلس أو خارج المجلس على بعض القرارات أو القوانين التي تصدر هو خط ولكن ذلك ليس صحيحاً، فلقد أقر مجلس الشعب قانون الضرائب، وكانت لنافيه وجهة نظر ثم تفضل السيد رئيس الجمهورية بإعادة القانون مرة أخرى فكان قراره بذلك اعتراضنا على قرار الأغلبية التي أصدرته، وإن كان القرار أو القانون في النهاية يحمل موافقة المجلس ككل بصرف النظر عن حجم المعارضة بالزيادة أو بالنقصان، وفي عدد مجلة أكتوبر منذ أسبوع أو أسبوعين اعترض الأخ فايز حلاوة على القانون بعد إقراره مرة ثانية من هذا المجلس، كذلك فإن الدكتور لطفى عبد العظيم ذكر في مجلة الأهرام الاقتصادي أن قانون العدالة الضريبية لم يخرج من مجلس الشعب محققاً لما أراده الشعب من هذا القانون.

إذن فحق الاعتراض أصلاً إنسانى وطبيعى يتفق مع المصالح الطبقية التي تراها كل فئة أو مجموعة من الناس وليس في هذا حساسية على الإطلاق، ولقد كان لنا رأينا في هذا وفي الإسكان وفي التعليم وفي الأجور، وكل هذه القوانين وأعمال المجلس كلها تشهد بذلك ولا نعتقد أنه كان بها خروج على المألوف، وكنا نعتقد بذلك أننا نشيت ونطور منجزات ثورة ٢٣ يوليو العظيمة ونعتقد ولنا الحق أن هناك من أثروا ثراء فاحشاً وأنهم يريدون السيطرة وأن الكثير منكم، وتلك حقيقة، يقف متصدياً لهذا وهم الذين يريدون أن ينتكسوا بكل ما بعد ٢٣ يوليو ولكى أكون منصفاً فأنا لا أتحدث عن أحزاب لأن الطفيليين ليس لهم أحزاب حتى الآن وإن كانوا منظمين.

إذن فالمعارضة لم تكن أصلاً للمعارضة ولكنها كانت معارضة بناءة، لانا كنا نرى أن القضية الوطنية لها مداخل يجب أن تتوفر أو شروط موضوعية يجب أن تتوافر لكى يمكن أن نحرر أرضنا وأن تعود فلسطين عربية كما كانت وأن تتحرر كل الأرض العربية وكانت هذه الأسس تتمثل في بناء القوة الذاتية المصرية والقوة الذاتية العربية والتضامن العربى، وأيضا التضامن العالمى مع كل القوى المعادية للاستعمار الذى يساند إسرائيل وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد عرضنا هذا وكان لنا رأينا في المبادرة وقتنا فيها رأينا بشجاعة وإن كان قد

لأمننا البعض وقتها إلا أننا قد تمنينا أن تنجح وألا يتضح أن رأينا كان مصيبا ،  
وبالتالى تحمل الأثمة ، ولكن ربنا سهل .

أيضا فلإننا قد ناقشنا القضية الاقتصادية معكم كثيرا وقدمنا البدائل فى ردنا .  
على بيان السيد محمود سالم رئيس مجلس الوزراء سواء فى بداية الدورة البرلمانية فى  
العام الماضى أو فى هذا العام ، وطرح هذا الرد على المجلس الموقر ومن قراءة أو  
استمع إليه يعلم رأينا ، واشتركنا أيضا فى مناقشة قوانين الانفتاح وحددنا وقتها من  
بعض التجاوزات فى الإعفاءات التى يعلن اليوم فى الصحف أنها ضارة ، ولكن  
القضية أننا لانستطيع التراجع فى بعض ما اتخذناه لكيلا تؤثر على سياسة  
الانفتاح ، وأشهد أن الأخ العضو سيد جلال الذى يراس الجلسة الآن كان له رأى  
أيضا عند مناقشة قانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى وقد عارض بشدة أن  
تعطى الامتيازات التى أعطيت للأجانب دون المصريين ، وكان رأيه مصيبا ،  
لأن المصريين عليهم ضرائب كثيرة قبل الوطن ؛ عليهم أن يتحملوها كضرائب  
الدفاع والأمن القومى ... الخ ، ولا يتمتعون بامتيازات الأجانب .

بالنسبة للقضية الاجتماعية قلنا أيضا إن تفاوت الدخل يؤدى إلى تهديد  
السلام الاجتماعى ، ولقد قال السيد الرئيس أخيرا هذا الكلام عندما قال بأن  
هناك فوارق كبيرة بين الدخل ، إذن فنحن لم نأت بما هو شاذ . وبالنسبة لقضية  
الديمقراطية فلقد كان رأينا فى قانون الأحزاب والممارسة السياسية بشكل عام ،  
وكنا نطالب بأن نترك الممارسة السياسية مفتوحة لكافة الأحزاب ، وكافة القوى  
التي تريد أن تعمل فى النور ، على أساس أن الصحافة القومية ، وما يمكن أن  
تمتلكه الحكومة أو حزب مصر من صحافة تستطيع بالحجة أن تقارع الحجة  
الأخرى وتعلن للناس المواقف الصحيحة من المواقف الخاطئة ثم يتخذ الشعب  
قراره بتأييد هذا أو ذاك ، وبالتالى تسير الممارسة الديمقراطية فى مجراها الصحيح ،  
إلا أن قانون الأحزاب صدر غيبيا لأماننا وإن كنا فى النهاية قد التزمنا بأن نعمل جميعا  
والتزمنا بمبادئ الثورة كلها .

( وهنا عاد السيد الدكتور السيد على السيد ، وتولى رئاسة الجلسة ) .

ولقد مضى أمان كنت خلالها بينكم هنا ، لم أتعب سوى ثلاث جلسات  
تقريبا ، كان معظمها بسبب أداء امتحانات أو خلافة فى الجامعة ، ولقد حضرت  
الجلسات ويشهد الإخوة الزملاء من أولها إلى آخرها محاولا أداء دورى بالكامل ،

ومحاولا الاشتراك قدر ما استطعت في المناقشة ، أفيد واستفيد ، فلم أتغلى عن واجبي يوما إلى أن جاءت انتخابات قسم الجمرک التي ترقبت على إسقاط عضوية زميلنا السابق الفاضل الشيخ عاشور ، ولقد قرر الحزب أن يدخل هذه الانتخابات ، وكلفت بأن أتولى المسؤولية السياسية لانتخابات قسم الجمرک في المنشية بالإسكندرية ، وبدأنا ممارسة نشاطنا السياسى بشكل عادى ليس فيه خروج على قانون أو احتجاج على أحد ، بل على العكس كنا دائما نعرض سياستنا ونطلب من الجماهير أن تبحث مع المرشحين الآخرين سياسات أحزابهم ، و يشهد بعض الزملاء هنا أنى كنت أناشد المواطنين دائما أن يختاروا من يقتنعون به حتى لو كان مرشح حزب مصر إذا أقنعهم بسياسة حكومته فعليه أن يختاروه ، لأن القضية قضية برنامج وسياسة حزب وليست قضية أفراد إطلاقا ، والأخ محمد دياب موجود ويعلم أنه لم يكن يئس وبينه ما يعكر صفو إنسان في وقت من الأوقات ، وبالتالي كانت المعركة حزبية بين أحزاب تتنافس ، وهذا حقها الطبيعى ، إنها تطرح برنامجها السياسى على المواطنين لكي يختاروا ، وليس شرطاً لمن يدخل انتخابات أن ينجح في الانتخابات ، أما العمل السياسى والحزبى هكذا ، كل واحد منا - وحضراتكم أعضاء في أحزاب ، وكذلك الإخوة المستقلون - يسمي دائما لاكتساب المؤيدين له ، لو كان في أسوان من سيؤيدنا لتوجهنا إليهم ونناقشهم ، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للإخوة الذين من أسوان لأنه طالما أن الإنسان يمارس عملاً سياسياً فإنه يمثل الشعب كله ، وله الحق أن يسمي للسلطة دائما شريطة أن يكون ذلك بالأسلوب الديمقراطي وهذه تكون عملية تغيير ديمقراطية ، حتى الدستور نفسه له الحق أن يغيره كما يشاء بشرط أن تتبع الإجراءات الدستورية والديمقراطية ، وليس في هذا اعتراض من أحد ، لقد واجهتنا بعض المشاكل في انتخابات الجمرک .

ولقد أصدر الأخ أحمد محمد مصطفى مرشح حزبنا في الجمرک عددا من البيانات الانتخابية فقبض على الذين كانوا يوزعونها ، وتقدمت إلى السيد رئيس المجلس بطلب إحاطة للسيد وزير الداخلية حول هذه الإجراءات ونصح السيد رئيس المجلس وتفصل مشكورا بالاتصال تلفونيا بالسيد وزير الداخلية لكي يصفى الموقف بشكل ودى ، وقال لا داعى لأن نضيع وقت المجلس في أشياء يمكننا حلها وديا فشكرناه على ذلك ، لأننا لا نسمى لغير ذلك ، وإننى سوف أرد على الكلام الذى قاله السيد وزير الداخلية هنا لأنه قيل في غيابى ولم أستطع أن أرد

عليه ، ولم أكن أرغب أن أرد عليه ، إلا أن الموضوع قد طرح جبرا وأصبح من الواجب حل أن أوضح لحضراتكم حقيقة الموقف ، ولكي اختصر فسوف أرد على ماحدث في الانتخابات من خلال ماقاله السيد وزير الداخلية .

السيد وزير الداخلية في كلامه رد على الأخ عادل عيد عندما تحدث عن التلفيق وقال إن هذا اعتداء على حرية القضاء المصري وحرمة ، وأنا أقول إن ماحدث من تحقيقات لم تشملني لأنني رفضت الإدلاء بأى أقوال فيها لعدم اعترافى بالإجراءات التي اتخذت ممي وهي كالآتي :

يوم ١٦/٥ سعيانا منذ الصباح لإنهاء إجراءات الانتخابات في اليوم التالي وهي اعتماد توكيلات المندوبين في اللجان ، وتوكيلات المرشحين في الدائرة بشكل عام ، ولقد واجهنا في الحقيقة صعوبات وهنا بعض الأعضاء من حزب الوفد الجديد في ذلك الوقت شاركوا معنا في هذه المحاولة ، إلا إن الإخوة المسؤولين في الأمن وعلى رأسهم السيد مدير أمن الإسكندرية رفض أن يكون مندوب المرشح في اللجنة إلا من اللجنة نفسها ، رغم أن القانون يقول بأنه من الدائرة ، ولقد تمت لنا الموافقة على هذا في آخر اليوم ، كذلك قيل فيما يتعلق بوكلاء المرشحين لأنهم لايد أن يكونوا في الأصل من الدائرة رغم أن القانون يقول بأنه يكون نائبا فقط أى أنه من الممكن أن يكون من أى مكان لكل إنسان يكون أقل درجة منه في المسؤولية والقانون واضح في هذا ، إلا أنه لم يتم أيضا الاتفاق على هذا واصر مدير الأمن على موقفه ، وبالتالي ضاع اليوم حتى الساعة التاسعة مساء ونحن خارجون من قسم الجمرك ، ولقد كنا نعلم بنية الأمن قبل الذين يساعدوننا ، وبالتالي كان قرارنا أنه حتى مسيرة التأييد التي ينظمها أى مرشح في أى انتخابات ، والتي قنا بها قبل ذلك كلنا في انتخاباتنا عام ١٩٧٦ قرنا عدم القيام بها منذ الصباح حتى لانعطى الفرصة للآخرين للاحتكاك بنا ثم يقبض على الناس ونحرم في اليوم التالي من أن تؤدي دورها .

في الساعة العاشرة والثلاث قابلنى السيد العميد محروس أبوغريب وقال إنهم قد أصدروا أوامرههم اليوم بمنع المسيرات ، ونرجوا عدم القيام بمسيرات اليوم ، فوافقناه على ذلك ورجونا أن يمنع باقى المرشحين من أن يقوموا بمسيرات ، فقال : « نسير كما كنا نسير كل يوم بأن نمر في الدائرة بميكرفون بدوى يستعمل من أول المعركة ، ولقد قال السيد مأمور القسم في التحقيقات بأن الأحزاب الثلاثة

تستخدمه ، ونحن في التحقيق أمام السيد رئيس النيابة مرت سيارة « داتسون » عليها ميكروفون يذيع دعاية للأخ محمد دياب ، وشيء عادى أن يحدث هذا ، والسيد العميد قال لنا إنه ليس لديه اعتراض طالما ستمشى مثل كل يوم ، وبعد عشر دقائق بالضبط ونحن في شارع إسماعيل صبرى فوجئنا بقوات الأمن وقد عملت « كماشة » من الأمام والخلف وأخذت تضرب الناس وألقت القبض على نحو ثمانية أو تسعة أشخاص قالت إنهم كانوا مشتركين معي في مظاهرة وبأننا كنا تسير ونحن نهتف هتافات عدائية ضد النظام ، وبالتالي قبضوا علينا . هؤلاء التسعة الأشخاص من بينهم شخص مجند كان سائرا في الشارع كالمعتاد وتصادف وجوده في هذه اللحظة فقبض عليه ، وكذلك شخص آخر حدث من الأحداث قبض عليه أيضا ، وأما الباقيون فكان بينهم أثنان لا ينتميان إلى الحزب بينا السنة الباقيون كانوا أعضاء في الحزب ، وهذا شيء طبيعي ، إذ إن أي نائب من حضراتكم عندما يسير حتى في الوقت العادى في دائرته يكون من حوله سبعة أو ثمانية أو عشرة أشخاص ، ومن الممكن أيضا أن أي نائب يكون واقفا ومعه اثنان أو ثلاثة أشخاص يتحدثون وهناك سبعة أو ثمانية أشخاص يهرون عليكم يكون لهم إشكال فيقفون معه فيكون حوله عشرة أو خمسة عشر شخصا . شيء طبيعي أن يكون حول نائب الشعب أشخاص لهم مشاكل وإلا ما هو عملنا ؟

قبض على الناس وغادرت مكان الحادث دون مقاومة لأحد ، واعتصمت على الإجراء وقلت للإخوة المسؤولين في الأمن إننى سوف أتصل بالسيد مدير الأمن كى أناقشه فيما حدث فتقدم أحد ضباط المباحث وهو المقدم عادل طه محمد من ضباط مباحث مكافحة الضرائب وسار معي أنا والأخ المرشح أحمد مصطفى على أساس أننا نستقل تاكسيا وننتقل من بعد ذلك لرى السيد مدير الأمن كما نريد ، وهذا الكلام مسجل في التحقيقات التى وصلت إلى المجلس والتى طلبت أن تطبع وتوزع على حضراتكم كى تطلعوا عليها ، لكن للأسف الشديد لم تطبع هذه التحقيقات لأن الكلام الذى بها متناقض ويثبت أنه لم يكن هناك حالة تلبس إطلاقا ، والأخ عادل طه محمد يقول في كلامه إنه بعد أن ألقت قوات الأمن القبض على هؤلاء السبعة أو الثمانية اصططبت النائب والمرشح لكى يتوجه النائب لمنزله أو دائرته ، إننى أفهم أنه في حالة التلبس لا أغادر مكانى إلا مقبوضا على لأنه لا يبقى لى امتياز في هذه الحالة لأن امتيازى أو حصانتي عندما لا يكون هناك تلبس ، لكن عندما يكون هناك تلبس لا أغادر مكانى إلا مقبوضا على مع الذين

قبض عليهم ووضعوا في عربة البوليس فورا ، لكن ما الذى سيجعله إذا كان البوليس يقول إنه سيطر على الموقف وبالتالي ليس هناك ما يمنع من أن أكون أنا أيضا موجودا .

ونحن في الطريق — وهذا كلام المقدم عادل طه محمد لكى تكون الأمور واضحة — يقول في التحقيق على لسانه بالحرف إنه وصلت له تعليمات ونحن نبعث عن تاكسى بأننى أركب أوأستعين بعربة مباحث كانت تمر لكى نتقل من هذا المكان ونبتعد عنه نوعا ما ، وعندما وصلت العربة أمام قسم الجمره جاءت إليه تعليمات أخرى — وهذا كلامه أيضا و بالحرف — أن يصطحبني إلى القسم وبحجة التفاهم مع الناس الذين قبض عليهم ودخلنا معه لكننى فوجئت في القسم بمحاولة إجبارية لاتتزع سلاحى منى . السيد وزير الداخلية قال إنه رخص لى سلاحى ، لأبأس ، وهذا من حقى أن أستخدمه كترخيص لى لأننى أنا النائب الذى كنت سأقتل تحت رعاية البوليس والأمن المركزى الساعة الخامسة وعشر دقائق يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، قبل أن أخطر السيد مدير أمن الاسكندرية بساعة ونصف والسيد محافظ الاسكندرية بأن مدرسة رأس التين التى سيتم فيها الفرز معبأة بأشخاص يحملون سيوفاً ومطاول وسناكى وطبنجات وشوما ، وناس أصلا خارجة على القانون ، وإننى أطلب الحماية فقال لى لأما أنت قلت كلاما كثيرا ضد السيد رئيس مجلس الوزراء أيام الانتخابات ، وعندما يحدث شيء أخطرنى ، وتعزى فى هذا اليوم مذكرة من السيد مأمور قسم كرموز ضد الأخ الذى حاول قتلى ولا اعرف أين ذهبت المذكرة ، فشئ طبيعى أننى أحمل سلاحى معى . جاءت بعد ذلك هنا قصة الفانلة التى ألبسها ، ولا أعرف لماذا تكتب هذه الفانلة ، فى التحقيق ، هل سأمشى دون حاجة أصلا أوانه متوقعا أننى أسير دون فانلة ؟ أمال إليه ما هوأنا لازم أمشى لابس فانلة ، ولزأم سلاحى يكون معى ، إنما هناك فارق بين إنك حامل سلاحك معك ، وبين إنك تستخدمه ، وتستخدمه ضد من ؟ لايمكن لواحد مثلى أن يستخدم سلاحا ضد المواطنين ، لكن صور الأمر للناس بأن واحد ماسك ميكروفون فى يد ، والسلاح فى اليد الأخرى وماشى يقول انتخبوا فلان ، و يضرب طلقة فى الهواء ، وإن السلاح محشوبسيع رصاصات ، هل يظن سأل سلاحا خاليا من الرصاص ؟ هذا شيء طبيعى ، وهذه فى الواقع مناقشات وكلام وارد فى التحقيقات لازم له إطلاقا .



في الساعة الثانية والنصف تم تحويلنا إلى النيابة ، والسيد المحامي العام قال لى سيادتكم تجلس مع المتهمين ، وفي الساعة الثالثة والنصف بدأ السيد رئيس النيابة تحقيقه فأصر إصرارا عنيفا على أننى غير مطلوب ، وأنه علم بوجودى ، وبالتالي لا بد أن أغادر القسم فأصررت على أننى أسجل الموقف ، وإننى حضرت إليه مقبوضا على وإن الإجراءات التى اتخذت معى إجراءات غير قانونية فقال لن أسجلها فتركه وقلت له السلام عليكم ، لكننى أثناء خروجى من باب المحكمة جاءنى الملازم سامى محبوب وقال لى بأن السيد رئيس النيابة يريدنى ، وعندما توجهت إليه قال لى سوف أسجل لك الكلمتين اللتين طلبت تسجيلهم وتفضل بإحضر معنا التحقيق . لم يقل إنك مقبوض عليك ولا حاجة ، يعنى واحد يقول لى لامقبوض عليك ولا حاجة ، ويقول لى أنت غير مطلوب إطلاقا . فقدنا فى التحقيق ، المقدم عادل طه محمد قال فى التحقيق بأن أنا بعد ائ مشى العميد محروس أبوغريب قبل القبض على الناس بعشر دقائق كنت أسير معهم ولم تصدر منهم أى هتافات عدائية ، أو معادية للنظام ، وهذا الكلام حرفى ومسجل فى التحقيق وموجود فى اللجنة التشريعية ، وأرجو مرة أخرى أن يوضع أمام نظر حضراتكم ، وإنه لم تكن هناك أية هتافات عدائية ، وإنه وقت أن جاءت قوات الأمن لم يقاوم أبو العز الحريرى ورجال الأمن وإننى أخذته لكى أحافظ على حياته ويعود لبيته وداثرته .

قيل فى التحقيقات عندما جاء السيد مأمور قسم الجمرك ، والإخوة ضباط المباحث الذين أحضروهم جزء منهم قال بأننا جئنا وسمعنا هتافات معادية ، لكن واحد يسأله السيد رئيس النيابة وقال له هل سمعت هتافات فقال له أيوه فقال له من الذى كان يهتف فقال له مشقتش ، فقال له لماذا ؟ فقال له أصل أنا جيت من وراء المظاهرة أوالتى يقولون عليها مظاهرة وبالتالي لأعرف من الذى كان يهتف فقال له آمال بتقول فلان الفلانى أبو العز الحريرى ؟ فقال له أنا جيت من خلف المظاهرة ولم أر شيئا ، بعد ذلك أحضروا اثنين من المواطنين لكى يشهدا ، أحدهما بائع فاكهة قال أنا فعلا كنت واقف ووجدت مظاهرة كبيرة تمر ومعهم ميكرفون يدوى ويقولون : « شلتوا عاشور جينا عزت » . طيب ده الشيخ عاشور لم يكن عضوا لدينا فى الحزب ، ولا مرشحنا اسمه عزت ، لكن هذه كانت نتيجة مرور أيضا للإخوة أعضاء حزب الوفد الجديد ومرشح حزب الوفد الجديد ، وأما الشاهد الثانى فقد قال : أنا معدى فوجدت بأن البوليس يقبض على ناس

فحشيت ياعم ، وأنا ماليش دخل بهذه الأشياء ولا أعرف عنها شيئا . فقال له هل شاهدت أبوالعز الحريري ؟ فقال له أنا لا أعرفه ، فقال له هل هو ده الجالس أمامك ؟ فقال له إننى أراه لأول مرة ، كذلك قالوا للشاهد الأول هل شاهدت أبوالعز الحريري قال له لا أعرفه ، فقال له هل هو ذلك الجالس أمامك ؟ فقال له إننى أراه لأول مرة هنا ، كما قلت لحضراتكم السيد مأمور قسم الجمرك قال بأن الميكروفون تستخدمه الأحزاب الثلاثة .

لقد كان من المفروض بعد الاستماع لما قاله المقدم عادل طه محمد من أنه لم تكن هناك حالة تلبس ، أن يأمر السيد رئيس النيابة بالإفراج عني ، ولكن ذلك لم يحدث ، وبالتالي فإننى أتهم السيدين رئيس النيابة والمحامي العام في الإسكندرية - ولا أتهم رجال النيابة جميعا - بأنها منحازان ولا يمكن أن يكون حكمها صادرا من ضميرهما ، إنما أملى عليها من جهات أعلى .

إننى لم آت بمن يشهد معي ، ولنفترض أن جميع من قبض عليهم شهدوا لصالحى ، هناك ضابط المباحث الذى شهد وأكد - وهو الذى اصطحبني قبل أن تأتى قوات الأمن للقبض على بعض المواطنين بناء على أن هناك مظاهرة ، إذ إن قوات الأمن لم تكن موجودة قبل إلقاء القبض على بعض المواطنين - بأنه لم تكن هناك هتافات معادية ولا حتى مقاومة من المواطنين ضد قوات البوليس ، ولكن كل ما هنالك أنه أراد أن يصطحبني إلى منزلى وأولى الدائرة ، ثم صدرت له التعليمات للذهاب بي إلى قسم الشرطة .

حدث كل ذلك دون أن تكون هناك حالة تلبس ثم فوجئت بصدور قرار غريب جدا من النيابة بالإفراج عن المقبوض عليهم ولا أدري كيف يتم الإفراج عن مواطنين هددوا الأمن العام وارتكبوا جريمة كبرى ؟ حقيقة أن النيابة الحق في إصدار قرار بالإفراج عن هؤلاء ورفع قضية ضدهم ، إن التهم الموجة إليهم تستحق الإفراج عنهم بكفالة فضلا عن الإفراج عن عضو مجلس الشعب بالذات بكفالة قدرها ١٠٠ جنيه كما لو كانت عضوية مجلس الشعب لا تساوى غير مائة جنيه ، وهل نتوقع أن يفرط عضو مجلس الشعب في عضويته ، ويترك دائرته ويهرب من البلاد ، ولا يمنعه من كل هذا إلا أنه دفع ١٠٠ جنيه كفالة ؟ لا شك أن تقديري للمحاكمة أخف من هذا بكثير .

ولذلك فإننى رفضت دفع الكفالة لسببين ، حيث إننى اعتبرت أن الإجراءات التى اتخذت معى غير قانونية وغير دستورية ، وبالتالى فلست ملزماً بالإدلاء بكلمة واحدة فى التحقيق ولا بدفع كفالة ، وهذا هو السبب الأول .

أما السبب الثانى فإننى أعتبر أن دفع الكفالة يعتبر إهانة لعضويتى فى مجلس الشعب ، ومجلس الشعب أيضاً ، وهذا مسجل حرفياً فى التحقيق الموجود أيضاً فى اللجنة التشريعية .

ثم عرضنا على هيئة ثلاثية فى المحكمة يوم ٢٠ مايو فأصدرت قرارها بالإفراج بلاضمان ، فكان من الطبيعى أن نخرج من سجن الإسكندرية بعد صدور قرار الإفراج عنا .

لكن الذى حدث أنهم قالوا لنا : لا . وذلك بناء على استدعاء المدعى الاشتراكى لنا ، وأنا لا أدرى على أى أساس تم هذا الاستدعاء . ثم بعد ذلك أفاجأ بالمذكرة التى أرسلها السيد المدعى الاشتراكى وتليت فى الجلسة وسجلت بالمضبطة ، يصدر فيها قراره بالقبض والتحفظ لمدة ٦٠ يوماً حدث ذلك يوم ٢١ مايو ، وإننى أتساءل كيف يقبض على من يوم ٢٠ إلى يوم ٢١ وعلى أى أساس تم القبض على الرغم من وجود قرار هيئة ثلاثية من المحكمة بإخلاء سبيلى بلاضمان ، هل كان السيد وزير الداخلية قد رتب هذا الأمر مع المدعى الاشتراكى ، ويعلم بأن قرار التحفظ سيصدر فى اليوم التالى للقبض على ، أم أن ذلك كان تسيؤاً بالغيب ، أو أنه نوع من تعمد الإهانة لمواطن عادى بصرف النظر عن عضوية مجلس الشعب ؟ إننى أعتقد أن هذه الإهانة تنصرف إلى المجلس المقرر أيضاً .

لهذا فإننى أتساءل : على أى أساس أحتجز فى مبنى مباحث أمن الدولة بالقاهرة لمدة ٢٤ ساعة ؟ ولحساب من ؟ ومن أعطى هذا الحق للسيد وزير الداخلية ؟ لا الدستور ولا القانون يقران ذلك .

لقد رفضنا الإدلاء بأى إكلام عند المدعى الاشتراكى استناداً للأسباب الدستورية والقانونية التى أبديناها أمام النيابة فى الاسكندرية . وصدر القرار الغربى بالتحفظ لمدة ٦٠ يوماً ، ثم صدر قرار أغرب برفع التحفظ فلا أعرف لماذا رفع التحفظ ؟ إذا كان هناك سبب أصلاً للتحفظ ؟ وإذا كان هناك سبب فكان يجب عليه ألا يرفعه قبل تقديمي للمحكمة للبت فى الأمر أو انقضاء ٦٠ يوماً .

لقد ذكر السيد وزير الداخلية في كلامه أنه سبق أن حدث بيني وبينه حديث ودي وقال في هذا الحديث (إن دائرة الجمر لك طابع ديني وشعبي بمقت الشوعية لا يمكن أن يسر خلف هؤلاء الذين يتخذون من لينين . إلأها ومن الشيوعية ديناً ، ومن موسكو كعبة ) وأعتقد أن لدى من الشجاعة ما يكفي للتصدي للسيد وزير الداخلية أو غيره كائناً من كان إذا شك في عقيدتي الدينية أوفي وطنيتي ، وأسلوب الحساب كثير ، والأقرب لى أن أتخذ الوسائل القانونية المتاحة لعضو مجلس الشعب والأترك هذا الأمر يمر هكذا ، لأن عدم التصدي لمثل هذا الكلام يؤكد أننى رجل أقبل التشكيك في ديني وفي وطنيتي وهذا مالا أقبله من أحد وإذا كان السيد وزير الداخلية يقول هذا الكلام وهو متأكد منه إذن لوجب عليه اتخاذ الاجراءات القانونية لحسم هذا الموقف ، حتى لا يكون من بين ممثلى الشعب في هذا المجلس الموقر من يدين بالولاء لدولة أخرى ، وإلا لوعلم هذا وسكت عليه لاعتبر مقصراً في أداء واجبه ولكان ذلك حثاً باليمين الذى أقسمه عندما تولى مهام منصبه .

على كل حال سامح الله وزير الداخلية ، وإننى لأرد على هذا ولكن يكفينى أن أقول إنه مادام المجلس الموقر سمع مثل هذا الكلام وسكت عليه فقد شارك بطريقة أو بأخرى في الموافقة على إهانة زميل من المجلس بصرف النظر عن اسمه ، وبالتالي فالإهانة ليست موجهة لى ولكن لمن قبلوها وأنا أعلم أنه لو تدارك الموقف وقتها أحد السادة الأعضاء لكن هناك موقف آخر .

السيد الوزير ذكر في كلامه أيضاً أننا نتخذ قرارات في اجتماعات مغلقة ، ولا أعرف هل سيادته يتجسس عن طريق أجهزة الأمن على الأحزاب ؟ وإذا كان هذا يحدث ، فهل هذا يتفق مع القانون أو يخالفه ؟ إننى أعتقد أنه مخالف للقانون ولا يصح أن يحدث .

السيد وزير الداخلية ذكر أن هناك تنسيقاً بين حزب التجمع التقدمى الوطنى وبين التنظيمات الأرضية وإننى شخصياً لى دور فيها ، وأنا أرد على السيد

الوزير :

إذا كان ذلك حقيقة فلماذا لم يتخذ السيد الوزير الإجراءات القانونية لحسم هذا الموقف ؟ ومن الذى منعه ؟ وكيف سمح بوجود تنظيمات أرضية يكون فيها تنسيق بين تنظيم علني ، وأن يتولى هذا التنسيق أحد نواب الشعب وتقبل ذلك ؟ إننى أعتقد أن ما قاله ليس صحيحا . وإلا لماذا لم تتخذ الإجراءات القانونية ضدى ، أم أن هذا نوع من أنواع الاستهانة بالآخرين ؟ الأمر فى كلا الحالتين غير مقبول .

السيد وزير الداخلية ذكر أيضا أنه لم يصرح لى بتوزيع البيانات على الخلاف ، وتقدمت بطلب إحاطة للسيد رئيس المجلس فى هذا الشأن . وأود أن أقول للسيد وزير الداخلية إنه سبق أن تحدثت مع سيادته فى هذا الأمر ثلاث مرات ، إحداها فى مكتب سيادته بالوزارة ، والمرتان الأخرى داخل قاعة المجلس إحداها كان مجلس بجوار السيد الوكيل البرلمانى كمال الشاذلى ، والثانية كان يجلس فى المكان الذى يجلس فيه الآن السيد الوزير محمد حامد محمود . وبناء على ذلك نشرت هذه البيانات فى الصفحة الأولى من جريدة الاهالى ، ومن حق السيد الوزير أن يقول لا ، وأنا أيضا من حقى أن أقول له إنه من المفروض أصلا أن تعاقب وزارة الداخلية جريدة « الأهالى » التى كانت تستهلك ٥٠% من كمية الأوراق التى تستهلكها الصحف القومية أسبوعيا ، والثى صودرت مرتين ، مما يدل على أن وزارة الداخلية تعلم كل حرف ينشر بجريدة « الأهالى » . وهذا الكلام مثبت هنا . واعتقد أن السيد الوزير لو كان يعلم وقتها أن هناك نية مبيتة فى ذلك الوقت لاتخاذ إجراء معين لكان قد كذب هذا الخبر الذى يقول : « تقدم أبوالعز الحريرى نائيب كرموز بطلب إحاطة عاجل إلى وزير الداخلية حول التدخل فى المعركة الانتخابية واقترح رئيس مجلس الشعب مناقشة الموضوع وديا مع وزير الداخلية بعد لقاء بين الوزير وأبوالعز الحريرى واكتشاف أن الدعاية هى صورة من برنامج الحزب الانتخابى الصادر فى أكتوبر سنة ١٩٧٦ .. أكد الوزير أنه أصدر تعليماته بعدم التعرض لمن يوزعون منشورات الدعاية الانتخابية ، وبسحب بلاغات المباحث المقدمة للنيابة ، ورغم ذلك لم تتوقف حملات فض المسيرات » وكان هذا هو اعتراضنا .

كنت أرجو من السيد وزير الداخلية تكذيب هذا الكلام حينذاك ، والحقيقة الوحيدة التى وردت فى تقرير المدعى الاشتراكى أننى قابلت ضابط مباحث قسم الجمرى ، وكان يركب عربة ، وأوقفته وقلت له لقد تم الاتفاق مع السيد وزير

الداخلية على البيانين اللذين اعترض عليهما ، وميوزعان ، وعلى هذا الأساس أعطيت له صورتين منها لكى يبلغ السيد مدير أمن الاسكندرية بالموضوع ، ووزعت البيانات بعد ذلك ولم يقبض على أحد وهو يقوم بتوزيعهما . الآن يقال إن توزيع هذه البيانات خطأ .

ذكر السيد وزير الداخلية أنه سمح لنا بإقامة سرادقات للدعاية الانتخابية ، لكنه لم يسمح لنا إلا بإقامة سرادقين فقط ، في حين أن السيد مرشح حزب مصر أقام خمسة سرادقات تقريبا ، ولم نعترض على ذلك وقلنا إن هذا من حقه حتى ولو حدث تجاوز بالنسبة لنا ، لأننا كنا نتمنى أن يتمكن الجميع من ممارسة حقوقهم .

قيل أيضا إنه كانت هناك شعارات نردها في المسيرة ، المسيرة لم يكن فيها شعارات تمس النظام ، إنما على سبيل المثال كنا نقول ( يايسار سير سير ) إحنا جنودك للتغيير ( أو زود الأجور خلى الفقراء تشوف النور ) ولا أدري ما الغريب في هذا ، فبالأمس قال الدكتور فؤاد محيي الدين إن الحكومة زادت الأجور إذن فزيادة الأجور مطلب عادى وقد تمت الاستجابة له ، ما الضرر في أن نرفع شعارا بهذا ؟

جاء في المذكرة التى قدمها السيد وزير الداخلية للسيد المدعى الاشتراكى والتى تعتبر بمثابة بلاغ ( أننى تركت دائرتى وأمضيت نحو شهر ونصف شهر أقوم بدعاية لمرشح حزب التجمع الوطنى فى دائرة الجمرك ) . إذن فهذا اعتراض . ما الغريب فى أن أقوم بعمل دعاية لحزبنا ؟ وأدعو الناس لانتخاب مرشح الحزب ؟ هل المطلوب أن أقوم بالدعاية لمرشح حزب مصر ؟

إن هناك شعارات أخرى ملفقة بدليل أن السيد رئيس النيابة — وهذا مثبت فى التحقيق — عندما سأل أحد الإخوة ضباط المباحث — وكان الأخ عادل عيد حاضرا معنا التحقيق — عن الشعارات التى كنا نردها وسمعها ، فظل يفكر طويلا ما يقرب من نصف الساعة ثم أجاب : « الشعارات التى سمعها مكتوبة فى التحقيق أوفى البلاغ المقدم لسيادتكم » كيف يمكن ذلك ؟ شعار سمعته ثم لا نستطيع أن نستبينه مرة أخرى !

السيد مأمور قسم الجمرك أيضا يقول بأنه سمع شعارات من بعيد فكلف أحد الضباط الذين معه بتسجيلها كما لو كان سيادته يقف بقوات الأمن بعيد السماع الشعارات ثم بعد ذلك يأتى لفض المظاهرات . كما يقال عليها . هذا أمر غريب

جدا . ورد في كلام السيد وزير الداخلية — وإننى أعتبر ما ذكره تهديدا مستترا لبعض الناس التى تذهب للمساجد والنواذى — بأنه لن يسكت على ذلك ، وأعتقد أن من حق أى فرد أن يذهب إلى المسجد أو إلى النادى لنشر آرائه ويتحدث طالما أن ذلك يتم في حدود القانون ، لأن تعتبر فرصة التهديد للناس حتى يجمعوا عن إبداء آرائهم .

أيضا يقول السيد وزير الداخلية إن ما حدث في دائرة الجمرك خبر إيداعه للدعوى العميلة والمشبوهة ، وعندما يقال مثل هذا الكلام أثناء نظر مذكرة مرفوعة ضدى ، معناه اتهام موجه لى ، وأنا أقول له : لو كانت لديك أدلة كان من المفروض أن تقدمها للقضاء . أنا لن أسمع لنفسى في يوم من الأيام أن أتحدث بهذا الأسلوب ، لأننى لأحب أن أوجه اتهامات لأحد ، أما إذا كانت القضية توجيه اتهامات كاذبة غير صحيحة فمن السهل توجيه اتهامات للغير ، ولكن من الصعب أن نلتزم ونشرى الديمقراطية ونشجع الناس على إبداء آرائهم ، حتى لوحدث تجاوز صغير — أو كبير فإنه يمكن علاجه فليس في ذلك غضاضة ، هذه طبيعة البشر لا يمكن الوصول إلى ما نريده مرة واحدة ، لابد من الخطأ والصواب ، وقد يكون الخطأ في أول الأمر بنسبة عالية ، ولكن يمكن حسمه بالحوار .

السيد الوزير لمس « مربط الفرس » حينما أشار إلى أننى اشتركت في أحداث يناير سنة ١٩٧٧ وقت بقيادة إحدى المظاهرات ، وأنا أقول لسيادته : إننا لم نشترك في هذه الأحداث وذلك ليس ضعفا — لقد كنت أرجو من الحكومة أن تستكمل تحقيقاتها ، وأن تقدم نتيجة هذه التحقيقات التى تمت معى في عام ١٩٧٧ إلى القضاء ليحسم هذا الموقف — هل كنت مشتركا فعلا في هذه المظاهرات أم لا ؟ لأن الخطيئة في الأمر أن السيد رئيس الجمهورية ذكر في حديث له في جريدة عكاظ أن أحد أعضاء مجلس الشعب في الاسكندرية كان يقود هذه المظاهرات .

إذن فيه معلومات وصلت بصورة أو بأخرى للسيد رئيس الجمهورية كنت أرجو قبل أن تصل ، أن تكون أكيدة — والسيد وزير الداخلية عضوا في المكتب السياسى لحزب مصر — لأن حدوث مثل هذا قد يثير الشكوك لدى الآخرين من خارج حزب مصر .

هل كان من ليس مرضيا عنه تثار ضده شكوك ؟ أنا لا أقول هذا الكلام دفاعا عن نفسى ، إنما أعتقد أن الكثيرين داخل حزب مصر يريدون أن تكون

هناك أسس سليمة للممارسة الديمقراطية نستطيع أن نسير عليها ، لأن الأفراد زائلون ومصر باقية ، ولا يدري أحد منا هل سيعيش إلى الغد أم لا ، فهذا أمر لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى .

هناك تركيز شديد جدا على كلمة « المنشورات » في البلاغ المقدم إلى المدعى العام ، وأرى أن تكرار كلمة « المنشورات » لها مغزى سياسى ، والمقصود هو إيهام الناس أن هناك عملا سريا يمارسه حزب التجمع التقدمى الوطنى ، وهذا غير صحيح فجميع بياناتنا معلنة وموجودة ، تسمى إذن منشورات ؟ حتى جريدة الأهالى تصور دائما على أنها منشور ، وأعتقد أن ذلك لأجل لصق فكرة السرية بها .

عندما يصدر العدد الأخير من « جريدة الأهالى » قال الدكتور عصمت سيف الدولة حامى الحزب في دفاعه أمام المحكمة إن الفقرة (٧) من المادة الرابعة من قانون الأحزاب التى تقضى « علانية مبادئ وأهداف ووسائل الحزب وتشكيلاته وقيادته » . معنى ذلك أن عدم السماح بصحور « جريدة الأهالى » بما فيها من قرارات أو بيانات يحولها إلى عمل سرى قهرا دون إرادة الحزب الذى يقوم بإصدارها ، لماذا يقوم الحزب بتوزيع منشورات سرية ، إننى لا أقبل إطلاقا بإسيادة الوزير أن يوزع بيان ثم تمر سيادتك فيوقف توزيع هذا البيان لأنه إما أن يكون بياننا قانونيا دستوريا وإما لا داعى لإصداره .

وعلى هذا الأساس تحدثت مع سيادة الوزير ، ولقد ذكر أنه لم يرض أن يقبض على وقت أن كانت معى هذه البيانات ، وإننى أتساءل لماذا ؟ لقد كنت أتمنى أن يتم ذلك منذ البداية بدلا من تركنا لنهاية المعركة ويتم القبض على أفراد آخرين ، وإذا كانت هذه البيانات غير قانونية فإننى كنت أتمنى من سيادة الوزير أن يفعل ذلك منذ البداية ، حتى يكون لمثل هذه الإجراءات معنى على الأقل ، ..

(أصوات تطالب السيد الضوياء بالدخول في صلب الموضوع) .



أنا ماشى... ماشى ، ومن حقى أن أعبر عن رأيى ، فهناك تقرير اللجنة وسأرد على ما جاء به ، وإذا كانت صدور حضراتكم قد ضاقت من سماع إنسان سيفصل .. فهذا موضوع آخر ، وإننى أرجو من حضراتكم أن تتسع صدوركم لى لأن هذا موقف تاريخى ، ويمكنكم أن تردوا على بعد ذلك بكلام يجعل القرارى النهاية مبنيا على أمس ويستريح له الضمير ولذلك فإننى أرجو ألا أمتنع وألا أقاطع ، وأطلب من السيد رئيس الجلسة أن يكتفى من ذلك .

رئيس الجلسة :

أعتقد أنك متمكن جدا من الحديث يا أخ أبو العز .

العضو أبو العز الحريرى :

ولعلم حضراتكم فلقد حدث فى يوم ١٦ مايو عند الساعة العاشرة إلا الربع مساء أن اعتدى على أعضاء مجلس الشعب فى شارع فرنسا أثناء مسيرة تأييد عادية جدا لحزب الوفد الجديد ، فقد اعتدى على الزميل طلعت رسلان وأصيب ، كما أخذ السيد العضو أحمد ناصر « علقه كويسة » .  
( ضحك ) .

وأظن أن ذلك يسعده جدا ، ولم يذكر عن ذلك أى شىء لاقى تحقيق أو بلاغ ، وإننى أتساءل هل علم السيد رئيس مجلس الوزراء بهذه الواقعة أم لا ؟ .  
( ضجة ) .

على كل حال — أيها الإخوة — إن قصة الأمن معى ليست قصيرة ، فلقد بدأت منذ سنة ١٩٦٨ أى قبل ثورة التصحيح — عندما إعترضت على قرارات الالتزام بقرار اللجنة المركزية فى انتخابات يناير سنة ١٩٦٩ ، والسيد المهندس عيسى شاهين موجود ، و يعلم وقت أن كان أميناً للاتحاد الاشتراكى بالاسكندرية ماذا حدث نتيجة إعتراضى على هذا الإجراء غير الديمقراطى فى سنة ١٩٦٩ ، لقد تم التحقيق معى بتهمة التحرك ضد قرار الفرض والإلزام الذى اتخذته اللجنة المركزية فى ذلك الوقت ، إن ذلك القرار أصبحنا جميعا ندينه الآن ، ولقد أصدر سيادته شخصيا قرارا بمنع من

ممارسة النشاط السياسى بالأسكندرية إلى عام ١٩٧١ أو إلى سنة ١٩٧٢ بعد ثورة التصحيح ، فى سنة ١٩٧٥ تم القبض على — كما ورد فى المحضر الذى أنشيف الى التقرير الذى أعدته اللجنة — بحجة الاشتراك فى تنظيم شيوعى .

وانسى أرجومن السيد رئيس مجلس الوزراء بصفة شخصية أن يتحرى عن هذا ، لقد تم القبض على وظللت لمدة ٤٨ ساعة ما بين سجن طره وسجن أبوزعبل ثم بعد ذلك جاءنى وكيل النيابة وقال لى إن الاتهام الموجة إلى هواننى عضوفى تنظيم شيوعى وقال لى أعطنا بياناتك أو المعلومات التى عندك وذكرك لى بأنه سيقابلنى خلال شهر ، ومضى الشهر بإسبادة رئيس مجلس الوزراء وأفرج القضاء عنا ، ولأن لم أواجه بدليل واحد إطلاقا ، ولأدرى لماذا قبض على ؟ ! ولماذا أفرج عنى ؟ إن قصة الأمن معى طويلة وعندما جئت إلى هذا المجلس لم أتحديث عن تجاوزات الانتخابات .

وانسى أعلم أنه قد تمت الانتخابات بشكل عادى فى بعض الدوائر أوفى الكثير منها ، ولكن حدثت تجاوزات غير عادية فى دائرة كرموز خاصة بعد مانحج السيد رئيس مجلس الوزراء فى أول تصويت ، فلقد حدثت فى الأسبوع الأخير تجاوزات غريبة جدا ، ولعل السيد المهندس عيسى شاهين يتذكر تلك الاجتماعات التى عقدها مع العاملين فى الشركة الأهلية للغزل والنسيج ولكننا لم نتحدث فى هذا الموضوع لأننا كنا نستجيب أصلا للدعوة المطروحة فى ذلك الوقت بأن ينسى الناس كل شىء وأن تتعاون جما ، وهذا ما جعلنا لانتحدث عن تلك التجاوزات التى حدثت ، وإن معنى هذا ، وما يؤكد أن النية كانت مسبقة أن المدعى العام الاشتراكى قد صدر عنه تصريح بتاريخ ١٦/٥ بأنه سيطلب رفع الحصانة عنى وعن السيد العضو علوى حافظ ، ولأدرى لماذا بعد هذا الموضوع عن الأخ علوى حافظ ! وهل معنى ذلك أنه أصبح بريئا بعد أن كان مدانا ! المهم .

إن المدعى العام الاشتراكى يقول إنه تحفظ على بموجب المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ولكنى أقول إن هذا الإجراء خاطىء فى الأصل لأن المدعى العام الاشتراكى من الناحية الشكلية جهاز خاضع لمجلس الشعب ومجلس الشعب بالنسبة له سلطة أعلى ، وبالتالي ليس من حق المستوى الأدنى أن يحقق

مع المستوى الأعلى ، وإلا فإني أشك في أن يتم تحقيق من المدعى العام الاشتراكي مع أحد الأعضاء البارزين في حزب مصر ، لأن المدعى الاشتراكي موظف عمومي يخضع لحكومة تملك الأغلبية في المجلس ، وبالتالي فإنها تملك التأثير عليه ، ومن هنا تكون قراراته في الأصل غير نزيهة ، إن المدعى العام الاشتراكي ليس له الحق في أن يتدخل في قضية عرضت على القضاء وصدر فيها حكان أحدهما من النيابة والآخر من هيئة ثلاثية وانتهى الأمر وما زالت القضية أمام القضاء .

إن الأسس التي استند إليها المدعى العام الاشتراكي في القبض على تستند إلى قانون الحراسات ، وأود أن أوضح لحضراتكم أن هذا القانون لا ينطبق على إطلاقاً ، فأنا رجل فصل من عمله ، يعني الحالة على الحميد المجيد والحمد لله ، وملايسى التي حضرت بها المجلس أول مرة هي التي أرتبها الآن وسوف أخرج بها أيضاً - إن قصة الفنانة شهيرة - فإ الذي أملكه أصلاً لكى يقبض على بحجة تطبيق قانون الحراسة ؟ وما هو الجليل الذي طرأ على ؟

إن المادة الشامنة من قانون الحراسات من المفروض أن تجيز للمدعى العام الاشتراكي أن يتحفظ على أى إنسان إلى أن يتمكن من حصر ثروته أصلاً ، كما أن هذه المادة كانت تجيز للمدعى الاشتراكي أن يتحفظ عليه في هذه الفترة ويعنعه من السفر حتى لا يهرب ، وإننا لانعترض على ذلك ، ولكنى أتساءل ما الثروة التي أمتلكها حتى يقبض على ؟ لقد تم القبض على فيما يقال عنها إنها قضية أو تحقيق ؟ انتهى مستوى معين من القضاء وهو النيابة إلى حكم فيها كما انتهت الهيئة الثلاثية إلى حكم آخر ؛ ومن الغرابة أنه مع السرعة أحياناً يفيب الذكاء فقط ولا معنى ذلك أننى أقول إنه لا يوجد ذكاء ؟ لقد كان معى تسعة أفراد آخرون وأنا عضو مجلس الشعب ، نائب الشعب يتم التحفظ على لمدة ٦٠ يوماً ؛ أما المواطن العادى المفروض أنه شر يكى أصلاً في جريمة - لو افترضنا أن هناك جريمة ارتكبتها - يفرج عنه ؛ وإننى أتساءل كيف يتم الإفراج عن مواطنين عاديين و يتم التحفظ على عضو مجلس الشعب لمدة ٦٠ يوماً ؛ المفروض فيه أنه لن يتهرب ؟ ولماذا أفرج عنى ؟

إن هناك ملاحظات كثيرة جدا في الموقف ، وأرجو ألا يؤخذ كلامي على أني أناقش قضية شخصية ، فلو اعتبرت أن ما حدث في هذا الوقت شيء شخصي كنت تقدمت باستجواب وتحديث في أول جلسة بمجرد حضورى من السجن ، ولقد سألت البعض عن الأسباب التى جعلتنى لا أتحدث في هذا الموضوع ؟ فقلت إن الموضوع لم يعد يمسنى شخصا ، صحيح أنه قد وقع على ضرر مادى وبدنى وماشابه ذلك عندما احتجزت بالقوة . ولكنى أرى أن هذا الإجراء من حيث المبدأ يمس المجلس كله ، وبالتالي لم أتقدم باستجواب أو غيره لأن المجلس إذا تهاون في ذلك فإنه يتهاون في حق نفسه ، ... وإن كان في النهاية موقف المجلس بهذا الشكل فإننى أعلن اعتراضى على موقف المجلس من المدعى الاشتراكى وانتهى من الموضوع ولا شأن لى به ، ولكن للأسف الشديد بدلا من بحث الطلبات التى قدمت للتحقيق مع المدعى الاشتراكى والسيد وزير الداخلية أفجأ كمخرج من هذا الموقف الدستورى والقانونى الخطأى بأن يقدم على وجه السرعة ، ما يسمى بتقرير - وهو في الواقع ليس بتقرير ولا شيء - إلى المجلس ، وقبل أن يستمع السادة الأعضاء إلى هذا التقرير أو يروا ما يحتويه أو يناقشوه ، يقدم طلب بإسقاط العضوية عني ويتحول البرىء إلى متهم ، وفي الواقع لم أرقبل ذلك لمثل هذا الموضوع أى سابقة دستورية أو قانونية في العالم .

● يقول السيد المدعى العام الاشتراكى إنه لا يوجد تعارض بين الإجراءات التى اتخذها وبين إجراءات النيابة طالما كانت هناك أدلة ، وإننى أريد أن يؤكد أحد من السادة الأعضاء الحاضرين أن الأدلة التى وردت في التحقيقات التى لم أقبل رأيسى فيها أدلة ثابتة ، إن الدليل لا يكون دليلا إلا إذا ثبت ، ولا يثبت الدليل إلا بحكم قضائى ، ولو كان المدعى الاشتراكى قد أخذ هذا الموضوع في الأصل على أنه موضوع سياسى كنا نتحدثنا فيه على أساس سياسى ؛ ولكن هذا الموضوع قد طرح على القضاء ، وسيتخذ القضاء إجراءاته فيه ، وأنا لم أهرب ، إذن فالأدلة التى يقال عنها إنها قائمة هى في الواقع ليست قائمة حتى الآن ولا يعتد بها قانونا .

لقد ورد بالتقرير شيء لطيف جدا ، فقد أراد أن « يسيى » الموضوع فقد جاء به أن المظاهرة كان يشترك فيها عدد من الماركسيين المتطرفين ، وتؤكد محاضر

المعلومات عنهم أنه قد صدرت ضد عشرة أفراد... أنا من بينهم — أحكام جنائية من محكمة أمن الدولة ، ولكنى أتحدى ، أن يثبت عليهم أحد ذلك . أو أن أحدهم صدر ضده حكم من محكمة أمن الدولة في قضية شيوعية ، ولكن ماهى القضية ؟ إن الموضوع لكى يأخذ شكلا إعلانيا فلا بد أن يقال عن هؤلاء الناس إنهم شيوعيون ، وحتى هذه التهمة التى يفترض من قبل الآخرين أنها تهمة ، دستوريا ليست تهمة ، ولو قدر أن هناك شخصا شيوعيا فما شأنك به « وأنت مالك وماله » ؟ لقد نهى دستورنا عن حرية الفكر والعقيدة ، إن دستورنا يقر ذلك ، كما تقرره كل دساتير العالم ، فليس لك الحق في التزج بمثل هذه الألفاظ أو التسميات في هذا الموضوع ، وفيما يبدو لى أن هناك محاولة مستمرة لتطبيق القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ على بحجة أن هناك ماركسيين وأنا رجل ماركسى ... الخ .

ومعنى ذلك أن يكون هناك مدخل خفى آخر أصلا لإخراجى من المجلس وتطبيق أحكام هذا القانون على ، لأنه لا يوجد ضدى دليل ثابت يؤكد ذلك ، ولو كنت كذلك لأعلنته وليس في ذلك أى شيء ، ولكنى لست ماركسيا ، فيكون الداعى أو المغزى إذن من تكرار « هؤلاء ماركسيون ماركسيون مثيرو الشغب ... مثيرو الشغب هو كما لو كان حقيقة أن الماركسيين مثيرو الشغب » ، وهذه قضية لا نستطيع أن نحسمها وإفا القضاء أصلا هو الذى سيحسمها ، وعلى كل حال سواء كان هؤلاء أو غيرهم فإن الشذوذ أحيانا لدى بعض الناس لا يقتصر على أشخاص معينين أو اتجاهات معينة ، ولقد رأينا في الفترة الأخيرة حتى بالنسبة لبعض الاتجاهات الدينية قيل عنها إنها اتجاهات متطرفة ... الخ ، يعنى عملية المقصود منها جمع ناس معينين لوضعهم في مكان معين لكى يكون هناك نوع من الضغط الشعبى عليهم ، لقد جاء في التحقيق أن البيانات التى تم توزيعها بها تعريض بالحكومة ، وإننى أرجو أن نرجع إلى المقالات التى كتبها كل من السادة أنيس منصور ، وموسى صبرى ، وعلى حمدى الجمال ، خاصة في الفترة الأخيرة عن حزب مصر من أنه جثة هامدة ، إن الكلام الذى يطرحه الآن على حمدى الجمال من ضرورة وجود حزب ثان كلام كثير ، وإننى أرى أنه من حقى ومن حق غيرى الاعتراض على حزب معين من الأحزاب بصرف النظر عن الأشخاص المكونين له ، وقد تربطنا بالكثير أو بالقليل منهم علاقات ودية وتقدير

وما إلى ذلك ، ولكن الموقف السياسى موضوع آخر لا يمكن محاسبة أى شخص عليه طالما أنه لا يتعرض للنظام العام ، وإننى لأعنى بالتعرض هنا ألا تكون هناك رغبة فى التغيير لا ، ولكن التغيير بالعنف أمر نرفضه ، وحتى لو كانت لدينا الرغبة فى تغيير النظام العام — بمعنى الدستور والقوانين وغيرها — متخزين فى ذلك الإجراءات الدستورية ، والديمقراطية ، أعتقد أن ذلك من حقنا الكامل ولا يستطيع إنسان أن يجادل فيه ، كما أننى لا أستطيع أن أجادل أحدا من حضراتكم فأنتم اليوم فى المجلس تغيرون أسسا كثيرة وليس فى ذلك أى شيء ، فعملية التطوير والنزاهة أو التقليل هى تغيير ، اليوم أسقطت عضوية الأخ عبد الفتاح حسن و يقال إن هناك أمورا جديدة قد طرأت على عضويته وبالتالى تسقط عنه عضوية المجلس ، فكل ذلك نوع من التغيير ، ولكن هل قال أحد لا على ذلك ؟ إنك تتخذ إجراءات تعتبرها ديمقراطية وشعبية وأنت حر فى ذلك ، ولا أستطيع أن أقول إن هذا حقك أصلا وانت حر فى ذلك طالما كانت هناك الوسائل الدستورية ، ولكن كونى أعترض وأعتبر أن الاستفتاء غير دستورى وأن القانون الذى ترتب عليه غير دستورى فهذا أمر لن يغير شيئا فى الموقف ، لقد قيل : إن هناك تحميقا سياسيا ، ولقد ذكر الدكتور صوفى أبو طالب فى حديثه أن شعار « يا يسار سر سر احنا جنودك للتغيير » . وأرجو أن أعلم أن هنا بعض الإخوة الأعضاء يريدون أن يدركوا الحقيقة تماما ، وأرجو من يدرك الحقيقة أن يوصلها بأمانة ، يقول سيادته إن كلمة تغيير تعنى استخدام القوة والعنف ، يا سلام ! ؟ يعنى عندما نقول مثلا إننا نريد أن نغير الوضع الاقتصادى ..

لقد قال السيد الرئيس إننى عندما أمرأتى أن هناك بعض الأفراد يقيمون صماتات وهناك ناس لا أعرف أين يجلسون ؟ يأكلون ويشربون وفى غاية السعادة وإننا نريد أن نعدل من وضع الاقتصاد المصرى من أجل القضاء على الفوارق التى يقال عنها إنها أصبحت رهبة اليوم ، يعنى توجد فجوات بين الدخل ، فهل كلمة التغيير — تغيير هذا الوضع — لابد أن تكون بالقوة ؟ وهل أنت اطلعت على أفكارى ؟ وهنا تأتى أيضا الكلمة التى قبلت فى البيان الذى كنت قد وزعته عندما قيل إننى قلت إن الأغلبية تحاول أو تريد أن تحول مجلس الشعب إلى محكمة تفتيش ، فهذا الكلام يكون معناه ذلك ، وعندما تقول لى إن معنى كلمة التغيير هى أن يتم التغيير بالعنف وأنا لم أرتكب أى عنف فيكون معنى ذلك أنك تحاول

أن تفتش عن أفكارى ، فإذا كنت رجلا عنيفا فلماذا نزلت المعركة الانتخابية وأردت أن يأتى إلى هذا المجلس مرشح حزبي ؟ لأننى فى الأصل أريد زيادة عدد أعضاء الحزب الذى أنتمى إليه ، وعن طريق التعاون مع الآخرين يمكن إحداث التغيير ، وقد أتعاون فى ذلك مع أعضاء حزب مصر ، وبالتالي إذا زاد حجم المعارضة فى الممكن أن يكون هناك تعاون .

( صوت يقول : فشر )

الأخ يقول « فشر » وهذا موضوع آخر ، أعود فأقول إن هذا الادعاء يجهض الديمقراطية ويسىء إليها ، وإننى لا اعتقد أن الكثيرين هنا يوافقون على التغيير غير المعلن ، فكل إنسان يحاسب على ما يثبت ضده من أفعال ولكن لا يمكن محاسبته على نواياه التى تكن داخله ، فلوفرض أنك نويت إرتكاب خطأ ولكنك تراجعته عنه لغفر الله لك ، هذا هو حكم الشريعة والرسول عليه الصلاة والسلام . يقول « أدرءوا الحدود بالشبهات » فبالنسبة لحدود الله إذا وجدت شبهة فعليكم أن تدروا هذا الحد بالشبهة ، أما كون أن نأتى هنا فى المجلس حيث يقول الدكتور صوفى أبو طالب فى اللجنة التشريعية وأعتقد أنه كان يعبر عن وجهة نظر موجودة داخل حزب مصر العربى الاشتراكى وهذا كلام معناه أننا نسعى إلى التغيير بالقوة ، وهذا الكلام فى حقيقة الأمر له معان كثيرة ، ولا أعلم ما إذا كان الكثيرون من حضراتكم يوافق على هذا الكلام أو يرفضه ؟ الله أعلم بهذا .

لقد قال السيد وزير المدل فى حديثه أمام اللجنة التشريعية :

إن المجلس الأعلى للقضاء فى بعض الأحيان يجرى تحقيقات وقد يتخذ بشأنها قرارات بالعزل أو الإبعاد أو إخلافه ، وقد يتخذ قرارات أخرى مثل إقرار عدم الصلاحية ، هذا صحيح ولكن كيف يتم هذا ، وهل يكون بناء على مجرد القول أم بناء على وقائع ؟ فإذا كانت هناك وقائع فإن ذلك يكون ممكنا ، أما إذا لم تكن هناك وقائع فلا يستطيع أحد أن يفترض وقائع أخرى من عنده .

إن مدى الخطورة فى هذا ، أننى شخصيا إذا أخذت بهذا المنطق أستطيع أن آخذ أى كلمة لأى مسئول فى البلد مها كان موقعه كبيرا أو صغيرا ، وبنفس

التفسير الذى ينطلق إلى أفكار الآخرين ظلما وعدوانا ، والقول بأن هؤلاء الناس يتقصدون أن يفعلوا كذا أو كذا ، لأن معنى ذلك مثلا أن السيد رئيس الجمهورية لا يتكلم مطلقا ، ولا السيد رئيس مجلس الوزراء ولا تتكلم ، ولا يتكلم أحد مطلقا ، فلماذا يؤخذ بهذا الكلام ؟ ولماذا تقدم لى هذا المنطق لأنه منطق غير سليم .

( أصوات ... كفاية بقى يا أبو العز )

رئيس الجلسة :

أعتقد أنه قارب أن ينتهى .

المضرب أبو العز الحريرى :

أيها الأخوة أعضاء المجلس :

يتضح مما سبق أنه ليس للمدعى العام الاشتراكى الحق فى إجراءاته ، وأن تقريره عديم القيمة أصلا ، وأن هناك جهة قضائية قد تولت الأمر ، وأن التدخل فى شئون القضاء ممنوع طبقا للدستور ، وأن الدستور قد كفل لى الحق فى اللجوء إلى القاضى الطبيعى ، بل وأرى شعارا مكتوبا خلف السيد الدكتور رئيس الجلسة يقول « سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة » وبالتالي فن المرفوض أن القانون هو الذى يمكننا ، ولكن للأسف الشديد السيد المدعى العام الاشتراكى يناقض نفسه حينما قال : إن الأفعال التى أثبتنا من وجهة نظره ونظر المباحث تخضع للمادة (١٠٢) مكررا من قانون العقوبات ، والمادة (٢) من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، فإذا كان هذا قانونا فإن مجال تطبيقه ليس حكما سياسيا ، لأن أعضاء حزب مصر العربى الاشتراكى يمثلون نحو ٣١٥ عضوا من أعضاء المجلس ، فلماذا أضفنا عددا مماثلا وأردنا أن نجرى مناقشة سياسية فيما حدث والاتهامات الموجهة ، فأنسى أستطيع أن أحصل على قرار ضدكم بأن كلامى صحيح وكلامكم ومعارضتكم خطأ ، ومن الممكن أن يطبق عليكم القانون ، ولا يوجد أحد فى العالم قد طبق قانونا بتحليل سياسى ، وهذه هى الخطورة التى جعلت أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية وأساتذة الجامعات والشعب كله يتخوفون من الصلاحيات الممنوحة للمدعى العام الاشتراكى ، إن سلطة التحقيق السياسى هذه مستحيل أن تتم إلا فى ظروف استثنائية ، وأن الظروف الاستثنائية لا تتفق مع الحديث عن الديمقراطية حاليا ، وأنه توجد مؤسسات ، وسيادة قانون ، وبالتالي من المرفوض أن يكون الحكم النهائى هو القانون فقط ،



لأننى أمام القانون وأمام القضاء أو كل محاميا عني ، وهذا المحامى يتفهم القانون أكثر منى بطبيعة الحال ، والنيابة العامة متفهمة للقانون ، وسوف تتراجع والمحامى يدافع ويتراجع أيضا ، وفى النهاية يقول القضاء قراره بنزاهة ، فلم العجلة إذن ؟ وماذا حدث ؟ ومن الذى حول كل الكلام إلى تحقيق سياسى .

و يقول الدكتور صوفى أبو طالب : إنه سوف يفترض صحة الكلام الوارد فى تقرير المدعى العام الاشتراكى ، وأنا أيضا سأفترض عدم صحة هذا الكلام الذى ورد بتقرير المدعى الاشتراكى ، طالما أن الموضوع موضوع افتراض ، فيكون من حقى ومن حق أى مواطن أن يقول كلاما آخر ، حتى الرأى بالنسبة للشيء الواحد من الممكن عند ملامستى له أن أقول إن درجة حرارته ٥٠ ٪ و يقول آخر بأزيد أو أقل من هذه النسبة ، إن الخلاف هنا موجود والحكم هو القضاء وليس أحد آخر ، وإلا فالجلس له سابقة فى هذا فعندما قلنا استجوابات فى أحداث يناير سنة ١٩٧٧ ، فالجلس اتخذ قرارا بأنه ممنوع الخوض فى تفاصيل الأحداث إلا بعد أن ينتهى القضاء من كلمته الأخيرة حتى لا تؤثر على التحقيقات ، وحتى لا نظلم أحدا لماذا أخذ بهذا الكلام فى استجوابات يناير وطرح اليوم وأمام إدعاء مكذوب أصلا يقال إننا نأخذ بالتحقيق السياسى ، هذه عملية غريبة ، فهل ، إذا مارشع شخص فى دائرة خلت نتيجة أن أحد نواب هذه الدائرة فى مجلس الشعب قال كلمة أو كلمتين فأسقطت عضويته نتيجة ما قاله سواء أكان فيها قاله تجاوزا أولا .

وإن كنا نعتبر أن فيها تجاوزا ولكن من وجهة نظرنا لا يرقى هذا إلى فصله ، فهذا موضوع آخر .

فهل من المقبول أن من يرشح نفسه يقول نفس ذلك القول لكى لا يصل إلى هذا المجلس ، تلك عملية ليس فيها نوع من التقدير أو التخطيط ونحن أبعد عن هذا .

أما فيما يتعلق بالمجلس المؤقت فإنى كنت أرجو وباختصار شديد أن يحقق المجلس فيما قدم له من طلبات ، وإنى أختصر كلامى ، وأرجو السادة الأعضاء أن يستمعوا لى لأن ما حدث اعتبره أصلا إهانات موجهة للمجلس لأن عدم التحقيق فيها يعتبر سكوتا حتى ولو قدر لى أن أترك مقعدى ، بصرف النظر عنى ككاتب فإن القضية قضية مبدأ فى الأصل ، فإذا أهين مواطن عادى ليس نائبا ثم علم المجلس بذلك ولم يحمه فهذا يكون المجلس قد تخلى عن واجبه تماما .

فالقضية ليست قضيتي ، وإنما كنت أرجو المجلس أن يوقف كل هذه الإجراءات حتى يستكمل تحقيقاته ويستكمل القضاء تحقيقاته ، ويشرفني تماما - وأكررها مليون مرة - أن أمثل أمام القضاء المصري لأنه الفصل بيننا ، ولكن المجلس قبل ألا يحقق في هذه الاتهامات ، وطلبات التحقيق التي قدمت وقبل على نفسه أن تهان كرامة عضويه ، وبالتالي فهو مثله مثل أى عضو من المجلس ، ويصمت لالشيء إلا لأن الإهانة موجهة من يوزير.

لقد منعت من دخول اللجنة المركزية ، ويتصل الأستاذ خالد محيي الدين بالسيد الدكتور مصطفى خليل فيرد عليه أنه لاداعي لإثارة هذا الموضوع ، ثم اتصل بالسيد وزير الداخلية فقال إن هذا الموضوع لادخل له به ، لأن رجال الأمن باللجنة المركزية ليسوا تابعين له ، واني أتساءل من يرأس إذن هؤلاء الناس ؟ وأيا كانت تبصيرهم حتى لو كانت لرتاسة الجمهورية ، فهناك سيادة قانون يخضع له السيد رئيس الجمهورية ويكرر سيادته ذلك دائما ، فإني نائب عن الشعب وعضو في اللجنة المركزية مبنية على أساس عضويتي في مجلس الشعب ، فكيف أمنع ؟ ولماذا ؟ إن هناك تكتيكا سياسيا وإن البعض قد تصور أنني كنت سأتكلم في ذلك اليوم فلا داعي لهذا ، لأن هناك أشياء ممكن أن نتناولاها فيما بيننا وهذا ليس بالكثير ، أما كون أن تمنع نائبا من أداء واجبه الدستوري والقانوني ثم يقال بعدها إنه يخالف القانون ، فأين القدوة إذن ؟ حقيقة ينبغي أن أكون قدوة ، ولكن القدوة يزداد حجمها ومسئوليتها على المسؤولين أنفسهم ، أما كون أنني أمنع من دخول اللجنة المركزية ، وأمنع حتى من مغادرة المكان إلا بعد ساعة عندما أبدت رغبتي في الذهاب إلى المجلس فقبل لي بأن يكون للمجلس فقط ، وعند وصولي إلى المجلس قابلني المسؤولون في الأمن يعرضون على أن أجلس لأتناول الشاي وأن أهدى أعصابي ، وأن آخذ الأمور ببساطة .

فما الحكاية إذن ؟ وكيف يقبل المجلس المقرر أن توجه إهانة إلى نائب من نواب الشعب ، حتى ولو كانت هذه الإهانة موجهة إلى مواطن عادي ، فأعتقد أنه كان من المفروض على المجلس المقرر أن يتلافها ويجري تحقيقا بشأنها .

إنه لم يتم أيضا الرد على الاستجواب المقدم من الأستاذ خالد محيي الدين ، وأرجو من المجلس المقرر أن يسمح لي باستعراض سريع ..

(أصوات : الوقت يا رئيس الجلسة)

رئيس الجلسة :

كم سيستغرق السيد العضو في هذا الاستعراض ، وهل سيكون في حدود خمس دقائق مثلا ؟

العضو أبو العز الحريري :

نحو ربع الساعة .

العضو مصطفى كامل مراد :

« يأخذ زى ما يأخذ » .

العضو احمد ناصر :

« للصبح باسيادة رئيس الجلسة » .

رئيس الجلسة :

إن سؤالي للسيد العضو عن الوقت المتبقى حتى يفرغ من حديثه كان يبنى وببينة ، وهل سيستغرق في هذا مدة خمس دقائق مثلا ؟ فلماذا الغضب إذن ، وماذا يغضب السيد العضو احمد ناصر ، كما أنه لم يغضب منى عندما وجهت إليه هذا السؤال ، بل أجاب عنه .

العضو أبو العز الحريري :

سوف أضع تحفظي على موقف السيد رئيس اللجنة جانبا ، فلقد طلبت منه أن يطبع التحقيق وأن يوزع ، فلم يطبع هذا التحقيق ، وللأسف الشديد أورد في التقرير وهنا أقول رأيي في التقرير لأن التقرير لم يأت بالحقائق ، ففي الصفحة الأولى منه أشار إلى أنني أبلت دفاعي أمام اللجنة التشريعية ، إلا أنني كنت أرجو أن يرد في التقرير جزء منه إذ من الجائز أن يكون أحد الزملاء مثلا موجودا في « الكافتيريا » الآن لتناول الشاي ثم يأتي عند التصويت ليعلن رأيه دون أن يدرى شيئا مما قلته أمام اللجنة التشريعية ، لأن التقرير لم يرد فيه ذلك ، هذا بالإضافة إلى التحقيقات التي أجرتها النيابة ، غير أن التقرير قد أورد ما يلي :

استبان للجنة من مذكرة المدعى العام الاشتراكي المؤرخة ١٩٧٨/٦/٢٠ ، أنه بعد أن سرد سيادته الوقائع المنسوبة إلى السيد العضو أبو العز حسن الحريري ، أورد أنه يتضح من هذه الوقائع الثابتة من التحقيقات ، ما يلي : —

(أولا) أن السيد العضو أبوانعز حسن الحريرى قد عقد العزم على تدبير التجمهر والتظاهر الذى وقع يوم ١٦/٥/١٩٧٨ .

أى أن اللجنة قد سارت وراء فكرة « عقد العزم » ولم تسر وراء وقائع ثابتة ، وإذا كان رجال الأمن أنفسهم قد نفوا هذا ، كما أن هنا بعض أعضاء من المجلس سيدلون اليوم بشهادتهم أمام حضراتكم حول ما إذا كانت هناك مسيرة قد تمت من عدمه ، أما بالنسبة لى فقد هت فى كرموز بعمل مسيرات فى الانتخابات ، و يعلم بعض الحاضرين هنا أنه ليلة الإعادة كان معى ٦٥ ألف مواطن فى مسيرة انتخابية ، ولكن من يأتى فى الانتخابات ويقوم بمسيرة يصل حجمها الى ٢٠٠ شخص كما يقال فهذا معناه دعوة الناخبين إلى إسقاطه لأن الإعداد للمسيرة يقتضى أحد أمرين وأرجو أن يكون هذا الكلام واضحا لدى السيد وزير الداخلية إما أن يكون هناك اتفاق سبق بشأنها مع الأمن وعندئذ يتم إجراؤها ، وهنا يقع على جهاز الأمن مسؤولية حمايتها كما حدث بالنسبة للمسيرة فى انتخابات كرموز .

وأما أن يتخذ موقفا آخر ويكون من الطبعى - الحالة هذه - الاصطدام مع رجال الأمن ، وإننا ضد هذه الفكرة لسبب واحد هو أننا لن نسمح فى يوم من الأيام مهما حاول الآخرون استدراجنا إلى ذلك ، فلن نسمح بأن يتحدث تناقض بين الشعب ، وبين أفراد الشرطة لأنهم إخوة بل وأهل لنا ولا يمكن فى يوم من الأيام لمواطن شريف أن يسمح لنفسه بأن يحدث هذا التناقض ، وبالتالي فإن فكرة « عقد العزم » الواردة بالتقرير معناها أننى مصر على مسيرة ، ومعنى ذلك أيضا أنه لا قيمة إذن لوجود السيد مأمور قسم الجمرك ، وأن وجوده « تافه » ويكون وجود وزارة الداخلية « تافه » لولم نستطع منع هذه المسيرة ، ولا اعتقد أن مثلى يكون غير مدرك لواجبه أو غير مدرك لحجم الاصطدام الذى يمكن أن ينجم مع قوات الأمن التى هى محل اعتزازنا ، وخاصة قوات الأمن المركزى المنتقاة من أناس من نوعية خاصة من المواطنين لتكون مستعدة ، والاكثر بل والأهم من هذا أننى أصلا ضد مثل هذه الفكرة ، وقد ذكرت فى كلامى أنه رغم الاستفزازات التى حدثت فى كرموز لم يسجل على فيها حادثة واحدة على الإطلاق ، ولم أكن بلا مؤيدين ولكن كل المؤيدين لى فى كرموز تحملوا كل متاعضوا له ولم يردوا إلا فى حالة واحدة لم أكن موجودا فى الدائرة وقتها يوم أن اعتدى على عمال الشركة الذين قاموا وقتها بالرد .

أيضا ورد في التقرير أنه ثبت للجنة من خلال هذا الكلام أنني تصديت للأمن، وإنني أؤكد لحضراتكم أنه إذا أحضرت أوراق التحقيق الآن من اللجنة التشريعية سوف يتلى حرفيا أقوال ضباط المباحث التي يستبان منها أنني لم أتصد للأمن مطلقا فإذا كان من قبض عليهم ٧ أو ٨ فليكن كما يقولون - ٢٠ أو ٣٠ أمانة ثم كيف نتصدى للأمن ! وهل هناك عداء بيننا وبين رجال الأمن حتى ولوم تعجبني سياسة السيد وزير الداخلية أو السيدئيس مجلس الوزراء ! فإن جهاز الأمن لا يدخل له بهذا ، فهو جهاز يتلقى التعليمات حتى ولو افترضنا أنه قيل له بأن ينفذها خطأ ونفذها مثلها قبض على ، إن هناك وسائل أخرى للاعتراض على هذا ولا يكون بالتصدي لأنه كان يمكنني أن أفعل هذا أثناء القبض على لأنه لا توجد حالة تلبس ولكن هذا ليس هو الطريق ، لأن الطريق الآخر هو أن آتى إلى المجلس أو ألبأ إلى القضاء وفي هذه الحالة أستخدم حقى الدستورى .

ذكر فى البند ثانيا من التقرير أننى قت بإثارة الصراع الطبقي وتهديد الوحدة الوطنية ، ولا أعلم ما إذا كان هذا الكلام قد بنى على أساس طرحى لبرنامج الحزب ، ورأيتنا فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، وإن كنت أرى أن نهاية ما يحدث الآن بل وما يجرى إنما هى تهديد للسلام الاجتماعى وإثارة للصراع الطبقي ، وقد نشر فى جريدة الأهرام منذ يومين أو ثلاثة أيام تصريح أناس فى البنك الدولى بأن الفجوات الاجتماعية فى مصر أصبحت رهيبة وقد نبه السيد رئيس الجمهورية فى حديثه الى هذا فى عيد العمال ، وبالتالي عندما أعترض على هذا وأوضح التدخل لتصحيحه فلا أكون بهذا مهددا للسلام الاجتماعى أو مثيرا للصراع الطبقي لأننى مع سلمية الصراع الطبقي ولست مع السيد الدكتور صوفى أبوطالب فى قوله بأنه لا يوجد صراع طبقي ، فأقول لأن الدستور ذكر الطبقات بل ومواثيق الثورة كلها ذكرتها ، وهناك صراع بين الطبقات ، وهذا شئ طبيعى ، ولكن على كل إنسان شريف ومخلص لهذا البلد أن يسعى لأن يحل هذا الصراع سلميا كى تتمكن فى النهاية من أن نبني بلدا ، والمدخل الوحيد لذلك أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية يسمع فيها رأى الآخرين

ولعل السيد وزير الداخلية شخصا يذكر أنه عند مناقشة موضوع التكفير والمهجرة فى المجلس ، اعترضت على تحويل قضايا التكفير والمهجرة هنا فى المجلس ، اعترضت على تحويل قضايا التكفير والمهجرة أو قضايا الرأى بشكل عام إلى المحاكم العسكرية ، وطلبت من السيد وزير الداخلية طلبا محمدا ولعله يرجع إلى المضبطة

ليجد أن ما قلته هو أن مثل هؤلاء الناس مها اختلطنا معهم يجب أن نترك لهم الفرصة ليعبروا عن رأيهم حتى لاتقع فريسة ، لأنه كيف تعرف الناس الصحيح من الخطأ ؟ وكيف يقال إنه عندما أبدى رأيا أهدد السلام الاجتماعي ، إذا كان هذا تحليليا سياسيا من الآخرين فأعتقد أن من حقى أن أرفضه ، ألما إذا كان هذا- أيها الإخوة- حكما قضائيا فأنتى أخضع له بترحاب .

وخلاف ذلك فإننى معترض عليه . أيضا وبتركيز شديد على مسألة الغائلة والمسند ، ولا أعرف سببا لهذه المسألة .

يقال بأن محضر قسم شرطة الجمرک أحد الأدلة التى تستند إليها اللجنة ، وأنا أقول بنفسى إن هذا نتيجة اتفاقى مع وزير الداخلية ، ولو كنت أعمل عملا غير مشروع وماشى فيه على الأقل ، فلا يمكن أن أذهب إلى ضابط المباحث ، وهو عربته ، وأوقفه ، وأعطيه نسخة من البيان وأقول له بأن السيد وزير الداخلية سمح بهذا ، فالعملية أصلا ليس فيها تفكير سواء منى أو من هم معى وأعتقد أن الناس الذين يعملون منشورات وبيانات و يصدرون صحيفة الاهالى أناس ليسوا على هذه الدرجة ، وإنما على الأقل على قدر من الذكاء يستطيعون به مواجهة الأمور.

يقال أننا قلنا « حكومة فاشلة ... أزمة تموين » « لاجتمع الجوع والذهب » « حكومة فاشلة تساوى أزمة إسكان » « لاجتمع العشب والقصور » حتى هذه الشعارات لم تردد فى قسم الجمرک لأننى شخصيا بعد أن قابلنى السيد العميد محروس أبوغريب رفضت أن يتولى أحد الكلام على الإطلاق ، وإننى الذى كنت أتكلمم وكنت أردد دعاية عادية ، وإنما حتى هذه الشعارات لو قيلت لاتمس النظام ولكنها هى نوع من الاعتراض الفلكلورى على سياسة الحكومة ولنا الحق فى هذا مثل أى واحد يقوم بعمل كاريكاتير ، وقد عملت كاريكاتيرات تقول بأن أعضاء مجلس الشعب « ينطون » من فوق السور إن هذه كان من الممكن أن نأخذها كهذه ، وأعضاء مجلس الشعب من بينهم السيد رئيس مجلس الوزراء وهو منتخب السيد وزير الداخلية وأنا والسيد رئيس الجلسة والثانى والثالث ، يعنى كان من الممكن أن تأتى من عمل هذا الكاريكاتير ونقول له إنك جعلت الحكاية شاملة حتى رئيس مجلس الوزراء ، إنما أعتقد أن السيد رئيس مجلس الوزراء لم

يقدم بلاغا في ذلك الوقت لأن هناك أمورا يجب أن نتقبلها بلا حساسيات وهذه ليست الأصل الذي تتمسك به .

هنا ينتهى تقرير المدعى الاشتراكي عند عرض الأمر على المجلس فقط وبالتالى كان من المفروض على المجلس أن ينتهى فيه إلى بحث إمكانية اتخاذ إجراء قبل أن يتخذ القضاء مجراه .

الشعارات .. أنا أرجو أن أقرأها لحضراتكم لتروا ، هل هى صحيحة أم لا .. « عايزين حكومة حرة » - الكلام بتاع يناير محفوظ لدى ضباط المباحث ويكررونه مرة أخرى - والعيشة بقت مرة .. ياحرية فينك فينك .. ياحرية الأسياد .. وياشعب غير غير .. ألغ . حاجات أصلا هى قديمة إنما تلفق اليوم .

النقطة الجديدة في التحقيق يقال إن الناس الذين كانوا معنا ضربوا البوليس بالحجارة ، الأخ عادل عيد - ولا أعرف إذا كنتم ستصدقونه أم لا - كان معنا أثناء التحقيق ، والذي بدأ عند الساعة الثالثة صباحا واستمر حتى الساعة الخامسة مساء ، أى عند إغلاق صناديق الانتخابات تماما حتى إذا ما أفرج عن المحقق معهم فستكون الانتخابات قد تمت ، لم يذكر كلمة واحدة عن إصابة أحد من الأشخاص ، بالعكس الذين أصيبوا والذين أثبت الاعتداء الوحشى عليهم هم من بين المقبوض عليهم وبعد أن رحل المقبوض عليهم إلى مديرية أمن الاسكندرية وحجزوا هناك رغم أنه كان من المفروض أن يودعوا السجن لأنهم رفضوا دفع الكفالات ، أخلوهم الساعة ١٢ مساء وأحضروا لهم بعض الأشخاص ، أحدهم قال إنه ضرب وأصيب بالطوب وقلمت المباحث تقرير معلومات عن العشرة الأشخاص هؤلاء ( المقبوض عليهم ) ، وتقرير المعلومات - حتى تعلمون حضراتكم كيف تسير الأمور - يقول الآتى : -

السيد عبد المنعم محمود بكير تهمة أن « المذكور من المؤيدين لفكر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والمتعاطفين مع أعضائه الماركسيين » ولا اعرف . المتعاطفين كيف تكون . إذا كنت عطوفا عليك .. كيف تمسك هذا العطف بيدك .

فما يق عبء الحليم الشاذلى ، المذكور من أعضاء حزب التجمع  
والمؤيدين لفكر أبوالعز حسن الحريرى الشيوعى ، ياسلام .. كيف أثبت  
هذا ؟ وهل الذى يؤيد فكرى أصلا يصبح منها ؟ إذا كنت قد انتخبت  
عن دائرة ، فكل الذين انتخبونى متهمون ! هل هذا معقول ؟ وهل إذا كان  
لى فكر فلك الحق أن تتدخل فيه ؟

السيد وزير الداخلية يقول فى كلامه أمام المجلس إن دائرة الجمرك  
دائرة متدينة ولبن تنتخب امثالكم ، وليقل هل قال هذا الكلام أم لم  
يحدث وأقول له إن دائرة كرموز ليست أقل تدنيا من دائرة الجمرك وأنا  
طالع منها ، وإذا قال إن دائرة كرموز هى دائرة غير متدينة فكيف  
انتخبت السيد رئيس مجلس الوزراء ، يعنى عملية ..  
والله الحكاية « مبهككة » خالص .. ولكن المشكلة أنه .. اتخذ قرار  
أنه لازم غشى ، فتقول كلمتنا وأمرنا الله .

وأياها بالنسبة للأخ الأخر نبيل محمود منصور يقول عنه تقرير المعلومات « إنه  
على اتصال بسكرتيرية الحزب بالقاهرة » هذا عضو السكرتيرية المركزية ،  
ما المانع أن يكون معنا .

السيد رئيس مجلس الوزراء نزل دائرة الجمرك ، والسادة الوزراء نزلوا دائرة  
الجمرك وأعضاء حزب مصر كانوا موجودين يوم الانتخاب ، لماذا لا يكون أعضاء  
حزبنا موجودين بالدائرة ؟ هل عضوية السكرتيرية المركزية لحزب التجمع  
تهمة ؟ لماذا إذن لا يحملون الحزب إذا كان هذا الحزب من وجهة نظركم غير  
شرعى .

إننا موجودون رسميا وفارس عملنا رسميا وفى نطاق القانون والدستور ، هل  
من ينتمى للحزب يعمل فيه تقرير مباحث ، والمعلومات التى عندهم على أنه عضو  
فى الحزب ، والمعلومات التى عنده عن شخص آخر أنه يؤيدنى و يؤيد أفكارى !  
العضو عبد المنعم حسين :

المباحث هيه كله .



## العضو أبو العز الحريرى ؟

لا ، الباحث ليست هكذا ، لا ، أقول للسيد العضو عبد المنعم حسين ما يهمنى وهم الإخوة الموجودين أن صورة الباحث وهذه فى النهاية مهما اختلفنا ولو أضربنا منهم ، هذه بلدنا وأى قطاع من قطاعات الشعب يهمنى أن يكون موقفه بناء ، لأن هذه قضية ليست خاصة بى أو بالسيد العضو ، وينتهى ناس و يأتى ناس والحكم لا يلدوم ولستنا دائمين وسبحان مغير الأحوال ، عملية غريبة جدا ، فلا يجب أن نقول إنهم هكذا لا ، بالعكس . أقول لحضراتكم يجبنى أن تهمنى ...

العضو عمر عز الدين أبوستيت :

التقرير يتضمن معلومات .

العضو أبو العز الحريرى :

معلومات وهل المعلومات تقول بأنى عضو بالحزب ؟

رئيس الجلسة :

أرجو من السيد العضو أبو العز الحريرى الاستمرار لأن الساعة الآن أصبحت الرابعة ولقد قلت سنعرض عرضا سريعا .

العضو أبو العز الحريرى :

بالنسبة للتقرير المقدم عنى ، ولأعرف هل للمباحث الحق فى أن تقدم عنى تقريراً أم لا ، وأنا عضو مجلس شعب ، عملية غريبة جدا أعضاء مجلس الشعب مراقبون زى التليفونات بتاعتنا ما هى مراقبة فعلا .

يقول التقرير ما يلى تشير المعلومات المتوفرة لدى الفرع : أنه عضو مجلس الشعب عن دائرة كرموز ، . وأنه عضو قيادى بالحزب الشيوعى المصرى . إذا كنت تعلم هذا والحزب ممنوع فلماذا لاتأخذ إجراءات ضدى أصلا ؟ ولماذا تتركنى فى مكائى وتغالف القانون ؟

ثم يستطرد التقرير فيقول عنى « إنه عضو قيادى والمسئول السياسى بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بالإسكندرية ، ثم يقول التقرير أيضا ، دأب المذكور على إثارة المواطنين وإشاعة البلبلة فى أوساطهم مستغلا معاناة القاعدة الجماهيرية ومشاكلها الاقتصادية .. ومادام فيه مشاكل فأنا أقول رأى ورأى

بأنه مخالف لرأيك فلازم يعتبر إثارة ، وأحيانا عندما أتكلم هنا يبقى فيه مولد كبير بالنسبة له والناس في بعض الأحيان تضيق من الاستماع والتجربة أثبتت هذا .

**العضو مصطفى كامل مراد :**

وكان يحدث هذا بالنسبة لى .

**العضو أبو العز الحريري :**

وكذلك كان هذا بالنسبة للسيد العضو مصطفى كامل مراد .

الشيء الجديد الذى أعرضه على حضراتكم وأرجو أن أفاد فيه ، أن رئيس اللجنة التشريعية أضاف إلى التقرير بيانات جديدة لم تعرض على اللجنة التشريعية ، وطبعا وضعت في التقرير ، وعندما لا يعلم البعض أنها عرضت ، ونوقشت ، طبعا يمكن أن يأخذ الكلام على أنه كلام حقيقى ، وبالتالي فإننى أرى أن هذه البيانات طالما أنها لم ترد مع التحقيقات ولم تأت مع تقرير المدعى الاشتراكى فهو تحيز من السيد حافظ بدوى رئيس اللجنة التشريعية ، ولا أريد أن أقول إن هذه هي المرة الثانية بالنسبة لى شخصيا ، لأنه في عام ١٩٧٣ كان رئيسا للجنة النظام في الاتحاد الاشتراكى التى فصلت المئات ...

**رئيس الجلسة :**

وفصل السيد العضو أيامها .

**العضو أبو العز الحريري :**

نعم طبعا أنا فصلت منه أيامها ، وهذه هي المرة الثانية ، وليس في هذا شيء ! .

لقد تضمنى تقرير اللجنة التشريعية بياناً يقول هذا البيان ما يلى

« بيان سياسى إلى جماهير شعبنا المناضل » .. بتوقيع « العامل أبو العز الحريري نائب الشعب ٢ كرموز » بمناسبة ذكرى عام على أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ وقد نص البيان المذكور عن أنه ( عام مضى على أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ كرد فعل سياسى واجتماعى في شكل تظاهرات جماهيرية عفوية سلمية شاملة لمختلف المواقع الجغرافية والاجتماعية ، و يعترض طبعا من وجهة نظر اللجنة على هذا البيان و يعترض على الكلام الذى قيل من أن الانتفاضة كانت رفضاً لقرارات

الحكومة والكلام الذى قيل هذا قاله حزب مصر نفسه فى الهيئة البرلمانية للحزب عندما رفض هذه القرارات يوم ١٩ يناير

( أصوات : هل تتجسس على الحزب )

السيد العضو أبو العز الحريرى :

لا إننى لا أتجسس على أحد ، ولكن أنتم الذين أعلنتم هذا وأعلنها محمود أبو وافية سكرتير الحزب فى هذا الوقت ، والذى قال ان القرارات كانت خاطئة ، ورئيس الجمهورية يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٧٧ قال ليس هناك شيء ، والناس سليمة وكل مافى الأمر أن القرارات كانت مفاجأة والجهة الداخلية سليمة ، ليس هذا فقط ، بل ان معى حكم محكمة أمن الدولة بجلوان برئاسة المستشار محمود رياض الذى يقول فى الحكم نفس الكلام عن أحداث يناير ، وقالت المحكمة فى حكمها أذيع بيان الموازنة العامة مساء ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ متضمناً رفع أسعار العديد من السلع التى لاغنى عنها لجماهير الشعب ونشرته الصحف فى ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ وأياما كان الرأى من الناحية الاقتصادية فى هذه الاجراءات ومبرراتها ، يعنى الواحد ممكن يعتقد أن الاجراء الذى اتخذه اليه رئيس مجلس الوزراء فى هذا الوقت من الناحية الاقتصادية قد يكون صحيحاً أولاً ، انما كان يتعين أن يمهده وتعد جماهير الشعب نفسياً بواسطة الاعلام والأجهزة السياسية لتقبل هذا الوضع ، الآن هذا لم يحدث ، فكان الاذاعة بيان الموازنة بماحواه من رفع الأسعار فى الوقت الذى كانت تنتظر فيه جماهير الشعب من الحكومة عكس ذلك ، رد فعل قوى على مختلف طوائف الشعب أثارت أعصابه ، فبدأت مجموعات من الطلبة والعمال فى صباح ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ تنتظم فى مسيرات تعبر عن اعتراضها عن سياسة رفع الأسعار وكانت تردد بعض المظاهرات المعادية للحكومة احتجاجاً على سياستها فى هذا الصدد ، وكانت هذه الوسيلة للتعبير عن رأيهم ، وأياً كانت غير مشروعة لأنها لم تتم من خلال القنوات الشرعية بالطريق القانونى ، انما مادفعهم إليها ما عانوه من خلال الفترة الماضية وتلك الصدمة التى أحدثتها قرارات رفع الأسعار فى وقت كانوا يأملون فيه بأن يحدث العكس ولم يكن هدفهم التخريب أو التدمير — بدليل — وحلوان وهى احدى قلاع الصناعة فى مصر وبها العديد من الصناعات لم يحاولوا المساس بأى من هذه المصانع أو بما كيناتها وهى تساوى الملايين من الجنيهات ، بل كان لهم من وطنيتهم .. وتلك شهادة للطبقة العاملة أنها فى نضالها وكذلك للمواطنين الشرفاء من الطلبة وغيرهم ، مع أننا اصلاً

نديين كل محاولة للتخريب ، انما هذه شهادة — ماجملهم يحولون بين وصول أى أيد  
خربة أو متحرفة إلى داخل مصانعهم أو يلحق الاضراراً بما كيناتها .

أما ماحدث فى الطرقات من ائتلاف لبعض علامات المرور أو تقطيع الأشجار  
أو برجم للسيارات بالحجارة أو سد الطرقات بها فان ظاهره انه كان من فعل بعض  
الصبية وصغار الاحداث الذين لا يقدرون مغبة أفعالهم .

وهذا ليس كلامى فقط ، لا ، هذا كلام محكمة أمن الدولة العليا فى حلوان التى  
قدم إليها ٤٤ متهماً برأت متهم ٤٣ وحكمت على متهم واحد بستة أشهر مع وقف  
التنفيذ ، اذا فهذا البيان الذى نشرناه لا يحوى سوى اعتراض على سياسة معينة وكان  
خطا منا لو اعترضنا على هذه السياسة فى الخارج ولم نقل رأينا هنا ، ولكننا كنا  
نعترض عليها هنا فى المجلس وكذلك فى الخارج ، وهذا هو عمل أى حزب سياسى ،  
وأنا ككنايب فى المجلس هذا هو عملى داخل المجلس وخارج المجلس ، وليس عملى  
داخل المجلس فقط لأنه لابد أن اكسب انصاراً ، لقد كونت حزناً لأصل إلى السلطة  
فى يوم من الايام حتى لابقى معارضة هزيلة ، والا كان فكرى أساساً فكراً ضعيفاً ،  
وبالتالى لا أستطيع أن أستمرفيه ، ولكنى أعتقد أن فكرى سليم ويجب أن يسود  
بالطريق الديمقراطى ، ومن حقى ككنايب أن اشر فى أى مكان ، وأعتقد ندوات كما  
أشاء ، واطالب الناس بما أرى ، لقد عقدت مؤتمراً حول مبادرة رئيس الجمهورية  
والحقيقة لم يكن هذا المؤتمر مدبراً لهذا الغرض ، بل كانت هناك ندوة وألغيت  
وتدخل وزير الداخلية فى هذا الوقت ، واتصل بمدير أمن الاسكندرية وحدهم  
الندوة يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٧ تقريرا فكانت بالصدفة قبل مبادرة رئيس الجمهورية  
بיום واحد ، وقلت فى هذه الندوة بيان حزبنا وأضفت اليه بعض الملاحظات من  
عندى ، واعتقد أن هذا حقى ولا يمنع احد من أن يبدى رأيه .

ان ما اتهم به وهو خطير جداً هو اننى تقدمت يوما إلى رئيس مجلس الشعب ببيان  
ولعل رئيس مجلس الوزراء قد شارك فى الايام الاخيرة فى الاجتماعات التى تمت بين  
الرئيس والرئيس الغينى سيكتورى والجهود التى يبذلها رئيس ثيرى لاعادة  
التضامن العربى وأنا كمضوفى هذا المجلس أهل أمانة المسئولية والدفاع عن حق  
شعبنا فى مصر والأمة العربية — تقدمت ببيان لرئيس مجلس الشعب كما سبق أن  
قلت وذلك قبل قطع العلاقات الدبلوماسية مع بعض الدول العربية بيومين وطلبت  
أن يعلن هذا البيان داخل المجلس باسم حزبنا ونعتقد من تحليلنا السياسى أن هذا

البيان سوف يكون له صدى في الأوساط العربية وتبدأ الأمور بدلا من أن تتطور إلى قطع العلاقات خلال يومين أو ثلاثة ورجونا من السيد رئيس المجلس أن يسمح لنا بإذاعة هذا البيان من المجلس على أنه بيان من الحزب قاله نائب ينتمي إلى هذا الحزب ، واعتقد أن هذا كان يعتبر عملاً قومياً لا الام عليه ، ولكن وضع هذا البيان على أنه دليل إدانته وسأقرأ على حضراتكم جزءا مما ورد في هذا البيان .

« أن أمورا خطيرة تجري على الساحة العربية ، وفي مصر ، كما في دول عربية أخرى ، تتصاعد حملات الكراهية المتبادلة ، وهو أمر بالغ الخطورة ويشعر حزبا بالآسى ، ويشعر أيضا بالتوجس من النتائج التي قد تترتب على ذلك ، وهى قطع العلاقات ، ومن ثم هذا المنطلق فإن حزبا يناشد كل القوى العربية المختلفة التى تشد الحبل حتى منتهاه وحتى القطيعة أن تتروى فيما تدعو إليه من خطى مثل المقاطعة وقطع العلاقات الدبلوماسية ، ومعنى هذا إننا كنا نرفض الفكرة التى قيلت فى طرابلس من مقاطعة الشركات المصرية فى التعامل التجارى أو قطع العلاقات ذلك أن خطى كهذه لا تفيد بل لعلها تشجع قوى تريد لمصر أن تنزل عن دورها العربى الذى كما سبق أن قلت دورها المصرى الأصيل — ان بعض أجهزة الاعلام هنا وهناك تنفخ فى نيران العداوة بين الأشقاء وهو ما نحذر منه ومن نتائجه ، اننى باسم حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى اعلن من فوق هذا المنبر تمسكنا المبدئى اننا لسنا مع أى محاولة للقطيعة أو قطع العلاقات لأن مثل هذه المحاولات لن تغير أحدا سوى هؤلاء الذين يروجون لها ولات الحل السلمى ... الخ

هل هذا البيان الام عليه ؟ يلام عليه نائب و يقدم كدليل اتهام .. و يدخل المجلس بطريقة خفية ولاأعرف هل سيقول لنا رئيس اللجنة كيف دخل هذا البيان الى المجلس وكذلك البيانات الاخرى وتضاف الى التحقيق .. ؟

لقد طلبت من حضرته أن يضيف تحقيقات عام ١٩٧٧ إلى تحقيقات هذا العام حتى يتبين المجلس الكيد فى هذا الموضوع إلا أن سيادته لم يسمح بهذا .

الحقيقة إننى أرى أن القرار الذى سيتخذه المجلس اليوم سواء بالفصل أو بإسقاط العضوية قرار سابق التحضير حيث بدأ الاعداد له منذ ١٩٧٦/١/٤ ، وانى اقول أن مصر هى التى ستبقى فى النهاية بتاريخها لشعبها العظيم . والحكم الآن ليس لكم وحدكم ولكنه لكم ولتاريخ

ولشعبنا ، وانى اعتقد أن قراركم الان هو ثمن النشاط السياسى الذى قمت به خارج هذا المجلس وتحت هذه القبة ، وإذا كان السيد وزير الداخلية له دور فى إتخاذ هذا القرار ، فانى أظن وقد يكون ظنى صحيحاً أن سبب ذلك يرجع إلى اعتراضى على موضوع شق مدينة نصر التى حصل عليها لابن أخيه وحصلت عليه زوجته لشقيقتها .

رئيس الجلسة :

ان هذا الموضوع قدم بشأنه استجوابه ومقدم الاستجواب مازال عضواً بالمجلس .

السيد العضو أبو العز الحريرى :

كما اننى أقول أيضاً أن من بين أسباب المطالبة باسقاط عضويتى إنى تقدمت باستجواب لرئيس مجلس الوزراء حول إنتهاك الدستور والقانون والاعتداء على حرية المواطنين ، وكان ذلك فى ١٩٧٨/٢/٨ وقيل وقتها إنه سينظر بعد مضى أربعة أسابيع وحتى الآن لم ينظر هذا الاستجواب ، كما إنى قد تقدمت أيضاً بطلبات إحاطة فى العام الماضى وفى هذا العام حول ظروف الشركة الأهلية للغزل والنسيج ولم يرد عليها ، كما أن هناك أيضاً بعض الأسئلة ترقى إلى مستوى الاستجوابات تتعلق بذهاب قوات مسلحة معبرية إلى زائير ، وأخرى تتعلق بتصرف الحكومة فى أجزاء من ميزانية الدولة دون الرجوع إلى المجلس . ان هذا يؤكد أن الاجراء الذى ستتخذونه ضدى انما هو مدبر ومقصود وليس وليد اليوم ، انكم كمن يصدر حكماً قبل اجراء المداولة .

نقطة أخرى أود أن أوضحها وهى أن اللجنة قد ذكرت فى تقريرها أنها ترى اسقاط عضويتى لأننى قد أخللت بواجبات عضويتى ، وانى أقول رداً على ذلك ، انه لم تسجل على داخل هذا المجلس سلبية واحدة فى يوم من الايام ، كما انى لم اكن متلفظاً بالفاظ تستوجب المساءلة ، بل ان دورى مسجل . وانى لم أطلب من أحد أن يشهد على ذلك . كذلك فان إنطباق المخالفات التى ذكرت فى التحقيقات على يجب أن يكون مرده للقضاء وحده .

ان واجبات العضوية منصوب عليها في الدستور وهي كما نفهمها حقيقة تشمل  
بسلوكيات العضوداخل المجلس وان ما يحدث خارج المجلس محكوم بالمواد ٦٤ ، ٦٥ ،  
٦٦ ، من الدستور، كما أنه يخضع في ذات الوقت للمادة ١٠ التي تقضى بأن المواطنين  
سواء في الحقوق والواجبات ، وإذا كان ما حدث منى خارج المجلس يعتبر من وجهة  
نظر البعض أيا كان موقعه - إخلالا بالأمن أو وقع تحت طائلة القانون فاني كنت  
أرحب أن يحال ذلك إلى القضاء واني في النهاية يسعدني أن أمثل لحكم القضاء .

اما ما يقال من أنه توجد بيانات ومظاهرات فان كل هذا كلام غير حقيقي ،  
ومرة أخرى أرجو من السادة الأعضاء أن يطلعوا و يتبينوا ما كتب وما قيل على لسان  
الخصوم أنفسهم ، ويحضرني بهذه المناسبة حديث شريف ...  
( ضجة . أصوات .. اسكت يا كافر )

... لرسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام قال « خير شهداء أمتي رجل قام  
إلى حاكم ظالم فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتله ذلك في ذلك ، فذلك  
شهيد » ...

لقد قلت رأيي ولست نادما ، واني نائب هذا الشعب إلى إنتهاء كل هذا  
الفصل التشريعي ، وإن قراركم ليس إلا قرارا إداريا يراد إخراجة في صورة قرار  
برلماني ليس من صنعكم على على من سيتخذونه ، وشكرا .  
وزير الداخلية :

لقد قلت في مناسبة سابقة في هذه القاعة ومن فوق المنبر إننا يجب أن نلتزم  
بشرف الكلمة ، واني اليوم اقول ذلك بصفتي مصريا وطنيا قبل ان اكون حزبيا  
مسئولا .

لقد استمعنا جميعا إلى ماسرده السيد العضو ابو العز الحري ، وفي تصوري  
فلاني ارى نفسي متفقا معه في نقطة واحدة وهي ان الذي نتحدث فيه اليوم إنما هو  
قضية الديمقراطية وقضية الممارسة الديمقراطية ، تلك القضية التي لم يستوعبها  
البعض ، ولم يعرف قيمتها بعض آخر ، وأراد بعض ثالث أن يحول هذه الديمقراطية  
إلى فوضى وأرادوا أن يتصلبوا من تحمل المسؤولية .

إن السيد العضو أبو العز الحري يرى يلومنا على أننا تركنا له الحبل على الغارب ،  
واني أقول له إن هذا القول لنا وليس علينا ، إن رغبتنا الأصلية والاكيدة هي أن

نتيح للممارسة الديمقراطية ولقيم الحرية والديمقراطية أن تسود وتستقر وترسخ في مجتمعاتنا ، إننا نعرف قيمة ثورة مايو وقيمة مبادئها الشريفة ونحرص بشدة على أن تستمر وترسخ أيضا ، إن هذا هو الذى دعانا إلى أن نترك للسيد العضو ولقلة من أمثاله أن يحاول إشاعة الفوضى في مجتمعاتنا وأن تفرض علينا الإرهاب الفكرى والصوت العالى .

إننى أرى ان القضية التى نتعرض لها إنما هى قضية إنفصام فى الشخصية ، وإننى فى هذا الصدد لا أقصد السيد العضو ولكنى أتكلم كلاما مجردا . إن ثورة مايو التى ولد فى ظلها حزب التجمع وأجريت فى ظلها أيضا انتخابات حرة نزهة اشاد بها الجميع فى الداخل والخارج ، تلك الثورة التى تحققت كل يوم على أرض مصر ، الانجازات الضخمة والانتصارات العظيمة ، ويشهد بذلك العالم كله ، كما تشهد لها الملايين من أبناء مصر بكل الثقة والأمل والتأييد والتقدير ، هى ذاتها الثورة التى يحاول أعداؤها النيل منها الآن .

كل ذلك قد يراه من يعانون من الانفصام فى الشخصية أنه ظلام واسوداد واضطهاد . إن هذه الرؤية المنحرفة هى نتيجة لمصالحهم الخاصة التى تعارض مصالح المجتمع .

إن هؤلاء يرون أن الإنجازات والانتصارات ما هى إلا خيانة وانحرافات ، مستغلين فى ذلك معاناة الشعب من بعض المشاكل والتراكمات . إننا جميعا نعرف من هم الذين وضعونا فى هذا الوضع ، ومن هم السبب فيما نعانى من مشاكل سياسية وعسكرية واقتصادية . انهم اليوم يتباكون على الأحوال فى مصر ويستغلون هذه المشاكل ويزيدون بها .

لقد حدثت فى الفترة الأخيرة تجاوزات تهدد المسيرة الديمقراطية ، ونظرا لأننا نرغب فى إتاحة المجال للممارسة الديمقراطية ونرجوها أن تنمو ، فقد رأينا أن ننظر إلى هذه التجاوزات نظرة محدودة ، وحاولنا أن نترفع عنها ، كما حاولنا أن نرشدها ، وكنا فى ذلك نأمل أن يدرك أصحاب هذه التجاوزات أبعاد الممارسة الديمقراطية حيث إن الديمقراطية تبنى بالأغلبية والأقلية معا . إن الأغلبية مطلوب منها أن تلتزم وعيها وقرارها ، كما أن الأقلية مطلوب منها أيضا التزامها وعيها وتعاونها . ولكن ما العمل وما الحيلة ؟



لقد فقدنا هذا التعاون وها الالتزام وهذا الوعي الذى كنا ننتظره من بعض عناصر المعارضة أو الأقلية ، فقد أرادت هذه العناصر بالإرهاب أن تحول الأغلبية إلى أقلية عن طريق الصوت العالى والمزايدة والإثارة والمساومة .

وحتى لا أطيل — على حضراتكم فى هذا الوقت المتأخر — فسأختصر كلامى وأقصره على الأحداث الأخيرة التى حدثت بمناسبة خلودائرة الجمرک وفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب عن هذه الدائرة . لقد دفع حزب اليسار عمره — أحمد مصطفى ، وكان تقدير حزب مصر أن هذا المرشح ليس له احتمالات النجاح ، إن هذا التقدير لا يقصد به التجسس كما ذكر السيد العضو ولكن أمن الوطن والمواطنين يستلزم منا أن ندرى ما يدور على أرضنا وذلك من خلال المشروعية وسيادة القانون ، إن الذى نعلمه و يعلمه غيرنا أن من بينهم من يقبض من الخارج و يقبضون من غيرهم .

أن هذا الإجراء ليس تجسسا ولكنه أمر مشروع حيث إن كل هذا قد تم فى إطار من المشروعية .

أعود مرة أخرى إلى موضوع الانتخابات فى دائرة الجمرک ، فقد دأب هؤلاء — تحت ستار الدعاية الانتخابية على حد قولهم — على مهاجمة النظام وتعميته وكشفه . وسار الحال على هذا المنوال منذ اللحظة الأولى . ورغبة منا فى إتاحة الفرصة أمام الديمقراطية فقد كنا نتقاضى عن كل هذه التجاوزات ، وكانت سلطات الأمن بالاسكندرية تتصل بى يوميا لتبلغنى بهذا الأمر ، وكنت أطلب منهم ضبط النفس وإتاحة الفرصة أمامهم رغم ما فى ذلك من ظواهر صارخة . فقد وزعت بعض النشرات التى تحمل عبارات تخالف القانون .

وإيماننا بسيادة القانون كنا نعرض هذه الأمور على النيابة المختصة ، وقد قررت فعلا حبس بعض مروجى النشرات ، وقد أفرج عن بعضهم بضمانات مالية .

لقد اتصل بى السيد رئيس المجلس فى أحد الأيام الماضية وذكر لى أن السيد العضو أبو العز الحريرى يشكو من بعض تصرفات رجال الشرطة — وإن السيد العضو صادق فى هذه الجزئية — فى دائرة الجمرک فطلبت من سيادته أن يحدد لى هذه التصرفات حتى أتولى وضعها فى إطارها الصحيح إذا كانت بها أية تجاوزات ، وفلا حضر السيد العضو وقابلنى وكان محور حديثه ضبط الشرطة لعدد

من موزعى النشرات ، فقلت له إننا جميعا نتفق على أن الذى يفصل بيننا هو القانون وسيادة القانون ، إن هذا الأمر يرضينا جميعا . وقلت له إننا نلجأ إلى النيابة ونعرض عليها هذه المسائل وإن هذا أكبر ضمان لنا جميعا ، وإذا كانت النيابة ترى أن هذه النشرات ليس بها تجاوزات فلن نتخذ أى إجراء ضد هؤلاء الناس وسنسمح لهم بتوزيعها .

أما وقد ظهر أن النيابة قد أمرت بحبس البعض وأفرجت عن البعض الآخر بضمان مالى وطلبت ضبط هذه النشرات وضبط كل من يحاول توزيعها ، فقد أصبح لزاما أن نقوم بهذا الواجب ، ولا يمكن بعد ذلك أن يقال إن فى هذا التصرف تجاوزا من رجال الشرطة .

لقد كرر السيد العضو فى هذه القاعة الحديث الذى دار بينى وبينه وكان هذا على مسمع من بعض الزملاء ومنهم السيد العضو كمال الشاذلى . فلقد قلت للسيد العضو أبو العز الحريرى أتحدث إليك بعيدا عن التحقيقات ، بعيدا عن الشرطة . نتحدث كمواطنين . لماذا تعملون تحت الأرض ، وقد أتيتكم لكم فرصة كبيرة للعمل ؟ إنك تعرف معنى قولى وتعرف أننى أعلم الكثير . وقد كنت أنتظر من السيد العضو — مع إدعاءاته المتكررة بشجاعته . أن يجد من نفسه هنا فى المجلس الشجاعة الكاملة و يقول فعلاً أنه شيعى ، وأنه يؤمن بالشيعية وأنه عضو قيادى فى كذا وكذا وأن اسمه الحركى كذا . ورغم أنى اعرفه فقد كنت أنتظر منه وهو يدعى الشجاعة أن يقول ذلك . ولكنه الآن يتنصل من أنه شيعى ، رغم أن هذه حقيقة يعلمها كل من بالمجلس ، بل ومن هم خارج المجلس . إن السيد العضو لم يسلم فى أى مرة من المرات التى وقف فيها يتكلم إلا والجميع يوجهون له هذا الاتهام وليس هذا أمر غريباً . ولا جديداً .

لقد وجهت له هذا القول أمام السيد الزميل كمال الشاذلى وابتسم ولم يرد ، وقال لى ... بس احنا ... المسألة يعنى ... وقلت له : إنكم فى اجتماعاتكم السرية قلتم إنها فرصة يجب أن نمرى فيها النظام والحكومة ونهاجم . وقلت له ، إن هذا الأسلوب غلط ، إنكم فى كل يوم تتردون فى أخطاء وتتورطون وتنتزلون إلى الهاوية ، إن هذا — وهذه لم أقلها له — يعتبر أمة سياسية وليس عملا سياسيا حزبيا نظيفاً . إن هذا هو تصوورى نقلته إليه أمام السيد العضو كمال للشاذلى وغيره من السادة الأعضاء .

إننا في مصر لانعرف معنى الصوفية السياسية ، ولكنى أدرك وأعرف أن الأحزاب تسعى دائما إلى السلطة .

وقد ورد هذا على لسان السيد العضو . ولكن ما هو طريق السلطة ؟ هل تعنى السلطة عن طريق الإرهاب والطرق اللاشرعية واللاوطنية ، أم يكون السعى إليها بالطرق الشرعية وعن الطريق السليم ؟ إن هذه النقطة هى محل الخلاف بل ومحل الخلاف بين القوى الوطنية في مصر وغيرهم ممن يدعون الوطنية .

إنى أدرك أن كل حزب يتحرك ليصل إلى السلطة في يوم من الأيام ، ولكن لا بد أن يكون ذلك من خلال الطريق المشروع ومن خلال توسيع قاعدته . وليس من خلال التخريب السياسى والإصرار بالمصالح القومية والوطنية . إن الأمر بهذه الصورة لا يصبح عملا حزبيا ولا عملا سياسيا ولكنه عمل تحريري . ويمكننى أن أقول إن هذا التحرك يتفق قلبا وقالبا مع تحركات القوى المضادة لنا في الخارج حيث لا نجد من يردد إدعاءاتها سوى هذه العناصر . إن الجماهير حينما تحكم على أحد بأنه عميل أو أنه ليس وطنيا فإننا نجد أن هذا هو مجال عملنا و يقتضى منا أن نتدخل .

قلت له هذا الكلام ، وأضفت أنه يمكنه أن يقابل السيد وكيل النيابة المحقق و يعرض عليه وجهة نظره ، وخصوصا أنه قد ذكر لى أن الحزب سبق أن أصدر نشرات تحوى أمورا أمر من هذا ، فكانما رسخ في أذهانهم أن التجاوزات والإثارة والخروج عن النظام أصبح مبدأ وأساسا ، ونحن ملومون في هذا ، ولا شك لأننا نأخذ هذه القلة وهذه العناصر أن تأخذ حريتها في الحركة بما يتنافى مع ممارسة الديمقراطية السليمة ، ولكننا في هذا — ولانندم — كنا نتيح لهم الفرصة لعلمهم يفيقون ، وعلمهم يعرفون قيمة الفرصة الكبيرة التى أتاحها لهم ثورة مايو العظيمة والشريفة ، التى ولدوا في ظلها ، وتذكروا ولباداتها ، ولكن للأسف اعتبروا أن التجاوزات والخروج والتهم والتشهير والتجنى هو الأساس وهو المبدأ حتى إذا ما تحركت سلطات الدولة ومؤسساتها لتأخذ الخط القانونى السليم وفى إطار الشرعية وسيادة القانون ، يشكون من هذا ويعلمونه تجاوزا . بعض هذه النشرات كان قد نقلها يوما السيد العضو وقام بتوزيعها على ركاب قطار السكك الحديدية الذى كان مسافرا به إلى الاسكندرية وإننى أتساءل : ما علاقة قطار السكك الحديدية بدائرة الجمرك ، وما علاقة المتز « وأبوقير » وبقية أنحاء الاسكندرية بدائرة

الجمرك التي كانت توزع بها هذه النشرات ؟ ولكن هذا تأكيد أن المسألة لم تكن دعاية انتخابية أو ممارسة حزبية ولكن كانت انتهازا للفرصة واستغلالا لها لضرب النظام ولضرب الديمقراطية ولتحقيق أغراض ومصالح خاصة امتدادا لكل التحركات التي درجوا عليها خلال السنة الأخيرة .

في يوم ١٦ مايو وجدت سلطات الأمن أن هناك توترا في دائرة الجمرك تحت ضغط قرب المعركة الانتخابية في اليوم التالي ، فأصدرت تعليمات بتحذير جميع الأحزاب بما فيها حزب كهر بأن المظاهرات ممنوعة في هذا اليوم ، وأن تنصرف الأحزاب إلى ترسيخ اتصالاتها بمندوبيها وممثليها استعدادا للانتخابات في اليوم التالي ، وللأسف لم يستجب لهذه التعليمات سوى حزب مصر ، وألغيت له إجتماعات وسراقات في دائرة الجمرك وفي غيرها من المحافظات وكان يلتزم بالتعليمات ، ولقد أتبع لكل الأحزاب أن تمارس دعايتها الانتخابية سواء حزب الوفد الجديد أو حزب التجمع الوحدوى التقدمى أو حزب مصر ، وأكثر من هذا فقد حدث حينما قرر حزب الوفد الجديد أن يقيم سرادقا بجوار ميدان سينى المرسى أوسى العباس - وأنا أذكر هذه الواقعة بإيجاز على سبيل المثال - فإن بعض المواطنين الذين ينتمون إلى حزب مصر وإلى غيره من الأحزاب يرون أن حزب الوفد الجديد ليس له مجال كانوا ينوون الاعتداء على السرداق ، وعلمت أنهم قد احتلوا بعض العمارات وجهزوا الطوب « والمقايح » وكان في نيّهم الاعتداء على هذا السرداق وتحطيمه من فيه ، وقلت في ذلك الحين إن هذا الأمر غير مقبول على الإطلاق ، ولابد أن قوات الأمن تؤمن هذه العمارات وتكفل الأمن والأمان لهذا السرداق ، ولهذا المؤتمر حتى يتم في أمان وفي هدوء ، و يعلم هذا قادة حزب الوفد الجديد ، وقد اتصلت برئيس حزب الوفد الجديد وأخبرته بأن حفيده قد حضر إلى مديرية الأمن وأعرب عن تخوفه من تعرض رئيس الحزب وسائر أعضاء الحزب الموجودين في هذا السرداق لمشاكل واعتداءات ، وأكدت له أننا سنكفل لهم الأمن ، فهذه مسئوليتى ، كما أخبرته بأن يذهب إلى السرداق ويقعد مؤتمره وهو مطمئن ، حدث هذا بالنسبة لانتخابات الجمرك .

أعلنت سلطات الأمن الأحزاب والسيد العضو أبو العز الحريرى بهذه التعليمات ولكن السيد العضو أبو العز الحريرى لم يبد استجابة ولم يرد بالإيجاب أو النفى وانصرف ، وكان ذلك عصر يوم ١٦ مايو ، وفي نحو الساعة العاشرة بلغ من بعض أفراد القوة التي تعمل في الأطراف والدوريات أن هناك مظاهرة من نحو

٢٠٠ شخص — على ما علمت وعلى الوجه الذى علمتوه حضراتكم — وتهدف هتافات عدائية لاتنفيد لانتخابات ولا تنفيذ المرسوم ، وقد قرأت هذه الهتافات فى تقارير كثيرة وسمعتها ، ولوأردت أن أستعيدها أمام حضراتكم ما استطعت أن أرددها كما ردها السيد العضو . لأنها عبارات مؤلفة لا تقال من وحى اللحظة ولا يمكن اختلاقتها ولكنها أمور مرتبة والسيد العضو يعلم ونحن نعلم أين تدرس هذه الأشياء وغيرها . وهذه الهتافات مذكورة فى أوراق التحقيق .

ولقد كانت التعليمات الصادرة لسلطات الأمن أنه فى مثل حالات التجمهر الخارجية عن النظام والأمن وغير المصرح بها بأى شكل أن تقوم هذه السلطات بتحذير وإنذار المسؤولين عنها يهدوه ويرفق وهذه حقيقة ، وتعليماتى إلى رجال الأمن إبلاغ هؤلاء بأننا جميعا وطنيون وبتنمنا مصلحة البلاد ولا يجب تكرار ما حدث فى مناسبات سابقة ، والا يجعلوا هناك تناقضا بيننا وبينهم ، وإذا كان لهم رغبة فى التعبير بوسيلة أو بأخرى حتى ولو كانت عن طريق مظاهرات بأن لهم مطالب أو غير ذلك ، فيجب أن يلتزموا بالتعليمات فإذا استجابوا كان بها وإذا لم يستجيبوا تحول النصع والارشاد إلى إنذار ، وفى حالة عدم استجابتهم أيضا يقوم رجال الأمن بتفريق هذه المظاهرات بكل الطرق السليمة ، وإذا ما حدث تعديت على الشرطة بالضرب بالطوب أو الزجاجات أو غيرها فالتعليمات فى هذه الحالة واضحة للشرطة أن تقابل هذا الأمر بمنتهى القوة والحزم وبلا هوادة مهما كانت النتائج ، وهذه تعليمات ثابتة وقائمة دون الرجوع إلى شخصيا ، ولقد ذكرت هذا فى جلسة سابقة أننى مسئول عن كل تصرفات الشرطة فى هذه الحدود مسئولية سياسية وجنائية ومدنية .

ولقد ذكرت هذا وأكرره الآن لأننى دائما أقول للسادة الضباط فى الاجتماعات المغلقة وفى أى اجتماعات أخرى . وتعليماتى دائما إلى الشرطة أن نتفانى فى خدمة كل مواطن ، وفى الوقت نفسه فإن أى عناصر تخرج على أمن هذا البلد داخليا أو على أمن المواطنين فى أموالهم وأرواحهم لا تأخذنا بهم بمجاملة أو تردد أو هوادة ، وهذا كله يتم عن طريق القانون الذى نستطيع عن طريقة أن نكفل لهذا المجتمع أمنه وسلامته وأمانه ، ولقد حاولت قوات الشرطة أن تنصحهم فلم يقبلوا النصيحة فانذرتهم فلم يقبلوا الإنذار ، وبدأ ضرب الطوب فواجهتهم الشرطة وقبضت على عشرة من زعمائهم من بينهم السيد العضو والذى قال : إنه لم يكن يهدف وأن أحد ضباط الأمن يؤيده فيما قال فإننى أتساءل : طالما أنه يقول هذا

فلماذا إذن كان ممسكا بالميكروفون بيده ولماذا لم يتركه لغيره ليتف به ، ثم في مثل هذه المواقف « والظليطة » وكما تعلمون حضراتكم تختلف أدوار الضباط وشهادتهم ، فإذا كان السيد العضو قد تعرض لشهادة أحد الضباط مع مبالغته فيما جاء فيها فلماذا تناسى السيد العضو أقوال تسعة شهود آخرين — ولقد أرسلت التحقيقات إلى اللجنة التشريعية بمجلس الشعب والمدعى العام الاشتراكي — وهم أوائل الشهود في مكان الحادثة ، ولقد سبق أن ذكرت أن من المهام الأساسية للشرطة المحافظة على السيد العضو ، ليس لشخصه ولكن لصفته وإكراما للسادة أعضاء المجلس الموقر الذى نكن له كل إحترام وكل تقدير نسجله له في كل المواقف . هذا المجلس العظيم الزاخر بالقيادات الوطنية التى تعرف حدود مسؤولياتها وتثرى الديمقراطية وتؤكددها .

وكما ذكرت فإنه كان هناك قوة من رجال الأمن مهمتها أن تمنع السيد العضو أى اعتداء أو أن يناله أى أذى ، وكانت وسيلتهم في ذلك اللين والهواة لأخذه بعيدا عن هذه المظاهرة ، رغم أنه كان يحمل مسدسا كنت قد وافقت على الترخيص له بذلك وهذا حقه ، ولكننى لا أفهم ما الداعى لأن يحمل السيد العضو مسدسه بشكل ظاهر أثناء مظاهرة أو جولة انتخابية ، وكان يمكنه حمله بطريقة غير ظاهرة ، ولكنها أمور كلها مرتبطة ببعضها البعض وتعطينا مؤشرا وتلقى ضوءا على حقيقة هذه العملية وما وراءها ، وبالفعل تمكنوا من الابتعاد بالسيد العضو حتى يجنبوه التعرض لأى اعتداء ، وكان بعد ذلك أن أخطرت النيابة وتولت التحقيق على الوجه الذى تم بواسطتها وبواسطة المدعى العام الاشتراكي وعلى الوجه الثابت في التقرير الذى قرأته ، وتعددت أقوال الشهود فيه بالتفصيل وفي الوقائع .

إن السيد العضو ينحى على الشرطة أنها كانت تسبب متاعب لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، وخاصة بالنسبة للمندوبين ، وكما تعلمون حضراتكم نظام المندوبين الذى لا بد أن يكون المندوب مقيدا بالدائرة ، ولكن ماتم كان مخالفا لذلك ، فحزب الوفد الجديد — ولا أقول ذلك معرضا به ولكننى أذكر واقعة — أحضروا مندوبين من جميع أنحاء الجمهورية ، من بينهم السادة أعضاء مجلس الشعب وبعض قياداته في المحافظات الأخرى ، وحزب التجمع أحضر بعض العناصر الشيوعية وطلبوا التصريح لهؤلاء بتوكيلات للعمل كمندوبين في دائرة الجمرك . وإننى أتساءل إذا كانت هذه الأحزاب تريد الدخول في معركة انتخابية وتبغى كسبها فكيف يكون ذلك وهى لا تستطيع أن تجد ٩٠ مندوبا من

أهل الدائرة للعمل باللجان ، ولقد أخبرتهم بأن القانون صريح في هذا الشأن ، ولو كان مصرحاً بالاستثناء لفعلت ولكن القانون ينص على أن يكون المندوبون من نفس أهل الدائرة ، وفي اللجنة العامة للفرز طلب الدكتور نعمان خليل الحضور فأذنت له بذلك وراقته أحد الضباط ، وأستاذ السيد رئيس اللجنة القاضي في حضوره الفرز وأذن له بذلك فحضر اللجنة من أوفاء حتى نهاية الفرز ، وهو من أهالي القاهرة ويعمل استاذاً في جامعة القاهرة ، وقد وافقت على ذلك لأن هذه اللجنة كانت اللجنة النهائية والرئيسية في عملية الفرز ولكي يتوافر لهم الاطمئنان .

ولكننا رغم ذلك نسمع هنا من العضواتشوها لموقف الشرطة ، وتشوها لموقف المحامي العام ، وتشوها لموقف رئيس النيابة ، ولجنة التشريعية ورئيسها ، إنها سلسلة متصلة من المغالطات والتجنيات ، والحرام بين والحلال بين ولكنها الرغبة الأكيدة في فرض ما يروى بدونه بالإرهاب وبالصوت العالي . وعندما يراد إعمال القانون يعارضون ذلك بحجة أن الممارسة الديمقراطية ليست كذلك و يعدون ذلك معاكسة وتجاوزات واضطهادات ، لقد أثار السيد العضوان وزير الداخلية - الفاشستي كما يسمونه في اجتماعاتهم كما يردد معهم هذا إذاعات دول الرفض وموسكو - قد أمر بحبس دون مسوغ قانوني ، في حين أنني أنفذ قرارات سلطات مختصة طبقاً للدستور ، فقد طلب السيد المدعى العام الاشتراكي بعد انتهاء النيابة العامة من التحقيق مع السيد العضو أبو العز الحري أن يرسل إليه لاستكمال التحقيق ، وأرسل لي أمراً صريحاً بضغطه واحضاره ، وأنا هنا لا أدافع عن تصرفات السيد المدعى العام الاشتراكي فقد أثير هذا الموضوع في المجلس وفي اللجنة التشريعية وثبت أن هذه سلطاته طبقاً للقانون والدستور ، وأن حالة التلبس الموجودة ومبرراتها وحدودها وأبعادها وقانونيتها حالة مستمرة حين الفصل في القضية .

إنني لم أعرض لهذه المسائل القانونية ولم أفندھا في المجلس الموقر عدد من الأخوة القانونيين يطمون سلامة هذا ، ولكنني أتحدى أن يكون هناك أي إجراء يكون فيه تجاوز أو أن يكون غير قانوني أكون قد اتخذته كوزير للداخلية ، ولقد أثار السيد العضو واقعة أخرى وهي واقعة اللجنة المركزية ، ومن المعروف أن هناك أجهزة مختلفة تتولى حفظ الأمن في مثل هذه المناسبات وكل منها له اختصاصه ،

وقد علمت بهذه الواقعة عند ما كنت موجودا داخل قاعة اللجنة المركزية حين أبلغنى أحد السادة الاعضاء بأن السيد أبو العز الحريرى قد منع من الدخول فسألته عن السبب فأجاب لعدم وجود تذكرته معه قلت له من الممكن أن تخبر السيد الدكتور السيد على السيد وكيل مجلس الشعب على اعتباره أن السيد رئيس المجلس كان مسافرا بالخارج وكذلك السيد الدكتور جمال العطفى وكيل المجلس ، على أساس أن السيد الدكتور السيد على السيد يمكنه أن يستسمح القائمين على الأمن في دخول السيد العضو وبعد دقائق من هذا وصل السيد رئيس الجمهورية إلى القاعة وكان في تصورى أن هناك من أمكنه القيام بهذه المهمة ، وكنت قد طلبت أيضا تبليغ موظفى اللجنة المركزية المسؤولين عن التنظيم والإشراف على عملية الدخول إلى القاعة حيث أن هذه المهمة ليست من مسئولية الشرطة إطلاقا ، وكنت أتصور أن أحدا قد أبلغهم بموضوع احتجاج السيد العضو أبو العز الحريرى وعرفهم بشخصيته ، ومن الممكن أن يستجيبوا فهذا حقهم ، وخاصة أنى قد علمت بعد ذلك أن السيد العضو لم يكن يحمل بطاقة عضوية المجلس ولا حتى بطاقة شخصية ، وأعتقد أن هذا مسئولية السيد العضو نفسه وليس خطأ المسؤولين عن الأمن ، فرميا إذا تساهلوا في هذا الأمر يدخل شخص آخر إلى هذا الاجتماع غير مرغوب فيه . ونكون بهذا الوضع نحن الملومين والمسؤولين عن هذا .

إن السيد العضو تحدث وقال إن هذه الإجراءات تعتبر مساسا بالمجلس وبكرامته - وهذا الأسلوب نحن نعلمه جيدا - ونسى أن من وأجبه كمضو أن يكون قدوة وأن يحافظ هو على كرامة المجلس وكيانه من خلال تصرفاته حتى لا يتعرض لأى شئ من جانب أى مواطن أو من جانب الشرطة أو غيرها ، وألا يتيح لنفسه في ظل الحصانة البرلمانية أو عضويته مجلس الشعب بأن يستغل هذا للإرهاب وأن يقيد الغير في تنفيذ القانون . وهذا أمر غير مقبول وغير مستساغ ولا أعتقد أن حضراتكم تقرؤته .

أما بالنسبة للمنشورات التى صادرتها وأمرت بحبس أصحابها ، فقد تصدى السيد العضو بنفسه للقيام بتوزيعها في دائرة قسم الجمرک ، وأنا أقول هنا أمام السيد العضو أبو العز الحريرى إننى قلت له أن يذهب لمقابلة السيد رئيس النيابة ويطلع على المنشورات التى تحوى تجاوزات أكثر ذكرا له أن هذه المنشورات قد وزعت قبل ذلك ، كما أنسى ذكرت له أن هذا العمل قد يخدم المحبوسين ، فإذا سمح لك السيد رئيس النيابة بتوزيعها فأنا لا أمانع في ذلك وسوف أعطى



تعليماتى للشرطة بمراعاة ذلك ، كما قلت له إنه لوقابلتك صعوبة فى الاتصال بالنيابة فعليك بالاتصال باللواء مرزوق بأمن الدولة وكن على اتصال به وسأكلمه لتسهيل مهمتك ، وليس لنا مصلحة فى إعاقة أى حزب عن ممارسة دعاته الانتخابية ..

وأعتقد أنه لا يوجد وضوح أكثر من هذا ولا راحة صدر أكثر من هذا ؛ ولكن هذه الأمور تنسى وتقلب الحقائق ويساء إلى الناس كما أن السيد العضو قد تكلم عن قصته مع الأمن فى عام ١٩٦٨ وأنا لست مسئولاً عن هذا ، كما تكلم عن قصته مع الأمن فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وأنا لم أكن وقتها وزير للداخلية أو نائباً لوزير الداخلية ولكنى أعلم كل ما حدث وكانت كل تصرفاته اللاحقة حتى اليوم تؤكد دوره فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، وإصراره على إقامة احتفال بذكرى ما يدعيه أنه انتفاضة وطنية شعبية ، فى الوقت الذى يدينها قائد هذه الأمة وزعيمها والملايين من أبناء شعب مصر ويصفونها بأنها « انتفاضة حرامية » بينما السيد العضو ومعه قلة من العناصر الشيوعية يعتبرونها انتفاضة وطنية . وإنى أعتبر ذلك سقطة وزلة كبرى سقط فيها حزب التجمع كحزب ، وهناك بعض سقطات سقط فيها هذا الحزب سأذكرها ونعاصمة أن السيد رئيس الحزب موجود معنا الآن :

الحطأ الأول : حينما حدثت أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وكنت أنتظر منه أن يطلع على الجماهير وأن يقول لهم إن هذه القرارات نرى فيها معاناه للشعب وإننا لانقرها وإننا سنسلك الطريق السلم لمواجهتها والتصدى لها ، وإننا نطالب الجماهير بأن تلتزم النظام والأمن ولا تعتمد على التخريب ، حيث إن هذه المؤسسات التى سيتم تخريبها هى ملك لهذه الجماهير .

ولكن ما حدث كان غير ذلك ، فقد كانت أول نشرات وبرقيات صدرت عن حزب التجمع تحريضاً للجماهير وإثارة للانضمام إلى مظاهرات التخريب والاشتراك فيها . وبدلاً من أن يدين التخريب اتبرى للدفاع عن ٧٩ شخصاً من الذين قبض عليهم من حزب التجمع فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير وبعضهم من قياداته ، ونحو ٢٠ شخصاً من قيادات الحزب فى التنظيمات الشيوعية السرية التى ضبطلت - غير القيادات الموجودة فيه - والذين أعرفهم بالاسم وهم يعرفونهم ويسمونهم قائمة الشرف وهم القيادات الموجودة التى يقبض عليها ولكنها تدبر أموره ، وكما قلت إنه كانت هناك فرصة وموقف وطنى أمام الحزب إذا كان فعلاً

يعمل من أجل المصالح الوطنية والقومية أن يستغل هذه الفرصة و يأخذ موقفا وطنيا .

الفرصة الأولى : حينما حضر السيد الرئيس أنور السادات احتفال ذكرى افتتاح قناة السويس وطالب الاحزاب أن تظهر صفوفها وطالب حزب التجمع أن يأخذ موقفا من القيادات الشيوعية التى فيه بعد أن بدت التجاوزات والخروج عن المسيرة الديمقراطية .

لقد ظل السيد رئيس الجمهورية يرفع صوته فترة طويلة وأخذ يحذرو ينبه و يوعى بأبعاد الديمقراطية وبالفرص التى أمامنا وبالتجاوزات التى مجرى ومدى إظهار مصالحنا القومية الوطنية ، ولكن تورطنا وانزلقنا ونحن نقع أسرى فى مخطط معين ولا يديولوجية معينة وأفكار معينة ، كان يجعلنا نصاب بالعمى وتتصنع أننا نسمع هذه التوعية ، وهذه النداءات التى كان يوجهها السيد رئيس الجمهورية بهدف الوصول إلى هدف معين فن ورائنا إذاعة موسكوجبهات الرفض التى تجند كل أبواقها وإذاعاتها وصحفها ، والمثال على ذلك فى ذات يوم صدرت جريدة الأهالى بصورة صارخة جدا ، وهو عدد لم يصادر وخلال عملية الطبع وبعد أن تم طبع عدد كبير منها حدث عطل بالماكينة فتوقفت عملية الطباعة ، فتوهم المفرضون تحت ضغط عقدة الذنب وشعورهم أن العدد به تجاوزات وتجن كبير أن هناك اتجاها لمصادرة هذا العدد ، ولم يكن هذا موجودا . وإذا بنا نستمع لإذاعة موسكو فى صباح ذلك اليوم بأن جريدة الأهالى قد صدرت بالرغم من أنها كانت توزع فى ذلك الوقت فى الشوارع ، فقد تم إصلاح الماكينة واستكملت عملية الطبع ، فهل من المعقول أن نلغى عقولنا والمنطق ؟ ! فالنور أمامنا واضح والشمس ساطعة ونعيش فى ضباب الشعارات والتجنيات والاصوات العالية هذا هو ما حدث فعلا .

والخطأ الآخر: عندما جاءت مبادرة السلام ورأينا كيف أجمع الشعب والملايين من أبناء مصر والعالم كله على الإعجاب بهذه المبادرة منذ اللحظة الأولى ، وإنشئ شخصا قد خائنى تقديرى يوم عودة السيد رئيس الجمهورية من القدس فى ترتيب خدمات الأمن وفوجئت بطوفان من الجماهير ، لم أعرف من أين جاء ؟ فقد ترك الأفراد منازلهم لاستقبال السيد الرئيس . وقد خائنى تقديرى فى إجراءات الامن ، فلم تكن على أى مستوى يحفظ الأمن ونظامه ، وكان هذا

الطوفان الذى أوقف ركب السيد رئيس الجمهورية فى الشوارع .. حدث هذا أكثر من مرة .. لقد كان سور الكلية الحربية الذى يتسم دائما بأنه مكان واسع لاستقبال الضيوف الأجانب مملوا بالكتل البشرية .. بالرغم مما حدث فإننا رأينا إجماع الشعب من خلال إيمانه وثقته بوطنية الرئيس ، وهذه ليست مسألة عاطفية ، ولكنها مسألة موضوعية ، ومن خلال تجارب عديدة سابقة فقد مارسوها معه قبل عام ١٩٥٢ وخلال مراحل الثورة ، وتاريخ سيادته معروف ، لهذا خرجوا بكل ثقة لتأييد هذه الخطوة وبعد سماعهم لخطاب السيد الرئيس فى القدس وفى عقر دار إسرائيل يؤكد فيه الحق العربى هذا التأكيد الشجاع ، وبكل الثقة التى بهرت الجميع ، فقد كان ممكنا أن يقوم حزب التجمع بتوضيح وجهة نظره من هذه المبادرة مؤكدا مبادئهم وأنه ليس لديهم أى مانع أن ينضموا إلى أى جهد يبذل من أجل الوصول إلى المبدأين الأساسيين اللذين أجمعت عليهما الأمة العربية ومؤتمرات القمة بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ وحقوق شعب فلسطين وحقه فى دولته وتقرير مصيره ... إنهم مع أى خطوة توصلهم إلى هذه المبادئ دون تفریط ، وإنا نتمنى للسيد الرئيس التوفيق وعلى بركة الله .

ولكننا نحذر من أى خروج عن هذين المبدأين لأن أى خروج عن هذين المبدأين سنقف ضده ، وسيكون لنا منه موقف وهنا كان حزب التجمع الوطنى يحقق نجاحا خاصة فى القواعد الشعبية نتيجة لهذا الموقف ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يكون قد ارتفع فوق مستوى المصالح الذاتية والإيديولوجيات المستوردة والمخططات التى ترسم لنا فى الخارج ونحن على دراية بها ، وسيجىء الوقت الذى ستعرفون فيه حضراتكم عنها الكثير من التفاصيل عندما يقف البعض فى قفص الاتهام بالقانون وسيادة القانون ، وسيجىء هذا الوقت لأنه كما يقول المثل العام « الحجر الدابر لا يد من لطفه » وإذا كان السيد أبو العز الحريرى يلومنا اليوم ويقول لماذا لم نفعل هذا .. وهذا .. فأقول لأننا ملتزمون بسيادة القانون ، فلا مجال للتلفيق ولا لسائل صناعية ، فكل شيء يأخذ حده ووضعه القانونى السليم حتى تحمين الساعة ، وهنا يعرف كل فرد حجمه وقدره ، فالوطنى يعرف نفسه ، والعميل أيضا يعرف نفسه ، إنما حينئذ تسقط الأجهزة التنفيذية والمطابع .. إلخ . ومن وراءها وتتكشف جميع الشبكات باسمائها الحركية ، كل هذا سيكون قريبا بإذن الله إننى أقوله ولا أخاف من قوله ، وكون أنهم يقلعون عن هذا فهو مكسب لنا لإننا بذلك نكون قد رددنا اناسا إلى الخطيرة وإلى الخط السليم ، ومن ثم فإنهم

يوم أن يستمروا في غيهم وبغيهم وضلالهم هنا يكون القانون، والإجراءات القانونية هي الفصل ...  
(تصفيق حاد).

... هذه نماذج من السقطات والمزالق التي سقط فيها حزب التجمع الوطني والسيد أبو العز الحري.

لقد تكلم السيد أبو العز الحري عن النشرات التي جاءت في اللجنة التشريعية .. وإنني لفي دهشة لماذا هو غاضب من ورود هذه النشرات إلى اللجنة التشريعية وخاصة أنها حقيقية وصادرة عنه وصارها رجال الشرطة ... إنني لأود أن أكرر التجاوزات الموجودة في هذه المنشورات.

وأحب أن أضرب لحضراتكم مثالا بسيطا : فالسيد أبو العز الحري يقول في كلامه إنهم يقولون إن حزب التجمع يسير مع أحزاب أرضية، والواقع أنه يعلم مدى صحة هذا كما أعلمه أنا شخصا، وقد قلت هذا في الصحف وفي جريدة الأهرام وضربت بذلك أمثلة للنشرات التي تصدر من الأحزاب السرية وبصفة خاصة من الحزب الشيوعي المصري وحزب العمال الشيوعي المصري وما تحتويه نشرات حزب التجمع وكل يوم يصدر نشرات باسم طليعة يناير ... طليعة نوفمبر ... وعلى طوال الاثنى عشر شهر إن شاء الله سيصدر نشرات ويمنعها ونضبطها .. وأقول لحضراتكم مثالا بسيطا : فبعد المبادرة تم القبض على السيد وجيه يسرى الشريتلى مقرر حزب التجمع الوطني في المعادى والسيد صبحى محمد صالح مقرر الحزب في الازبكية وعابدين في خلية سرية شكلت في إطار تعليمات صدرت إليهم من قيادة الحزب بتشكيل خلايا سرية ... إنني أقول هذا بوضوح، ولدى الكثير من الوثائق على ذلك، وبعد أن أعلن السيد رئيس الجمهورية مبادرته للسلام أصدرنا منشورا باسم طليعة نوفمبر الثورية لتوزعه على الجماهير يهتمون فيه القيادة السياسية بالحياة الوطنية ... الرئيس السادات يهتمون بالحياة الوطنية !! ويطالبون الجماهير بالتحرك لإسقاط هذه القيادة الخائنة، لقد قامت النيابة بالتحقيق وتم ضبط المطبعة التي يتم فيها طبع هذه المنشورات، كما تم القبض على السيد أبو الفتوح مهدى أبو جيل مقرر الحزب بإسنا وضبط أيضا وهو يوزع كمية من المنشورات الماثلة وتتخذ نفس خط الهجوم على القيادة السياسية والتحرىض لإسقاطها، وتم امتنذان النيابة وضبطت المنشورات

وهي موضوعة بالمظاريف بتوقيع لجان يناير الشعبية ( القضية ٧٣ جنابات إسنا ) كما تم القبض على السيد عبدالسلام عبدالحميد الشيخ — وتعرفه السيدة العضو نوال عامر — مقرر حزب التجمع في دائرة السيدة زينب وآخرين وهم يوزعون منشورات شيوعية جميعها ضد النظام ( القضية ٣١٨ حصر تحقيق أمن دولة ) ، كما تم القبض على السيد محمد بكري مصطفى مقرر حزب التجمع الوطني بقنا ، أيضا مع عضوين آخرين هما ماهر أبوجبل ومحمد الصغير ، يشكلون خلية سرية في ضوء توجيهات قيادة الحزب ، كما ضبطت معهم منشورات سجلت لهم — بالقانون ومن خلال الرجوع إلى النيابة — المخططات المضادة التي يرسمونها ، فإ تفسير كل هذا ؟ ! القبض على كذا مقرر — وهذه مجرد أمثلة لأنني أتيت إلى المجلس ولم أحضر وثائق أو مستندات — القبض على هذا العدد من المقررين بعضهم ضبط وهم يوزعون نشرات والآخرين ضبطوا بالمطابع تحت هذه التنظيمات السرية طليعة نوفمبر وطلعة يناير .. ما تفسير هذا ؟ ومن المسئول عن هذا ؟ وما الذي اتخذته الحزب ، قبل هذه العناصر سوى أن الحزب قد وكل لهم عامين للدفاع عنهم والصرف عليهم وعلى أسرهم وتشجيعهم وتشجيع غيرهم على نهج ذات السبيل ؟ هذا أسلوب والتزام موجود في التنظيمات الشيوعية السرية في العالم كله لا يتخلون عن أى عنصر حتى بعد أن يقبض عليه حتى يظلوا قادرين على السيطرة على غيرهم .

القضية أيا الإخوة والأخوات ليست قضية السيد أبوالعز الحريرى لأنه خرق القانون خرقا ، وخرق الشرعية ، وأساء إلى الديمقراطية ، وأساء الى نفسه والى الصفة الكبيرة التى يحملها ونعزبها ، فالقضية أكبر من هذا قضية النظام وأمنة وحرصنا جميعا على ثورة مايو وعلى قيم الديمقراطية والحرية وتأكيدا وارسائها وتنقيتها من كل الشوائب ومن كل العناصر التى تحاول أن تساء إلى المسيرة وأن تعرقل جهودنا وإن تضرب أئمن وأغلى وأعظم إنجازاتنا .

إننى لا تعرض لمدى ثبوت الأدلة على السيد أبوالعز الحريرى التى أنا على ثقة منها من خلال التحقيقات الموجودة مع حضراتكم فيها نستطيع أن نفسر لماذا أنحلت النيابة سبيله وهو نفسه مندهش لهذا ، لماذا قررت النيابة إخلاء سبيله بكفالة مائة جنيه رغم عملها أنه عضو مجلس الشعب ، إن ذلك نتيجة لما توافر لدى النيابة من أدلة .

إننى كما سبق أن ذكرت لن أتعرض للأدلة ومدى ثبوتها لأن هذه مسألة معروضة على حضراتكم فى التقرير، ولكننى أردت فقط أن ألقى بعض الضوء على بعض النقاط التى أثارها السيد العضو وأراد بها أن يطمس الحقائق ويجعلنا نعيش فى جو من الضباب والظلمة من خلال الصوت العالى ومن خلال رحابة صدر مجلسكم الموقر فى أن يتيح له الفرصة وهذا حق وحكم - وإننى أعتر بهذا، وأترك لحضراتكم تقدير ما قلته .

نقطة أخيرة يهمنى أن أرد عليها لقد ختم الأخ أبو العز الحريرى كلامه ونطق كفرا .. حقيقة نطق كفرا .. لقد قال إن وزير الداخلية يتخذ موقفا منه لأنه أثار موضوع الشقاق . والواقع إن هذا الموضوع لم أتكلم فيه من قبل لأنه - فى نظرى - موضوع تافه، وإنى أعرف قدر نفسى والناس تعرف قدرى، وهذا هو رصيدي .. ثقتى فى نفسى وفى تصرفاتى وقدرتى على محاسبة الأفراد، ذلك هو رصيدي الذى أعتر به .. لقد كان من السهل على أن أقوم كى أرد ولكن السؤال أو الاستجواب لم يكن موجها إلى وإنما كان موجها لوزير مسئول عن تصرفات المحافظ لأننا لا نجبره على التوقيع، إننا كوزراء زملاء نتكلم معا فى أمور شتى ونستجيب لبعضها ونرفض البعض الآخر، فأحيانا عندما يحذرنى أحد الوزراء لنشغل أحد الضباط أعتذر له، فأى وزير يطلب شيئا من زميله يستجيب أولا يستجيب له دون أية حساسية .. وذلك من منطلق ثقتنا فى أنفسنا فليس هناك عقد بيننا .

لقد علمت بموضوع الشقة التى حصل عليها ابن شقيقى .

( ضجة وأصوات : لادامى للرد .. لادامى للرد .. )

لابد من الرد حتى تعرفوا مدى لوى الحقائق، وهذا أسلوب ليس بمجيد، فهو يدرس فى الشيوعية، فيخلفون أشياء فى صورة حقائق وهذا أسلوب يدرس ويعرف عنهم جيدا .. ولكن هناك من يعرف أكثر منهم الأسلوب الذى يعاملون به .  
( تصفيق )

هذا أسلوب يعرفونه ويجب أن يعرفوا أن هناك من يعاملهم به ... القانون والشرعية فى كل الأمور ..

لقد علمت بموضوع الشقة من جريدة الاحرار؛ فلقد لفت أحد الزملاء نظرى لهذا الموضوع .. فسألت نفسى إن لى شقيقين، فمن يكون هذا الشقيق الذى حصل

ابنه على الشقة ؟ وفى ذلك الوقت اتصل بى شقيقى وهو يعمل موظفا بمحافطة القاهرة .. وقدم أسفه على مانشرى الجريدة لأنه زج بى فى هذا الموضوع ، فقلت له لقد قال لى أحد الزملاء عن هذا الذى نشر وقال لى أنه أسف لما نشر لأنه لادخل لى فى هذا الموضوع ، فسألته مستفسرا عن حصل على هذه الشقة من أبنائه فقال إنه ابنى النقيب فلان بالقوات المسلحة .. وكررا أسفه على ما حدث رغم اننى لا أعلم عنه شيئا ، فقلت له « إنك عبيط » لأنك إذا حضرت الى أو حضر الى ابنك وقال لى يا عمى أنا ضابط بالقوات المسلحة حاربت فى معارك أكتوبر وأديت واجبى فضلا عن أننى متزوج حليثا ومرتبى محدود كما أن والدى أفنى عمره فى خدمة المحافظة مأمورا للضرائب العقارية ...

( تصفيق )

قلت له لو حضر الى ابنك وقال لى يا عمى إننى سأ تزوج وعحتاج إلى شقة وليس محى مبلغ الخلو والمحافظة لديها شقق ، فإننى سأرفع سماعة التليفون وأكلم السيد المحافظ وأقول له إن عندى ابن أخى ظروفه كذا فإن كان من المتاح له أن يحصل على شقة فأرجو أن تقدر ظروفه ، فالمحافظ يعطيه الشقة أو لا يعطيه وله الحق فى ذلك مسألة مرجعها إليه . إننى أوقع كل يوم على خطابات للسادة المحافظين وليس للسيد محافظ القاهرة فقط وللسيد وزير الاسكان لأننى أثناء الحملات الترويجية التى قت بها كنت التقي بواطنين يشكون من عدم توافر مسكن لهم و يقدمون إلى طلبات للحصول على شقق فكنت أرفق بها خطابات منى للسيد وزير الإسكان أو للسيد المحافظ أقول له فيه « تقدم الى المواطن فلان الفلانى بطلب يتمس فيه الحصول على شقة وفى بعض الأحيان أزيد على ذلك تزكية من جانبى بأن أقول إنه نظرا لظروفه الاجتماعية التى ألمسها — فقد رأيت رجلا مسكينا أمامى — أرجو أن يكون طلبه محل رعاية سيادتكم وأوقع عليه .

( تصفيق حاد ) .

إن السيد أبوانز الحريرى لوتوجه إلى المحافظة أو إلى وزارة الاسكان لوجد كثيرا من الخطابات بهذا الشكل لأناس لا تربطنى بهم أى صلة ولا أعرفهم . وتعذى لوعثر على خطاب منى لأحد أقربائى ، أو أثبت أن مكالمة تليفونية تمت لأحد أقاربى فى هذا الشأن .

الله أعلم لو كان أحد من الحزب الذى ينتمى إليه السيد العضوفى المكان الذى نحن فيه ماذا كان يفعل ؟ . كان باع البلد ، إننى أقول هذا لأننى أعلم جيدا ( تصفيق ) كان باع البلد ، لقد أتهم وزير الداخلية فى اليوم الذى يواجه فيه الشيوعية ولى شرف مواجهتهم — وسأواجههم ، لقد قلت لقيادة حزب التجمع يوم أن ظلوا يرددون حتى يجعلوا الشعب أسير أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، إنكم إذا فكرتم فى أن تكررُوا شيئا مما حدث فى ١٨ ، ١٩ يناير فلن أجلس على مكتبى وأواجهكم بالتليفون بلنى إننى سأجرى وراءكم فى الشوارع بالرشاش .

( تصفيق ) .

سأترك المكتب وأجرى وراءكم كالحفافيش ، سأجرى وراءكم فى الشوارع بالرشاش ، إن ماتفكرون فيه وهم فنحن ليس لدينا عقدة مما حدث فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ سوف أترك مكتبى وأتعبكم بالدفع الرشاش . ليست لدينا عقدة بالنسبة لما حدث فى ١٨ ، ١٩ يناير ، لم يشكل هذا الحادث قيادا أو حاجزا على تصرفاتنا أو قراراتنا ، ولكننا عرفنا كيف تترىص بنا العناصر الشيوعية والأذئاب الموجودة هنا وأسيادها فى الخارج وبالنظام المصرى وماذا يريدون به . وإننا نعلم أنه لو أتاحت لهم أية فرصة للخروج من جحورهم فسوف يفعلون ، ولكننا سوف نقطع رقاب الأفاعى وأقول لهم هذا .

( تصفيق ) .

إن كل جريمة وزير الداخلية اليوم يطارد الشيوعيين — وإننا جميعا نعلم أسلوبهم — هى أن ابن شقيقه حصل على شقة من عمالقة القاهرة . والله هذه مفخرة ، وأود أن أقول للسيد العضو إننى لو سمعت أحدا يسبى فسوف أتفاوضى عن هذه الإساءة ولن أحل له فى نفسى ضغينة . أقول إننى أتفاوضى عن الإساءة التى تمسنى شخصا ، ولكنى لا أفرط فى أى أمر يس النظام أو يمس الآخرين ، ولست أنا الذى أغضب من الكلام الذى قاله السيد العضو أو يقوله غيره فى مجلس الشعب . أبدا .

لقد ذكر السيد العضو أننى أخذت منه موقفا بسبب أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وذلك بسبب الاجتماع الشيوعى الذى أراد السيد العضو أن يعقده فى الإسكندرية ، وأراد بذلك أن يتحايل على أجهزة الأمن ، ولما كنت على فهم لهذه اللصبة فقد تجاوبت معه ، ولقد أخبرتنى أجهزة الأمن بالاسكندرية أن حزب



التجمع بالأسكندرية ينوى عقد اجتماع بمناسبة افتتاح مقر جديد لهم ، مع العلم بأن هذا المقر حصل عليه الحزب منذ فترة طويلة ، وهذه حجة لمقد هذا الاجتماع للاحتفال بذكرى ١٨ ، ١٩ يناير ، وطلبت أجهزة الأمن عدم الموافقة على عقد هذا الاجتماع ، وبيّنت لرجال الأمن أن موافقتي إنما ترجع للسبب الظاهري المشروع ، وإننا أناس عصمتمنا بيدنا ونقف على أرض صلبة وثقى في أنفسنا ونستطيع التصرف ومواجهة أى موقف فى أى وقت ، فأيدينا لاترحبف وبلى أيادينا وسواعدنا قوية ، وأساحتنا ماضية وهى القانون والقانون وحده .

( تصفيق ) .

لذلك وافقت على عقد هذا الاجتماع ، وبعد يومين من ذلك جاءتني مذكرة من أجهزة الأمن بالإسكندرية تقول إنه بالإحالة إلى مذكرتنا السابقة وموافقتكم على عقد الاجتماع ففرق طيه تذكرة الدعوة الخاصة بهذا الاجتماع والذي قام بتوزيعها السيد العضو أبو العز الحريرى ، ووجدت أنه يقول فيها صراحة إن هذا الاجتماع بمناسبة الاحتفال بذكرى ١٨ ، ١٩ يناير . ولذلك قررت عدم الموافقة على عقد هذا الاجتماع . شلت يدى يوم أن أوافق على عقد اجتماع يعقده الشيوعيون فى مصر احتفالاً بما يزعمون أنه انتفاضة وطنية . أقول ذلك ليس كوزير للدخالية وإنما كمصري وطنى ، لا يمكن أن أسمح بذلك وطلبت من رجال الأمن أن يملئوا حزب التجمع بعدم الموافقة على عقد هذا الاجتماع مع إنذارهم بأنهم إذا حاولوا عقد هذا الاجتماع بالقوة فسوف يتحملون مسؤولية ذلك ، وطلبت من أجهزة الأمن أنهم إذا حاولوا ، عقد هذا الاجتماع بالقوة واعتدوا عليكم « فاعطوهم حلقة عمرهم ما كلوا زها » .

( ضحك ، وتصفيق ) .

قلت هذا ، أقوله أمام حضراتكم بالصوت العالى ، وهذا الذى سيحدث فى أى مناسبة ، أى واحد يحاول أن يتصدى للشرطة أو يعتدى عليها . فسوف يلقي التصدى الحازم . وبهذه المناسبة أود أن أقول : إننى زرت فرق الأمن المركزى بالإسكندرية ومنحت مكافأة شهر لجنود الشرطة الذين تصدوا بالضرب لثيورى الشغب بدائرة الجمرك ، وقلت لجنود الشرطة هناك إنهم وهم يتصدون لمثل هؤلاء إنما يدافعون عن مكاسبهم ، وإنجازاتهم ، وانتصاراتهم لأن العصا أو البندقية التى يحملها الجندى ليست رمزاً إنما هى وسيلة للتعبير عن إيمان نابع من الداخل .

لقد حاول السيد العضو أن يقدم اقتراحا بمشروع قانون لتعديل كادر الشرطة ونشرته جريدة الأهالي ، فهل السيد العضو حريص على الشرطة ؟ لقد كشف رجال الشرطة ما وراء هذا الاقتراح بمشروع قانون وقالوا إن هذا لا يعنى بالنسبة لنا شيئا ، وإذا حاول السيد العضو أن يثير شعبا فسوف يرى مانحن فاعلون به .  
إننى أؤكد أن السيد العضو لا يستطيع أن يتخايل على الشرطة ويمثل هذا الاقتراح بمشروع قانون .  
( ضحك . وتصفيق ) .

إننى أقول إن أصغر فرد في الشرطة يفهم قدر ما يفهمه السيد العضو مائة مرة ، ذلك لأن فكرة متحرر ، ولكن السيد العضو يقع أسير أفكار معينة ، وهذا هو الفارق بين السيد العضو وبين رجل الشرطة . إن رجل الشرطة رجل متحرر وفكرة وطنى لكن السيد العضو أسير فكر معين وهدف معين يسعى إليه . أريد السيد العضو أن يضحك على الشرطة ؟ إننى أعلم أن وثيقة العمار التي ضبطت في الوكر الشيوعى وفي تقييم لأحداث ١٨ ، ١٩ يناير ، والعوامل التي حالت دون النجاح من تحقيق أهدافهم ، قالوا إنه لا بد لهم من اختراق الأمن المركزى ومحاولة تحييده على حد تسمياتهم ، وهذه هى وثيقة رسمية ضبطت في الوكر الشيوعى بالعمار .  
أقول إن هذه الوثيقة موجودة تحت يدي ؛ وأكرر أنهم قالوا إنه لا بد من اختراق الأمن وتحييده ، وإننى أؤكد أنهم لن يستطيعوا أن يحيدوا الأمن المركزى ، وأرجو أن يحاولوا ذلك حتى يروا ما يجرى لهم .  
( ضحك ) .

إن رجال الأمن المركزى من أبناء مصر الشرفاء الوطنيين المرتبطين بالنظام وبالرئيس محمد أنور السادات يعيشون الانتصارات والإنجازات الكبيرة ، وإنهم ليسوا هؤلاء الذين يؤثر عليهم مروجو الاشاعات أو دعاة الفتنة أو من لا يؤمنون بقيمتنا الدينية ، والروحية .

لقد حصل مرشح حزب التجمع بدائرة الجمرک على ٣٠٠ صوت فهل هذه هى الأصوات التى دخل من أجلها حزب التجمع المعركة الانتخابية بدائرة الجمرک ، لقد غضب السيد العضو عندما ذكرت أن دائرة الجمرک دائرة لها طابعها الدينى والشعبى ؛ فلهذه الدائرة الطابع الدينى والشعبى .

لقد فعلوا ما فعلوه حتى آخر يوم للانتخابات هناك دون أى تدخل من جانبنا ، وكان يبدو أن أجهض تحركهم هذا منذ أن بدأت المعركة الانتخابية ولكننى لم أفعل ذلك إلا في آخر يوم عندما لاحظت أن الأمور قد زادت عن حدها وأصبح الموضوع يتعلق باستتباب الأمن ، وكما يقول المثل « ياللى انت رايح كتر من الفضايح واقبلها غم » أقول إن هناك أناسا خافت على عملاتها بهذه الدائرة فاضطرت إلى إغلاقها خشية من انتفاضة الحرامية ، ومع ذلك يقول السيد العضو إنه لم تكن هناك مظاهرات . أعود فأكرر أنه لو كان هناك نية سيئة بالنسبة لمرشح حزب التجمع أو غيره في دائرة الجمرك لكنت قد تصديت للأمر منذ أول يوم من أيام المعركة الانتخابية . بل لقد قت بحماية اجتماع لمرشح حزب الوفد الجديد ، وطلبت من مدير الأمن هناك حماية هذا الاجتماع من أى اعتداء . قلت ذلك عن عقيدة وإيمان لكنى نتيج الفرصة لكل مرشح هناك .

لدى الكثير ولم أكن أعرف أننى سوف أتحدث في جلسة اليوم ، وإلا كنت أحضرت معى الوثائق ، وشكرا .

( تصفيق ) .

رئيس الجلسة :

الكلمة الآن للسيد العضو خالد عيسى الدين .

( ضجة ) .

السادة الأعضاء :

لقد سمحت رحابة صدركم بالاستماع للسيد العضو أبو العز الحريري على مدى ساعتين من الزمن ، ولذلك أرجو أن تبقى رحابة صدركم كما هى حتى نستطيع أن نطبق اللائحة فنستمع الى اثنين من المؤيدين ، واثنين من المعارضين ، وأرجو أن يلتزم كل عضو بمدة معينة في كلمته لا تزيد على عشر دقائق .

( أصوات : يكفى خمس دقائق فقط ) .

السيد العضو أبو العز الحريري :

لائحة .

رئيس الجلسة :

ماذا عن اللائحة ؟

السيد العضو أبو العز الحريري :

لوأذن لي السيد رئيس الجلسة أود أن أقول : إن الموضوع المعروض على المجلس الآن خاص بى شخصيا ، وقد ذكرنى السيد وزير الداخلية بالاسم أثناء كلمته ، وبالتالي فمن حقى أن أقوم بتصحيح وقائع وأعقب على كلمة السيد الوزير .

( ضجة ) .

وبالتالى وحرصا على وقت المجلس فسوف أنتظر حتى أستمع إلى كلمات الإخوة المؤيدين للتقرير حتى أستطيع التعقيب على كل ما قيل بإيجاز . فهناك أمور لابد من التعقيب عليها وهذا هو حقى طبقا لللائحة .

السيد العضو خالد محيى الدين :

لقد إستمعت بإيمان إلى كلمة السيد وزير الداخلية ، وكنت أود أن يكون رده على الوقائع التى ذكرها السيد الزميل أبو العز الحريري ، عن أحداث يوم ١٦ مايو الماضى والتى قبض عليه بسببها ، ولكن رد السيد الوزير قد خلا من دحض الكلام الذى ذكره السيد الزميل أبو العز الحريري ، ونقل الموضوع إلى حزب التجمع ، وحزب التجمع مستهدف فى هذه الأيام بثلاث تهم ومن حقى أن يستمع المجلس إلى ردى على هذه القضايا .

فالقضية الأولى تتمثل فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وما قيل عن موقفنا الخطأىء من هذه الأحداث ، فبدلا من القيام بتبديتها اتهمنا بأننا قننا بزاداتها اشتعالا . وردا على ذلك أستطيع أن أقول إن لدى المجلس هنا الوثائق التى وضعتها لدى أمانة المجلس يوم أن تحدث السيد ممدوح سالم وأودعت البيان الأول للحزب ثم البيان الثانى وصورة من المبرقة — وأقول إنها مبرقة واحدة — خرجت عن طريق الاتحاد الاشتراكى ، ولم يكن بها كلمة عن الإثارة ، وإنما نتحدث لأن المستندات موجودة بمكتب المجلس ، لقد أدنا التخريب ، وقلنا للمواطنين أن يحافظوا على المؤسسات العامة .

( أصوات : لم يحدث ذلك ) .

هل قرأتم البيان الصادر عن حزب التجمع ؟ أقول : إن أحدا لم يقرأه وأرجو ألا يقاطعني أحد .

أعود فأكرر أننا أدنا التخريب وطالبنا المواطنين بالمحافظة على المؤسسات ، ولكننا كنا ضد القرار ؛ حيث أرسلنا مبرة طالبنا فيها أعضاء الحزب الاتصال بأعضاء مجلس الشعب لكي يرفضوا القرار داخل المجلس . هذا ماقلناه واعتقد أنه عمل شرعى وليس خارجا عن الشرعية . مرة أخرى أقول لقد أدنا التخريب ولكننا نفسر الأحداث بالتفسير الذى نقتنع به .

إن محور القضية أن لنا تفسيراً ورأياً مخالفا لرأى الحكومة ، والاتفاق مع الحكومة من عدمه هذه قضية أخرى . وأود أن أشير إلى أنه إذا ثبت على أحد أعضاء حزب التجمع تهمة ضد الوطن أو ثبت عليه أنه منضم إلى تنظيم سرى إما بحكم محكمة وإما باعترافه الصريح فإن لائحة الحزب واضحة في ذلك إذ تقضى بفصله ، وهذه المناسبة ومنذ قيام حزب التجمع حتى الآن توجه اتهامات متعددة إلى بعض أعضاء حزب التجمع ولكن لم يصدر على أى منهم حكم قضائى بالادانة ، وأؤكد للسادة الأعضاء أنه إذا ما أصدرت إحدى المحاكم حكما بادانة أحد أعضاء الحزب لانضمامه لأحد التنظيمات السرية فإنه سوف يفصل طبقا للائحة الحزب ، ولكن الحزب لا يستطيع التصرف تجاه عضو مجرد أنه قبض عليه في تهمة لم يقل القضاء بعد كلمته فيها .

الأمر الغريب أن السيد وزير الداخلية قد تكلم عن حزب التجمع وارتباطه بالشيوعية في حين أن السيد رئيس قلم مكافحة الشيوعية بوزارة الداخلية قد أدلى بشهادة أمام إحدى المحاكم العسكرية مبينا أن حزب التجمع الوطنى في أهدافه أو تنظيماته لا علاقة له بالأحزاب الشيوعية السرية ، هكذا شهد رئيس قلم مكافحة الشيوعية الذى يتبع السيد وزير الداخلية ، وعلى الرغم من ذلك فإن السيد الوزير يقول إن حزب التجمع والأحزاب الشيوعية شىء واحد ، وهنا أود أن أقول إننا لسنا مسئولين عن الأحزاب الشيوعية السرية ، وإن الكلام المستمر عن أن حزب التجمع الوطنى هو امتداد للأحزاب الشيوعية كلام غير صحيح . ومع ذلك فإنه قد يكون من بين أعضاء حزب التجمع من ينتمون إلى الأحزاب الشيوعية السرية ، هذا أمر مؤكد . ليسو وحدهم الموجودين ضمن أعضاء الحزب ، ولكن يوجد أيضا من بين أعضاء الحزب من يعملون بأجهزة الأمن السرية ، وهذا أمر معروف ومعمول به في معظم الأحزاب في العالم .

أعود فأكرر أنني لا أستطيع أن أتصرف حيال عضو الحزب الذى يتهم بانضمامه الحزب شيوعى قبل أن يقول القضاء كلمته ذلك لإتنا نحترم سيادة القانون ، والقانون الذى يحكم العضوية فى الحزب هو لائحته ، وبالتالى فإننا لا نستطيع فصل عضوين الحزب إلا إذا ثبتت إدانته بحكم قضائى ، وإننى أرجو السيد وزير الداخلية أن يدلنا على عضو بحزب التجمع قد ثبتت إدانته قضائيا بأنه عضو فى تنظيم شيوعى سرى ولم يفصل من الحزب .

ولكن السيد الوزير دائما يربط بين حزب التجمع وبين الشيوعية بقصد التقويه على العالم .

وإنى أقول : إن أساليب حزب التجمع هى من الأساليب الشرعية العلنية وإن حزب التجمع لم يصدر من يوم قيامه حتى الآن أية بيانات سرية وإذا قيل إن أحد أعضاء الحزب يعمل فى تنظيم شيوعى سرى فهناك القضاء وإذا ما ثبتت إدانته فإنه سوف يفصل من الحزب ، مرة أخرى أقول : إننى أود أن يدلنى السيد وزير الداخلية على أن هناك عضوا من حزب التجمع قد صدر ضده حكم قضائى ولم يتم فصله من الحزب .

القضية الثانية : تتعلق بدفاع الحزب عن أعضائه المتهمين فى قضايا سياسية ، فن الطيبى أن يتصدى الحزب للدفاع عن عضوين أعضائه إلى أن تثبت إدانته ، وهذا أمر معروف فى جميع الأحزاب السياسية . وهذه المناسبة أود أن أقول إن نقابة المحامين قد جعلت مجلس النقابة هو لجنة الدفاع عن الحريات وقد تبرع المحامون جميعهم بالدفاع عن المتهمين السياسيين وما دفعه الحزب فى هذا الشأن شيء لا يذكر ، وكان لزاما علينا أن نقوم بمساعدة أسر المتهمين ماديا لأن هذه مسئوليتنا ، ولذلك فإننى أتمسأل : ما الجريمة الكبرى والخطأ الشديد الذى ارتكبه الحزب بمساعدة أعضائه المتهمين فى قضايا سياسية ؟

السيد العضو سعد يسرى :

من أين أتى الحزب بهذه الأموال التى تصرف على المتهمين وأسرههم ؟

السيد العضو خالد محيى الدين :

رغم أن هذه قضية أخرى إلا أننى أقول للسيد العضو إن الجهاز المركزى للمحاسبات يقوم بمراجعة حسابات الحزب .

أعود إلى موضوع حليشى فأقول : إن القضية الثالثة تتعلق بمبادرة السلام ، فيبدو أن محور العمل السياسى فى مصر يدور حول مطالبة الجميع بأن يكون رأيهم موافقا لرأى الحكومة . فبالنسبة للمبادرة فإن رأينا مخالف لرأى الحكومة وقد أعلننا هذا الرأى فى مجلس الشعب وكررناه فى الخارج وقلنا إنه لو نجحت المبادرة فسوف نعلن أننا كنا محطين وسوف نعترف بالخلف لكن تقديرنا أن المبادرة لن تؤدى إلى السلام وسوف تزيد من تعنت إسرائيل ، وسوف تقسم الصف العربى ، وكل ماقلناه قد تحقق .

( أصوات : لا . لا . لم يتحقق ) .

على أية حال فإن القضية هى أنه مطلوب منا باستمرار أن نوافق الحكومة على كل مايقوله ، ولكن فلنفترض أن ٩٥ ٪ من الشعب المصرى يؤيد المبادرة ، فهل معنى ذلك إلزام لنا بتأييد المبادرة وأنه لأبد أن نكون من ضمن المؤيدين ؟ إذا كان الأمر كذلك فكيف نكون حزبا للمعارضة ؟ فإذا كان للحزب المعارض — وقد يمثل ١ ٪ من الرأى العام — وجهة نظر فن حقه أن يعرضها ، وقد تثبت الأحداث صحة هذا الرأى ، وهذا أمر لا يعيب حزب التجمع فى وقوفه ضد المبادرة إنما هذا أمر يشرفه . إننا لم نأخذ موقفا متعنتا من المبادرة والدليل على ذلك أنه عندما عقد اجتماع الاسماعيلية واختلف السيد الرئيس مع بيجين وكنا نقاش وقتئذ بيان السيد رئيس مجلس الوزراء وقفت وقلت إنه لزاما على أن أحي موقف الرئيس السادات لأنه رفض موقف بيجين وأصر على موقف مصر ، قلت ذلك رغم أننى رافض للمبادرة ، وهذا أمر ثابت فى المضبطة .

أود أن أقول إنه بالنسبة لقضايا الوطن والوطنية فإن أحدا لا يستطيع أن يقيم وطنية الآخر فالشعب هو الذى يقيم ذلك . أقول ذلك لأنكم منذ عام ١٩٧٦ حتى الآن تقولون إننا خونة وعلماء للسوفيت وأصحاب أفكار مستوردة . فلماذا لم يلفظنا الشعب ؟

( أصوات : بل لفظكم الشعب ) .

لم يلفظنا أحد ، والدليل على ذلك أن جريدة الأهالى كانت توزع أكثر من جريدة حزب مصر وهذا دلالة على أن الشعب لم يلفظنا . إنكم تهاجمون

وتقولون إننا عملاء للسوفييت ، وخونة إلخ . وهذا الكلام فقد معناه ، فإننا لم نغرف في شبر من الأرض ولا في ثروة من ثروات الوطن ، ولم نتخل عن أى قضية من قضايا الوطنية ، وهذا هو معيار الوطنية ، ولكن إذا كان لدى فكر ورأى أعلنته .

وأفرض أنى قلت رأيا إن أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ إنتفاضة شعبية وراديو موسكو قال ذلك هو حريقول مايقول ، ليست هذه قضيتى ، أنا قلت رأيا في المبادرة أولا يوم ١٦ راديو موسكو قال بعد ثلاثة أو أربعة أيام ، هذه هى مسئوليتة هو . الدول العربية قالت رأيا . السعودية عارضت المبادرة وقد تلوت بيان السعودية في هذا المجلس ، هذه القضية لاتهمنا في شىء ، ففتح نقول رأينا الذى نفتتح به ، إنما باستمرار الشيوعيون ، حزب التجمع ، هل حزب التجمع والرئيس السادات وهو يحمل هنا قيام المنبر قال منبر لكل فصائل اليسار يعنى معترف أن اليسار ملئ بالفصائل وبيتجمعوا وكنت أفهم أنكم ستفخرون وهذا النظام يفخر أن قام في وسطه حزب التجمع وجمع كل القوى اليسارية بعضها مع بعض لأول مرة في حزب شرعى ، لماذا تريدون أن تدمعوا التجربة ؟

**السيد العضو على الجمل :**

خطاب روما .

**السيد العضو خالد محيى الدين :**

ماذا في خطاب روما لقد أطلعتم عليه ، بيان روما عرض هنا ، وقد عرض على اللجنة والسيد وكيل المجلس كان رئيس اللجنة واللجنة كانت موجودة . ماذا في بيان روما ؟ القضية هى موقف حزب التجمع من كل القوانين والإجراءات الموجودة في البلد لم تهتم حزب التجمع بأى إجراء قانونى حتى الآن . ولو حدثت غلطة لقطعت الرقاب ، ونحن نعرف ولكننا نعمل في إطار الشرعية لأن في غيرها لا نقدر أن نعمل . لو كنا نريد أن نشتغل في السر كنا ذهبنا واشتغلنا في السر . أردت أن أوضح هذا الكلام أيا الإخوة .

موضوع أبو العز الحريرى كنا نود أن هذا الاجراء قبل اتخاذ قرار يطلب إسقاط العضوية يناقش التقرير في عدة جلسات ونتأكد ونقرأ تحقيقات النيابة ، وبعد ذلك نتقدم بطلب إسقاط العضوية ، قد يكون هذا هو الإجراء الوحيد لكى نحترم سيادة



القانون ونحن أحرص الناس لاحترام سيادة القانون لأننا القوة الأضعف ، ولأننا لسنا أصحاب الصوت العالي ، لأنه من غير سيادة القانون لا نقدر أن نعيش ونحن أكثر الناس حرصا على سيادة القانون لأننا ليست معنا قوة الدولة لكن معنا قوة العقيدة والفكر وهذا حقنا ولن نخاف من شيء لا كلمة الشيوعية نخوفنا ولا شيء . وكل ما يخيفنا أن نفقد ثقة الناس والحمد لله لم نفقدها ولن نفقدها ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد العضو محمد أحمد عبد الشافي :

القضية كما قلنا نحن نمر بمرحلة حساسة و يكفى أننا جلوس في هذا اليوم منذ الصباح حتى الآن لكي نصصح من المسار الديمقراطي ونصل بمصر إن شاء الله إلى بر الأمان ، لابد أن تكون المنطلقات وطنية وأن تكون المعارضة في هذا المجلس وخارج هذا المجلس المهدف الأول والأخير لها هو مصر ، وإذا شابت هذه المعارضة أية شائبة تتضمن المساس بالمكاسب الوطنية أو بالمسار الديمقراطي السليم أو بالنظام يجب علينا جميعا أن نرفضها ، نحن يجب أن نعترف أننا حينما دخلنا انتخابات مجلس الشعب في ظل الدستور الدائم الحالي وهذا يعني أننا مؤيدون تماما لهذا النظام ومن دخل هذه الانتخابات وفي باطنه شيء مضاد لهذا النظام فإنما ارتكب خطأ كبيرا في حق نفسه وارتكب خطأ كبيرا أيضا في حق الذين انتخبوه لأنه ضلهم ، والذي حدث أننا بدأنا تجربة ديمقراطية حزبية هي مكسب كبير يجب علينا أن نحافظ عليه ويجب علينا ألا نجهد هذه التجربة ، ويجب علينا أن نشجع الرئيس هل الاستمرار في ممارسة الديمقراطية لأنه يمكن ببساطة أن تنحرف الديمقراطية وينحرف المسار و يطلق الباب . وتصبح الديمقراطية مطلبا وطنيا ، الشعب بدأ يتكلم أخيرا ما فائدة الاحزاب ، ماذا حققت لنا ؟ لأنه حدثت تجاوزات وأنا أعترف أنه قد حدثت تجاوزات ، ويمكن لهذه التجاوزات إذا استمرت أن تصل بنا إلى مكان سيئ لانرجو لوطننا أن يصل إليه بواسطتها ، وحدثت تجارب في الدول المحيطة بنا مثل أفغانستان ، من منا يمتنى أن تصل مصر إلى ما وصل إليه الحال في أفغانستان ، فن الممكن جدا — أيها الإخوة — أن يحدث هذا بعدم وضع ضوابط في هذه المرحلة يجب علينا أن نستفيد من التجارب المحيطة بنا ولا يأخذنا الحماس الشديد لكي ننطلق في ديمقراطية غير مخططة وغير مستهدفة للمصالح الوطنية العليا في هذه المرحلة ، ويجب علينا جميعا أن نعلم أيضا أن العدو ما زال يحتل جزءا كبيرا من أرضنا ، فيجب أن تكون الديمقراطية هدفها الأول والأخير تحرير الأرض وتصحيح المسار الاقتصادي .

الديمقراطية وسيلة وليست هدفاً ، الذى حدث أننى كنت أتمنى لإخوانى فى اليسار أن يعبروا ببطريقة مصرية وطنية عن يسار مصرى وطنى ، وأنا قلت هذا الكلام للزميل خالد محيى الدين وأنا أحبه وأقدره ، والزميل أبو العز الحريرى ليس يمينى وبينه خلافات ، قلت للأخ خالد محيى الدين كنت أتمنى أن تقول جريدة الأهالى فى مقالة واحدة فى يوم واحد رأيا مصر يا مناهضاً للاتحاد السوفيتى ، الاتحاد السوفيتى له موقف واضحة من المبادرة بالذات والتي قال عنها الأخ خالد محيى الدين إنها لم تتحقق ولم تنجح ، المبادرة إذ لم تنجح فى شىء فقد نجحت فى تحويل الرأى العام العالمى المعارض إلى رأى عام عالمى مؤيد ، نعم المبادرة .

( تصفيق ) .

نقطة أخرى ، من ضمن منظمات الاتحاد السوفيتى ما كان يسمى بالمجلس القومى للسلام العالمى الذى استقال منه الزميل صبرى القاضى ، هذا المجلس القومى للسلام العالمى يكرس السلام وهو مؤسسة تابعة من الاتحاد السوفيتى ، وحينما يقوم الرئيس محمد أنور السادات بمبادرة اسمها مبادرة السلام ولا يؤيدها المجلس القومى للسلام العالمى يصبح مجلساً قومياً ليس للسلام العالمى ولكنه يسترجمت كلمة السلام كبث البنور الهدامة فى المجتمعات ونحن اكتشفنا هذا وقنا بجل هذا المجلس واثبتنا أن الاتحاد السوفيتى لا يؤيد السلام العالمى . ولكنه يؤيد الاندساس لكى يستغل ظروفنا معينة فى بلد معين يدس فيه سمومه ، وكنت أتمنى من إخواننا فى اليسار أن ينفقوا موقفاً واحداً مضاداً للاتحاد السوفيتى ، إذا كان موقفه يتناقض مع مصالحنا القومية ولكن للأسف كانوا يرددون دائماً رأى موسكو ، وأنا قلت أنا كنت أتمنى أن يقولوا شيئاً ضد الروس حتى تنتفى عنهم شبهة أنهم يعبرون عن رأى مستورد فقال لى الزميل خالد محيى الدين أنا أتمنى أن تثبت أن جريدة الأهالى فى يوم من الايام أبدت موقفاً وقلت له ليست المسألة مسألة تأييد ، المسألة أنك تعارض موقفاً ترى من خلاله أن الاتحاد السوفيتى فى هذا الموقف يعارض المصلحة القومية لمصر حتى تنتفى الشبهة عنكم ، ولكن للأسف الشديد ، وأنا كنت أقرأ جريدة الأهالى لعلى أجد فيها شيئاً يؤكد ما يقولونه ولكن العكس كان هو الصحيح ، نأتى للموضوع المثارة بالنسبة للسيد الزميل أبو العز الحريرى إخوانى الذين كانوا معى فى اللجنة ، والأخ حافظ بدوى رئيس اللجنة وبذكاؤه الشديد كان يعلم تماماً أننى ضد إسقاط العضوية عن الزميل أبو العز الحريرى وأنا ضد إسقاط العضوية عن الزميل عبد الفتاح حسن

وكنتم ومازلت أقول إن التهمة التي نسبها المدعى العام الاشتراكي للزميل أبو العزيم تافهة ولا تقوم على دليل .

كلام المدعى الاشتراكي كلام لا أساس له من الصحة . أنا أقول هذا من وجهة نظري ونحن هنا قضية في هذا المجلس يجب أن يكون كل عضوا مناقضيا وقاضيا متجردا ونحن نحكم اليوم على زميل بإسقاط العضوية أو عدم إسقاطها نحن قضية وللتاريخ ، أنا من وجهة نظري حينما قرأت مقاله المدعى الاشتراكي وأنا من قبل ذلك إستنكرت إجراءاته ضد عضوفي هذا المجلس يلقي القبض عليه والمجلس حاضر فانا ضد هذه التصرفات ، إنني قرأت منشورا انتخابيا وزع في الاسكندرية فوجدت فيه فعلا للأسف الشديد أن الذي كتبه يقصد أشياء بعيدة المدى في أعماق الشعب المصري ، هذا المنشور حينما قرأته تحدث فيه عن التجويع وأن الحكومة تعمل على تجويع الشعب ، تحدث فيه عن أشياء كثيرة . نحن هنا في هذا المجلس نتحدث بهذه اللغة ، نتحدث ونتهم الحكومة في هذا المجلس والحكومة ترد ، ونحن نتهم الحكومة باستمرار ، وأنا سوف أستجوب الحكومة في الدورة القادمة إن شاء الله فعليا إن تستعد . إنما حينما نتحدث إلى الجماهير في الشوارع يجب أن يكون الحديث مختلفا تماما لأن الحديث أمام الجماهير في الشوارع يكون دون ضوابط ، والشارع ليست له ضوابط ، فيجب علينا أن نكون عوامل مهذبة ومطمئنة للرأي العام في الشارع ، ولكن أن نستغل الشوارع وفيها ما فيها — بمثل هذه الألفاظ وهذا الكلام فهذا أمر لا يصح أبدا . أنا حقيقة انزعجت وأقول لو تكرر مثل هذا المنشور أكثر من مرة وسمع بتداوله بأكثر من مرة يحدث فعلا في الشارع السياسي شيء مضاد يفتت الوحدة الوطنية و يؤثر على السلام الاجتماعي و يزيد التصارع الطبقي في المجتمع في هذه المرحلة ، فأنا شخصيا تغيرت حقيقة والأخ أبو العزيم يرى يعلم أنني لا أماليء أحدا حقيقة .

( تصفيق )

أنا أعبر عن رأيي الشخصي أولا وأعتقد أن رأيي هذا ينسحب على زملائي أعضاء حزب الأحرار لأننا نرفض تماما الائتلاء لغير مصر ، و نرفض التناقص مع مصلحة شعب مصر ، وشعب مصر رفض الشيوعية ، وقد حكمنا بما يشبه الشيوعية عشرين عاما ووصلنا إلى ما وصلنا إليه الآن ، فهي تجربة فاشلة وأنا أطلبكم — أيها الإخوة — بالأ يكون هناك يسار شيوعي بل يجب أن يكون هناك يسار وطني ونختار قياداته من العناصر الوطنية المخلصه ، وعلى حزب اليسار أن يظهر نفسه و يعلن إقصاء العناصر الماركسية منه حتى يستمر والا فليحل حزب اليسار وشكرا لكم .

## رئيس الجلسة :

تنص المادة ٢٨٢ من اللائحة الداخلية على أنه « لا يؤذن بالكلام في اقتراح إقفال باب المناقشة إلا لواحد من معارضيه وواحد من مؤيديه . وتكون الأولوية في ذلك لمن كانوا قد طلبوا الكلام في الموضوع الأصلي ، ثم يصدر المجلس قراره بإقفال باب المناقشة أو الاستمرار فيها ، وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين .

فإذا تقرر إنهاء المناقشة ، أخذ الرأي على الموضوع الأصلي » .

ووفقاً لهذا النص نستمع الآن إلى السيد العضو الدكتور محمود القاضي حيث سيتكلم في إقفال باب المناقشة ، ولأنه كان قد طلب الكلمة في الموضوع .

## السيد العضو محمد رجب السعدى :

لقد تحدث السيد العضو الدكتور محمود القاضي صباحاً في إسقاط العضوية عن السيد عبد الفتاح حسن ، كما تحدث أيضاً في شأن إسقاط العضوية عن السيد أبو العز الحريرى ، وبالتالي يجب ألا يتحدث في هذا الموضوع مرة أخرى .  
( ضجة ) .

وليكن المتحدث أى شخص آخر غير السيد العضو الدكتور محمود القاضي .

## السيد العضو الدكتور محمود القاضي :

إن ما ذكره السيد العضو رجب السعدى لم يحدث ، ويبدو أنه كان متغيباً عن الجلسة لتناول طعام الغداء .

## السيد وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب :

إن الحديث الآن لا يتجاوز الكلام في إقفال باب المناقشة ، ولا يجوز أن يتطرق السيد الدكتور محمود القاضي إلى الكلام في الموضوع .

## السيد العضو الدكتور محمود القاضي :

هذا كلام صحيح ، وأنا أعرف حدودى تماماً ، وسوف أتحدث بإيجاز أيضاً ، طبقاً لللائحة .

( أولاً ) أود أن أوضح إننى تحدثت حقاً في موضوع الاستاذ عبد الفتاح حسن ، وهذا تقرير انتهت مناقشته . ونحن الآن أمام تقرير آخر ، وقد طلبت الكلمة في التقريرين منذ أمس ، ولعلنى كنت أول من طلب الكلمة فيها ، والآن سيادة رئيس

الجلسة يعرض اقتراحا بإقفال باب المناقشة الذى يجب أن يتحدث فيه اثنان : أحدهما من المعارضين والآخر من المؤيدين له بشرط أن يكونا من طالبى الكلمة . وعلى هذا الاساس ، ليس هناك مخالفة لللائحة لأننى لن أتكلم فى موضوع أبو العز الحريى أو غيره .

لقد قال السيد رئيس الجلسة ، وفقا لللائحة ، إنه لا يجوز أن يطرح على المجلس اقتراح إقفال باب المناقشة إلا إذا كان قد تكلم فى الموضوع المعروض اثنان من المؤيدين واثنان من المعارضين على الأقل . وإننى هنا أود أن أختلف مع السيد رئيس الجلسة بالنسبة للسيد العضو أبو العز الحريى كمتكلم ، لأنه هو صاحب الشأن ولا يمكن اعتباره معارضا أو مؤيدا ، فهو شخص متمم بكثير من التهم ويراد إسقاط العضوية عنه .

رئيس الجلسة :

إذن ، فهو معارض للتقرير .

السيد العضو الدكتور محمود القاضى :

هذا أمر بديهى ، لأنه صاحب مصلحة ، ولكن السيد رئيس الجلسة يعلم — أن الإنسان ليس هو أحسن من يدافع عن نفسه ، حتى ولو كان محاميا كبيرا . ولذلك فإننى أقترح أن يكون الاثنان المعارضان شخصين آخرين غير أبو العز الحريى ، وقد تكلم من المعارضين حتى الآن السيد العضو خالد محيى الدين بينما تكلم من المؤيدين السيد وزير الداخلية والسيد العضو محمد عبد الشافى .

ولذلك فإننى أقترح عدم إقفال باب المناقشة فى هذا الموضوع ، والسبب فى ذلك هو أن الحقائق لم تظهر حتى الآن بالكامل ، حقيقة أن السيد العضو أبو العز الحريى تكلم ودافع عن نفسه ، لكن هل ثبتت الوقائع المطلوب إسقاط عضوية السيد أبو العز الحريى بسببها أم لم تثبت ؟ هل انتصحت نقاط الموضوع الرئيسية ؟ لا بد أن نتاح لنا فرصة الحديث لإيضاح هذه النقاط .

إن الأستاذ عادل عبيد قد حضر فى المحكمة للدفاع عن السيد أبو العز الحريى ، ولديه معلومات تخص الموضوع والتحقيقات ، وأنا شخصيا لدى شهادة عما شاهدته يعنى فى هذه الوقائع وأرى أن أدلى بها حتى تنضح الأمور أمام المجلس .

لقد أسقطنا - في العام الماضي - عضوية أحد الأشخاص ، بينما نسقط العضوية بالجملة في هذه الجلسة . فلا أقل - لذلك - من مز يد من الحديث ، ثم يقرر المجلس بعد ذلك ما يشاء ، وأنتم أحرار ، فقط نتكلم أكثر حتى يبين الحق أمام المجلس ، وحتى تستريح ضمائركم ، وتكونوا مقتنعين بأن دفاعنا ليس على حق . إذ لا يمكن أن تسقط عضوية النواب بالجملة وبهذه الصورة وبهذه الطريقة وتضيّقون صدرا بالاستماع .. يستحيل .. هذا لا يرضى الله أبدا .

وعليه ، أرجو بياسادة رئيس الجلسة ألا يقلل باب المناقشة .

**رئيس الجلسة :**

وفقا للاتحة ، يجب أن يتكلم أحد المؤيدين لإقفال باب المناقشة ، لذلك نستمع الآن للسيد العضو على الجمل .

**السيد العضو على الجمل .**

السيد الدكتور رئيس الجلسة ، السادة الزملاء .

لقد سبق أن طلبت الكلمة لأعلق على تقرير اللجنة التشريعية الخاص بإسقاط العضوية عن السيد العضو أبو العز الحر يرى . لكن الفرصة لم تتح لي حتى أتكلم في هذا الموضوع ، ولكنها أتيت لي الآن حتى أرد على السيد الدكتور محمود القاضي فيما ذهب إليه . فإنه لوتبين ما ذكره السيد العضو محمد عبد الشافي - وأنا أو يده فيما ذهب إليه - لتبين أنه حتى لو طرحنا تقرير المدعي العام الاشتراكي جانباً لوجدنا أن أبو العز الحر يرى مدان أيضاً .

**رئيس الجلسة :**

يجب أن يتكلم السيد العضو في إقفال باب المناقشة .

**السيد العضو على الجمل :**

إنني أرد ، لأن السيد العضو الدكتور القاضي يقول إن الوقائع لم تظهر ، وإنني أقول إن هذه الوقائع قد ظهرت من بيان السيد وزير الداخلية أولاً ، ومن تقرير اللجنة التشريعية ثانياً ، ومن المنشورات التي ضبطت وقدمت إلى اللجنة التشريعية .

ولذلك ، فإنني أؤيد إقفال باب المناقشة في الموضوع وأن يؤخذ الرأي على إسقاط عضوية أبو العز الحر يرى .

( تصفيق ) .

رئيس الجلسة :

لقد تكلم ووقفاء للالاحة — في اقفال باب المناقشة أحد المعارضين وأحد المؤيدين . وعلى ذلك يطرح طلب إقفال باب المناقشة . فالموافق من حضراتكم على اقفال باب المناقشة يتفضل برفع يده .  
( أغلبية )

رئيس الجلسة :

والأن جاءنى اقتراح مقدم من العضو الدكتور محمد حلمى مراد يقضى برفع الحصانة عن العضو أبو العز الحريرى وحالته الى السلطة القضائية لاتخاذ ماتراه فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

رئيس الجلسة :

اذن يؤخذ رأى الآن على ماتضمنه تقرير اللجنة التشريعية نداء بالاسم فليناد على الاسماء .  
ونودى على الاسماء .

العضو محمد السعيد عيد الرحمن :

يتوب الزميل أبو العز الحريرى عن الشيوعية و يعفى عنه

رئيس الجلسة :

أسفر أخذ رأى نداء بالاسم عن الموافقة على إسقاط العضوية عن أبو العز الحريرى بأغلبية ٢٨٦ صوتاً مقابل ١٦ صوتاً غير موافقين .  
وبناء على ذلك يقرر المجلس إسقاط العضوية عن السيد أبو العز الحريرى وأعلن خلو دائرة قسم شرطة كرموز محافظة الاسكندرية .

والأن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، وعلى أن تعقد الجلسة القادمة الساعة العاشرة والنصف في صباح غد الثلاثاء ٢١ من رجب سنة ١٣٩٨ هذا الموافق ٢٧ من يونيو سنة ١٩٧٨ م .

( موافقة )

رئيس الجلسة :

اذن ترفع الجلسة

( رفعت الجلسة الساعة السادسة والرربع مساء )



« لقد قلت رأيي ولست نادماً ، واني نائب  
هذا الشعب ، وانه قراركم ليس إلا قراراً  
إدارياً يراد إخراجه في صورة قرار برلماني ليس  
من صنعكم ، بل على من سيتخذونه .. »  
أبو العز الحريزي

جلسة ٢٤ يونيو سنة ١٩٧٨



## الفصل العاشر

احمد فرغاي: التواطؤ..



ما أبعد الشقة بين برلمان ٧٦ وبرلمان ١٩٧٩ ؟ فبرلمان ١٩٧٩ جاء بانتخابات صعبة ، ربما كانت تشبه إنتخابات صدقي — جلاد الشعب — وقد استطاع النبوى اسماعيل وزير الداخلية أن يضمن للسادات بالآ يتسرب الى المجلس أى عضو من المعارضين النشطين .. وهكذا جاء برلمان ١٩٧٩ خالياً من د . محمود القاضى ، أبو العز الحريرى ، الشيخ عاشور .. كمال أحمد .. ، أحمد ناصر .. الخ .. وقد أصدرت المحاكم عدة أحكام تنفيذ أن إنتخابات ١٩٧٩ ليست فوق مستوى الشبهات ، ووصفتها صراحة بالتزوير والغش ..

وعلى الرغم من ذلك فقد حملت هذه الإنتخابات الى مجلس الشعب عناصر جادة ونشطة .. ومن هذه العناصر كان الصحفى احمد فرغلى فقد أعلن أن الحكومة تدبر مؤامرات لتصفية عناصر المعارضة وأعضاء حزب التجمع باعتبارهم طليعة المعارضة .. ولم تكن الحكومة تنتظر فرصة أعظم من هذه .. ذلك أن احمد فرغلى كان قد بدأ يهاجم المهندس عثمان احمد عثمان وزير ما يسمى بالتنمية الشعبية بعد أن أصدر كتابه « تجر بتي » وحاول فيه تجريح الزعيم جمال عبدالناصر والنيل من الناصرية ، ولم يجد المهندس عثمان احمد عثمان بداً من تقديم إستقالته إكتفاء بمنصبه فى الحزب الوطنى الديمقراطى .. وهو الحزب الذى قام على أنقاض حزب مصر .. وتولى رئاسته أنور السادات ، و يؤكد د . حلمى مراد وزملائه أن إسقاط عضوية احمد فرغلى كانت رداً مباشراً على الهجوم الذى وجهه احمد فرغلى لعثمان احمد عثمان وكتابه ..

وقد بدأت وقائع إسقاط عضوية احمد فرغلى فى مجلس الشعب فى جلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٨١ .. وكان الحال قد أصبح غير الحال .. فقد تغير رئيس للوزراء ، لم يعد محمد صبح سالم رئيساً للوزراء ولا رئيساً للحزب الحاكم .. ، بعد أن أنشأ البعثات الحزب الديمقراطى الوطنى فهول أعضاء حزب مصر وانضموا اليه ولم يعد فى حزب مصر ما يسمح له بأن يكون حزباً — حتى للأقلية — اذ لم يتبق فى الحزب غير أربعة

أخـمسة .. ، كذلك ظهر حزب العمل ودخل الحياة السياسية بزعامة إبراهيم سكرى .. واختفى حزب الوفد الجديد بعد أن أعلن انسحابه احتجاجاً على قانون الأحزاب الجديد الذى لم يعد يسمح للسياسيين القدامى بالعمل السياسى .. وهذا ما جعل من المستحيل أن يبقى فؤاد سراج الدين على رأس الحزب .. كما رأى الحزب أن القيود على تشكيل الأحزاب وصحفتها تحول دون الممارسة الديمقراطية الحققة فاعلن إنسحابه في بيان شامل (١) وتراجع حزب الاحرار الذى يتزعمه مصطفى كامل مراد فلم يعد له في المجلس سوى عضو واحد .. ، وفقد رئيس الحزب نفسه مقعده في معركة مريرة .. ، واستخدم تبوى اسماعيل وزير الداخلية كل ماله من امكانيات في البطش والارهاب لإخلاء الساحة نهائياً من المعارضين حتى انه هون نفسه كان ضمن المرشحين ونجح بنسبة ٩٩,٩ ٪ كانتخابات واستفتاءات رئاسة الجمهورية تماماً .. وجاء د . فؤاد محيى الدين نائباً لرئيس الوزراء مما رسأ لاختصاصات رئيس الوزراء .. ، أما رئيس مجلس الشعب فكان د . صوفى أبوطالب وهو شخصية جديدة على الحياة السياسية والبرلمانية ، كان من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة .. ثم قفز إلى رئاسة جامعة القاهرة .. وغداة حل مجلس الشعب في عام ١٩٧٨ ، وبدء تشكيل الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة السادات عكف على كتابة ما سعى « اشتراكيتنا الديمقراطية » ايدولوجية ثورة ١٥ مايو ، وقد نالت هذه الورقة اهتماماً كبيراً من السادات وأمر بطبعها وتوزيعها .. وصارت هذه الورقة دستوراً للحزب الوطنى الديمقراطى ، وقرر د . مصطفى خليل الأمين الاول للجنة المركزية ــ وقتئذ ــ طبع الورقة وتوزيعها على الأحزاب والمؤسسات السياسية لمناقشتها ... وقد أبدى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى مخوفه من أن تصبح هذه الورقة ايدولوجية للمجتمع ككل تفرض عليه من فوق .. ولذا فقد أرسل الى د . مصطفى خليل ملاحظاته عليها في بيان شامل تصل عدد صفحاته إلى ٤٠ صفحة (٢) .. كان هذا اذن هو رئيس مجلس الشعب الجديد (٣)

(١) البيان بضم الوثائق من الكتاب .

(٢) مقدمة البيان بقسم الوثائق من الكتاب تحت عنوان ملاحظات عامة عن الظروف التى يمر بها الحوار .

(٣) أثارَت الصحف قضية جمال السادات ابن السادات واتهمت صوفى أبوطالب بأنه ساعده على التناجح دون إستحقاق ولم تعد الظروف في الدورة الاخيرة لمجلس الشعب التى بدأت في نوفمبر سنة ١٩٨٣ صالحة لبقائه على رأس المجلس واستبدل بالذكور كامل ليلة .

وقد بدأ د . صوفى أبو طالب الجلسة بقوله أن يريد أن ينهى لأعضاء المجلس أنه قد وصله طلبى إحاطة عاجلان احدهما من العضو نصر عبد الغفور ( من الحزب الوطنى الديمقراطى ) وثانيهما من العضو ابراهيم شكرى ( رئيس حزب العمل )

وقال ان المادة ١٩٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب تنص على أنه يجوز للعضو أورئيس احدى اللجان أن يطلب من رئيس المجلس الموافقة على الادلاء ببيان عن موضوع غير وارد فى جدول الاعمال اذا كان من الأمور الخطيرة ذات الاهمية العامة

العاجلة

وقال انه اتصل باللواء نبوى اسماعيل نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية فور وصول هذين الطلبين للاجابة عليها .

وقال د . صوفى أبو طالب أنه سيعرض أولاً الطلب المقدم من العضو نصر عبد الغفور ثم يليه رد أوبيان اللواء نبوى أسماعيل

**أما طلب العضو نصر فنصه كما يلي :**

«نشرت بعض الصحف بيانات تتضمن وقائع عما دار فى المؤتمر الصحفى الذى عقده حزب العمل بالقاهرة يوم الاثنين الماضى وحضره ممثلو بعض وكالات الأنباء الاجنبية ، وتعرض فيه بعض أعضاء مجلس الشعب لوقائع تتضمن تعر يضا بنظام فى مصر واتهام الحكومة بأنها تدبر مؤامرات اغتيال لتصفية أعضاء المعارضة ومنهم السيد خالد محيى الدين الذى تعرض لمثل هذه المحاولة أثناء مؤتمر حزب التجمع الوطنى فى أسبوط — الفوصية — منذ شهر ين .

فما هو مدى صحة هذه الوقائع التى أثارها هؤلاء الأعضاء فى المؤتمر الصحفى المذكور ؟»

وطلب رئيس المجلس من العضو القاء بيانه عن طلب الاحاطة

**العضو نصر عبد الغفور جمعة :**

من الأمور ما يمكن أن نتجاوز عنه ، ومنها ما لا يمكن أن نتجاوز عنه ، ومنها ما يستوجب المساءلة وبالسعة الفارقة بمجرد صدورهما ، مثل ما حدث مساء يوم الاثنين الماضى ، فاقيل فى مؤتمر حزب العمل الاشتراكى بالقاهرة — بإسيادة رئيس المجلس و يا أيها الإخوة الاعضاء — أمرا لا يجوز السكوت عليه ، فإننا نستمع الى الكثير من أحزاب الأقلية ، وفى كل أسبوع تمتلىء صحفهم بما يمس أمورا كثيرة قد

لتجاوز عنها ، ولكننى توقفت عند مانشر وما قيل على لسان أحد الزملاء أعضاء مجلس الشعب ، ولولم يكن عضواً في مجلس الشعب لما تقدمت بطلب الإحاطة فقد أثار هذا العضو أن هناك محاولة لقتل السيد خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع الوطني بالذات ، وأن خالد محيي الدين قد صرح بنفسه انه لا يعلم بهذه المحاولة ، وأن هذه المحاولة بدأت منذ شهرين في القوصية بمحافظة أسيوط ، ولا تصور بحال من الاحوال ان يجلس نائب منتخب في هذا المجلس ليقول امام الصحافة المصرية والاجنبية ان الدولة المصرية تفتك بالمعارضة ، فاین هی هذه المحاولات ؟ اننى اتوجه بهذا السؤال الى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية ليسين لنا حقيقة الموقف وما اذا كانت تحدث أى مضايقات ، وليست اغتياالات ، اننا لسنا في سوريا او العراق ، ولسنا في دولة من الدول الشيوعية التى يسير في ركابها بعض الذين يسمون انفسهم بالمعارضة . ففي هذه الدول سواء كانت اشتراكية او شيوعية حين يختلف احدهم مع النظام في الرأى فانه ينفى الى سبيل او يزج به في مستشفى للأمراض العقلية لانهم في هذه الدول لا يتصورون ان يكون هناك رأى مخالف أما هنا في مصر فنحن في بلد الحرية والديمقراطية في دولة تتشرف فعلا بانها بلد الديمقراطية والحرية .

ويحدث صباح كل ثلاثاء أن تخرج علينا جريدة الشعب وفيها ما فيها من تهجم على السيد رئيس الجمهورية بالذات وعلى كل مقدسات هذا البلد ، حتى أنهم يتهمون على القوانين التي وافق عليها هذا المجلس بحضور هؤلاء ، وذلك على الرغم من أننا إذا وافقنا هنا في هذه القاعة على هذه القوانين ، وقد لا أكون أوعى من ضمن الموافقين عليها لسبب ما ، فأنتنا نوافق على القانون الذي نال موافقة الأغلبية ، لأن القانون مجرد صدوره يستوجب التزاما به سواء منا من وافق عليه أو لم يوافق . فلا يليق أن يكون أحد الأعضاء حاضرا مناقشة موضوع من الموضوعات ثم يخرج الى الشارع ليقول إنه ضد هذا الكلام ، إنى لا أتصور هذا بأى حال من الأحوال ، فإن القانون يكون — بمجرد موافقة هذا المجلس عليه ملزما للمصريين جميعا سواء المعارضون منهم أو غير المعارضين — وهذه هى الديمقراطية الحقيقية . ولكن أية ديمقراطية ير يدون ؟ إننا باسيادة رئيس المجلس ويا أيها السادة الأعضاء نقرأ الكثير...

**رئيس المجلس :**

أرجو أن يقتصر العضو في حديثه على موضوع المؤتمر .



## العضو نصر عبد الغفور جمعة :

إن حديثي في حدود موضوع المؤتمر، فما قيل يسيادة رئيس المجلس أخطر بكثير مما نشر، لأن ما نشر جزء مما قيل في المؤتمر.

وكذلك ففي مؤتمر آخر عقد أمس بالمنصورة قيل كلام أخطر مما قيل في مؤتمر يوم الاثنين.

فالذي يحدث إنما هو خطة مدبرة إذ يتردد ما يقال في مثل هذه المؤتمرات في معظم مناطق جمهورية مصر العربية، وأنا لا أتصور الهدف مما يقال إلا أن يكون لزوم الحقد والنشر بين صفوف المواطنين وإشاعة التفرقة بينهم، وهذا أمر لا يجوز بأي حال من الأحوال، لأننا جميعا اتفقنا على أن يكون السلام الاجتماعي هو أساس مجتمعتنا.

إذا كانت هناك محاولة لقتل خالد محيي الدين، فأني أروى لحضراتكم كيف سمح لخالد محيي الدين، أن يشرح وجهة نظره في ديمقراطية صحيحة يرضاها هو وغيره، وكنت أتمنى لو كان معنا الآن في هذه القاعة لأذكره بالمؤتمر الذي عقدناه له في شبين الكوم حين حضر هو ورئيس حزب الأحرار الاشتراكيين والسيد العضو كمال الشاذلي ممثلا للحزب الوطني الديمقراطي، وأخذ كل منهم يشرح الدوافع التي دعت إلى تشكيل كل حزب من هذه الأحزاب، وفوجئت في هذا المؤتمر الذي حضره أيضا أعضاء مجلس الشعب من محافظة المنوفية وحضره أيضا أعضاء المجالس المحلية الشعبية المنتخبة بجميع مستوياتها عن المحافظة والمراكز والقرى، فوجئت بأن السيد خالد محيي الدين قال كلاما في منتهى الخطورة ورددنا عليه بكلام يعتمد على الوثائق والمستندات الصحيحة. فقد جرى الحديث في مناخ هوقة الديمقراطية وخرج خالد محيي الدين من المنوفية محاطا بالترحيب ولم يحدث أي شيء ولم يس هذا الرجل بأي تصرف يسيء إليه.

إذن، فإن ما يقال من أن هناك حادث اغتيال، لا أتصور أن يكون، ولو حدث هذا فإنه يستوجب بالطبيعة وبالضرورة مساءلة أجهزة الأمن في مصر. ولهذا أقول إن ما يحدث إنما هو تجريح لمصر وللوطنية الصادقة في مصر، وهوقة الاقتراع.

وأني أنتظر لأستمع إلى رأي السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية في هذا الأمر.

وأرجو أن يسمح لي الدكتور رئيس المجلس بالتحقيق، بعد أن ينتهي السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية من بيانه، وشكرا.

( تصنيق ) .

وأتمه الى المنصة النبوي اسماعيل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية :

تحية تقدير وإعزاز أسجلها لحضراتكم في هذه المناسبة وأيضاً إلى الأخ العضو ناصر عبد الغفور جمعة ، الذي عبر بطلب الاحاطة هذا الذي تقدم به عن رأى الزملاء أعضاء المجلس ، فقد تابعت في الأيام القليلة الماضية تساؤلات واستفسارات واستنكارات بين عدد كبير من الإخوة والزملاء حول هذا الذي يجري بأسم الحرية والديمقراطية السليمة وكى لا نذهب بعيداً عن موضوعنا فلنبدأ بخطاب الزعيم والقائد في مناسبة العيد العاشر لثورة مايو أمام مجلسكم الموقر .

لقد تحدث السيد الرئيس كمادته بقلب مفتوح إلى جماهير الامة جميعها في مناسبة عزيزة علينا جميعا ، وكما اعتاد أن يطرح قضايا العمل الداخلي والخارجي أمام الشعب من خلال مجلسكم الموقر إيماناً منه بأن الشعب هو صاحب الكلمة والقرار الأخير ، ومن بين ماتناوله السيد الرئيس قضية المعارضة والممارسة الديمقراطية في وطننا ، وأدى بوقائع كثيرة حول هذا الموضوع وما يجري بأسم المعارضة وأسم الممارسة الديمقراطية ، ولعلها لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تناول فيها السيد الرئيس هذا الموضوع ، فطالما حذر ونبه وشرح تصوره وفكره حول تعنياته وآماله حتى تنتج المسيرة الديمقراطية آثارها ونتائجها في خدمة أهدافنا الوطنية والقومية ، وطالما تعرض للحديث عن هذا الموضوع ولم تكن هناك مناسبة أعظم وأجل من العيد العاشر لثورة مايو ليطرح هذا الموضوع بالتفصيل باعتبار أن ثورة مايو كانت الشرارة الأولى التي فجرت التحول الديمقراطي وأرست المبادئ والقيم الديمقراطية في وطننا بعد غياب طويل ، وكان السيد الرئيس يستهدف أيضاً من خلال طرحه لهذا الموضوع أن نراجع أنفسنا جميعاً وأن نتكاتف من أجل أن ندفع مسيرة الديمقراطية في مسارها الصحيح والسليم لخدمة أهدافنا كما أقول ، ولم يتعرض ولم يشر من قريب أو بعيد لغير ذلك بل ، أكد أن هذا لا يعنى أن تكفر بالديمقراطية أو نرجع عنها ، فهذا أمر أكد الزعيم والقائد في كل مناسبة ، بل على العكس ، فقد أكد سيادته أن هذا من أجل أن توجد معارضة قوية نقيية من أمة شواذب وأحقاد ، وأكد كذلك أنه لا رجعة في حرية الصحافة ولا عودة الى الإجراءات الاستثنائية ، أكد السيد الرئيس هذا كله رغم ما تردد في الشوارع السياسى أخيراً من أن هناك اتجاهاً لإلغاء الأحزاب ، وأكد السيد الرئيس أنه ليس هناك أى اتجاه من قريب أو بعيد إلى هذا الذي أثير أو تردد .

ولكن ماذا حدث بعد خطاب السيد الرئيس ؟ كنا نرجو ونتمنى ونتطلع من خلال الرغبة الأكيدة في خدمة وطننا و بالتوازي الطيبة ، والرغبة الخالصة للإسهام في دفع المسيرة الوطنية باعتبار المعارضة جزءا من نظام الحكم أن نراجع أنفسنا وأن نعود إلى ضميرنا الوطني ، في وقفة مع النفس لنرى ماذا حدث في الفترة الماضية ، وما يهدف إليه السيد الرئيس من وضع الصورة أمامنا جميعا من أجل أن نصصح المسيرة وأن نرشد حركتنا من أجل الشعب وآمال الشعب ، و بدلا من أن يحدث هذا سادت بعض الانفعالات والتشنجات حول هذا الذي ذكره السيد الرئيس ، وبدلا من أن نتجه إلى إصلاح بعض الأخطاء التي قد يكون وقع فيها البعض ونعمرها جميعا ، والتي أشار إليها الأخ نصر عبد الغفور رحمه ، فقد تمادينا في كثير من الأخطاء ، وأنا أتكلم هنا أمام مجلس الشعب باعتبارنا أسرة واحدة ، وهذنا الأول والآخر أن نعمل من أجل صالحي الشعب وصالحي مصر وأن نستثمر تلك الفرصة الكبرى التي أعطاها لنا الزعيم والقائد من أجل دفع مسيرة الديمقراطية باعتبارها المرتكز والمحور الرئيسى الذى يمكن من خلاله في هذا المجتمع المفتوح ، وبالرأى والرأى الآخر أن نثرى مسيرتنا وأن نحقق آمالنا . وحين أقول ذلك لأعنى أن تأكيد المسيرة الديمقراطية والمصار الديمقراطية السليم هو مسؤولية المعارضة وحدها بل هو أيضا مسؤولية حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية وكل جماهير شعب مصر ، ولكن هنا ونحن نتعرض لأحزاب الأقلية التى تقوم بالمعارضة من خلال وقائع وأمور ثابتة فإننا نضع الصورة كلها أمام حضراتكم في ضوء ما أثاره السيد العضو مقدم طلب الإحاطة .

فإذا جرى بعد خطاب السيد الرئيس ؟

بدأ الأمر بمقدم مؤتمر صحفى دعا إليه زعيم حزب العمل الاشتراكي ؟ ودعى إليه مراسلو الصحافة ووكالات الأنباء الأجنبية وكذلك عناصر من حزب التجمع الوطنى حل رأسهم رئيس الحزب السيد خالد ميمى الدين ، كما شهد الإخوة أعضاء المجلس من المستقلين ولنا على هذه المؤتمر من حيث الشكل ملحوظتان متصلتان بالموضوع :

**الملحوظة الأولى :** ونحن نلتقى من أجل أن نناقش خطاب السيد الرئيس ونعلق عليه في قضية الديمقراطية وهى قضية داخلية تم الأسرة المصرية كلها ولا تتم أحدا في الخارج ، فهل غاب عنهم أن مصر اليوم قرارها بيدها ؟ وهل تملك قوى

كبرى أو صغرى أن تتدخل في إرادة شعب مصر وهل تستعدى العالم في الخارج على مصر من خلال هذا المؤتمر وما طرحه فيه ؟

هل نشوه صورة مصر بهذا المؤتمر أمام الصحفيين الأجانب ووكالات الأنباء الأجنبية ؟ لحساب من هذا ؟ وحيننا ننتقل في الاتهامات ولوى الحقائق أمام الصحافة العالمية لتطير هذا إلى أعداء مصر في الخارج ، فهل يستهدف من هذا تشويه سمعة مصر ؟ وهل سياسات مصر التي ينتهجها و يقررها و يأخذ الزمام فيها شعب مصر قرارات فردية ؟ حضراتكم هنا في المجلس تناقشون كل القضايا والسياسات والقوانين سواء كانت خاصة بمجال العمل الداخلى أو الخارجى ، ولكن العالم كله يعرف مصر وقدرها وليس هناك من شك في أنه سينظر إلى مثل هذا التصرف نظرة عدم تقدير ، فالأين حيننا يشوه صورة أمه فلا أظن أنه يلقى أى تقدير أو أى احترام من أحد ، وهل كان مقصودا من دعوة المراسلين اإجانب أن يصل صوت أحزاب الاقلية في مصر إلى جبهة الرفض وإلى الشيوعية الدولية التي تاخذ منا موقفا على مستوى الحرب ومخططات التخريب والاختيال وتشويه كل إنجازاتنا في الداخل أو سياستنا الخارجية ماذا يقصد هذا المؤتمر ؟ هل هو تقليد لمؤتمرات سبق أن عقدت تحت اسم أو آخر أو لافتة أو أخرى وطيرتها و كالات الأبناء واحتلت العناوين « والمانشيتات » الرئيسية في صحف الرفض وإذاعات موسكو وجبهة الرفض كلها ؟ هل هذه هي صورة شعب مصر وهل الذين يدلون بهذه الأقوال هم الذين يمثلون شعب مصر كله ؟ هذا تجاهل ولا شك للجماهير والملايين من أبناء شعب مصر ومن حق هذه الجماهير أن تبعد وأن يبدو شعب مصر كله أمام العالم في صورة مشرقة وهى الصورة التي يؤكدها العالم كله و يسجلها في كل مناسبة ، وتعالوا لنرى العالم كله في اخر مؤتمر كان فيه السيد الرئيس في الخارج ولا يزال العالم يعيش أصداءه حتى الآن ، صورة مشرقة ومشرقة للمواطن المصرى وللشعب المصرى ولقائد مصر ، فإ المقصود من دعوة هؤلاء ؟ هل المقصود هو الإساءة إلى مصر وتشويه صورتها ؟ هل المقصود هو الإساءة إلى مصر وتشويه صورتها ؟ هل المقصود هو استعلاء القوى الموجودة في الخارج ذلى مصر ؟ هل يتم توصيل هذا ليحتل ويشغل مساحات في الصحف بالخارج .

إنه لا ينتقصهم شىء فهم يكذبون و يلون الحقائق ويختلقون أشياء وهمية ولا ينتقصهم أن يزودوا بهذا الكلام ، أو يتحدث بها جرى وماحدث في هذا المؤتمر العلنى من أمور ، إنه أمر مؤسف حقا .

والملاحظة الثانية : أنه كان من الممكن أن يضم هذا المؤتمر حزب العمل الاشتراكي وهذا حق ، أما أن يدعى له حزب التجمع الوطني وبعض الإخوة الآخرين الذين ليسوا في الحزب ، فهذه تشكيلة مختلفة في أيديولوجيتها في أفكارها ، في عقائدها ، ولكنها التقت في هذا الموقف ، أمر غريب ونحن نعلم والتاريخ يعلم وحضراتكم تعلمون آراء هؤلاء في بعضهم وبعض ولا داعي للتعرض لها ، لأن كل هذا معروف لحضراتكم ، واليوم هل تصور أن مثل هذا التكتل يمكن أن يسئ لمصر وللحزب الوطني الديمقراطي حزب الأغلبية العملاق والمسيرة الوطنية لوطنا ؟ وحيثما ذكر السيد الرئيس أن عددهم لا يبلغ العشرين ، احتجاجوا ، نعم الذين يتزعمون هذا الخط لا يصل عددهم إلى عشرين ، وأستطيع أن أذكرهم بالاسم وأنتم جميعا تعرفونهم ، وكون أن هناك مجموعة من المتفرجين حضروا فهذه مسألة أخرى ، أما الذين يحملون لواء الإساءة والتشويه والتهم على كل إنجازاتنا فهم معروفون بالاسم ولا يبلغ عددهم العشرين أبدا ، واليوم يأتي حزب العمل ويقف مع حزب التجمع الوطني ويدعوه لحضور مؤتمراته ، وقد انطلق لعمل عدة مؤتمرات في المحافظات في الدقهلية والاسكندرية والبحيرة والزقازيق في الأيام القليلة الماضية في ٨ ساعة التي مضت والتعليمات صدرت . لحزب التجمع الوطني كي يشارك ويحضر مقررره وأعضاؤه هذه المؤتمرات من أجل المظاهرة ، وحلة التشكيك ، والهجوم يشتد وكل شخص يجد فرصة لينفث أحقاداه في مثل هذا التجمع .

فاليوم يبيع حزب العمل الاشتراكي يده في يد حزب التجمع الوطني ، فهل يلتقي معه على أفكاره التي نعرفها جميعا ونعرف الحساب من يعمل ؟ وهذا أمر غير خاف على أحد ، هل يلتقى حزب العمل معه ، مع أننا جميعا ننادى بالشريعة الإسلامية ، وقد حضر السيد العضو الشيخ صلاح أبو اسماعيل وتكلم عن الشريعة الإسلامية ، وقال نحن مع حزب العمل الاشتراكي عندما يرفع الشعارات وينادى بتطبيق الشريعة الإسلامية في برنامجنا وأيديولوجيته لأن الشريعة الإسلامية هي السبيل لحل مشاكلنا ، فهل يلتقى حزب العمل اليوم مع حزب التجمع وهو الذي يتكلم في جريدته عن نسبة الـ ٥٠ ٪ من العمال والفلاحين ويقول عنها أنها الآفة في مؤسساتنا ، وهذا وارد في جريدة حزب العمل ، ويتغاضى

عنه السيد خالد محيي الدين الذي يتزعم ويقول إن رصيدنا هو العمال والفلاحون ، فهل يلتقى اليوم مع حزب العمل الاشتراكي وهو هنا بأصابع حزبه والضربات القانونية التي وجهت إليه وكشفت عن عمالته وربطت بينه وبين السوفييت والشيوعية الدولية للإضرار بمسيرتنا وهم موجودون في السجن . وإننى أوجه عتاباً للأخ إبراهيم شكرى - مع تقديرى له في بعض المواقف - حيث إنه قد تكلم في بعض المواقف عن نبيل الهلالي وأنه موجود في المعتقل والعالم كله يسأل عنه وإنسى أنسأل : ألا يعرف لماذا يقبض على نبيل الهلالي ؟ وهل لدينا الآن معتقلات بوضع فيها أحد ؟ لقد جاء الأخ إبراهيم شكرى اليوم يبحث عن نبيل الهلالي وهو يعلم تاريخه ونشاطه ويعرف كل شيء عنه ، فهو مضبوط في قضيتين في أصابع قليلة ومتتالية ، والنيابة تحقق معه ومع آخرين لقيامه بالاشتراك في تنظيم سرى يستهدف الإساءة لمصر وقلب نظام الحكم وإثارة الجماهير والتشكيك لحساب السوفيت والشيوعية الدولية فكيف يأتى الآن ويقول هذا الكلام ، كيف ذلك وحزب التجمع الوطنى يدافع عن تصفية المسلمين في أفغانستان وما يجري فيها كدولة إسلامية ؟ وكيف يضع يده في يده لعمل جبهة ضد النظام الوطنى المصرى وضد حزب الأغلبية ؟ هاتان هما الملاحظتان المتعلقتان بالشكل .

أما بالنسبة للموضوع : فإذا أثير في المؤتمر ؟ قضايا قديمة ومستهلكة ومعادة ، وإنسى لن أتعرض لنشأة الحزب وما أثير فيه من ادعاء زعامات وتاريخه وسياسته ، وأقول لقد أثيرت قضايا مستهلكة كالموقف الاقتصادى ، والحرية ، والديمقراطية ، يتكلم عن الديمقراطية في مصر ، فهل يستطيع أحد أن يقول إنه توجد في هذه المنطقة من العالم وفي العالم العربى دولة بها ديمقراطية غير مصر ؟ وهؤلاء الذين يتكلمون اليوم عن الديمقراطية : أين كانوا عندما كانت الديمقراطية غائبة عن مجتمعاتنا ؟ إن العالم كله يشهد بما يجري في مصر والموجود في مصر ، ثم نأتى اليوم ونقول أنه لا توجد حرية ولا توجد ديمقراطية وتوجد إجراءات استثنائية ، وقد تكلموا عن أنهم أصحاب الفضل في إلغاء قانون الطوارئ ، فهل كانوا أصحاب الفضل في إعلان ثورة مايو عندما فجرها الزعيم والقائد ١٩٧١ ؟ وهل كانوا أصحاب الفضل في قرار طرد الخبراء السوفييت ؟ هل كانوا أصحاب الفضل في حرب رمضان / أكتوبر ؟ هذا القرار

التاريخي ، هل كانوا أصحاب القرار في مبادرة السلام التي أيدها أول الأمر ثم عدلوا عن رأيهم ؟ إن قانون الطوارئ موجود من عشر سنوات منذ ١٩٧١ ولم يستعمل في أية حالة حتى الآن ، والغيت الرقابة على الصحافة بعد حرب ١٩٧٣ وصنفت الحراسات والمعتقلات منذ أول يوم ، وكنت أعرف عدد الآلاف الذين كانوا موجودين فيها وخرجوا منذ اليوم الأول لثورة مايو ولم يعد لدينا معتقل سياسي واحد ، ولا مكان لنضع فيه أي معتقل سياسي . وأثيرت في المؤتمر قضية الشريعة الإسلامية والسيد العضو صلاح أبو إسماعيل يقول إنه حامى حتى الشريعة ، وإن بحث موضوع الشريعة يلقى طريقه إلى الحفظ في أدراج مجلس الشعب ، فهل هذا كلام يقال أمام وكالات الأنباء الأجنبية والصحافة والأجانب ؟ وقد سبق أن استمعنا في هذا المجلس إلى هذا الموضوع عند ما أثير واستمعنا إلى رد السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب ومن الذي يعطل هذه الإجراءات وأين اللجنة التي يرأسها وأين اللجنة العامة التي تغيب عنها باستمرار ولا يحضرها لسفره إلى الخارج ؟ فكيف يأتي في مؤتمر أمام الأجانب ويسئ لمجلس الشعب و يقول إنها وجدت طريقها إلى الحفظ في أدراج مجلس الشعب ؟ وقد أثير موضوع الموقف الاقتصادي ، والعالم كله اليوم بالإحصائيات والمؤتمرات العالمية يشيد باقتصاديات مصر وبشائر الخير التي ظهرت فيها ، فهل يمكن أن يكون اقتصاد مصر « تيمان » ثم نعطى هذه الامتيازات ونحسن أحوال العاملين وآخرها ماتم في عيد العمال في أول مايو ، قضية أخرى مستهلكة وكيف نتكلم عن السلام وعن التطبيع وعن مياه النيل وهذا الكلام كله طرح أمام حضراتكم ، وهل هذا يحتاج إلى أن نتكلم عنه مرة ثانية ونفنده ، فلماذا يثار مرة ثانية أمام الأجانب ؟ وكذلك تكلموا عن أن المعارضة لا تأخذ فرصتها ، من قال هذا الكلام ؟ ونسأل كم ندوة وكم مؤتمرا وكم اجتماعا تعقده المعارضة في مصر وأحزاب الأقلية ، أما عن حرية الصحافة التي يتكلمون عنها فقد صدر ١٠٨ أعداد من جريدة الشعب حتى هذه اللحظة ، على الرغم مما تحمله وما أشار إليه الأخ نصر عبد الفتور جمعة ، وكلنا نعرفه ونقرأه ونتقرر منه ، و يأتي الإخوة هنا ويتكلمون في هذا الكلام باستمرار ، ورغم هذا لم يستصدر أحد أمرا من القاضى بمصادرتها ولا تعرض لها أحد في شئ ، هذه هي حرية الصحافة التي يتكلمون عنها ، قضايا كلها مستهلكة وسبق أن بحثت وعرف رأينا ، والعالم يعرف رأينا فيها ، وليس فيها مجال لجديد ، وهي تعتبر صيدا للنظام وليست ضد النظام وتعتبر من قبيل الإنجازات ، ألا يوجد إنجاز في مصر يستحق الإشارة إليه ؟ . وهل شعب مصر شعب خامل ، شعب مستسلم نائم لا يحقق شيئا على أرضه يستحق الإشارة إليه أمام

الصحافة العالمية والأجنبية ولم يحقق أى شئ فى مجال من مجالات العمل الوطنى يمكن الكلام عنه ؟ وأكثر من هذا هناك وزارات موجودة وهى الجناح التنفيذى للحزب الوطنى الديمقراطى تعمل إعلانات بمبالغ كبيرة فى جريدة الشعب وهذا مصدر من مصادر دعم الجريدة ، والورق وما يدفع له من دعم .

وصالح مصر وأن نستثمر تلك الفرصة الكبرى التى أعطاها لنا وأذكر أنه فى مرة اتصل بى الأخ إبراهيم شكرى وقال لى إنه لا يجد ورقا للجريدة ولا يجد من يتصل به ليساعده فى ذلك . وقال لى إنه يكلمنى كأخ وصديق حتى نحاول إيجاد طريقة للحصول على الورق لأنه إذا لم يجد الورق فى الساعة التاسعة صباحا فإن الجريدة لن تصدر، فقلت له إننى سوف أفتح مخازن وزارة الداخلية وأى ورق فيها يمكن الاستفادة به سوف أرسله له وأصدرت أوامرى للمسؤولين فى الوزارة .

( تصفيق ) :

وقد طلبته فى التاسعة صباحا وأخذت أتابع من الليل إلى الصباح حتى أطمأنتت إلى أن الورق قد وصل إليه . وقد سألته عن الكمية التى تلزمه فأخبرنى أنه يلزمه ٥ أطنان من الورق ، وكانت عنده الكمية المطلوبة لإصدار الجريدة مع أننى أعرف ما فى الجريدة من تجاوزات تمودناها كل أسبوع ، ولكن إصرارنا على أن تستمر المسيرة الديمقراطية وأملنا فى أن تحدث تلبية لنداءات الضمير الوطنى ورغبة مخلصه فى دعم المسيرة والممارسة الديمقراطية السلمية ، وأن نكون دائما حسنى النية والأناقة عقبه فى أى شئ ، الجريدة فيها تجاوزات كثيرة ولا أريد أن أثقل على حضراتكم ففى قرائتموها ورأيتم ما فيها وهى ممل ولكنى لا أريد أن أثقل على حضراتكم ، وقد تكلموا فى المؤتمر عما أثاره السيد الرئيس بشأن زيارة دمشق التى حدثت ، فهل الأسد ونحن نعرف ما يجرى فى دمشق من تشكيل وإيادة للشعب السورى ؟ فهل هؤلاء جديرون بأن نذهب ونلتقى معهم فى مؤتمر ونحن نعلم مقدما ما يوجهونه لمصر من شتائم وبذاءات وعظومات إرهاب كان آخرها الرجل الذى ضبطناه آنيا من الخارج ومعه عشرة كيلوجرامات من المفرقات يضعها فى جهاز راديو ودخل بها المطار لكى يحاول تشويهه احتفالاً بنا بعيد العمال ويحدث انفجارات داخل البلد ، وهذا كله باعتبار افاتهم ، التدريب فى سوريا ، ومنظمات إرهاب فلسطينية ، وتمويل لىبى ، وقبل ذلك بعدة أيام ضبطنا مجموعة أخرى أدخلت المفرقات فى صورة صابون ، فهذلا



من عجينة الصابون وضعوا مفرقات ووضعوا متفجرات بدل السجائر ، فأفرغوا السجائر من الدخان ووضعوا بدلا منه مفجرات وغلفوها بالسيلوفان لكي تمر من الجمرتك ودخلت البلد ولكن الله وفق وضبطت ، وغير ذلك الكثير .

هؤلاء هم الذين ذهبوا لمشاركتهم ماذا فعلوا لقضية فلسطين ؟ وماذا سيفعلون ؟ وإلى ماذا انتهى المؤتمر ؟ ثم هاجم الأسد مصر ، وعندما أقول أو نقول هاجم مصر يقول البعض إن هناك فرقا بين مهاجمة مصر وبين رئيس مصر وسياسات مصر ، فهل سياسات مصر متعلقة بشخص ؟ إن كل المؤسسات الموجودة ملك مصر ، سياساتها ونجاحاتها وإنجازاتها الموجودة التي يشير بها العالم كله ، ملك مصر وشعب مصر .

(تصفيق) :

وقد تكلم أيضا خالد الفاهوم رئيس المؤتمر وهاجم مصر ، الأخ إبراهيم شكرى فى كلمة قصيرة قال « إننى أتيت أمثل شعب مصر كله حقيقة لا مجازا » من قال هذا ؟ لقد قال إنه يمثل شعب مصر كله حقيقة لا مجازا ، فن قال هذا الكلام ؟ هل المجلس أعطى له إذنا ليذهب ويمثل المجلس ويمثل الشعب وبالتالي يكون ممثلا لشعب مصر ، لم يقل أحد إنه ذاهب لكي يمثل شعب مصر حقيقة لا مجازا ، وقد قدموه على أنه زعيم المعارضة وأنه ممثل لوفد مصر وموجود فى المعارضة ، ولا يمكن أن يكون هذا هو وفد مصر فى مؤتمر مثل هذا ، وماذا انتهى إليه المؤتمر من قرارات ؟ كما هى العادة وكما يعيشون من زمان : مزايدات وشعارات والنضال وكل ما نعرفه عنهم ولاداعى لأن إكرره أمام حضراتكم ، لم يأت المؤتمر بمجديد ، ومن قبل أن يجتمع المؤتمر معروف بنتيجته مقدما ، وأى مؤتمر من هذه المؤتمرات عبارة عن إناس يخفون فشلهم وإرهابهم الموجود فى دولهم ونظمهم المخلخلة وأقدامهم غير الشابة والتي لا تقف على أرضية صلبة أمام شعوبها ، يأتون كل حين ويقولون مؤتمرات وينتخبون أعدادا ويوسعون قاعدة المنتخبين ، وأيضا شعارات النضال والأمبريالية ومصر خانت القضية وباعت القضية إلى آخر هذا الكلام الفارغ الذى نعرفه جميعا ، هذا هو ما أثر فى المؤتمر الذى ذهبنا لنشارك فيه ثم نأتى ونندافع ونقول إننا لم نهاجم مصر ولكننا فقط هاجمنا أو هاجموا أمامنا قائد مصر وزعيم مصر ولم يهاجموا مصر ، وزعيم مصر الذى يفنى من أجل شعب مصر ، زعيم مصر صاحب قرار تحرير إرادتنا كلنا فى ثورة مايو ، صاحب قرار تحرير الوطن فى حرب أكتوبر .

(تصفيق):

زعيم مصر صاحب قرار السلام ومبادرة السلام التي هزت العالم ، ولأول مرة يظهر أسلوب جديد في إدارة الصراع في المشاكل الدولية والعالم كله يشيد به ويمعش كل يوم انتصاراته وسنصل إلى نهاية الطريق بإذن الله ، يوجد البترول والأرض ، وأبريل ، موعد الإنسحاب الإسرائيلي النهائي ، قادم وكل هذا الكلام ، زعيم مصر الذى يضع رأسه على كفه ، وكل قرار من هذه القرارات قد يكلفه رأسه ، ثورة مايو تكفه رأسه .

(تصفيق):

طرد الخبراء السوفيت يكلفه رأسه ، حرب رمضان — أكتوبر — ولا يستطيع أحد في حرب مهما كان مستعدا لها أن يعرف نتائجها مقدما تكلفه رأسه أيضا .

مبادرة السلام ، ومطاردة الكلاب المسعورة التي تجري وراءنا ، كان يمكن أن يتوقع ويمعش على نصر رمضان — أكتوبر ولا يعمل أى شيء أبدا ، ويكفى أن يمعش على هذا الرصيد وهذه الإنجازات لسنوات كثيرة ، ولا يعرض حياته ورأسه للذين يطاردونه . كل من هب ودب من اغتيال ومؤامرات وغيره من أجل أن يضع نهاية لصراع مرير كلفنا نحو ٨٠ أو ١٠٠ ألف من زهرة شبابنا وأمواتنا كلها ومواردنا ، وياليت كان هناك الجند الذى يقدمونه من أجل حل هذه المشكلة . فكيف يقال اليوم إنهم حينما يهاجمونه لا يهاجمون مصر ؟ رمز مصر ، وزعامة مصر . العالم كله يرى مصر عملة في الرئيس السادات وفي الزعيم السادات .

(تصفيق):

كل مصرى اليوم يذهب إلى الخارج يلقي الاحترام والتقدير لأنه يمثل السادات ، فكل مصرى يسافر إلى الخارج ينظرون إليه على أنه السادات .

واليوم أجروا إستفتاء في الخارج كانت نتيجة أن ترتيب الرئيس السادات كان الأول في هذا الاستفتاء ومعنى مايدل على هذا .

(تصفيق):

هل أصالة شعب مصر والوفاء يدعو إلى الوقوف مثل هذه المواقف من هذا الزعيم العظيم بدلا من تقديم الكلمة المخلصة ؟ واليوم حينما تصدر جريدة المعارضة وتقول بالبلدى — كما نقول — (برافو) للحكومة ولكن كنا نتمنى كذا وكذا ،

وتذكر الإنجاز العظيم الذي تحقق ، وإننا مع هذا القرار مائة في المائة ، ولو كنا في الحكم لاصدقناه ، ولكن لنا ملحوظة أو رأى هو كذا وكذا ، في هذه الحالة فإنهم كانوا سينالون تصفيق الناس . ألا يوجد إنجاز في مصر يستحق الذكر ؟ ألا يوجد عمل في أى مجال من المجالات يستحق كلمة شكر أو ذكر أمام المؤتمر الصحفي ؟ ويمكن أمام المؤتمر الصحفي وأمام الأجانب أن يقال إنه مع تقديرنا لإنجازات كثيرة تتم في بلدنا — وهى ملكنا كلها — ونحن معارضة — والرئيس يقول إن بلدنا ملكنا جميعا — ولكن لنا رأى في كذا وكذا .

بهذه الطريقة فإننا نكسب احترام الناس ، ويقولون عنا : إننا متحضرين وليس عندنا حقد أو مراقة سياسية أو عدم خبرة بالممارسة الديمقراطية السليمة التى يجب أن ننتهجها . ولو تم ذلك فإننى أعتقد أن نظرهم إلينا سوف تتغير تماما .

وفي هذا المؤتمر بالذات عندما سأل أحد الصحفيين عن البديل وعن الحلول ، رد عليه أحد الموجودين متها إياه بأنه عميل ودسيه وأمره بالخروج من المؤتمر .

فهل هذه هى الديمقراطية بينا يتكلمون عن الديمقراطية في مصر ؟ صحفي موجود يريد أن يسأل سؤالاً يخرج به من المؤتمر بنتيجة حيوية أو إيجابية فيه ، لأنه في هذه الحالة يقول ثم يتقدم ثم يخرج بنتيجة إيجابية ، وهذا أمر يشكر عليه ، وكان يجب أن يستمع إليه وأن يطرح البديل لوجود هذا البديل ، بدلا من التشكيك والهجوم والتهجم ، وكان يجب الترحيب بهذا السؤال وطرح البدائل الموجودة — إن وجدت — وألا يقال له إن البديل هو النضال والتحرير وتصفية إسرائيل بعدما احتار العالم كله في هذا البديل ، ولم يجد سوى التعامل مع مقتضيات العصر وإدارة الصراع العربي الإسرائيلي بطريقة واقعية من موقع القوة والنصر .

وقد وضعنا العالم كله أمام مسؤوليات السلام كما سبق أن وضعته حرب أكتوبر أمام مسؤوليات الحرب التى كانوا يسمونها حرب الزلزال .

وقد كانت أيضا مبادرة السلام صاعقة بالنسبة للعالم كله . فهل سنظل نسير وراء السوفيت ، وراء جبهة الرفض ووراء المزيدين ونأخذ نفس الخط .

إننى أشفق على أحزاب الأقلية التى تعتبر نفسها بوقا لموسكوفى القضايا التى ترحدها بنفس الأسلوب وبنفس النهج ، تهج جبهة الرفض والشيوخيين .

هذا الأسلوب وهو أسلوب التهوين من إنجازاتنا ومكتسباتنا وانتصاراتنا إلى جانب ما حدث في المؤتمر من السيد العضو أحمد فرغلي وكنت أود أن يكون معنا . أما بخصوص النقطة التي أثارها السيد العضو نصر عبد الغفور ، بشأن موضوع تصفية المعارضة ، وتصفية أو اغتيال السيد خالد عيسى الدين ، فلا شك أن هذا أمر غريب وكنت أتصور أن يرد عليه نفس الموجودين في المؤتمر ، ورئيس حزبه كان عليه أن يرد عليه ، وأن يرشد حركة أعضاء حزبه فقد حدث هذا أمام الصحفيين الأجانب ... وسوف تصدر الصحف الأجنبية « بانشيتات » بهذا المعنى إنهم يريدون تصدير ما عندهم إلينا ، وهذا ما يجري هناك . فن هؤلاء الذين يتعاون معهم حزب العمل و يبارك اجتماعاتهم ؟

هل هم الفلسطينيون ؟ إنهم يقومون بعمليات تصفية لبعضهم البعض وآخرها موضوع « عصام العطار وزوجته » .

هل هم السوريون ؟ إن هناك أيضا تصفيات تدور بينهم .

وهناك مدن بأكملها معزولة إلى جانب شعب لبنان ، وفي تقديري أنكم جميعا تعلمون أن أهالي زحلة أرسلوا برقيات يستجدون فيها بالسيد الرئيس لإنقاذهم من الذي يجري في مدينة زحلة من جانبا السوريين ولعل من العجب في هذه النقطة ، أن السيد رئيس حزب العمل يطالب بأن نمد سوريا بالسلاح من أجل من ؟ ومن أجل ماذا ؟ .

ونحن نعلم أن الاتحاد السوفيتي يمدّها بالسلاح بالقدر الذي لا تقدر عليه بحيث أصبحت ترسانة أسلحة في الوقت الذي كنا نتمنى أن نوجه هذه الأسلحة إلى ما يجب أن توجه إليه وليس إلى الشعب اللبناني والفلسطينيين والشعب السوري في حلب وفي حماة ... وقد دخلت حماة بعد حلب في الأيام الأيام الأخيرة عمليات السحل والإبادة الجماعية والضرب بالصواريخ والمدفعية ، يحدث ذلك في حلب ، وقبلها اللاذقية ... فكيف يقال أو يطلب إعطاء سوريا سلاحا ؟ ولو أننا أعطيناها هذا السلاح لكنكم هنا اليوم في الجلي أول المهاجرين ، فكيف نعطي سوريا السلاح ؟ هذا أمر غريب ، وعجيب أن يحدث هذا ...

والى جانب المؤتمر والى جانب العدد الأخير الصادر من جريدة الشعب وهو إمتداد للأعداد السابقة .. كانت هناك انفعالات يرددها - والله - بعض أعضاء

حزب العمل الاشتراكي ، و يقولون إنهم ما كانوا يتصورون أن تصل الأمور لمثل وصلت إليه ، و يقولون بين بعضهم و بعض إنه كان يجب أن نقابل الموضوع بصدر وطني و بضمير وطني و نحاول أن نناقش الأمور ، ولقد كان نتيجة هذا هو الزجر و السباب لقولهم هذا الرأي المتعقل . و كانوا يذكرون ذلك . ولم أكن معهم . ولكنهم يذكرون ذلك في الشارع . و يقولون إلى أين نحن ذاهبون ؟ وإن اخوانهم الذين احتجوا على هذا من قبلهم و خرجوا من الحزب كانوا على حق فيه و معنا هنا منهم الأخ أبو الوفا رمضان . ونحن نحبيه . لأنه رجل اتخذ موقفا واضحا و صريحا . و قال إنه يترك حزب العمل لسببين :

أولهما : أن رئيس الحزب مسافر إلى سوريا .

وثانيها : أن الحزب يتعاون مع حزب التجمع الوطني وهذا أمر لم نتفق عليه وهو أمر خطأ أرى أنه ضد المصالح الوطنية .  
( تصفيق ) .

وقد أرسلوا إلى الأخ أبو الوفا رمضان لمساومته على موقفه إلا أنه رفض لأنه رجل ذو موقف واضح . وشهد شاهد من أهلها . وقال أن ذهاب رئيس حزب العمل إلى دمشق خطأ وضد مصالحنا ومصالح مصر كذلك لموقفه من حزب التجمع الوطني ووضع يده في يده ، و معروف لمن يعمل حزب التجمع ولحساب من ؟ فهو يسعى إلى المسيرة ولأهدافنا الوطنية والقومية ، و يريد أن يجرنا لمجتمع شيوعي لكي يحولونا إلى أفغانستان أخرى . فكيف نأتي ونضع يدينا في يده ونشجعه وندعوه إلى كل مؤتمراتنا . هذا خط جديد لكي تقوم جبهة ظنا منهم أنها تهز النظام في مصر وتهز الحزب الوطني وتهز مسيرتنا .

وقبل ذلك خرجت مجموعة من أعضاء هذا المجلس لنفس هذه التصرفات ، وقد كانت. هناك جماعة تريد تأسيس حزب يسمى « حزب الأمة » وعلى ما ذكره فإن رئيس الهيئة التأسيسية للحزب المذكور يسمى السيد/ على الدين صالح وقد أبرم عقد مقر الحزب بإسمه - على ما أظن - وذهبت معه مجموعته كلها التي كانت تريد إنشاء الحزب الجديد لاتخاذ إجراءات شهره ، وقد أعلنوا جميعا انسحابهم من حزب العمل وليس للحزب الوطني أي دخل ولا أي دور في هذا إلى جانب إخواننا السابقين الذين خرجوا احتجاجا على بعض المواقف . وكانت كل هذه أمور تستدعي وقفة من الحزب والأيقال عنهم إنهم كانوا عبثا على الحزب وأن

يتهجم عليهم وهم إخوة زملاء في مجلس الشعب وإذا اختلفوا في الرأي فلا يصح التهجم عليهم ووصفهم بأنهم كانوا عيشا على الحزب ... وفي تقديري أنهم إذا كانوا عيشا على الحزب فكان على الحزب أن ينظر في فصلهم ، وقد تحدثوا في المؤتمر في جرائدهم عن عملية الانتخابات الخاصة بمجلس الشعب التي تمت ووصفوها بأنها غير سليمة ، وهي قضية مستهلكة ونظرا لتضاهاها لم أرد عليها ، وهم يناقضون أنفسهم بأنفسهم ، فعلى حد قول السيد رئيس حزب العمل إن حزب الأغلبية راد أن يعطيهم ١١ أو ١٢ أو ١٣ مقعدا في مجلس الشعب الحالي ولكنهم حصلوا على أكثر من ٣٠ مقعدا ، فكيف تأتي هذا ؟ ولماذا هذا التناقض إذا لم تكن هذه الانتخابات تمت في نزاهة وحرية ، لما حصلتم على هذا العدد من المقاعد في مجلس الشعب ، وقد دخل بعضكم انتخابات الإعادة وحصل على أصوات .... ( تصفيق ) وقد ذكرت بلسانكم أن الحزب الوطني يريد أن يعطيكم أحد عشر مقعدا ، ولكنكم أصبحتم أكثر من ٣٠ عضوا بالمجلس ، فكيف وصلتم إلى هذا العدد وقد نجح مرشحون كثيرون لم يرشحهم الحزب الوطني ، وهم من العناصر الوطنية ومنتمون للحزب الوطني ولكن الحزب لم يرشحهم ليدخروهم لمواقف أخرى ، ولكنهم نجحوا في الانتخابات ولم يكونوا مرشحين عن الحزب الوطني ، ولو أن الحزب دخل الانتخابات بالقائمة لكان عليه أن يتمسك بهذه القائمة ، ولكن العملية مفتوحة للجميع ، وأنتم تدعون أنكم دخلتم معارك انتخابية شرسة .

وقد نجح بعضكم — كما تقولون — بالسلاح ، أى سلاح الذى نجحتم به ؟ وهل الديمقراطية تنجح بالسلاح ؟ وهل يمكن للسلاح الفردى أن يقدر أمام الحكومة ، إذا كان عندها نية التدخل في الانتخابات ؟ لقد قال الأخ أحمد فرغلى إنه دخل معركة شرسة في أسبوط وفي نقابة الصحفيين فكيف نجح في الانتخابات إذا كان هناك تدخل ؟ في حين أنه يقول ويدعى أن هناك عداء مستحكما بين قيادات محافظة أسبوط وبينه ، وقد دخل الانتخاب عن بندر أسبوط ولو كان هؤلاء يريدون أن يتدخلوا وأسقطوه في الانتخابات ولكنه نجح ونجح غيره في دوائر كثيرة ، ثم تأتي اليوم ونسمع من كل مرشح لم تعطه الجماهير ثقها حيث إن المعركة الانتخابية كانت تدور حول مبادرة السلام — وكل مرشح ليس مع السلام لم تنتخبه الجماهير... ثم يقال بعد ذلك أن الحكومة قد تدخلت في الانتخابات كأنها شاعرة . مثل التلميذ الذى لا يوفق في الامتحان فيقول أن الامتحان كان خارج المقرر ، أو يقول إن ورقة تغيرت بورقة

الآخرين (تصفيق) وبعد ذلك يجلسون في كل مكان ويقولون إن الانتخابات كانت مزورة وكذلك الاستفتاءات وهذا إمتداد للأسلوب الذى كان يجرى في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو، نفس النغمة ونفس الأسلوب ، فكلما نجح حزب يهتم بأنه قد زور الانتخابات ... من أيام صدقى ومن أيام الوفد ومن أيام السعديين والأحرار الدستوريين ، كل هؤلاء ، وفي تقديري أن بعض حضراتكم قد عاصر ذلك .

واليوم يتكلمون عن أنه ليست هناك ديمقراطية ، فهل كانت هنالك ديمقراطية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ حينما كانت الاعتقالات في كل مكان ؟ ثم إننى أريد أن أسأل هل يمكن أن توجد ديمقراطية في وطن أرضه محملة كما كان قبل ثورة يوليو؟ هل يمكن أن توجد ديمقراطية في ظل بطش وارهاب موجود وأحكام عرفية ومعتقلات مفتوحة كما كان قبل ثورة يوليو؟ والسيد رئيس حزب العمل يقول .. إننى كنت فى المعتقل وأعرف ما كانت موجودا أيامها هل يمكن وجود ديمقراطية في بلد قرارها ليس في يدها ؟ واليوم ما هو المطلوب ديمقراطية أكثر من مجلس الشعب يقولون ما يريدونه ، وكذلك يقولون ما يريدونه في مؤتمراتهم وندواتهم ، واستطيع حصرها من يوم أن قام حزب العمل وصحيفتهم موجودة ولم يحاول أحد مصادرتها وفي بعض الاحيان لانحاول الرد عليها في بعض المواقف .. إنه الأمن والأمان .

ولكن إذا كان هناك وفد من سوريا أراد أن يأتي إلى مصر ليحضر مؤتمرا كالذى حضرتموه ... فهل كان يستطيع أن يرى الشمس أو يستطيع أن يعود إلى دمشق مرة أخرى ؟ وإذا عاد فإذا يكون مصيره ؟ هل كان يمكن أن يحدث هذا ؟ في تقديري أنه ما كان يستطيع أن يخرج من سوريا إطلاقا .. ونحن اليوم ليست لدينا قوائم .. ولا نفع أى شخص أبدا من الخروج من مصر إطلاقا .. ولوحدث هذا في صحيفة بلد عربى ... اتحدى أن يكون في أى بلد عربى أو في المنطقة أية صحيفة تصدر مثل صحيفة حزب العمل وما ينشرها ... هل بعد ذلك لا يكون عندنا ديمقراطية ؟ وإلا فما هى الديمقراطية ؟ الديمقراطية التزام ومسئولية وواجب قبل أن تكون حقا ، الديمقراطية هى أن نحترم إرادة الأغلبية بعد أن نقول رأينا .

وكما يقول الأخ نصر عبد الغفور إن القوانين تصدرها بوافقة الأغلبية ثم يذهبون إلى الخارج للتشهير بها ، وهذا يعتبر إساءة للناس الذين وافقوا عليها ... هل هذا أسلوب الديمقراطية ؟ لقد قالوا في المؤتمر إن رئيس الحزب الوطنى

لا يقابلنا بعد أن كان يقابلنا و يسمعا وأخذنا معه في القطار في إحدى جولاته وزارنا في بلدنا وباستمرار يوفرننا اللحم وكل شيء ، ولكن حينما نتحرف الأمور عن مسيرتها وأنتم هنا تناقشون السياسات وكل الأمور تأتي إلى المجلس سواء كانت مشروعات قوانين أو اتفاقيات دولية ، تناقش وتبدى الآراء حولها . . وإننى أعلم أن هناك الكثيرين من الحريصين على المسيرة الديمقراطية وعلى سلامتها وعلى أن يكون حزب العمل بالعمل بالصورة التي نتمناها جميعا . تكلموا مع رئيس الحزب وهم إخوة وأصدقاء أعرفهم ، عن أن هذا ليس أسلوب الممارسة ، ولكن له أن ينتقد كما يريد ولكن عليه أن يقدم حولا ، واليوم يتكلمون عن مشكلة الإسكان ويهاجمونها في حين أننا نرى مدنا جديدة تشيد وتقام ، مدينة حلوان وفي الشهر القادم سوف يفتتح السيد الرئيس مدينة أخرى في منطقة المرج والبركة ، حيث تم بناء ٢٤ ألف مسكن غير الذي يقام في المحافظات . ماهى الحلول ، أم هى إثارة فقط للجماهير ومزايدة على معاناتها . ما هو الحل لمشكلة الإسكان ، ماهى الحلول البديلة للموقف الاقتصادي الذى يشهد بسيا ستنا فيه العالم كله ؛ كله تهجم ونقد وإثارة وتشكيك وهو أمر لا نرضى عنه جميعا ، وأثق أن عددا من الإخوة الذين أهرّبوا عن عدم رضائهم عن هذا الأسلوب يرفضونه لأن هذا ليس هو الأسلوب السليم .

وبالنسبة لموضوع الأخ أحمد فرغلى الذى يقول إن لديه ما ثبت أنه كانت هناك خطة لاختيال خالد هبى الدين وإننى أتحمده أمام حضراتكم جميعا أن يقدم شبه دليل أو قرينة حول هذا الموضوع ، لأمر بسيط هو أن هذا وهم خيال ، ولا يمكن أن يكون هناك ما ثبت الخيال أبدا .

وإذا كان يدعى أن بهينه وبين قيادات أسويط مشاكل فكان من الأولى أن يخططوا لاختياله هو ، ( ضحك ) لم يحدث هذا والذى حدث أن السيد خالد هبى الدين ذهب إلى أسويط في زيارة لحزبه وافتتاح مقر جديد له في ساحل سليم في ٢١ مارس على ما أذكر ، وكانت تعليماتى واضحة — كما يحدث دائما — أن نتاح له كل الفرص ليحرك في أسويط كما يشاء من ناحية الأمن وهذا أمر وإن كان متروكا للقادة المحليين ولكن لما رجعت لى أجهزة الأمن قلت إن هذا الأمر طبيعى وليس أول مرة يذهب إلى بلد لأنه يذهب إلى بلاد كثيرة وإننى أعلم أن هناك أماكن كثيرة لا يطاقون فيها ولكن واجبتنا أن نوفر لهم الأمن والأمان ذهب الرجل إلى أسويط وقضى ليلة وذهب إلى ساحل سليم وعاد إلى القواصية ، وأثناء وجوده



بالقواضية قام بعض أئمة المساجد في خطبهم بمهاجمة الشيوعية والاحلاد وقالوا : هؤلاء أنشأوا إلينا فإذا يريدون منا ؛ وتجمع بعض الناس وهم نحو ٢٠ أو ٣٠ شابا خارج البيت الذى هم فيه وكانوا هم في مثل هذا العدد ، وهتفوا بسقوط الشيوعية والاحلاد وفرقهم رجال الأمن وانتهى الموضوع دون إلقاء طلوبة واحدة ، حدث هذا فعلا في القرصية فقط .

وليس سرا أن أقول لحضراتكم إننى رجوت وأوصيت بعض الإخوة في أسبوط أن نفتش قلوبنا ونعتبرهم ضيوفا عندنا وأنه لا داعى لأن نتعرض لهم ، وقالوا لماذا يحضر هؤلاء إلى بلدنا وما السبب في حضورهم وقالوا لا يوجد عندنا رجال نحن ضد الشيوعية ونحن نعرف ماذا يفعل هؤلاء الناس وكيف يستئون للبلد ولا يمكن أن نقبل هذا فقلت لهم أرجوكم لتكون كما نحن متحضرين وعلى فهم ، و يوجد معنا الآن أعضاء أسبوط وقد رجوتهم أن تتاح الفرصة لهم ، وهذا رصيد لنا وليس ضدنا لأننى أعلم وعى جماهير شعبنا ونحن أقوىاء بالرغم من أنهم يعيبون علينا أننا لسنا أقوىاء ، فكيف ذلك ومن يقول هذا ، إذا كانت نتيجة الاستفتاءات الشعبية تثبت شعبية السيد الرئيس والتفاف الجماهير حوله بكل الثقة والتقدير من منطلق موضوعى وليس لمجرد العاطفة إن ذلك كله رصيد وإنجازات ، فكل يوم ترون مدى التفاف الجماهير حول الرئيس ، اليس هذا كله كافيا ليدحض قولهم بأن الشعب كله معارض ونتحدى أن يفوز في الانتخابات .

ومن يعلم أنه اذا تمت انتخابات أخرى سليمة فقد لا يحصلون على عدد المقاعد التى حصلتم عليها حتى بعد أن انسحب بعض السادة الأعضاء . هذه هى قصة أسبوط ، وأعود وأكرر أننى أتحدى مع حضراتكم وأنحمل كل المسئولية لو ثبت أنه كانت هناك خطة لإغتيال خالد بحشى الدين في أسبوط لتنتج عن موقعى كوزير للدخالية ، وهأنا أقولها أمام حضراتكم جميعا بمنتهى الوضوح .  
(تصفيق) .

فإذا يريدون أكثر من ذلك ، وإذا كانت هناك خطة فلماذا لم تتم لو كانت هناك خطة كان يمكن أن نقول نعم كانت هناك خطة وتمناها واستطاعت أجهزة الأمن القضاء عليها مثلا ، ولكن لا يوجد ما يدعو لعمل خطة أو إغتيالة فليس هذا أسلوبنا إطلاقا ، ولكن المسألة أنهم يريدون أن يمثلوا مصر بسوريا وليبيا حيث يقومون بتصفية أفرادهم ويقومون بالتعاون مع الإرهابيين في أوروبا

لاغتيالهم والتصفيات مستمرة بين الفلسطينيين وبعضهم وبين سوريا ، هل يريدون تمثيل مصر بهم ، وهل هذا فخر وشرف لنا بأن ننسب لمصر أعمال التصفية الجسدية واغتيال المعارضة ، هل هذا من وجهة نظركم يعد فخرا ويخدم مصر وسمعة مصر ، فإذا كان يخدم سمعة مصر وأنتم ترون ذلك فأرجو أن تقولوا لنا ونحن نشكركم .

من الذى يقول مثل هذا الكلام فى ظل هذا المجتمع المفتوح والحرية الكاملة والاسلوب الديمقراطي الذى نعيشه ، وبدلا من أن يلومه رئيس الحزب ويقول له هذا الكلام عيب ولا يجب قوله ، يقول إنه سمع هذا الكلام من شهرين بينما ، خالده عيسى الدين نفسه يقول إننى اسمع هذا الكلام لأول مرة ومعنى ذلك أنه لم يشعر بشئ وذهب لأسبوط وأقام بها ثلاثة أيام ومعنا الآن الإخوة نواب أسبوط ، وهو يذهب إلى أماكن كثيرة بالرغم من أنه ليس له بها قواعد وإنما من حقه الذهاب والكلام ، وهو يقول كل ما يردده السوفيت وجهة الرفض ولا يتعرض له أحد ، وبالرغم من ذلك يتكلمون ويقولون لا توجد حرية ولا ديمقراطية ، وإننى أطمئن السيد العضو نر عبد الغفور جمعة وأخفف من انتزاعه إذلا أساس من الصحة لهذه الواقعة إطلاقا ، وهى محض إفتراء ومزايدة وتشكيك وبضاعة رخيصة يمكن أن تستخدمها جبهة الرفض وأعداء مصر لتكون عنوانا لصفتها بأن مصر تخطط لاغتيال المعارضة وبهذا نتساوى مع ليبيا وسوريا والعراق وكل هذه الدول ، والعالم كله يعلم الحقيقة ولن يصدق للأسف فكل الهام المتحضر عندما يقرأ مثل هذه العناوين سيضحكون لأنهم يفهمون حقيقة زعامة مصر وأسلوب مصر وخطتها وسياستها وأن هذا ليس أسلوبها ، لذلك كله أطمئن السيد العضو أن هذا ليس موجودا .

هذا موجز لما حدث من تصرف أحزاب الأقلية ، حزب العمل الاشتراكي وحزب التجمع الوطنى بعد خطاب السيد الرئيس ، فبدلا من أن يراجعوا أنفسهم اتخذوا هذا الموقف . نقطة أخرى يرددونها وهى أن الغضب على حزب العمل لأنه لم يقبل أن يكون مجرد معارضة شكلية أو مستأنسة ، وهذه عقدة تكلموا عنها كثيرا وكان حزب التجمع الوطنى دائما يركز عليها لكني يثير حزب العمل وقد نجح حزب التجمع فى ذلك وكان حزب التجمع يسير فى هذا الخط حتى يثيرهم فيخطئوا و يقف متفجرا عليهم ، ونجح فى أن يلهمهم إلى هذه النقطة حتى يفتتروا أنهم ليسوا

متعاونين مع حزب الأغلبية وهم بذلك ينسون أن المعارضة جزء من النظام وأن واجبها أن تتعاون بالرأى والتقد الموضوعى والحلول .

ولو قدم حزب المعارضة أو الشيوعيون حلا للقضية وكان حلا سلبيا يحل المشكلة لأخذنا به فورا ولشكرناهم ، لأن العائد لشعب مصر ، فقلبنا وفكرنا مفتوح لأى فكر يعود على شعب مصر بالخير ، وياليت أحدا منهم يتقدم بحلول للقضية .

وكذلك يقول إن خطاب السيد الرئيس جاء لكى يشغلنا عن حل مشاكل الجماهير ، حزب التجمع الوطنى أو حزب العمل الاشتراكى سيحل مشاكل الجماهير! كيف ومتى . نرجو منه أن يقدم الحلول على صفحات جرائده حتى نشكره عليها جميعا . إن حل مشاكل الجماهير من شعارات حزبنا فعل مشاكل الجماهير إنجاز وعمل ، لكن المثل يقول « اللى على البرعوم » « واللى إيده فى الميه ومش زى اللى إيده فى النار » فمسئولية القرار وقيادة أمة وتغييرها والعيش فى عصر النهضة التى نعيشها مسئولية كبيرة لا تواجه بالشعارات والكلام .

ولقد أوصى الأخ إبراهيم شكرى — وهذه نقطة أقولها له — فى المؤتمر صحافة العالم العربى والاسلامى وجميع أنحاء العالم أن تنشر أحداث هذا المؤتمر بالتفصيل ، كانت هذه توصيته لوكالات الأنباء الموجودة ، كما قال إن مشكلة مصر أنه لا يوجد بها حزب أغلبية قوى ، حتى أن أحد الموجودين قال إن رئيس الجمهورية يعقد كل يوم مؤتمرا حتى قال إنه ذهب للاجتماع بأشخاص يسمون التطبيقيين ، ومن هم التطبيقيون ، لا أحد يسمع عنهم شيئا .

كيف يتكلمون ويقولون ذلك ثم يقولون إنهم يبحثون عن مصالح الشعب ، وأحدهم يقول إن تمثيل ٥٠ ٪ من الفلاحين آفة ، وهذا ورد فى جريدة الحزب تبيرا عن رأيه ، هل الـ ٥٠ ٪ آفة .

**عضو الدمرداش البزوه :**

لا لن نسمح بهذا أبدا هل العامل والفلاح آفة .

**النبوى اسماعيل :**

لقد ذكر السيد الدكتور حلمى مراد فى جريدة الشعب أن السيد ، الرئيس السادات يقول إنه يريد أن يعمل الحزب فى التنمية الشعبية وتربية النواحي وإنتاج

البيض ويترك الحزبية، وإتني أتمسك إلى ماذا تهدف الحزبية والعمل السياسي، ألا تهدف إلى خير ورخاء الشعب وأن توفر له العيش الكريم أم نكتفي بمجرد الشعارات واللقاء الخطيب والجدل القم والعودة إلى ما قبل ٢٣ يوليو.

**واعترض العضو ابراهيم شكرى وصباح :**

لائحة لائحة . وكان بذلك يشير إلى خروج النبى اسماعيل عن اللائحة .

رئيس المجلس :

العضو طلب التقييد وسيعقب على ذلك .

النبي اسماعيل وزير الداخلية :

إنهم مازالوا غير مؤمنين ومقتنعين بأن العمل السياسي والحزب يستهدف حل مشاكل الجماهير ورفع المعاناة وتوفير الرخاء والعيش الكريم ، وإنما العمل السياسي في نظرهم هو إسقاط وزارة أو تشويه النظام أو الإساءة لسمعة الوطن .

و يفتخر السيد عضو الحزب حلمي مراد بأنه كان المعارض الوحيد في مصر وقت أن لم تكن توجد معارضة أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، و يردد هذا باستمرار في الأيام الأخيرة في الشارع وفي كل مكان، و سأذكر واقعة لم أكن أود قولها وإن كنت قد أشرت إليها دون ذكر أسمها، ولكن معنا هنا أعضاء فاضل هو السيد حافظ بدوي الذي كان عضوا في الوزارة التي كان السيد حلمي مراد عضوا فيها أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، و أقول إنه لم يعارض وإنما فتح فم فقط، و يستطيع أن يقول لنا ماذا حدث، و يعلمنا «أخذ مافية اللازم» و تمت تسهيته جرى لكي يقبل يد الرئيس جمال عبد الناصر ولكنه نزع يده منه و قال له :  
إمش يا قدر.

العضو ابراهيم شكرى :

هذا كذب ، كذب ، ... ..

**رئيس المجلس :**

أرجو أن يوضح السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية هل هذا الكلام كان في المؤتمر أم خارج المؤتمر؟

النَّبِيُّ إِسْمَاعِيلُ وَزَيْرُ الدَّاخِلِيَّةِ :

هذا يقال في الشارع وفي كل مكان .

رئيس المجلس :

أرجو أن ينصب الكلام على ماداري المؤتمر .

النبوي اسماعيل :

أليست هذه هي التجاوزات ، وهذه هي الممارسة والمعارضة ؟

رئيس المجلس :

أرجو أن ينصب الحديث على ماداري المؤتمر فطلب الإحاطة كان مما دارق المؤتمر .

النبوي اسماعيل وزير الداخلية :

إنني لا أتكلم بعصبية أو تشنج ، وبدون عصبية وتشنج أتكلم ، ولدينا الحرية في الكلام لكن ماذا سنقول أسلوب المعارضة أو أدعياء المعارضة يودون من ورائه أن نعود إلى ما كان عليه الحال قبل ثورة ٢٣ يوليو ، الأمر الذي قامت من أجله ثورة يوليو وهذا الذي بدر من السيد العضو إبراهيم شكرى صورة ونموذج للذي كان يعيش فيه ، من إنفعالات وصدور عبارات غير لائقة ، ومن السهل أن أرد عليه بعبارات أكثر منها ولكن واجبنا أن نتحمل هذه التجاوزات ، ونحن نتحمل منذ فترة طويلة ، ولكن واجبنا كمتحضرين ، أن نتمسك بأخلاقيات الممارسة الديمقراطية .

فرئيس حزب أوزعيم معارضة — كما يقول — يجب أن يضبط نفسه ، ويجب ألا يخطئ أو يسقط سقطة كالتي وقع فيها ، فلا بد أن يكون كلامه محسوبا ، وهو يقول إن كلامنا محسوب فأين ذلك ؟ إنني أذكر واقعة معينة ، وكان يجب أن يقول إنها لم تحدث ، وما هو أحد السادة الأعضاء كان وزيرا يجلس إلى جانب السيد حلمي مراد وهي واقعة يعرفها كل العالم ، وكان من الممكن ألا أقولها إننا نرد على أدعياء بطولة وكلام من هذا القبيل ، ولكن لا بد للشعب أن يعلم ماذا كان يحدث ويعلم الحقيقة ، أما أن يقابل ذلك بما قيل فإنني أترفع عن الرد عليه وكان يمكنني الرد بأكثر من ذلك ولكنني سأتركه ، وسنتناول الأمور بموضوعية لأننا لانفقد أعصابنا ولا نتشنج ، وإنما نعلم كيف نتكلم بموضوعية .

من خلال هذا العرض نستطيع أن نستخلص بعض الحقائق منها أن مصر اليوم بحق واحة الديمقراطية في هذه المنطقة من العالم (١) وتبدو هذه الحقيقة واضحة بالمقارنة بما يجري من حولنا في دول المنطقة، كما تبدو هذه الحقيقة واضحة بالمقارنة بما كان عليه الحال قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الأمر الذي يحاول البعض أن يجزئنا إليه. إنهم يتحدثون عن ديمقراطية ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وينسون أن أحد أسباب قيام ثورة يوليو كان الفساد السياسي الذي ساد قبلها. إنهم يتحدثون عن ديمقراطية ما قبل ثورة يوليو وينسون كيف كان الحكم يستغل الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية لاعتقال الخصوم ومصادرة صحفهم بينما قامت في مصر حالة طوارئ عشر سنوات كاملة ولم تستعمل قوانين الطوارئ.

مواقف مليئة بالخيبات الوطنية مثلها حدث في حادثة ٤ فبراير كما تعرفون جميعا، وكما حدث عندما كان المرحوم النقراشي يعرض قضية مصر أمام مجلس الأمن، وقامت المعارضة بطعنه من الخلف بحجة أنه لا يمثل مصر. وكيف كان تحالف الملكية والإقطاع وسيطرة رأس المال. وكيف كانت الديمقراطية في ظل الاحتلال البريطاني؟

إن السيد الرئيس أنور السادات منذ تولى مسؤوليته بدأ مسيرته الديمقراطية بتحرير الإنسان المصري من الخوف والقهر بثورة مايو، هذه الانتصارات نعرفها ونعيشها جميعا... أكتوبر وطرد الخبراء. أى ديمقراطية لإنسان لا يأمن على نفسه من البطش والاعتقال؟ أى ديمقراطية في وطن يتبع مناطق النفوذ؟ إن هؤلاء الذين يتمسكون بالديمقراطية ويتحدثون عن الحرية ويتهمون أنهم أصوات الحق دفاعا عنها إنما يخدعون ببريق المظهر عن حقيقة الجوهر، فإذا كانوا كما يدعون فلماذا لم يتقبلوا بروح الديمقراطية ومفهومها خطاب السيد الرئيس الأخير، ويناقشوه بموضوعية بدلا من الصراخ والتشنج؟ إذا كانوا كما يدعون يؤمنون بالديمقراطية فلماذا اختاروا أصدقاؤهم وحلفائهم الذين يرددون نفس الكلام الذى

---

(١) بعد ثلاثة شهور أى في ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ اعتقل النبوى اسماعيل وزير الداخلية بأمر من السادات أكثر من ١٥٠٠ سياسى وصحفى وكاتب.. وفى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ قتلت مجموعة خالد الإسلامبولى وهو جالس بين ضباطه في احتفالات حرب أكتوبر.

يرد إلى مصر من أعضائها مثل السوفييت ؟ ليبيا ، وحافظ الأسد ؟ أسألهم جميعا هل سمعتم عن مؤتمر صحفي يهاجم النظام السوفيتي أو السوري أو الليبي يعقد في موسكو أو دمشق أو طرابلس ؟ هل سمعتم عن وفد معارض لنظام الحكم في هذه الدول يخرج منها ليشترك في مؤتمرات معادية ؟ أمام هذه الحقائق الواضحة أمام حضراتكم يصبح هذا التجاوز أمرا خطيرا لا يمكن السكوت عليه . وما هو السبب الحقيقي وراء إمعانهم في هذه المغالطات والإثارات ؟ هل يهدفون أن يفقد الرئيس القائد صبره ويتخلى عن التزامه أمام مسيرة الديمقراطية ؟ هل يهدفون أن تفقد الجماهير إيمانها بالديمقراطية لتعود تلك النداءات التي سمعناها سنوات طويلة تحت دعوى أن الوقت ليس مناسباً ؟ إذا كانت هذه أهدافهم فإنها لن تتحقق لأن تجاوزات المعارضة أو الذين يدعون المعارضة ، كما أعلن الرئيس لن توقف المسيرة الديمقراطية بحال من الأحوال ، كما أن الجماهير أصبحت على درجة من النضج والوعى والايان بالديمقراطية بصورة لا تجعلها تتخلى عنها أو تكفر بها أو تأخذها بنذب أولئك الذين يسيئون اليها .

هل تهدف المعارضة بتجاوزاتها وتماديها أن تجرنا إلى قضايا فرعية تشغلنا عن البناء وعن حل مشاكل الجماهير ليجدوا المادة التي يشككون بها الجماهير ويزيدون عليها ؟ إذا كان هذا هو هدفهم فإن العمل الوطني لن يتوقف عن البناء . ولن ينشغل عن أهدافه القومية ولن تتوقف الجماهير عن مسيرتها نحو التقدم وهي قادرة على أن تعزل عن مسيرتها كل من يعترض تقدما . إن العمل الوطني لا يزال يعطى فرصته الأخيرة لكل من يريد ان يعود إلى الحق ، و ينصرف عن الهدم و يشارك في البناء .

إن مصر في عهد السادات تملك من الساحة والرحابة مالا يجعلها تغلق أبواب العودة أمام الراغبين في العمل والممارسة السليمة كما فعلت ذلك مع الصحفيين المصريين في الخارج وهذا من منطلق الثقة والقوة والايان بالنفس وبالانجازات .

إن الحكم في مصر بمقدار ما يملك من ساحة ورحابة يملك من اليقظة والوعى ومن القوة والحسم ما يمكنه من مواجهة الذين يتصورون الحرية والديمقراطية فرصتهم للآثارة والهدم نحن مسئولون عن تأمين مسيرة المعارضة في حرية اجتماعاتها وحرية صحفها ونشاطاتها طالما ألتمت في ذلك بحدود القانون

ومبادئ مصر وقها . إننا لن نفع في أى وقت تحت ارهايم الفكرى لاننا نثف في انفسنا وفي سلامة مسيرتنا وأمانة التزامنا بالحرية والديمقراطية . أخطاب ضمائرهم وأقول لهم إن العمل الوطنى يعنى كل الجدية وروح المسؤولية لبناء السلام والرخاء ولا بد أن يكون عملنا من أجل الديمقراطية على نفس المستوى فممارسة بكل الضجج والوعى والالتزام بعيدا عن العيث والمراهقة في مرحلة لا تحتمل إلا كل ما هو جاد وحق وصدق .

نسأل الله أن يوفقنا جميعا لحل مسؤوليتنا خلف القيادة الرشيدة للرئيس المؤمن محمد أنور السادات ، وشكرا لحضراتكم .

( تصفيق حاد ) .

رئيس المجلس :

طلب العضو إبراهيم شكرى التعقيب على بيان السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وحيث إن السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية قد تناول في حديثه السيد العضو إبراهيم شكرى بالاسم فيكون من حق السيد العضو التعقيب طبقا لنص المادة رقم ٢٧٩ من اللائحة الداخلية للمجلس التى تقضى :

« يجوز دائما طلب الكلام في أحد الأحوال الآتية :

أولا - الدفع بدم جواز المناقشة في الموضوع المطروح ، لتعارضه مع الدستور .  
ثانيا - توجيه النظر إلى مراعاة أحكام قانون مجلس الشعب ، أو أحكام اللائحة الداخلية للمجلس .

ثالثا - تصحيح واقعة محددة مدعى بها أو الرد على قول يس طالب الكلام .... إلخ » .

العضو إبراهيم شكرى :

عندما حضرت اليوم إلى المجلس لحضور الجلسة ، علمت قبل دخولى القاعة أن هناك طلب إحاطة مقدما يتعلق بواقعة معينة ومحددة تتعلق بما قاله السيد العضو أحمد فرغلى في المؤتمر الصحفى الذى عقده حزب العمل في مقر الحزب ، وكان الهدف من هذا المؤتمر هو توضيح وجهة نظر حزب العمل حول ما قاله السيد رئيس الجمهورية بالنسبة لحزب العمل والديمقراطية وبعض الأوضاع التى تتعلق بنشأة الحزب وكيفية تكوينه .... إلخ .



وفي الحقيقة إن سكوت الحزب وعدم الرد على ماجاء بمحدث السيد رئيس الجمهورية يوم ١٤ مايو ١٩٨١ أمر يضر بالحزب كما يضر ببعض النواحي التي نحرص عليها والتي تعد من أساسيات مسيرتنا الديمقراطية السليمة .

ولذلك فقد دعونا وكالات الأنباء الأجنبية ولم تكن هذه الدعوة مقصورة عليهم فقط ، واءعفا وجهت الدعوة أيضا إلى جميع المستغلين بالعمل الصحفي سواء المشتغلون في الصحف القومية أو في وكالات مصرية ، وبطبيعة الحال وجهت الدعوة إلى مكاتب الوكالات الأجنبية المختلفة سواء الغربية منها أو الشرقية .

وقد دفعنا إلى تعميم الدعوة إلى هذا المؤتمر الصحفي أن ما قاله السيد رئيس الجمهورية كان قد نشر في جميع الصحف وأذيع على الهواء في وسائل الإعلام المختلفة وعلمت به جميع الدنيا .

وبما سبق يتضح أن موضوع المؤتمر لا خلاف عليه .

والحقيقة أنني دخلت القاعة لحضور الجلسة وكنت مهيتا نفسيا للاستماع إلى هذه الواقعة ، ولقد وضعت تصورا ميمنا سأسرده في نهاية حديثي بالنسبة لهذه الواقعة ، كما تقدمت في نفس الوقت إلى السيد الدكتور رئيس المجلس بطلب إحاطة موجه إلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية متعلقا بواقعة أخرى حدثت منذ يومين في المنصورة تتلخص في محاولة اعتداء وتهجم على اجتماع لحزب العمل في داخل مقر الحزب هناك ، وللأسف الشديد أن الذي كان يقود هذا الاعتداء السيد محمد الجوجري عضو مجلس الشعب ، وكذلك السيد محمود العسكري عضو مجلس الشورى .

ولقد تضمن طلب الإحاطة المقدم مني بالحرف الواحد ( إننى أحيط السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بهذه الواقعة علما منى بمدى حرصه على أن يكون هناك أمن ) كما أنني عندما تقابلت معه قبل دخول الجلسة قلت له إننى أعلم أنك لا ترضى بأى بديل عن الأساليب الصحيحة وتوفير المناخ الذى يمكن به استتباب الأمن ، ذلك لأن وجهة نظرى أن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية يهجم هذا الأمر خاصة أن ما حدث بالنسبة للواقعتين الأولى وهى

الخاصة بالمؤتمر الصحفي، والثانية التي ذكرتها الآن تهمان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، وكان يمكن أن ينحصر الحديث الذي دار بيننا حولها وكان يمكن أيضاً أن نصل فيها إلى نتائج طيبة تجعلنا جميعاً نفخر بكل المؤسسات الموجودة على اعتبار أن كل مؤسسة تؤدي واجبها، وعند حدوث أى خطأ في الممارسة يمكن أن يقع منى شخصياً. أو من أى شخص آخر سواء كان من الحزب الوطنى الديمقراطى أو حزب العمل يمكن تلافيه وتصحيحه.

وفى الحقيقة لقد دهشت للغاية عندما استمعت إلى حديث السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، خاصة المقدمة الطويلة لحديثه والتي كانت نوعاً من الاستعراض للممارسة الديمقراطية كلها وكذلك عن طريقة ما يجب أن يفعله حزب العمل أو المعارضة، وبالرغم من أن حديثه عن واقعة محددة إلا أنه قد سمح لنفسه أن يتحدث عن واقعة أخرى متعلقة بأوراق الصحف... إلخ، وذكر إننى قد اتصلت به ليعمل على تيسير توفير ورق الصحف.

وأود فى هذا المجال أن أذكر صحة هذه الواقعة. لقد تعاقد حزب العمل مع إحدى دور الصحف التى لديها أوراق صحف، وقام الحزب بدفع ثمن هذا الورق بالكامل، إلا أنه اتضح لنا بعد ذلك أن هناك تراخياً فى تسليم هذا الورق وليس لدى الحزب نقود أخرى يدفعها ثمناً لهذا الورق، وكدت أشعر أن الحزب قد وقع فى مأزق، أو عملية نصب حيث إن دار الصحيفة كانت قد حصلت على ثمن الورق ورفضت تسليمه لنا، فلمن الجأ؟ بطبيعة الحال أن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية هو الشخص الذى يمكنه أن يصحح الواقعة قبل أن تلحق ضرراً سواء بنا أو بغيرنا. لذلك فقد اتصلت به وشرحت له الواقعة، فقال لى «اطمئن» وأنه سيقوم بعمل ما يجب، وفعلاً اتصل بهذه الدار، وجعلها تسلم لنا الورق قبل قوات الأوان، وتقديمنا بالشكر إلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية (١).

إذن، فالموضوع ينحصر فى مجرد واقعة محددة ولم تكن بالصورة التى عرضها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.....

---

١- إذن فواقعة فتح هانز وزارة الداخلية لاجرة الشعب بالورق كما قال النبوى اسماعيل وزير الداخلية واقعة مختلفة تماماً.. وكل ما فى الأمر أنه توسط لدى الدار التى لديها الورق لتوفى بالتزامها.

( ضجة من أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى الساداتى )

رئيس المجلس :

أود أن أسترعى انتباه السادة الأعضاء إلى عدم مقاطعة السيد العضو إبراهيم شكرى .

العضو إبراهيم شكرى :

... لقد ذكر السيد نائب السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية أنه على استعداد لأن يفتح مخازن وزارة الداخلية ويعطى منها ورقا لحزب العمل ، وهذه وقائع أحدها وأشكره لها . ولكننى لأقبل محاولة تلوين بعض الوقائع وتصويرها بألوان معينة ، قد يكون فى ذلك براءة فى التلوين أو التصوير ، ولكن إذا ما أضرت بنا هذه البراعة فلا بد أن نوضح الحقائق .

ولقد تحدث السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية عن ذهابنا إلى دمشق للاتصال بالنظام السورى . ولقد أطلال فى هذا الموضوع ، وذكر أننى ممثل للشعب المصرى ، أو إننى رئيس للمعارضة .

والحقيقة أن موضوع « زعيم المعارضة » هذا لم أتحدث فيه هناك ، كما أنه ليس من المعقول أن أتحدث وأقول إننى زعيم المعارضة . وحقيقة ما حدث هو أننى قلت فى يتعلق بتمثيلى للشعب المصرى ، « إننى جئت بصفتى ممثلا للشعب المصرى » من منطلق الدستور الذى يعتبر أن أى عضو عندما ينتخب لا يمثل دائرته فقط ، إنما ....

( ضجة ) .

كما هو معروف دستورى أن أى عضو عندما يتحدث لا يتحدث بصفته ممثلا لدائرته . لكن بصفته ممثلا للشعب المصرى كله ....

( ومقاصعة ) .

رئيس المجلس :

أود أن أسترعى انتباه السادة الأعضاء إلى عدم مقاطعة السيد العضو .

## السيد العضو ابراهيم شكرى :

... أود أن أوضح نقطة مهمة هى أننا لم نذهب إلى دمشق من أجل حضور مؤتمر، ولكن ما ذهبنا لحضوره هو اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى الذى يعتبر بمثابة برلمان للفلسطينيين والذى كان ينعقد فى القاهرة حتى عام ١٩٧٧ وكان السيد رئيس الجمهورية هو الذى يفتتح هذا الاجتماع ، كما كان يرحب به كثيرا فى مصر باعتباره تجسيدا لإرادة الشعب الفلسطينى ، وإننى أرى أنه بالفعل يعد ممثلا لجميع الفلسطينيين فى جميع أنحاء العالم .

لقد وجهت إلى حزب العمل الدعوة لحضور هذا الاجتماع ، ولبينا الدعوة بالفعل ، إذن لم يكن ذهابنا إلى دمشق للاتصال بالنظام السورى أو لكى نضع أيدينا فى أيدي حافظ الأسد حتى يقال : إننا نساند هذه الأنظمة ، ولكن واقع الأمر هو أننا نساند القضية الفلسطينية . كما نساند أيضا منظمة التحرير الفلسطينية التى يمثلها هذا المجلس الوطنى ، الذى كان يحضر ويفتح اجتماعاته السيد الرئيس أنور السادات ، وكانت اجتماعاته فى القاهرة حتى عام ١٩٧٧ ولم تتوقف إلا بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، مما اضطرهم إلى عقد اجتماعاتهم فى دمشق على اعتبار أنها أقرب العواصم لتجمعات الفلسطينيين من حولهم سواء كانوا فى لبنان أو الأردن أو سوريا ... الخ .

خلاصة القول أن ذهابنا إلى دمشق لم يكن الهدف منه الاتصال بالنظام البعثى فى سوريا وأقسم بالله العظيم أننى لم أضع يدي فى يد أحد من البعث السورى أو الرئيس الأسد .  
( تصفيق من المعارضة ) .

والواقع أننى لست فى حل من أن أقول بأننى كنت حريصا قبل ذهابى إلى دمشق وحضورى هذا الاجتماع وكان بعض المسئولين فى مصر يعلمون مسبقا بهذه الدعوة ولم يشجعوا فكرة ذهابى لحضور هذا الاجتماع ، ومن ثم فإن محاولة تضميم ذهابى إلى دمشق لحضور اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى وتصويره بهذه الصورة التى عرضت أمر ليس به شىء من العدالة ، والحقيقة أننى قد أصبغت بالدهشة أثناء استماعى لحديث السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية مما حدا بى إلى التساؤل بينى وبين نفسى هل ما أسمعه حديث من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أم هو مجرد بيان من الحكومة لاستعراض مناقشة

الأوضاع التى من بينها الحلول والاقتراحات التى تقدم بها حزب العمل لحل مشكلة الإسكان ، وفى هذا المجال أود أن أقول بأننى على استعداد لبحث هذا الموضوع معه تفصيليا ، ولكننى أعتقد أن هذا الأمر ليس مجاله هذه الواقعة ، أما إذا كان القصد من طلب الإحاطة الذى قدم أن يقال عنا كل ما قيل ، أعتقد أن هذا الأمر ما كنت أتصوره أبدا .

ولكن إذا كان المراد أن يتحول طلب الإحاطة إلى مناقشة تفاصيل ما قيل فى ذلك المؤتمر ، و يقال أيضا إن هناك من سأل عن البديل ، وإن إبراهيم شكرى لم يقدم هذا البديل ، و يقال كذلك إنه طلب تقديم سلاح لسوريا والواقع أن هذا لم يحدث ، وإذا أراد أن يقول شيئا فلابد أن يقول ما حدث بالفعل .

لقد قلنا إن الموقف بالنسبة للبنان لا يمكن تصويره على أنه متساو . بمعنى أن ننظر إلى كل من إسرائيل وسوريا نظرة واحدة بالنسبة للبنان وإن الاثنين متعادلان فى الموقف ، وإن النظام السورى يحاول أن يقوم بكذا وكذا ... ألخ .

ولكن هناك وقائع عديدة فى هذا الشأن ، وهى أن هناك اعتداء إسرائيليا وهناك إسقاط لطائرات إسرائيلية ، وهذه هى بداية الأزمة . إذن سوريا لم تكن هى التى خلقت هذا الوضع من البداية .

لذلك عندما كنا نناقش هذا الأمر كنا نقول إن الالتزام العربى يستدعى أن يكون لمصر دور أكثر ، وأن نفهم ببحث هذا الموضوع ، وبالتالى فإننا لم نقل بإعطاء السلاح لسوريا لذبح الإخوان المسلمين بها . لا : إننا لم نقل هذا الكلام ، ولكن قلنا ماذا يمكن أن يكون فى حالة حدوث اعتداء إسرائيلى على سوريا . هذا هو الموقف الذى نتحدث عنه ، وهذا ماقلناه فى المؤتمر .

وقد كنت آمل عندما يقال عنا مثل هذا الكلام أن يكون دقيقا ، وإننى لأرضى ، ولا كنت أسمح لنفسى أن أستمع فى الاستماع إليه دون مقاطعة مباشرة ، عندما ذكر سيادته أن أحزاب الأقلية أصبحت بوقالما يتردد من دعاوى ضد مصر ...

( ضجة ) .

فلنسنا نحن الذين نكون بوقا ياسيدى أبدا . ، لسنا بوقا لأحد . ، ولكن هذا المجلس وتراب هذا الوطن . ، ومصر ذاتها تعرف من يتحدث ، وقد كنت هنا فى

عام ١٩٥٠ في هذا المقعد ومن فوق هذا المنبر وحيدا أقاوم الملكية والإقطاع ... إلى آخره .

فلست أنا الذى آتى آخر الزمن وأكون بوقا . ، ومن يقول هذا الكلام . ، السيد النبوى اسماعيل ... لا ... لا يمكن أن يكون هذا .

كذلك يصل الأمر إلى أن يذكر سيادته الواقعة التى انفطت لسماعها . ، هذه الواقعة التى تحدث فيها عن وزير سابق أمام هذا المجلس فى بيان كهذا ولم يذكر وقتها اسم صاحب الواقعة . وقد ظن بعض الاخوة أن المقصود بهذا ربما يكون فلانا أو علانا من الناس ، وقد استشهد بالسيد حافظ بدوى الذى قام وذكر أنه قد حدثت واقعة معينة وتفضل بسردها ، ولم يذكر الاسم ، ولم يكن لى الحق أن أتحدث عن شيء ليس لدى دليل على أنه قد تعرض بالاسم لشخصية عامة لها تاريخها ...

( ضجة ومقاطعة ) .

يعرف السيد رئيس المجلس قدرها ، وكان يعمل معه ويعرف أنه من الأشخاص المملوذين من علماء مصر فى القانون وفى الاقتصاد ، وقد كان وزيرا فى وزارة سابقة جاء فى ظل ظروف صعبة جدا واختاره الرئيس الراحل بالذات لمعالجة الأمور التى كانت قد تدهورت فى الجامعة حينذاك ، جاء به ليعرف منه الأسباب ثم اختاره عن يقين بأنه يمكن أن يكون نافعا (١) .

( ضجة ) .

إذن ، هذه واقعة ما كنت آمل أن يتم التعرض لها ...

رئيس المجلس :

أرجو من السادة الأعضاء الالتزام بالهدوء .

السيد العضو إبراهيم شكرى :

.. فليس من العرف أو التقاليد أو من أصول الحديث أن نتناول شخصا ليس موجودا بيننا ، ولا يتصل بالواقعة اتصالا مباشرا فهناك طلب إحاطة محدد ...

( ضجة ) .

---

(١) يقصد الدكتور حلمى مراد .

رئيس المجلس :

أرجو من السادة الأعضاء عدم المقاطعة وأن نستمع بهدوء .

العضو ابراهيم شكرى :

... فلم التعرض لواقعة ولشخص لا يتصل اتصالا مباشرا يطلب الإحاطة المقدم عن قول لأحد الزملاء هنا في المجلس ، ومن حق صاحب طلب الإحاطة أن يستفسر عنه ، ومن واجبنا أن نستمع إلى كل ما دار بشأن هذا الموضوع ، أما أن نستشهد بواقعة حدثت منذ سنوات ونقول عنها إنها ليست لها علاقة ، فإنى أعتقد أن المقصود بهذا ليس إلا محاولة للتشهير ومحاولة لأثارة الغبار حول شخص معين لكى نتجه إلى أقوال أخرى . ونحن لسنا هنا لكى نناقش ماتم في المؤتمر الصحفى ، وإننى لم أكن مستعدا للاستماع إلى هذا ، فقد كان هناك مؤتمر صحفى ، نعم .. والصحف لم تنشر ما دار فيه .. ليكن ذلك .. وإن شاء الله ستقوم صحيفة الشعب بنشره وتطلعون عليه بالتفصيل وتعرفون من حضره .. ولن أذكر أسماء حتى لا أقع في مثل تلك الأخطاء التى حدثت كأن يقال إن مثل الشيوعيين هو الذى كان موجودا .. لا .. هذا الكلام ومثل ذلك القول بأنه مثل الشيوعيين لا يصح عندما يكون هناك حزب قائم ومعتز به ويحضر رئيسه لكى يقول لنا- ونحن في موقف لاشك أننا هوجنا فيه في وضع يمكن أن يتعرض له الكثيرون- لستم وحدكم في هذا الهجوم ، وأنا نرى أن هذه المسائل التى تقال يمكن الرد عليها وقد جئنا معكم لنقول إن موقفكم كان سلبا ، أيضا عندما يحضر لذلك المؤتمر الأستاذ ممتاز نصار وأنتم تعرفونه جيدا ، ويحضره الأستاذ فتحى رضوان والشيخ صلاح أبوإسماعيل وكل منهم في اتجاه ، وكل منهم له رأى . إذن ليس الموضوع كما يتم تصويره بأن الشيوعيين قادمون وزاحفون وقد احتلوا حرب العمل .. إلخ لافالموضوع ليس هكذا .. الموضوع عبارة عن أصدقاء حضروا لنا واستمعوا لأقوالنا ، إذن محاولة تلوين الموضوع والكلام عن الشيوعيين . لم أكن أنتظره أو أتوقع أن يكون في مثل هذه المناقشة ... كيف يدخل هذا الموضوع في بيان يتعرض لمناقشة موضوع حزب العمل ، وأن حزب العمل انحرف وتوسع في دعوته . وكون الرئيس السادات يتحدث في هذا كرئيس للأسرة المصرية ورئيس للجمهوريه ونحن نعرف قدره ودوره التاريخي على مدى أعوام وأعوام ويسمع لنفسه بمناقشة هذه الأمور بالنسبة لحزب العمل .. ولو أن لنا رأيا في هذا ، لكن

لا أتصور أن يمين السيد وزير الداخلية و يناقشنا كحزب سواء كنا أقلية أو غير أقلية وكيف نمارس عملنا .. وكيف « الله .. المسألة يعنى بقت حكاية .. يعنى سابت عل بمعضها كدة .. » هذا لا يمكن ولا يمكن أن تتم مناقشة طلب الإحاطة عل هذا النحو أبدا ..  
( ضجة )

لقد تحدث سيادته عن مشكلة الانتخابات وما جرى فيها ... إلخ ليس هذا هو موضوع طلب الإحاطة .  
( ضجة )  
رئيس المجلس :  
أرجو أن نلتزم الهدوء .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

... أرجو أن نتحدث عن الواقعة التى كانت سببا فى طلب الإحاطة وقد حضرت المؤتمر المشار إليه وسمعت ما قيل فيه ، بل إننى سمعت هذا الكلام قبل ذلك بشهرين عندما كنت فى زيارة لمدينة أسيوط لأداء واجب العزاء للاستاذ أحمد فرغلى فى وفاة والدته وقد حكى لى أن الأستاذ خالد محيى الدين كان فى زيارة أسيوط وكانت هناك محاولات للاضرار به وأن الموضوع من فضل الله توقف عند حد ففض المشاجرة التى أشار إليها السيد وزير الداخلية فى تصويره وذكر أن جماعة حضروا وهدفوا ضدهم لأنهم لا يرغبون فى عقد ذلك الاجتماع وهم تفرطهم وخرج الرجل سليما تماما دون أى شىء ، ولم يقع عليه أى اعتداء ، ولكن بعد أن سافر سمعنا أنه كانت هناك خطة ونية مبيتستان ، ولم نقل فى يوم من الأيام إن الخطة كانت من الأمن أو من الحكومة .. فلم يحدث أن أجدا قال بأن الخطة كانت من الحكومة أو من الأمن أو من وزير الداخلية بالذات السيد النبوى إسماعيل .. لا يمكن أن أتصور هذا ، وإننى — رغم طريقة تناوله للموضوع الذى تحدث فيه — لأشك مطلقا أن يتغلى عن واجبه الأساسى وهو حفظ الأمن أو أنه لا يبطل كل تخطيط يمكن أن يكون فيه إساءة للأمن ، وقد كانت لنا واقعة قبل ذلك فى أسيوط عندما حاولنا عقد اجتماع صريح لنا به أمام قسم أول بندر أسيوط لدرجة أن باب القسم ذاته كان أمام السراشق مباشرة أى أننا فى حماية الشرطة ورغم ذلك حدث اعتداء وضرب



بالطوب ، وتكسیر... إلخ ولم يتم عقد ذلك الاجتماع وشهد هذه الواقعة أكثر من شاهد يعتد بشهادتهم فقد كان معنا السيد المهندس محب استينو الذى كان معنا وشهد تلك الواقعة وسهرا ليلة طويلة حتى الصباح فى النيابة العامة للتحقيق فيها . ولهذا فقد قلنا وقتذاك إن أسيوط بالذات يمكن أن يحدث فيها مثل ما حدث لنا ، ويمكن أن يتصور أن يكون هناك من حاول الاعتداء عليه فقل هذا التصور موجود .

ولكن لم يقل أحد أبدا إن الحكومة هى التى تقوم بتدبير ذلك ، أو أن السيد نبوى اسماعيل هو الذى يدبر ذلك إنما الذى قيل أن هناك خطة . ولقد سمعت هذا الكلام قبل ذلك ، وطلب الاحاطة الذى سيناقش بعد ذلك تعرض لهذا الموضوع ، والحمد لله لم تتم خطة الاعتداء وقد يكون فى ذلك شهادة للشرطة وإننا نعرف طبيعة العائلات فى أسيوط وربما يصرف النظر عن الأحزاب السياسية - تكون عائلة بعض أفرادها يقتنعون بحزب وبعضها يقتنع بحزب آخر ولكن المسألة لا تتعلق بالأحزاب فقط وإنما يمكن أن تكون مسألة عصبية وكيف أن مجموعة منهم أحضروا بعض السياسيين وأن مجموعة أخرى أحضرت البعض الآخر فتحدث المعارك ، والحمد لله لم يحدث أى اعتداء عليه ، وأتتلى الموضوع بتفريق المتنازعين ويمكن اعتبار ذلك شهادة لكفاءة أجهزة الأمن فلا ينبغي أن يقال إننا قصدنا استغلال هذا الموضوع فى التشهير ، وقد كانت بالمؤتمرات وقائع كثيرة فلماذا التركيز على هذه الواقعة ، إننى أعتقد أنه ربما تكون فى إطار الصعوبات التى تواجه المعارضة فى مزاوله عملها ومن بينها أن تتعرض لمثل تلك الأخطار التى تعرضنا لها نحن فى أسيوط ، وقد كانت تلك الواقعة محل بحث النيابة لمدة ستة أشهر ، وقد سمعت أن تلك القضية ستنتظر ، ولكن للأسف الشديد سمعت أنها حفظت منذ عشرة أيام فالموضوع أن هناك اعتداء وثابتا حدث ، وأن هناك تكسيرا وضربا .. إلخ .

ومع ذلك حفظت فى آخر الأمر ، كذلك حدث أول أمس ونحن فى المنصورة أن تهجم علينا البعض وأن أحد الأشخاص دخل على الحاضرين لضربهم بالكراسى وهذا الكلام لا يمكن أن يقل أو أننا نرضى به أو نسكت عليه .

وعندما يقال إن ذلك تشهير فأنتا تقول : لا ، وإذا كانت هناك مؤتمرات تقام ولا يحدث فيها مثل تلك الأمور فإن ذلك يعتبر شهادة لصالح الشرطة ، وقد قمت

بشكر وزير الداخلية قبل دخول القاعة على الاجتماع الذى تم في مصر القديمة أول أمس وكان في ميدان عام ، وكان يمكن لمرشح الحزب الوطنى أن يقوم بمظاهرة ويهدم لنا السرادق ولكن في الواقع كان رجال الأمن موجودين وحافظوا على النظام وأدوا واجبهم ، إذن ليس الموضوع موضوع تشهير أو غيره بشأن هذه الموضوعات جميعها التى تطرق إليها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وإننى أتمجّب لأن موضوع طلب الاحاطة لم يكن بشأن هذه الموضوعات جميعها التى تطرق إليها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وأرجو أن يكون واضحا بالنسبة لتلك الواقعة أنها ليست محاولة منا للتشهير أو أننا نستغل ذلك المؤتمر الصحفى للتشهير ، وأرجو ألا يكون هذا هو التصور الحقيقى لنا ، ولو كان السيد الزميل أحمد فرغلى موجودا معنا الآن - وكنت أرجو أن يكون معنا - لتحدث هو بنفسه عن ذلك وربما تتاح له الفرصة في وقت آخر ، إذن عندما أقول إنه لم يكن يقصد التشهير ، وأن من بين الكلام الذى قاله أنه قد يحدث هرج كالذى حدث بالنسبة لنا في أسبوط أو يمكن أن يقع اعتداء كالذى كان مديرا لحالد ، فلا يمكن أن يصور مثل هذا الكلام على هذه الصورة ولا ينبغي أن يفهم منه أننا نقصد التشهير وأن الحكومة لا تريد الحفاظ على الأمن ، لأن من مهامها أن تحفظ الأمن ، ومهمة السيد وزير الداخلية هي الحفاظ على الأمن .

أما مناقشة السياسات سواء كانت سياسات داخلية أو سياسات خارجية .. إلخ فأننى أعتقد أنها ليست موضوع المناقشة مع السيد وزير الداخلية مع احترامى الشديد لشخصه ، وشكرا .

( تصفيق من صفوف المعارضة ) .

د . فؤاد محيى الدين وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب :

أريد أن أتكلّم من الناحية الدستورية ، حيث إننى إعترض دستور يا على إيراد واقعة التعريض بالسلطة القضائية في حفظ القضية من عدمه لأنه ليس للمجلس أن يعترض هذا الأمر .

رئيس المجلس :

لم يعترض أحد للسلطة القضائية ...

#### د . فؤاد محيي الدين وزير الدولة لشئون مجلس الشعب :

... لقد ذكر العضو إبراهيم شكرى أن القضية قد حفظت ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه يصير على أن يمثل شعب مصر في الخارج رغم أنه سافر إلى دمشق بدعوة شخصية بصفته رئيسا لحزب أو عضوا في حزب ؛ وليس مؤفدا من قبل مجلس الشعب .

إن النائب يمثل الشعب داخل هذه القاعة ، أما خارجها فهو لا يمثل إلا نفسه فقط ...

رئيس المجلس :

لقد قرر العضو إبراهيم شكرى أماننا الآن أنه لم يكن ممثلا لمجلس الشعب أثناء زيارته لدمشق .

( ضجة ) .

#### وزير الدولة لشئون مجلس الشعب :

... لقد قال بالحرف الواحد « أنا أمثل الشعب لأثنى عضوفي مجلس الشعب وأمثل الشعب كله » ، أعود فأكرر أن النائب يمثل الشعب كله حينما يكون داخل هذه القاعة ، أما خارجها فهو لا يمثل إلا شخصه فقط ، وشكرا .

رئيس المجلس :

لقد أعلن العضو إبراهيم شكرى أماننا الآن أنه لم يتحدث في دمشق باسم مجلس الشعب .

( ضجة ) .

#### وزير الدولة لشئون مجلس الشعب :

لقد قال في دمشق « إننى أتيت بالنيابة عن الشعب المصرى لأثنى عضو بمجلس الشعب المصرى ، وطبقا للدستور فإن عضو مجلس الشعب يمثل الشعب كله » .

رئيس المجلس :

لإزالة اللبس حول هذه النقطة أرجو السيد العضو إبراهيم شكرى أن يوضح للمجلس عما إذا كان قد تحدث في دمشق باسم الشعب المصرى أما باسمه

شخصيا وباسم حزب العمل الذى يرأسه .

**العضو إبراهيم شكرى :**

لقد ذهبت إلى دمشق وقلت إننى رئيس لحزب العمل ، وعضوفى مجلس الشعب وإننى منتخب عن الشعب ، وعندما يتحدث السيد الوزير ويقول إننى قلت :

إننى أمثل الشعب المصرى ، فإننى أقول إنه إذا كانت النية تنسجه إلى إسقاط عضويتى ، فهذا شيء آخر ، ولكن عمليا فإننى منتخب وأمثل الشعب حقيقة ، وعليه فإننى حينئذ قلت : إننى عضو فى مجلس الشعب ، فهذه حقيقة ، فإننى منتخب كمضيفو مجلس الشعب ، ولكننى لا أمثل مجلس الشعب ككل .

**رئيس المجلس :**

الآن وبعد ازالة اللبس الذى أحاط بكلام العضو إبراهيم شكرى فإنه طبقا لنص المادة (٢٧٩) من اللائحة الداخلية يكون للأستاذ حافظ بدوى حق التعقيب على ما ورد بشأنه أثناء حديث السيد العضو إبراهيم شكرى .

لقد كنا منذ ساعة مجتمعين باللجنة العامة للمجلس ، وليس هذا سرا ، وتحدثت أثناء هذا الاجتماع إلى السيد إبراهيم شكرى ، تحدثت إليه بالحديث الذى يجب أن يوجه إليه ، وأن يركز عليه ، وقلت : إن هناك أسلوبا جديدا ، وإن هناك حدثا جديدا ، وإن هناك هدفا جديدا .

أقول ، وأكرر ، أن الانسان الذى يحترم نفسه ، ويحترم مكانه ، ويحترم زملاءه لا يصف أحدا منهم بأنه كاذب ، لأنه يعرف أن الذى يحدته — أيا كان الذى يتحدث معه — ، وكما يقول — هو ممثل للشعب .

ولقد ذكرت له صباحا أننا هنا معا منذ عشرين عاما ، ونعرف بعضنا تماما .

**السيد الدكتور رئيس المجلس :**

لقد تحدث الآن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية حديثا صادقا ولم أكن قد تحدثت بعد بكلمة واحدة . فإذا بهر كان ثائر يخرج من هناك ويقول :

« حافظ بدوى كذاب »

لن أتسامح فى هذه الكلمة ، لأتلك ...

العضو إبراهيم شكرى :

إننى قصدت الواقعة نفسها ، ولم أقصد السيد الأستاذ حافظ بدوى .

رئيس المجلس :

أرجو من الأستاذ حافظ بدوى أن يلتزم بما ذكره فى بداية كلمته من الهدوء وعدم الانفعال .

العضو حافظ بدوى :

لا أعتقد أن أحدا بهذا المجلس وصف بهذا الوصف من انسان لا يمكن أن أقول ... ، بماذا أصف هذا الانسان ، إن كانت سلاطة اللسان تجعل للانسان شيئا من الاحترام ، فلا يمكن أن تقوم هذه الدنيا .

ولكننى سألتزم بقولى ولن أخطيء ، ولكننى أحتفظ بحقى فى هذا القول الذى ذكره إنسان ووصفنى بما ليس فى ، وتجننى على ، ولم يكن لى حديث معه ، ولم يكن لى قول معه ، ولكنها نفسية ... ، أيضا لا أريد أن أستطرد فى القول لأننى أستطيع أن أتكلم مثله وأكثر ، وهو يعرف ذلك ، ولكننى لن أتكلم إلا مهذبا ، وإن أتكلم إلا مؤدبا ، لأننى أعرف حق هذه القاعة ، وأعرف حق هذه الجماعة ، وعلى ذلك فإننى أحتفظ بحقى ، وأرجو اتخاذ ما يمكن نحو حماية الأعضاء ، ولا يكون الكلام هنا كلاما أسامه السب والقذف والهجاء ، لأن هذه الألفاظ لو ذكرت فى هذه القاعة ، لقلنا إننا لسنا فى مجلس نيايى ، ولكن هذا المجلس له وقاره ، وله احترامه ، وله كيانه ، وله مقامه ، ومن لم يحفظ ذلك ، فلا يمكن أن يكون جديرا بأن يكون فى هذا المكان ، وشكرا .

( تصفيق ) .

رئيس المجلس :

من المؤكد أن الكلام تحت هذه القبة يجب أن يكون لائقا بمستواها وتاريخها ، ولقد سمعت الآن من الأستاذ إبراهيم شكرى أنه لم يقصد فى حديثه السيد الأستاذ حافظ بدوى ، وإنما قالها كواقعة مجردة ، ولتسمعها منه مرة ثانية حسب مقصوده منها ، لأنه يزن أقواله ، كما أن السيد العضو حافظ بدوى يزن أقواله .

(ضجة) .

العضو ابراهيم شكرى :

أود أن أوضح أن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لم يحضر الواقعة التى أشرت إليها ، وإنما نقلها نقلا عن آخرين ، وربما أشار إلى أن من بين هؤلاء الآخرين أو أن الذى حدثه فى ذلك هو الأستاذ حافظ بدوى .

وقد حدث بالطبع بعد أن أثير الموضوع فى أول مرة أن همس بعض الناس أن المقصود بهذا هو الدكتور حلمى مراد . قلنا : هذا الكلام غير محقول ، وذهبنا إلى الدكتور حلمى مراد فأكد لنا أن الواقعة مغالطة تماما لما تم تصويره على أنه هرولة منه إلى الزعيم الراحل لكى يستسمح فيها أخطأه . وحتى لو حدث هذا فليس فيه ما يشين . والذى حدث هو عكس ذلك تماما ، والدنيا كلها تعرف أن الدكتور حلمى مراد قد أقبل من منصبه فى ذلك الوقت .

إذن ، لم يكن الأمر استسماحا ولا هرولة ، وهذا ما أكده صاحب الشأن نفسه ، ولذلك عندما أقول إن الواقعة كاذبة فإننى أعتمد على ما سرده لى صاحب الواقعة نفسه ، ولم أذكر حافظ بدوى ....

(ضجة) .

العضو حافظ بدوى :

معدرة إذا كان الإنسان يبدأ فى الحديث هادئا كما بدأ السيد إبراهيم شكرى .. يبدأ هادئا ثم يستمر فى الحديث تدريجيا ، ويتوالى الحديث فإذا بهر كان ينفسر ، وإذا بالفاظ تقال هنا وهناك . ولقد سمعت من أحد الإخوة الذين كانوا معنا فى اللجنة العامة أن ألفاظا ماسة بى قد قالها ، ولو اتنى لم أسمعها .

إذن ، ما قاله هنا لم يكن وليد الساعة ، ولكنه كان وليد نفس فتحت غضبا ، ولكن منها كان الغضب ، ومنها كان السبب فلا يمكن أن يوصف زميل بأنه كاذب . وأود أن أقول له : إن كنت تريد أن تبرز قوتك ، وأن تبرز قوتك ، أو أن تبرز قوة اللسان فإن ذلك ليس مقبولا لأنك قلتها بالحرف ، وقد سمعها الجميع : حافظ بدوى كذاب . ليس كاذبا وأنت تعرفه وتعرف آباءه وأجداده .

رئيس المجلس :

ماعاش من يقول عن الأستاذ حافظ بدوى إنه كذاب . حاشا لله . والأستاذ إبراهيم شكرى نفسه قال : « إننى لم أقصدك بهذا ولم أقل هذا » فهل سنؤول كلامه ؟

( ضجة ) .

النَّبوى إسماعيل فؤد الداخلية :

ما كنت أود أن أعلق على هذه الواقعة مرة أخرى فى إطار أننا أسرة واحدة وفى إطار محاولة رئيس المجلس أن ينهى هذا الموضوع بين الاخوة ، ولكن حينما قال إنه له يقصد الأستاذ حافظ بدوى ، وفى نفس الوقت فإن هذه الكلمة قيلت . فإذا كان لا يقصد حافظ بدوى فن يقصد حتى نحدد الموقف ؟ هذه الكلمة قيلت ...

( ضجة ) .

رئيس المجلس :

لقد قال إنه لا يقصد الأستاذ حافظ بدوى ولا السيد وزير الداخلية بطبيعة الحال ، وأكرر رجائى للسيد العضو إبراهيم شكرى أن يوضح الموقف .

العضو إبراهيم شكرى :

إننى مندهش لإصرار السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية . فإذا كنا نريد أن نحقق فيجب أن يحضر صاحب الشأن الذى نتحدث عنه بالاسم . ثم يكون هناك كلام وهذا قال كذا وذاك قال كذا . والواقعة نفسها ليس لها أى صلة بالموضوع (١) .

رئيس المجلس :

نحن لا نتحدث عن هذا بل نتحدث عما بدر منك .

العضو إبراهيم شكرى :

لا شك أن الحديث الذى تناوله السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية بالنسبة للدكتور حلمى مراد فيه إساءة بالغة إليه ، وما كان يصح أن يتحدث عنه بالاسم ....

كانت هناك محاولة لتطبيق انهاماً للأستاذ إبراهيم شكرى لاسقاط عضوته أيضاً

(ضجة) .

...وحديثه كان مرتكنا إلى قول آخر. وأكرر أن الواقعة ليست صحيحة وكاذبة إنما لم أقل شيئا عن حافظ بدوى ...

رئيس المجلس :

ولا وزير الداخلية ؟ أليس كذلك ، طبعاً .

المضو إبراهيم شكرى :

إن السيد وزير الداخلية لم يكن حاضرا تلك الواقعة ، ولذلك أقول على لسان صاحب الشأن إن الواقعة غير صحيحة .

رئيس المجلس :

طبعا للائحة يريد الأستاذ ممتاز نصار التحقيق باعتباره كان حاضرا المؤتمر الصحفى ، فليتفضل .

المضو ممتاز نصار :

عندما استمعت إلى بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية اعتقدت أنه سيتناول المسألة التى قالها الأخ أحمد فرغلى فى شأن محاولة الاعتداء على السيد/ خالد محبى الدين وهذه الواقعة لو اقتصر البيان عليها فهو حق من حقوق السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية باعتباره الأمين على الأمن فى ديارنا . ولذلك نلجأ إليه جميعا بإعتبارنا معارضين . وقد سبق لى أن العجأت إليه ولا أريد أن أذكر تفاصيل ما لجأت إليه فيه وقلت له إن هناك عددا من رجال الشرطة يتعقبنى كمعارض ، وأود أن أقرر هنا أنه مجرد أن علم سيادته بذلك توقفت المراقبة أو التتبع نهائيا .

ولذلك كنت أرجو أن يقتصر الحديث على واقعة تتصل باختصاصه كوزير الداخلية إنما جاء البيان موسعا ...

(ضجة) .

...أرجو أن تستمعوا لكلمتى فإننا نتكلم للتاريخ وللحقيقة .

إن ما قاله السيد نائب رئيس مجلس الوزراء فى شأن المعارضة وفى شأن ما قام به حزب العمل قد قام الأخ إبراهيم شكرى بالرد عليه فى هذا الصدد وإنى أؤازر



الأخ إبراهيم شكرى فى رده على بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية وهو أنه لا يدخل فى اختصاصه أن يتكلم فى أسلوب عام فى توجيه المعارضة وما يجب عليها أن تقوم به فى هذا الصدد هذه مسألة .

أما المسألة الثانية فلقد تكلم الأخ إبراهيم شكرى فى شأن دعوى لهذا المؤتمر الصحفى ومن حق السيد إبراهيم شكرى كرئيس لحزب قائم ومعترف به أن يدعو لمؤتمرات صحفية لكى يحاول الرد على الاتهامات التى الصقت به وبخزبه هنا فى هذه القاعة ، وقد كنت أرجو أن ينتهى الأمر عند قيام الأخ إبراهيم شكرى برده فى هذا الصدد لأن يتكرر الحديث مرة ثانية فيما يجب على المعارضة أن تسلكه وأن تقوم به فى هذا الصدد .

ولذلك فإن أى حديث عن توجيه المعارضة إنما هو معنى غير الديمقراطية ولا أقول ديكتاتورية فالمعارضة لا يمكن أن يرسم لها إطار عملها ولا يمكن أن يرسم لها تحرك معين تقوم به إلا صالح الوطن لأنه هو الذى يجمعنا جميعاً أغلبية ومعارضة وإن الشعب هو الذى يحكم على المعارضة وليس غير الشعب حكماً عليها فى هذا الصدد .

أما بالنسبة لبيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية فقد ورد فى بيانه بعض كلمات أحسست أنني المقصود بها لأن الأخ أحمد فرغلى فى المؤتمر الصحفى قال « أما دائرة البدارى فقد نجح فيها فلان لأن له أقارب يحملون أسلحة » .

لست بالذى يقول إنى أحارب الحكومة ولا يمكن لفرد منها كبر شأنه أن يحارب حكومة وإنما الذى أقوله وأتمسك به أن أفراد دائرتى الانتخابية أصروا على انتخابى وعلى نجاحى واليهما الفضل كل الفضل فى بقائى هنا وفى عودتى رغم أننا استهدفنا حملات مسعورة بسبب أننا رفضنا معاهدة السلام فأكرروا أنها مسعورة أريد بها إسقاط كل المعارضين وقد غوت لوحدى ...

رئيس المجلس :

أرى أن السيد العضو بدأ يخرج عن الموضوع فأرجو أن يلتزم فى كلمته بالموضوع المعروض وهو تصحيح واقعة معينة .

## العضو ممتاز نصار:

... فيما يتعلق بالمؤتمر الصحفي فقد قبلت الدعوة لأسمع دفاع الأخ إبراهيم شكري فيما أسند إليه وبعد أن سمعت دفاعه أحكم وأنا مرتاح الضمير وأشهد أنه برىء من كل التهم التي وجهت إليه وهذه أقولها للحقيقة وللتاريخ وشكرا .  
( تصفيق من جانب المعارضة ) .

## العضو نصر عبد الغفور جمعه :

لقد استمعت باصغاء تام للسيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية واطمأنت كل الاطمئنان برغم أنني كنت مطمئنا أصلا وغير منزوع كانهزعاج بعض السادة الزملاء ، لذلك فقد تقدمت بطلب الإحاطة حيث كان الاتفاق بيننا أن أتولى الحديث في هذا الموضوع نيابة عنهم ، نظرا لأن هذا الموضوع أثار لبسلة في كل مكان ونتيجة لذلك فقد اجتمع بعض الزملاء لمعرفة حقيقة هذه الواقعة .

ولكن الأمر اختلف الآن خاصة بعد كلام السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ، حيث أوضح سيادته بجانب الواقعة موضوع طلب الإحاطة أكثر من عشرين واقعة ، وإنني أتساءل : ما الهدف من ذلك ؟ هل المستهدف نظام الحكم أم الحزب الوطني ؟ المستهدف أشياء غالية وقيم عظيمة نحترمها جميعا ونقدرها ، كما ذكر الأخ حافظ بدوى أنه لا يجوز أن يقال كلمة واحدة ليست صحيحة تحت قبة هذا المجلس ، أو أن يقول أحد كلمة ثم يرجع في قولها ، فلا يصح أن أقول إن فلانا كذاب ثم أعود فأقول إنني لم أقل مثل هذا الكلام ، فن الواجب عندما أقول كلمة أن أتحمل نتيجتها ولا أخرج أن تنذر إذا ما انحطت .

نحن واثقون تماما أنه ليس هناك مخطط حكومي ولا أهلي ، أما أن يقال إن هناك مخططا ولكن لا نعرفه ، فإن مثل هذا الكلام لا يصح أن يقال في مؤتمر صحفي يحضره صحفيون أجانب من الشرق والغرب ، ثم بعد ذلك أدلى بكلام كاذب فيه افتراء ولا سند له من الحقيقة ، وبالتالي فهذا هو الكلام الكذب ، بل ومن يقوله كاذب .

إنني أتصور أن المعاني الوطنية لا يجوز اللعب فيها ، ومن الممكن أن تتلاعب في مسائل تنفيذية وسياسة ... إلخ .

من الممكن أن نأخذ ونعطى مع بعض واللعبة السياسية معروفة كالشمس في الشارع السياسى ، هذا الحزب يلعب مع حزب آخر ولكن المسائل الوطنية والمسائل القومية لا يجوز اللعب بها بأى حال من الأحوال ، ولهذا أكرم الكلام الذى قاله الأستاذ أحمد فرغلى ، ولا يجوز أن ينتسب هذا العضو إلى هذا المجلس ، المجلس الشريف العظيم لا يجوز أن ينتسب إليه عضو يقول أمام صحافة أجنبية إن هناك مؤامرة في مصر ضد خالد محيى الدين لأنه رئيس حزب معارض .

إن خالد محيى الدين يعارض منذ وقت طويل ولم يمسه أحد بسوء ولم يحاول أحد الاعتداء عليه ، ثم يقولون : إن هناك مظاهرة حدثت ، وليكن ... هناك مواطنون ضدكم ، أعتقدون عند نزولك بلدا ما أن يخرج الأهالى لاستقبالكم بالتصفيق ؟ لا ... فهناك من يكون معكم ومن يكون ضدكم . ومن هم معكم معروفون كالشمس قلة حاكمة معروفة بالعدد بل بالاسم ...

العضو إبراهيم شكرى :

لأقبل هذا . ربما كانوا قلة ، ولكنها ليست حاكمة .

العضو نصر عبد الغفور جمه :

إجلس يا إبراهيم لا تتكلم هذا الكلام ؛ إجلس يارجل ، إجلس وتعلم السياسة أولا ..... إجلس .

إننى أقول — يسيادة رئيس المجلس — الذين معهم ....

رئيس المجلس :

لقد تعود المجلس — يا أستاذ نصر — على استعمال ألفاظ معينة ليس بها تحريج .....

العضو نصر عبد الغفور جمه :

إننى مصمم وواثق ....

رئيس المجلس :

أرجو العضو ألا يعمم موضوع القلة الحاكمة ، قد تكون وراء البعض وليست وراء حزب العمل .

## العضو نصر عبد الغفور جمه :

أوافق . لا حزب عمل ولا غيره إننى أقول إن البلد كله يعلم ، فأنا لا أقول كلا مان عندى ، ولا أقول عدد أصوات حزب العمل ، لا .

إننى أقول إن الحقيقة واضحة والشارع السياسى موجود ، وأعضاء حزب العمل يتحدثوننا فى صحفهم ، ويطالبوننا بالنزول إلى الشارع السياسى ، نحن جميعا نعمل فى الشارع السياسى ، هل نحن نجلس على الكوبرى السياسى ؟ نحن فى الشارع السياسى نمش فى دوائرنا ونحدثهم أن ينزلوا إليها لمعرفة من معهم ومن ضدهم وهذه الأمور أساس لقياس الديمقراطية ، ولتسمح لهم بالكلام ولن نتكلم معهم ، ولا يمتدنى عليهم أحد ، لكن إذا وجد بينهم من يحركه أو يثيره الشيوعيون ، وأنا أركز على كلمة الشيوعية بالذات لأن مثل هذا الكلام لا يرضى عنه المواطنون ولا يستحملونه ، خاصة إذا كان هناك من يقف بالمساجد وبنه إلى أن هؤلاء الزائرين هم أصلا شيوعيون نحن لدينا حساسية ضد الشيوعية عندما تذكر كلمة الشيوعية فى الريف بل فى مصر كلها .

إن المواطنين المصريين لديهم من كلمة الشيوعية حتى ولو تخفى هؤلاء تحت مسمى الاشتراكيين وليس الشيوعيين .

لقد بدأ المواطنون يدركون أن الشيوى يتوارى وراء كلمة الاشتراكى . كل هذا الكلام معروف .

إننى أقول برغم كل الظروف التى نراها ، إن القاعة يجب أن تكون بنأى من كل كلام لا يجوز ضده من أى عضونا فى المجلس سواء كان من حزب الأغلبية أو من حزب الأقلية ويخطئ فى حق الوطن ، فلا بد أن يكون هناك أسلوب لمحاسنة وما هو هذا الأسلوب ؟

لقد اتفقنا بسيادة رئيس المجلس على أنه توجد لائحة داخلية للمجلس قام الأعضاء بإعدادها وتمت الموافقة عليها مادة مادة وبالإجماع وبأن كل من يسئ للوطن أو يتصرف تصرفا شائنا فإنه يحال إلى مكتب المجلس ، وعلى هيئة مكتب المجلس إيمان أن تيرته وإما أن تحيله إلى لجنة القيم التى تجتمع وتعد تقريرها بشأنه ، وهى مشكلة من رؤساء اللجان وغيرهم وبها الاحتياطات والضمانات الكافية ، وتسعى كلام العضو المحال إليها ، كل هذا لكى تقرر ما تراه بشأن ما ارتكب .

والذى يقول عن مصر إنها تتآمر ضد المعارضة ، فأنا أقول إن هذا خيانة ، خيانة وطنية ، لا يجوز السكوت عليها ، ولا بد أن يقدم العضو الذى قال هذا للمحاكمة الوطنية بواسطة لجنة القيم .

وإننى هنا لا أقصر كلامى على السيد العضو أحمد فرغلى فقط ، ولكن هذا يتطرق إلى أى عضو من أعضاء المجلس سواء كان فى الداخل أو الخارج ، وإذا صح أن السيد العضو إبراهيم شكرى سافر إلى الخارج وتحدث بكلام يشتم منه أن به مساسا بالوطنية المصرية أو بالقيادة المصرية أو بزعامة مصر ، فإننى أقول هنا يجب أن يقدم للمحاكمة ...

رئيس المجلس :

لقد وضحت وجهة نظر السيد العضو نصر عبد الغفور .

العضو نصر عبد الغفور جهة :

معى مستند بخط السيد العضو إبراهيم شكرى وأود تلاوته أمام المجلس ...

العضو إبراهيم شكرى :

إقرأه .

العضو نصر عبد الغفور جهة :

أود أن أقول إن الذى يضيق بالمعارضة أو حتى إذا رأى شخصا يختلف معه فإنه يتهمه بأفدع الألفاظ ، والورقة التى معى هى بخط السيد العضو إبراهيم شكرى وتتضمن ألفاظا من أقلع ما يمكن ضد زملائه النواب .

وفى نهاية كلمتى هازلت أصمم على رأى بإحالة السيد العضو أحمد فرغلى بهذه الواقعة إلى لجنة القيم بالمجلس ، لترى آثاره بشأنها وكذلك مكتب المجلس ، وشكرا .

رئيس المجلس :

الآن ، السيد العضو أحمد فرغلى غير موجود ، وقد قال السيد العضو نصر عبد الغفور إن الواقعة المتعلقة بالسيد العضو أحمد فرغلى هى من اختصاص هيئة مكتب المجلس .

وفي ضوء هذه المناقشة ، وحيث إننا نجتمع حاليا في اللجنة العامة لمناقشة أمور معينة يومية ، وقبل أن أطرح الأمر على حضراتكم ، أود أن أقول إن عظمة الديمقراطية في أي شعب وفي أي مجلس ألا تضيق الأغلبية ذرعا بالمعارضة ، وأن تلتزم المعارضة الموضوعية وتحترم الأغلبية ، وهذا ما يجب أن نصحه دائما في أذهاننا ونحن نتحدث .

ولنستمع الآن إلى تعقيب من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، فليتفضل .

**اللواء نبوي اسماعيل وزير الداخلية :**

إن لى تعليقا موجزا على ضوء ما ذكره السادة الأعضاء ، فلقد استمعت إلى تفسير من الأخ إبراهيم شكرى عن بعض الوقائع وأتمنى مخلصا أن ينعكس ذلك كل علاقاتنا جميعا في الممارسة بالنسبة لحزب التجمع .

ولكن أود أن أضع تحت نظركم أن التنسيق مع حزب التجمع لم يكن وليد خطاب السيد رئيس الجمهورية الأخير ، باعتبارهم معارضة أرادوا أن يتدبروا مواقفهم مع بعضهم البعض ، ولكنه تنسيق وتدابير قديم يرجع إلى عدة أشهر طويلة مضت ، فكان هناك تنسيق بالنسبة لمعرض الكتاب الإسرائيلي وصديريان مشترك ، وكان هناك تبرع من السيد خالد محيى الدين بمبلغ ٤٠٠ جنية لصالح جريدة الشعب ، وكان هناك تبادل للكتابة فيكتب أحد من حزب التجمع في جريدة الشعب ، ويكتب أحد من جريدة الشعب في نشرة التقدم التي يصدرها حزب التجمع ، وهم أحرار في هذا .

ولكنى أردت أن أوضح أن التدبير لم يكن نتيجة للخطاب الأخير لرئيس الجمهورية ، كما أن التنسيق ليس من أجل ما أثير أو وجه للمعارضة ، ولكنه تنسيق مضى عليه بعض الوقت .

وفيما يتعلق بالواقعة التي أشرت إليها ، ففى الحقيقة إننى لم أذكر اسم الدكتور حلمى مراد حينما أثير هذا الموضوع في مناسبة سابقة ، ولكن لماذا ذكرت اسمه اليوم ؟ لقد ذكرت اسمه ... ، وقد قال السيد العضو إبراهيم شكرى أنه شخصية عامة ، وإننى معه فأى شخصية عامة تتحمل أن تثار أية أمور تتعلق بواقعة سياسية خصوصا

إذا كان وزيراً... ، فهذه ملك للشعب ، وملك للممارسة ، وقد ذكرت اسمه نظراً لسلوكه غير الديمقراطي ، ولإساءاته للحزب الوطني ولنا جميعاً فهذا يأتي من شخص — في كل الظروف وتحت كل الظروف — يكون صاحب مبدأ . أما اليوم في جو الحرية والديمقراطية وهو آمن على أنه ليس هناك اعتقال ، وعلى أن الرئيس السادات فتح لنا الممارسة من أوسع أبوابها ، ثم يتهم بهذا الأسلوب ، وإنني أتساءل أين كان في هذه الأيام ؟ ولئن أتمرض لأسانيد هذه الواقعة ، وقد قلت إن السيد حافظ بدوى كان موجوداً أثناء هذه الواقعة ، والكلمة قيلت من السيد العضو إبراهيم شكرى ، ويكفى أنه اعتذر عنها للأستاذ حافظ بدوى ، وإنني لن أرد عليه إلا في حدود أخلاقيات الممارسة ، ولكننى أقول له — بأمانة — إذا كنت في إطار تراجعك عنها وتسميعها ، إنك تقصد أن توجهها إلى ، فهذا أمر لا بد أن أقف عنده مرة ثانية بكل الوضوح ، فهذه الواقعة لا تمر...

**العضو حافظ بدوى :**

أنا معك .

**النبوى اسماعيل :**

لا يمكن أن تمر الواقعة ، وقد أعطيت السيد حافظ بدوى الفرصة لكي يرد عليا بعد أن رفع يده طالبا الكلمة فوراً أن بدرت منه ، ولكن التلاعب بالألفاظ وهو تراجع ويقول إنه لم يقصد السيد حافظ بدوى ثم يقف بعد ذلك ، فهذا أمر غير مقبول ، ولا يمكن أن يمر ، وكان من الممكن أن أتركها تمر ، ولكن لا بد هنا — كما ذكر الإخوة — إنه في إطار الاسرة يمكن لأحدنا أن يخطئ ، ولكن لا بد أن تكون الأمور واضحة فأنت مخطئ وللطرف الآخر الحرية في الرد عليك بالأسلوب المناسب ، وفي إمكانى أن أرد على السيد العضو إبراهيم شكرى بصفتى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدخلية بأسلوب . ويمكننى أن أرد عليك بصفتى زميلاً في هذا المجلس بأسلوب ، وأسلوب يرضينى ، وكل هذا في إطار القانون .

فيمكننى كمعضو في هذا المجلس أن أوجه إليك أرفع السباب وأكثر من هذا ، وكوزيراً دخلية توجد سيادة القانون ، وإننى أصر على أن يتخذ المجلس إجراء مع السيد العضو إبراهيم شكرى ، أما أن تمر الواقعة ثم يتراجع عنها أمام المجلس ويقول إنه لم يقصد ها وهذا حسن ، ولكن يقول إنه لا يقصد الأستاذ حافظ بدوى فقط ويقف عند

هذا ، فهذا لا أقبله ... ، وإننى هنا والأستاذ حافظ بدوى وغنى  
جميعا ، فما يمس أحدهما فإنه يمس الجميع كزملاء وإخوة وأسرة ،  
ولكننى لا أسمح أن تعلق بالأذهان إنه كان يقصدنى على الإطلاق  
لا من قريب ولا من بعيد ، ولا يمكن أن أسمح بها تمرأى حال من  
الأحوال ، وليكن هذا واضحا ، وإننى انتظرت حتى تأخذ المناقشة  
مجرأها ولم أرد عليه وقتها إننى فهمت أن الأستاذ حافظ بدوى سيرد  
عليها فوراً لأنه رفع يده ، ولكنه لكى يتخلص من مأزقه مع الأستاذ  
حافظ بدوى لجأ إلى تمبيج الأمور ، وإننى أردت أمام المجلس إذا كان  
السيد العضو إبراهيم شكرى يقصد أن يوجه لى كلمة كاذب ، فإن  
لى معها وقفة وشأنا ولن أدعها تمر بحال من الأحوال ، وإننى فى  
انتظار رأى السادة الأعضاء ورأى المنصة ، وأحتفظ بحقى فى التعليق  
عليها .

أمر آخر ، وهو يتعلق بما قاله السيد العضو أحمد فرغلى ، الذى قال بالحرف فى  
المؤتمر الصحفى وقد سمعه الصحفيون جميعا ، والذى قال عنه السيد العضو إبراهيم  
شكرى إنه لم يقصد به الحكومة ، فقد قال السيد العضو أحمد فرغلى الآتى :

« لماذا حاول محمد عثمان محافظ أسيوط اغتيال خالد محمى  
الدين فى القوصية ، وعندى ما يثبت أن هناك محاولات لأغتيال  
السيد خالد محمى الدين » والسيد / محمد عثمان محافظ (١) ، وجزء  
من الحكومة ، والسيد العضو أحمد فرغلى لم يطلق الواقعة على  
علاجها ... ، بأن هناك اغتيالا من أفراد أو أشخاص ولكنه ذكر  
بالنص الآتى « لماذا حاول محمد عثمان محافظ أسيوط اغتيال خالد  
محمى الدين فى القوصية وعندى ما يثبت أن هناك محاولة لأغتيال  
خالد محمى الدين » والسيد محمد عثمان محافظ أسيوط زميل وعضو  
فى النظام والحكومة وليس معنا هنا ليرد عن نفسه ، فهذه العبارة  
قبيلت على مسمع ومرأى من الصحافة المحلية والعالمية ، وقد قصدت  
أن أوضح هذه النقطة أيضا .

(١) محمد عثمان محافظ أسيوط السابق — كان رئيساً للجنة النظام بالائتلاف الاشتراكى اثر انقلاب  
مايو ١٩٧١ وأصدر قراراً بإبعاد عدد كبير من الصحفيين والكتاب عن صحفهم وهومن أخلص  
بجموعة السادات .



وإذا كان السيد العضو إبراهيم شكرى انفعّل وهاج حيننا تعرضنا للواقعة الخاصة بالسيد حلمى مراد ، فلماذا لا يتحرك حيننا تصدر من السيد حلمى مراد أمور تعف عنها النفس واللسان .. وهذه الأمور عندى وقائنها كاملة وهى تتصل بالنظام وقائد النظام وأكثر من هذا ... فلماذا لا يتحرك وينفعل ويقول له على الأقل كلمة عيب ، الذى يحدث منه ؛ وخصوصا أن زملاء له بالحزب اعترضوا على هذا ومنهم من ترك الحزب لهذا السبب ؛ واليوم نلاحظ أنه ينفعل وينسب لزميل فى المجلس كلمة كذاب أو كذب ولا يتحرك ليقول للسيد حلمى مراد عيب أن يقال هذا الكلام فى حق النظام وقائد النظام ؛ ومسيرتنا .. ، وهذه النقطة أردت أيضا أن أشير إليها وأكتفى بهذا القدر من التعليق ، ومازلت أعلق تحديده موقفى من الكلمة التى ذكرت ... ، وفى حق السيد حافظ بدوى ... ، ولا بد أن تكون الأمور معددة وواضحة ، وهذا أيضا حق المجلس ، وأتركها لسيادتكم وشكرا لحضراتكم .  
( تصفيق ) .

#### العضو إبراهيم شكرى :

بخصوص الحديث عن الواقعة التى ذكر فيها اسم الدكتور حلمى مراد ، فاعتراضى هو على ورود هذه الواقعة كلية ، فهذه الواقعة ليست متصلة بطلب الإحاطة لامن قريب ولا من بعيد ، وهى واقعة استشهد بها مرة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية فى محاولة منه — دون ذكر الاسم — لفرص صورة شخص ، وأن هذا الشخص له أوصاف وطريقة ... إلخ ، كل هذا دون أن يذكر الاسم ، ولسيادته الحق فى أن يتكلم وأن يصور المسائل بالطريقة التى توصل المعانى التى يريد بها ، ولكن عندما يذكر أسماء ، أعتقد أنه ليس من تقاليد المجالس أن نأتى بأسماء أشخاص لا يوجدون معنا ونحاول أن نتكلم عنهم ، ونضطر أن نتكلم وتدافع عنهم ، كما أنه يتحدث عن واقعة معينة ويقول بأننى قلت إنه ليس حافظ بدوى ، فيكون شخصا ثانيا فقصده أنا ، بالرغم من إنه لم يكن موجودا فى أثناء حدوث هذه الواقعة ، إذن فالرواية نقلت إليه من حافظ بدوى ، أو من غير حافظ بدوى ، والمجلس به أكثر من ٢٥ وزيرا ، ويمكن هذا من تقارير أو من أى كلام أو من مصادر الكثرة ، ويمكن يكون هذا ... ، إنما الواقعة كما وردت سمعت من صاحبها أنها غير صحيحة كما جاء فى حديث سيادته ...

رئيس المجلس :

يا أستاذ إبراهيم شكرى ، نحن لسنا بصدد الواقعة ، بل نحن بصدد ما بدر منك من أخطاء لا يجوز أن تقال تحت هذه القبة .

السيد العضو إبراهيم شكرى :

الواقعة التى استشهد بها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية غير صحيحة ، ولا يصح أن تأتى بسيرة شخص غير موجود فى المجلس ...

رئيس المجلس :

ليس هذا ما نتحدث عنه ، ولكنك استعملت الفاظا أثناء انفعالك .

العضو إبراهيم شكرى :

إننى لم أقصد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية ولا السيد حافظ بدوى .

العضو محمد عبد الحميد رضوان :

إننى أخشى أن ننزلق إلى منزلق خطر جدا ، ويجب ألا ننزلق وأنصلح إلى ما وصلنا إليه ، وبحكمتنا فى خصوص إدراج طلبات الإحاطة ومناقشتها المادة (١٩٦) من اللائحة الداخلية للمجلس والتي تنص فى فقرتها الثانية على أنه « وللمجلس أن يقرر إحالة الموضوع إلى اللجنة المختصة لبحثه وتقديم تقرير عاجل عنه » .

فبعد إدراج الإحاطة فى جدول الأعمال وقبل الأسئلة مباشرة يدللى العضو الذى قدم الطلب ببيان ويحبه الوزير فى إعجاز ولا تجرى المناقشة فى الموضوع إذا تمت الاجابة عنه فى نفس الجلسة .

وماتم فى طلب الإحاطة الذى نحن بصدده اليوم ، هو أن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية تناول حديثا حول طلب الإحاطة الذى تقدم به السيد الأخ نصر عبد الغفور وشرح فيه بعض النقاط ، وهذه النقاط لها من الأهمية ، وهى أيضا تتصل بحديث السيد رئيس الجمهورية فى ١٤ مايو ، واتصالها واجب ، والممارسة هنا فى مجلس الشعب تتخذ الآن صورة ما كان يجب أن نصل إليها بأى حال من الأحوال ، فالمعارضة دائما تأخذ الكلمة ، ودائما توضح وجهات

النظر الخاصة بها في داخل هذه القاعة وتحت هذه القبة بكل الحرية وبكل الإصرار على أن توضح كل ما يمين لها من آراء ، ونحن نستمع إليها ومن واجبنا أن نستمع إليها ، ومن واجبهم أيضا أن يستمعوا إلينا ، كل هذا في إطار يحكمه الدستور واللائحة الداخلية وكذلك يحكمه قانون حماية القيم من العيب ، وأيضا تحكمه قوانين كثيرة يجب ألا تغيب عنا ونحن نمارس تحت هذه القبة ، ويجب أن تكون ممارستنا جميعا متصلة بالقواعد والقوانين وأيضا بالأخلاق ، وما دار هنا اليوم أخشى - وأكرر - أن ينزلق بنا إلى منزلق خطر ، ولا نريد أن نذهب أغلبية أو معارضة - إطلاقا - إلى هذا المستوى ، ولا نتفق مع ما وصل إليه الأمر سواء من جانب الأستاذ إبراهيم شكرى أو من جانب الإخوة الموجودين هنا والذين تناولوا بالحديث الأخ إبراهيم شكرى ، لا نريد أن نصل إلى هذا المدى بمجلس الشعب ، فالقانون والدستور واللائحة كلها رسمت الطريق جليا واضحا ، فالسيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أدلى في نيانه ببعض التصريحات التي صدرت من بعض أعضاء المجلس خارج هذه القبة وخارج المجلس ، وهذه التصريحات تناولت النظام وما ورد في خطاب السيد الرئيس محمد أنور السادات ، وتناولت أيضا بعض أفراد هذا النظام وهذه الحكومة ، والدستور والقانون واللائحة رسمت الطريق لكي يحاسب كل إنسان على ما يصدر منه ، وبناء عليه بإسادة رئيس المجلس فنحن كأعضاء في هذا المجلس قد رسمت لنا لائحتنا الداخلية في أكثر من موقع ، ورسم لنا القانون ، قانون حماية القيم من العيب ، وقانون حماية السلام الاجتماعى ، قد رسا لنا الطريق الذى يجب أن نسلكه فيجب أن نتبع الأسلوب والسلوك اللذين رسمها لنا القانون .

لدينا سيدى رئيس المجلس لجنة القيم بالمجلس وهى التى تملك أن تحاسب كل عضو يخرج أو يشذ عن نظام هذا المجلس ، أو عن قيم هذا المجتمع أو عن دستور هذا الوطن أو أى قانون من قوانين البلاد ، إن أحكام اللائحة قد رسمت الطريق وحددت الإجراء لمحاسبة أى عضو ، حيث ستعد تقريرا في شأن ذلك العضو ، يتضمن قول المجتمعين وآراءهم ، ثم يعرض هذا التقرير على المجلس الموقر وله عندئذ القول الفصل ، فيما ينسب إلى أحد الأعضاء من انحراف .

لكل ذلك أرجو وألح في الرجاء أن يحال هذا الموضوع إلى مكتب المجلس أو إلى اللجنة العامة للمجلس لبحثه واتخاذ الإجراء المناسب في هذا الشأن سواء بمواجهة

الأعضاء الدير وردت أسماؤهم في حديث السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، أو من ورد ذكرهم في طلب الإحاطة . وأن اللجنة العامة قادرة على اتخاذ القرار المناسب ، وأنها ستعرض على المجلس المقرر نتيجة قرارها ، كما أترح إقبال باب المناقشة في هذا الموضوع ، وشكرا (١) .

رئيس المجلس :

لقد استمع المجلس المقرر إلى طلب الإحاطة وما أثير حوله من موضوعات والردود التي قبلت بشأنها ، والتعقيبات التي دارت حولها .

ونظرا لما أثير في أثناء المناقشة من موضوعات تتعلق بالممارسة الديمقراطية وأمر تتعلق بسلوك بعض أعضاء مجلس الشعب . وأود أن أوضح في هذا الخصوص أن كلامنا حر يص على تعميق وتأكيد الديمقراطية ، وبقاء المعارضة ودعمها . . إن هذه أمور أساسية لا بد أن نضع لها ضوابط عامة تحدد مسلكنا في أثناء ممارسة الأمور اليومية ، خاصة بعد أن انتقلنا من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي القائم على تعدد الأحزاب .

إننا يمكن أن نواجه ببعض الأخطاء تحدث هنا وهناك ومن واجبنا تصحيح هذه الأخطاء وأن نسير قدما نحو تعميق الديمقراطية .

وإعمالا لما أترحه السيد العضو محمد عبد الحميد رضوان فهل توافقون حضراتكم على إحالة طلب الإحاطة والموضوعات التي أثيرت بشأن المناقشات والتعقيبات التي دارت حولها ، إلى اللجنة العامة للمجلس لبحثها وتقديم تقرير عنها ، وخاصة أنها تخصص بمناقشة الموضوعات العامة والأمور المهمة ، وأعتقد أن هذا الموضوع من بين الأمور المهمة فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

ورفعت الجلسة على أن تعقد مرة أخرى للنظر في هذا الموضوع عندما تضع اللجنة العامة تقريرها . . وفي جلسة ٨ أغسطس سنة ١٩٨١ أتمت اللجنة العامة وضع تقريرها وفيه طلبت إحالة الأمر إلى اللجنة المشتركة من اللجنة العامة ولجنة الشؤون الدستورية والتشريعية وذلك للنظر فيها هو منسوب من مخالفات قانونية إرتكبتها العضو احمد فرغلي عضو مجلس الشعب عن دائرة قسم أول شرطة أسيوط وقد إختارت اللجنة

(١) عين السيد محمد عبد الحميد رضوان - بعد ذلك - وزيراً للثقافة في حكومة السادات .

السيد محمد رشوان محمود وكيل مجلس الشعب مقررًا في الجلسة التي عقدها المجلس في ١٢ أغسطس سنة ١٩٨١ (١)

وعقدت الجلسة في السابعة و٤٥ مساء اليوم المذكور (١٢/٨/١٩٨١) .. ونولى رئاسة الجلسة د. صوفى أبو طالب رئيس المجلس .. وحضر الجلسة أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى ( حزب السادات ) كما حضر الجلسة د. فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء .. وفكرى مكرم عبيد السكرتير العام المساعد للحزب .. واللواء نبوى اسماعيل وزير الداخلية ..

وكان الموضوع هو إسقاط العضوية عن العضو احمد فرغلى :-

وبدأ محمد رشوان في قراءة تقرير اللجنة المشتركة (٢) الذى إنتهى فيه الى موافقة اللجنة على إسقاط العضوية ( وافق على إسقاط العضوية من اللجنة ٣٨ عضواً واعترض ثلاثة هم : د. حلمى الحيدى ، المستشار ممتاز مصار ، السيدة الفت كامل )

ولم يحضر احمد فرغلى لمرضة ووجوده في مستشفى الأمل بجاردن سى ولذا فقد أرسل الى رئيس المجلس يقول : نظرا لوجودى بمستشفى الأمل أحيط سيادتكم علما بمرضى حيث علمت أن اللجنة المشتركة أعدت تقريرها لعرضه على المجلس وحيث أن لائحة مجلس الشعب تستلزم حضورى لابتداء دفاعى .

في مواجهة هذا التقرير ، وحيث اننى لا أستطيع مغادرة المستشفى وفقا لتعليمات الأطباء (٣) فأنتنى أوكل وأفوض الزميل المستشار ممتاز نصار عضو مجلس الشعب لابتداء الدفاع عنى

---

(١) أختير السيد محمد رشوان وزيرا فيما بعد .

(٢) نص التقرير يقسم الوثائق الكتاب

(٣) قرر الدكتور حنق السيد أستاذ القلب بجامعة القاهرة ونقيب الاطباء وعضو مجلس الشعب أن مرض احمد فرغلى مرض خطير وقد تمعد خطورة الى حدوث إنفعالات مضاعفة اذا حضر الجلسة ..

و بدأ المستشار ممتاز نصار دفاعه أمام مجلس الشعب فقال :

في الواقع ، كنت قد طلبت التأجيل أمام اللجنة المشتركة لإتاحة الفرصة للزميل أحد فرغلي أن يبدي دفاعه كاملا إذ إنه مريض ، وقد رفضت اللجنة ذلك ، ولا يمنع مانع من أن أعيد هذا الطلب أمام المجلس الموقر بكامل هيئته لأنه صاحب الرأي الأول والأخير في هذا الشأن ، ولذلك أطلب - قبل أن أبدي أى دفاع - المجلس الموقر أن يتكرم بالموافقة على طلب التأجيل لمرض الزميل ولكي يتمكن من إعداد دفاعه كاملا وخاصة أن أحد الزملاء أعضاء اللجنة الدائمة وهو الدكتور وحدي السيد قد أبدي الرأي في اجتماع اللجنة المشتركة بأن هذا المرض الذى وصفه الدكتور المعالج الذى تولى الكشف هو مرض خطير في ذاته وقد تمتد خطورته إلى حدوث انفعالات مضاعفة إذا حضر السيد الزميل وواجهه المجلس بهذه الاتهامات ، ولذلك فإننى أطلب من المجلس الموافقة على طلب التأجيل ، و بعد ذلك أستطيع إذا قبل المجلس هذا الطلب أن أنهي للزميل بأن يعد دفاعه كاملا في هذا الصدد والأمر متروك للمجلس الموقر وهو صاحب الرأي الأول والأخير في هذا الشأن ، ورفض اللجنة المشتركة لهذا الطلب لا يحول بيني وبين تكرار هذا الطلب الآن أمام المجلس مجتمعا ، ولذلك أناشدكم الموافقة على طلب التأجيل ليستكمل الزميل دفاعه وخاصة بعد أن تبين أن الانتهاء من اللجنة المشتركة هو أن الفصل أو إسقاط العضوية هو الجزاء المعروض على حضراتكم ولذلك فإن العدالة ، تقتضى أن يمكن أى متهم من استكمال دفاعه مهما كانت الأسباب ولا يوجد ما يضير الموقف من التأجيل ، والتأجيل يحقق مصلحة عليا وهى تمكين عضوفى مجلس الشعب شأنه ليس أقل من أى مواطن يستطيع أن يدفع أمام المحكمة وأمام أى اتهام يوجه إليه بطلب التأجيل للمرض ولأنه لم يتمكن من الدفاع عن نفسه بهذه الصورة التى وجد عليها والتى سجلها الدكتور صاحب الاختصاص الأميل في هذا الشأن ولذلك أنتظر قليلا لكي يبدي المجلس رأيه في طلب التأجيل .

محمد رشوان :

إن من حق السيد رئيس المجلس أن يعرض هذا الاقتراح على المجلس الموقر ، ولكن الأخ الفاضل المستشار ممتاز نصار تعرض لما أبداه السيد العضو الدكتور وحدي السيد من رأى طبيعى ، وقد كانت اللجنة حريرة على إتاحة كل الضمانات ، فلم يكن المجلس متعجلا في اتخاذ قرار بإسقاط العضوية على زميل من

الزملاء ، فكثير من الإخوة الأعضاء شاركوا بالعضوية في مجالس متعددة ، وكان إسقاط العضوية لا يستغرق نظره أكثر من أسبوع أو أسبوعين على الأكثر .

إن الضمانات والاجراءات التي تمت في هذا المجلس بشأن هذا الموضوع بدأت منذ يوم ٢٤ مايو ١٩٨١ أى منذ نحو ثلاثة أشهر وقد أعطى طبيب المجلس للسيد العضو أحمد فرغلى إجازة لمدة ثلاثة أيام وكان ذلك يوم السبت ٨/٨/١٩٨١ ، وقد استدعينا طبيب المجلس للمناقشة والشهادة ، وله ضميره ، وقسمه الذى أقسمه على احترام مهنته ، ماذا قال لقد قال : إننى أستغرب ، لأننى أقوم بالكشف على أعضاء كثيرين وقال : إنه لأول مرة في حياته يطلب منه عضو من أعضاء المجلس إجازة لمدة ثلاثة أيام ، لأنه في العادة يطلب الكشف أو دواء أو التحويل إلى إحدى المستشفيات ، وقال : بأنه يعمل طبيبا منذ ٣٥ سنة وأنه يزاول مهنة الطب منذ مدة طويلة ، وأنه يشغل مدير عام الشؤون الطبية بالمجلس ، وأنه لأول مرة في حياته يطلب منه أحد الأعضاء إجازة لمدة ثلاثة أيام فوافق على ذلك ، وأنه لا يعرف السبب في طلب هذه الإجازة ، وليس لدى الطبيب سوء نية في ذلك .

وفي الساعة الثامنة من صباح اليوم ١٢/٨/١٩٨١ قام نفس الطبيب بالتوجه إلى السيد الزميل أحمد فرغلى بالمستشفى وقام بتوقيع الكشف الطبى عليه وقياس ضغط الدم ، ووجد أن ضغط الدم — على ما أذكر — ١٣٥ على ٨٠ ، وقد عبر عن ذلك كتابة بأن ضغط الدم طبيعى ، كما قام بقياس درجة الحرارة فوجدتها عادية ، ودارت مناقشة فنية — وأنا لا أدعى لنفسى أننى أفهم في الطب ، ولا يستطيع أحد أيضا أن يدعى أنه يفهم في الطب إلا إذا كان طبيبا — وكان الأمر المهم في اللجنة أن توجه أسئلة محددة ، وعلى ما أذكر فإن السيد الدكتور حمدى السيد قال إن هذا الضغط لو ارتفع فإنه يؤثر على المخ ، فقال له طبيب المجلس إن هذا ليس مرضا عضويا — وأنه مع احترامه للسيد الدكتور حمدى السيد كما أنه نقيب الأطباء وأنه يقدره — فإن له فترة زمنية تربو على ال ٣٥ سنة في مهنة الطب ...

**العضو احمد يونس :**

إنه غير مختص ، كما أن الدكتور حمدى السيد أستاذ وعالم من علماء الطب .

**محمد رشوان (المقرر)**

إننى أتحدث عن واقعة ذكرت على لسان أحد الزملاء ، وهذا لا يقلل من كفاءة وعظمة عالم من علماء الطب وهو السيد الدكتور حمدى السيد ، ونحن نعلم جميعا أنه

رجل فاضل وعلى خلق ، وذلك حتى لا نزايد على بعضنا البعض .

وقد سألنا الطبيب الذى قام بتوقيع الكشف الطبى على السيد أحمد فرغلى والذى كنا نناقشه حيث إن السيد الدكتور حمدى السيد لم يقم بتوقيع الكشف الطبى عليه ، ومن غير الممكن قيام أحد المحامين بالدفاع عن قضية مالم يطلع على أوراقها فالذى كان يتحدث هو الطبيب الذى قام بالكشف على السيد العضو ، وأقسم بالله أنه لو خطر فى ذهنى ذلك لطلبت من السيد الدكتور حمدى السيد القيام بتوقيع الكشف الطبى على الزميل ، ولكن فى نفس الوقت من الناحية الشكلية ربما يكون هذا غير مقبول أن يقوم سيادته بالكشف على عضو من الأعضاء محال إلى لجنة تحقيق ، وقد قال الطبيب الذى قام بالكشف إن حالة السيد العضو طبيعى ، وأنه يتحدث بصورة عادية وهادئة جدا ، وأنه فى المرة الأولى كان منفلا بسبب إبلاغه بقرار اللجنة العامة ، وأنه من الممكن أن يرتفع ضغط الدم لأى إنسان عند حدوث أى إنفعال ثم يعود إلى حالته الطبيعية بعد ذلك ، وذكر أن حالته طبيعى ويمكنه الحضور أمام اللجنة ، ثم إنه انتقل من منطقة الهرم إلى موقع المستشفى والمسافة بينها تصل إلى نحو ٢٠ كيلومترا ، بينما لاتزيد المسافة بين المستشفى والمجلس عن كيلومتر واحد ، وبالتالي فإن هذه المسافة لاتشكل أية خطورة على صحته إذا ما انتقل من المستشفى الموجود فى جاردن سيتى إلى المجلس . هذا جزء من المناقشة التى دارت ، وللأمانة فهذا ليس شاملا ، لأن هذه المناقشة دارت على مستوى عال ، ثم طرحت الأمور على الإخوة الزملاء فى اللجنة ، ويصل عددهم إلى نحو ٤١ عضوا وهم من قيادات وزملاء وأعضاء المجلس ، فهذه اللجنة المشتركة مشكلة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية وأعضاء اللجنة العامة ، وقد كنت إلى جانب رئاستى للجنة منظما لها ، لا أبدى رأيا فى اللجنة ولكن أستوضح وأسأل وأنظم المناقشة والرأى فى النهاية للجنة المشتركة ، ولم يسبق أبدا أن فصل عضو من المجلس عن طريق لجنة مشتركة فى المجالس السابقة ، بل إن الأمر كان يقتصر على لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ولكن هذا الموضوع عرض على لجنة مشتركة من اللجنة العامة التى يبلغ عدد أعضائها نحو ٢٧ عضوا بالإضافة إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية وقد طرحت على اللجنة ماسمعه من طبيب المجلس ، وما ذكره السيد العضو الدكتور حلمى الحنيدى ، وما قاله السيد العضو الدكتور حمدى السيد ، وإن اللجنة استمعت إلى وسائل الإخطار ، وهل فى هذا تحايل أم لا ؟ وهل هناك مرض أم لا ؟ وإن اللجنة لها أن تقرر



ماتراه ، فهل نسير في الإجراءات طبقا لللائحة أم لا ؟ وقد وافق ٣٧ من أعضاء اللجنة المشتركة على السير في هذه الإجراءات ، واعترض أربعة أعضاء أى أن أخذ الرأى الذى تم كان قانونيا ، والأمر بياسادة رئيس المجلس للمجلس الموقر ، وكل عضوا من أعضاء هذا المجلس قيادة مؤمنة ، وله ضميره الوطنى و يعلم واجبه تماما ، وشكرا ياسيادة رئيس المجلس .

#### العضو الدكتور حلمى الحديدى :

لقد قدمت لأمانة المجلس طلبا من الزميل أحمد فرغلى يطلب فيه تأجيل الجلسة لأسباب مرضية ، ولأنه داخل المستشفى ، ولأنه لم يستعد للدفاع عن نفسه ، ولم يشر إلى هذا الطلب إلى الآن ، وأرسلت إلى السيد رئيس المجلس خطابا ردا على ما أرسله المجلس إلى السيد العضو من إخطار بالحضور إلى جلسة المجلس الآن وكتب السيد الموظف وهو مدير عام فى الأمانة العامة هنا بخط يده ما شاهدته ورآه ، وأرسلته إلى السيد رئيس المجلس وأرجو إطلاع المجلس على ذلك ، وشكرا .

#### رئيس المجلس :

لقد أحلت هذا الخطاب إلى السيد الأستاذ محمد رشوان رئيس اللجنة المشتركة .

#### محمد رشوان (المقرر)

لقد وصلنى الإخطار قبل دخولى اللجنة ، ومدلوله يقول :

إنه استلم الأمل ، وإنه كان يوده أن يحضر الليلة ، ولكن من الممكن أن يحضر غدا صباحا ، هذا هو مضمون الكلام الذى وصلنى ، بمعنى أنه هل استعداد للحضور صباح الخميس ، وقد تكلمت معه مكالمة تليفونية وتحدث معى ، وللأمانة هذا هو ما وصلنى من الكلام .

#### العضو خالد عبد العال حماد :

لقد تحدث السيد الزميل ممتاز نصار ، ومعروف أنه رجل قانون ، ودائما يدافع ، وله الحق فى الدفاع أكثر من زميل غائب ، كما تحدث السيد الدكتور حلمى الحديدى إلا أنني أعرف أن السيد الزميل أحمد فرغلى قوى البنية ، وصحته على ما يرام ، ونحن نلتشمس كل شىء ، وصحيح أن المرض قد يأتى مفاجئا ، ولكن ونحن نرى حتى فى الانتخابات. أخزبية أنهم يقومون بنقل المواطنين الذين يعانون مرضا بواسطة السيارات

أو الركائب ، ولذلك فقد كان من الممكن أن يحضر السيد العضو إلى المجلس ، و يبين أنه مريض ، وفي هذه الحالة سوف تكون جميعا إلى جانبه ونقوم بزيارته ، لأنه من الواجب الأدبي علينا زيارته كزميل في مجلس الشعب ، فليست المسألة مسألة حزبية ولكننى أنظر إلى الوضع الآن على أنه استهانة . استهانة بمجلس الشعب ، واستهانة بكرامة العضو ، وكرامة هذا المجلس ، وكرامة هذا المجلس في شخصه .

رئيس المجلس :

والآن ، أعرض على حضراتكم طلب العضو ممتاز نصار تأجيل نظر التقرير ، فالموافق من حضراتكم على هذا الطلب يتفضل برفع يده .

( أقلية ) .

رئيس المجلس :

إذن ، فالموافق على نظر تقرير اللجنة المشتركة الآن يتفضل برفع يده .

( أغلبية ) .

رئيس المجلس :

إذن ، ليتفضل العضو ممتاز نصار بإلقاء كلمته .

العضو ممتاز نصار :

نزولا على قرار المجلس بنظر التقرير في هذه الجلسة ورفض طلب التأجيل ، أبدأ حديثى بالقول إن الاتهام الذى وجه إلى السيد العضو أحمد فرغلى من لجنة القيم ومن اللجنة العامة ، ومن اللجنة المشتركة هو اتهام ظالم ولم ينصف ، لا الدستور ، ولا القانون ، ولا اللائحة .

قيل إن ما أسند إلى أحمد فرغلى يتجافى مع أحكام الدستور ، ومع القيم ، والتقاليد والأخلاق . . . و . إلخ مما ورد في التقرير .

ولذلك ، فإننى أعود إلى الدستور وأقول إن الباب الثانى من الدستور ، وهو الباب الخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع ، قد تضمن الفصل الأول منه ، المقومات الاجتماعية والخلقية ، وقد نصت المادة (٧) على ما يلى : « يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى » فهل ما أسند إلى أحمد فرغلى فيه أساس بالتضامن الاجتماعى ؟ والمادة (٨) تنص على « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » فهل أحل أحمد فرغلى بهذا المبدأ ؟

ثم نجىء المادة (٩) التى اعتمد عليها فى الرد على أثناء دفاعى أمام اللجنة المشتركة وتنص على : « الأسرة أساس المجتمع فوامها الدين والأخلاق والوطنية .

وتحصر الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يمثل فيه من قيم وتقاليده ، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته فى العلاقة داخل المجتمع المصرى » .

فهل ما أسند إلى أحمد فرغلى يس الدين والأخلاق والوطنية ؟ هل ذكر أحمد فرغلى أن هناك إشاعة ؟ هل تكون الجرم المنصوص عليه فى المادة (٩) من الدستور ؟ وهكذا كل مواد الدستور الواردة فى الباب الثانى من المادة (٧) إلى المادة (٣٩) ليس لأحمد فرغلى فيه أى جانب من المبالاة ، ولا يوجد نص يجعل أحمد فرغلى مستولا بالإستناد إلى أى نص من هذه النصوص .

أضافت اللجنة مسألتين ، وقالت إن أحمد فرغلى أدخل فيها بواجبه كعضو فى المجلس عندما قال أمام اللجان إنه لم يخطر للعضو أمام هيئة المكتب ، وقد ثبت فى التحقيق الذى أجرته لجنة القيم أنه أخطر ، فى هذه الحالة أعود إلى ما أثبت فى هذا الصدد فى تقرير لجنة القيم الذى وافقت عليه اللجنة العامة ، والذى أقرته بعد ذلك اللجنة المشتركة فى الصفحة رقم ٢٤ ورد ما يلى :

« أثار السيد أحمد فرغلى فى أقواله باللجنة أنه لم توجه إليه الدعوة للعضو أمام مكتب المجلس ، وأنه لم يعرف عن اجتماع مكتب المجلس للاستماع إليه سوى من جريدة الأخبار » .

وقد كان على اللجنة أن تتحقق من هذا الدفع الشكلى حيث تبين لها أن السيد العضو أحمد فرغلى مصطفى قد أخطر بموعد اجتماع مكتب المجلس بخطابين متتاليين :

الخطاب الأول برقم ٧٠ بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٨١ موجه من الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب إلى السيد العضو أحمد فرغلى يخاطبه فيه باجتماع مكتب المجلس فى الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء ٢٦ مايو ١٩٨١ ، لسماع أقواله .

والخطاب الثانى برقم ٧١ بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨١ فى اليوم التالى ، موجه من السيد المستشار إبراهيم الشربيني أمين عام المجلس أرفق برقية اعتذار أرسلها العضو عن عدم حضور جلسات المجلس ، مع استعداده للعضو أمام اللجنة فى الموعد الذى تحدده ، وقد أخطره الأمين العام بأنه قد تحدد يوم ٢٦ مايو لسماع أقواله أمام مكتب المجلس .

والذى يمكن أن يقال تعليقاً على ما رأته اللجنة التى تقول : إن فى ذلك إستهانة واعتداء على كرامة مكتب المجلس ، وأنا لا أرى فى ذلك إستهانة ، لأن الممول عليه هو أن يكون قد استلم الإخطار أحمد فرغلى شخصياً ، وأنه يغفل الحقيقة ويقول إننى لم أخطر ، ولكن الذى اطلمت عليه ، والذى أطلعتنى عليه السيد رئيس اللجنة المشتركة أن الذى تسلم الإخطارهم أشخاص آخرون لا أعرف مدى صلتهم بأحمد فرغلى ، فهل يمكن أن يقال إن الإخطار لأحمد فرغلى ، هو إخطار يدل على أنه تسلم الإخطار شخصياً وأنه يقرر غير الحقيقة وأنه يستهين بهيئة المكتب ، أرى أن هناك تجاوزاً كبيراً فى هذا الصدد من اللجنة ، تجاوزاً لا يمكن قبوله لا يمكن للمجلس أن يطمئن إليه .

النقطة الشكلىة الثانية كما تقول لجنة القيم هى أن السيد العضو يقول إننى أبديت وجهة نظرى فيما قلت بصفتى عضواً فى نقابة الصحفيين ، واللجنة تقول إن فى ذلك إهانة للمؤسسات الدستورية وللأجهزة البرلمانية ، ونسى أنه عضو مجلس الشعب وفرضت اللائحة فى المادة ٣٧٧ التزاماً عليه ألا يقوم بأعمال ضد الوحدة الوطنية وضد ، وضد ... ، بمعنى أن هذا الذى أثبتته اللجنة فى تقريرها ينطوى على تصف ولوى للنصوص فلا يمكن قبوله ولا يمكن لعدالة أن تقره على أى وجه من الأوجه . هذا عن الدستور .

أما عن القانون فإننى أقول هل ما اسند إلى أحمد فرغلى انطوى على تجاوز للقانون وعلى مخالفة للقوانين القائمة وأنه أقسم اليمين هنا على احترام القوانين . وسأبدأ حديثى بقانون العقوبات ، فالمادة ١٠٢ مكرراً من قانون العقوبات لها أركان معينة ولا بد فيها من قصد جنائى عام وقصد جنائى خاص ، أى أن يعتمد بأن يكون لديه ركن العمد ، لأن النص يقول « من أذاع عمداً » وعلى ذلك فلا بد من توافر الدليل ، كل الدليل على ثبوت العمد ، وأنه يقصد البلبلة ، فإذا نقوله فى هذا الصدد أكثر مما قاله الشاهد حسن عاشور الذى يعمل مندوباً فى جريدة الأهرام ، إذ قال ، وهذا الذى قاله حسن عاشور ينفى وجود القصد الجنائى لدى أحمد فرغلى بكل المقاييس ؛ ففى صفحة ٢١ يقول حسن عاشور إن أحمد فرغلى حضر ووجد خالد محبى الدين فى مواجهته وأنه قال ما قاله بطريقة عشوائية ، فلم يقل حسن عاشور إن أحمد فرغلى اسند إلى الحكومة أو أى مسئول فيها أية واقعة فى أسند إلى أحمد فرغلى من أنها تدبير اغتيال خالد محبى الدين ، حسن عاشور هذا أكد وقرراً يؤكد صدق أحمد فرغلى فيما رواه ، فلم يسند لأحمد فرغلى أنه قال شيئاً يمس الحكومة و يسند إليها أمر تدبير اغتيال خالد محبى الدين أو غير خالد محبى الدين ، فإذا كان هذا الشاهد ، وقد قدم على أنه شاهد

اثبات ينفي وجود أى قصد جنائى لدى أحمد فرغلى ، فهل يقال بعد ذلك إن أحمد فرغلى توافقرت لديه أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ مكررا من قانون العقوبات ، ومهما يكن من أمر فإن الذى يقرر تكييف العقوبات وتكييف الجرائم ونظرها والاختصاص فيها هو السلطة القضائية صاحبة الاختصاص ، قد يقال إن المسؤولية الجنائية قد يترتب عليها مسؤولية تأديبية ، إنما المجال فى ذلك إن يكون الفعل ينطوى على وجهين من أوجه المساءلة ، إنما الواقعة واحدة ولها وجه واحد ، ولا يتصور فيها أن تترتب مسؤولية مزدوجة بكل المقاييس ، وبذلك تكون رواية أحمد فرغلى قد تأيدت من أقوال حسن عاشور.

وهناك نقطة أساسية وجوهرية علمتها وتحققت منها بعد حضورى اللجنة ، هذه الواقعة هى محضر اللجنة العامة ، لأن اللجنة العامة كان اجتماعها باطلا بطلانا مطلقا ، وكل ما ترتب على الباطل فهو باطل ، محضر اللجنة العامة باطل بإسادة ، لأننا لو قرأنا المادة (٢١) من اللائحة الداخلية للمجلس ، لوجدنا أنها تنص على : «تشكل اللجنة العامة فى بداية كل دور انعقاد سنوى عادى برئاسة رئيس المجلس وعضوية كل من :

أولا : الوكيلين .

ثانيا : رؤساء لجان المجلس .

ثالثا : ممثلى الهيئات البرلمانية للأحزاب .

رابعا : خمسة أعضاء يختارهم مكتب المجلس ، على أن يكون من بينهم عضو واحد من المستقلين إذا كان عدد الأعضاء المستقلين بالمجلس عشرة أعضاء على الأقل .

و يدعى الوزير المختص بشئون مجلس الشعب لحضور اجتماعات هذه اللجنة أثناء نظر المسائل الميجنة فى المادة (٢٣) من هذه اللائحة فيما عدا ماورد فى البند (رابعا) »

وإذا رجعنا إلى البند (رابعا) من المادة ٢٣ نجد أنه ينص على ما يأتى : «الموضوعات التى تحيلها لجنة التقيم إلى اللجنة طبقا لأحكام هذه اللائحة ... » ولا يجوز لوزير شئون مجلس الشعب أن يحضر اللجنة التى يطرح عليها تقرير لجنة التقيم ، والذى علمته أن إثنين من الوزراء ، هما الأخ فكرى مكرم عبيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الشعب والسيد المستشار حلمى عبد الأخرز وزير شئون

مجلس الشعب حضرا اجتماع اللجنة العامة ، وهذا الحضور باطل ويجعل المحضر والاجتماع باطلين ، وكل ما يترتب على ذلك فهو باطل أيضا طبقا للقانون ، هذا ما أردت أن أسجله الآن وأقوله لحضراتكم .

أقول أحمد فرغلى أيضا في صفحة ٢٩ من تقرير لجنة القيم هي « وعندما وقع نظري على السيد رئيس حزب التجمع وكان جالسا ضمن الحاضرين تذكرت ، فذكرت الشائعة التي بلغتني بصورة مضخمة عند زيارتي للقوصية وهي محاولة التصدي له والاعتداء عليه ، فذكرتها له على مسمع من الموجودين باعتبارها من الأفعال المشابهة لما تعرض له حزب العمل قبل ذلك » وجاء في المذكرتين المقدمتين لمكتب المجلس ، لا يتصور أن مصر في عهد السادات تلجأ إلى مثل هذه الأساليب التي تلجأ إليها دول أخرى ، إنه وهو يتحمس للديمقراطية وأنه لا يختلف اثنان أن مصر في السنوات الأخيرة مضت وسارت بعض الخطوات التي لا تنكر على طريق الديمقراطية ، أحمد فرغلى في هذا القول — حتى على أسوأ الفروض فهو يريد أن يعترف بأن عصرنا هو عصر ديمقراطي وقد سرنا خطوات وفي ذلك ما يكفي لكي يبرر حسن القصد من جانبه وينتفي به القصد الجنائي الذي أسند إليه . و يكون عندما يأنى أحمد فرغلى و يقول إنني لم أقصد الإساءة إلى أحد ولا إهانة أحد من المسؤولين ولا اعتداء على الديمقراطية في بلادنا ، ويأتي ويقول ... ، لماذا لا نصدقه كما صدقنا غيره في مناسبات أخرى ؟ ، وإنني في هذه المناسبة أستشهد بما جاء في تقرير لجنة تقصى الحقائق في موضوع قريب ، وهذا التقرير عرض في مضبطة المجلس رقم ٥١ يوم ١٣ مايو سنة ١٩٨١ ، وجاء في تقرير لجنة تقصى الحقائق ، ومن المسلم به فيها وقضاه أنه لا يسوغ إفراض سوء القصد بمجرد نشر وقائع رددتها الشائعات طالما أن ظروف الحال توضح أن الكاتب لم يستهدف التشهير بأحد ، إذ لم يتم دليل لدى اللجنة تطمئن إليه لنفي الإيضاحات التي ذكرها فلان .. إلخ هنا يمكن أن نقبل الإيضاح الذي يقوله فلان لأنه من الحزب الوطني ونأتي بعد ذلك لعضوي حزب العمل ونقول له لا نقبل منك هذا الكلام وإنك مؤثم رغم ما تقول به من نفي لما أسند إليك ، نريد أن نصدقه ونقول إن العدالة تقتضي إعمال المساواة .

العدالة تقتضي إجراء المساواة بين كل الأفراد في شأن المحاكمات .

ثم بعد ذلك نأتي إلى بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية العى انحلت منه اللجنة دليلا يؤيد الاتهام ، أنا على العكس من هذا ، فبيان

السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، هو في الواقع ينطوي على نفى لأى قصد جنائى لدى أحد فرغلى، إذ جاء في مضبطة المجلس رقم (٥٢) في ٢٣/٥/١٩٨١ ما يأتى بلتص...

المقرر:

مارقم الصفحة ؟

العضو ممتاز نصار:

لا أتذكر رقم الصفحة لأن المضبطة ليست معى لأننى نقلت ما سأذكره منها فقط دون أخذ رقم الصفحة « إنه أثناء وجوده بالقوصية قام بعض أئمة المساجد بمهاجمة الشيوعية والإلحاد، وقالوا. إن هؤلاء أتوا إلينا فإذا يريدون منا ؟، وتجمع بعض الناس وهم عشرون أو ثلاثون خارج البيت الذى هم فيه — وكانوا في مثل عدد الذين كانوا هم مع خالد محيى الدين يعنى عشرون أو ثلاثون — وهتف الأولون بسقوط الشيوعية والإلحاد، وفرقهم رجال الأمن وانتهى الموضوع دون إلقاء طوبة واحدة، حدث هذا في القوصية فقط، وليس سرا أن أقول لحضراتكم إنى رجوت وأوصيت بعض الأخوة في أسبوط أن نفتح قلوبنا ونعتبرهم ضيوفا عندنا، ولا داعى لأن نعرض لهم، فقالوا لماذا يحضر هؤلاء إلى بلدنا وما سبب حضورهم ؟ وقالوا ألا يوجد عندنا رجال ضد الشيوعية ؟ ! ونحن نعرف ماذا يفعل هؤلاء الناس ؟ وكيف يسيئون للبلد ولا يمكن أن يقبل ذلك ؟، قتلتم لهم أرجوكم، أرجوكم، السيد وزير الداخلية يرجوهم، يرجو هؤلاء المتحمسين الذين يريدون التعرض لخالد محيى الدين ومن معه باعتبارهم في نظرهم أنهم ملحدون يرجوهم وزير الداخلية حتى يدعوهم ويسكتوا ويتركوهم وشأنهم، فإذا كان مثل ذلك يرد على لسان وزير الداخلية المسئول عن الأمن يعنى أن الإشاعة التى قالها أحد فرغلى... لم يكفر، وناقل الكفر ليس بكافر، إذا كان ذلك يبرر لأحد فرغلى أن يطلب من حضراتكم الرحمة والعدل والمدالة، فإنه يكون محقا فيما طلب.

• هذه الوقائع جميعها التى أسندت إلى أحد فرغلى لاتقوم على أساس، وقد جرمته اللجان الثلاثة، مع أن المشرع في اللائحة أعطى انضباطا كاملا وضمانات للأعضاء، ولكن اللجان الثلاث أهدرت هذه الضمانات وحكمت في مخالفة بالإعدام، وهو أمر لا يمكن لضمير في هذه البلاد أن يقبله.

هذا ما أردت أن أسجله في هذا الشأن، وشكرا لاستماعكم.

( تصفيق من المعارضة ) .

محمد رشوان (المقرر)

كنت أود ألا أعقب على ما تفضل به السيد العضو ممتاز نصار إلا أنه أورد أمورا تمس عمل اللجنة وإجراءاتها فيجب أن أتعرض إليها .

وأول هذه الأمور : أن السيد الزميل المستشار ممتاز نصار وصف تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة العامة ولجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بأنه تقرير ظالم .

ثم أخذ بعد ذلك يستشهد بأقوال الشاهد حسن عاشور الثابتة في تقرير لجنة القيم .. فكيف أستشهد بتقرير ظالم ؟ ! إما أن نأخذ التقرير كله على أنه حجة وتمت الموافقة عليه بطريقة شرعية وإما أن نتركه كله .

والامر الثاني وهو الخاص بالإجراءات : وهنا أذكر الأخ المستشار ممتاز نصار أن اللجنة كانت في غاية الدقة في تطبيقها للإجراءات وشرحها خطوة بخطوة .

أما فيما يتعلق بموضوع إرسال خطاب من مكتب المجلس للسيد العضو أحمد فرغلى أو عدم إرساله ، فقد تناقشنا في هذا وطلبت من سكرتيرية اللجنة إحضار صور الخطابات المرسلة والموقع عليها بالاستلام وقد اطلع عليها ، وقلت له إن الذي وقع باستلام الخطاب هو ابن أخت السيد العضو أحمد فرغلى ، ولكن قوله إنه لا يعرف هو أمر غير حقيقي ولقد قلت له ذلك والتوازي موجود وختم المجلس موجود ووثائق المجلس محترمة في الوقت الذي نحن فيه من ثلاثة أشهر نوع ، لم نكون بعد حققنا معه في لجنة القيم ولم يكن لدينا أية فكرة عما حدث ولم نأت بالأدلة والمستندات ، ومن هذا يتضح أن سوء النية غير متوافر وهذه نقطة أردت أن أوضحها .

والأمر الثالث هو استفسار السيد العضو عن : هل اللجنة مطمئنة إلى أن الاجراءات التي اتخذها كل من مكتب المجلس ولجنة القيم واللجنة العامة صحيحة ؟ أود أن أقول إنها صحيحة وعندى الخطابات واطلمت على التوقيع في الصباح وتأكد من سلامتها وقد أبدى ملاحظة شكلية ثم تنازل عنا .

ولقد وافقنا في التقرير بأن الإجراءات سليمة ، ثم متى يكون للنقطة التي أثارها السيد العضو أهمية وهي أنه ترتب على الخطأ في الاخطار عدم تمكن السيد العضو أحمد فرغلى من الحضور لابتداء دفاعه ولكنه حضر فأصبحت النقطة الشكلية



لا ترتب أى نوع من أنواع إهذار حق العضو في الدفاع عن نفسه .

وهذه النقطة انتهينا منها وليس لها أى دخل وأطمئن الإخوة الزملاء أننى لم أر في حياتى أن أتاحت فرصة الدفاع لعضو من الأعضاء معروض مساءلته تأديبيا من المجلس مثل هذه الفرصة ، وأعتقد أن الإخوة الأعضاء الذين كانوا معنا في المجلس في سنة ١٩٧١ ، سنة ١٩٧٦ يعلمون ذلك .

وقد أتاحت له الفرصة ثلاثة أشهر متصلة اتخذت فيها الإجراءات ، فإذا كانت لجنة القيم مفرضة لما ذكرت في تقريرها كلمة « عشوائي » فهل نحن ظالمون أو مفرضون ؟ إن الظالم هو الذى ينكر الشهادة ، لإننى سألت السيد العضو ممتاز نصار سؤالا قلت له فيه هل حضرت مؤتمر حزب العمل في ١٨/٥/١٩٨١ قال نعم حضرته من أوله إلى آخره ، قلت له وأعتقد أنك تكلمت ، فقال نعم ، قلت له إننى سأوجه لك سؤالا لك الحق في أن تجيب عنه أو أن تمتد لأنتى أقدر الزميل ممتاز نصار ولا أريد أن أحرجه وسألته السؤال الآتى :

هل سمعت - بدلا من سؤال حسن عاشور و بديع العظمة وغيره من الصحفيين - السيد العضو أحمد فرغلى وهو يردد الكلام الذى اثبتناه في التقرير ؟ .. قال الحقيقة إننى كنت مشغولا في الحديث مع جارى ولم أسمع شيئا . قلت له يا أخ ممتاز ، لقد تكلم السيد العضو أحمد فرغلى في الميكروفون ورد السيد خالد محيى الدين ، ثم سأل الصحفيون الأجانب السيد خالد محيى الدين ، ثم حدثت مشادة بين أبو الفضل الجيزاوى وبين بديع العظمة . فهل لم تسمع كل ذلك ؟ ...

إن أى شخص حينما يحضر « مشادة » من أبسط الأمور أن يسأل ما هو سبب « المشادة » « ولم يرد ...

**العضو ممتاز نصار :**

لقد ذكرت لك أننى لم أسمع .

**رئيس المجلس :**

أود أن أسترعى نظر السيد العضو ممتاز نصار إلى عدم المقاطعة .

**المقرر :**

لذلك أقول للسيد العضو ممتاز نصار وهو يؤدى واجب الدفاع .. هذا حقك ..  
لا أنقص من قدره شيئا أقول له قول الله سبحانه وتعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا » .

فالشهادة حتى على الوالدين وهوله ضميمه وأنا أثق فيه ، إذن ما كان للأستاذ ممتاز نصار أن يتعيبنا ونلجأ لشهادات وهو كان موجودا وهذا أمر يقدره المجلس ولا أريد أن أوجه المجلس من خلال كلمة أو أخرى .

أما بالنسبة لما نشرته جريدة الوطن الكويتية نقلا عن وكالات الأنباء .. فهل نحن الذين قلناه ؟ أو نحاولنا ؟ أو زورنا برفقة لكى ترسل من مصر للكويت وننشر ! ! شككنا في بديع العظمة ! أو شككنا في حسن عاشور أو في البرقية التي جاءت نقلا عن وكالات الأنباء وأرسلت بالتلكس أو بوسائل الاتصالات المباشرة ونشرت في الصحف العربية .. هل نحن أيضا الذين أدخلنا هذا وظلمنا أم أن هذا أمر طبيعي موجود ؟

إن تقرير المسؤولية الجنائية من عدمه لا يجب تحريك المسؤولية التأديبية وقد قلنا في التقرير إنه قد يكون هناك فعل واحد من مواطن يرتكبه و يترتب عليه ذنب تأديبي .. السلطة المختصة من حقها أن توقفه .. وهذا تأديب في نفس الوقت تحرك دعوى جنائية ودعوى تعويض مدنى .

والأمر الرابع : أن السيد العضو ممتاز نصار قد استشهد بتقرير لجنة تقصى الحقائق وقد رفضه .. فلماذا يستشهد به ؟ ولقد رفض أيضا كتاب المهندس عثمان أحمد عثمان فلماذا إذن يستشهد به ؟

إننى لا أدعى لنفسى أننى من رجال القانون المتخصصين .. ولكن القانون ذوق وثذوق وثقافة ، وكلنا نقرأ ، فالسيد الدكتور فؤاد محيى الدين طبيب ولكنه اليوم أكثر علما في السياسة وفي القانون وفي الحكم وفي أشياء أخرى ، فلا مانع إذن من أن ندلى بالرأى في مسائل قانونية .. وَالْعِبَارَةُ التى استشهد بها السيد العضو والواردة في تقرير اللجنة وهى « ومن المسلم به فقها وقضاء أنه لا يسوغ افتراض سوء القصد بمجرد نشر وقائع لتوضيح أن الكاتب » ...

هذا أصله منطوق حكم من أحكام محكمة النقض خاص بتشهير أحد الكتاب بشخص من الاشخاص كتب هنا بصدد التشهير بنظام الحكم والحكومة وبالدولة وتشويه صورة الديمقراطية في مصر ، ونرسل هذا لصحف دول الرفض لتكتبه وتنشره وكالات الأنباء ، فالقياس هنا ياسيدى الفاضل غير وارد تماماً ، فالاستدلال والقياس هنا خطأ .

ولقد تكلم السيد العضو ممتاز نصار عن المواقف الأساسية للمجتمع وتكلم عن المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من الدستور ، ولا أعرف لماذا لم يتكلم السيد العضو عن المادة (١٢) من الدستور ومواد الدستور متكاملة ، ربما تكون تزيد ولكننى أضفها أمام المجلس الموقر وأمام السيد العضو ممتاز نصار وهو رجل قانونى ضليع أجله واحترمه ونص على أن « يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها »- والتكئين للتقاليد المصرية الأصيلة ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية ، والشرائط التاريخية للشعب والحقائق العلمية ، والسلوك الاشتراكي ، والآداب العامة . وذلك في حدود القانون .

وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتكئين لها « فعوض مجلس الشعب يمثل الأمة وحمايتها ورعاية الأخلاق .. فهل الإشاعة تعتبر من ضمن الأخلاق ؟ ! وقلت إنها إشاعة ولم ينكر ذلك .. فقد ذكر لى أننى لم أقل أن هذا حدث وإنما إشاعة سمعتها .. أى أن السيد العضو أحد فرضلى ذكر أنها إشاعة . فهل الاشاعة مقبولة ، والله سبحانه وتعالى يقول :

« وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ » .

ولعن الله من يرددها والملعون يخرج من رحمة الله ومن رحمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ولقد سألتاه عن معنى الإشاعة ؟ فقال إنها شيء لا وجود له أصلاً . أى أن السيد العضو رغم أنه قال إنها اشاعة إلا أنه عاد يقول إن فيها شيئاً من الحقيقة ، ولماذا الاستدلال ببعض كلام السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية دون الاستدلال بكل الكلام ؟

فلقد كان حديث السيد نائب رئيس مجلس الوزراء شاملاً وهو يمثل للحكومة ويعرض صورة من صور الديمقراطية والسلام الاجتماعى والمكاسب والأرضية التى تكسبها الحكومة والدولة والشعب كل يوم نحو الديمقراطية تحت قيادة الرئيس والزعيم محمد أنور السادات .

فحينئذ يذكر السيد نائب رئيس مجلس الوزراء أنه يتحرك حينئذ يسمع أن هناك مؤتمرا حزبيا لحمايته . وأيضا وأنا أمين الحزب الوطنى فى القاهرة كان يطلب منى السيد إبراهيم شكرى فى الوقت الذى يعقد فيه حزب العمل مؤتمرا فى أحد مناطق القاهرة عدم مساس أو تعرض أعضاء الحزب الوطنى للمؤتمر . فقلت له أنا عندى فى القاهرة لا مساس بأعضاء أى حزب و يشهد بهذا الأخ إبراهيم شكرى .

وهذه هى سياستنا وأخلاقنا أما تصرف شخص من الصعيد ونحن نعرف أن طبيعة الصعيد قبلية . فهذا موضوع آخر .

ولقد شكر السيد إبراهيم شكرى رجال الأمن فى نفس كلمته التى رد بها على السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لكنه ترك الواقعة عندما تحدث بالنسبة لموضوع السيد العضو أحمد فرغلى الذى يقول إن لديه ما يثبت أنه هناك خطة لاغتيال خالد محيى الدين .

ولذلك كان يجب أن يستشهد بكل هذا الكلام كاملا .

السادة الأعضاء :

العضو حافظ بدوى :

إن الموضوع الذى أمامنا فيه نقاط لا يمكن أن تحتاج إلى جدل ، ولا يمكن أن تحتاج إلى مناقشة سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الشكلية أو من الناحية الموضوعية .

أولا : لقد أعلننا وقتا طويلا فى موضوع الإخطار وفى غير الإخطار ، وما لنا تذكر ذلك ونحن نعلم أن أولى بديهيات القانون أن الإخطار — حتى ولو كان باطلا — فإن حضور المعلن اليه يصبح بمجرد الحضور ، فما بالنا إذا كان للإخطار صحيفا وقد حضر المعلن ووقع بنفسه .

إذن هل يمكن أن نحادل فى ذلك ؟

ثانيا : من حيث الإجازة ثلاثة أيام فقد حصل على الأيام الثلاثة ، ثم — وهذا هو المهم — جاء تقرير الطبيب وذكر قولاً واضحاً وهو الرجل للفنى المختص حيث ذكر أن الحرارة طبيعية وأن النبض طبيعى ، وأن الرجل يمكنه أن يأتى إلى هنا دون أية خطورة عليه . فهل يمكن بعد ذلك أن نقول إن العذر مقبول ؟

هذه واقعة — لعل الأخ العضو لم يذكرها ، ثم — ونحن جلوس في اللجنة ومعنا الزملاء ممتاز نصار والدكتور حلمي الحنيدى والإخوة الزملاء جميعا — وجاؤنا من الخارج أحد الأعضاء ، واعتقد أنه الأخ « المراسى » .

ونحن نعرف قيمته ورجولته وشهامته وقال لقد صعد معى في المصعد الآن أو قبل الآن بتقليل الأخ العضو أحمد فرغلى ، وعلى أية حال سواء كانت الواقعة صحيحة أو غير صحيحة فإننى شخصيا لا بد أن أصدق الأخ « المراسى » .

ولكننى أذكر الواقعة فقط ، وعلى أية حال فقد ذكر الطبيب أنه أعجز الأخ أحمد فرغلى في حينه — بأن حرارته طبيعية ونبضه طبيعى وأنه يستطيع أن يذهب إلى المجلس دون أية خطورة ، ومع ذلك فإنه لم يأت إلى المجلس وكنا نرجو أن يأتى حتى يتكلم ، ومع ذلك فهل العذر مقبول أم لا ؟

إذن فالإخطار لا نتكلم فيه والعذر لا نتكلم فيه ولكننا سنتكلم في نقطة إجرائية أخرى وهى ما ذكره الأخ ممتاز نصار وحسب أنه وقع على صيد ثمين حينما ذكر أن هناك بطلانا في الإجراءات وإن مابنى على الباطل فهو باطل وهو ما يتعلق بحضور السادة الوزراء اجتماع اللجنة المشتركة إذا كانوا قد حضروا فإنه من حق الوزير أن يحضر أية لجنة دون أية دعوة ولكن اللائحة اشترطت في اللجنة العامة بالذلت أن يدهى وزير الدولة لشئون مجلس الشعب ، ولكنه يستطيع أن يحضر أية لجنة دون أن يدهى دون أن يكون هناك بطلان ، ولكن اللائحة حتمت أن يدهى فيها عدا الهند ( ٤ ) فلا يتحتم أن يدهى ولكنه يمكن أن يحضر .

وعلى أية حال إذا كان قد حضر اجتماع اللجنة أحد الوزراء فإن ذلك يعتد به إذا كان له صوت وكان صوته مؤثرا ، ولكن ذلك لم يحدث لأن عدد أعضاء اللجنة ثلاثة وعشرون أو أربعة وعشرون عضوا ولم يعترض على هذا إلا عضوان أو ثلاثة .

نقطة ثالثة : وهى ثبوت الواقعة ، تلف وندور ، وتأخذ إخواننا ، — وكما ذكرت إستدعاء — إلى مناهات بمينة لتجمل الأمر غامضا وبمها ولكنه واضح ... هل بعد الاعتراف من دليل ؟ .

لقد سئل السيد العضو أحمد فرغلى ، فاعترف أكثر من مرة أنه ذكر القول إن هناك إشاعة تقول بأن هناك محاولة لاغتيال خالد محيى الدين وذكر بالنص « لقد كنت آتيا في القطار وجلست بجوار أحد القضاة فأخبرنى بأن قضية الاعتداء على

حزب العمل في أسيموط قد حفظت ، وحينما وصلت إلى المؤتمر وشاهدت السيد خالد محيي الدين ، تذكرت الواقعة فقلت إن هناك إشاعة نقول إن هناك محاولة لاختيال السيد خالد محيي الدين . هذا اعتراف . وهو اعتراف لابد أن يكون صحيحا والاعتراف سيد الأدلة مادام لم يقع تحت ضغط أو إكراه أو وعد أو وعيد . وهى الشروط التى يعرفها الأخ الفاضل المصوممتاز نصار، إننى لا أريد أن أذكر أقوال الشهود لانهم قالوا عبارات واضحة ولكننى اكتفى فقط بأن أقول للأخوة الأعضاء إن الأخ أحمد فرغلى قد أعترف أكثر من مرة بأنه ذكر القول . من هذا يتبين أن واقعة الإخطار صحيحة وواقعة الإثم الذى قررناه فيها صحيحة وواقعة البطلان غير صحيحة وأن الواقعة المستندة للمصوم مؤكدة وبأشياء كثيرة أخرى يمكن أن أعددتها ولكنها مذكورة بالتقرير .

وأخيرا نأتى إلى الواقعة وإننا نقول دائما إن عضو مجلس الشعب له قيمته في أية بقعة من بقاع مصر... يشار إليه دائما بالبنان... فيكون له كيانه .. وهيبته وكلمته واحترامه ومقامه ... فإذا ما قال قولا فلا بد أن يسمع ، إنه ليس إنسانا عاديا ولكنه يتميز بمقام سام ، لأنه يمثل الأمة ، فإذا ما ذكر قولا فلا بد أن يؤخذ هذا القول بتقدير واعتبار ونحن ومعظمنا من القرى وقد تكون مثل هذه الاشاعة في قرية و يقال إن هناك محاولة لاختيال فلان فتفرج القرية التى منها هذا الشخص فتكاد تدمر القرية الأخرى و يكون الحراب و يكون الدمار فإلنا بمن يقول إن هناك اشاعة باغتيال خالد محيي الدين . إنها إساءة من الناحية الشخصية وهى إساءة إلى الدولة كلها لأنها تؤكد لمن يسمع هذه الإشاعة ، وحتى للصنف الأجنبية والرافضة وغير الرافضة ، أن مصر تصنفى المعارضة وأن مصر تقتل الديمقراطية وأن مصر تقتل هذه القيم التى جعلتها موضع إحترام . ومن يقول ذلك ؟ إن الذى يقول ذلك هم نواب الشعب ...

إذن فهذا الأمر له أثره ، وله خطره ، ويتبد في كل الأرجاء شرره ... إذن فهنا يمكن أن يقال إن هذه الواقعة ثابتة بالاعتراف ، المهم هنا البحث . نحن لا نبحث في قصد جنائى أو في جريمة يختص بها القضاء الذى قد يختص بالفصل في جريمة معينة ورضم ذلك تختص بالفصل فيها السلطة التأديبية أو تجرى بشأنها مسألة برلمانية .

ومن هذا تبين أنه لا يوجد شيء يعجب العمل البرلماني عن ممارسة اختصاصه ... إن لنا اختصاصا واضحا ، وما قامت لجنة القيم التى إستحدثت في

هذه الفترة إلا لكي تبرز هذا الاختصاص الواضح كي تحفظ حقوق أعضائها وكرامتهم وهيبتهم وتحفظ للوطن قدره ، أي أنها ليست ضد أعضاء المجلس ... هل الأمر الذي حدث يمكن أن يفترض فيه حسن النية أو ماذا يمكن أن نتصور من هدف لهذا القول ؟ فما هو الهدف ؟ لنا أن نضع أمامنا تصورات ثم نتخير منها الهدف حتى يبين حسن النية من سوء النية .

( تصفيق ) .

### السيد العضو مختار هاني :

التهمة المسندة إلى السيد الزميل أحمد فرغلي ثابتة من تقرير لجنة القيم كما هي ثابتة من بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وكما هي ثابتة من الجرائد الأجنبية التي نشرت هذه الواقعة ، جريدة الوطن الكويتية وجريدة أخرى كويتية ورد ذكرها بالتقرير ، أقول أمام هذه الأدلة بالإضافة إلى أقوال الشهود وإن كان السيد الزميل الدكتور حلمي الحليدي قد جرح بعض هؤلاء الشهود إلا أنني أبادر فأقول إن تقدير أقوال الشهود مسألة موضوعية تخضع للاقتناع وأنا شخصيا عندما استعرضت أقوال هؤلاء الشهود اقتنعت يقينا بصحتها ، فلأنه حدثت مشادة بين أول هؤلاء الشهود وأحد أعضاء حزب العمل ، فليس معنى هذا أن يتجنى هذا الشاهد على أحد آخر غير ذلك الذي حدثت معه المشادة ، وذلك أن تلك المشادة كانت بين السيد بديع العظمة والسيد أبو الفضل الجيزاوي ولم تكن بين السيد بديع العظمة والسيد العضو أحمد فرغلي ، ولهذا لا يمكن أن يتسرب الشك إلى صحة هذه الأقوال ولا يمكن أن يقال إن هذا الشاهد متحامل على السيد الزميل العضو ، وبالتالي إنني أعتقد بصحة هذه الشهادة .

وبالإضافة إلى كل ما ذكرت وفوق ذلك كله اعتراف السيد الزميل العضو بنفسه أنه قال هذه العبارة وأنه إنما قالها على سبيل ترديد لإشاعة فهل يمكن مع هذا أن نقول إن قصدا ليس في نية السيد الزميل العضو ؟ لا وألف لا . فالدليل على تعمد ترويح هذا القول وارد في أقواله نفسه إذ أقر أنه سبق أن قال هذا لبعض زملائه من أعضاء الحزب وللسيد المهندس رئيس حزب العمل وهذا بالقطع قبل هذا المؤتمر ، إذن فليس قولاً عشوائياً كما ورد خطأ في أقوال أحد الشهود وإنما هو قول مبني على قول تروى قائله قبل أن يقوله وبالتالي يكون القصد ثابتاً ويكون الحمد ثابتاً ، أما تساؤل السيد الزميل الأستاذ ممتاز نصار هل في هذه الواقعة

خروج على القيم الدينية والأخلاقية أو الاجتماعية أو المبادئ الأساسية السياسية والاقتصادية للمجتمع المصرى طبقاً لأحكام الدستور والقانون واللائحة ؟ فإننى أقول لسيادته ماذا يكون بعد اتهام النظام بأنه يصفى معارضيه ؟ أليس فى هذا تهجم على قيم أساسية سياسية وردت فى المادة (٥) من الدستور التى تقضى بأن النظام السياسى فى مصر يقوم على تعدد الأحزاب ، فلو صحت هذه المقولة هل يقوم تعدد الأحزاب وحكومة حزب الأغلبية تعمل على تصفية معارضيهما أفوان فى هذا وحده تهجماً واضحاً وأكيداً على مبدأ سياسى أساسى من المبادئ التى تضمنها الدستور .

كذلك إذا وقف العضو فى جمع من الناس فيه مصريون وأجانب وقال قولاً يؤدى إلى تحريض النظام وواجهة الدولة أليس فى هذا خروج على القيم الأخلاقية ؟ أليس من المفروض فىنا نحن نواب الشعب أن نكون صادقين فى كل ما نقول ؟ أليس من المفروض فىنا نحن نواب الشعب ألا نطلق قولاً قبل أن نتأكد من صحته ؟ أليس من المفروض فىنا نحن نواب الشعب ألا نتحدث إلا بما نثق به ونعتقد به ؟ لأن هذا ينزل من نفوس الجماهير منزلة الصديق والتصدق .

إذن ، ففى هذه الواقعة خروج على القيم الأخلاقية والمبادئ السياسية الأساسية للمجتمع ، فإذا أراد سيادته أن يعرف كيف أن ذلك فيه خروج على القيم الأخلاقية ، فأرجو أن يراجع معى نص المادة ٩ من الدستور التى تقضى بأن « الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية » . وسبق أن بينت أنه ليس من الأخلاق أن يفترى المرء على دولته وعلى نظامه والمادة ١٢ من الدستور تقضى بأن « يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ... »

ثم فوق ذلك كله ، فإن فى هذا خروج أيضاً على القانون ، فالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، بشأن حماية الجبهة البخلية ، قضت بتجريم هذا الفعل ولو كان ترديد الشائعات كاذبة ، وكما سبق أن بينت أن المادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات ، تجرم هذا الفعل وسبق أن أوضحت أن القصد الجنائى متوافر كما أسلفت البيان .

فإن كل هذا يبين بجلء أن السيد العضو لا يمكن على الإطلاق أن يقلت من حكم المادة ٢٦ من اللائحة الداخلية والتى تنص على أن : « تختص لجنة القيم بالنظر فيما ينسب إلى أعضاء المجلس من مخالفات تشكل خروجاً على القيم الدينية



أو الأخلاقية أو الاجتماعية أو المبادئ الأساسية السياسية والاقتصادية للمجتمع المصري ، وذلك كله طبقاً لأحكام الدستور أو القانون أو هذه اللائحة .

إذن ، فهذه الفعلة تنطبق عليها بلا جدال أحكام اللائحة ، و ينطبق عليها ماورد فيها من أحكام بشأن لجنة القيم وماتم من إجراءات ، وأود أن يأذن المجلس في ختام حديثي هذا ، أن أعرض للدفع الذي تفصل زميلي الأستاذ ممتاز نصار بإبدائه ، والذي دفع فيه ببطلان أعمال اللجنة العامة استناداً إلى المادة ٢١ من اللائحة ، ولورجعنا إلى تلك المادة في فقرتها الأخيرة التي استند إليها سيادته لوجدنا أنها تنص على « و يدعى الوزير المختص بشئون مجلس الشعب لحضور اجتماعات هذه اللجنة أثناء نظر المسائل الميينة في المادة (٢٣) من هذه اللائحة فيما عدا ماورد في البند ( رابعا ) » .

وأود أن أستعرض النظر إلى أن اللائحة لم تتضمن شرطاً لصحة انعقاد اللجنة العامة إلا ماورد في الفقرة الثالثة من المادة (٢٢) وتنص على : « ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائها . ومع مراعاة ماورد بشأنه نص خاص تصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين » .

إذن ، فشرط الصحة الوحيد لصحة إنعقاد اللجنة العامة أن يحضر أغلبية أعضائها ، أما نص الفقرة الثانية من المادة ٢١ ، فكما يقول رجال القانون لاجزاء على مخالفة في اللائحة ، وبالتالي فلا يمكن على الإطلاق أن أصف هذا العمل بالبطلان والنصوص جميعها خلو من نص يسعنى لهذا ، اللهم إلا نص شرط صحة الحضور لأغلبية الأعضاء .

إذن ، فأعمال اللجنة العامة صحيحة ، وكل الاجراءات التي اتخذت صحيحة .

وأرجو من المجلس الموقر أن يتفضل بالموافقة على تقرير اللجنة المشتركة .

العضو الدكتور حلمي الحديدي :

« قَالَ رَبِّ اِشْرَحْ لِي صَدْرِي ، وَيَسِّرْ لِي اَمْرِي وَاُخْلِلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي »

( صدق الله العظيم )

نحن نعرض اليوم كما ذكر الاخوة من قبل لموضوع جد خطير ، وليس وجه

الخطورة فيه الجريمة أو الذنب أو الخطأ ، ولكن وجه الخطورة فيه ما ينطوى عليه إجراؤكم وقراركم في الداخل وفي الخارج على مصر وعلى الحزب الوطنى الديمقراطى وعلى الأحزاب الأخرى لأعل العضو المعنى فقط ، تحدثت طويلا فى اللجنة المشتركة ولكنى أقول لكم بحق أيها الإخوة لم يكن هناك من مستمع ، تحدثت وكنت أناشد الضمائر والقلوب والعقول ، لا يعنى أن يفصل عضو أو يبقى ، فالجلس ككل له مدة محدودة طالت أم قصرت وكلنا بصورة أو بأخرى بعد عامين أو ثلاثة أو أقل سنصبح غير أعضاء فى هذا المجلس ، إذن ، فليست القضية قضية عضوية ولا قضية عضو واسمحوا لى أيها الأخوة أن أسترجع بعض الإجراءات دون إسهاب أو تكرار ، هيئة المكتب رأت أن تحول الموضوع إلى لجنة القيم ، ولجنة القيم تتدارس الموضوع ، تطلب الشهود ، تجلس لاستماعهم ، قبل الاستماع طعنات فى شهادة اثنين من الشهود قبل أن أستمع إليها ، لا أترض على أشخاصهما ولا تجريح لأحد منها ، ولكن التزاما بعبء العدالة ، وقلت إن الأخ الأستاذ بديع المعظمة رجل حدث بينه وبين أعضاء المؤتمر المجتمعين مشادة ، وربما به غضب ، ولا تقبل شهادة غاضب ، وللشبهة نعيد هذه الشهادة ، وكان أولى بالعدل والعدالة أن نرد هذه الشهادة .

الشاهد الثانى ، كما ذكرت فى لجنة القيم وكما ذكرت اليوم فى اجتماع اللجنة المشتركة موظف صغير تحت التمرين فى مؤسسة أخبار اليوم الذى يرأس مجلس إدارتها من تعرفونه ، تهجم على العضو المذكور وأثار الناس وأثار كل شيء ، له رأى واضح معين فى هذا الموضوع ، والشاب صغير فى مقتبل حياته ما زال يعمل تحت التمرين و ينتظر أن يثبت ، لهذا حماية له وحماية لعدم وجود شبهة ، وإقرارا للحق والعدل طلبت إلقاء هذا الشاهد من قائمة الشهود .

والشاهد الثالث ، ذكر بما لا يدع مجالا للشك — وهو شاهد إثبات وليس شاهد نفى — أنه أحس وهو صحفى أنه لم يكن هناك على ما يبدو ترتيب لأن يحضر أحد فرغلى هذا المؤتمر المذكور أو أن يتحدث فيه ، وذكر ملاحظة أخرى مهمة أن المجاملة فى نظر الشاهد كانت الأساس الذى دفع الزميل أحمد فرغلى لأن يقول ما قال ، تحدث الأخوة زملاء حديشا عظيمًا سواء فى المجالات القانونية أو غير القانونية .

وتعبدوا جميعا وذكروا كلمة الواقعة ويمرون عليها مر الكرام دون أن يقولوا أو يحددوا ماهى الواقعة ، هل الواقعة كما عرضت على المجلس ، أم الواقعة كما ذكرتها جريدة الأخبار ، أم الواقعة كما ذكرها العضو ذكرها الشهود ، ألفاظها مختلفة ، حدودها مختلفة ، ولذلك أود أن أعيذ ذكر الواقعة كما ذكرت على لسان الشهود ، الشاهد بديع العظمة الوحيد من الشهود هو الذى قرر أنه سمع الأستاذ أحمد فرغلى يقول إن هناك سرا خطير سأذيعه لأول مرة وهو أن هناك مخططات لإغتيال خالد محيى الدين فى القوصية ، والبدارى ، وأشار فى حديثه ، وفى كلامه إلى أن هذا منسوب إلى السيد محافظ أسيوط ..

الشاهد الثانى ، وهو السيد خيرى نور الدين الصحفى بدار أخبار اليوم يقول جاء دور الأستاذ أحمد فرغلى وقال سأذيع سرا لأول مرة وأن هناك مخططات لإغتيال خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع وهذه المخططات كانت خلال زيارته لأسيوط وبالتحديد فى القوصية والبدارى ودهش جميع الحاضرين ، فسئل بالتحديد هل ورد ذكر اسم مسئول بمحافظة أسيوط ، وهذا السؤال وجهه إليه السيد رئيس اللجنة ، فقال خيرى ، الأستاذ فرغلى قال مامعناه أن الحكومة تضيق الحناق على المعارضة ، سئل هل جاء ذكر اسم محافظ أسيوط فأجاب أن الأستاذ فرغلى قال مامعناه إن الحكومة تضيق الحناق على المعارضة ، سئل ثانيا هل ذكر أسماء بعض المسؤولين على أنهم كانوا وراء حادث الاعتداء على خالد محيى الدين ، تنظر ماذا قال خيرى ، للأمانة لم أسمع .

الشاهد حسن عاشور من مؤسسة الأهرام قال لم أسمع ، والعبارة التى قالها من واقع المحضر ، أن خالد محيى الدين ذهب لحضور مؤتمر فى محافظة أسيوط وأن هناك مجموعة كانت تتحرش به وتريد اغتياله ، إذن لم تكن هناك حكومة ولم يكن هناك محافظ ولا مسئولين ولا نظام ، مجموعة تخطط لإغتيال شخص ، أنا أردت أن أقول لحضراتكم ماهى العبارة التى نمر عليها جميعا ونقل العبارة ، الواقعة ، فقط أردت أن أقول ماهى الواقعة ، الأخ أحمد فى لجنة القيم سئل ، فقال أنا سمعت الإشاعة وردتها ، إن هناك محاولة للاعتداء على السيد خالد محيى الدين ، وأنا هنا لاأجتزئ الشهادة ولاأريد أن أجتزئ الشهادة وأحترم كل مايقال "كلا وجزءا ، ولهذا أستخلص من شهادة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، مامعنا فى هذا الموضوع وليس إجتزاء وليس على مبدأ لا تقرىوا الصلاة ونسى وأنتم سكارى .

السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ذكر في بيانه هنا أنه كانت هناك محاولة من بعض الأشخاص عددهم عشرون أو ثلاثون تجمهموا حول بيت خالد محيي الدين أو البيت الذي ينزل فيه خالد محيي الدين ، ولكن لم يحدث أى شيء لأن البوليس تدخل وفرقهم .

إذن ، فهناك أساس للواقعة قانونا وأنا لست ضليعا في القانون ولا أفهم فيه ، لكن كما ذكرت في الصباح مهمتى أن أحترم القانون فقط .

هناك إذن أساس لهذه الشائعة وليست مقترأة وليست كذبا ، وأن ترددها بالصورة التى ردها أحمد فرغلى أن هناك محاولة الاعتداء ليست الجريمة البشعة التى نجتحمع من أجل إدانة صاحبها بهذه الصورة هذا المساء .

إننى مع احترامى للجنة القيم ولرئاستها وأعضائها يبدو لى أنها لم تستعرفى تقريرها - ولم أكن حاضرا عند اعداد هذا التقرير أن هذه الجريمة لا تكفى لما هو مقصود للسيد العضو أحمد فرغلى ، فاضافت إلى ذلك ثلاث جرائم أخرى ، الجريمة الأولى هى أن السيد العضو قد أهان المجلس بعدم حضوره إلى اللجنة عندما دعتة للحضور أمامها ، ولن أتعرض للموضوع الاخطارات لأن الموضوع ببساطة يتلخص في أن العضو أخطروا ولم يصله الاخطار - على حد قوله - ومع ذلك فقد حضر أمام اللجنة لأنه علم من مصدر آخر بدعوته للحضور أمامها ، وقال إننى حضرت احتراما للجنة ، وإننى أحكم ضمائركم هل يعتبر هذا إهانة للجنة ، واحتقار للمجلس ، واعتداء على القيم والدستور ؟

الجريمة الثانية هى أنه عندما سئل السيد العضو في اللجنة عن حقيقة الواقعة المنسوبة اليه قال إننى حضرت المؤتمر بصفتى صحفيا ، فاعتبرت اللجنة ذلك إهانة للمجلس ، وأن هذه في حد ذاتها تعتبر جريمة ثانية .

الجريمة الثالثة هى أنه عندما تسأل السيد العضو عن أسباب تحويله إلى لجنة القيم باعتبار أنه سبق أن سئل أمام مكتب المجلس ، فاعتبرت اللجنة هذا التساؤل أهانة لها وجريمة ثالثة .

وإننى لن أتعرض للنواحي القانونية وتفسيراتها ولا للنواحي الإجرائية ماتم في شأنها ، ولكن - كما قلت - سأحكم ضمائركم وعقولكم ، وأن يكون الله شاهدا وشهيدا علينا جميعا ، وأذكركم بقول الله عز وجل ،

( وَلَا تَقُولُوا لِمَن أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا  
وَاللَّهُ يَرِيكُمُ الْآخِرَةَ )

( تصفيق من المعارضة ) .

**العضو إبراهيم شكرى :**

أتحدث اليكم اليوم وانتم مجتمعون بكامل عددكم في حشد لم أشهده من قبل  
إلا في المناسبات الكبرى التى يحضرها السيد رئيس الجمهورية والتى غالبا  
ما تحدث حينها يكون معنا أخوة آخرون ولكننا فعلا القاعة اليوم دون أن يشاركنا  
أحد .

واننى أتحدث اليكم عل الرغم من أننى أعلم أن حديثى ربما لا يجد طريقة  
إلى قلوبكم ، لأننى قد شاهدت منذ بدء بحث هذا الموضوع الكثير من الإجراءات  
والكثير من التحركات التى لم أشهدها فى وقائع أخرى .

فلقد ذكر السيد المقرر أنه لم تكن هناك عجلة لبحث هذا الموضوع ، وأنه قد  
أخذ بالفعل أكثر من شهرين ، والواقع أن هذا صحيح لأن الموضوع عندما بدأ ، بدأ  
بداية لا يمكن أن أتصور أن تنتهى لما انتهت إليه ، فقد بدأ الموضوع بطلب إحاطة  
وجهه أحد الزملاء الأعضاء عن واقعة نشرت فى إحدى الصحف ، وتفضل السيد  
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بالإجابة عن طلب الإحاطة ، ولم يكن  
هناك سابقة لأن تذكر أقوال أو أحاديث قيلت فى أحد دور الأحزاب ، ويؤتى  
بشهود أو بوقائع معينة هنا أو هناك بعيدة كل البعد عن نشاط المجلس أو أن العضو  
الذى نسبت إليه هذه الواقعة كان فى وفد برلمانى أو حتى فى الهيئة البرلمانية هنا فى  
المجلس ، ولو أن الواقعة التى نسبت إلى السيد العضو قد تمت فى مؤتمر صحفى  
عقد هنا فى المجلس لاعتبر ذلك إهانة للمجلس ، لأنه فى هذه الحالة يعتبر متحدثا  
بصفته عضوا فى مجلس الشعب ، لكن الذى حدث كان نشاطا حزبيا خالصا أخذ  
كثيرا من الوقائع وكانت هذه الواقعة المنسوبة إلى السيد العضو من بين تلك  
الوقائع ، وقد تحدث عنها زميلى السيد العضو الدكتور حلمى الحلبندى بصدق  
واوضح أنه لم تكن هناك واقعة معينة يمكن أن يسأل عنها السيد العضو أحمد  
فرغلى ، وهنا أستطيع أن أؤكد أنه لم يكن هناك ما يمكن أن يسمى بواقعة بحيث  
تصل إلى تلك النتيجة التى وصلت إليها الآن .

لقد ورد في التقرير المعروض على حضراتكم كلام منسوب إلى نصح كما يلي :  
« ورغم أن السيد رئيس حزب العمل أعطى الكلمة أكثر من مرة في ذات الجلسة  
فإنه لم يتعرض لهذه الواقعة مع العلم أنه كان رئيسا للمؤتمر الصحفي الذي دعا  
إليه » .

والواقع أن هذا الجزء من التقرير لا يطابق الحقيقة ، لأنه إذا مارجعنا إلى  
مضبطة الجلسة الثانية والخمسين التي نظر فيها طلب الإحاطة لوجدنا أنني قد  
تحدثت كثيرا عن هذا الموضوع ، وليس لي السيد رئيس المجلس بأن أتوسع على  
حضراتكم ما قلته في هذه الجلسة عن تلك الواقعة ، فقد قلت ما يلي :

« أرجو أن نتحدث عن الواقعة التي كانت سببا في طلب الإحاطة وقد  
حضرت المؤتمر المشار إليه وسمعت ما قيل فيه ، بل إنني سمعت هذا الكلام قبل  
ذلك بشهرين عندما كنت في زيارة لمدينة أسبوت لأداء واجب الغزاء للأستاذ  
أحمد فرغلي في وفاة والدته وقد حكى لي أن الأستاذ خالد عيسى الدين كان في  
زيارة أسبوت وكانت هناك محاولات للإضرار به وأن الموضوع من فضل الله توقف  
عند حد فض المشاجرة التي أشار إليها السيد وزير الداخلية في تصويره وذكر أن  
جماعة حضروا وهتفوا ضدهم لأنهم لا يرغبون في عقد ذلك الاجتماع وتم تفرقهم  
وخرج الرجل سليما تماما دون أي شيء ولم يقع عليه أي اعتداء ، ولكن بعد أن  
سافر سمعنا أنه كانت هناك خطة ونية مبيتان ، ولم نقل في يوم من الأيام إن  
الخطة كانت من الأمن أو من الحكومة .. فلم يحدث أن أحدا قال بأن الخطة  
كانت من الحكومة أو من الأمن أو من وزير الداخلية بالذات السيد محمد نبوي  
إسماعيل .. لا يمكن أن أتصور هذا ، وإنني — رغم طريقة تناوله للموضوع الذي  
تحدث فيه — لأشك مطلقا أن يتخلى عن واجبه الأساسي وهو حفظ الأمن أو أنه  
لا يبطل كل تخطيط يمكن أن يكون فيه إساءة للأمن ، وقد كانت لنا واقعة قبل  
ذلك في أسبوت عندما حاولنا عقد اجتماع صرح لنا به أمام قسم أول بندر أسبوت  
لدرجة أن باب القسم ذاته كان أمام السراق مباشرة أي أننا في حماية الشرطة  
ورغم ذلك حدث اعتداء وضرب بالطوب ، وتكسبر .. إلخ ، ولم يتم عقد ذلك  
الاجتماع وشهد هذه الواقعة أكثر من شاهد يعتد بشهادتهم فقد كان معنا السيد  
المهندس محب استينو الذي كان معنا وشهد تلك الواقعة وسهرنا ليلة طويلة حتى  
الصباح في النيابة العامة للتحقيق فيها » .

ولهذا فقد قلنا وقتذاك إن أسويط بالذات يمكن أن يحدث فيها مثل ما حدث لنا ، ويمكن أن يتصور أن يكون هناك من حاول الاعتداء عليه فشل هذا التصور موجود .

ولكن لم يقل أحد أبدا إن الحكومة هي التي تقوم بتدبير ذلك ، أو أن السيد بزي اسماعيل هو الذي يدبر ذلك إنما الذي قيل إن هناك خطة . ولقد سمعت هذا الكلام قبل ذلك ، وطلب الإحاطة الذي سيناقتش بعد ذلك نعرض لهذا الموضوع ، والحمد لله لم تتم خطة الاعتداء وقد يكون في ذلك شهادة للشرطة وإتينا نعرف طبيعة العائلات في أسويط وربما — بصر النظر عن الأحزاب السياسية — تكون عائلة بعض أفرادها يقتنعون بحزب وبعضها يقتنع بحزب آخر ، ولكن المسألة لا تتعلق بالأحزاب فقط ، وإنما يمكن أن تكون مسألة عصبية وكيف أن مجموعة منهم أحضرت بعض السياسيين وأن مجموعة أخرى أحضرت البعض الآخر فتحدث المارك ، والحمد لله لم يحدث أى اعتداء عليه ، وانتهى الموضوع بتفريق المتنازعين ويمكن اعتبار ذلك شهادة لكفاءة أجهزة الأمن فلا ينبغي أن يقال إننا قصدنا استقلال هذا الموضوع في التشهير ، وقد كانت بالمؤتمرات وقائع كثيرة فلماذا التركيز على هذه الواقعة ، إنني أعتقد أنه ربما تكون في إطار الصعوبات التي تواجه المعارضة في مزاولة عملها ومن بينها أن تتعرض لمثل تلك الأخطار التي تعرضنا لها نحن في أسويط ، وقد كانت تلك الواقعة محل بحث النيابة لمدة ستة أشهر ، وقد سمعت إن تلك القضية ستنظر ، ولكن للأسف الشديد سمعت أنها حفظت منذ عشرة أيام فالموضوع أن هناك اعتداء ثابتا حدث ، وأن هناك تكسيرا وضربا .. إلخ . »

أى أننى قد تعرضت للموضوع تفصيلا ، وقلت إن التصور الذي يمكن أن أكون قد تصوريته عن هذه الواقعة ، وإن لم يكن هناك تدبير من جهة الحكومة أو من جهة معينة بل إنني استبعدت هذا تماما ، وقلت ذلك أمام حضراتكم وهو مدون بالمضبطة التي سبق أن أشرت إليها .

كما أن التصور الذي صوره السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لهذا الموضوع أنه كان هناك بالفعل نوع من التجمهر عند زيارة السيد خالد محيي الدين ، وأنه كانت هناك هتافات عدائية وأيضا كان هناك تحريض في بعض المساجد ... إلخ .

فتعندما حضر السيد العضو أحمد فرغلي هذا المؤتمر لم يكن يعلم بالوقائع التي تمت

فيه. لأنه لم يحضره منذ بدايته ولم يكن يعرف الأشخاص الذين حضروا هذا المؤتمر، ولم يكن يعلم أن هناك صحفيين أجانب يحضرون هذا المؤتمر، وعندما دعوته للحديث في المؤتمر قلت بالحرف الواحد: « إننى أقدم لكم أحمد فرغلى عضو مجلس نقابة الصحفيين لكى يتحدث إليكم » .

أى أننى بالفعل أنا الذى دعوته للحديث في هذا المؤتمر بصفتي عضواً في نقابة الصحفيين وليس بصفتي عضواً في مجلس الشعب عن دائرة مركز أسبوط وهذا يؤكد ما ذكره السيد العضو أحمد فرغلى أمام لجنة القيم من أنه تحدث في هذا المؤتمر بصفتي عضواً في نقابة الصحفيين ، ولقد تم هذا المؤتمر في جو كنا نشر فيه أن هناك نوعاً من الإجراءات فيها تضيق على المعارضة ، وهذا هو التصور الذى كان موجوداً ، ووجود السيد خالد محيى الدين معنا في هذا المؤتمر ذكرنى بهذه الواقعة أو بهذا الكلام الذى حدث .

وأؤكد لكم أن الكلام الذى قيل لم يكن بصورة يمكن أن تؤخذ على أنها شيء جدى ، بل إنها قد أخذت من الجميع بلى أنها نوع من الترفيه ، والدليل على ذلك أن السيد خالد محيى الدين بشحمه ولحمه كان موجوداً معنا في المؤتمر معزراً مكرماً ، وقيل في وجوده أنه كانت هناك إشاعة تقول إن هناك تدبيراً معيناً لإيذاء السيد خالد محيى الدين ، وهذا التصور ممكن حدوثه كما أنه مثبت في شهادة السيد حسن عاشور الصحفى بجرىة الأهرام ، وهذا ثابت وقال إنه لم يكن قولاً مقصوداً ، وما قاله قولاً عشوائياً ، وإنه لم يكن أبداً متصور أنه يقصد نوعاً من التشهير... إلخ

أما أن يقال إن بعض الأجهزة الأخرى في الدول الراضية أخذت هذا القول ونشرته ، وأرادت أن تشنع علينا به .. إلخ ، فالكثير من المسائل تشهر بها دول الرفض وصحفتها وليست هذه الواقعة بالذات ، فقد تختلف الوقائع عن بعضها .. إلخ .

إذن فالموضوع لا يمكن أن يؤخذ به زميل لنا ، وإننى حيناً أتحدث عن زميل لا أتحدث عنه لأنه عضو في حزب العمل وقد ينقص به حزب العمل أوزيريد ، فهذه مسألة غير واردة ، لكننى أتحدث عنا جميعاً كمجلس بحيث يكون لنا معيار ومقياس عادل للحكم على الأشياء ، فمعنى أن نقول إن هذا الدفاع عن السيد العضو أحمد فرغلى لا يفي، وكان على السيد العضو ألا يقول ما قاله ، إن عليه أن يتحوط في قوله وخاصة أن أحد الشهود في شهادته قال : « أعتقد أنه قال هذا لتحية السيد خالد محيى الدين » .



وعلى ذلك فإننا لا نقبل منه هذا الكلام ، ولا نقبل أن يكون هذا نوعا من التحيز ، ولا نقبل منه كلاما في الإمكان أن يكون له أكثر من مدلول ، ولا نقبل منه هذا الكلام لأن الواجب يحتم عليه أن يكون أكثر حيلة بصفته عضوا في مجلس الشعب ، وبصفته أيضا عضوا في نقابة الصحفيين ، وعليه أن يضع في تقديره أن أى كلام منه يمكن أن يؤخذ بمدلول معين ، وفي الإمكان أن يقول البعض مثل هذا الكلام .

ولهذا يمكن القول إنه مهما دافعنا عنه فإن هناك أمرا يمكن إدانته به ، وهو أنه لا بد أن يكون هناك احتياط في الكلام أكثر من ذلك .

وبناء عليه فإنه يستحق أن يطبق عليه جزاء من الجزاءات التي نصت عليه لجنة القيم أو التي أعطيت بدرجات معينة ، حيث إننا نعيش في تجربة وفي ممارسة ، وهي تخضع بالدرجة الأولى للخطأ والصواب ، ولا يمكن أن يتصور أن كل تصرفاتنا ستكون صحيحة مائة في المائة ، وكذلك فإن تصرفات بعض أعضاء الحزب الوطني لن تكون سليمة مائة في المائة ، وليس أدل على ذلك مما قاله الزميل عبدالله على حسن بشأنى حين تعرض لى أثناء مناقشة موضوع مجلس نقابة المحامين ، والذي تعرض فيه إلى مسائل لم تكن موضوعية ونستخلص من هذا أنه لا بد أن يكون هناك خروج في الممارسة وقد تكون هناك أخطاء .

إلا أنه لا يمكن أن يكون جزاء المخالفة هو الإعدام كما قال السيد الزميل ممتاز نصار في هذا المجلس أيضا وكان لكم ما يؤمن التقدير للمصلحة العامة بغض النظر عما هو منسوب إلى العضو الذي نتحدث في شأنه لقد كانت لنا سابقة عندما ناقشنا موضوع كتاب السيد عثمان أحمد عثمان ، وكان هذا النقاش وكان هذا الحديث موضع حديث العالم كله وكان تعليق دول الرفض وغير دول الرفض ، وتحدثوا كيف أنه في عصر يحاولون أن يشوهوا سمعة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وذمته المالية وأولاده .. إلخ ، وقيل كلام كثير ولكن عندما جاء السيد المهندس عثمان أحمد عثمان وقال إننى لم أقصد هذا الكلام ولم أقصد أن أظعن في ذمة جمال عبد الناصر أو أن أنتقص من كرامة أولاده قبلنا وقبلت لجنة تقصى الحقائق هذا الكلام ، قبل محمد حسن درة هذا الكلام وأشاد به ، وذكرنا الشيء الطيب للرجل على أساس أن المقصود ليس محاولة لتأكيد شيء ما أو

محاولة لتأكيد خطأ شخص ما رغما عنه بالقول أنك تقصد ، ايضا عندما قدم التقرير للمدعى العام الاشتراكي بالنسبة لرشاد عثمان وكان في التقرير أشياء كثيرة ، ولكن كانت وجهة نظر المجلس واضحة بيّنة وهي ألا ترفع الحصانة البرلمانية عن رشاد عثمان ولكن يسمح للمدعى العام الاشتراكي بسؤاله فقط عما ورد بهذا التقرير ، إذن فهناك معيار محدد يجب أن نأخذ به لكي لا يوصف هذا المجلس بأنه لا يكيل بكيّلين في الجزاءات ، بحيث لا يقال إن للمجلس وجهه نظر معينة فيما إذا نسب شيء لعضوين من حزب الغالبية تختلف عن وجهة نظره إذا ما نسب نفس الشيء لعضوين من حزب آخر في الأقلية .

في نهاية الأمر — أيها الإخوة — أقول إنها فترة طالت أو قصرت ستكون خارج هذه القاعة ولكن كل فعل اتخذناه في هذه القاعة سوف ينسب إلينا ، فإذا ما كان فعلنا طيبا سينسب إلينا أننا حكمنا حكما طيبا عادلا ، وإذا لم يكن الرأي العام راضيا عن حكمنا فإنه سيوصم هذا الفعل ، وارجو أن تقدروا هذه الظروف إذا كان لدينا حرص على سمعة مصر حقيقة .

واللجنة نفسها قالت إنه كان يجب على أحمد فرغلي ألا يعطى الفرصة لأعداء مصر لكي يتحدثوا عنها بشيء غير طيب من أن أحزاب المعارضة تحارب وتصفي ، ولكن ماذا أقول إذا ما قرّرت — لا قدر الله — أن تسقطوا العضوية عن أحمد فرغلي ، ماذا يمكن أن يقال عن هذا التصرف في الخارج ؟ هل سيقال إن هذا في صف الديمقراطية ، هل سيقال إن في هذا تمكيننا لأحزاب المعارضة في القيام بدورها ، وإن عدد أعضاء حزب العمل ال ١٤ أصبحوا ١٣ ؟ كل هذا لا يمكن أن يكون بحال في صف الديمقراطية وفي صف مصلحة مصر وسمعتها التي نحاول أن نجعلها سمعة طيبة وكبيرة لكي نرفع رأسنا في المنطقة بوصف أنه توجد لدينا ديمقراطية نحاول أن نرسي قواعدها على أسس سليمة ، هذا التصرف إذا ما اتخذ — لا قدر الله — لا يعتبر بحال تأكيدا للديمقراطية أو لدور المعارضة إنني في كلامي لم أنف تماما أن أحمد فرغلي كان عليه أن يكون أكثر حيطة فيما قال ، ولذلك أقول إنه إذا ما قرّرت أي جزء آخر غير الفصل فإن الأمر يعتبر متوازيا مع الذي اقترفت ، مهما كان رأي هؤلاء الذين يرون أن الأمر يستحق الفصل من المجلس .

إن إسقاط العضوية عن أى عضوشىء كبير ، لأن هذا العضو مهما قلتم عنه قد حاز ثقة الشعب فى دائرته الانتخابية وأنه نجح بهذه الثقة ، وإسقاط العضوية لا قدر الله بمثابة نزع هذه الثقة وهذا جزء كبير لا يمكن أن نتجه إليه إلا إذا كان الفعل كبيراً يستوجب هذا .

ولذلك أَدْعُو الله لكم ولى أن يوفقنا إلى ما يخدم الديمقراطية وما يخدم الشعب وما يجعل مصر بالفعل صورة مضيئة فى المنطقة العربية التى نريد أن نحقق لها كل تقدم ، وتكرار لكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( تصفيق من المعارضة ) .

**العضو عبد الله على حسن :**

أستاذنا حضراتكم فى ألا يكون حديثى على ما كان فى جلسات سابقة وإنما نتحدث عن ما هو كائن والكائن اليوم أن القضية المعروضة ليست قضية نائب معارض وليست قضية معارضة ، فالمعارضة ، أقامها الرئيس أنور السادات بعد ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ ، ولم تكن هناك معارضة وإنما كان والحق يقال ، حكماً شمولياً وليست القضية المعروضة الآن قضية رأى ولا قضية الرأى الآخر ، فنحن نعلم جميعاً أنه لم يكن قبل ثورة التصحيح إلا رأى ورأى واحد ، وليست قضية الديمقراطية والحرية ، فالحرية والديمقراطية ماتاً أكدت على أرض هذا الوطن إلا بعد التصحيح فى مايو ١٩٧١ ، ونحن نتفق جميعاً على أن هناك فرقاً كبيراً بين الحرية وبين الفوضى ، ونتفق جميعاً فى أن الأمر قد اختلف وأصبح الأمر المعروض هو التجاوز ، أصبح المعروض هو استغلال مناخ الحرية والديمقراطية ، فهل هذا الاستغلال مقبول ؟ وهل هذه التجاوزات فى مصلحة مصر وشعب مصر إن القضية المعروضة أن أحد الزملاء وهو الأخ أحمد فرغلى تحدث فى مؤتمر صحفى وبإقرار الجميع فإن هذا المؤتمر الصحفى حضره الكثير من الأجانب ومراسلو وكالات الأنباء الأجنبية وإنهم طيروا لصحفهم ولوكالاتهم ما حدث فى هذا المؤتمر .

ما الذى حدث ؟ أو ما الذى قيل فى هذا المؤتمر ؟ وهل الذى قيل يتفق والمصلحة الوطنية أم أن الذى قيل فيه تناول على مصر وعلى شعب مصر وعلى قيادات الحكم الوطنى فى مصر ؟ ونحن نعلم وكذلك الكثير من الإخوة النواب يعلمون أن هناك خلافاً قديماً بين الأخ أحمد فرغلى وبين السيد محمد عثمان اسماعيل محافظ أسىوط وقيل إن الأخ أحمد فرغلى كان راغباً فى أن يكون أحد

مرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى فى الانتخابات الماضية وكان المحافظ له رأى آخر، أى أن القضية كانت خلافا بينها واستمر هذا الخلاف ، فهل من الجائز وهناك خلاف فى الرأى أو أن هناك خلافا حول الأشخاص أن يأتى نائب فى مؤتمر صحفى ويحاول أمام العالم كله أن ينسب إلى الشخص المعارض له جريمة التحريض على القتل وهى جريمة عقوبتها الأشغال المؤقتة والمؤبدية . فهل من المقبول إذا اختلفت مع مسئول فى الرأى أو مع زميل فى الرأى أن أقول إن محمد عثمان اسماعيل يمرض على قتل فلان أو يسعى إلى قتل فلان فليس كلامى دفاعا عن محمد عثمان اسماعيل وليس هذا الحديث دفاعا عن محافظ أسىوط وإنما هو دفاع عن الرأى والرأى الآخر وما ينبغي أن تكون عليه المعارضة ، فانا إذا اختلفت مع محمد عثمان اسماعيل فهذا شأنه وإنما لا يجوز فى مؤتمر تدعى إليه كافة وكالات الأنباء أن يقال إن محافظ أسىوط وهو رجل مسئول يمرض على قتل فلان ، وهل من الجائز أن يقول أحمد فرغلى فى هذا المؤتمر الصحفى إن الحكم فى مصر يحاول تصنيف المعارضة بالافتيات ؟ أى أخلاق تلك التى يتحدثون عنها وأى معارضة تتكلمون عنها ، فهل المعارضة هى التحريض على جرائم القتل ونسبتها إلى أشخاص لا يعرفون عنها شيئا . هذا هو ما حدث فى هذا المؤتمر ، فهل ما حدث يتفق والمسئولية السياسية ؟ هل يتفق والأمانة الوطنية ؟ هل يقال فى جميع الصحف العربية المعارضة لمصر إن الحكومة المصرية تصفى وتحاول اغتيال رجال المعارضة فى مصر . هذا القول نشر فى جميع الصحف العربية ، وأنا الذى أقوله ، إن هذا الذى قيل فى هذا المؤتمر الصحفى ليس حديثا مرسلا وإنما هو حديث عملى مقصود ، فعلوم أيضا أن هناك مؤامرات خارج مصر تشجع عليها دول الرفض وتشجع عليها الأحزاب المناوئة لمصر وتشجع عليها حزب البعث العراقى ويشجع عليها حزب البعث السورى ويشجع عليها الحكومة الليبية والقذافى وأنهم يقيمون حفلا غير مقدس يضربونه حول مصر لحصار مصر وأن هذا الحلف يحاولون إقامة من الداخل من أشتات فن يقال لهم معارضة هو حلف غير مقدس إذا حضره خالد محيى الدين المعروف بـ كسيته ، وإذا حضره محمود القاضى الذى قال عن المعارضة إنها معارضة مستأنسة ، وإذا حضره فلان ، تجمع هذا الشتات وتجمعوا بمختلف أفكارهم المختلفة لينسقوا إقامة جبهة كما يقولون فى مؤتمراتهم .

إنهم يريدون في هذه الفترة الدعوة إلى جبهة وطنية ، تعارض نظام الحكم ، وإن هناك جبهة وطنية في خارج مصر بقيادة سعد الدين الشاذلي وآخرين لمعارضة نظام الحكم في مصر فهي حلقة يقوم بها المغرضون والحاقلون ضد مصر بتشجيع من دول الرافض التي تمدها بالأموال وتصدر لها صحائف خارج مصر صحيفة ٢٣ يوليو التي تصدر في لندن ويحررها محمود السعدني وصحف أخرى يولها القذافي وتصدر الصحف ويحاولون تهريبها إلى مصر ثم ينسبون في الداخل لإقامة جبهة وطنية تتحالف مع هذه الجبهة لضرب مصر ، فالذي حدث في المؤتمر الصحفي بكل المعايير هو تشهير بمصر وتنسيق بين خصوم مصر في الداخل والخارج .

وأقول بالصدق كله إننا إذا اتخذنا قرارا بتطبيق أحكام القانون واللائحة ضد هذا المعضو فإننا بهذا نؤدي خدمة جليلة لمصر فحسب وإنما لحزب العمل الاشتراكي لأن هذا القرار أثر في ترشيد العمل السياسي في الحزب وتنقية له من هذه الشوائب ليبقى الحزب خالصا لله وللمصر .  
(تصديق) .

#### أيها الأخوة الأعزاء :

إنني لا أريد أن أشط في الحديث ، ولو كان الأمر موضوع رأي وموضوع معارضة لكان الأمر ، وإنما الأمر أكبر من ذلك بكثير ، وإن كثيرا من الناس سواء خارج مصر أو داخل مصر يدبرون لمصر أمرا خطيرا ويتعاونون ضد مصر ، إن هناك دولا وحكومات تتفق ضد مصر وتحاول أن تشتري من لاضمائرهم في مصر ليتعاونوا معها ضد مصر وينسقوا معها ضد مصر ويتحالفوا معها ضد مصر ، ولتقرأ الصحف العربية التي تصدر ، ولتقرأوا بابا في جريدة السياسة بقلم محمود السعدني عنوانه « ليس إلا » في كل عدد يصدر كله تحريض على إقامة جبهة في مصر ضد النظام ، كله تطاول لإقامة جبهة معادية ضد النظام ، فالذي قيل في هذا المؤتمر قيل بقصد أن يسمع في الخارج وليس لخصوم مصر في الداخل فقط ، إننا نحن هنا ، إننا معكم لكي نقاوم الحكم معكم ، إننا نستطيع أن ننسق معكم ، ليس الأمر امر هفوة أو امر خطأ لو كان خطأ بالنسبة للرأي لكان فكل يوم في هذه القاعة تصدر أخطاء وإخطاء مقبولة تنشر في الصحف وفي جريدة حزب العمل آراء وآراء وتجاوزات وتجاوزات ولم يقل أحد إن بعض الناس غير وطنيين ، إنني أقول للشاريع أن هناك في حزب العمل قيادات وطنية تحب مصر وفيه بعض القيادات

التي تحب السادات ، وان هذه القيادات سيسمع صوتهما يوما ، وستقول رأيا يوما لتعلن بجمعها كله انها مع مصر ومع السادات ، وستقول يوما إنها ضد كل القيادات التي تنحرف داخل حزب العمل وخارجة ليبقى الأمر كله لله ، وليبقى الأمر كله للسادات ، واشكركم . ووقفه متحدة من أجل مصر ووقفه متحدة من اجل السادات وخلفه ولن نتهاون ولن نتردد ولن نخاف ، إنهم — لا قدر الله — إذا حكموا هذا البلد سيعلقوننا في المشانق ، إنهم يقولون في كل لحظة وفي أما كنهم الخاصة انتظروا سنفعل لكم ما نفعل إنهم يتخذون من الديمقراطية ستارا ليحكموا لا باسم الشعب ولكن باسم حفنة من الاجانب اعداء مصر اعداء الشعب ، وفقكم الله وإننى فى الختام أؤيد التقرير المروض على حضراتكم ، وشكرا .

العضو حسن أبو هيف :

لقد تشدد السيد رئيس حزب العمل في بداية كلمته بأن القاعة ممتلئة بالأعضاء .

وهذا كما قلت يعد تندرا .. وإننى أقول له لماذا تشدد ياسيدى ؟ .. إنه يقول إن هذه القاعة تمتلئ بالأعضاء عندما يحضر إليها السيد رئيس الجمهورية فقط وفى المناسبات الأخرى ، وإننى أقول نحن فى كل وقت جنود للرئيس .. انتم تهاجم الحكومة .. انتم تهتمونها بالاغتيال .. فن هو رئيس الحكومة .. ! هو رئيس الجمهورية ، ونحن جميعا جنود له .. ونحن جميعا فداء لهذا الوطن وفداء لمن يمثلون بانخلاص هذا الرجل الذى اقتداكم بحياته .

وإننى أتساءل : ما مصير هذا الرجل إذا لم تنجح ثورة ٢٣ يوليو ؟ بل إننى أقول ما سبب قيام الثورة واستقامتها ؟ .. لأنها لم ترق يوما .. لقد أبقى الله هذه الثورة وحماها لأنها لم ترق يوما .. ومع ذلك يتهم حزب العمل الحكومة بالاغتيال وإراقة الدماء .. هل هذا يجوز أيها الإخوة والزملاء .

( أصوات : لا يجوز ) .

إن الرجل وهو رئيس الحكومة لا يعتقل أحدا .. فهل بعد ذلك يجوز أن تتهم الحكومة بالاغتيال .. كيف يجوز ذلك ؟

وإننى بهذه المناسبة أقول إنه منذ نحو ٢٥ سنة فى جى اللبان بالاسكندرية كان الناس فى هذا الحى دائمى السباب والشجار بعضهم مع بعض الأمر الذى جعل من هذا الحى حيا لا يطاق ، فجاء أحد القضاة وكان قاضيا حكيما وحازما إذ

كان يحكم على من يسب غيره أو يضربه ضربة خفيفة بالحبس ولا يفرج عنه إلا بعد دفع غرامة من ٥٠ إلى ١٠٠ جنيه ، فوجدنا أنه بعد فترة زمنية تتراوح من شهر إلى شهرين لم يعد أحد يعتدى على أحد بالسب أو الضرب .. ثم عادت الأمور إلى حالتها وأكثر بعد أن نقل هذا القاضي . إننى أقصد بسرد هذه الواقعة أن أقول إن القضاء ، قضاء رديع ، وأنتم اليوم قضاة يجب أن تردعوا .. وأضخم صوتي إلى صوت زميلي الذى قال لأعضاء حزب العمل أفيقوا لأنفسكم .. فأنتم أناس كلكم وطنية .. أفيقوا ولتكن المعارضة معارضة نزهة .. أفيقوا لذلك .. وإنى أتوجه بسؤال لحزب العمل ما السبب الذى من أجله يحضر الشيوعيون والمثوريون كل اجتماع يعقده حزب العمل ؟

( تصفيق ) .

وما هو قصدكم من وراء ذلك ؟ أنتم تقولون إن معارضتكم معارضة بناءة . وإنى أقول إن المعارضة البناءة لا بد أن تقوم ، وإنى أتساءل من الذى فتح لكم صدره ؟ ، ومن الذى رفع الرقابة على الصحف ؟ إن الصحافة تتكلم كما تشاء .. وهذه هى الحرية بأجل معانيها .. إذن يجب أن نستعمل هذه الحرية فى حدودها القانونية طبقا للدستور والقانون .. فلا تسيئوا إليها بإسادة .. فأنت إذا اتهمت الحكومة أنها الزميل ممتاز نصار وأنت فى مركز الدفاع بأنها مستغتال أو إشاع أنها مستغتال كيف تتهم الحكومة وأنت تعلم أنها حكومة من ؟

( ضحك ) .

رئيس المجلس :

أود أن أستعرضي نظير السيد العضو إلى أن السيد العضو ممتاز نصار لم يتهم الحكومة بذلك ، بل إن الذى اتهمها هو السيد العضو أحمد فرغلي .

العضو حسن أبو هيف :

إن السيد العضو ممتاز نصار يتهم الحكومة باسم موكله .. هل تتهم الحكومة التى يرأسها رجل السلام فى العالم .. ولست وحدى الذى يطلق عليه ذلك بل إن العالم أجمع هو الذى أطلق عليه ذلك .. العالم أجمع شهد لرئيسنا المحبوب بأنه أعظم رجل ظهر فى هذا القرن ، يحمى السلام ، ويحمى الأمن والاطمئنان ، هذا الرجل الذى استضاف شاه إيران فى الوقت الذى لفظه العالم أجمع . هذا الرجل الذى

تنعم بلده بالأمن والأمان .

الإخوة الزملاء ، أستأذنكم في أن أقول وأنتم شهود على ما سأقول .. فصر الآن  
تنهرد في سائر أنحاء العالم عن جميع الدول قاطبة بأنها بلد الأمن والأمان .. بلد  
الأمن والنظام .. لماذا ؟ لأن لها رئيسا ساهرا وتحت يده رجال ساهرون على  
الأمن .. ساهرون على النظام .. ونحن رياضيون وطوال عمرنا ونحن نزور بلاد  
العالم وقد رأينا أثناء سيرنا في هذه البلاد جرائم الخطف والقتل والسرقة ولا يتمكن  
المسؤولون من الإمساك بالقاتل أو الخاطف أو السارق .. فهل سمعتم عن حدوث  
مثل ذلك في بلادنا ؟

( تصفيق ) .

إذن حرام عليكم أن تهمونا ، ولماذا تهمون البلد الأمن المطمئن الذي يستتب  
فيه النظام التفكير في الإغتيال .. اغتيال ، لماذا ، ومن أجل ماذا تفكر في  
الاغتيال .. إن البلد فيه نظام وأمن ، والأمن مستتب والقانون محترم . ولولا أن  
السيد رئيس الجمهورية .. لولا أن هذا الرجل يطمئن إلى نفسه ويطمئن إلى نظامه  
ويطمئن إلى شعبه لما ذهب بقدميه إلى القدس في إسرائيل .. كيف ذهب إلى  
هناك ، ومن أي موقع ؟ .. من موقع القوة .. ومن موقع الشجاعة .. ومن موقع  
الأمن .. لقد ذهب ليرفع راية السلام الذي حصل من أجله على الجائزة الكبيرة ..  
فهل بعد ذلك تهمونه أنه ضد السلام ؟ وتهمون الحكومة بمحاولة الاغتيال ..  
حرام .. هذا عبث .. هذا حرام .. لا يمكن أن نسكت على مثل ذلك .. إنني أود  
أن أقول إن عضو مجلس الشعب يجب أن يكون قدوة ، ويجب ألا يرتكب أي خطأ  
أيا كان في أي مكان وزمان ، ويجب أن يتصف بالصفات الحسنة لأنه يعد مثلا  
يضرب للشعب جميعه ، فبا بالنا وأن الفاعل الآن في قضيتنا الحالية متهم بأنه يتهم  
الحكومة بالاغتيال .. وهذه أقصى تهمة توجه إلى البلد الأمن المطمئن في العالم أجمع  
وتنزل بنا من أعلى عليين إلى هذه المهاترات التي نشرتها الصحف ، ولذلك أطلب  
منكم أيها الأخوة الزملاء أن تتخذوا قراركم الحاسم العادل . والرأي لله ولكم .

( تصفيق ) .

رئيس المجلس :

لقد تحدث حتى الآن أربعة من المؤيدين للتقرير ، وثلاثة من المعارضين له  
والآن ، ورد إلى طلب موقع عليه من أكثر من عشرين عضوا يطلبون إقفال باب



## المنافشة .

فهل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة في هذا التقرير ؟

( موافقة ) .

رئيس المجلس :

والآن ، إعمالا لحكم المادة ٣٨٣ من اللائحة الداخلية للمجلس يؤخذ الرأي في تقرير اللجنة على إسقاط العضوية نداء بالاسم ، فليتاد على الاسماء .  
( نودى على الاسماء (١) ) .

رئيس المجلس :

أسفر أخذ الرأي النهائي نداء بالاسم عن : ٢٧٩ موافقا ، ١٧ غير موافقين ،  
٥ ممتنعين .

( ولم يبد السيد الدكتور صوفى أبوطالب رأية لكونه رئيسا للجلسة ) .

والآن ، فإن الذى أبدى رأيه بالموافقة على التقرير أكثر من ثلثى عدد الأعضاء وبالتالي يقرر المجلس إسقاط العضوية عن السيد أحمد فرغلى مصطفى وإعلان خلو المكان في دائرة قسم أول شرطة أسيوط .

وهكذا أسقطت عضوية أحمد فرغلى من مجلس الشعب ولم يسدل الستار على ديكتاتورية السادات إلا في ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ .



لقسم الشافعي

## الوثائق

---



تقرير  
اللجنة  
التشريعية  
بمجلس  
الشعب  
عن  
استقاط  
عضوية

كمال الدين حسين



### جاء في نص تقرير اللجنة التشريعية :

١- أحال المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٧٧ الى اللجنة التشريعية الاقتراح المقدم من أكثر من خمس أعضاء المجلس باسقاط العضوية عن السيد كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف عضو المجلس دائرة بها لدراسته على وجه الاستعجال ، وعلى أن تقدم تقريرها في شأنه الى المجلس بجلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ .

وقد أخطر السيد رئيس المجلس بكتابة المؤرخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٧ السيد العضو المذكور باقتراح باسقاط العضوية عنه وبما قرره المجلس في شأنه وموعد انعقاد اللجنة التشريعية لتظهره وبتاريخ الجلسة المحددة للنظر في تقرير اللجنة ، وذلك اعمالاً لنص المادة (٣٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب .

٢- تدارست اللجنة الموضوع بجلستها المعقودة مساء يوم ١٢/٢/١٩٧٧ ولم يحضر السيد العضو كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف هذا الاجتماع .

٣- وقد تدارست اللجنة المناقشات التي دارت بجلسة المجلس صباح يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٧ بشأن البرقية التي أرسلها السيد العضو الى السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٧٧ ، بمناسبة اصدار القرار بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ . وتدارست نص البرقية المذكورة والاقتراح باسقاط العضوية محل البحث ، كما استعادت اللجنة نصوص الدستور ، وقانون مجلس الشعب ، واللائحة الداخلية للمجلس .

٤ - وقد استبان للجنة أن المادة (٤٧) من الدستور قد نصت على أن « حرية الرأي مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون » كما قضت بأن « النقد الذاتي والنقد البناء ضمانا لسلامة البناء الوطنى » .

كما حظرت المادة (٩٨) من الدستور مؤاخنة أعضاء مجلس الشعب على ما يبدونه من الافكار والآراء في أداء أعمالهم في المجلس أو في لجانه .

ومقتضى هذه النصوص أن نظامنا الدستورى يكفل للمواطنين عامة ولاعضاء مجلس الشعب حرية الرأى والنقد البناء في حدود القانون ، وأنه لا حساب على ما يبيده أعضاء المجلس من أفكار أو آراء أثناء مباشرتهم لواجبات العضوية في جلسات المجلس أو في اجتماعات لجانه .

بل ان الدستور قد أجاز بصريح نص المادة (١٣٢) منه لمجلس الشعب أن يناقش بيانات رئيس الجمهورية التي يلقيها أمام المجلس عن السياسة العامة للدولة أو عن رأى موضوع آخر ، وهو حق لم يكن مقررا من قبل في الدساتير السابقة .

وفي الوقت الذى يكفل فيه الدستور حرية الرأى والحوار والمناقشة الديمقراطية بما في ذلك النقد البناء ، فإن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب - والتي يستقل بوضعها ، لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة وظائفه طبقا للمادة (١٠٤) من الدستور - قد حتمت أن تتم هذه الممارسة للديمقراطية وحرية الرأى في نطاق احترام القيم والمبادئ التى أرسلها الدستور . وأوجبت على أعضاء المجلس ان يلتزموا في مناقشتهم وفيما يبدونه من آراء بهذه القيم والمبادئ ونصت على ان عليهم ان يمارسوا مسؤولياتهم في التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية وفقا لما تمليه مصالح قوى الشعب العاملة ، وحظرت أن تتضمن المناقشات الديمقراطية والحوار الحر الذى يدور في اجتماعات المجلس أو لجانه ان تتضمن عبارات الاعضاء أو كلماتهم في ممارستهم الحرية لواجباتهم أية عبارات غير لائقة أو فيها مساس بالأشخاص أو بالهيئات أو بالمصلحة العامة ( المواد ٢ ، ٤ ، ٦ ، ١٥٦ ، ٢٣٥ ، ٢٥٢ من اللائحة ) - وإذا كان الامر كذلك فإنه يكون عطفوا من باب أولى أن تشكل عبارات العضو أو كلماته عبارات معاقبا عليها ، والاساس في هذه المبادئ ان الديمقراطية الحققة تقوم على الحوار الحر الذى يقرع الحججة بالحجة والدليل بالدليل والفكرة بالفكرة و يبرز المحاسن والمساوىء بعبارة لائقة عفيفة وبأسلوب واضح



غير ملتو ولا منحرف بحيث تنبلج الحقيقة و يظهر وجه الصواب في اى موضوع و يبدو الدليل واضحا وقاطعا على القرار السليم مرتبطا بأسبابه قائما على سنده مبررا بالمصالح العامة للشعب .

فالحقيقة ليست بنت التحويل والتشهير والمبالغة والاسفاف بل هى بنت البحث الهادئ والنظر العميق الثاقب والتفكير المتأنى والقول العفيف الكريم ، فالادب في المناظرة والصدق في المساجلة هما الكفيلان ببلوغ الرأى السديد في اى أمر من الامور ، وليس أبلغ دليلا على سلامة تلك القواعد الحاكمة للحوار والمناقشة المهادنة الى الخير العام والساعية الى تحقيق مصالح الجماهير من قوله تعالى في عهكم كتابه العزيز (وجاد لهم بالتي هى أحسن)

(و ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ) .

٥ - استعادت اللجنة المادة (٣٧) من الدستور التى حددت المسؤوليات القومية الجسيمة التى يتحملها رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للدولة ، والتى جعلته مسؤولا عن السهر لتأكيد سيادة الشعب ، واحترام الدستور وسيادة القانون ، وحماية الوحدة والمكاسب الاشتراكية ورعاية الحدود بين السلطات لضمان تأدية كل منها لدورها الوطنى فى النطاق الذى حددته أحكام الدستور - كما استعادت اللجنة أحكام المادة (٧٤) من الدستور التى قضت بمنع رئيس الجمهورية - فى سبيل تمكينه رئيسا للدولة من مواجهة هذه المسؤوليات الجسام - سلطة لاتخاذ الاجراءات السريعة اللازمة لمواجهة أى خطر يهدد سلامة الوطن أو الوحدة الوطنية أو قيام مؤسسات الدولة بإداء دورها الدستورى فى خدمة مصالح الشعب .

وقد تبين للجنة من ذلك ومن باقى أحكام الدستور ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة الذى اختاره الشعب ، ورمز الوحدة الوطنية الذى تجسد فى كرامة الامة ، والحكم بين السلطات الذى يحمله الدستور مسؤولية الحفاظ على مصالحها القيمة العليا والسهر عليها ، وهوان كانت تصرفاته فى شئون الدولة قابلة للنقد والمناقشة الموضوعية البناءة الا ان ذلك لا يجوز ان يخرج على ما يجب احاطته به كرمز للدولة من هبة وتوقير واحترام .

وقد استبانت للجنة ان السيد العضو كمال الدين حسين عبد الرحمن يوسف قد استغل فرصة اعلان بيان السيد الرئيس عن استخدامه كرئيس للدولة لسلطاته

المقرة في المادة (٧٤) من الدستور وإصداره القرار بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ لمواجهة الاخطار المحدقة بالوطن والتي كشفت عنها أحداث الشغب والتخريب التي وقعت يومى ١٨ ، ١٩ يناير الماضى للنيل من شرعية الدستور وشرعية المؤسسات الدستورية للدولة والمساس بالهيبة والاحترام الواجب لها ولرئيس الدولة ، وبأسلوب يتطوى على الطعن والتشهير والاساءة والاهانة .

٦- وقد عمد السيد العضو الى اثبات العبارات الجارحه وغير اللائقة التي تضمنت كل ذلك في برقيه أرسلها الى رئيس الدولة وهو يعلم انها بحكم طبيعتها تتداول بين العديد من الاشخاص بل لم يكتف بذلك وانما أرسلها في ذات الوقت الى رؤساء تحرير الصحف قاصدا الى نشرها ، وقد تم نشرها بالفعل .

وقد استبان للجنة أنه يصرف النظر عما انطوت عليه عباراتها من جرائم تقع تحت طائلة قانون العقوبات ، فان السيد العضو قد قصد بتحريرها وإذاعتها ، ونشرها على هذا النحو ، النيل من هيبة الدستور ، والانصاح عن أزدائه ، والتشكيك في شرعيته ، وشرعية نظام الحكم بكل مؤسساته الدستورية والتطاول على رئيس الجمهورية وعدم احترام ذكرى رئيس الجمهورية السابق ، واتهام الحكومة بالتزوير سلفا ، لاهدار الثقة فيها ، والتحقير من شأن الشعب ومن شأن دوره الدستوري في حكم نفسه رغم كونه مصدر السلطات جميعها وصاحب السيادة وذلك رغم ان السيد العضو قد وصل الى مقعده بمجلس الشعب ممثلا للامة في ظل أحكام هذا الدستور الذى أقسم اليمين على احترامه .

بل ان السيد العضو قد تعمد كتابة هذه البرقية وإذاعتها ونشرها بعباراتها النابية عن اللياقة والاحترام الواجب للرئيس ومؤسساتها الدستورية وما انطوت عليه من قذف وإهانة تصل الى درجة الجريمة طبقا لاحكام قانون العقوبات و وقت تعرضت فيه الامة لفتنة خطيرة موجهة الى الجبهة الداخلية وفي ظروف يجب أن تركز فيها الجهود لتحرير الارض اماسها أوحربا ، ومن ذلك ترى اللجنة ان ما ارتكبه السيد العضو في هذه الاونة أمر من شأنه فقدان الثقة في الشرعية الدستورية على نحو يفتقر الى المسئولية التي يجب ان يتحلى بها عضو مجلس الشعب .

٧- واستنادا الى ما سبق جميعه فقد خلصت اللجنة الى ان البرقية التي أرسلها السيد كما الدين حسين عبدالرحمن يوسف الى رئيس الجمهورية بتاريخ ٤ من

فبراير سنة ١٩٧٧ سواء من حيث ما انتطوت عليه من عبارات أوقيا صاحبها من ملاسبات وظروف تحصل بأهم القضايا التي تشغل أعماق كل مواطن — تنطوي على امتنان بالغ للقيم والتقاليد والاساليب الدستورية السدينة ، وتمثل عدوانا على دستور الشعب ، ورئيسه المنتخب في زمن أزمة وفتنة ، الامر الذي ترى معه اللجنة أن ما ارتكبه السيد العضو تحريره وإذاعته ونشره للبرقية سالفة الذكر ، يعد خروجاً جسيماً على واجباته كعضو يمثل الشعب وعدواناً جسيماً على حق الوطن والمواطنين ، بأسلوب غير لائق لا يتفق مع واجبات العضوية ، ومقتضيات السلوك البرلماني وهو الذي وقم هذه البرقية واصفاً نفسه فيها بأنه النائب عن الشعب .

٨ — ورغم اجماع اللجنة على ان ما وقع من السيد العضو يعد خطأ جسيماً في أداء واجباته كنائب عن الشعب فإن أقلية من أعضائها تمثلت في كل من السادة الاعضاء ( ممتاز نصار عادل عيد ، أحمد ناصر ، حسن عرفه ) قد اتجهت الى ان اسقاط العضوية عن السيد/ كمال الدين حسين عبدالرحمن يوسف يمثل أشد جزاء يجوز أن يوقعه مجلس الشعب على أى عضو من أعضائه وأنه قد يكون من المناسب — وما وقع من العضو من مخالفات جسيمة يشكل جرائم جنائية — أن يقدم للمحاكم الجنائية عن هذه الجرائم بعد رفع الحصانة عنه على أن يتخذ المجلس قبله الاجراءات النظامية واللائحية المناسبة استنادا الى ما يصدر ضده من أحكام قضائية .

الا ان أغلبية اعضاء اللجنة لم يوافق على هذا الرأي استنادا الى انه وان كانت الافعال التي اقترفها السيد العضو قد تنطوي على جرائم ، فان المطروح ليس مساءلته جنائنيا عنها ولكن محاسبته عن السلوك الذي تتم عنه هذه الافعال وينطوي على الخروج على واجبات العضوية وهو ما يملكه المجلس استنادا الى صريح ما تنص عليه المادتان (٩٦ ، ١٠٤) من الدستور من استقلال المجلس وفق لائحته الداخلية في اتخاذ الاجراءات النظامية المناسبة عن المخالفات المسلكية لواجبات العضوية .

٩ — وبناء على ما سبق جميعه وتطبيقا لحكم المادة (٩٦) من الدستور ولاحكام المواد (٣٠٩) وما بعدها من اللائحة الداخلية للمجلس وللأسباب الواردة في هذا التقرير فقد وافقت اللجنة على اسقاط العضوية عن السيد كمال الدين حسين عبدالرحمن يوسف لاختلاله الجسم بواجبات عضويته ، وتوصي اللجنة المجلس بتقرير ذلك .



تقرير  
اللجنة  
التشريعية  
بمجلس  
الشعب  
عن  
اسقاط  
عضوية

الشيخ عاشور



فما يلي تقرير اللجنة التشريعية عن الاقتراح باسقاط العضوية من الشيخ  
عاشور عضو مجلس الشعب عن دائرة الجمرك بالاسكندرية .. ، وقد وزع التقرير  
على الصحافة وأعضاء مجلس الشعب .

#### قال التقرير:

١- أحال المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ الى اللجنة  
الاقتراح المقدم من أكثر من خمس أعضاء المجلس باسقاط العضوية عن  
السيد/ عاشور محمد نصر عضو المجلس عن دائرة الجمرك بمحافظة الاسكندرية  
لدراسته على ان تقدم تقريرها الى المجلس في أقرب جلسة .

وقد اطلعت اللجنة بجلستها المعقودة مساء يوم ٢١/ مارس سنة ١٩٧٨ على محضر  
مضبطة المجلس صباح ذات اليوم وتدارست ماثبت فيها من مناقشات واقول ، كما  
تدارست تقرير هيئة مكتب المجلس المؤرخ ٢١ من مارس سنة ١٩٧٨ بما بدر من  
السيد العضو بجلسته المجلس والطلب المقدم باسقاط العضوية عنه ، كما اطلعت على  
نصوص الدستور ، وقانون مجلس الشعب واللائحة الداخلية للمجلس .

٢- تبين للجنة أنه قد صدر عن السيد العضو عاشور محمد محمد نصر خلال  
انعقاد جلسة المجلس صبيحة يوم ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ أثناء مناقشة السياسة  
القمونية ، عدة عبارات تمس المجلس كما صدر هتاف بسقوط السيد/ رئيس  
الجمهورية ، فقرر المجلس احالة ما بدر من السيد العضو الى هيئة المكتب للنظر  
فيه ، فعمدت اجتماعا لهذا الغرض وقدمت تقريرا للمجلس تضمن أن هيئة  
المكتب قد استمعت الى نص تسجيل العبارات التي وردت على لسان العضو أثناء  
انعقاد الجلسة المذكورة ، وإلى ما جاء في أقوال السادة اعضاء حزب الوفد الجديد

الذى ينتمى اليه من استنكار لما بدر منه من أقوال ، والى ما ذكره بعض الاعضاء شجباً واستنكاراً لها— كما راجعت هيئة المكتب ما طالب به السادة الاعضاء والسيد وزير شئون مجلس الشعب من اتخاذ الاجراءات التى تنص عليها الدستور واللائحة الداخلية للمجلس قبل السيد العضو لما وقع منه .

وبناء على ماسبق ، وعلى تقدم أكثر من خمس اعضاء المجلس لرئيسه ، أثناء انعقاد هيئة المكتب ، باقتراح باسقاط العضوية ، عن السيد العضو عاشور محمد محمد نصر ، تأسيساً على الدستور— فقد انتهت هيئة المكتب فى تقريرها سالف الذكر الى التوصية بأن يتخذ المجلس قبل العضو الاجراءات التى عليها المادة (٣٠٩) من اللائحة الداخلية للمجلس .

وبناء على ذلك فقد وافق المجلس— بعد عرض تقرير هيئة المكتب عليه— على احوالة الاقتراح باسقاط العضوية عن السيد العضو تطبيقاً لاحكام المادة (٣٠٩) من اللائحة الداخلية على النحو سالف البيان .

٣— عقدت اللجنة اجتماعها الاول لنظر طلب اسقاط العضوية مساء يوم ٢١ مارس سنة ١٩٧٨— واعمالاً لنص الفقرة الاولى من المادة (٦٩) من الدستور التى تقضى بان حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول ، وتحقيقاً لمقتضى حكم المادة (٣١٢) من اللائحة الداخلية للمجلس التى تقرر للعضو المقدم طلب اسقاط العضوية عنه حق الاشتراك فى مناقشات اللجنة والمجلس بشأنه وتمكيناً للسيد العضو من تقديم ما يراه من أقوال أو إيضاحات أو دفاع أمام اللجنة عما نسب اليه واتاحة الفرصة له لمتابعة مناقشتها بشأن طلب اسقاط العضوية عنه ، فقد قررت تأجيل نظر الموضوع الى اجتماع تال تعقده مساء يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٨ .

وقد أخطر السيد العضو كتابة بموجده هذا الاجتماع والغرض منه فحضر بنفسه حيث أبدى ما شاء من أقوال وإيضاحات ودفاع أمام اللجنة على النحو الثابت فى محضرها .

٤— استعادت اللجنة المادة (٤٧) من الدستور التى تنص على حرية الرأى مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول ، أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك كوسائل التعبير ، فى حدود القانون . وما قضت به هذه المادة ، من أن النقد الذاتى ، والنقد البناء ، ضمان لسلامة البناء الوطنى .

كما استعادت ماتنص عليه المادة (٩٨) من الدستور من أنه :



«لا يؤخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الآراء والأفكار في أداء أعمالهم في المجلس أو في لجانه» .

وترى اللجنة أن بمقتضى هذه النصوص يكفل نظامنا الدستورى للمواطنين كافة ولأعضاء مجلس الشعب خاصة في ممارستهم لاختصاصاتهم الدستورية ، من أفكار ، أو آراء ، في جلسات المجلس أو في اجتماعات لجانه ، تعبيراً عن الرأى ودفاعاً عن المصالح العامة للقاعدة الشعبية التى يمثلونها بل إن الدستور قد أجاز بصريح نص المادة (١٣٢) منه ، لأعضاء مجلس الشعب مناقشة بيانات رئيس الجمهورية التى يلقيها أمام المجلس عن السياسة العامة للدولة ، أو أى موضوع آخر وهو حق لم يكن مقرراً من قبل في الدساتير السابقة .

وفي الوقت الذى يكفل فيه الدستور ، حرية الرأى والفكر وحرية الحوار والمناقشة الديمقراطية بما فى ذلك النقد الذاتى والنقد البناء ، وبما يحوله لأعضاء مجلس الشعب من حقوق دستورية في ممارسة الرقابة على السلطة وما يمنحها لها من حق ترشيح رئيس الجمهورية ، ومناقشة بياناته .

فإن القسم الدستورى الذى أوجبت المادة (٩٠) من الدستور على عضو المجلس حلفه قبل مباشرة عمله ينص على أن يقسم بالله العظيم على أن يلتزم بأن يحافظ مخلصاً على سلامة الوطن والنظام الجمهورى ، وأن يراعى مصالح الشعب ، وأن يحترم الدستور والقانون .

كما أن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب التى يستقل بوضعها بإرادة اعضائه الحرة لتنظيم أسلوب العمل فيه ، وكيفية ممارسته — كمؤسسة دستورية لوظائفه . واختصاصاته ، طبقاً للمادة (١٠٤) من الدستور — قد حتمت أن تتم مباشرة أعضاء مجلس الشعب لواجباتهم ، واختصاصاتهم الدستورية وأن تجرى ممارستهم للديمقراطية ، وحرية الرأى والفكر ، في اجتماعات المجلس ولجانه في نطاق احترام الاسس الدستورية التى يقوم عليها نظام الحكم ، والقيم والمبادئ التى أرساها الدستور لتنظيم المجتمع وضمان الحقوق العامة والخاصة للمواطنين وأوجبت على أعضاء المجلس باعتبارهم القدوة التى تمثل الشعب ، مباشرة مسؤوليتهم في التشريع ، والرقابة ، وفي غيرها من الانشطة البرلمانية الأخرى التى يقومون بها ، وفقاً لما تمليه عليهم مصلحة الشعب ، وما يستلزمه ذلك من احترام قداسة الدستور ، وسيادة القانون ، وهيبة المؤسسات الدستورية للدولة وكرامتها

وقد حظرت احكام هذه اللائحة ان تتضمن المناقشات الديمقراطية والحوار الحر الذى يدور فى اجتماعات المجلس أوجانه ، أو أن تتضمن عبارات الاعضاء ، وأقوالهم ، أو كلماتهم ، فى ممارستهم الحرية لواجباتهم ، واختصاصاتهم الدستورية أية عبارات غير لائقة ، أو فيها مساس بالاشخاص ، أو بالهيئات ، أو بالمصلحة العامة .

( المواد ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٥ ، ٣٥ ، ٢٥٢ من اللائحة الداخلية ) .

٥- - وفصلا عن هذه النصوص والاحكام ، فان التقاليد البرلمانية والعرف الدستورى ، يحتمان أن يحاط المجلس ، باعتباره مؤسسة دستورية تتكون من ممثلى الشعب المصرى المبررين عن ارادته ، بالتوقير ، والهيبة والاحترام ، و يتفرع على ذلك ضرورة احترام نظام الجلسة طبقا لللائحة الداخلية للمجلس ، واحترام الدستور والنظام الذى تتضمنه هذه اللائحة وخاصة فى تنظيم المناقشات التى تتم داخل المجلس وبلجانه ، واحترام الاسس الدستورية لنظام الحكم الشرعى الذى يمثلها رئيس الدولة وسائر المؤسسات الدستورية المعبرة عن السيادة الشعبية ، كل منها فى نطاق اختصاصها الدستورى والذى يمثل مجلس الشعب بينها الركن الركين للديمقراطية والشرعية ، وسيادة الدستور ، والقانون .

فن المبادئ المسلم بها فى نصوص الانظمة الداخلية لبرلمانات العالم وفى العرف الدستورى والتقاليد النيابية أن عضو البرلمان ، وهو يتمتع بشرف النيابة عن الأمة ، يجب أن يراعى فى كل تصرفاته وأفعاله وأقواله سواء داخل البرلمان أو خارجه ، ما يقتضيه هذا الشرف من التزام فهو حيث يوجد ، وأبنا يكون ، داخل الوطن أو خارجه ، ينظر اليه باعتباره نائبا عن الأمة يرفرف فوق هامته ، شرف تمثيلها والنيابة عنها ، وهذا يحتم ان يكون سلاحه فى كل ما يصدر عنه الفكر السلم ، وسنده الرأى السديد ، ووسيلته التعبير الموضوعى العف الكريم وسيواجه التقدير الواعى لثقل المسؤولية وشرف النيابة عن الشعب ، الذى يعد النائب قدرة له فى التصرف والسلوك والحديث .

وليس ثمة جدال فى أنه يتضرع حتما وبالضرورة على ماسبق ، أنه يجب أن ترتفع المناقشات والاقتوال التى يدلى بها عضو مجلس الشعب ممثل الجماهير تحت قبة المجلس الى المستوى الرفيع الذى يحتمه التمثيل الصحيح للسيادة الشعبية ، لامة

عريقة في الحضارة والقيم والتقاليد .

وإذا كان الامر كذلك ، فانه يكون محظورا أن تشكل العبارات أوالأقوال التي تصدر من أى عضو بمجلس الشعب ازدراء ، أوامتهانا ، أوأهانة للدستور ولرئيس الدولة أولمجلس الشعب أولنظامه الداخلى أولرئيسه وأعضائه ، أوألاية مؤسسه دستورية أخرى في الدولة — ويكون الحظر من باب أولى اذا شكل ذلك جريمة يعاقب عليها القانون .

٦ — والاساس في كل ماسبق ذكره من المبادئ والاحكام ، أن الديمقراطية الحققة بماتكفله من حرية الرأى ، وحرية الفكر ، وحرية النقد تقوم في جوهرها على الحوار الموضوعى الحر ، الذى يقرع الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل ، والبينة بالبينة ، والذى يدحض الفكرة بالفكرة و يبرز المحاسن ، والمساوىء ، لاي قرار أو فعل أو تصرف ، ببارات موضوعية لاثقة بأعضاء مجلس الشعب ، بمثل السيادة الشعبية ، وبأسلوب واضح غير ملتو ، ولا منحرف ، بحيث تهلى الحقيقة ، ويظهر وجه الخطأ ، والصواب ، وتعلو المصلحة العامة للشعب ظاهرة فوق هامات الجميع في أى موضوع محل مناقشة . فهذا الاسلوب وجده هو الذى يبرر الطريق لممثلى الشعب ، تمكينا لهم من اتخاذ القرار الصحيح والمناسب ، وتعبيرا عن الارادة الحرة والصادقة المحققة لمصالح الجماهير .

٧ — وترى اللجنة أنه ، لاهراء في أنه يوجد فرق شاسع ، بين ابداء الرأى ، وعرض الفكر ، والمناقشة الديمقراطية ، والحوار الحر السليم الذى تحميه وتقدهه احكام الدستور ، وتحظر مؤاخذه اعضاء مجلس الشعب عليه ، اذا ما أبدوه أومارسوه في اداء اعمالهم في جلسات المجلس او في اجتماعات لجانه ، مهما كان نوع هذه الافكار والآراء ، وبين اطلاق القول ، والعتاف على عواهنه ، بما قد يتضمنه ذلك من اهانة واذراء للدستور أو للمؤسسات الدستورية أو للهيئات والاشخاص العامة ، أو بما ينطوى عليه ذلك من خارج القذف والسب للاشخاص ، أو من تعريض على الفتنة والخروج على احكام الدستور والقانون والنظام .

فالرأى هو ، التعبير الموضوعى والعفيف ، عن التحبذ ، أو الرفض لقرار ، أو لاجراء أو لتصرف معين وذلك بناء على أسباب واقعية وموضوعية ، تبرر النتيجة التى يعرضها .

والفكر هو العرض العقلى المنطقى الهادىء الرزين لمبدأ أونظريية أوفكرة علمية أودستورية أوسياسية أواقصادية .. الخ بما يقوم عليه من اساس وبما ترتبه من نتائج فى حياة الجماعة والافراد .

وشتان بين ترديد الهتاف والقاء القول غير المسئول دون ضابط أوالتزام بقاعدة أواحترام لنظام ، وبين ابداء الرأى والفكر اللذين يمثلان أشرف وأعلى ماكرم به الله الانسان ، عندما علمه مالم يعلم ، ومنحه نعمة العقل وحله لله فيه ، يثمر ويطور الحياة ويرتقى بنفسه وبها ، الى تحقيق العدل ، والمساواة ، والرفاهية ، والسلام .

فالحقيقة التى يعبر عنها الفكر ، والمصلحة العامة التى يساندها الرأى ، ليست بنت التحويل والتشهير ، والمبالغة ، وترديد الهتافات غير المسئولة خاصة اذا كانت مما يعاقب عليه القانون وإنما بلوغ الحقيقة وتحقيق الصالح العام يكونان دائما نتيجة البحث الهادىء ، والنظر العميق الثاقب والتفكير المتأنى والمناقشة بالقول الواع الموضوعى المدعى بالحجة والدليل ، فى صيغة عفيفة وكرمة . فالادب فى المناظرة ، والصدق فى المساجلة هما الكفيلان ببلوغ الفكر الصحيح النافع والوصول الى الرأى السديد الثاقب ، فى أى أمر من الامور .

وليس أبلغ دليل على سلامة تلك القواعد الحاكمة للحوار ، والمناقشة الهادفة الى الخير والنفع العام ، والساعية الى تحقيق مصلحة الشعب من قوله تعالى فى محكم تنزيله العزيز :

( ادعى الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ) .

( جادلهم بالتى هى أحسن ) .

٨- ولما كان الدستور قد نص صراحة على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ، فاختار من الشعب فى الاستفتاء العام بناء على ترشيح مجلس الشعب ، ورمز الوحدة الوطنية الذى تتجسد فيه كرامة الامة ، وهيبة الدولة ، فهو الحكم بين السلطات ، والذى يحمله الدستور مسئولية الحفاظ على المصالح القومية العليا للشعب ، ويضج على أمانة السهر عليها .

ورئيس الجمهورية رغم موقعه فى قمة سلطات الدولة ليس فوق الدستور أوالقانون ، فتصرفاته فى شئون الدولة وبياناته المتعلقة بسياساتها العامة قابلة للمناقشة الموضوعية والنقد البناء فى حدود الدستور والقانون الا أن مناقشة ونقد

بيانات رئيس الجمهورية من السياسة العامة للدولة وتصرفاته في شئونها العامة ، يجب أن يتم في اطار الاساليب الدستورية والقانونية المقررة لذلك ولا يجوز ان تخرج هذه المناقشة أو هذا النقد بأى وجه ، وعلى أية صورة عما يجب أن يحاط به رئيس الجمهورية كرمز للدولة ، وكرئيس للشعب من هيبه ، وتوقير واحترام ، يليق بكرامة وعزة للشعب الذى اختاره لرئاسته .

وإذا كان ذلك صحيحا فانه في غير مجال مناقشة تصرفات اوبانات رئيس الجمهورية - يكون واجبا من باب أولى احاطة رئيس الدولة عندما يرد قول عنه ، بكل ما يقتضيه منصبه من هبة وتوقير ، واحترام ، كرمز للسيادة الشعبية ، وكعلم خفاق باسم مصر ، وكل ذلك ليس امتيازاً شخصياً لرئيس الدولة ، ولكنه مستمد من هبة كيان الامة . والسيادة الشعبية التى يرمز اليها فور أن تضعه الازادة الحرة للمواطنين في قة سلطات الدولة المعبرة عن الشعب .

٩- - وحيث أنه قد ثبت للجنة من مطالعة مضبطة مناقشات المجلس بتاريخ ٢١ من مارس ١٩٧٨ ومن أقوال السيد العضو/ عاشور محمد محمد نصر أمامها أنه أثناء مناقشة السياسة التويزية وقف السيد العضو للكلام بدون إذن من السيد رئيس المجلس ، فطلب منه الجلوس اعمالا لاحكام اللائحة الداخلية ، فقال العضو احتجاجا على لذلك أنه سوف يفادر القاعة ، ثم أردف ذلك بقوله (ده مش مجلس شعب ، ده مسرح شعب) فعرض السيد رئيس المجلس على الاعضاء حالة احتجاج العضو ، وعدم التزامه بأحكام اللائحة الداخلية ، والعبارة التى وصف بها مجلس الشعب بهذا الوصف الى اللجنة المختصة فوافق المجلس على ذلك ، كما وافق على اخراج العضو من القاعة لما بدر منه اعمالا لحكم المادة (١٥٨) من اللائحة .

وعند ذلك اندفع العضو الى المتاف قائلا ( يسقط أنور السادات ) ، وعندما استفسر منه رئيس المجلس مستكرا كرر المتاف ذاته ، الامر الذى أهاج الاعضاء وأثارهم وانطلقت هتافاتهم بحياة الرئيس محمد أنور السادات مختلطة بأصوات الامتكار العام لما بدر من العضو .

ثم تحدث السيد العضو الدكتور محمد حلمى مراد عندما عاد النظام الى الجلسة باسم الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد قائلا بالنص « يؤسفنى أن يتفعل أحد الزملاء الاعضاء انفعالا غير طبيعى ، و يتفوه بألفاظ لا يمكن أن نقبلها أو يقبلها

أحد ولعل العضو يراجع نفسه الان فيما قاله ولا يعتبر هذا الاتصفا فرديا ... الخ » .

كما ذكر السيد العضو علوى حافظ عضو حزب الوفد الجديد أنه يتحدث بكل ألم وحزن وأنه لا يستطيع أن يخرج الكلمات التي تعبر عن معاني الاسى الذي انتابه من مجرد سماع هذه الكلمات في الوقت الذي يستعد فيه نواب الشعب للممارسة في جلسة من الجلسات التاريخية في موضوع من أهم الموضوعات التي تهم الشعب وهو موضوع الغذاء والاسعار كما قال بالنص « كنت أتصور ونحن نتبادل الرأي في اطار الديمقراطية السليمة التي اتى بها بعد غيبة طويلة الى هذا الوطن المناضل الشجاع ابن مصر المخلص محمد أنور السادات أن الوفاء هي الصفة التي تلازم كل مواطن مخلص محب لوطنه وأن واجب الوفاء والعرفان بالجميل يجعل من ألسنتنا وقلوبنا ومشاعرنا كل التأييد والحب والمساندة والسعي وراء الاتجاه السليم بهذا الوطن نحو السلام والامن الغذائي ودعم الديمقراطية السليمة والحريات وسيادة القانون وكل كلمة من هذه جميعا تعنى أنور السادات ، لهذا فأننى لأستطيع أن أقول أكثر مما قاله رئيس المجلس أن لجنة من المجلس تحقق وتصدر قرارها فوراً » .

وقال السيد العضو عبدالفتاح حسن نائب رئيس حزب الوفد الجديد أنه كعضو في المجلس « يأسى أن يمس مجلس الشعب الذي يشرف بعضويته فكل مساس به يلحق أيا منا كما يلحق سائر الاعضاء .. وأنا معكم في أن كل مساس بالمجلس هو مساس بأشخاصنا ومؤسساتنا وأنه لا يجوز أن ينزلق لإنسان مهما كان الامر بمثل هذا الذي سبق أما العبارة الاخرى التي سمعناها فانها عبارة أرجو أن يسأل عنها .. ما الذي أقدم رئيس الدولة على لسان العضو بمثل هذه العبارة التي لانقرها بل نستنكرها ولو كان في استطاعتي وأنا فرد في حزب الوفد الجديد لأملك أكثر مما يملكه غيرى وإن كنت نائبا لرئيس الحزب ، ان كنت أملك اتخاذ اجراء فوري لاتخذته أمامكم قبل أن تتخذوه انتم .... أيمكن أن يبرر أن يهتف هذا المتناف في مجلس الشعب هتاف لا يقتل ، لأظن أن أحدا يقره ونحن في مثل هذه الظروف بل لو كنا في ظروف عادية ماسمعنا لاحد أن يتفوه بمثل هذا الهتاف ليستظل بحماية ، حماية أن كل قول يصدر أو كل رأى يصدر داخل مجلس الشعب يحصى ، نعم يحصى ان كان رأيا .. فالرأى والقول يحصى داخل المجلس حتى تكفل الحصانة للعضو أن يقول ما يشاء من رأى ، ولكن هذا ليس رأيا وإنما هو قول

لشخص بداله أن يقوله ، سيحاسب عليه هنا ، وهناك وستكون أسبق منكم في مجابته » .

ونتيجة لما وقع من السيد العضو فقد رفعت الجلسة ، وتم عرض الامر على هيئة المكتب والسير في اجراءات نظر طلب إسقاط العضوية المقدم ضد العضو لما بدر منه على النحو السالف بيانه .

١٠ — ولما كان السيد العضو قد اعترف أمام اللجنة ، بما هو ثابت في مضبطة المجلس ، وأضاف أنه ليس صغيرا لكي يعتذرها قاله ، وذكر تبريرا لما بدر منه ، بأنه يعاني منذ تم انتخابه عضوا بالمجلس من عدم عناية الجهات المختصة بتحقيق شكاوى المواطنين التي تقدم بها واهمال هذه الجهات بحثها ، واهانها مما كان مدعاة له لتقديم سؤال لوزير الداخلية ، وانه قدم عددا من الاسئلة وطلبات الاحاطة لم يتم ادراجها في جدول أعمال المجلس ، كما أنه لا يمكن من الكلام في جلسات المجلس للقضاء عليه سياسيا بسبب ما سبق أن قاله في المؤتمر القومي أمام الرئيس السابق للجمهورية في سنة ١٩٦٨ وذكر السيد العضو كذلك أمام اللجنة أنه كان قد قدم استقالته من عضوية المجلس ، لكنه رأى ارجاءها للمساهمة في قيام حزب الوفد الجديد الذي ينتمى اليه ، وأنه غير حريص على عضوية المجلس ، وانه ألقي المهاتف الذي صدر عنه ضد رئيس الجمهورية كقنبلة أراد بها كمار . قال بالنص أن (أنبه وأحذره .. الخ ) لانه يقدره باعتباره صاحب الفضل في المناخ الديمقراطي الذي أتاح له عضوية المجلس .

١١ — ورغم أن المعروض على اللجنة هو الاقتراح المقدم باسقاط العضوية عن السيد العضو عاشور محمد محمد نصر ، فقد تقدم الى اللجنة السيد العضو المستشار ممتاز نصار ، باقتراح رأى فيه الاكتفاء باستنكار ما وقع من السيد العضو ، في ضوء دفاعه الذي أبداه أمام اللجنة وذلك بصفة أصلية وطلب إحالة مازنكيه السيد العضو الى القضاء مبررا ذلك بأنه لا يسوغ أن يكون ما وقع من العضو اعتداء على المجلس فيكون المجلس هو المجنى عليه والحكم في ذات الوقت .

وقد طلب السيد العضو ممتاز نصار اثبات اقتراحه في تقرير اللجنة . كذلك فقد اقترح السيد العضو الدكتور محمد حلمي مراد بصفته الشخصية أمام اللجنة التجاوز عما بدر من السيد العضو بعد أن أبدى دفاعه وأوضح تبريرا لذلك أن العضو لم يقصد بما قاله المعاني التي قدم من أجلها الاقتراح باسقاط العضوية عنه

لأن قصد العضو هو الذى يجب حسابه عليه ، فقد نفى العضو أن يكون قصده من عباراته المعانى التى بنى عليها طلب اسقاط العضوية عنه .

ولم يوافق على الاقتراح المقدم من السيد المستشار محمد ممتاز نصار سوى مقدم الاقتراح ، كذلك لم يوافق على الاقتراح المقدم من السيد العضو الدكتور محمد حلمى مراد سوى خمسة من أعضاء اللجنة وطلبوا اثبات رأيهم فى تقريرها وهم السادة : كمال سعد ، أحمد ناصر ، بهنساوى وزيرى بهنساوى ، عويس عليه ، حسن عرفة .

١٢ - ولاتخذ اللجنة أى سند فى المادة ٦٩ من الدستور أو فى أعمالها التحضيرية ، ولا فى نصوص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ، ولا فى لائحة المجلس الداخلية ولا فى المبادئ العامة للدستور والقانون لما أبداه السيد العضو ممتاز نصار ، من أن المجلس لا يملك النظر فى اسقاط العضوية عن العضو لما بدر منه فى حق المجلس باعتباره مجنيا عليه .

« فسلطة المجلس وحده واختصاصه بكل شئون اعضائه ثابتة بنصوص الدستور فى تقرير كل ما يتعلق بهذه الشئون » .

فالمادة (٩٣) من الدستور رغم أنها ناطت بمحكمة النقض لتحقيق الطعون فى صحة العضوية قد نصت صراحة على أن المجلس هو المختص بالفصل فى صحة عضوية الاعضاء ، وبمقارنة هذا النص بالمادة (٩٦) من الدستور فإنه لم يرد بها أى نص يحتم تولى أية سلطة أخرى غير المجلس التحقيق أو الحكم قبل ان يصدر المجلس قراره باسقاط العضوية عن أى من اعضائه بسبب فقد الثقة والاعتبار أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب العضو على أساسها ، أو بسبب الاخلال بواجبات العضوية .

كذلك فإن المادة (٩٧) من الدستور تجعل المجلس هو المختص بقبول استقالة اعضائه والمادة (٩٩) قد ناطت به أو برئيسه فى غير ادوار الانعقاد اصدار الاذن برفع عن أى عضو إذا وجدت المبررات لاتخاذ الاجراءات الجنائية ضده .

ومجلس الشعب هو وحده المختص بالمحافظة على النظام داخله و يتولى رئيسه طبقا للمادة (١٠٥) من الدستور .

والمجلس وحده هو الذى يضع لائحته الداخلية لتنظيم اسلوب العمل فيه



وكيفية ممارسته لوظائفه طبقاً للمادة (١٠٤) من الدستور.

وأساس ذلك كله ان للمجلس سلطة مستقلة فيما ناطه به الدستور من اختصاص في الرقابة والتشريع وقرار الحظوة العامة والموازنة العامة للدولة طبقاً للمادة (٨٦) من الدستور بما يتفرع عن ذلك من استغلاله بتنظيم عمله ، ووضع نظامه الداخلي ، والفصل في صحة أعضائه وقبول استقالاتهم ، وعسابتهم عن المخالفات التي قد يرتكبونها في ادائهم لواجباتهم .

واللجنة ترى أنه وأن كان من المسلم به أنه قد تصدر أحكام من القضاء ضد أحد أعضاء مجلس الشعب ، تدبته بفعل يفقده الثقة والاعتبار ، أو يتضمن اخلاقاً جسيماً بواجبات عضويته ، الامر الذي يلتزم معه المجلس في هذه الحالات باحترام الحجية المقررة قانوناً لهذه الاحكام— عند اصداره قرارات بشأن العضو المخكوم ضده— الا أن وقوع أفعال من العضو تتضمن أخلاقاً بواجبات عضويته سواء داخل مجلس الشعب أو خارجه أو يترتب عليها ففده الثقة والاعتبار ووصول ذلك الى علم المجلس يحتم عليه أعمالاً لمسئوليته قبل اعضائه أن يتحقق من ثبوت وقوع هذه الافعال ونسبتها الى السيد العضو وصحة تكييفها الدستوري والقانوني واتخاذ ما يراه من قرارات في هذا الشأن طبقاً لاحكام الدستور والقانون واللائحة الداخلية وذلك دون انتظار ، لصدور حكم بشأن مثل هذه الافعال من القضاء ، الذي في غير حالة التلبس لا يستطيع اتخاذ اية اجراءات جنائية قبل العضو حيالها الا باذن مسبق من المجلس أو رئيسه بحسب الاحوال .

ورغم أن المجلس هو المختص وحده بمحاسبه اعضائه نظامياً على النحو المذكور استناداً الى الاسس الدستورية واللائحية السابق بيانها حتى ولو كان ما هو منسوب الى العضو يتعلق بالمجلس أو برئيسه أو باحد أعضائه— فان المجلس وان كان الدستور واللائحة الداخلية قد ألزماه بتحقيق دفاع العضو عند نظر الاقتراح بطلب اسقاط العضوية عنه فانه وهو المؤسسة الدستوريه المشكلة من نواب الشعب والمختصة بالتشريع له وحمايه مصالحه العامة بالرقابة على السلطة التنفيذية ليس محكمة بما تخضع له المحاكم من أحوال الرد والتنعى ، وحتى بالنسبة لما هو مثار البحث فان الشرع قد ناط برئيس المحكمة وبالمحكمة في قانونى الاجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية المحافظة على ضبط الجلسة وادارتها وتوقيع العقوبة على من يخل بها ، كما ناط بالمحكمة باقامة الدعوى على المتهم والحكم فيها اذا ارتكب جنائية أو جنحة في الجلسة ( المواد ٢٤٤ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية

والمواد ١٠٤ وما بعدها من قانون المرافعات المدنية والتجارية) .

١٣ - وترى اللجنة بناء على نصوص الدستور وأحكام اللائحة الداخلية للمجلس والمبادئ والاسس العامة السابق ذكرها في هذا التقرير أن ما وقع من السيد العضو وهو ما اعترف به واصر عليه أمامها ، بعد اهانة مجلس الشعب اذ انطوت عباراته على إنحذار بمستوى المجلس من موقعه الرفيع بين المؤسسات الدستورية للدولة ، كممثل للسيادة الشعبية ، وصاحب الولاية الدستورية في التشريع والرقابة في البلاد ، الى مستوى لا يتصور أن ينحدر اليه في وصف مجلس الشعب مواطن عادى غير مسئول .

كما أن ما بدر من العضو من أخذ للكلمة بدون إذن من رئيس المجلس واعتراض على النظام ، واستتار بأحكام اللائحة الداخلية للمجلس قد وقع ليس فقط بالمخالفة لللائحة وإنما حدث بصورة غير لائقة ، وغير مسئولة ، وعلى نحو لا يسوغ أن ينزلق اليه عضو مجلس الشعب . هذا فضلا عما يتم عنه ذلك من رفض العضو وإنكاره لمجلس الشعب كمؤسسة دستورية تمارس وظيفتها واختصاصها في ظل الدستور بطريقة ديمقراطية ، وما وصم به المجلس وأعماله بعدم الجدية عندما اعتبر ذلك كله مسرحية في مسرح وليس عملا برلمانيا ديمقراطيا يتم تحت قبة المجلس النيابي الممثل للامة كما يظهر من عدم قبوله الانصياع للنظام الداخلى للمجلس ، المستعمل في الاثحته الداخلية واهداره لكل قواعد النظام في الجلسة بدون أى مبرر يقتضى ذلك بأى حال من الاحوال ، عدم اعتداده بهذه اللائحة التى وضعتها ممثلو الشعب لتنظيم عملهم المسئول في النيابة عن الامة بمجلس الشعب .

١٤ - ولاشك أنه مما يدعو للأسف ، أن السيد العضو قد اندفع بدون اية مقدمات ، أو مبررات معقولة من سياق المناقشة التى كانت تجري بالمجلس يوم ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ و بصورة غير مسبوقة في تاريخ الحياة البرلمانية ، الى التطاول على السيد رئيس الجمهورية ، رمز الدولة ورئيس السلطة التشريعية في البلاد ، وعلم الوطن الذى رفعه الشعب في قمة السلطات الدستورية وذلك عندما انطلق فجأة يلقي قبلته الصوتيه ، كما عبر عنها أمام اللجنة في صورة هتاف بسقوط رئيس الدولة ، حيث استكرر ذلك أعضاء المجلس ، وطالبوا بحاسبته واتخاذ الاجراءات الدستورية واللائحية ضده لما وقع منه ، وقد ارتكب السيد العضو ذلك بطريقة فضلا عما فيها من انكار للدستور والشرعية ، وخروج على كافة التقاليد والاعراف

البرلمانية ، فانها تنبوع عن التفكير غير السليم وتتم عن دعوة للفتنة ، وتجريض سائر على الفوضى ، واطلاق الحثاف الذى القاه العضوينطوى على التحالفات السابق ذكرها لواجبات العضوية ومقتضياتها وهو مع ما وصف به مجلس الشعب الذى يتشرف بعضويته يشكل جرائم معاقب عليها قانونا . ولا يحتاج الامر فيما يتعلق بما ثبت من عبارات وصف بها العضو مجلس الشعب وهتافات ردها ضد السيد الرئيس الجمهورية فى جلسة علنية بمجلس الشعب الى قصد خاص يتعين ثبوته أو التحقق منه لمسألته وحسابه عما اقترف من اثم .

١٥ - وترى اللجنة أن التفسير الغريب الذى أدلى به العضولتيرير مسلكه الشائن فيما ارتكبه فى حق رئيس الجمهورية ، وفى حق المجلس ورئيسه وأعضائه ولائحته ونظامه الداخلى ، لا يمكن لعقل مستقيم أن يقبله فلا يمكن أن يتصور أن بسقوط رئيس الدولة باسمه تحت قبة مجلس الشعب ، فى جلسة علنية ، يكون تنبيها وتحذيرا لرئيس الجمهورية ولمصلحته ، أوللفت النظر لما يعانيه السيد العضو مما ذكر فى أقواله أمام اللجنة ، فليس السبيل الى عرض المعاناه التى زعمها سواء تعلقت بشخصه أو بغيره على السيد الرئيس ، هو المدوان أو الاهانة والعتاف بما يمد جريمة معاقبا عليها قانونا .

كما أن السيد العضو باعتباره نائبا فى المجلس يعلم علم اليقين ، أن الدستور ذاته قد حدد صراحة وضع رئيس الجمهورية فى مواده وموقعه بين السلطات وعلاقته بكل منها ، وقد رسم الدستور ونصوص قانون مجلس الشعب الطريق الدستورى والنظامى السليم الذى يمكن بمقتضاه محاسبة أى عضو بالحكومة عما يدير منه ، من قول أو فعل بمحكم منصبه يخالف الدستور أو القانون وقد نظمت وسائل الرقابة البرلمانية المختلفة على أعضاء الحكومة لمحاسبته عن كل ما يصدر عنهم أثناء مباشرتهم لوظائفهم من سؤال ، واستجواب ، وطلب احاطة بل ان الدستور قد منح النائب فى المادة (١٠٩) مثله فى ذلك مثل رئيس الجمهورية ، حق اقتراح القوانين لمعالجة المشاكل التى يتعين لعلاجها تعديل القوانين القائمة أو إلغاؤها وقد كان للسيد العضو أن يلجأ الى أى من الوسائل الدستورية والشرعية للاعتراض والمحاسبة على ما يصدر من أقوال أو تصرفات من أى من أعضاء الحكومة أثناء ممارستهم لمسؤولياتهم سواء داخل المجلس أو خارجه .

١٦- كما أن ماذكره السيد العضو من اهمال السلطات المختصة لشكاوى المواطنين التي قدمها اليها ، وما لحقه من اهانة من بعض المختصين في هذه الجهات عندما طلب منهم تحقيقها . أمور لوصحت لما كان مقبولا منه أن يزعم عجزه كما قال أمام اللجنة وهو النائب الممثل للشعب ، على أن يحرك بالاساليب الدستورية والقانونية مسؤولية هذه السلطات عما ينسب اليها في نطاق المشروعية وسيادة القانون سواء داخل مجلس الشعب من خلال الوسائل البرلمانية المختلفة التي كفلتها نصوص الدستور واللائحة الداخلية للمجلس على النحو السالف بيانه ، أو عن طريق تمريرك المسؤولية المدنية والجنائية لهذه الجهات بواسطة سلطات التحقيق والمحاكم المختصة ، ليس ذلك فقط بل أن السيد العضو كان يمكنه لوصح ما زعمه أن ينشر شكواه و يبدى رأيه ، و يبلغ من يرى ابلاغه من السلطات بكل ذلك من خلال الحرية التي يكفلها نظامنا الديمقراطي .

١٧- وانه لمن المؤسف أن يتذرع العضو أمام اللجنة تبريرا لما ارتكبه بأنه ممنوع من الكلام في المجلس ، وهو يتمتع بالحصانة البرلمانية ، وحقه في الكلام داخل جلسات المجلس وبلجانه المختلفة تكفله أحكام الدستور ، وقانون المجلس ولائحته الداخلية ، بل ان الحرية المكفولة له تمكنه اذا صح ما يدعيه أن يعلن رأيه ، واعتراضه ، ونقده وأن يوصل الى كل السلطات في الدولة شكواه .

وترى اللجنة أنه من الواضح لكل ذي عقل سليم أنه لاصلة على الاطلاق بين ماذكره العضو من معاناة في التعبير عن نفسه في جلسات المجلس وبين ما بدر منه في حق رئيس الجمهورية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد تبين للجنة أن ما قدمه السيد العضو من أسئلة وطلبات احاطة يتعلق بأمور غير عامة وهي مقيدة بأرقام مسلسلّة وتسبقها مئات الاسئلة وطلبات لاحاطة المقدمة من زملائه قبله تنتظر دورها في الادراج بمجدول أعمال المجلس .

كما تبين للجنة من المطالعة لمضابط المجلس أن العضو قد تحدث في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ في برنامج الحكومة وقد قال في هذه المضبطة بالنص في بداية حديثه ( أنا حاقق بطبيعة المجتمع الذي أعيش فيه والحق قد مرض وأنا مريض (١) .... الخ ) كما تحدث في ١٥ يناير سنة ١٩٧٧ ، طالبا سماع شكاوى

بعض المواطنين خارج المجلس<sup>(٢)</sup> . كما تحدث في ١٦ يناير سنة ١٩٧٧ أثناء مناقشة أحداث بيللا<sup>(٣)</sup> ، وفي ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧ تحدث عن موضوع الاسئلة المقدمة لوزير الصحة عن المستشفيات العامة والعلاج فيها<sup>(٤)</sup> .

وفي ١٩ من يوليو سنة ١٩٧٧<sup>(٥)</sup> عرض شكواه من معاملة رجال الشرطة بالاسكندرية في موضوع أحد أصحاب المحلات العامة على المجلس حيث انتهى الى الموافقة على دراسة هيئة مكتب المجلس لما أثاره وما اقترحه السيد وزير شؤون مجلس الشعب من دراسته مع السيد وزير الداخلية والعضو لما ضمنه شكواه أمام المجلس .

١٨ — وترى اللجنة أنه تأسيسا على كل ماسبق فإنه لا يتصور على أى اساس معقول يقبله المنطق السليم ، أن يسمع أحد استماعا حسنا لمن تبدر منه الاقوال ، والافتات التى صدرت عن السيد العضو ، فلا يمكن لمن يفعل ذلك وخاصة اذا كان عضوا بمجلس الشعب ، أن يطمئن أحد الى حسن تقديره ، أو وثق في سلامة عرضه للامور وقد تجاوز بأسلوبه غير الطبيعى — فيما قال وما هتف به في المكان والزمان اللذين ارتكب فيها ذلك — كل حد معقول أو مقبول بأى معيار سليم .

١٩ — ويزيد من جسامه ما ارتكبه السيد العضو في حق وطنه وحق الشعب الأهميل الكريم الذى شرقة بالنيابة عنه ، أن هتف المهتاف المذكور آنفا في جلسة علنية أمام كل ممثلى الشعب وأجهزة الصحافة والاعلام الداخلى والخارجى ، في وقت تناضل فيه مصر وتحارب أشرس وأشد معاركها ضراوة تحريرا للارض العربية ، وارقارا للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وتحقيقا للسلام العادل في الشرق الاوسط ، فضلا عن نضالها لحل المشاكل الداخلية ، وبينها مشكلة الامن الغذائى والتموين والاسعار التى كانت موضع المناقشة أثناء ماصدر عنه وما بدر منه .

فقد وجه السيد العضو هتافه الى الرئيس محمد أنور السادات الذى لا يعد رئيسا للدولة فحسب ، بل زعيم أمة وقائد شعب ، ومناضل حرب وسلم ، شهد التاريخ

(٢) مضبطة الجلسة الرابعة عشرة في ١٥ يناير سنة ١٩٧٧ ص ٧ .

(٣) مضبطة الجلسة الخامسة عشرة في ١٦ يناير سنة ١٩٧٧ ص ٣٦ .

(٤) مضبطة الجلسة الرابعة والستين في ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧ ص ٣١ .

(٥) مضبطة الجلسة الثالثة والسبعين في ١٩ يوليو سنة ١٩٧٧ ص ٣ ، ص ٤ .

بنفضاله منذ صباه ، وسجل بتضحياته اسمى قيم الحياة ، وكان دائما نموذجاً للمصري ، الذى يقدس الوطن وتراه فتح للحرية بأبها ، واوسع للديمقراطية رحابها ، وأكد لمصر حقها واعلى فى الدنيا شأنها .

حقق للقانون سيادته ، واعاد للقضاء قدسيته ، وسجل للوطن عزته وكرامته ، فقد أغلق المعتلات ، وأرسى دولة المؤسسات ، وكتب لمصر الالهية فى مبادئها وقيمها وتقاليدها وحبا أنصع الصفحات . وكانت بطولته الكبرى فى السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ حيث عبر بقاتنا المسلحة إلى النصر ، الذى رفع رؤسنا وحقق آمالنا ، وجعل لنا القوة التى نعيش وتتاب ويمسب لها الف حساب وحساب .

الزعيم المنصهر الذى بأدبر من موقع القوة بعرض السلام العادل من منطلق الحضارة العريقة التى يملها شعبنا ، فكان بطل السلام العالمى الذى أثار إعجاب كل شعوب الأرض فتركزت إبهارها عليه وعلى وطنه الذى يعمل من أجل تحقيق السلام .

أنور السادات الذى عاش فى قلوب شعبنا انسانا قويا فى إيمانه ، وقائدا منتصرا فى حرية وسلامه .

وبناء على ما سبق جميعه — وتطبيقا لنص المادة ٩٦ من الدستور وأحكام اللائحة الداخلية للمجلس — يكون السيد العضو عاشور محمد نصر قد أدخل اخلالا جسيا بواجبات عضويته بما ثبت قبله وما بدر منه على النحو السالف ذكره ، ومن ثم فقد انتهت اللجنة الى الموافقة على الاقتراع المقدم من أكثر من خمس اعضاء المجلس باسقاط العضوية عن السيد العضو .

وترجو اللجنة الموافقة على ما ارتأت .

رئيس اللجنة التشريعية

( حافظ بدوى )

تقرير  
اللجنة  
التشريعية  
بمجلس  
الشعب  
عن  
اسقاط  
عضوية

عبد الفتاح حسن





بشأن الاقتراح المقدم من بعض السادة الاعضاء بأسقاط العضوية عن السيد/عبد الفتاح حسن عضو مجلس الشعب عن دائرة بسيون قسم شرطة بسيون بمحافظة الغربية بناء على انطباق أحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام والاجتماعي .

١- أحال المجلس بمجلسة المعقودة في ١٣/٦/١٩٧٨ الى اللجنة التشريعية كتاب المدعى العام الاشتراكي رقم ٣٣ ط والمؤرخ ١٩٧٨/٦/٧ والموجه الى السيد رئيس المجلس والمرفق به بيان اساء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي .

وقد تضمن هذا البيان اسم السيد عبد الفتاح حسن تحت رقم (٢) (اسم عضو مجلس الشعب حاليا . تولى وزارة الشؤون الاجتماعية منتحيا لحزب الوفد القديم) .

كما أحال المجلس بذات الجلسة رسالة السيد العضو عبد الفتاح حسن المؤرخة ١٠ يونيو سنة ١٩٧٨ والموجهة الى السيد رئيس المجلس بشأن ما تضمنته بيان السيد المدعى العام الاشتراكي عن انطباق حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ .

وقد عقدت اللجنة التشريعية اجتماعا بتاريخ ٢٠ من يونيو سنة ١٩٧٨ لبحث مدى انطباق القانون (٣٣) لسنة ١٩٧٨ على السيد العضو/عبد الفتاح حسن وانتهت في هذه الجلسة الى التحقق من انطباق احكام المادة الرابعة من

القانون المذكور على حالة السيد العضو عبدالفتاح حسن ووجهت رسالة الى المجلس مؤرخة ١٩٧٨/٦/٢١ تتضمن بلاغه بما انتهى إليه رأياً في هذا الشأن — حيث نظرها المجلس بجلسته بتاريخ ٢٤ / من يونيو سنة ١٩٧٨ ، وبناء على ماورد بها من رأى اللجنة انه يترتب على انطباق المادة الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ على السيد العضو، وجوب تطبيق احكام المادة (٩٦) من الدستور على حالته لفقده احد شروط العضوية نتيجة حرمانه من مباشرة حقوقه السياسية — فقد تقدم عدد من السادة الاعضاء باقتراح اسقاط العضوية في ذات الجلسة السالف بيانها الى اللجنة لدراسته واعداد تقرير عنه للمجلس وقد حضر هذه الجلسة السيد العضو عبدالفتاح حسن واعطى بالاقترح باسقاط العضوية عنه وابدى وجهة نظره بشأن رساله اللجنة آنفة الذكر بشأن الاقتراح المذكور.

وقد أرفق بالرسالة والاقتراح الأوراق التالية:

- ١ - الاقتراح المقدم من بعض السادة الاعضاء باسقاط العضوية من السيد عبدالفتاح حسن .
- ٢ - كتاب السيد المدهي العام الاشتراكي ومرقاؤه .
- ٣ - رسالة السيد العضو عبدالفتاح حسن الموجهة الى السيد رئيس المجلس .
- ٤ - بيان بالوزارات التي تقلعها عبدالفتاح حسن قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .
- ٥ - اعطار السيد العضو عبدالفتاح حسن بموجد اجتماع اللجنة .

وقد عقدت اللجنة اجتماعها مساء يوم ٢٤ من يونيو سنة ١٩٧٨ لنظر الاقتراح المذكور باسقاط العضوية ، حضره ممثلاً للحكومة السادة :

- ١ - الدكتور فوزاد محي الدين ، وزير لشئون مجلس الشعب .
- ٢ - الاستاذ محمد حامد محمود ، وزير الحكم المحلي والتنظيمات الشعبية .
- ٣ - المستشار احمد ممدوح عطية ، وزير العدل .
- ٤ - الاستاذ محمد حلمي عبدالآخر ، وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب .

١ - وقد دعت اللجنة السيد العضو الى حضور هذا الاجتماع لابتداء مايراه من دفاع أو أقوال وذلك اعمالا لما تقضى به الفقرة الاولى من المادة (٩٦) من

الدستور من كفالة لحق الدفاع في اى مجال اصابه أو بالوكالة لاحكام المادة (٣١٢) من اللائحة الداخلية للمجلس . ولم يحضر السيد العضو الاجتماع وكان قد ابدى وجهه نظره في المجلس بالجلسة الصباحية بشأن مدى انطباق القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ عليه موضحا انه يتعين ان يتوفر بالنسبة اليه شرط ارتكابه ما يفسد الحياة السياسية بالاضافة الى شغله احد المناصب الوزارية او الحزبية الواردة في المادة الرابعة منه ولم يرتكب مما يثل افسادا للحياة السياسية خلال توليه الوزارة - كما انه ذكر انه اقام دعوى امام محكمة القضاء الادارى لالغاء قرار المدعى العام الاشتراكى بانطباق القانون المذكور على حالته ومحدد لها جلسته قريية امام المحكمة و يتعين على المجلس انتظار ما ينتهى اليه القضاء فيها هو معروض عليه .

٢- تدارست اللجنة احكام الدستور والقانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية . والقانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب واحكام اللائحة الداخلية للمجلس وكتاب السيد المدعى العام الاشتراكى سالف الذكر والبيان المرفق به والكتاب الموجه من العضو الى السيد رئيس المجلس والمؤرخ ١٩٧٨/٦/١٠ بصدد ما انتهى اليه المدعى العام الاشتراكى بشأنه - وكذلك الاقتراح المقدم باسقاط العضوية عن السيد العضو والمحال الى اللجنة من المجلس وما عرضته اللجنة على المجلس فى ١٩٧٨/٦/٢٤ بشأن مدى انطباق القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر على السيد العضو .

٣- وقد استبان للجنة مما سبق انه قد ورد اسم السيد العضو عبد الفتاح حسن فى بيان المدعى العام الاشتراكى عمن تقلدوا مناصب وزارية لاحزاب سياسية عدا الحزبين الوطنى والاشتراكى ( مصر الفتاة ) فيما قبل ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ - وذلك تحت رقم (٢) وباعتبار أن السيد العضو عبد الفتاح حسن قد تولى وزارة الشؤون الاجتماعية منتعيا لحزب الوفد القديم - وقد ورد فى كتاب السيد العضو السالف ذكره بأنه قد تسلم يوم ١٩٧٨/٦/٧ من السيد الاستاذ المدعى العام الاشتراكى رسالة بأن الحظر الوارد بالمادة (٤) من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ يشمل .

وذكر العضو بالنهس أن ذلك التبليغ من المدعى العام الاشتراكى له ( كان تأسيسا على البيان الوارد لسيادته من وزارة الداخلية وأمانه مجلس الوزراء باننى

تقلدت منصب الوزارة في الفترة السابقة على ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢) .

كما ذكر السيد العضو أنه بطبيعة الحال ( لن يتظلم لمجلس الشعب من القرار المشار اليه لان سبب التظلم لا بد وان يستند الى المجادلة بشأن تقلد المنصب المشار اليه وهو امر غير وارد ، وان كانت مجادلتي قائمة وباقية بالنسبة للقرار المذكور والذي اعتقد انه لم يوفق الى الصواب في شأن تطبيق القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ وهذه المجادلة بعيدة عن اختصاص مجلس الشعب) .

وقد ارسلت اللجنة الى السيد العضو كتابا بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٠ يدعوه الى الحضور في جلستها الاولى التي ناقشت فيها مدى انطباق احكام القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على حالته الا انه رفض استلام كتاب اللجنة ولم يحضر اجتماعا كما انها ارسلت لسياته كتابا بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٤ ، لحضور اجتماعها الثاني لنظر طلب اسقاط العضوية عنه ، ولكنه لم يحضر .

وقد تبين للجنة من الاطلاع على اقتراح اسقاط العضوية عن السيد العضو عبد الفتاح حسن - ان هذا الطلب قد قدمه اكثر من خمس الاعضاء الى رئيس المجلس بالنيابة فأحالته المجلس الى اللجنة التشريعية بمجلسه المعقودة صباح ١٩٧٨/٦/٢٤ - وقد اسس الاعضاء اقتراحهم على اساس ان انطباق المادة الرابعة من القانون المذكور على السيد العضو يترتب عليها حرمان من حقوقه السياسية وهو شرط لازم طبقا للقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب ولاحكام القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشره الحقوق السياسية للترشيح لعضوية مجلس الشعب وللاستمرار في التمتع بهذه العضوية وان فقد هذا الشرط يعد من الحالات التي تختم اسقاط العضوية طبقا للمادة (٩٦) من الدستور ولاحكام اللائحة الداخلية للمجلس .

٤ - ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي تنص على انه (لا يجوز الانتفاء الى الاحزاب السياسية او مباشرة الحقوق والانشطة السياسية لكل من تسبب في افساد الحياة السياسية قبل ثوره ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك في تقلد المناصب الوزارية الى الاحزاب لسياسة التي تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وبالاشتراك في قيادة الاحزاب او ادارتها وذلك كله فيما عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكي حزب مصر الفتاة ..... الخ .

ويخطر المدهى العام الاشتراكي مجلس الشعب وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون باسما من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى .

ولصاحب الشأن خلال عشرة ايام من تاريخ ابلاغه بذلك ان يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه في هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد احد المناصب المشار اليها في الفقرة الاولى وبيت المجلس في التظلم بأغلبية اعضائه مع مراعاة حكم المادة (١٦) من الدستور بالنسبة لاعضاء المجلس .

٥- ولما كان نص المادة الرابعة المذكورة قد حدد صراحة صور الافساد السياسي قبل ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ التي يترتب على تحققها في الشخص سريان الحظر المقرر فيها وذلك حين اورد النص عبارته ( سواء كان ذلك بالاشتراك في تقلد المناصب الوزاريه متتميا الى الاحزاب السياسية التي تولت الحكم قبل ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ أو بالاشتراك .. ) وذلك بعد عبارته ( لا يجوز الانتهاء الى الاحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الانشطة السياسية لكل من تسبب في افساد الحياة السياسية ) حيث يتبين مما سبق أن المشرع قد وصف الافساد للحياة السياسية قبل ثورته ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بأنه يتحقق بمقتضى صريح النص فيمن تولى الوزارة بصفتهم الحزبية أو بالاشتراك في قيادته الاحزاب وادارتها فيما عدا الحزبين المذكورين بالنص ، و يؤكد ذلك ويصممه ان الفقرة الرابعة من المادة المذكورة قد حددت أن مجال تظلم ذوى الشأن الى مجلس الشعب هو مجرد نفى تقلدهم احد المناصب الحزبية او الوزاريه المشار اليها في الفقرة الاولى - اى عدم توليتهم الوزارة بصفتهم الحزبية أو توليتهم قيادته الاحزاب واداره شؤنها على النحو الوارد في الفقرة المذكورة .

ولا يعقل ان يكون حكم الفقرة الاولى من المادة انفه الذكر مشروطا لتحقيقه بشبوت افساد الحياة السياسية على شخص ممن تولوا الوزارة بصفتهم الحزبية أو تولوا قيادته الاحزاب وادارتها قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ في ذات الوقت الذى يقصر المشرع في الفقرة الرابعة من ذات المادة المتظلم على مجرد ثبوت تولي منصب مماورد ذكره في الفقرة الاولى - وذلك ما لم يكن التفسير السليم لهذه الفقرة هو أن مجرد تولي المنصب هو ذاته افساد للحياة السياسية قبل ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ في تطبيق احكامها وليس ثمة مناط اخر لسريان حكمها بأى وجه من الوجوه

وحيث انه تبين للجنة ان سيادته قد عين وزيرا للدولة بمرسوم ملكي صادر في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥١ ، ثم عين وزيرا للداخلية بالنيابة بمرسوم صادر في اول يوليو سنة ١٩٥١ كما عين وزيرا للشئون الاجتماعيه بمرسوم في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وقد شغل هذه المناصب الوزاريه بصفته عضوا بحزب الوفد وفي حكومه الحزب المذكور.

ولما كان السيد العضو عبد الفتاح حسن قد اقر بكتابه سالف الذكر المرسل للسيد رئيس المجلس بواقعه شغله منصب الوزاره بصفته الحزبيه كما ورد بكتاب المدعى العام الاشتراكي على النحو السالف ذكره وهى الواقعه التى يتحقق معها بشأنه وصف الفساد للحياه السياسيه قبل الثوره ، و يترتب على تحقق ذلك كله فى شأنه انطباق الحظر الوارد فى ماده الرابعه من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ انف الذكر.

وحيث أنه بناء على ذلك فإن مقتضى حكم هذه ماده طبقا لفهم القانونى السليه لاحكامها ان كل منتميا الى احد الاحزاب السليم التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - فإى هذا الحزبين الوطنى والاشتراكي - وتولى منصبيا قياديا فيها اوتولى منصب الوزاره بصفته الحزبيه - يحرم من مباشره اى حق او نشاط سياسى فأن كان من تقلد المنصب الوزارى الوزارى او القيادى الحزبى عضوا بمجلس الشعب فانه يتعين اتباع ما تقتضى به احكام ماده (٩٦) من الدستور فى شأنه .

٦- ولما كانت ماده (٩٦) من الدستور قد حظرت على غير المجلس فى احوال الوارد فيها وبالاغلب الحناصه التى حددتها النظر فى اسقاط عضويه عن احد الاعضاء وكان ذلك بسبب فقد احد شروط العضويه وقد ورد ذلك بالفقره الاخيره من ماده الرابعه والفقره الاخيره من ماده السادسه من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ ومن ثم فأنه طبقا للاوضاع والاجراءات المقرره بلانته الداخليه بتقرير ما اذا كانت تنطبق على اى عضو من اعضائه أحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حمايه ألجبه الداخليه والسلام الاجتماعى واتخاذ الاجراءات المترتبه على ذلك من حيث أسقاط العضويه عنه وذلك بناء على ما يترتب على ذلك من فقد احد شروط العضويه وذلك كله وفقا لحكم ماده (٩٦) من الدستور سالفه الذكر.

ولاشك في انه يعد من نافلة القول في هذا الصدد ذكر ان القاعده المقرره في الماده (٩٦) من الدستور من حيث اختصاص المجلس دون غيره باسقاط العضويه عن احد اعضائه في الاحوال الوارده فيها ومنها فقد له احد شروط العضويه — أمر مقرر دستوريا امعالا لبدأ الفصل بين السلطات بما يستتبعه من استقلال المجلس كسلطه تشريعيه ، لشئون اعضائه وليس ماتضمنته الفقره الاخيريه من الماده الرابعه والفقره الاخيريه من الماده السادسه في القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ في هذا الصدد الاحكاما فرعيه كاشفه عما تقرره وتحتمه احكام الدستور بشأن استقلال المجلس بشئون اعضائه وبينها اسقاط العضويه عنهم .

٧ — وحيث أنه لم يرد في الدستور نص صريح بأن تتولى سلطه اخرى بحث مدى فقد احد أعضاء المجلس لشروط العضويه واصدار قرارات او احكام بنتيجته مانجره في هذا الشأن وبالزام المجلس بما يصدر عنها وبعدم البت في اى اقتراح باسقاط العضويه بسبب فقدان احد الشروط قبل صدور الحكم او القرار من السلطه المختصه .

وذلك في ذات الوقت الذى يجين من مقارنه هذا الوضع بانصت عليه الماده (٩٣) من الدستور صراحه على اختصاص المجلس بالفصل في صحه عضويه اعضائه .

والقول بأنه مادام قد أثير الامر امام القضاء فإنه يتعين أنتظار ماسوف يسفر عنه حكمه في هذا الشأن يمد امرا لاسند له من نصوص الدستور فيما لو كان ثمة دعوى مرفوعه من السيد العضو بالفعل ولا يتفق القول بذلك مع الحكمه المقرره من اجلها في الماده (٩٦) اختصاص المجلس بموافقه ثلثي اعضائه وحده باسقاط العضويه على احد اعضائه اذا كان ذلك بسبب اخطاء مسلكيه تفقد العضو الثقه والاعتبار ، أوتضمن إخلاله بواجبات عضويته وهى مايتمتع بالنسبه اليها المجلس بسلطه التقدير بالنسبه لتكيف الوقائع التى تثبت قبل العضو وتحديد الجزاء لمناسب لها ، او اذا كان ذلك بسبب اسباب قانونيه ترتب فقدان العضو احد شروط العضويه اوصفه العامل او الفلاح التى انتخب على اساسها حيث لا يتمتع المجلس بالتقرير الذى له في النوع الاول ، ويتعين عليه انزال حكم الدستور والقانون باسقاط العضويه بمجرد فقد العضو للشرط او اوصفه التى يحددها القانون الخاص بذلك .

وتوضح اللجنة انه من المسلمات تفريعا على استقلال المجلس بشتون اعضائه ان الدساتير واللوائح البرلمانية الداخلية في مختلف دول العالم تقرر باتفاق — كما هو مقرر في الدستور المصري وفي اللائحة الداخلية لمجلس الشعب — مبدأ سلطان المجلس على مسلك اى عضو من اعضائه يقع فعل منه يمس الكرامة والاعتبار أو يفقده الثقة والاعتبار وولاية المجلس النيابى وحده في مباشره اختصاصه بشأن أسقاط العضويه أو العزل عن المنصب النيابى كجزاء مسلكى عما يكون قد بدر من العضو وذلك انتظار لما قد تسفر عنه التحقيقات والاحكام القضائية الخاصه بالوقائع المنسوبة الى العضو وذلك ما لم ير المجلس ذاته ذلك لعدم خطوره ما هو منسوب الى العضو لانه يستحيل بالاجراءات الاتحيه التوصل الى الحقيقه بشأن ما هو بالفعل منه الابد انتهاء الاجراءات الجنائيه المتعلقه بها لعدم امكان توصل المجلس باجراءاته اللائحيه الى اليقين بالنسبه الى حقيقه ما وقع من العضو من مخالفات مسلقيه .

كذلك فانه من المقرر ايضا سلطه المجلس واختصاصه وحده بشأن النظر في العضويه ومدى استمرار بقاء العضو اذا فقد احد الشروط او الصغه التي انتخب على اساسها من الناحيتين الدستوريه والقانونيه — سواء تم ذلك نتيجة صدور حكم يفقده احد الشروط او بعد التحقق طبقا لاجراءات اللائحه الداخليه والبحث دستوريا وقانونيا بمعرفه اللجنة المختصه من فقده احد الشروط القانونيه ، وبناء على نص في القانون يترتب عليه عدم توفر شروط العضويه او فقد العضو نتيجة تطبيقه الثقة والاعتبار مثل قانون مباشره الحقوق السياسيه او القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حمايه الجبهه الداخليه والسلام الاجتماعى — ومن ثم فليس ثمة سند بدون نص صريح في الدستور أو القانون لتعطيل سلطه المجلس ومباشرته لاختصاصه الدستور في هذا الشأن على أساس انتظار الفصل في دعاوى مرفوعه ذات علاقه بها .

وبناء على ما سبق جميعه ترى اللجنة وان كان من المسلم به استقلال السلطه القضائيه بالفصل في الدعاوى التي ترفع امام المحاكم باختلاف انواعها ودرجاتها طبقا لصريح نصوص الدستور وبصفتها خاصه المادتين (١٦٥ ، ١٦٦) منه ، فإن ذلك لاشأن له باستقلال المجلس بالبت في الشئون المتعلقة باعضائه طبقا لنص المادة (٩٦) من الدستور وعلى اساس التطبيق السليم لاحكامه واحكام القوانين واللوائح دون تعليق ذلك على صدور احكام مسبقه من القضاء .



٧- وحيث انه اثار السيدان العضوان (ممتاز نصار- والدكتور حلمي مراد) امام اللجنة في هذا الصدد انه لا يجوز أن يتضمن القانون شروطا للعضوية أو أحكاما تتعلق بهذه الشروط بما يجعل أعضاء مجلس الشعب قائلين لاحد الشروط اللازمة للعضوية اذا نص على سريان الاحكام الجديدة عليهم كما حدث بالنسبة للقانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ انف الذكر لما في ذلك من مغالفة للدستور واهدارا لاستقرار العضوية وحصنتها وذهبوا في رايم الى انه بناء على ذلك لا تسرى المادة الرابعة من هذا القانون الاعلى من يتقدم للترشيح في المجلس بعد نفاذه ليس على اى عضو منتخب بالفعل و يتمتع بالعضوية في المجلس .  
فان اللجنة ترى انه لما كان القانون المذكور قد نص على سريانه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في المادة الخامسة عشرة منه وقد تم هذا النشر في ٣ من يونيو ١٩٧٨ - ولقد نصت المادة (١٨٧) من الدستور على انه (لا تسرى القوانين الاعلى ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة اعضاء المجلس) .

٨- ولما كان لم يرد في الدستور بالنسبة لشروط العضوية بمجلس الشعب او صفة العامل والفلاح التي ينتخب الاعضاء على اساسها اى نص دستوري يحظر المساس بها او تعديلها خلال الفصل التشريعي أو بالنسبة للاعضاء المنتخبين بالفعل في المجلس وذلك باعتبار ان هذا الشرط تحدده القوانين سواء قانون مجلس الشعب او قانون مباشره الحقوق السياسه او غيرها طبقا لنص المادتين (٨٧ ، ٨٨) من الدستور وهي قابلة للتعديل في اى وقت بإرادة السلطة التشريعية ووفقا لمقتضيات الصالح العام وفي حدود المبادئ التي يقرها الدستور بل ان المادة (٩٦) من الدستور قد نصت صراحة على ان هذه الشروط قابلة للتعديل وتعديلها يترتب اسقاط العضوية عن عضو مجلس الشعب اذا لم تتوفر بعد تعديلها بالاحكام الجديدة التي تتضمنها القوانين التي تصدر في هذا الخصوص حيث تنص المادة (٩٦) من الدستور على ان من بين احوال اسقاط العضوية (تقد أحد الشروط لعضوية أو صفة العامل أو الفلاح التي انتخب على اساسها ...) .

واذا عيّد القانون طبقا للمادتين (٨٧) ، (٨٨) من الدستور هذه الشروط فان فقد العضو لاحد شروط العضوية كما يكون لسبب واقعي ، يكون لسبب قانوني هو عدم توفر الشروط القانونية كلها او عدم توفر الصفة القانونية اللازمة على النحو الذي يضمنه القانون المعدل بعد انتخابه عضوا بالمجلس .

ولا خلاف في انه يتعلق سر يان القانون بأثرة المباشر بالآثار القانونية التالية  
لنشر القانون مباشرة ولا تمس احكامه في هذه الحالة أية اثار قانونية سابقة لها  
يرتبعها المركز القانوني للعضو بصفته عضوا بمجلس الشعب .

فالقانون الذى يعدل شروط العضوية و يترتب عليه فقدها او فقد بعضها او  
عدم توفر ما استلزم من شروط جديدة تزيد عما كان مشروطا فيمن هو عضو بالمجلس  
لا يمس صفه العضوية فيما سبق تاريخ نفاذه من آثار دستورية أو قانونية لهذه  
العضوية في كل مجال ، وانما يلحقها ويؤثر فيها من تاريخ نفاذه .

فالمشروع الدستوري لم يورد صراحة لى نص يفيد تشبيته او تحميمه دستوريا  
ثبوت شروط العضوية أو صفه العامل الفلاح كما سبق ذكره في تاريخ معين  
اوخلال الفصل التشريعى او حظره جواز تعديلها او تسويتها بأثر مباشرة او بأثر  
رجعى بنص في القانون في الحدود المقرره دستوريا لذلك بالنسبة للاعضاء الحاليين  
يؤكد ما سبق انه عندما شاء المشرع مثل هذا الحكم في الدستور نص عليه صراحة  
كما هو الشأن في الاحكام المتعلقة بتحديد مرتب رئيس الجمهورية حيث نصت  
المادة (٨٠) من الدستور في فقرتها على انه ( ولا يسرى تعديل المرتب اثناء مدة  
الرئاسة التى تقرر فيها التعديل ) .

٩- وبناء على ما سبق جميعه فقد وافقت اللجنة على انطباق احكام المادة  
الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ اتف الذكر على السيد عبدالفتاح  
حسن عضو المجلس وهو ما سبق ان اخطرت اللجنة المجلس به في ١٩٧٨/٦/٢٤ .

١٠- وبناء على ما انتهت اليه اللجنة فيما سلف ذكره من انطباق حكم المادة  
الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ على السيد العضو/ عبدالفتاح حيث انه  
لاخلاف في انه طبقا لاحكام البند (٢) من المادة الخامسة من القانون رقم (٣٨)  
لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب سيتم ان يكون المرشح مقيدا باسمه في احد  
جداول الانتخاب والا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب الغاء قيده طبقا  
للقانون ... الخ ) .

ولما كان التمتع بمباشرة الحقوق السياسية كشرط لازم للترشيح لعضوية مجلس  
الشعب شرطا يتم انتخاب العضو على اساسه ولما كان طبقا لصريح نص المادة  
(٩٦) من الدستور الذى يقضى بأن من بين حالات اسقاط العضوية ان يكون  
العضو ( قد فقد احد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على

اساسها ) يتعين الا يفقد العضواى شرط من الشروط اللازمة للعضوية طول مدة تمتعها .

ولما كان بناء على ماسبق يتعين استمرار تمتع العضو بمحقه فى مباشرة الحقوق السياسية طبقا للدستور ولاحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية حتى يستمر متمتعاً بعضوية المجلس .

فأنه يترتب على فقدان العضو لهذا الشرط الاجراءات اللازمة لاسقاطها طبقا للمادة (٩٦) من الدستور وفقا للاجراءات المنصوص عليها اللائحة الداخلية للمجلس .

وتأسيسا على ما تقدم يكون ماسبق للمجلس احواله الى اللجنة من بحث مدى انطباق احكام القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ على حالة السيد العضو الاستاذ عبدالفتاح حسن بما يترتب على ذلك من حرمانه من حقوقه السياسية الامر الذى يفقده شرطا من الشروط اللازمة لاستمرار العضوية بالمجلس يعد المشكلة الدستورية او القانونية الاولى الجوهرية التى يترتب على البت فيها بالضرورة الفصل فى مدى صحه وسلامه استمرار العضوية وهو ماسبق ان عرضت اللجنة على المجلس رايها ١٩٧٨/٦/٢٤ ومن ثم فإن الاقتراح المائل المقدم باسقاط العضوية عن السيد العضو بسبب انطباق المادة لرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ عليه يرتبط ارتباطا اساسيا وجوهريا بذلك ، وبالتالي فإن هذا التقرر قد ضمنته اللجنة بالتفصيل بمخها ورايها وسندها فى انطباق قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى على السيد العضو عبدالفتاح حسن وعن الاقتراح المقدم باسقاط العضوية عنه لهذا السبب من التاحتين الشكلية والموضوعية .

١١ - ولما كان الاقتراح باسقاط العضوية المائل مقدما طبقا للاوضاع والاجراءات المنصوص عليها فى المواد (٣٠٩) ومايعدها من اللائحة الداخلية للمجلس - وقد أستوفى هذا الاقتراح الاوضاع الشكلية المقررة .

وحيث انه قد قام هذا الاقتراح على اساس ان انطباق احكام المادة الرابعة من القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ على السيد العضو - يفقده حق مباشرة الحقوق السياسية - وبالتالي فانه يعد فاقد احد شروط العضوية المنصوص عليها فى قانون مجلس الشعب ومباشرة الحقوق السياسية ومن ثم فانه يتعين طبقا للمادة (٩٦) من

الدستور اسقاط العضوية عنه ولما كان الاقتراح المذكور قد قام على سند سليم من حيث الواقع وحكم الدستور والقانون — حيث ليس ثمه خيار او تقدير للمجلس اعمالا لذلك في اسقاط العضوية عمن يفقد احد الشروط اللازمة للتمتع بها على النحو السالف بيانه .

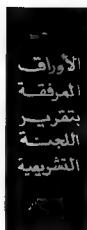
وبناء على ذلك فقد انتهت اللجنة الى انطباق احكام المادة الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى على السيد العضو عبدالفتاح حسن وحرمانه من الانتفاء الى الاحزاب السياسية او مباشرة اى حق او نشاط سياسى نتيجة لذلك وقبول الاقتراح المقدم من بعض السادة الاعضاء باسقاط العضوية لهذا السبب من الناحيتين الشكلية والموضوعية .

ولم يوافق على ما انتهت اليه اللجنة طالبا اثبات اعتراضهم بالاسم السادة الاعضاء المستشار ممتاز نصار، د. حلمى مراد، احمد ناصر — بهنساوى وزير بهنساوى .

واللجنة تعرض تقريرها على المجلس ترجو للاسباب الواردة فيه الموافقة على ما انتهت اليه من انطباق احكام المادة الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى على السيد العضو عبدالفتاح حسن بما يترتب على ذلك من اثار من حرمانه من الانتفاء الى الاحزاب السياسية او مباشرة اى حق او نشاط سياسى واسقاط عضوية مجلس الشعب عنه .

رئيس اللجنة التشريعية

حافظ بدوى



- ١- طلب إسقاط العضوية
- ٢- رسالة المدعى العام الاشتراكي في ١٩٧٨/٦/٧
- ٣- بيان بأساءه من تقلدوا مناصب وزارية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢
- ٤- رسالة عبد الفتاح حسن إلى رئيس مجلس الشعب في ١٩٧٨/٦/١٠
- ٥- الوزارات التي تقلدها عبد الفتاح حسن قبل ثورة يوليو ١٩٥٢
- ٦- رسالة رئيس اللجنة التشريعية في ١٩٧٨/٦/٢٤
- ٧- رسالة أمين عام مجلس الشعب في ١٩٧٨/٦/٢٥



السيد المهندس رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة ، و بعد

١ - بناء على الرسالة الواردة من المدعى العام الاشتراكي والتي تليت بالمجلس مجلسه اليوم متضمنة ان السيد/عبد الفتاح حسن عضو المجلس من بين من تنطبق عليهم احكام المادة الرابعة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى بصفته قد شغل منصب الوزير بصفته الحزبية في غير الحزب الوطنى والاشتراكي قبل ٢٣ يوليوسنة ١٩٥٢ .

وبناء على ماتقضى به المادة المذكورة من أنه يحرم من مباشرة اى حق او نشاط سياسى كل من ينطبق عليهم أحكام هذه المادة ومما حاله السيد/عبد الفتاح حسن .

ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب تقضى بان من بين الشروط الترشيح لعضوية المجلس أن يكون اسمه مقيدا بأحد جداول الانتخابات والا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب الغاء قيده طبقا للقانون . ولما كان القيد بجداول الانتخاب لا يتم طبقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشره الحقوق السياسية لمن ليس محروما من هذه الحقوق طبقا للقانون .

٢ - وبناء على ماتقضى به المادة (٩٦) من الدستور بأنه تسقط العضوية بأغلبه ثلثى أعضاء المجلس عن العضو الذى يفقد أحد شروط العضوية كما ان اجراءات طلب اسقاط العضوية طبقا لاحكام المادة (٣١٤) اللاتحه يجب ان تبدأ بتقديم اقتراح باسقاط العضوية لأحد الاسباب المحددة فى المادة (٩٦) من الدستور بطلب مقدم من خمس اعضاء المجلس فأننا نطلب اسقاط العضوية عن السيد العضو عبد الفتاح حسن .

برجاء اتخاذ الاجراءات الواردة فى المواد (٣٠٩) وما بعدها من اللاتحه الداخليه للمجلس

مقدموا الطلب أعضاء مجلس الشعب

جمهورية مصر العربية  
المدعى العام الاشتراكى  
السيد المهندس شمس مجلس الشعب  
تحية طيبة وبعد .

بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٧٨ صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى . ونص فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة منه على أن يخطر المدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بالقانون بيان بأساء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى منه .

وانطلاقا من هذا الالتزام ، فقد طلب الجهاز من السيد/ وزير الداخلية موافاته ببيان بأساء كل من تقلد منصب الوزارة قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ منتما الى حزب سياسى ، عدا الحزبين الوطنى والاشتراكى ( حزب مصر الفتاه ) وكذا كل من تولى الاحزاب السياسية

عدا الحزبين المذكورين - مناصب الرئيس او نوابه او وكلائه او السكرتير العام او السكرتير العام المساعد او أمين الصندوق او عضوية الهيئه العليا للحزب - وكذلك كل من اشترك فى قيادة الحزب او ادارته .

وقد افادت وزارة الداخلية جهاز المدعى الاشتراكى بأساء الذين تقلدوا منصب الوزارة على النحو المشار اليه كما وردت بيانات من الامانة العامة لمجلس الوزراء ، تتضمن تفصيل التشكيلات الوزارية الحزبية فى الفقرة المذكورة .

وحيث أن الواضح من نص المادة الرابعة أنها اوردت قيما مؤداه عدم جواز الانتماء الى الاحزاب السياسيه او مباشرة الحقوق او الأنشطة السياسيه بالنسبة لكل من تقلد المناصب الوزارية منتما الى حزب سياسى غير الحزبين المشار لهما ، وكذا كل من اشترك فى قيادة الاحزاب وادارتها على النحو الموضح تفصليا بالنص .

وبناء على البيانات الواردة من وزارة الداخلية وامانه مجلس الوزراء السابق الاشارة اليها فانه يكون قد إستقامت فى حق السادة الوارده أسماؤهم فى البيان



المرفق العناصر القانونية التي تدعو الى تطبيق حكم المادة الرابعة من القانون ،  
الامر الذى يقتضى اخطار سيادتكم باسمائهم .

هذا وقد تم اخطار السادة المشار اليهم بفحوى ما تقدم طبقا للفقرة الثالثة من  
المادة الرابعة من القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ .

واتشرف بان ارفق لسيادتكم على هذا البيان المنصوص عليه فى القانون  
وتفضلوا بقبول اسمى واجبات الاحترام ،،،

١٩٧٨/٦/٧

المدعى العام الاشتراكى  
( انور حبيب )

**بيان**  
**بأسماء من تقلدوا مناصب وزاره منتمين لأحزاب سياسيه**  
**عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى (مصر الفتاه)**  
**قبل ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢**

- ١- السيد/ محمد فؤاد سراج الدين .  
تولى وزارات الزراعه ، المواصلات ، الداخليه منتميا احزب الوفد القديم كما  
عمل سكرتيرا لحزب الوفد القديم .
- ٢- السيد/ عبدالفتاح حسن محمد- محام وعضو مجلس الشعب حاليا .  
تولى وزارة الشؤون الاجتماعيه منتميا لحزب الوفد القديم .
- ٣- السيد/ ابراهيم فرج مسيحه - محام  
تولى وزارة الشؤون البلديه والقرويه منتميا لحزب الوفد القديم .
- ٤- السيد عبدالمجيد عبدالحق ابراهيم سليمان - محام  
ولى وزيرا للدوله منتميا لحزب الوفد القديم .
- ٥- السيد/ ابراهيم عبدالهادى المليجى .  
رئيس الحزب السعدى - وتولى رئاسه الوزاره منتميا لحزبه .
- ٦- السيد/ حامد زكى مصطفى - محام .  
ولى وزيرا للدوله منتميا لحزب الوفد القديم .
- ٧- السيد/ محمد زكى عبدالمتعال سيد - محام .  
تولى وزاره الماليه منتميا لحزب الوفد القديم .
- ٨- السيد/ محمد صلاح الدين احمد عثمان - محام .  
تولى وزاره الخارجيه منتميا لحزب الوفد القديم .

١٩٧٨/٦/٧

المدعى امام الاشتراكى  
(أنور حبيب)

عبد الفتاح حسن محمد .

• مواليد ١٩٠٧/١/١٠ بـسيون — غرييه .

• محامى — عضو مجلس الشعب عن دائره بسيون ( حزب الوفد الجديد ) .

• وزير وفدى سابق .

• كان وزيرا للشئون الاجتماعيه بوزارة مصطفى النحاس فى الفترة

من ١٩٥١/٦/٢٤ الى ١٩٥٢/١/٢٧ .

• اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بجرمانه من حقوقه السياسيه .

• سبق الحكم عليه بالاشغال الشاقه ١١ عاما سنة ١٩٥٧ فى قضية عاطف

نصار ( شروع فى قلب نظام الحكم ) وأفرج عنه صحياً فى ١٩٥٩/٧/١٧ .

• اعتقل فى ١٩٦٩/٨/٣١ لنشاطه الحزبى وأفرج عنه فى ١٩٧٠/١١/١١ .

• حالياً نائب رئيس حزب الوفد الجديد .

يقم ١٣ شارع ابراهيم نجيب — جارد سيتى .

**بسم الله الرحمن الرحيم**  
**رساله السيد/ عبد الفتاح حسن**

السيد المهندس رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد فأشرف بأن انهى الى سيادتكم بأئنى تسلمت بعد ظهر اليوم الاربعاء ١٩٧٨/٦/٧ من السيد الاستاذ المدعى العام الاشتراكى قرار بأن الخطر الوارد بالمادة (٤) من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ يشملنى تأسيسا على البيان الوارد لسياته من وزارة الداخلية وامانه مجلس الوزراء بأئنى تقلدت منصب الوزارة فى الفتره السابقه على ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، واضاف سيادته انه اخطر مجلس الشعب بفحوى ماتسلمته .

واننى بطبيعة الحال لن انتظم لمجلس الشعب من القرار المشار اليه لان التظلم لايد وان يستند الى المجادله بشأن تقلد المنصب المشار اليه ، وهو امر غير وارد وان كانت عمادلتى قائمه وباقيه بالنسبه للقرار المذكور الذى أعتقد انه لم يوفق الى الصواب فى شأن تطبيق القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ وهذه المجادله بعينه عن اختصاص مجلس الشعب .

وارجوان تتقبل منى اصدق الشكر لما لمسته منكم خلال الفتره التى مارست فيها واجبى كعضو بمجلس الشعب .

وامل الا يكون لديكم مانع من ان تنقلوا الى جميع الساده اعضاء مجلس الشعب اطيب تحياتى مقرونه بالشكر لمن لايزال يحسن الظن بى ، ومقرونه بأخلص الامانى بالايام الاخيره اليوم الذى يتحقق فيه لغيرهم اننى جدير ايضا باحترامهم أيا كانت المواقع والاراء .

وبقى أن أرجوكم فى اصدار امركم بعدم تحويل وما هو باقى وفستحق لى من مكافأة برلمانية أو مقابل حضور الجلسات الى حسابى الجارى فى البنك الاهلى المصرى لعدم المطالبه بذلك مستقبلا .

وأسال الله تعالى أن يجنب الوطن العزيز كل خطر، وأن يقى بلادنا  
الغالية من كل سوء، وأن يحقق لها أقصى ما تصبوا اليه من آمال .

والسلام عليكم ورحمة الله .

السبت ١٠ يونية سنة ١٩٧٨

عبدالفتاح حسن

الحامى

الوزارات التي تقلدها السيد/عبد الفتاح حسن (١) محمد فيا قبل  
ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

### مرسوم بتعيين وزير الدولة

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ بتأليف الوزارة وعلى  
المراسيم الصادرة في ١٧/يونيه ، ٩ يوليه ، نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبناء على ما عرضه  
علينا رئيس مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هوأت :

مادة ١- عين عبد الفتاح حسن باشا الوكيل البرلمانى لوزاره الداخليه وزير  
دوله .

ماده ٢- على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم .  
صدر باليخت الملكى فخر البحار في ٢٠ رمضان ١٣٧٠ (٢٣ يونيه سنه

(١٩٥١

( ٢٤ يونيه ١٩٥١ )

( ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ )

فاروق صاحب الجلاله

رئيس مجلس الوزراء

( مصطفى النحاس )

مجلس الوزراء ( الداخليه بالنيابه )

اصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقد في اول يوليوسنة ١٩٥١

القرارات الاتيه :

انابه حضره صاحب المعالى عبد الفتاح حسن باشا وزير الدوله عن حضره  
صاحب المعالى محمد فؤاد سراج الدين باشا في تولى اعمال وزاره الداخليه اثناء  
تغييب معاليه في الخارج .

---

(١) كتاب النظارات والوزارات المصريه الصادر من وزارة الثقافه مركز وثائق وتاريخ مصر  
المعاصر ص ٤٩٣ وما بعدها .

## مرسوم بتعديل تاليف الوزارة

نحن فاروق الاول ملك مصر .

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ بتأليف الوزارة وعلى  
المراسيم الصادرة في ١٧ يونيو ، ٩ يولي ، ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وبناء على ما  
عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء  
رسمنما بما هوات :

ماده ١ — عين عبد الفتاح حسن باشا وزير الدوله .... وزيرا للشئون  
الاجتماعيه .

ماده ٢ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بقصر راس التين في ٢٢ ذى الحجه ١٣٧٠ ( ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ )

فاروق

بامر صاحب الجلاله

رئيس مجلس الوزراء

( مصطفى النحاس )

السيد العضو عبد الفتاح حسن .

بعد التحية

بناء على قرار المجلس الصادر بمجلسه اليوم الموافق ٢٤ من يونيو سنة ١٩٧٨  
باحاطة طلب اسقاط العضوية عنكم طبقا للمادة (٩٦) من الدستور والمواد  
(٣٠٩) وما بعدها من اللائحة الداخلية للمجلس وذلك لانتهاك القانون رقم ٣٣  
لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجهة الداخلية والسلام الاجتماعى عليكم .

أرجو الاحاطة بأنه قد تمحدد لاجتماع اللجنة التشريعية تمام الساعة السادسة  
من مساء اليوم الموافق ٢٤ من يونيو سنة ١٩٧٨ بمقر اللجنة بالمجلس للنظر في هذا  
الموضوع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة التشريعية

حافظ بدوى

٧٨/٦/٢٤

السيد الامتاذ عبد الفتاح حسن  
عضو مجلس الشعب

تحية طيبة - وبعد ..

أرجو التفضل بالاحاطة بأن تقرير اللجنة التشريعية بشأن الاقتراح المقدم من بعض السادة أعضاء المجلس باسقاط عضوية المجلس عن سيادتكم قد تمحدر لتظهر جلسة اليوم الموافق ٢٥ من يونيو ١٩٧٨ في تمام الساعة السادسة والنصف مساء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٧٨/٦/٢٥

أمين عام مجلس الشعب  
( المستشار ابراهيم الشرييني )



تقرير  
اللجنة  
التشريعية  
بمجلس  
الشعب  
عن  
استقاء  
عضوية

أبو العز الحريري



١- احوال المجلس بجلسته المعقودة صباح يوم ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٨ الى اللجنة التشريعية مذكرة السيد المدعى العام الاشتراكي المؤرخة ١٩٧٨/٦/٢٠ والموجهة الى السيد رئيس المجلس بشأن الافعال التي ارتكبها السيد/ ابو العز حسن الحريريغ عضو المجلس عن دائرة قسم كرموز بمحافظة الاسكندرية في يومى ٢٥ ابريل ، ١٦ من مايو سنة ١٩٧٨ .

كما احوال المجلس في ذات الجلسة الى اللجنة الاقتراح المقدم من - بعض أعضاء المجلس باسقاط العضوية عن السيد العضو لانطباق نص المادة (٩٦) من الدستور عليه لاخلاله بواجبات العضوية بناء على ما هو منسوب اليه في مذكرة المدعى العام الاشتراكي آنفة الذكر.

وقد اخطر رئيس الجلسة في ذات الجلسة السيد العضو بالاقتراح المقدم باسقاط العضوية عنه - وقد ادلى السيد العضو في الجلسة المذكورة بدفاعه وأوضح رأيه فيما وردت في مذكرة المدعى العام الاشتراكي بشأنه والاقتراح المقدم بشأن اسقاط عضوية المجلس عنه - كما اخطرت اللجنة السيد العضو بالموعد الذى حددته لدراسة الاقتراح باسقاط العضوية عنه في مساء يوم ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٨ وكذلك بنسخة من مذكرة المدعى العام الاشتراكي آنفة الذكر .

وقد اجتمعت اللجنة في الموعد المحدد وحضر اجتماعها ممثلا عن الحكومة السادة :

- |                                |  |
|--------------------------------|--|
| ١- الدكتور فؤاد محيى الدين     | وزير شئون مجلس الشعب                       |
| ٢- الاستاذ محمد حامد محمود     | وزير الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والجب |
| ٣- المستشار احمد ممدوح عطية    | وزير العدل                                 |
| ٤- الاستاذ محمد حلمى عبد الاخر | وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب              |

كما حضر هذا الاجتماع السيد العضو أبو العز حسن الحريري وأبدى دفاعه بشأن ما هو منسوب اليه و يصدد الاقتراح باسقاط العضوية عنه .

٢- تدارست اللجنة أحكام الدستور والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب ، وأحكام اللائحة الداخلية للمجلس ، وأحكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بشأن الاحزاب السياسية - كما تدارست ماورد بمذكرة المدعى العام الاشتراكي المؤرخة ١٩٧٨/٦/٢٠ ، والتحقيقات التي أجرتها النيابة العامة في التحقيق المقيد برقم ٩ لسنة ١٩٧٨ قسم الجمرک ، والواردة رفق كتاب السيد المستشار وكيل وزارة العدل لشئون مكتب الوزير المؤرخ ١٩٧٨/٥/٣١ .

٣- استبان للجنة من مذكرة المدعى العام الاشتراكي المؤرخة ١٩٧٨/٦/٢٠ ، أنه بعد أن سرد سيادته الوقائع المنسوبة الى السيد العضو أبو العز حسن الحريري ، أورد أنه يتضح من هذه الوقائع الثابتة من التحقيقات ، مايلي :-

أولاً : ان السيد العضو أبو العز حسن الحريري قد عقد العزم على تدبير التجمهر والتظاهر الذي وقع يوم ١٦/٥/١٩٧٨ بالاسكندرية بقسم الجمرک تحت قيادته بحجة الدعاية الانتخابية لمرشح حزبه ورغم تنبيهه من سلطات الامن المسؤولة الى خطر التجمعات والمظاهرات في هذا اليوم فقد قام بتدبير المظاهرة وقيادتها على النحو السالف بيانه ورغم محاولة المسؤولين عن الامن العام بعد فترة وجيزة من بدء التظاهر بنصحه للكف عن الاستمرار فيها بدأه فإنه أبى ذلك وسار بالمظاهرة متحدياً بذلك كل نصيح ورغم ما تؤكد الظروف من عواقف وخيمة لها قد تكدر السلم والامن العام ورغم ما في التصح من أبعاده عن قيادة تظاهر قد يؤدي تطوره الى تهديد الارواح والاموال و يعد إخلالاً جسيماً لا تحمد عقباه - بينما هو بصفته عضواً في مجلس الشعب مسئول عن التشريع وحماية سيادة القانون والعمل على توطيد الامن والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية كما انه رغم ذلك قد تصدى لرجال الامن في ادائهم واجباتهم ونفس المظاهرة والقبض على متزعميها .

ثانياً : ان التجمهر الذي قاده السيد العضو على النحو السالف بيانه لم يكن له هدف يتصل بالمركة الانتخابية ذاتها . بل كان هدفه كما هو ظاهر من

الاحتفافات التي ترددت فيه والطريقة التي سارها اثارة الصراع الطبقي ،  
والتشكيك في السلطات الشرعية المسؤولة في الدولة والتعريض بها  
والنظام الاشتراكي الديمقراطي و يعتمد التعريض على الفتنة وتهديد  
السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية مستترا بالدعاية الانتخابية التي  
لاصلة بينها البتة وبين واقعة التظاهر وما تردد خلالها من هتافات  
وما بدر من العضوم أفعال وتصرفات .

وذلك كله في الوقت التي يلتزم فيه بصفته عضوا بمجلس الشعب  
وبصفته عضواً في حزب سياسى طبقا للدستور وقانون الاحزاب السياسية  
بمراعاة الشرعية وسيادة القانون والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى  
ومن واجبه لهاتين الصفتين حماية كل ذلك لا التعريض وبه والتعريض  
عليه .

بل انه بهاتين الصفتين مسئول عن دعم وتعميق الاشتراكية —  
الديمقراطية بالوسائل الشرعية المسؤولة بعيدا عن الاساليب التي تثير  
الفتنة والاضطراب أو تحقق المناخ الخطير للعنف والانهار الديمقراطى .

ثالثا :

ان خروج السيد العضو على رأس مظاهرة تضم عنيدا من الماركسيين  
المستطرفين مرتديا فائلة و يتمنطق بمسدس محشو بسبع طلقات ومرددا  
بواسطة مكبر الصوت الاحتفافات السالفة الذكر ومتمرضا لرجال الشرطة  
والامن يحد تكرارهم النصح والتنبية له يحد مسلكا لا يتفق واخلاقيات  
الممارسة الديمقراطية من نائب عن الشعب ، ويتنافى مع الحكمة والوقار  
السياسى الذى يقتضيه شرف النيابة عن الامة ، ويخرج عن حدود  
السلوك الحريص الرزين والمسئول الذى يقتيد به عضو مجلس الشعب  
والذى يدعو التزامه به الى الابتعاد دائما عن كل مظنة تترتب نتيجة  
تواجده في مواقع الشغب أو مواطن الاشارة والاضطراب وتضعه في  
احتمالات الخطر أو المخاطرة بالاصطدام في الطريق العام — وسط عناصر  
لا يؤمن من شر الدساس المفرضين بينهم : برجال الامن العام وهو يمثل  
الشعب المسئول بين المسئولين عن توطيد أمنه وأنه صاحب الولاية  
الشرعية طبقا للدستور في محاسبة السلطات القائمة على الامن العام عن  
أى خلل أو تقصير في أدائها لمهامها ومسئولياتها في هذا السبيل .

رابعاً : أورد السيد المدعى العام الاشتراكي في مذكرته انه قد تضمن المحضر المؤرخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٨ بمعرفة رئيس مباحث قسم الجمرك انه شاهد السيد العضو وهو يقوم بتوزيع منشورات تركية انتخاب مرشح حزب التجمع الوطنى التقدمي عن دائرة الجمرك وكان العضو مرافقاً لهذا المرشح وقد تقدم الى محرر المحضر بنفسه لمعرفة له وسلمه منشور من مطبوعين يتضمنان قذفا في نظام الحكم فأخذها رئيس المباحث وسلمهما لمباحث أمن الدولة وعنوان أول هذين المنشورين ( حكومة فاشلة - أزمة تموين - لاجتماع الجوع والذهب ) وعنوان ثانيهما ( حكومة فاشلة - أزمة اسكان .. لاجتماع العشب والقصور ) .

وكلا المنشورين ينطويان على عبارات مثيرة حول احتلال اسرائيل لسيناء والازمة الاقتصادية ومعاناة الجماهير .

وانتهى السيد المدعى العام الاشتراكي في مذكرته الى انه لما كان السيد ابوالعز حسن الحريرى عضواً بمجلس الشعب فانه بناء على ماتضمنته مذكرته من وقائع منسوبة اليه يعرض أمره على المجلس الموقر ليرى بشأنه ما يراه وفقاً لاحكام الدستور واللائحة الداخلية للمجلس .

٤ - وقد استبان للجنة من الاطلاع على المذكرة انفة الذكر وعلى تحقيقات النيابة العامة السالف الاشارة اليها عن واقعة التظاهر التي تضمنتها مذكرة المدعى العام الاشتراكي انه قد تمت مقابلة بين السيد العضو والسيد اللواء مساعد فرقة (ب) أمن الاسكندرية والسيد مفتش فرقة الوسط بالاسكندرية بقسم شرطة المنشية في يوم ١٩/٥/١٩٧٨ وافر العضو بأنه يتنوى تنظيم مظاهرة تأييد مرشح حزب اليسار سوف تضم حوالى أربعمائة شخص فأبلغه السيد اللواء بأن التعليمات صريحة في منع التظاهر ليلة الانتخاب لتهيبه المناخ الامنى المناسب لاتمامه في هدوء وحتى لا يتعرض الامن العام للخطر نظراً لوجود أكثر من مرشح في الدائرة فضلاً عن شدة الكشافة السكانية فيها وما قد يترتب على التظاهر والتجمهر من عواقب يزد منها احتمال اندساس بعض عناصر الشغب التي قد تؤدي الى احداث من شأنها تهديد الارواح والاموال على غرار ما وقع في يوم ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، الآن العضو لم يرد بما يفيد اقتناعه بما عرض عليه وأبلغ له من مساعد فرقة (ب) بمديرية الامن بمحافظة الاسكندرية بحضور السيد مفتش فرقة الوسط .

وبعد هذه الواقعة تلقى مأمور قسم الجمرك بلاغا في ١٦/٥/١٩٧٨ من الشرطة السرية بوجود مظاهرة يقودها السيد العضو أبو العز حسن الحريري قوامها مائتا شخص تسير بشارع فرنسا وانه يردد هتافات عدائية للنظام مستخدما آلة تكبير صوت يدويه و يردد المتظاهرين خلفه هذه الهتافات وبينهم عدد كبير من الماركسين المعروفين فانقل المأمور الى مكان المظاهرة ومعه قوة من رجال الشرطة فشاهد بنفسه السيد العضو يقود المظاهرة مرتديا قاذلة وبنطاقه مسدسا ومسك بآلة تكبير الصوت و يردد هتافات عدائية لنظام الحكم من بينها ( عاوزين حكومة حرة .. العيشة بقت مرة .. يا حرة فينك فينك يا حرة الاسبادم الظلم والاستبداد .. يا شعب غير غير .. العيشة بقت تحير .. يا يسار سير سير احنا جنودك للتغيير ) .

فطلب المأمور من السيد العضو الكف عن الهتاف وفرض المظاهرة فلم يقبل ذلك واستمر في ترديد هتافات اخرى أشد اثارة منها ( ارفع في الاجور .. خلى الفقراء تشوف النور .. هزى ميزان العدل يا مصر .. خلى الفقراء تهد القصر ) ثم بدأ المتظاهرون يلقيون الحجارة على قوة الشرطة فقبضت على تسعة منهم فحاول السيد العضو منع القوة من القبض عليهم . ونظرا لحشية استخدامه سلاحه الذي يحمله في هذه الظروف ، فقد تم ضبطه واقتياده مع المقبوض عليهم الى القسم لعرضه على النيابة العامة .

وقد شهد في التحقيقات بما سلف ذكره صاحب مكتب استيراد وتصدير وموسيقى بائع فاكهة ، كما اعترف بعض المقبوض عليهم بالتظاهر مع انكارهم لعبارات الهتاف ونفى بعضهم المشاركة في التظاهر ، أما السيد العضو فقد امتنع عن الاجابة على الاسئلة الموجهة اليه من النيابة العامة معتمدا على الاحتجاج بمحاضته البرلمانية .

٥ - تبين للجنة من الاطلاع على تقرير مفتش مباحث أمن الدولة بالاسكندرية المؤرخ ١٧/٥/١٩٧٨ والمرقن بتحقيقات النيابة العامة سائلة الذكر بشأن المقبوض عليهم بواقعة التظاهر آفة الذكر أنهم من الماركسين ومثري الشعب وذوى النشاط اليسارى الملحوظ بمحزب التجمع الوحدوى التقدمى وبينهم من سبق القبض عليه أو تفتيش مسكنه لنشاطه الشيوعى فى قضايا أمن الدولة الدولة العليا ، وأن التقرير المذكور قد نسب الى العضو انه قد دأب على

اثارة المواطنين واشاعة البلبلة في أوساطهم مستغلا معاناة القاعدة الجماهيرية ومشاكلها الاقتصادية في محاولة منه لاستقطاب أكبر عدد منهم لصالح الحركة الشيوعية وحزب التجمع الوطني التقدمي الذي ينتمى اليه وكان يعلن دائما أثناء تجوله بدائرة الجمرک والمنشئة الانتخابية أن مروره وحضوره للدائرة ليس من أجل الانتخابات ولكنها فرصة مواتية لهم (أى الشيوعيين) للتحرك لتقويض النظام وتمريته وكشف خياناته وانحرافاته .

كما تبين للجنة من الاطلاع على المنشورات التي أشارت اليها مذكرة المدعي العام الاشتراكي وتقرير مباحث أمن الدولة آنف الذكر أنها عبارة عن خسة منشورات تجتره اللجنة من كل منها بعض ما تضمنته من عبارات اكتفاء بارفاقها بالتقرير وذلك على النحو التالي :

أ- منشور بعنوان ( بيان سياسى الى جماهير شعبنا المناضل ) بتوقيع العامل أبوالعز الحري يرى نائب الشعب كرموز بمناسبة ذكرى مرور عام على احداث ١٨ ، ١٩ من يناير سنة ١٩٧٧ وقد نص البيان المذكور على أنه ( عام مضى على احداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ كرد فعل سياسى واجتماعى فى شكل تظاهرات جماهيرية عفوية سلمية شاملة مختلف المواقع الجغرافية والاجتماعية والسياسية ردا على قرارات الحكومة برفع الاسعار قبل عرضها أو موافقة مجلس الشعب عليها رغم امتلاك الحكومة لأغلبية المجلس ( ٨٥ ٪ ) ، وأمام اصداء الجماهير اجبرت هذه الاغلبية على اصدار بيان برفض حكومتها التي ارادت مباغتة الجماهير مستخدمة اسلوب الخداع بالحديث عن تثبيت الاسعار والعلاوة الاستثنائية والادعاءات التي علقها على لجنة الانفتاح الاقتصادى وزيارة نيكسون فكانت انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير رفضا جماهيريا لاجالى السياسات الخاطئة لحزب مصر وحكومته ولكل أنواع الاستغلال الاقتصادى والبحث السياسى والاجتماعى بعد أن تصورت حكومة الرأسمالية الطفيلية أنها قادرة على ممارسة ذلك بوسائل الارهاب الامنية المتعددة والمحاكم الاستثنائية وسلطات رئيس الجمهورية غير المحدودة وتحويلها لما نسميه تجاوزا بالصحافة ووسائل الاعلام القومية الى أجهزة تعميم اعلامى وتصديها لاتجاهات الفكر العقلاى والتخلى عن التزامها بوثائق ومنجزات ثورة يوليو الاجتماعية والعمالية ... الخ ) .

( ان انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير هي رفض لسياسة كانت وما زالت تتمثل في



الآخذ بسياسة الانفتاح التجارى الفوضوى الاستهلاكى الطفيلى والاستثمار الاستهلاكى والعمل لتصفية القطاع العام تحت دعوى إنهاء الشركات الخاسرة وتمليكها للعاملين والاحلال والتجديد والتفاوضى عن الادارات الفاشلة للشركات وألغيت المؤسسات العامة وأعلنت الحكومة أنها ستعدل قانون الشركات لتتمكن من استكمال مخططها ورفعت شعار التوازن بين القطاع العام والخاص مخالفه بذلك أهم منجزات شعبنا - أنهت العصر الذهبى للرأسمالية الوطنيه المنتجة بان تركتها للمنافسة الاجنبية فى ظروف غير متكافئة وبرز الاحتكار التجارى يسيطر على السوق و يفرض أرباحه الاستغلاليه التى وصلت ٣٠٠ : ٥٠٠ ٪ وتركت ثروات الوطن وعرق وجهد أبنائه نهبا للأجانب والخضوع لسياسه وشروط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدول الرأسمالية والشركات متعددة الجنسية والمتمثلة فى - إلغاء الدعم - إلغاء القطاع العام بدعوى تحريره - التحكم فى تحديد ميزانية القوات المسلحة - تعديل المناهج التعليميه بالإضافة الى شروط الاتفاقيات والقروض وقوانين الاستثمار التى تلغى السيادة المصريه والحق الدستورى لمجلس الشعب فى الرقابه والتشريع - وألغيت عمليا قانون الكسب غير المشروع والسماح بالحسابات السرية فى البنوك ، فجعلت من بعض الممارين ومؤسسات الانفتاح دولة داخل الدولة وقبلة الحكومة رهن بمتلكات الدولة مقابل بضعة ملايين من الدولارات وفى هذا مصادرات لحق الشعب المصرى فى اختيار طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل وينهى الدور القيادى مصر على المستوى القومى والعالمى .... الخ .

و يستطرد البيان الى أن يذكر تحت عنوان :

### الجانب الاجتماعى .

سادت الرشوة والفساد ( واللهو الغيربرىء ) والسوق السوداء والاستغلال الاجتماعى والفراغ الفكرى والسياسى لدى الشباب وانتشرت الامية السياسيه وما العنف الفردى والجماعى ورسخت البيروقراطية وقل احترام العمل المنتج وبرزت دعاوى خبيثة لهدم منجزات ٢٣ يوليو بحجة تصحيح بعض اخطاء الممارسة أو اختلاف المنهج مع عبدالناصر وأهدرت الديمقراطية عندما قننت الاجراءات الاستثنائية بدعوى الانتقال الى الشرعية الدستورية وأبقت الحكومة محاكم امن الدولة ومحاكم المدنيين عسكريا والحبس المطلق ، وأجرت استفتاء

فبراير ١٩٧٧ من طرف واحد وحاولت ارباب المعارضة باسقاط عضوية المجلس عن كمال الدين حسين امام تحدى الجماهير لها وعدلت قانون ممارسة الحقوق السياسية لمنعه . من دخول المجلس ثانية ، وحاولت نفس الشيء عندما طالبت برفع الحصانة عن العامل ابو الغز الحورى نائب كرموز لتواجده بين ناخبيه . وادخلت المحافظين في حزبا بدلا من تركهم يحيدون أو- اختياريهم بالانتخاب ولم تعدل الدستور ليسمح بقيام نظام جمهورى برلمانى يحدد مسئولية رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ولم تلتزم اجهزة الامن بالحيد تجاه خصوم الحكومة السياسيين ، وطاردت القوى الوطنية والتقدمية بدعوى العمل لقلب نظام الحكم . وفرضت وصايتها على الاتحادات الطلابية والنقابات المهنية ( كان آخرها التدخل في انتخابات الجامعات ) وسيطرت على ماتسميه تجاوزاً بالصحافة ووسائل الاعلام القومية فلم تقرأ أو تسمع رايًا معارضا في نقاشي فصل القوات واحداث يناير واستفتاء فبراير والمبادرة تغيبا للحقيقة عن الجماهير ( أغلاق الطلبة والصحف الطلابية ) وابقت صليا الرقابة على المطبوعات رغم التفتي بالغائها دائما وغيببت التفسير الصحيح لمفاهيم الوطنية . الاسلوب العلمى حتمية الحل الاشتراكى- وتراجع دور مصر في قيادة حركة عدم الانحياز والحيد الايجابى وانتقيلت الحكومة من إختيار العداء للاستعمار الى مواقف متواونه معه بدلا من الارتباط والتحالف والتدعيم لحركات التحرر انتقلت الى التخلي عنها والعمل ضدها أحيانا ( أنجولا زائير ) وفي هذا تأثيرا للنظم المعادية لحرية شعوبها . وطرححت لأول مرة امكانيه التمايش مع النظم الصهيونية والمنصرية مخالفة بذلك كل ما أجمعت عليه شعوب العالم .

### القضية الوطنية :

كان لانعكاس الوضع الطبقي وسيطرة البرجوازية اثره في حجم ونوعية قرار الحرب وفي كيفية استثمار نتائج حرب أكتوبر ٧٣ مما ادى الى اجهاض هذه النتائج سياسيا واقتصاديا وعسكريا رغم الاداء القتالى للجندى المصرى فى اطار الامكانيات المتاحة له كان رائعا .

ب- بيان صادر من السيد العضو وتوقيعه عنوانه ( حول الاعلان عن زيارة السيد رئيس الجمهورية لاسرائيل ) وقد احتوى على بيان حزب التجمع الوطنى التقدمى الصادر فى ١١/٦/١٩٧٧ بهذا الشأن مضافا اليه تعليق من السيد العضو

ابوالعز الحريري تضمنه وصف الزيارة بأنها ( ... مهينة للشعب المصري فلم يسبق في التاريخ أن سعى المعتدى عليه الى المعتدى بلا شروط ) . ولا هذه النتيجة المؤسفة هي امتداد للسياسة الخاطئة التي كان من ابرز معالمها اتفاقية فصل القوات الاولى والثانية ومعادلات الكيلو ١٠١ وبالرغم من ذلك فان الصحف ووسائل الاعلام المصرية لم تنشر رأيا واحدا معارضا لهذه الزيارة .

وانه يرى ( أن السياسة الداخلية والخارجية وما اقترنت به من اجراءات استثنائية وغير ديمقراطية للحريات والصحافة توجت بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وتحويل قضايا الرأي للمحاكم العسكرية والانيار الاقتصادي وزيادة وحدة الصفات الطبقي لصالح الرأسمالية الطفيلية والتراجع عن انجازات يوليو بحجة تصحيحها والانعزال عن القوى التقدمية والاشتراكية قد أدى الى حرمان مصر من مقومات التحرير سلميا وحربيا ) وان ( من معظم الدول العربية وعلا رأسها السعودية قد استنكرت الزيارة لتناقضها مع قرارات مؤتمر الرباط حيث حدد المؤتمر الاهداف والوسائل وهذه الزيارة لم يتفق عليها ) .

وأن ( قيام رئيس الجمهورية بها إعراف بالعدو وماذا يبقى بعد أن يحى العلم الامرائيلى ولقد تم ذلك دون موافقة مجلس الشعب وهذا مخالف للدستور وذلك يلغى دولة المؤسسات ) .

وان ( البيان الصادر عن هيئة مكتب مجلس الشعب اليوم لا يعبر عن رأى المجلس الذى لم يناقش و يوافق على الزيارة وقد سجل حزبنا رفضه التام لها ) .

جـ - منشور بعنوان ( بيان قدمه نائبنا ابوالعز الحريري لمجلس الشعب حول تردى العلاقات المصرية العربية ) وهو موقع من السيد العضو بصفته نائبا بمجلس الشعب عن دائرة كرموز وقد تضمن انه قدم هذا البيان ( للتحذير المسبق من تدهور العلاقات المصرية العربية قبل ان تقطع مصر علاقاتها مع الدول العربية الخمس يوم الاثنين ١٩٧٧/١٢/٥ واعتذار للسيد رئيس المجلس ( مجلس الشعب ) بأن اللاتمة لا تسمح ) .

د - منشور معنون - ( حكومة فاشلة = ازمة اسكان لا يجتمع العرش والقصور ) وموقع من احمد مصطفى مرشح حزب التجمع الوطنى عن دائرة الجمرى وقد تضمن بالنص ما يلى ( اخى المواطن .. هل ترضيك احوال البلاد والى متى تقف متفرجا عليها ، ان معظم فئات الشعب المصرى تعاني من ازمة طاحنة تشمل

اهم مجالات الحياة ... اقتصادنا القومى ارقهه سؤالتدبير وأنعدام التخطيط فيينا  
الغلاء يلتهم كل امل فى المستقبل والديون الخارجية بفوائدها الباهظة تلثم قوت  
الشعب ، والاحتكارات الرأسمالية الدولية وجماعات المغامرين والنصابين  
تتربص بنا وبثرواتنا القومية ، الصناعة الوطنية تنكش وتواجه الكساء والخدمات  
تتدهور.. وقيمة العمل والجدية تتوارى لتحل محلها قيم المظهرية والفهلوة والكسب  
السريع والانانية والرشوة والاختلاس صارت ظواهر عامة ) .

أخى المواطن :

ان الذين يحتكرون ثروة مصرهم وقلة قليلة يعرفون الطرق جيدا للمحافظة عل  
امتيازاتهم وهم يريدون ان يظل بين ايديهم احتكار السلطة واصدار القوانين  
ومراقبة تنفيذها وان تظل الاغلبية لهم فى مجلس الشعب .

و- منشور بعنوان ( لماذا احمد مصطفى مرشحا للجمرك والمنشية ) وموقع من  
السيد العضو بمناصفة انتخابات الدائرة المذكورة .

( ان الحكومة قد فرضت هذه المعركة بعد مذبحه من مذابح  
الديمقراطية والاعتداء على الدستور والقانون ومحاولة حزب الحكومة  
ان يحول مجلس الشعب الى محكمة تفتيش وهكذا فاز حزب الحكومة  
بالبطولة العالمية فى التخلص من مدافعيه سواء بوسائل الامن  
المتعددة والاستخدام غير الموضوعى للقانون بتلفيق القضايا  
للمواطنين والنواب من غير حزبا . ولعلها ارادت ان تضيف الى  
بطولتها العالمية فى رفع الاسعار وتهويج الشعب بطوله اخرى وادت  
سياستها الى فقدان الاستقلال السياسى والاقتصادى واصبحت  
اسرائيل ترتب الاوضاع فى المنطقة بما يحقق مصالحها ومصالح  
الاستعمار وآخر ما كان متوقعا وما لم يحدث فى العالم هو التخلص  
من معارضها من نواب الشعب وباسقاط العضوية والتهديد آخذه  
بمنطق رجل الامن الفاشل ( اضررب المربوط يخاف السايب )  
داخل وخارج مجلس الشعب . وهكذا لم يكن ما قاله الشيخ عاشور  
ليصل الى مستوى الاهتمام المتكرر من وزراء وحكومة حزب الوسط  
لنواب والمواطنين باخيانة والعمالة ) .

من أولى بالفشل .. الشيخ عاشور.. ام ممدوح سالم ؟

لقد طالبت بفصل ممدوح سالم من المجلس في جلسة مساء ٢٨/٣/١٩٧٨ لانه اهان الشعب ونوابه في الجلسة التي فصل فيها حزب الوسط الشيخ عاشور. حيث قال : بالحرف ان البعض هنا يضع نفسه في نفس الخندق الذي يقف فيه اعداء الامة .

وهكذا اهم نواب الامة بالخيانة والعمالة ورغم مطالبتنا بفصله الا ان المجلس الاغلبية الوسطية وتحرك ساكننا وايضا سكت رئيس المجلس على اهانة نواب الامة .

وبسؤالنا المطروح :

هل حكومة ونواب حزب الوسط مواطنون من الدرجة الاولى وفوق الدستور والقانون وما عداهم من النواب والمواطنين من الدرجة الثانية ويخضعون للتطبيق الخاطئ للقانون ؟

٦ - ذكر السيد العضو في اقواله امام اللجنة انه كان في مظاهرة انتخابية في شارع آخر غير ما ورد بتقرير المدي العام الاشتراكي وان قوات الامن قد حاصرتها من الامام ومن الحلف ولم تستطع ان تقبض الا على تسعة افراد وهذا يدل على انه لم يكن عدد المتجهرين اربعمائة شخص وأقربان في التقرير الخاص بالمدي العام الاشتراكي سالف الذكر واقعة صحيحة هي كتابته وتوزيعه المنشور الخاص بانتخابات دائرة الجمرك والمشار إليها في البند (١) في سلف بيانه وقد اقر بذلك بعد ان تلى رئيس اللجنة ما جاء بهذا المنشور - وذكر السيد العضو انه قد وزعه بعد الاتفاق مع وزير الداخلية - باعتباره منشورا حزبيا وقد ذكر السيد وزير الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية انه قد استفسر من السيد وزير الداخلية عن هذه الواقعة فنفي له حدوث اية موافقة منه على توزيع المنشور المذكور بل ان حقيقة ما حدث انه ابلاغ السيد العضو المعركة في الدائرة الانتخابية هي في حقيقتها بين حزبي الوسط والوفد الجديد والحزب الذي ينتمي اليه السيد العضو داخل المعركة الانتخابية وهو يعلم انه خاسرها بقصد ان يستخدم المعركة الانتخابية للاثارة ، وأضاف السيد العضو ان البيانات التي كان قد سلمها لضابط الباحث كانت باسم مرشح حزبه وليس به سوى ما هو وارد في برنامج الحزب الذي ينتمي اليه وان البيان الذي يقر بتحريه وتوزيعه سالف الذكر هو بيان حزبي يتضمن رأيه

في اسقاط عضوية الشيخ عاشور من مجلس الشعب وانه في الصراع الحزبي يجوز استخدام العبارات الواردة في المنشور للتعبير عن رأى الحزب ومعارضته .

وذكر العضو انه ليس ثمة ما يسأل عنه اذا ما حمل سلاحه المرخص في ظروف المعركة الانتخابية بالدائرة ، وان كافة الاحزاب السياسية الداخلية في هذه المعركة الانتخابية تستخدم الات تكبير صوتية من النوع الذى يعمل بالمطارية وليس في ذلك ما يستوجب المساءلة ، وان النيابة العامة كانت متحازة ضده في اجراءاتها وتحقيقاتها والقرار الذى اتخذته بصدد اتهامه قرار سياسى ، وانه عندما نبه بانه معطوبة السيرات ، ذكر بأنه سوف ياتزم بذلك على ان تمنع المسيرات الخاصة بمرشحي الاحزاب الاخرى في الدائرة ، وذكر بالنسبة للمهاجمات التى وردت في تقرير المدعى العام الاشتراكي ان هتاف (يايسار سير سير اجنا جنودك للتغبر) هتاف عادى ليس فيه أية مخالفات اذا الطليعى ان يهتف انتصار الحزب مثل هذا الهتاف .

وذكر السيد العضو انه لايجوز للمجلس اتخاذ اجراء قبله الا بعد ان يفصل القضاء فيما هو منسوب اليه من اتهامات .

استمعات اللجنة وثيقة اعلان الدستور التى يقسم عضو مجلس الشعب طبقا للمادة (٩٠) منه على احترامه ، واستبان لها انها تقضى بان جماهير هذا الشعب المؤمن بتراثه الروحى الخالد والمطمئن الى ايمانه العميق والمعتز بشرف الانسان والانسانية هى التى تعهدت باسم الله وبعونه ان تلتزم الرى غير ماحد وبدون قيد او شرط ببذل كل الجهود لتحقيق الاهداف العليا للوطن التى يكون حجر الزاوية فيها تحقيق الحرية للانسان المصرى وادراك الحقيقة ان انسانية الانسان وعزته هى الشعاع الذى هدنى ووجه خط سير التطور المائل الذى قطعتة البشرية نحو مثلها الاعلى وحماية سيادة القانون باعتبارها ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب ولكنها الاساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت ، والالتزام بصيغة تحالف قوى الشعب العاملة باعتبارها ليست سبيلا للصراع الاجتماعى نحو التطور التاريخى ولكنها في هذا العصر الحديث ومناخه ووسائله صمام امان يصور وحدة القوى العاملة في الوطن وتحقيق ازالة المتناقضات فيما بينها بالتفاعل الديمقراطى .

كما استمعات اللجنة المادة الاولى من الدستور التى تقضى بأن جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة

والمادة - الثالثة التى قضت بأن السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويمثلها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المين فى الدستور والمادة الرابعة التى نصت على أن « الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات » .

والمادة السابعة التى نصت على أنه « يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى » .

والمادة (٦٠) التى تنص على أن « الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة اسرار الدولة واجب على كل مواطن » .

وقد استبان للجنة من مجموع هذه النصوص ان كل مواطن ومن باب اولى لوكان يتشرف بعضوية مجلس الشعب نائباً عن الامة ويقسم على الالتزام بصيغة تحالف قوى الشعب العاملة ونبذ الصراع الطبقي وصيانة الوحدة الوطنية والعمل من أجل تدعيم وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى القائم على الكفاية والعدل والمهادف الى تقريب الفوارق بين الطبقات وتنمية التضامن الاجتماعى بين كل أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم وطوائفهم ومراكزهم الاقتصادية والاجتماعية ، وقد رددت هذا الالتزام بالنسبة لاهضاء مجلس الشعب أحكام المواد (٢) و(٣) و(٤) و(١٧) من اللائحة الداخلية للمجلس التى حثت أن يلزم الاعضاء فى ممارستهم لواجباتهم ومسئولياتهم صراحة بما تمليه مصلحة تحالف قوى الشعب العاملة وحماية المبادئ التى يقوم عليها المجتمع الاشتراكى الديمقراطى وليس هذا الالتزام مقصوراً بنص اللائحة على أذاتهم لواجباتهم ومسئوليتهم وفى اجتماعات المجلس واجتماعات لجانه وأما يشمل هذا الالتزام مسلكهم وتصرفاتهم خارج المجلس .

٨- وترى اللجنة أنه ليس ثمة سند لما اثير أمامها من أن عبارات السلام الاجتماعى « والوحدة الوطنية » وتحالف قوى الشعب « العاملة » والنظام الاشتراكى الديمقراطى « عبارات ليس لها مدلول دستورى أو قانونى محدد وأما هى عبارات تستخدم بمعنى فى السياسة وغير واضحة المعالم وبالتالي فإن الحساب والمسئولية عما قد يقع من أعضاء المجلس أو غيرهم بالتحالف لها تقوم على معالم غير معروف لها أسس منضبطة وأن ذلك يمثل خطراً على الممارسة الديمقراطية وحرية النقد والرأى سواء بالنسبة لاهضاء المجلس إذ يجب من نشاط المعارضة وهى ضرورة

من ضرورات الحياة الديمقراطية التي لا تقوم الا على اساس حرية ابداء الرأى  
المعارض .

ولكن اللجنة ترى أن هذا الزعم لا سند ولا أساس له .

فقد سبق لمجلسكم الموقر أن وافق على تقرير اللجنة التشريعي عن القانون  
الخاص بالاحزاب السياسية والذي صدر برقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م ، وقد تضمنت  
المذكرة الايضاحية لهذا القانون بالنص أن المقصود بصفة عامة في أحكام المشرع  
بالنظام الاشتراكى الديمقراطى النظام الذى حدد ملامحه أحكام الدستور وهو  
النظام الذى يرفض انفصال الحرية عن الاشتراكية و يقدر الحقوق والحريات  
العامة المقررة كاركاز للديمقراطية في أحكام الدستور والقانون ولا يستخدم  
الاجراءات الاستثنائية الا في حدود الدستور والقانون وفي حالات الضرورة التي  
تقتضيها المصالح القومية العليا للوطن والمواطنين ، و يعمل من خلال خطة شاملة  
للتنمية على أن يؤدى القطاع العام ، كما يؤدى القطاع الخاص دوره الاقتصادى  
والاجتماعى فيها في ظل المشروعية وسيادة القانون و يلتزم كذلك بكفاله توفير  
الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية لكافة المواطنين و يضع مظلة شاملة  
للتأمينات الاجتماعية تشملهم جميعا تحقيقا للتضامن والتكافل الاجتماعى و يوفر  
فرص العمل و ينظم الحد الأدنى للاجور وساعات العمل وعلاقات العمل بما  
يكفل منع الاستغلال وتوفير مستوى معيشة كريم للعاملين .

وهو النظام الذى يكفل حماية المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين وبمخاط  
عليها ممثلة من حيث الاشتراك في الادارة والارباح وضمان العدل السياسى  
وتوسيع قاعدة الملكية الزراعية على نحو يكفل - عدم سيطرة الاقلية ممثلة في الاقطاع  
ورأس المال على الحكم وعلى الحفاظ على نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال  
والفلاحين في مجلس الشعب وكافة المجالس الشعبية و يقوم على دزلة المؤسسات  
وعلى سبادة القانون والشرعية الشرعية وعلى حماية الحريات العامة والحقوق  
الخاصة للمواطنين .

كذلك فأن المقصود بالوحدة الوطنية أن يلتزم الحزب باحترام النظام  
الاساسى للدولة والقومات الاساسية للمجتمع . كما حددها الدستور دون اخلال  
بالديمقراطية وبحرية النقد والرأى والصحافة وكافة وسائل الاعلام التي تكفلها  
وتقدسها نصوصه .



وتقوم هذه الوحدة الوطنية على أساس ضرورة إعطاء الأولوية دائما لاهداف النضال الوطنى والتحررى وأفضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل قوة وطائفة أو فئة اجتماعية .

وقد أوردت هذا التعبير أو التفسير أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ م بشأن حماية الوحدة الوطنية ويعتضى ذلك يلتزم الحزب بعدم إصدار قرارات أو ممارسة نشاط من نشاطاته بما يهدد الوحدة الوطنية فحمايتها واجبة عليه ومن ثم فإنه تعد من الافعال المكونة للجرائم التى يعاقب عليها القانون الوحدة الوطنية محرمة على الحزب السياسى . كما تعد الافعال التى تؤدى حتما الى أضرار الافعال المعاقب عليها محظورة كذلك ومن ثم لا يسوغ أن تؤدى السياسة الحزبية أو تصرفات أو قرارات الحزب فى أثناء فترة فتنة على أساس طبقى أو طائفى أو قسوى أو جغرافى أو تشمل على نقد السياسة العامة المعلنة للدولة القائمة على الوحدة الوطنية أو للتأثير بأية وسائل غير مشروعة على مؤسساتها السياسية والدستورية فى اتخاذ قرارات بشأنها كما يكون محظورا على أعضاء الحزب السياسى أو قيادته الاذاعة أو النشر أو الترويج عمدا لآخبار أو بيانات أو أشاعات كاذبة أو مفرضة بقصد إثارة النزاع والخلاف بين مختلف فئات تحالف قوى الشعب العاملة على نحو يؤدى الى تهديد الوحدة الوطنية .

كذلك فإنه مما يدخل فى نطاق الاعمال والتصرفات المتعارضة مع الوحدة الوطنية قيام حزب من خلال قياداته وأعضائه بالتحريض بأحدى وسائل الاعلان فى الصحف التى يملكها أو بالهتاف والصياح فى المظاهرات التى ينظمها فى الطرق أو الأماكن العامة أو يتوزع النشرات والمنشورات وبصفة عامة وبأى وسائل من وسائل الغلابة التى تضمنها قانون العقوبات فى المادة (١٧١) منه على أمر من الامور السابقة وهى أمور وتصرفات أو نشاطات أو قرارات للحزب من شأنها تفتيت الوحدة الوطنية وتهديد سلامة الجبهة الداخلية للوطن .

والمقصود بتحالف قوى الشعب العاملة صيغة التحالف بين الفئات المكونة لهذا التحالف وفض النزاعات والتحالف والخلافات بينها بطريق ديمقراطى مع التحالف والتضامن فى سبيل المصالح القومية المشتركة وهى الصيغة التى أقرتها الشعب وأصبحت منصوبا عليها فى الدستور ولا يمكن المساس بها فى ظل أحكامه ونصوصه الحالية وبصفة خاصة المادة (٥) منه ، ومن ثم فإنه من غير الجائز للحزب السياسى أن يعمل وينشط لتدمير الايمان الشعبى بفكرة وصيغه تحالف قوى

الشعب العاملة أولتدعيم التحالف ذاته وأثارة الفتنة والكراهية والبغضاء بين فئات التحالف .

والمقصود بالسلم الاجتماعى احترام الحزب فى نشاطه وقراراته وتصرفاته المشروعة وسيادة القانون — وعدم خروجه فى ممارسته الحزبية فى أى من هذه الامور عن الاساليب الشرعية والسلمية والديمقراطية وعدم بثه لكراهية والحقد بما يثير الفتنة بين فئات تحالف قوى الشعب العاملة ويهدد بعنف ودموية الصراع فلا يسوغ أن يعمد الحزب الى الدعوة الى استخدام العنف أو يعمل على إنشاء تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية بطريق مباشر أو غير مباشر أو يعمد الى الدعوة الى برامج أو حلول لمشاكل الجماهير من شأنها إثارة القلق والاضطراب الشعبى والاجتماعى على نحو قد يؤدى الى إختلال الامن والنظام العام .

والمقصود بعدم تعارض مبادئ وأهداف الحزب وبرامجه مع الوحدة الوطنية — والسلم الاجتماعى ... الخ . ان لا يكون ثمة تناقض حتمى ومغل بينها وبين بعضها والمقصود بالمبادئ النظرية والايولوجية السياسية التى يتبناها الحزب والمقصود بالاهداف الحزبية بصفة رئيسية الهدف الرئيسى للحزب وهو الوصول الى ثقة الناخبين والحصول على الاغلبية فى الانتخابات وفى مقاعد مجلس الشعب وبلوغ السلطة بالاسلوب الديمقراطى لتحقيق الاهداف الاخرى للحزب والتى يضمنها برنامجه الذى يحدد اولويات هذه الاهداف ونطاق كل منها ورؤيته بشأن الامكانيات اللازمة — لتحقيقها والوسائل التى سوف يلتزمها فى تنفيذها .

كما استندت اللجنة الى المادة (٤٧) من الدستور التى تنص على أن « حرية الرأى مكفولة ، ولكل أنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون » وما قضت به هذه المادة أيضا ، من أن النقد الذاتى والنقد البناء ، ضمان لسلامة البناء الوطنى .

وكذلك مانصت عليه المادة (٩٨) من الدستور من أنه :

« لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الافكار والاراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانه » .

وترى اللجنة أنه بمقتضى هذه النصوص يكفل نظامنا الدستورى للمواطنين كافة ولاعضاء مجلس الشعب خاصة ، فى ممارستهم لواجبات النيابة عن الامة ، حرية ابداء الرأى والفكر ، والنقد البناء ، فى حدود القانون ، وأنه لا يؤاخذ أعضاء

مجلس الشعب على ما يبدونه في ممارستهم لاختصاصاتهم الدستورية ، من أفكار ،  
أوراء في جلسات المجلس ، أوفى اجتماعات لجانه ، تعبيرا عن الرأى ودفاعا عن  
المصالح الهامة للقاعدة الشعبية التى يمثلونها ، بل أن الدستور قد أجاز بصريح نص  
المادة (١٣٢) منه ، لمجلس الشعب مناقشة بيانات رئيس الجمهورية التى يلقيها  
أمام المجلس عن السياسة العامة للدولة ، أو عن أى موضوع آخر ، وهو حق لم يكن  
مقررا من قبل ذى الدساتير السابقة .

وفى الوقت الذى يكفل فيه الدستور ، حرية الرأى والفكر وحرية الحوار  
والمناقشة الديمقراطية ، بما فى ذلك النقد الذاتى والنقد البناء ، وما يحوله لأعضاء  
مجلس الشعب من حقوق دستورية فى ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية وما يمنحه  
لهم من حق ترشيح رئيس الجمهورية ، ومناقشة بياناته .

كما أن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب التى يستقل بوضعها بأرادة أعضائه قد  
حتمت أن تتم مباشرة أعضاء مجلس الشعب لواجباتهم واختصاصاتهم الدستورية  
وأن تجرى ممارستهم الديمقراطية ، وحرية الرأى والفكر فى اجتماعات المجلس  
ولجانه أوفى خارج المجلس ، فى نطاق احترام الاسس الدستورية التى يقوم عليها  
نظام الحكم ، والقيم المبادئ التى أرساها الدستور لتنظيم المجتمع وضمان الحقوق  
العامة والحفاصة للمواطنين ، وأوجبت على أعضاء المجلس ، بأعتبارهم القدوة التى  
تمثل الشعب ، مباشرة مسؤولياتهم فى التشريع والرقابة وفى غيرها من الانشطة  
البرلمانية الاخرى التى يقومون بها وفى أنشطتهم السياسية أوتصرفاتهم أوسلوكلهم  
خارج النطاق لجلسات المجلس ولجانه ، وفقا لما تمليه عليهم مصالح الشعب ، وما  
يستلزمه ذلك من احترام قداسة الدستور ، وسيادة القانون ، وهيبة المؤسسات  
الدستورية للدولة وكرامتها . وقد حظرت أحكام هذه اللائحة أن تتضمن عبارات  
الاعضاء ، وأقوالهم أوكلماتهم فى ممارستهم الحرية لواجباتهم وأختصاصاتهم  
الدستورية أولنشاطهم السياسى أية عبارات غير لائقة ، أوفيا مساس  
بلاشخاص ، أوبالهيئات ، أوبالمصلحة العامة .

(المواد ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٥ ، ٣٥ ، ٢٥٢ من اللائحة الداخلية)

٩- وفضلا عن هذه النصوص والاحكام فأن التقاليد البرلمانية والعرف  
الدستورى يحتمان أن يحاط بالمجلس ، بأعتباره مؤسسه دستورية تتكون من ممثلى  
الشعب المصرى المعبرين عن أرائده ، بالتوقير والحيه والاحترام ، ويتضرع عن ذلك

ضرورة التزام الاعضاء بأحترام الاسس الدستورية بالنظام الشرعى الذى يمثله رئيس الدولة ومبادئ المؤسسات الدستورية المعبرة عن السيادة الشعبية ، كل منها فى نطاق اختصاصها الدستورى ، والقانون فى كل عمل أو نشاط يقومون به سواء داخل المجلس أو خارجه .

فمن المبادئ المسلم بها فى نصوص الانظمة الداخلية لبرلمانات العالم وفى العرف الدستورى والتقاليد النيابية أن عضو البرلمان ، وهو يتمتع بشرف النيابة عن الامة ، يجب أن يرفع فى كل تصرفاته وأفعاله وأقواله سواء داخل البرلمان أو خارجه ، ما يقتضيه هذا الشرف من التزام ، فهو حيث يوجد ، وأينما يكون ، داخل الوطن أو خارجه ، ينظر اليه باعتباره نائبا عن الامة يزفر فوق هامته شرف تمثيلها والنيابة عنها ، وهذا يحتم أن يكون سلاحه فى كل ما يصدر عنه الفكر السليم ، وسنده الرأى السديد ، ووسيلته التعبير الموضوعى العف الكرم ، وسيواجه التقدير الواعى بثقل المسئولية وشرف النيابة عن الشعب ، الذى يعد النائب قدوة له وهو بأعتباره قدوة يجب أن يتحلى بالحكمة والوقار السياسى والحرص الذى يبعده عن كل مظنة وريبه وليس ثمة جدال فى أن يتضرع حتما وبالضرورة على ما سبق ، أنه يجب أن ترتفع المناقشات والاقتوال والبيانات والتصريحات التى يدلى بها عضو مجلس الشعب ممثل الجماهير تحت قبة المجلس أو خارجه الى المستوى الرفيع الذى حتمه التمثيل الصحيح للسيادة الشعبية ، لأمة عريقة فى الحضارة والتقاليد والقيم .

وأذا كان الامر كذلك ، أنه يكون محظورا أن تشكل العبارات أو الاقوال التى تصدر من أى عضو مجلس الشعب أهدار للمبادئ الاساسية التى يقوم عليها النظام الاشتراكى الديمقراطى أو إزدراء ، أو أمتهان ، أهانه للدستور أو لرئيس الدولة أو لمجلس الشعب أو لنظامه الداخلى أو لرئيسه وأعضائه ، أولاية مؤسسة دستورية أخرى فى الدولة — ويكون المحظر من باب أولى إذا شكل ذلك جريمة يعاقب عليها قانونا .

١٠ — والاساس فى كل ما ذكره وسبق ذكره من المبادئ والاحكام ، أن الديمقراطية الحقه وماتكفله من حرية الرأى ، وحرية الفكر ، وحرية النقد تقوم فى جوهرها على الحوار الموضوعى الحر الذى يقرع الحججة بالحجة ، والدليل ، والبينة بالبينة ، والذى يدفع الفكر بالفكرة ، ويميز المحاسن والمساوىء لأى قرار

أوفعل أو تصرف ، بمبارات موضوعية لائقة بأعضاء مجلس الشعب ، ممثلى السيادة الشعبية ، وبأسلوب واضح غير ملتو ولا منحرف ، بحيث تنجلي الحقيقة و يظهر وجه الخطأ والصواب ، وتعلو المصلحة العامة للشعب ظاهرة فوق هامات الجميع ، فى أى موضوع محل المناقشة . فهذا الأسلوب وحده هو الذى يتر الطرىق لممثلى الشعب ، تمكينا لهم من اتخاذ القرار الصحيح والمناسب ، وتعبيرا عن الإرادة الحرة والصادقة المحققة لمصالح الجماهير .

وترى اللجنة ، أنه لامراء فى أنه يوجد فرق شاسع ، بين أبداء الرأى ، وعرض الفكر ، والمناقشة الديمقراطية ، والحوار الحر السليم ، الذى تحميه وتقده أحكام الدستور وتحظر مؤاخذه أعضاء مجلس الشعب عليه ، أذمأبدوه أو مارسوه فى أداء أعمالهم فى جلسات المجلس وفى أتماعات لجانه ، مهما كان نوع هذه الأفكار والآراء ، والنقد المباح فى النشاط والعمل السياسى للعضو بالنسبة لأى عمل أو قرار يصدر من السلطة التنفيذية وبين إطلاق القول ، والعتاف على عواهنه ، بما قد يتضمنه ذلك من أهانه وأزدراء للدستور أو للمؤسسات الدستورية أو الهياث والاشخاص العامة ، أو بما ينطوى عليه ذلك من جارج القذف والسبب للاشخاص ، أو من تحريض على الفتنة والخروج على أحكام الدستور القانون والنظام . أثارة للصراع الطبقي وتهديد للوحدة الوطنية وأهدار للسلام الاجتماعى بالتشكيك فى كل تصرفات وكل فعل وكل قرار يصدر عن أى مسؤول فى أى موقع ليحمل المشاركة فى أمانة العمل الوطنى فى أى موقع .

١١ - ولا تجحد اللجنة أى سند فى المادة (٩٦) من الدستور أوفى أعمالها التحضيرية ، ولا نصوص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢م فى شأن مجلس الشعب ، ولا فى لائحة المجلس الداخلية ولا فى المبادئ العامة للدستور والقانون لما أبدى أمام اللجنة ، من أن المجلس لا يملك النظر فى أسقاط العضوية عن العضو لما بدر منه بالتخالف لواجبات عضويته لأن الجانب الجنائى فيها هو منسوب اليه معروض أمام القضاء .

فسلطة المجلس وحده وأختصاصه بكل شئون أعضائه ثابتة بنصوص الدستور فى تقرير كل ما يتعلق بهذه الشئون .

فالمادة (٩٣) من الدستور رغم أنها ناطت بمحكمة النقض تحقيق الطعون فى صحة العضوية قد نصت صراحة على أن المجلس هو المختص بالفصل فى صحة

عضوية الاعضاء ومقارنه هذا النص بالمادة (٩٦) من الدستور فإنه لم يرد بها أى نص يحتم تولى أية سلطة أخرى غير مجلس الشعب التحقيق أو الحكم قبل أن يصدر المجلس قرارا بأسقاط العضوية عن أى من أعضائه بسبب فقد الثقة والاعتبار أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى أنتخب المصوب على أساسها ، أو بسبب الاخلال بواجبات العضوية .

كذلك فإن المادة (٩٧) من الدستور تجعل المجلس هو المختص بقبول استقالة أعضائه والمادة (٩٩) قد ناطت به أو برئيسة فى غير أدوار الانقصاد أصدر الاذن برفع الحصانة عن أى عضو إذا وجدت المبررات لاتخاذ الاجراءات الجنائية ومجلس الشعب وحده هو المختص بالمحافظة على النظام داخله و يتولى ذلك رئيسه طبقا للمادة (١٠٥) من الدستور .

والمجلس وحده هو الذى يضع لائحته الداخلية لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسته لوظائفه طبقا للمادة (١٠٤) من الدستور .

وأساس ذلك كله أن المجلس سلطه مستقلة فيما ناطة به الدستور من اختصاص فى الرقابة والتشريع وأقرار الخطة العامة والموازنة العامة للدولة طبقا للمادة (٨٦) من الدستور بما يتفرع عن ذلك من استقلاله بتنظيم عمله ، ووضع نظامه الداخلى ، والفصل فى صحه عضويه أعضائه وقبول استقالاتهم ، ومحاسبتهم عن المخالفات التى قد يرتكبونها فى أدائهم لواجباتهم

واللجنة ترى أنه وأن كان من المسلم به أنه قد تصدر أحكام من القضاء ضد أحد أعضاء مجلس الشعب ، تدينه بفعل يفقده الثقة والاعتبار ، أو يتضمن إخلالاً جسيماً بواجبات عضويته ، الأمر الذى يلتزم معه المجلس فى هذه الحالات بأحترام الحجبية المقررة قانوناً لهذه الأحكام — عند إصدار قرارات بشأن العضو — إلا أن وقوع أفعال من المصوب تضمن إخلالاً بواجبات عضويته سواء داخل مجلس الشعب أو خارجها أو يترتب عليها فقد الثقة والاعتبار ، ووصول ذلك الى علم المجلس يحتم عليه عليه أعمالاً لمسؤوليته قبل أعضائه — أن يتحقق من ثبوت وقوع هذه الأفعال ونسبتها الى السيد العضو وصحة تكييفها الدستورى والقانونى واتخاذ ما يراه من قرارات فى هذا الشأن طبقاً لاحكام الدستور وقانون المجلس واللائحة الداخلية ، وذلك دون أنتظار لمصدور حكم بشأن مثل هذه الأفعال من القضاء الذى فى غير حالة التلبس لا يستطاع أنخاذ أية إجراءات قبل المصوب حياها الا بأذن مسبق من

المجلس أورثيسة ومحسب الاحوال .

ورغم أن المجلس هو المختص وحده بحاسبه أعضائه نظاميا ومسلكيا على النحو المذكور أستنادا الى الامس الدستوريه واللائحية السابق بيانا فان المجلس وأن كان الدستور واللائحة الداخلية قد الزما بتحتيق دفاع العضو عند نظر الاقتراح بطلب أسقاط العضوية عنه فإنه هو المؤسسه الدستورية المشكلة من نواب الشعب والمختصة بالتشريع له وحمايه مصالحه العامه بالرقابة على السلطة التنفيذية لا يمكن أن يتوقف ممارسه لاختصاصاته الدستورية في شئون أعضائه ومحاسبهم مسلكيا عما قد يجدر منهم من مخلفات لواجبات العضويه داخل المجلس أوخارجه على ماتنتهى اليه سلطة أخرى ولوكانت السلطة القضائية وليس ثمة سند للقول بأن مباشرة المجلس لسلطته الدستورية فيه مساس بأى وجه بالاستقلال الذى يقرره الدستور في ذات الوقت للمحاكم على أختلاف أنواعها ودرجاتها في ممارسة ولايتها القضائية بالنسبة للمنازعات التى تفصل فيها .

ولما كان الثابت من مساق الوقائع السابقة والواردة في مذكرة المدعى العام الاشتراكى آفنه الذكر ومن أقرار السيد العضو أبو العز حسن الحريرى أمام اللجنة أنه قد قاد وأشترك في تجمعهم ومسيره في ١٦/٥/١٩٧٨م بالاسكندرية بمناسبة الانتخابات في دائرة الجمرک وكان يسير متمنطقاً بمسدس محشو بالطلقات ويردد هتافات من خلال مكبر الصوت أعترف ببعضها أمام اللجنة وأنكر البعض الآخر الذى يؤيد ترديدہ له مع أفراد التجمع والشهود في التحقيق الذى أجرته النيابة العامة وقد نظم التجمع وقاده رغم نصح رجال الأمن له بعد القيام به وعدم الاستمرار فيه حرصا على الامن العام وذلك قبل قيامه بذلك أو بعد قيامه بقيادته ، ولم يتقبل النصح وأعرض عنه سواء قبل التجمع أو خلال قيادته له وقد تبين أن متزعمين هذا التجمع المقبوض عليهم التسعة من العناصر ذات النشاط الماركسى أو اليسارى المتطرف و بينهم من سبق القبض عليه مرات في قضايا تمس أمن الدولة وقد أنتهى الامر به الى تعرضه للقبض عليه بأمر النيابة العامة مع التسعة المذكورين بأعتباره متلبسا بأرتكاب جريمة تجمعهم من شأنه تعريض السلام العام للخطر وأثارة الفتنة في زمن الحرب ، وقد بقى مقبوضا عليه لرفضه سداد الكفالة التى علقت النيابة العامة الافراج عنه على سدادها حتى تم الافراج عنه من قاضى المعارضات .

وترى اللجنة أن ما هو ثابت قبل العضو في هذا الصدد يتطوّر على أخلال  
بواجبات عضويته التي تفرض عليه عدم ارتكابه أى فعل من شأنه الإخلال  
بالأمن العام وبالبعد عن المواقع التي قد تعرّضه لخطر القبض والتحقيق والحبس  
الاحتياطي ، وترى اللجنة أنه لا شبهة في أن الواحد في مظاهرة أو مسيرة في الظروف  
التي تم فيها ذلك بل قيادته لها كما هو ثابت بعد من الأمور التي يدرك كل شخص  
حسن التقدير ففيه ما قد يتمخض عنه من تطوّر الأحداث إلى تهديد الأرواح  
والأموال حتى ولو كان التجمهر ليس له ذات الأهداف والظروف التي تم فيها  
بالنسبة للسيد العضو والاشتباك مع رجال الشرطة وقوات الأمن والتعرض  
للمسئولية وللمساءلة وذلك كله يدل دلالة ظاهرة على أن السيد العضو لم يقدر لنيابته  
عن الأمة الحصانة الواجبة لها ولم يحط هذا الشرف بالرعاية والحصانة والحيلة  
والحكمة الواجبة وهو المسؤول بصفته عضو مجلس الشعب عن التشريع وحماية سيادة  
القانون ، ودعم كل ما يحقق الأمن العام والسلام الاجتماعي .

كذلك فإن اللجنة ترى أن ما بدر من العضو من هتافات لاصلة بيته وبين  
المعركة الانتخابية والدعوة إلى المرشح التي ينتمى إلى حزبه بمثل تممدا مقصودا  
للاشارة والتحريض مما يهدد السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية وذلك بالخالفه  
لواجبات والتزامات عضويته التي يفرضه عليه الدستور ولائحة مجلس الشعب  
وقانون الأحزاب السياسية ويزيد الأمر سوءا بالنسبة لما وقع منه حمله لسلح ظاهر  
في دائرة بلغت قة قلق سكانها أقصى مدى لها في وقت قصير سابق على عملية  
الانتخابات أذ بذلك الذي فعله في تلك الظروف بمثل إستفزازاً مضافا إلى التظاهر  
وما صاحبه من هتافات ومآثره من تواترات الأمر الذي يتوقع معه كل منتصف  
أحتمال التعرض لصدام بين المتظاهرين ومنافسهم في الانتخابات على نحو ما يهدد  
الأموال والأرواح بصورة لا يحمد عقباه .

كذلك فإن كتابة السيد العضو للمنشورات المشار إليها في هذا التقرير  
وتوزيعها أو توزيعه لما كتبه مرشح حزبه من منشورات على النحو السالف ذكره  
بما احتوته من عبارات تصور أن كل تصرف في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدولة  
يتم لحساب الأجانب والمستغلين وعلى حساب مصالح الجماهير الشعبية وأن  
سلطات الدولة كلها لا تحترم الدستور والقانون ولا يصدر عنها أى تصرف أو قرار  
سليم بل أنها كافة ينحرفها الفساد وتمككها الرشوة وتمككها الخيانة لثورة ٢٣ يوليو



سنة ١٩٥٢ ولقضية حرية الوطن واستقلاله ولحقوق المواطنين وكرامتهم وأن هذه السلطات والمسؤولين عنها لاهم لهم الاستقلال الشعب والبطش به والعبث بمقدراته فجلس الشعب الذى يتشرف بحضوره يراه قد تحول الى عكسة تفتيش والحكومة حكومة فاشلة وهى سبب أزمة التكوين وأن المجتمع هو مجتمع جوع والذهب والعشق والقصور، كل ذلك يؤكد تعمده أثارة الصراع الطبقي وأثارته المتعمدة للجماهير وأهائته للمؤسسة الدستورية التى ينتمى اليها ورفضه لتحالف قوى الشعب العاملة والتضامن الاجتماعى والوحدة الوطنية وتهديده السلام الاجتماعى الامر الذى يعد بناء على ما سبق إخلالاً جسيماً بواجبات عضويته مما يتعين معه إسقاط العضوية عنه طبقاً لاحكام المادة (٩٦) من الدستور.

ولما كان ذلك، وكان الاقتراح المقدم بأسقاط العضوية محل البحث قد أستوفى أوضاعه الشكلية التى حددتها أحكام اللائحة الداخلية للمجلس فى المواد (٣٠٩) وما بعدها كما أنه يقوم على أساس سليم من الناحية الموضوعية كما هو ثابت قبل السيد العضو من أخلال جسيم بواجبات عضويته .

فأن اللجنة قد أنهت الى الموافقة على إسقاط العضوية عن السيد العضو أبو العز حسن الحريرى لأخلاله أخلالاً جسيماً بواجبات عضويته وقد عارض فيها أنهت اليه السادة الاعضاء (ممتاز نصار وحسن عرفه وكمال سعد)

وترجعوا للجنة المجلس الموقر بالموافقة على كما أنهت اليه للأسباب السالف بيانها .

رئيس اللجنة التشريعية  
(حافظ بدوى)



تقرير  
اللجنة  
التشريعية  
بمجلس  
الشعب  
عقب  
اسقاط  
عضوية

أحمد فرغلي



اللهم أرنا حقاً وارزقنا حسن اتباعه وأرنا الباطل باطلا وارزقنا حسن اجتنابه واجعلنا يا الله من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه .  
السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة الزملاء والزميلات :

أحال مكتب المجلس بجلسته التى عقدت مساء السبت ٨ أغسطس ١٩٨١ تقرير اللجنة العامة التى عقدت فى نفس اليوم بشأن الواقعة التى نسبت للسيد العضو أحمد فرغلى ومضمونها أنه أعلن فى مؤتمر صحفى بمقر حزب العمل حضره مندوبو الصحافة الأجنبية والمحلية ووكالات الأنباء مساء الاثنين ١٨ مايو ١٩٨١ بأن لديه ما يثبت أن هناك خطة لاغتيال خالد محبى الدين فى القوسية وأن ادبه ما يثبت أن هناك محاولات لاغتيال خالد محبى الدين .

وقد ناقشت اللجنة العامة التقرير المرفوع اليها من لجنة القيم بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٨١ والذي تضمن أنه ثبت للجنة العامة من مراجعة الاوراق ومضبطة جلسة المجلس المعقودة صباح السبت ٢٣ من مايو سنة ١٩٨١ وتقرير لجنة القيم أن العضويتهم الحكومة بوضع خطة لاغتيال السيد خالد محبى الدين وتصفية المعارضة ، وأن هذا الاتهام قد أعلنه فى اجتماع حزبي عام دعا إليه حزب العمل وحضره مندوبو الصحافة الأجنبية .

وأن اتهام العضو للحكومة لا يتصل بعمله البرلمانى من قريب او بعيد وأن الاتهام ثابت بيقين من أقوال الصحفيين الذين حضر وا هذا الاجتماع ومانشرته الصحف الأجنبية .

وانتهت اللجنة العامة في تقريرها إلى أن ماصدر من العضو وقع تحت طائلة المادة ١٠٢ مكررا من قانون العقوبات وعمل تهديد السلام الاجتماعى ، الأمر الذى يتجافى مع الاحترام الواجب للدستور والقانون ، ومن ثم يعد خروجاً على واجبات العضوية حسباً ورد في المادة ٣٧٠ من اللائحة الداخلية .

وقد وافقت اللجنة العامة بالأغلبية على أن الأدلة قد تضافرت على ثبوت الواقعة المنسوبة للسيد العضو وأنها تستوجب مساءلته ، طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية للمجلس وإحالة الأمر إلى مكتب المجلس لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

وتنص المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية على ما يأتى :

« إذا انتهت اللجنة العامة بأغلبية أعضائها إلى أن ماثبت قبل العضو من مخالفات من الجساماة بحيث قد تستدعى إسقاط العضوية عنه ، أحالت الأمر بتقرير إلى مكتب المجلس ليقرر إحالة العضو إلى لجنة مشتركة من اللجنة العامة ولجنة الشؤون الدستورية والتشريعية .. » .

المستندات التى وضعت أمام اللجنة :

١ - مضبطة مجلس الشعب الجلسة الثانية والخمسون بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨١ التى تضمنت طلب إحاطة من السيد العضو نصر عبد الغفور جمعه .

( ونصه ) :

« نشرت بعض الصحف بيانات تتضمن وقائع دارت في المؤتمر الصحفى الذى عقده حزب العمل بالقاهرة يوم الاثنين الماضى وحضره ممثلو بعض وكالات الأنباء الخارجية وتعرض فيه بعض أعضاء مجلس الشعب لوقائع تتضمن تمرضا بنظام الحكم في مصر واتهام الحكومة بأنها تدبر مؤامرات لتصفية أعضاء المعارضة »

وقد تضمنت مضبطة الجلسة إجابة السيد محمد نوى اسماعيل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية عن هذا الطلب ونفى نقياً قاطعاً الاتهامات التى أذاها السيد العضو أحمد فرغلى في المؤتمر الصحفى والواردة في صدر التقرير والتى رددتها في المؤتمر الصحفى الذى عقده حزب العمل في ١٨/٥/١٩٨١ كما تحدى سيادته السيد العضو أن يقدم دليلاً واحداً على صحة إدعاءاته لأن ما أعلنه السيد العضو في المؤتمر الصحفى لحزب العمل يعتبر وهم خيال .

٢- محاضر هيئة المكتب بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٨١ ، ٢٨ مايو ١٩٨١ ،  
٦ يونيو ١٩٨١ ولتى انتهت بموافقة هيئة المكتب على إحالة العضو للجنة القيم .

٣- المذكرتان اللتان قدمهما السيد العضو للسيد الدكتور رئيس المجلس  
بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٨١ .

٤- تقرير لجنة القيم المرفوع للسيد الدكتور رئيس المجلس بتاريخ  
٢٧ يولييه ١٩٨١

٥- صورة ممانشر عن هذه الواقعة في جريدة الوطن الكويتية بتاريخ  
١٩٨١/٥/٢٢ ، تحت عنوان :

« المعارضة تتهم الحكومة بتدبير اغتيالات لتصفيتها » .

٦- صورة ممانشر في جريدة الرأي العام الكويتية ، تحت عنوان :

« ماهي قصة محاولة اغتيال خالد محيي الدين »

٧- تقرير اللجنة العامة بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٨١ .

### الإجراءات

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات الأعضاء

١- إعمالا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من اللائحة تسلم العضو  
أحمد فرغلي بتاريخ ١٩/٨/١٩٨١ دعوة من رئيس اللجنة وقع عليها بالعلم تطلب  
منه الحضور الساعة الواحدة ظهر الإثنين ١٠/٨/١٩٨١ بمقر لجنة الشؤون  
الدستورية والتشريعية وطلبت منه اختيار أحد أعضاء مجلس الشعب لمعاونته في  
الدفاع أمام اللجنة ووقع السيد العضو على هذه الدعوة بالعلم .

٢- بعد توقيع بالعلم على الإخطار الأول بساعة واحدة في ذات اليوم بتاريخ  
١٩/٨/١٩٨١ سلم العضو لمكتب السيد الدكتور رئيس المجلس اعتذار عن الحضور  
في الميعاد السابق توضيحه نظرا لأنه مريض ومصرح له بإجازة لمدة ثلاثة أيام  
وحول السيد رئيس المجلس هذا الاعتذار لرئيس اللجنة المشتركة .

٣- حضر السيد العضو إلى مكتب رئيس اللجنة المشتركة بعد استلامه  
الإخطار الأول بساعتين وفي ذات اليوم بتاريخ ١٩/٨/١٩٨١ وسلم رئيس اللجنة  
لسيادته دعوة للحضور أمام اللجنة المشتركة الساعة ١٢ ظهر  
الثلاثاء ١١/٨/١٩٨١

وقد أشر السيد العضو على هذا الخطاب بأنه حصل على إجازة مرضية لمدة ثلاثة أيام وسيحضر في حالة شفائه يوم الثلاثاء وإذا تعذر فسيحضر يوم الأربعاء ١٢/٨/١٩٨١ .

٤ - بتاريخ ١٢/٨/١٩٨١ (الأربعاء الساعة ٨ صباحاً) أرسلنا إخطاراً آخر للسيد العضو مع السيد وفيق عبدالعزيز المدير العام وعضو الأمانة العامة بالمجلس لتأكيد الإخطار السابق الذي وافق فيه على الحضور أمام اللجنة يوم الأربعاء ١٢/٨/١٩٨١ وبالسؤال عن السيد العضو بمنزله اتضح أنه انتقل إلى مستشفى الأمل بجاردن سيتي صباح نفس اليوم (الأربعاء ١٢/٨/١٩٨١ الساعة السابعة صباحاً) .

٥ - انتقل السيد وفيق عبدالعزيز الموظف بالمجلس بصحبة السيد الدكتور فاروق محمد بيومي المدير العام للشؤون الصحية بالمجلس إلى مستشفى الأمل بجاردن سيتي حيث تم الآتي :

(أ) وقع السيد الدكتور فاروق بيومي الكشف على السيد أحمد فرغلي وأرسل إلى رئيس اللجنة التقرير التالي :

السيد وكيل مجلس الشعب ، بعد التحية :

في الساعة الثامنة صباح يوم ١٢/٨/١٩٨١ قت بالتوجه لزيارة السيد العضو أحمد فرغلي بصحبة السيد وفيق عبدالعزيز بمستشفى الأمل بجاردن سيتي وقد انتقلنا لفحصه بالمستشفى المذكور حجرة رقم (١) وجدنا أن حالته الصحية متحسنة على العلاج السابق وصفه وأصبح ضغط الدم في الحدود الطبيعية والحرارة طبيعية مما يسمح له بالحضور إلى المجلس وقد أخطرناه بذلك .

(ب) عند قيام السيد وفيق عبدالعزيز بتسليم الإخطار المشار إليه في البند ٤ للسيد العضو أحمد فرغلي رفض التوقيع بالمعلم وأفهمه أنه لم يستعد للدفاع كما أنه لا يستطيع الحضور للمجلس أو التصرف إلا بعد الرجوع لآخريين .

### اجتماعات اللجنة

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة الزملاء :

١ - اجتمعت اللجنة المشتركة في تمام الساعة الواحدة ظهر الاثنين ١٠/٨/١٩٨١ ووافقت على الدعوة الموجهة للسيد العضو أحمد فرغلي .



٢- اجتمعت اللجنة الساعة ١٢ ظهر الثلاثاء ١١/٨/١٩٨١ ولم يحضر السيد العضو، ووافقت اللجنة على مناقشة الإجراءات التالية :

أولاً- عرض السيد رئيس اللجنة الإجراءات التي تمت بشأن الواقعة التي نسبت للسيد العضو أحمد فرغلى على المستويات الآتية :

(أ) هيئة المكتب .

(ب) لجنة القيم .

(ج) اللجنة العامة .

(د) اللجنة المشتركة من اللجنة العامة ولجنة الشؤون الدستورية والتشريعية .

ودارت مناقشة حول سلامة ومطابقة الإجراءات لأحكام اللائحة الداخلية للمجلس ، وقد وافقت اللجنة بالإجماع على أن جميع الإجراءات التي اتخذتها هيئة المكتب قانونية ومطابقة لأحكام اللائحة . وقد أبدى السيد المستشار ممتاز نصار ملاحظة شكلية ثم تنازل عنها .

ثانياً- دارت مناقشة عما إذا كانت الواقعة المنسوبة للسيد العضو أحمد فرغلى تخضع للمساءلة البرلمانية وما يترتب عليها من اتخاذ إجراءات تأديبية نحو العضو في إطار الدستور والقانون .

وقد اشترك في مناقشة هذه الجزائية كل من الدكتور كامل ليلة ، المستشار ممتاز نصار ، الأستاذ مصطفى غباشي ، الأستاذ مختار هاني .

وقد وافقت اللجنة بالإجماع فيما عدا ثلاثة أعضاء من أعضائها على أن ما ارتكبه السيد العضو يمثل إخلالاً بواجبات وظيفته مما يوجب فقد الثقة والاعتبار وأنه يخضع للمساءلة البرلمانية طبقاً لأحكام المادة (٢٦) من اللائحة التي أنطقت بلجنة القيم بالمجلس النظر فيما ينسب للأعضاء من مخالفات تشكل خروجاً على القيم الدينية أو الأخلاقية أو الاجتماعية أو المبادئ الأساسية السياسية والاقتصادية للمجتمع المصري وذلك طبقاً لأحكام الدستور أو القانون أو اللائحة .

وكذلك المادة (٣٧٠) من اللائحة التي لا تميز للعضو أن يأتي أفعالا داخل المجلس أو خارجة تخالف أحكام الدستور أو القانون أو اللائحة .

وقد بنى السيد العضو المستشار ممتاز نصار اعتراضه على أنه إذا بدر من العضو مخالفة قانونية يكون المختص بالمساءلة عنها هو القضاء وليس مجلس الشعب وأنه

لا يوافق على تقرير لجنة القيم .

وقد تم الرد عليه بالآتي :

١ - إن المسألة البرلمانية التي تتولاها السلطة التشريعية بالنسبة إلى أعضائها لا تخفل بالمسؤولية الجنائية أو المدنية طبقا للمادة (٣٧٧) من اللائحة وأن الفعل الذى يرتكبه المواطن يمكن أن ينشأ عنه أحيانا ذنب تأديبى تقوم به السلطة الإدارية وجرم جنائى وتعويض مدنى تختص به السلطة القضائية فى آن واحد .

٢ - ان وجود جرم جنائى لا يحجب حق مجلس الشعب فى المسألة البرلمانية وتوقيع العقوبة التأديبية .

٣ - إن توجيه السيد العضو الاتهام إلى الحكومة لم يكن فى داخل المجلس ولا فى إحدى لجانه ولا فى عمل برلمانى يتصل من قريب أو بعيد بعمل المجلس .

وما جاء على لسان السيد العضو من عبارات الاتهام ثابت بيقين من أقوال الصحفيين الذين حضروا هذا الاجتماع ومانشرته الصحف الأجنبية ولا يغير من الأمر فى شىء ما ذكره السيد العضو من أن مارده فى مؤتمر حزب العمل ، عن محاولة الحكومة اغتيال السيد خالد محبى الدين كان مجرد إشاعة سمعها .

فمع افتراض ان ما ذكره هو إشاعة وليس له من عمل فيها إلا أنه ردها ، فإتيان ذلك يكون جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات حيث تنص الفقرة الأولى من المادة ١٠٢ ( مكررا ) منه على أن : « يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتى جنيه كل من أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أوبث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة » .

ولا شك فى أن اتهام عضو بمجلس الشعب ، الحكومة ، بتدبير اغتيال رئيس حزب معارض بل حتى مجرد ترديده إشاعة كاذبة فى هذا الشأن يؤدى إلى تكدير الأمن العام وإلقاء الرعب بين الناس وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة فضلا عن مناسه بالسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية ، ويزيد من جسامه المسؤولية فى هذا الشأن أن يقع ذلك من عضو بمجلس الشعب المفروض فيه أنه يتحرى الدقة ويتوخى الصدق فيما يقول وأن يلقى بهذا الاتهام فى مؤتمر حزبى حضره ممثلو الصحافة الأجنبية والمصرية ونقلته وكالات الأنباء إلى الخارج ونشرته بعض

الصحف في البلاد العربية ولا شك أن ماصدر من السيد العضو يقع تحت طائلة قانون العقوبات . ويمثل تهديدا للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، الأمر الذي يتجافى مع الاحترام الواجب للدستور والقانون ، ومن ثم يعد خروجاً على واجبات العضوية حسب ما ورد في المادة ٣٧٠ من اللائحة الداخلية .

### إجراءات سير اجتماعات اللجنة المشتركة عند عقد الجلسة الثالثة

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة الأعضاء :

عرض السيد رئيس اللجنة الإجراءات التي تمت لدعوة العضو أحمد فرغلي للمثول أمامها والثابتة في صدر تقرير اللجنة والتي انتهت بتوقيعه بالعلم وإقراره أنه سيحضر أمام اللجنة ظهر الأربعاء ١٢/٨/١٩٨١ ، ونظراً لأنه سبق له أن قدم طلب إجازة مرضية بثلاثة أيام منحها له الدكتور فاروق بيومي مدير عام الشؤون الطبية بالمجلس ، فقد قام نفس الطبيب بتوقيع الكشف الطبي عليه الساعة الثامنة صباح الأربعاء ١٢/٨/١٩٨١ وقررت سيادته في تقرير كتابي أن « حالته تحسنت على العلاج السابق وصفه بمعرفتنا وأصبح ضغط الدم في حدوده الطبيعية والحرارة طبيعية مما يسمح له بالحضور في المجلس » ، وقد أخطرنه بذلك في حينه .

كما قرر نفس الطبيب أمام اللجنة أن حالة السيد العضو طبيعية وأنه لا يوجد خطراً في حضوره إلى المجلس وأن ارتفاع ضغط الدم السابق كان نتيجة انفصال ولا يعتقد أنه نتيجة مرض عضوي .

وقد وافقت اللجنة بالأغلبية على استمرار النظر في عملها حيث إن العضو تخلف عن الحضور للمرة الثانية دون عذر مقبول ، وأن تستمر في مباشرة إجراءاتها طبقاً لنص المادة (٢٨) من اللائحة .

وقد وافق على السير في الإجراءات ٣٥ عضواً ، واعترض أربعة أعضاء .

### ثبوت الواقعة

تأكدت اللجنة بعد المناقشة من صحة ثبوت الواقعة المنسوبة للسيد العضو أحمد فرغلي من خلال الأدلة الآتية :

( أولاً ) ما أثبتته السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في الجلسة الثانية والخمسين عند نظر طلب الإحاطة المقدم من السيد العضو عبد الغفور

بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨١ أن أقوال سيادته تضمنت :

« بالنسبة الموضوع الأخ فرغلي الذي يقول إن لديه مايشيت أنه كانت هناك خطة لاغتيال السيد خالد محيي الدين ، فإني أتعده أمام حضراتكم أن يقدم شبه دليل أو قرينة حول هذا الموضوع لأمر بسيط هو أن هذا وهم خيال ولا يمكن أن يكون هناك مايشيت الخيال أبدا » .

وأضاف سيادته : أنه كان من الواجب على السيد رئيس حزب العمل أن يقول له الكلام ده عيب ولا يصح قوله .

ورغم أن السيد رئيس حزب العمل أعطى الكلمة أكثر من مرة في ذات الجلسة فإنه لم يتعرض لهذه الواقعة مع العلم أنه كان رئيسا للمؤتمر الصحفي الذي دعا إليه .

( ثانيا ) اعترافا أمام لجنة القيم ، فقد ذكر السيد العضو أمام لجنة القيم أنه أثناء حضوره إلى القاهرة تصادف جلوسه بجوار أحد القضاة الذي أبلغه يحفظ التحقيق الخاص بالاعتداء الذي وقع في مؤتمر حزب العمل في محافظة أسيوط وأن ذلك القول قد ترك في نفس أثره جعله يتحدث في المؤتمر قائلا بأن هناك إشاعة عن نية الاعتداء على خالد محيي الدين ، ولا ريب في أن ذلك يعتبر اعترافا كاملا بصحة إسناد الواقعة إليه .

( ثالثا ) هناك اعتراف آخر ذكره السيد العضو ، أمام لجنة القيم ، حينما سئل عن تعريف الإشاعة من وجهة نظره ، فقال « إن في تقديره أنه لا توجد إشاعة إلا إذا كان فيها جانب من الصحة » ( ص ١٠ و ١١ من تقرير اللجنة القيم ) .

وقد لاحظت اللجنة أن ما أذاعه السيد العضو في المؤتمر الصحفي لم يكن انفعالا منه حيث إنه قرر أمام لجنة القيم أنه ذكر هذه الواقعة لبعض زملائه والسيد العضو إبراهيم شكرى قبل عقد المؤتمر وهذا اعتراف أنه ردها في أكثر من موقع فضلا عن إذاعتها في مؤتمر صحفي عام حضرته وكالات الأنباء الأجنبية .

( رابعا ) مانشرته الصحف الأجنبية وعلى سبيل المثال ماورد في جريدة الوطن الكويتية في ٢٢/٥/١٩٨١ وهو اليوم السابق لبيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وتضمن المقال ما يأتي :

( أذاعت وكالات الأنباء أن المعارضة تتهم الحكومة بتدبير اغتيالات لتصفيتها )

وقد اتهم السيد أحمد فرغلي عضو مجلس الشعب عن حزب العمل الحكومة بتدبير مؤتمرات اغتيال لتصفية المعارضة ) .

ثم أضافت نفس الصحيفة :

( ان السيد عضو مجلس الشعب وجه اتهامه للحكومة في مؤتمر صحفي عقده السيد إبراهيم شكرى زعيم الحزب ، وقال أحمد فرغلي إن هذه المؤامرات تصنعها الحكومة وقد بدأت بمؤامرة لقتل السيد خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع بالرصاص والسكاكين في مدينة القوصية ) فضلا عما نشرته جريدة الرأى العام الكويتية في ٢٩/٥/١٩٨١ تحت عنوان :

( ماهى قضية محاولة اغتيال خالد محيي الدين ) .

( خامسا ) ماقرره السيد بديع العظمة ، ونصه مايلى :

س : هل كان بالمؤتمر الصحفي صحفيون أجانب ؟

جـ : نعم والأستاذ أحمد فرغلي قال ، أنا سأذيع عليكم سرا خطيرا سيداع لأول مرة وهو أنه كان هناك غمطط لاغتيال السيد خالد محيي الدين وذكر الأستاذ خيرى نورالدين أيضا مايلى :

« جاء دور الأستاذ أحمد فرغلي وفي بداية الكلمة حيا الموجودين وقال سأعرض عليكم بعض التساؤلات أو الاستفسارات وسأعلن سرا سأذيعه لأول مرة وهو أن هناك غمططط لاغتيال خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع وهذه المخططات كانت خلال زيارته لأسبوط وبالتحديد بالقوصية والبدارى »  
( ص ١٨ من تقرير لجنة القيم ) .

وقرر السيد حسن عاشور أنه عندما جاء ذكر واقعة محاولة اغتيال السيد خالد محيي الدين قال إن السيد أحمد فرغلي قالها بشكل عشوائى ( ص ٢٠ من تقرير لجنة القيم ) .

وقد وافق سبعة وثلاثون عضوا من الحاضرين على أن الواقعة المنسوبة للسيد أحمد فرغلي صحيحة ، وأعترض على ذلك ثلاثة أعضاء وهم :

السيد المستشار ممتاز نصار ، والسيد الدكتور حلمى الحديدى السيدة ألفت كامل .

بعد أن استعرضت اللجنة أعمال لجنة القيم واللجنة العامة والإجراءات التي قامت بها هيئة المكتب والمناقشات التي دارت في اللجنة المشتركة .

ومن مراجعة الأوراق ، تبين لها أن السيد أحمد فرغلي عضو مجلس الشعب اتهم الحكومة بوضع خطة لاغتيال السيد خالد محيى الدين وتصفية المعارضة وأن هذا الاتهام قد اعلنه في مؤتمر صحفى عام دعا إليه حزب العمل وحضره مندوبو الصحافة الأجنبية والمصرية . وأن عبارات الاتهام التي وردت على لسان العضو ثابتة بيقين بناء على الأدلة التي سبق ذكرها في التقرير ولا يغير من الأمر في شيء ذكره السيد العضو من أن مارده كان مجرد إشاعة سمعها ، فمع افتراض أنها إشاعة فإن ترددها في أماكن متعددة كما ورد على لسان العضو في أقواله أمام لجنة القيم يكون مخالفة تقع تحت طائلة المادة ١٠٢ مكررا من قانون العقوبات ، فضلا عما ورد في القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى « يبعد من قبيل إفساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر نشر أو كتابة أو إذاعة مقالات أو إشاعات كاذبة أو مفرضة في داخل البلاد أو خارجها يكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدولة أو إشاعة روح الهزيمة أو التحريض على ما يمس السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية » هذا فضلا عن المساءلة البرلمانية طبقا لأحكام الدستور والقانون واللائحة .

ولاشك أن اتهام عضو مجلس الشعب الحكومة بتدبير اغتيال رئيس حزب معارض ، بل حتى مجرد تردده إشاعة كاذبة في هذا الشأن ، يؤدي الى تكدير الأمن العام وإلقاء الرعب بين الناس ، فضلا عن مساسه بالسلام الاجتماعى ، ويزيد من جسامته المسئولية في هذا الشأن أن يردد ذلك عضو في مجلس الشعب يفترض فيه أن يكون قدوة حسنة وأن يكون مثلا في الأمانة والصدق وعفة اللسان وطهارة القول وتجرى الدقة في كل ما يصدر عنه من أقوال وأفعال لأنه يحكم موقعه النيابى ممثل الأمة في قيمها الدينية والحضارية وفي أصالتها وفي الحفاظ على مبادئ الحب والتعاون والسلام الاجتماعى .

وقد استبعدت اللجنة افتراض حسن النية لدى العضو حيث إنه كان في إمكانه أن يتقدم بطلب إحاطة عاجل حول هذه الواقعة طبقا للاتحة المجلس علما بأنه أشاد في المذكرة التي قدمها للسيد الدكتور رئيس المجلس بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٧ بأنه يسجل بكل تقدير بصفته نائبا معارضا رحابه الصدر التي لمسها من سيادته في إدارة جلسات المجلس وتمكين المعارضة من الحديث في الموضوعات وإفساح المجال للتعبير عن وجهة نظرها والديمقراطية في إدارة الجلسات .

ويبين مما تقدم أن الواقعة المنسوبة للسيد العضو أحمد فرغلي والتي ثبتت صحتها وجسامتها تستوجب المساءلة البرلمانية وإسقاط العضوية طبقا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور وأحكام المادة ٣٤ والبنء الخامس من المادة ٣٧٧ من اللائحة الداخلية للمجلس .

وقد وافق ثمانية وثلاثون عضوا من أعضاء اللجنة المشتركة على إسقاط العضوية عن السيد أحمد فرغلي واعترض على ذلك كل من السيد المتشار ممتاز نصار والسيد الدكتور حلمى الحدينى والسيدة ألفاء كامل .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة الزملاء .

يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم :

« وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ »

و يقول الرسول صلى الله عليه وسلم الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها

لقد أقسم أعضاء مجلس الشعب أن يحافظوا غلصين على سلامة الوطن والنظام الجمهورى وأن يرفعوا مصالح الشعب وأن يحترموا الدستور والقانون .

قال الله سبحانه وتعالى :

« وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا »

والله نسال أن يوفقنا جميعا إلى سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،







الوفد  
الجديد

حول تفسير المادة ٩٦ من الدستور



من أقدس ضمانات أعضاء النيابة في عصرنا الحاضر ، عدم مسئولية العضو عما يصدر عنه من أقوال في المجلس ولجانه ، ورفع يد جميع السلطات والهيئات عن مؤاخذته بسبب هذه الأقوال حتى لا يكون في هذه المؤاخذة ما يحول دون التعبير عن رأيه وأفكاره على الوجه الذي يرضى ضميره .

لذلك تقرر مبدأ عدم المسئولية هذا في إنجلترا ( مهد الحياة النيابية والبرلمانية ) منذ عام ١٦٨٨ وفيما عرف بوثيقة الحقوق .

وأقرته الثورة الفرنسية الكبرى في عام ١٧٨٩ م ، ونصت عليه بعد ذلك جميع الدساتير في الديمقراطيات النيابية ، وسلمنا نحن به في مصر منذ أكثر من مائة عام في دستور الخديو إسماعيل ١٨٦٦ م ، وأكدته المادة ١٠٩ من دستور ١٩٢٣ م بقولها ( لا يجوز مؤاخلة أعضاء البرلمان ببدوته من الأفكار والآراء في المجلسين ) وفسره المفسر له سعد زغلول عندما كان رئيساً للمجلس النواب في ٤ سبتمبر ١٩٢٦ م بقوله ( لا يصح أن يؤخذ أعضاء البرلمان عن أفكارهم ولا أقوالهم التي يبدونها في المجلسين ، والبلاد التي استعمرنا عنها هذا النص تفسر ذلك بطريقة مطلقة ، تفسره بأنه لا يجوز مطلقاً مؤاخلة أعضاء البرلمان لا بصفة جنائية أو مدنية ، لا أمام المحاكم الجنائية ولا أمام المحاكم المدنية ) ( أنظر مجلس الشيوخ - تعليقات على دستور ١٩٢٣ م - الجزء الثاني - ١٩٤٠ - تحت المادة ١٠٩ ص ٢٤٣٢ ) . وتردد هذا المبدأ في الدساتير المتتالية الصادرة عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م حتى استقر نهائياً في المادة ٩٨ من الدستور الحالي لجمهورية مصر العربية الصادر في سبتمبر ١٩٧١ م والتي تنص على انه ( لا يؤخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الآراء والأفكار في أداء أعمالهم في المجلس أو لجانه )

ومن المعلوم أن رفع المسؤولية عن النائب لا يعتد الى الافعال التي يرتكبها كما لا اعتداه بالضرب داخل المجلس أو لجانه مع زميله أو إطلاق أعيرة نارية . ولكن الاعفاء من المسؤولية يشمل كل ما يصدر عن النائب من قول كان نابيا أو مؤثما أى حتى ولو كان يشكل في نظر قانون العقوبات قلعا أو سباً أو أهانة في حق فرد من الافراد أو هيئة حكومية أو موظفا عاما أو شخصية رسمية أعلى . وهذا هو المعنى في القول بأن هذه الحرية من الحريات المطلقة . طالما لم تجاوز حدود الاقوال الى الافعال .

والواقع أن هذا الاعفاء الذى يتمتع به عضو البرلمان لا معنى له إذا كان ما صدر عنه من قول سلبا لا يعاقب عليه القانون وإنما تتجلى أهمية الاعفاء وفائدته عندما يكون القول فاحشا أو مؤثما ، ومن ثم مستوجبا أصلا للمسؤولية الجنائية أو المدنية . ومن أجل هذه الحالات بالذات شرع الاعفاء لحماية النائب من مجازاته جنائيا أو مطالبته بالتعويض المدني .

و يؤيد الفقه الدستوري المستقر التوسع والشمول في تطبيق هذا الاعفاء فيقول الأستاذ جوزيف بارتلمسى أحد أئمة هذا الفقه في فرنسا ما ترجمته ( أن مبدأ عدم مسؤولية اعضاء البرلمان عن اقواله في المجلس أو لجان يشمل عنه ما يصدر من سب أو قذف أو أهانة بكل العيش والرهونة المتصورين في حق أى شخص ولو كان أجنبيا عن المجلس ولا يستطيع الرد على ما يوجه اليه فيه كما يشمل على ما يصدر عن النائب من أقوال يحتبرها قانون العقوبات تحبيذا للجرائم أو تعريضا للقوات المسلحة على الخروج عن الطاعة الخ ) ( أنظر مؤلفه في القانون الدستوري — طبعة ١٩٣٣ م — باريس — ص ٥٦٥ ، وليون ديجي — مؤلفه في القانون الدستوري — الطبعة الثانية الجزء الرابع — باريس ١٩٢٤ م ص ٢٠١ ، وأندريه هوريو مؤلفه في القانون الدستوري والائتمنة السياسية — الطبعة الثانية — باريس ١٩٦٨ م — ص ٧٧٩ ) ( و يظل هذا الاعفاء ملازما للنائب حتى بعد انتهاء عضويته في المجلس النيابي )

والعلة في تقرير هذه الحرية المطلقة لعضو البرلمان هو ما أستقر في الاذهان على ضوء التجارب الطويلة والمريرة أحيانا ، من أن في إطلاق الحرية للنائب ليقول داخل المجلس أو لجانه كل ما يجول في خاطره ، رغم ما قد يصاحب ذلك أحيانا من تجاوزات ، هو في النهاية خير للصالح العام من تقييد هذه الحرية فتبحث لها عاجلا أو آجلا عن مسالك أخرى أشد خطرا على المجتمع .

ولا يخفى أن بعض الحكومات حديثة العهد ، بالديمقراطية والحياة النيابية قد أضجرتها هذه الحرية المطلقة فسعت الى تقييدها في الدساتير التي أتيحت لها استصدارها من ذلك دستورنا الصادر في عام ١٩٣٠م في عهد وزارة المرحوم أسماعيل صدقي حيث أستعفى نص المادة ١٠٩ في دستور ١٩٢٣م الذي كان يوفر الحماية الكاملة لعضو البرلمان فيما يصدر عنه أقوال في المجلس ولجانه ، بنص جديد في المادة ٦٩ من دستور ١٩٣٠م يميز مؤاخضة عضو البرلمان عما يصدر عنه في المجلس من قذف في الحياة العائلية أو الخاصة لأى شخص كان ، أو من العيب في ذات الملك أو في أعضاء الأسرة المالكة . وعلمت المذكرة التفسيرية لدستور ١٩٣٠ على هذا التعديل بقولها ( وما يرى تعديله آخذاً عن بعض الدساتير . المادة ١٠٩ لاجازة مؤاخضة عضو البرلمان عن القذف في المجلس في الحياة — العائلية أو الحياة الشخصية للأفراد بقدر ما كان الهدف هو حماية الملك والأسرة المالكة من النقد أو اللوم أو التطاول من جانب أعضاء أى من المجلسين تحت ستار الاعفاء الكلى من المسؤولية )

ولقد سقطت الأسرة الماكلة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ، وألغى النظام الملكى في ١٨ يونيو ١٩٥٣م ، وقررت الشورى في مستهل عهدها إلغاء نصوص قانون العقوبات الخاصة بالعيب في الذات الملكية ( المادة ١٧٩ عقوبات ) وما يتصل بها من جرائم شبيهة كجرمة التطاول على سند الملكية ، والظن في حقوق الملك وسلطانه ، وكجرمة توجيه اللوم الى الملك عن عمل من أعمال الحكومة ( المواد ١٧٣ و ١٨٠ عقوبات ) ولم يعد هناك أسرة أو شخص فوق القانون أو فوق متناول النقد وأصبح رئيس الدولة نفسه يخشاه الشعب في أستفتاء عام بناء على ترشيح مجلس الشعب لمدة ستة سنوات طبقاً لاحكام المادتين ٧٦ و ٧٧ من الدستور . بل وأصبح لنواب الشعب في مجلسهم و بناء على اقتراح ثلث أعضاء المجلس أتهام رئيس الجمهورية جنائياً على أن يصدر قرار الاتهام بأغلبية ثلثي أعضائه على الأقل و يترتب على صدور وقف رئيس الجمهورية عن عمله لحين الفصل في الاتهام .. ومن البليسى أن يسبق تحريك مثل هذه الاجراءات أستعراض شامل ودقيق لتصرفات رئيس الجمهورية وأعماله المشكو منها .

و بعبارة أخرى لم يعد شخص رئيس الجمهورية اليوم في ظل الجمهورية بنأى عن النقد بعكس الحال في النظام الملكى السابق ، ولم يعد توجيه النقد مهما كان شديداً لما يصدر عن رئيس الجمهورية من قرارات أو تصرفات ، يستتبع المؤاخضة الجنائية كما كان الحال في ظل مواد قانون العقوبات الخاصة بالعيب في الذات

الملكية أو تطاول على مسند الملكية وحقوق الملك وسلطاته ، أو بتوجيه الوم الى الملك عن عمل من أعمال حكومته : خطوة كبرى خطونها ، فشتان في الواقع بين الدساتير الملكية الوراثية التي تتفانى في صيانة الذات الملكية وفي اعتبار الملوك فوق المسؤولية استنادا الى أنهم يتوارثون الحكم اذ لا يمارسون سلطتهم الا بواسطة وزراءهم ، وبين النظام الجمهورى الذى يتولى رئاسة الدولة فيه فرد من أفراد الشعب ولمدة معينة يعود بعدها الى صفوف شعبه كواحد منهم .

و يؤكد من ذلك و يعززه أن الطابع الرئاسى الغالب على جميع الدساتير المصرية ابتداء من دستور يناير ١٩٥٦ و انتهاء بالدستور الجمهورى الحالى الصادر فى سبتمبر ١٩٧١ ينحول رئيس الدولة ( رئيس الجمهورية ) صلاحيات واسعة ومتعددة تجعل منه المحرك الرئيسى لاجهزة الدولة ، وتنص صراحة على أنه هو - بالاشتراك مع مجلس الوزراء الذى يختار أعضائه و يعزلهم - الذى يضع السياسة العامة للدولة و يشرف على تنفيذها . و يطيبى أنه كلما أتمت صلاحيات ومسؤوليات رئيس الدولة ، كلما أتمسح المجال للخطأ ومن ثم للنقد فالمصمة لله وحده . و توجيه النقد لأعمال وتصرفات رئيس الجمهورية أمرواق ومألوف في جميع جمهوريات العالم المحرسين أن نذكر بما تعرض له الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون من نقد ولوم شديدين داخل مجلس الكونجرس وخارجها بسبب ماعرف بقضية و ترجيت مما أدى في النهاية إلى حملة على الاستقالة . وجميع رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية سواء كانوا من الحزب الجمهورى أو الحزب الديمقراطى يتقبلون النقد الذى يوجه الى أعمالهم أو تصرفاتهم سواء أكان من داخل الكونجرس أو من صحافة بلادهم .

ولا يختلف الامر في ظل الجمهورية الفرنسية الخامسة التى غلب على دستورها أيضا في عام ١٩٥٨ م الطابع الرئاسى ، فأعمال وتصرفات الجنرال ديغول ألورئيس للجمهورية الخامسة وأعمال وتصرفات خلفه جورج بومبيدو الرئيس الحالى فاليرى جيسكار دستان تتعرض يوميا للنقد اللاذع داخل البرلمان الفرنسى وفي دوائر الصحف الفرنسية بل وفي وسائل الاعلام التابعة للدولة الفرنسية .

ومن ثم وخلافا لما يتصوره البعض خطأ لحدائثة ممارستنا للحرية السياسية ليست هناك أية مخالفة دستورية أو خروج على الاعراف الدستورية المألوفة والمتبعة فعلا في الجمهوريات الرئاسية اذا ما ارتفعت أصوات داخل مجلس الشعب ينتقد بعض أعمال وتصرفات رئيس الجمهورية ورئيس الدولة . لقد عودنا الرئيس محمد أنور السادات

عل أنه لا يضببق بمثل هذا النقد بل يشجعة و يستحثه من وقت لآخر أتباعا سنة الخلفاء الراشدين وعلى رأسهم الفاروق صمرين الخطاب الذى نادى فى قوله بعد مبايعته خليفة للمسلمين : « لورأيتم فى أعواجا تقوموا « وأثلج جبدرة أن رأى فى قومه من يقول له : « والله لورأينا فيك أعواجا تقوموا مجد السيوف » اذا السلوك الاسلامى الرفيع والذى يمثل أروع مبادئ الديمقراطية ، بطبعة غيرنا اليوم ونسناه نحن .

ومها يكن أمر فإن الاحترام الواجب لشخص رئيس الجمهورية فى عصرنا كرمز حتى لشعبه ، وكشاغل لاعلى مركز فى الدولة ، يحتم أن دون أن يكون نقده وتصرفاته عند الاقتضاء ، فى حدود الادب واللياقة فإذا تجاوزها شخص من الاشخاص الى السب أو القذف أو الاهانة عرض نفسه للجزاءات المنصوص عليها فى قوانين العقوبات لمثل هذه الجرائم وإذا تجاوزها عضواً فى مجلس الشعب — داخل المجلس أو لجانه — فلا مؤاخذه عن ذلك جنائياً أو مننيا نظراً للحماية التى تضيفها على العضو المادة ٩٨ من الدستور ولكنه يعرض نفسه للجزاءات التأديبية المناسبة الواردة فى لائحة المجلس الداخلية ذلك أن مجلس الشعب كثيره من المجالس النيابية فى سائر الدول لا يمكن أن يقف مكتوف اليدين أمام ما قد يصدر عن أعضائه من تجاوزات فعلية أو قولية . فإذا كان التجاوز فى القول وارد فى استجواب مثلاً أستبعد هذا الاستجواب وهو ما أستقر عليه الرأى منذ بدء الحياة البرلمانية عموماً فى عام ١٩٢٤ م ( أنظر مجلس الشيوخ على دستور ١٩٢٣ م ، الجزء الثانى تحت المادة ١٠٩ ، قرار مجلس النواب بجلسته ١٩٣٩/١/٢ ص ٢٤٣٣ — ٢٤٤١ ) ، وهو ما تقرره اللائحة الداخلية للمجلس . وإذا كان التجاوز فى القول صادراً عن العضو فى المجلس أو أحدى لجانه ، كان للمجلس أن يقر شطب العيارات النابية أو المؤتممة من المضبطة ، وأن يمنع العضو من الاستمرار فى لو أدى الامر الى أخرجه من الجلسة ، وللمجلس أن ينذره أو يوجه اليه اللوم ، وأن يمنعه من الاشتراك فى أعماله للمدة التى يحددها . ولكن لا يصح أباً أن يكون الجزاء هو الفصل واسقاط العضوية وذلك للأسباب التالية :

- أولاً — لأن لا إسقاط العضوية نصاً خاصاً فى الدستور هو نص المادة ٩٦ وهى لا تحيز اسقاط العضوية الا فى حالات معينة وردت على سبيل الحصر وهى :
  - ١ — اذا فقد العضو الثقة والاعتبار .
  - ٢ — اذا فقد احد شروط العضوية أو صفه العامل أو الفلاح التى انتخب على اساسها .

٣- إذا أخل بواجبات عضويته .

على أن يصدر قرار اسقاط العضوية في جميع الاحوال باغلبية ثلثي اعضائه .

وواضح أن عبارة « فقد الثقة والاعتبار » وعبارته « الاخلال بواجبات العضوية » المشار اليها لها معان محدده ومعلومة تفقد الثقة والاعتبار امر يتصل بأخلاقيات العضو وسلوكه في المجتمع ، فيفقد الثقة والاعتبار من ينتهج سلوكا مشينا في حياته الخاصة أو العامة كالانحياز في المخدرات أو الاذعان على تعاطي الخمور في الاماكن العامة او استغلال النفوذ للإثراء غير المشروع أما الاخلال بواجبات العضوية فأمر يتصل بمدى حرص العضو على الاضطلاع بالمهام الملقاه على عاتقه بوصفه عضواً بالمجلس . ولم يحدث قط في الحياة النيابية لدى الدول الديمقراطية الحرة أن اعتبرت الاقوال التي تصدر عن العضو في المجلس النيابي ولجانه مفقده للثقة والاعتبار أو محلة بواجبات العضوية ( أنظر مؤلف العلامة الفرنسي لافرير في القانون الدستوري - الطبعة الثانية - باريس ١٩٤٧ ص ٧٠٣، ٧٠٤ ) .

وحتى إذا قيل ان نص المادة ٩٦ من الدستور تحتل التأويل والتفسير - رغم وضوحها في نظرها - فلا يجوز ترك الامر هكذا بلا ضوابط في شأن هام متعلق ببقاء العضو في المجلس او فصله منه ، بل ينبغي الاهتداء ببعض الضوابط الموضوعية والمجردة عن الهوى لتجنب استخدام نص المادة ٩٦ الخاصة باسقاط العضوية في غير موضعه .

والضابط الاول اننا بصدد نص استثنائي لا يجوز الاضافة إليه والتوسع في تأويل وتفسير عباراته ، فالاصل ان الناخبين هم اصحاب الشأن في اختيار نائبهم ولده معينة هي المدة المقررة للنيابة في الدستور فلا يجوز اهدار ارادتهم باسقاط نائبهم واختصار مدة نيابته إلا سبباً قوية ملجئة لا يحصى عن اعمال مفعولها .

والضابط الثاني هو وجوب التوفيق بين احكام المادتين ٩٦ و٩٨ من الدستور، فالمادة ٩٨ الخاصة بعدم مؤاخذه النائب عما يبيده من الاراء والافكار في اداءه لأعماله بالمجلس ولجانه انما تقر ضمناته اساسية كبرى لا غنى عنها استقرت منذ امد بعيد في جميع الدساتير النيابية لضرورة حتمية هي ضمان استقلال اعضاء المجالس النيابية في اداء واجهم النيابي ومحاسبه السلطة التنفيذية على اعمالها وتصرفاتها ، ومن ثم ينبغي على كافة الجهات بما في ذلك المجلس ذاته أن يمتنع عما من شأنه التأثير في النائب وارهابه بطريق مباشر أو غير مباشر ، ان النائب لا يرهبه اللوم او الانذار او اخراجه من



الجلسة او حرمانه من الاشتراك في اعمال المجلس لمدة معينة ، ولكن الفصل أو اسقاط العضوية شيء مغاير تماما يخشاه كل نائب ، فإذا ما تقرر الفصل من العضوية كجزءا يمكن أن يوقع على النائب عما قد يصدر عنه من أقوال في المجلس ولجانه خلافا للمنتع في المجالس النيابية في الدول الديمقراطية ، برغم أن تلك الأقوال تفقده الثقة والاعتبار او تعتبر اخلالا بواجبات العضوية ، تحقق المحظور واصبح النائب مهددا في ايه لحظة بالفصل لقوله يقولها لا ترضى الاغلبية او النقد شديد يديده قد تنفعل له تلك الاغلبية ، ومن ثم يصبح النائب مترددا في التعبير عن ارائه وافكاره بالطريقة التي يرتاح لها ضميره ، ويفقد تلك الحرية التي اريد لها في دساتير العالم الحران تكون مطلقة وكاملة ،

لذلك قرر رجال الفقه الدستوري الذين تناولوا في بحثهم هذا الموضوع الدقيق ان الفصل من العضوية لا ينبغي ان يكون الجزاء على ما يصدر عن العضو في المجلس ولجانه من أقوال مهما كانت نيايه أو موثمه ، وانه يكفي في هذه الحالات توقيع الجزاءات التأديبية الاخرى المنصوص عليها في لوائح المجلس ( انظر المراجع السابقة وجروح فيسديل - مؤلفه في القانون الدستوري - طبعه ١٩٤٠ باريس ص ٤٠١ - ٤٠٧ ) .

وإذا ما عرجنا على حالة الشيخ حاشور نصر لوجندا ان وصفه مجلس الشعب بأنه تحول الى مسرح هذا قول لا يماز ما يتوافر في المجالس النيابية في مجال الجدل الكلامي بين الاغلبية والاقلية ، بين حزب الحكومة واحزاب المعارضة خاصة اذا مارعينا الظروف الملايسه التي اطلقت لسانه بهذا الوصف بل لعله اراد ان ينبه المجلس الى ما في ادخال الخبز بطريقة مسرحية وبغير استئذان من المجلس من خروج على المألوف ومساس ما ينبغي للمجلس من توقيره .

اما عن هتاف العضو يسقط رئيس الجمهورية ، فقد ذكر عند سماع اقواله امام اللجنة التشريعية بالمجلس مساء يوم ١٩٧٨/٣/٢٢ انه كان نتيجة لانفعال طارىء اثر قرار اخراجه من الجلسة وانه يكن لشخص رئيس الجمهورية الاحترام وانه لولا المناخ الديموقراطي الذي هيأه في البلاد لما وصل الى عضوية المجلس لم يقصد الاستعراضه انتباه الرئيس الى الحالة القانونية السيئة في البلاد والرغبة في ترتيب لقاء للرئيس مع النواب .

واسقاط عضوية النائب من اجل التعبير عن الرأي يمثل هذه الطريقة لاجل له

نظيراً في إيه دوله من الدول الديموقراطية النيابية ويخش ان يكون محل تعليقات غير مستحبة في العالم ، خاصة وان عدم مسؤولية النائب لم تظهر ابتداءً في الحياة البرلمانية في بريطانيا الا بقصد حماية العضو من المؤاخذه برغم التناول على الذات الملكية وان كانت هذه المؤخذه لا تستبدل في الدول الدكتاتورية حيث تكفي كلمة او همسة لا يرضى عنها الحاكم لكي يخفى صاحبها عن الوجود مؤقتاً الى الابد سواء اكان عضواً برلمانياً او فرداً عادياً وهو المسمه الشيخ عاشور نفسه في ظل العهد السابق على حكم الرئيس الحالي .

ثانياً ؛ ليس في تاريخ حياتنا البرلمانية منذ عام ١٩٢٤ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سابقة واحدة سقطت فيها عضوية نائب البرلمان من أجل أقوال تفوه بها في أحد مجلس البرلمان أو لجانه علماً بأن المادة الخاصة باسقاط العضوية في دستور ١٩٢٣ ( وهي المادة ١١٢ ) كانت أوسع مدى بكثير من المادة ٩٦ في الدستور الحالي ، اذ لم تحدد حالات الاسقاط كما في هذه الحالة الاخيرة ، بل بالقول ( لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان الا بقرار صادر من المجلس التابع له .... و يصدر القرار - باغلبية ثلاثة أرباع الاعضاء الذين يتألف منهم ( المجلس ) . ورغم هذه السلطة التقديرية الواسعة لم يسرف البرلمان في استخدام سلاح اسقاط العضوية . فلم يطالب أحد باسقاط عضوية النائب عباس محمود العقاد عندما هتف في مجلس النواب في عام ١٩٣٠ بتحطيم أكبر رأس في البلد اذا اعتدت على الدستور .

بل ولم يلجأ الى تلك المادة الخاصة باسقاط العضوية ... على حد علمنا - الامرة واحدة وعندما قرر مجلس النواب في ٢٢/٧/١٩٤٣ و باغلبية ٢٠٨ صوتاً ضد ١٧ صوتاً اسقاط عضوية الاستاذ مكرم عبيد نائب قنا . ولم يكن فصل الاستاذ مكرم من العضوية لاقوال ابداهها في المجلس أو لجانه بل بسبب الكتاب الاسود الذي جمع عناصره وطبعه ونشرها سرا .

ولم يتناول قرار الفصل من العضوية الا الاستاذ مكرم عبيد وحده ، ولم يفكر احد في اسقاط عضوية من تكتلوا معه في موقفه بمجلس النواب وكان عددهم ١٧ نائباً ، رؤى الاكتفاء بفصلهم من عضوية الهيئة الوفدية . ورغم هذا فقد كان فصل الاستاذ مكرم عبيد من عضوية مجلس النواب محل نقد شديد واعتبرها بعض اعضاء الوفد انفسهم مؤسفة .

ثالثاً - ان طلب اسقاط عضوية الشيخ عاشور لما هو مستند اليه من أقوال بمجلسه

٢١/٣/١٩٧٨ يعتبره حزب الوفد الجديد امرا بالغ الخطورة لانه اذا تم فسوف يحمل في ثيابه تهيدا سافرا من جانب حزب مصر المسيطر على مجلس الشعب بأغلبته الساحقة لكل من يجرو من احزاب المعارضة على رفع صوته بالنقد لاجهزة الحكم اذ يكفي ان ينفلت لسان العضو حتى عن غير قصد ونتيجة لثورة غضب او استفزاز مقصود ليصبح العضو الضحية الثالثة بعد كمال الدين حسين منذ حوالي السنة وقد ترددت اصوات في قاعة المجلس عندئذ أنه لو اقتصر على ابداء رايه او اعتراضه على قرار رئيس الجمهورية ، في المجلس او لجانه ، دون نشرها في الصحف لما اسقطت عنه عضويته .  
 وما هو ذا الشيخ عاشور لم يجاوز في قوله قاعة المجلس ومع ذلك فهو مهدد بنفس المصير . فكيف تطمئن احزاب المعارضة لأداء واجبا بعد ذلك في ظل تفسير حزب الاغلبية لنص المادة ٩٦ من الدستور هذا التفسير غير السليم والذي يمكن الاغلبية من استغلال تلك المادة ، أو بالاحرى من الانحراف بها عن مقصدها سلاحا تشهده الاغلبية من وقت لآخر في وجه معارضيه ؟

#### وصفوة القول :

١ - ان الامر لا يتعلق بقضية نائب بعينه سواء أكان هو الشيخ عاشور محمد نصر او غيره بل بمبدأ عام يجب أن يتعاون الجميع بنيه صادقة في ارسائه وتحليده معاملة .

٢ - ان المادة ٩٨ من الدستور الخاصة بعدم مؤاخلة النائب عما يبيده من الاراء والافكار داخل مجلس الشعب او لجانه ، تشكل ضمانه دستورية كبرى لاغنى عنها ولا ينبغي المساس بها بأي حال .

٣ - ان النظره الى اقوال النائب خارج المجلس ولجانه حيث لا يتمتع بحماية خاصة تختلف عن النظرة الى اقواله داخل المجلس واللجان حيث الحماية مكفولة ، دستوريا ويستتبع ذلك وجوب المغايرة في الجزاء فان صح اسقاط العضوية في الحالة الاولى ، فلن يصح في الحالة الثانية لمساسه بتلك الحماية المكفولة .

٤ - ان تفسير الاغلبية للمادة ٩٦ من الدستور تفسيراً يرتب اسقاط العضوية على ماقد يصدر عن النائب من اقوال في المجلس ولجانه برغم انها تفقده الاعتبار وتعتبر اخلايا بواجبات عضويته ، امر جد خطير ترفضه المجالس النيابية الديمقراطية ويهدد الضمائر الدستورية الاساسية الواردة في المادة ٩٨ من الدستور تهيدا سوف تنعكس آثاره حتما على سير الحياة النيابية والتجربة الديمقراطية في مصر .

٥ - ان هناك من الجزاءات التأديبية الواردة في لائحته المجلس الداخلية (خلاف اسقاط العضوية) ما يكفي لردع التجاوزات في الاقوال من جانب العضو داخل المجلس وجبانه ، دون المساس بالضمانه الأساسية المنصوص عليها في المادة ٩٨ من الدستور.

### لذلك كله

يرفض حزب الوف الجديد بشدة ما انتهت اليه اللجنة التشريعية لمجلس الشعب بجلستها المنعقدة في ١٩٧٨/٣/٢٢ من اقتراح اسقاط العضوية عن الشيخ عاشور ناصر عضو المجلس لما هو مسند اليه من اقوال بجلسة ١٩٧٨/٣/٢١

قرار

رئيس

الجمهورية

رقم

٢١٤

لسنة

١٩٧٨

ومبادئ

الاستفتاء



## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨

بدعوة الناخبين الى الاستفتاء على مبادئ حماية الجبهة الداخلية والسلام  
الاجتماعى

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة  
الحقوق السياسية والقوانين المعدلة له ،

قرار:

### ( المادة الاولى )

الناخبون المقيدة اسمائهم فى جداول الانتخاب بالتطبيق لاحكام القانون رقم  
٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، مدعون للاجتماع فى مقار لجان الاستفتاء الفرعية  
المختصة وذلك لبدء الرأى فى الاستفتاء على مبادئ حماية الجبهة الداخلية والسلام  
الاجتماعى الواردة ببيان رئيس الجمهورية المرفق .

### ( المادة الثانية )

تجرى عملية الاستفتاء المشار اليها يوم الاحد الموافق ٢١ من مايو سنة ١٩٧٨  
وتبدأ من الساعة الثامنة صباحا وتنتهى فى الخامسة مساءا بالكيفية النصوص عليها فى  
قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

### ( المادة الثالثة )

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار .

### ( المادة الرابعة )

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برأى اية الجمهورية فى ٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٨ ( ١٥ مايو سنة ١٩٧٨ )

محمد انور السادات





## المبادئ المطروحة للاستفتاء

لقد استمدت ثورة ١٥ مايو قوتها من إيمانها الكامل بحق المواطنين جميعا في حياق قوية شريفة وعدل تام مطلق وحرية كاملة شاملة في ظل دستور دائم يصون الحريات والحقوق ويحميها ولكنه و بنفس القدره يصون الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ويحميها .

وقد سارت في هذا المجال شوطا بعيدا وسريعا فأعادت لكل المواطنين حرياتهم وحقوقهم كاملة واثاحت لهم حق تكوين الاحزاب السياسية للمساهمة في ارساء دعائم الديمقراطية وتحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن في ظل النظام الاشتراكى الديمقراطى على اساس من الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

بيد أن الأمر قد كشف في الآونة الاخيرة عن ان بعض ذوى الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التى افسدت الحياة السياسية في الماضى سواء قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو بعدها او من ينتمون الى المنظمات تعمل ضد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى او من يعملون الى اساءة استغلال الحريات التى كفلتها ثورة ١٥ مايو يتأهبون للانقضاض على الديمقراطية التى اكتسبها الشعب بعد حرمان طويل .

ولم يقتصر الامر على هذا الجانب من الخطورة بل تعداه الى مايمس مقدساتنا ويجرح عواطفنا ومشاعرنا الدينية فوجد من يحاول النيل منها او التشكيك فيها ولأن هذا الامر يتصل بمصالح البلاد العليا التى يتعين على رئيس الجمهورية وفقا للمادة ١٥٢ من الدستور ان يستفتى الشعب فيها خاصة وان البلاد تمر بمرحلة حاسمة

تواجه فيها معركتى التحرير والبناء مما تعظم معه الحاجة الى الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وصلاية الجبهة الداخلية .

لذلك اعمالا للصلاحيات المخولة لنا بمقتضى المادة ١٥٢ من الدستور .

رأيت أن استفتى الشعب على مايلى :

( أولا ) لا يجوز تقلد وظائف الادارة العليا للدولة او القطاع العام او الترشيح لعضوية مجالس ادارة النقابات العامة والمهنية او الكتابة فى الصحف أو العمل فى اية وسيلة من وسائل الاعلام أو فى أى عمل من شأنه التأثير فى رأى العام لكل من يثبت انه يدعو أو يشارك فى الدعوة لمبادئ . تتنافى مع احكام الشرائع السماوية أو تعرض بها .

( ثانيا ) لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية أو ممارسة أى نشاط سياسى :

١ - لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سواء أكان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتشيا الى الاحزاب وادارتها وذلك كله فيما عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى ( حزب مصر الفتاة ) .

٢ - لكل من حكم بادانته فى محكمة الثورة بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واحيلوا الى محكمة الثورة فى الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام وكذلك كل من حكم بادانته فى احدى الجرائم الخاصة بالمساس بطريقة غير مشروعة بالحريات الشخصية للمواطنين او ايدائهم بدنيا أو معنويا .

٣ - لكل من يثبت ضده انه اتى افعالا من شأنها افساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية او السلام الاجتماعى للخطر .

سواء كان ذلك بالذات أو بالوساطة وسواء أكان ذلك ببصوره فردية او من خلال تنظيم حزبي او تنظيم معاد لنظام المجتمع .

وبعد من قبيل افساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر نشر او كتابه او اذاعة مقالات او اشاعات كاذبة او مغرضة يكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدولة أو اشاعة روح الهزيمة او التحريض على مايمس السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

( ثالثا ) الصحافة هى السلطة الرابعة للشعب وهى ملك الشعب وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ .

و يتعين عليها ان تلتزم بنظام الدولة الاشتراكى الديمقراطى والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين وكذلك بميثاق الشرف الصحفى .

( رابعا ) يضع مجلس الشعب التشريعات المنفلة لمبادئ الاستفتاء بسن العقوبات المناسبة لكل من يخالف هذه المبادئ .

( خامسا ) يتولى المدعى العام الاشتراكى سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة لاي مخالفة للقوانين التى يصدرها مجلس الشعب فى هذا الشأن وله ان يتسعين بمن يرى الاستعانة بهم من اعضاء الهيئات القضائية و يكون له فى سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق فى قانون الاحراءات الجنائية . وعلى المدعى العام الاشتراكى ممارسة سلطته اذا تبين له ثبوت دلائل جلية ان يقدم تقريرا مسببا وذلك الى مجلس الشعب .

( سادسا ) ينظر مجلس الشعب فى امر من يقدم ضده تقريرا من المدعى الاشتراكى وفقا لاحكام المبادئ السابقة و يكون قرار المجلس بأغلبية اعضائه اما بتأييد قرار المدعى الاشتراكى واما بتعديله اورفضه .

( سابعا ) تطرح هذه المبادئ للاستفتاء الشعبى خلال اسبوع من تاريخ نشرها .

رئيس الجمهورية

محمد أنور السادات



بمیان  
وزیر  
الداخلیہ  
حول

نتائج الاستفتاء (۱۱)



### بيان السيد وزير الداخلية حول نتيجة الاستفتاء

الاخوة المواطنون : بالامس قالت الجماهير كلمتها الفاصلة ، واصدرت قرارها الحاسم ، بكل ماتملك من اصاله الوعي ، وحكمه الرأى ، وكما تعودت على امتداد تاريخها في مواقف الحسم وقضايا المصير .

قالت الجماهير « نعم » للحرية المسئولة ، وللديمقراطية السليمة ، وللمعارضة الامينة ، وصانت منجزاتها من حملات التشهير ودعاوى التشكيك بقيمتها .

قالت الجماهير « نعم » رفضا للصراع الطبقي في المجتمع الاسره الواحدة ورفض الانحراف والالحاد ، حيث اضاءت رسالات الساء ، ورفضا للاقطاع وللإستغلال ، بعد ان رسخت المكاسب الاشتراكية للملايين العريضة من الفلاحين والعمال والمثقفين .

قالت الجماهير « نعم » اذانه منها لمن افسدوا الحياة السيامية قبل ثورة يوليو وبعدها ومن فقدوا الانتاء لمصر وشعبها ، ومن حملوا اقلامهم بما يتنافى مع مسئولية الضمير الوطنى

قالت الجماهير « نعم » استمرارا لمبادئ وانجازات الثورة الام في يوليو وامتدادا لقيم وانتصارات ثورة التصحيح في مايو ، وانطلاقات نحو مجتمع جديد ، يدرك ان الديمقراطية دعامة للبناء وليست ، معولا للهدم ويؤمن ان الحرية امن وكرامة وليست تخريبنا وتدميرنا .

قالت الجماهير « نعم » لمصر وطننا حرا ، لمواطني احرار يبنون الحياة الكريمة ، ويعملون من اجل الرخاء الشامل ، ويحفظون معارك التحرير والتعمير في ظل السلام الاجتماعى ، وفي اطار الوحدة الوطنية .

ايها الاخوة المواطنون : لقد جاءت نتيجة الاستفتاء على قرار السيد رئيس الجمهورية الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٧٨ ، بشأن مبادئ حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى على النحو التالى :

- ١ — عدد الناضحين المدعويين لابتداء الرأى ، وهم جملة الاشخاص المقيمة  
اسماؤهم فى جداول الانتخابات ، بالتطبيق لاحكام القانون ١٠,٩٨٣,٢٢٣
- ٢ — عدد من حضر منهم واشترك فى عملية الاستفتاء ٩,٣٨٥,٠١٤
- ٣ — عدد الآراء الصحيحة التى اعطيت ٩,٣٦٢,١٣١
- ٤ — عدد الآراء الباطلة ٢٢,٨٩٣
- ٥ — عدد آراء الموافقين ٩,٢٠٢,٥٥٣
- ٦ — عدد آراء غير الموافقين ١٥٩,٥٧٨
- ٧ — النسبة المئوية لعدد آراء الموافقين الى عدد الآراء الصحيحة التى اعطيت ٩٨,٢٩ %
- ٨ — النسبة المئوية لعدد الحاضرين الى عدد الناضحين المدعويين ٨٥,٤ %



بیان

حزب

الوقت

الجديد

في

١٧

مايو

١٩٧٨

بوقف نشاطه



**تقرير اللجنة التشريعية**  
**بشأن مدى سريان أحكام القانون رقم (٣٣)**  
**لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي**  
**على السيد/ فاروق السيد متولى عضو مجلس الشعب عن دائرة**  
**قسم شرطة السويس بمحافظة السويس**

١ - أحال المجلس بجلسته المقودة في ١٣/٦/١٩٧٨ الى اللجنة التشريعية كتاب «١» المسمى الاشتراكى (رقم ٣٨ خ و) المؤرخ ١٩٧٨/٦/٨ والموجه الى السيد رئيس المجلس والمرفق به بيان اساء من حكم بادانتهم من محكمة الثورة في قضية الجناية رقم (١) لسنة ١٩٧١ مكتب «٢» المسمى العام الخاص بمن شكلوا مراكز قوى ، بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والمتضمن ان السيد فاروق السيد متولى قد ورد اسمه ضمن المحكوم عليهم في هذه الجناية وذلك لبحث الموضوع في ضوء ما اثاره السيد العضو بمضبطه الجلسة من اعتراضات ودفع على ادراج اسمه بالبيان انف الذكر.

كما أحال السيد رئيس المجلس الى اللجنة كتاب السيد العضو «٣»  
المؤرخ ١٩٧٨/٦/١٣  
مرفقات :

- ١ - كتاب السيد المسمى العام الاشتراكى رقم ٣٨/خوفى ١٩٧٨/٦/٨
  - ٢ - منطوق محكمة الثورة في الجناية رقم (١) لسنة ١٩٧١ مكتب المسمى العام الاشتراكى بشأن السيد العضو فاروق السيد متولى .
  - ٣ - التظلم المقدم من السيد العضو فاروق السيد متولى .
- حكم محكمة الثورة في قضية الجناية رقم (١) لسنة ١٩٧١ المسمى العام الاشتراكى مضبطه مجلس الشعب ٢٤٨/٤ م ث ح - ص ٥٧٧ وما بعدها ص ٥٤٨ .

والمتمضمّن انه طبقاً لاحكام المادة (٥٩) عقوبات فانه يعد قد رد اليه اعتباره قانوناً ولا ينطبق عليه حكم القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً فى ١٣/٦/١٩٧٨ حضر ممثلاً للحكومة السادة :

١ - الاستاذ محمد حامد محمود وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب .

ب - الأستاذ عبد الاخر محمد عبد الاخر وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب .

٢ - تدارست اللجنة احكام الدستور والقانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، والقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب ، كما تدارست احكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ لتنظيم مباشرة الحقوق السياسية واحكام قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية ، والحكم الصادر من محكمة الثورة بمجلسه ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧١ فى قضيه الجنائيه رقم (١) لسنة ١٩٧١ المدعى العام الاشتراكى وكتاب السيد المدعى العام الاشتراكى والبيان المرفق به .

٣ - استبان اللجنة انه قد قدم السيد/ فاروق السيد متولى الى محكمه الثورة ضمن المتهمين - وحكمت عليه تحت بند (تاسعا) من حكمها الصادر فى القضية بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ بالحبس مع الشغل لمدة سنة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبه لمدة ثلاث سنوات .

وقد ذكر السيد العضو بمجلسه المجلس بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٨ التى تليت فيها رساله المدعى الاشتراكى ، كما أبدى فى التظلم المقدم منه بهذا الشأن الى السيد رئيس المجلس بذات التاريخ انه بناء على انقضاء المده المقرره لوقف العقوبه المحكوم عليه بها من محكمه الثورة ، وطبقاً لاحكام المادة (٥٩) من قانون العقوبات فانه يعد قد رد باعتباره قانوناً ولا تنطبق عليه احكام القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

٤ - ولا كانت المادة الرابعه من القانون المذكور تنص على انه (لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسيه أو مباشرة الحقوق أو الانشطه السياسيه لكل من تسبب فى أفساد الحياه السياسيه قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .... الخ

ويخطر المدهى العام الاشتراكى مجلس الشعب وذوى الشأن خلال حسة عشرة يوما من تاريخ العمل بهذا القانون باسءاء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى .  
ولصاحب الشأن خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغة بذلك أن يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه فى هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد المناصب المشار اليها فى الفقرة الاولى وبت المجلس فى التظلم باغلبية اعضائه مع مراعاة حكم المادة (٩٦) من الدستور بالنسبة لاعضاء المجلس .

كما تنص المادة الخامسة على انه يسرى الحظر المنصوص عليه فى المادة السابعة الفئات الاتية :

(أ) من حكم بادانته من محكمة الثورة فى قضيه الجنايه رقم (١) لسنة ١٩٧١ . مكتتب المدهى العام الخاصه بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .... الخ . وذلك كله ما لم يكن المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره .

ولما كان مقتضى هذين النصين حرمان المحكوم بادانته فى قضيه الجنائية المذكورة من الالتقاء الى الاحزاب السياسية أو من مباشرة أى حق أو نشاط سياسى وذلك ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .. فاذا كان المحكوم عليه عضوا بمجلس الشعب فانه يتعين ، بما على ما تقتضى به المادة (٩٦) من الدستور أن يكون اسقاط العضوية عن العضو نتيجة لذلك وباعتباره فقد أحد شروط العضوية - بقرار يصدر عن مجلس الشعب باغلبية ثلثى اعضائه وطبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المواد (٣٠٩ - ٣١٥) من اللائحة الداخلية للمجلس .

٤ - ولما كان لاختلاف فى انه طبقا لاحكام البند (٢) من المادة الخامسة من القانون رقم ٣٨ لسنة ٧٢ بشأن مجلس الشعب يتعين ان يكون المرشح مقيدا اسمه فى جداول الانتخاب والا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب الغاء قيده طبقا للقانون .... الخ .

ولما كان التمتع بمباشرة الحقوق السياسية كشرط لازم للترشيح لعضوية مجلس الشعب هو شرط يتحتم استمرار توافره فى العضو طبقا لاحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ٧٢ بشأن مجلس الشعب ، والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية فانه يترتب على فقدان العضو لهذا الشرط لاي سبب طبقا للقانون فقدان لاحد الشروط اللازمة للعضوية مما يتحتم معه اتخاذ الاجراءات اللازمة

لاسقاطها طبقا للمادة (٩٦) من الدستور ووفقا للاجراءات المنصوص عليها في اللائحة الداخلية للمجلس .

ويتفرع على ما سبق انه بالنسبة لاي عضو من اعضاء مجلس الشعب وبناء على صريح نص المادة (٩٦) من الدستور التي حظرت على غير المجلس في الاحوال الواردة فيها والاعلوية الخاصة التي حددتها النظر في اسقاط العضوية .

وطبقا لصريح الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة وحكم الفقرة الاخيرة من المادة السادسة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ فان مجلس الشعب وحده هو المختص طبقا للاوضاع والاجراءات المقررة بلائحته الداخلية بتقرير ما اذا كانت تنطبق على أى عضو من اعضائه أحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية واتخاذ الاجراءات المترتبة على ذلك من حيث اسقاط العضوية عنه اصملا لحكم المادة (٩٦) من الدستور وبصفة خاصة اذا كان الحال كما هو الشأن في الحالة محل البحث متعلق ببيان أحكام المادتين الرابعة والخامسة من القانون المذكور على أحد أعضاء المجلس .

ويعد من نافله القول في هذا الصدد ذكر أن القاعده المقررة في المادة (٩٦) من الدستور من حيث اختصاص المجلس دون غيره باسقاط العضوية عن أحد اعضائه في الحالات المبينه فيها — ومننا فقد أحد الشروط الازمه للعضوية — أمر مقرر دستوريا اصملا لبدأ الفصل بين السلطات بما يستتبعه من استقلال المجلس كسلطة تشريعيه بشئون اعضائه وليس ماتضمنته الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة والفقرة الاخيرة من المادة السادسة من القانون رقم (٣٣) سنة ١٩٧٨ في هذا الصدد الا أحكاما كاشفه عما تحتمه احكام الدستور وتقرره بشأن استقلال المجلس بشئون اعضائه ومننا إسقاط العضوية عنهم .

٥ — ونظرا لأن الحكم الصادر ضد السيد العضو/ فاروق متولى قد صدر من محكمة الثورة المشكله بناء على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بشأنه محكمة الثورة ولم تستثن احكام هذا القرار بقانون المحكمة أو الاحكام الصادرة عنها من القواعد العامة المقررة في قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية الا بالنسبة لما ورد في مواده ، وليس من بين المسائل المستثناة القواعد المتعلقة بوقف تنفيذ العقوبات التي تقضى بها المحكمة والقواعد المتعلقة برد الاعتبار ومن ثم فانه تسرى القواعد المقررة في قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية في هذا الشأن .

ولما كانت المادة (٥٩) من قانون العقوبات تقضى بأنه اذا انقضت هذه الايقاف ولم يكن صدر فى خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم كأن لم يكن .

ولما كان مقتضى صريح هذا النص أن انقضاء فتره وقف التنفيذ دون الغاء هو بمثابة رد اعتبار قانونى حيث يزول الحكم ذاته بكافة ما يترتب عليه من آثار جنائيه مرتبطه برد اعتبار المحكوم عليه انه يزول (١) التهديد بتنفيذ العقوبة المحكوم بها وينتفى كل احتمال لالغاء وقف التنفيذ بالحكم للعقوبة وتزول ايه عقوبه تبعية او تكليله مترتب عليها ولا يعتبر سابقه فى العود ولا يذكر فى صحيفه الحاله الجنائيه .... الخ

وحيث انه قد انقضت منذ صدور الحكم ضد السيد العضو فاروق السيد متولى من محكمة الثورة فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧١ المدة المنصوص عليها فى المادة (٥٩) عقوبات دون الغاء التنفيذ ، فانه يكون قد تم بناء على ما سبق ذكره رد اعتبار السيد فاروق متولى قانونا ، ومن ثم فانه طبقا لصريح نص الفقرة الاخيره من المادة الخامسة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر لايسرى بشأنه الحظر المنصوص عليه فى المادة الرابعة من هذا القانون ولا يحرم بالتالى من حق الانتماء الى الاحزاب السياسية او مباشرة اى نشاط اوفق سياسى .

٦- وبناء على ما سبق فقد انتهت اللجنة الى عدم سريان الحظر المنصوص عليه فى المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى على السيد العضو فاروق السيد متولى بسبب اعتبار الحكم الصادر ضده فى الدعوى رقم (١) لسنة ١٩٧١ من محكمة الثورة كأن لم يكن طبقا للمادة (٥٩) من قانون العقوبات .

واذا تعرضت اللجنة تقريرها فى هذا الشأن على المجلس الموقر اعمالا لاحكام الدستور ونزولا على سيادة القانون فانها ترجو المجلس الموافقة على ما انتهت اليه على النحو السالف الذكر .

رئيس اللجنة التشريعية

حافظ بدوى

جمهورية مصر العربية  
المدعى العام الاشتراكى

٣٨ خ رو  
١٩٧٨/٦/٨

مكتب الوزير

السيد المهندس رئيس مجلس الشعب :  
تحية طيبة .. وبعد

اعمالا لاحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ فى مادتيه الرابعة والخامسة فى فقرتها (١) . اتشرف بان ابعث الى سيادتكم بياناً بأساء من حكم بادانتهم من محكمة الثورة فى قضية الخيانة رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام الخاصة بمن شكلو مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

برجاء التفضل بالنظر والامر باتخاذ ماترونه لازما .

وتفضلا بقبول موافق تحياتى وخالص تقديرى .

١٩٧٨/٦/٦

المدعى العام الاشتراكى

امضاء

انور حبيب

السيد/ فاروق السيد متولى رقم ٦٩ بالكشف المرفق — عضو مجلس الشعب  
عن محافظة السويس حسباً افاد السيد وزير الداخلية بكتابة المؤرخ  
١٩٧٨/٦/٥ .

منطوق حكم محكمة الثورة (الدائرة الاولى)

فى قضية الجناية رقم ١ لسنة ٧١ المدعى العام الاشتراكى

الصادر بجلسته ٩ ديسمبر سنة ١٩٧١

وبعد الاطلاع على المواد ٥ ، ٦ ، ٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن  
محاكمة الوزراء وعلى المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٩٩ من قانون العقوبات وعملا بالمادتين  
١٧ ، ٥٥ من قانون العقوبات ايضا .



وعلى المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية حكمت الحكومة  
حضوريا .

تاسعا - بمعاقبة كل من المتهمين الاتيه اسماؤهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة  
وامرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات  
وفاروق السيد متولى

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الفاضل رئيس المجلس  
تحية طيبة وبعد ،

ورد اسمى ضمن الكشف الوارد من المدعى الاشتراكى همن ينطبق عليهم  
القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ .

ورجاء التفضل بالعلم بأن هذا القانون لا ينطبق على بناء على نص المادة ٥٩  
من قانون العقوبات والتي تؤكد انه تم رد اعتبار قانوني بالنسبة لموقفي واصبح  
الحكم كأن لم يكن .

رجاء التفضل بالنظر واتخاذ اللازم .

مع خالص شكرى

تحريرا فى ١٣/٦/١٩٧٨

فاروق متولى

عضو مجلس الشعب



نظير اللجنة  
التشريعية  
حول  
سريان  
أحكام  
القانون  
٢٣  
بشأن

فاروق السيد متولى



نص بيان من حزب الوفد الجديد على أثر البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية مساء الاحد ١٤ مايو سنة ١٩٧٨ بعد الخطاب الذى القاه السادات أمام مجلس الشعب بمناسبة الاحتفال بالذكرى السابعة لما يسمى بثورة التصحيح حيث يرى الحزب أن التدابير التى أشار إليها بيان السادات ويؤثر على الجماهير وحقوقها فى اختيار قياداتها ، ويعرض حرية المواطنين وحقوقهم بما فى ذلك يمس حرية تكوين الأحزاب أعضاء مجلس الشعب للخطر..... الخ



## بيان

### من حزب الوفد الجديد

لقد ناقشت الهيئة العليا لحزب الوفد الجديد نص البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية مساء الأحد ١٤ مايو سنة ١٩٧٨ بعد الخطاب الشامل للسيد الرئيس أمام مجلس الشعب بمناسبة الاحتفال بالذكرى السابعة لثورة التصحيح .

ولقد اتضح للهيئة العليا للحزب بما لا يدع مجالاً للشك أن من بين التدابير المشار إليها في البيان لطرحتها في استفتاء عام توطنه لتشريعها ، ما يمس حرية تكوين الأحزاب وحقوقها في اختيار قياداتها ، ومنها ما يمس حرية المواطنين وحقوقهم بما في ذلك أعضاء مجلس الشعب للخطر إذا ما أسندت إليهم أفعال صيغت بعبارات مطاطة وعهد بسلطة التحقيق والإدعاء فيها إلى المدعى العام الاشتراكي الذي لا زالت صلاحيته محل خلاف دستوري ، وإلى مجلس الشعب بسلطة تأييد أو تعديل أو رفض قرارات المدعى العام الاشتراكي بهذا الصدد وذلك بالمخالفة لمبدأ الفصل بين السلطات . ومن التدابير المشار إليها ما يمس حزب الوفد الجديد بالذات ويهدف إضعافه وشل حركته .

ولقد كان حزب الوفد دائماً أقرب الأحزاب إلى قلوب الجماهير ونبضها وأقدر في التعبير عن أحاسيس الشعب ومشاعره . وهو في المعارضة أقوى منه في دست الحكم ومن أجل ذلك عانى على يد الانظمة المناهضة للديمقراطية والحريات السياسية ما عناه من محاولات باضطهاده والتتكيل بقياداته تحت شتى الذرائع والمآذير .

فلم يكن غريباً أن يلقي حزب الوفد الجديد ولم يمض على قيامه ثلاثة أشهر نفس مصير الوفد القديم رغم الاختلاف في التشكيل والبرامج وبعد أن أخذ الحزب الجديد يمارس نشاطه كأقوى أحزاب المعارضة مطمئناً إلى ماقرره المسئولون في تصريحاتهم ورددته وسائل الاعلام من أننا قد بدأنا نستقبل عهداً جديداً يسود فيه القانون ويفسح فيه المجال للرأى الآخر الحر ولا يضيق فيه الحكماء عن استماع عبارات النقد لأعمالهم وتصرفاتهم كما الشأن في الانظمة الحرة الديمقراطية .

إن حزب الوفد الجديد لم يولد سفاحاً بل نشأ وفقاً لقانون الأحزاب ورغم قيوده العديدة التي شرعت لكي تكون عقبة في سبيله فلما تحطها جميعاً لم يكن ثمة بد

من الاعتراف به ولكن عن كره لانه الحزب الوحيد من بين الاحزاب الاربعة القائمة الذى لم يخرج من صلب الاتحاد الاشتراكى التنظيم الحكومى السابق ولهذا رأت فيه الحكومة خصما طبيعيا لتحسين الفرص للتقضاى عليه سالكة فى سبيل ذلك كافة السبل كالدس الرخيص لدى رئيس الجمهورية ، وتجريف ما يصدر عن قيادات الحزب من تصريحات واقوال تحريفا متعمدا تشارك فيه صحيفة الحزب الحاكم والصحف الاخرى التى تزعم انها قومية .

ولقد تكشف للمسؤولين فجأة ان فى وجود بعض قيادات الوفد القديم مراكز القيادة لحزب الوفد الجديد خطرا يتعين إزالته ولوباحياء مفاهيم بالية استغلت أسوأ استغلال فى الماضى القريب كالتطهير والعزل السياسى وما يستتبعه من حرمان من الحقوق السياسية وفرض الحراسات على الاموال والممتلكات .

وانهالت على الحزب الاتهامات كالزعم بأنه يناهض ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ويعمل على العودة بالبلاد الى ما قبل تلك الثورة الى عهد الاقطاع ، وانه دأب على اثارة الشكوك ونشر الاشاعات الكاذبة لايجاد شرح فى الجبهة الداخلية وتلطيف وجه الديموقراطية .

واتهمت قيادات الحزب بالطموح والانتهازية والرغبة فى تولي الحكم بأنها افسدت الحياة السياسية فى الماضى بمساندة الملك وقوات الاحتلال البريطانى الى اخر هذه الادعاءات التى ترددها كل يوم اقلام مسخرة لا تنوع عن الافتراء وتزيف الوقائع والتاريخ .

غريب أن يقال عن قيادات حزب الوفد الجديد انها خطر على الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، مع أن الحزب بقيادته واعضائه جميعا لا يملكون قوة الرأى والكلمة ، وليست لديهم تنظيمات يمكن ان تهدد أحدا ولا يتحكمون حتى الان فى جريدة تعبر عن رأيهم وتنقل كلمتهم الى الجماهير او يردون بها على الاتهامات الموجهة الى الحزب واليه .

ومن السهل على خصوم حزب الوفد ان يصوروا للناس ان كل نقد للحكومة وسلبيتها هو عمل من اعمال التشكيك او التخريب ، وان كل ناقد مهما كان مخلصا وجادا هو من ذوى المآرب المشبوهة ، والحزب لا يستغل معاناة الجماهير من الازدحام الاقتصادي او غيرها ، ولا يتصيد اخطاء الحكومة لتضخيمها او استثمارها ، ولكنه يمارس حقه الطبيعى فى نقد ما يراه مستحقا للنقد .



وليس صحيحاً ان الحزب يعمل ضد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ او العودة بالبلاد الى الماضي ، ولقد اكد الحزب انه مؤمن بالمبادئ الستة التي اقرتها الثورة في مستهلها وقد تم تنفيذ معظمها ولا رجعة عنها او عن اى منها . ولكنه في الوقت ذاته ومثل قطاعات عديدة من مجتمعا يشجب الانحراف الذى طرأ على مسيرة الثورة عندما انفرد بالسلطة الرئيس السابق الراحل من يونيو سنة ١٩٥٦ حتى سبتمبر سنة ١٩٧١ فاقام نظاماً دكتاتورياً ماده الارهاب وتعرض فيه الالاف من المواطنين لانواع من الاذلال والتعذيب ومنيت خلاله البلاد باكبر هزيمه في تاريخها العسكرى الحديث ، ناهيك عن الافلام المالى والاقتصادى والأخلاقى . ولقد اعترف بذلك بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة من زملاء الرئيس الراحل ومن بينهم السيد رئيس الجمهورية في كتابه ( البحث عن الذات ) فاين هو اذن التزييف لوقائع التاريخ والواقع . وحزب الوفد الجديد حينما يثير في بعض المناسبات الذكريات ، وعندما نادى في برنامجه بمحاسبه المسؤولين عن التعذيب والافساد في ذلك العهد لا يبنى من وراء ذلك تسوية حسابات قديمة مع ثورة ٢٣ يوليو كما يظنه البعض ، بل لكى لا تظهر على مستوى السلطة في غفلة من الزمان مراكز قوى جديدة تبطش بالديمقراطية وتهدد الحريات وتهدر انسانيه المواطنين كما حدث في ذلك العهد .

والحزب لم يدع ابدا ان عهد ما قبل ثورة ٢٣ سنة ١٩٥٢ كان كله حسنات ولكنه انصافا للواقع لا يجارى اولئك الذين زعموا أن صفحات العهد السابق على الثورة كانت كلها سوداء .

وحزب الوفد الجديد لا يعمل على اثاره الشكوك ونشر الاشاعات الكاذبه فهذه الشكوك والاشاعات موجودة قبل قيام هذا الحزب تملأ الرعب في كل مكان داخل العاصمة وخارجها ، والمسئول عن ذلك الحكومة القائمة التى لاتصارع الناس بالحقائق ودابت على أن تعامل الشعب وكأنه مازال قاصرا بحاجة الى وصى ، او ناقص الاهليه بحاجة الى قوامة مستديمة .

وحزب الوفد الجديد لا يسعى الى ايجاد شرح في الوحدة الوطنية او تلطيف وجه الديمقراطية كما يقال ، بل الذى يسعى الى ذلك هم أولئك الذين عادوا من جديد وللاسف الشديد الى تصنيف المواطنين الى مصريين مخلصين يتمتعون وحدهم بكامل الحقوق السياسية ومصريين منبوذين لانهم رجعيون او رموز الاقطاع ومن ثم يحرم عليهم ممارسه تلك الحقوق ؟ ولقد سبقهم الى ذلك اعداء الوحدة الوطنية

والديمقراطية في عهد رئيس السابق وقبل ثورة التصحيح لارهاب اصحاب الاراء الحرة او المعارضين واسكاتهم او تصفيتهم لكى يخلو الجولامركز القوى واتباعهم فيعيشوا في الارض فسادا . أن شعب مصر الواعية لن يسمح بالعودة الى هذا التصفين الذى أسوء استعماله لعزل بعض المواطنين وإبعادهم عن الحياة السياسية .

أن حزب الوفد الجديد يتجه ببرأجه الى المستقبل ولا يفكر أبدا في العودة الى الوراء و يود في الوقت ذاته أن يطمئن أولئك الذين ازعجهم قيامه خوفاً من ان يشاركهم الحكم او ان ينتزعه من ايديهم يوما ما ، انه لا يسعى الى الحكم ولا يرغب فيه فالتركة التى ورثناها عن العهد السابق غارقة في الديون المثقلة في المشاكل المتراكمة خلال ربع قرن أو يزيد . مسئولية علاج ما نحن فيه واستنباط الحلول الموقته او الجذرية لمشاكلنا انما تقع بالدرجة الاولى على من خلقوها او تسببوا فيها ، وان كان حزب الوفد كتنظيم سياسى لن يتوانى عن المشاركة بالرأى والفكر والتوجيه في كل ما يتصل بمصالح بلادنا ومصالح شعبنا ، الوطن للجميع وليس وقفاً على فريق دون فريق ولا على حزب دون آخر .

ومن عجب ان تتم القيادة السياسية لحزب الوفد الجديد بالمشاركة في افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو وبالخضوع للملك وقوات الاحتلال البريطاني او مساندتها مع ان رئيس الحزب المعنى بالذات « فؤاد سراج الدين » هو احد اربعة من قيادات حزب الوفد القديم ( مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين ومحمد صلاح الدين وابراهيم فرج ) اصبروا على الغاء — معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ونفذوه عام ١٩٥١ فاشعلوا حرب تحرير في منطقة القتال ضد قوات الاحتلال كان لفؤاد سراج الدين بالذات دور كبير فيها ، وهم وان كانوا هادنوا الملك فيما لا يمس الصالح العام ( وليس من المفروض ان يكون رئيس الدولة ووزرائه على خلاف مستمر ) فقد عادوه عشرات المرات مما حل فاروق والده الملك فؤاد من قبله على اقالة الوزراء الوزارات الوفدية بزعمه الرئيس مصطفى النحاس خمس مرات بين عام ١٩٢٨ وسنة ١٩٥٢ الامر الذى لا مثيل له لاية وزارة حزبية حائزة على ثقة المجلس النيابى في اى دولة من دول العالم .

واذا كان السماح لحزب الوفد الجديد بالظهور على المسرح السياسى يمارس نشاطه الى جانب الاحزاب الثلاثة الاخرى قد اعتبر بحق علامة ظاهرة على الطريق نحو الديمقراطية واطلاق الحريات السياسية التى حرم منها الشعب طويلا

في عهد الرئيس السابق ، فان اية محاولة لنسف الحزب بعد قيامه أولا رهابة وشله للعصف بقياداته قد ينظر اليها كمؤثر خطير على العودة من جديد الى الحكم المطلق ونظام الحزب الواحد ، فليست الاحزاب الثلاثة الاخرى القائمة في اصلها ، الا فروعاً للاتحاد الاشتراكي الذي لفظه الشعب وثبت فشله كتنظيم سياسى اوحده كما فشل كل من الاتحاد القومي وهيئة التحرير من قبل .

ويأسف حزب الوفد الجديد بوجه خاص للتفكير في بعث العزل السياسى الذى عرفته البلاد في احلك سنوات حكم رئيس الجمهورية السابق عندما غاب القانون وديست العدالة وتحكم الاستبداد واقتطعت الجريات ، ورغم تأكيد السيد رئيس الجمهورية الحالي شخصيا وفي اكثر من مناسبة على انه لا مكان للعزل السياسى في ظل الدستور القائم الصادر عام ١٩٧١ وسيادة القانون . ولقد طرحت فكرة العزل السياسى عند مناقشة مشروع قانون الاحزاب السياسية في مجلس الشعب الحالي (والذى اصبح القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧) واتفقت كلمة الحكومة والمجلس على انه لا عودة الى العزل السياسى ، وأكد هذا المعنى الامين الاول للجنة المركزية في بيانه عند اعلان قيام حزب الوفد الجديد بالذات ، فذكر ان من بين مؤسسى الحزب عددا من المعزولين السياسيين السابقين الذين استردوا حقوقهم السياسية كاملة في ظل سيادة القانون والشرعية الدستورية .

ولقد كفل القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ للاحزاب الجديدة التى تؤسس طبقا لاحكامه ومن ثم لحزب الوفد الجديد الامان والاستقرار ولا تتعرض للمساس بها او بقيادتها او لوقف نشاطها او حلها وتصفيها الا في الحالات وبالاجراءات المنصوص عليها فيه وتمت الاشراف المباشر وغير المتحيز للقضاء الادارى لمجلس الدولة . وليس في قانون الاحزاب المذكور ما يسمح لاي جهة بعزل قيادات اى حزب قائم دون صدور حكم قضائى نهائى بادائه هذه القيادة كلها أو بعضها في جريمة من الجرائم كالاخلال بالوحدة الوطنية او السلام الاجتماعى ... ومن هنا كان التفكير في تعديل التشريع القائم مع الاستعانة على ذلك بالمادة ١٥٢ من الدستور التى تحيز لرئيس الجمهورية ان يستغنى الشعب في المسائل العامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا .

وواضح من البيان الرسمى المذاع مساء الاحد ١٤ مايو وبوده المطروحة في الاستفتاء العام ان الغرض هو دعوة مجلس الشعب ، تحت تاثير قرار شعبى لم تتوافر له كبلاسف ومائل التوعية والترشيد الضرورية ، وتوجه وسائل الاعلام الحكومية

نحو اتجاه معين لاستصدار تشريعات محصلها تقرير العزل السياسى مع تطبيقه بأثر رجعى على قيادات بعض الاحزاب السياسية القائمة وعلى رأسها حزب الوفد الجديد، وتقييد الصحافة بما فى ذلك الصحافة الحزبية باغلاق جريدة واقتال باب الرزق فى وجه فئات من المواطنين بسبب عقائدهم .

والنتيجة الحتمية لكل ذلك شتى اولم نشأ ، هى اضعاف المعارضة واذلالها فيخلو الجو لحزب مصر العربى الاشتراكى وانصاره لينفردوا بالحكم والبت فى مسار البلاد دون رقيب أو حسيب من جانب معارضة غدت ذليلة ومستأنسة .

وفى هذا الكفاية لبيان ما فى مثل تلك التشريعات المرتقبة من خطورة على الديمقراطية والحياة السياسية واحتمال مخالفتها لأكثر من مادة من مواد الدستور القائم ، وما فى استخدام المادة ١٥٢ من الدستور الخاصة بالاستفتاء فى تلك الاغراض من تجاوز يشوب القرار الادارى والسياسى فيبطله ، فلوجاز تعديل احكام القوانين القائمة على تلك الصورة واستنادا الى المادة المذكورة واعتقادا بانها تحيز مالا يميزه التشريع العادى غير المسبوق فى استفتاء لاصبحت حياة المواطنين وحياتهم واموالهم فى خطر والاستفتاء الشعبى كما هو معلوم سلاح ذو حدين يمكن ان يكون مظهرا تطبيقيا للديموقراطية كما يمكن أن يكون وسيلة لدعم الحكم المطلق وراء ستار من الديمقراطية والشواهد كثيرة على ذلك فى تاريخ غربنا من الشعوب مما حدا ببعضها الى تجنب هذا النوع من الاستفتاء او احاطته بسياس من التحفظات تحول دون اساءة استخدامه فلا يسخر مثلا لتعزيز سلطة الحاكم واطلاق يده ، او لانتقاص من الديمقراطية أو لتضييق الخناق على الحريات والاحزاب السياسية . وهذا للأسف هو حال التدابير المقترحة فى الاستفتاء وعلى يد مجلس الشعب للحزب الحاكم فيه أغلبية ساحقة ومتسلطة يمكن ان تتخذ منها الحكومة وسيلة لتكليم الافواه والسيطرة على الفكر وحرية التعبير عن الرأى فلا يمرؤ احد على النطق بغير ماترمى ، ولا يتحرك فكر او ينطق راي الا فى نطاق الدائرة التى ترسم هى حدودها . كل ذلك تحت ستار تصحيح مسار الديمقراطية ، وتذرها ببعض تجاوزات لا تخلو منها للأسف اية تجربة للديموقراطية والحياة الحزبية فى اى بلد ، مما يهدد بالعودة الى الورا لنظام الحكم المطلق ولشكل من اشكال الديمقراطية المقيدة والموجهة تضيق بها الحياة السياسية التى استرشدنا بها خيرا بعد اطلاق حرية تكوين الاحزاب نوعا ما .

وأيا كانت نتائج الاستفتاء فليس من شأنها كما ذكرنا ان تصحح بطلاننا دستورياً يتميزه مسبقاً . فالاستفتاء لم تكن أبداً أداة لتصحيح البطلان اولاً لجازته مقدماً ، بل وسيلة استطلاع للتعرف على الرأى العام فى امر من الامور لهذا يراعى فى المسائل التى تطرح فى الاستفتاء البساطة والايجاز فى الصياغة لكى لا تتطلب من المواطن مجهوداً ذهنياً ووحدة الموضوع فتعدد الموضوعات يريك المواطن فلا يدرك ماذا يوافق عليها وماذا يرفضه ؟ وعدم إستيفاء تلك المواصفات يجعل من الاستفتاء كما يؤكده رجال الفقه الدستورى مظهرة سياسيه غير ذات جدوى فى استخلاص رآى الجماهير . والاستفتاء المحدد لاجرائه باكر الاحد ٢١ مايو سنه ١٩٧٨ لا ينصب على موضوع واحد محدد بل برنامج او بيان متعدد النقاط والفقرات لا يستطيع الشخص العادى استيعابها بسهولة والاجابة عليها بنعم او لا ، بل سيقف المواطن امامها حائراً لاسيما أن بعض عبارات ذلك البيان الرسمى هى من الشمول والابهام ، بحيث يصعب على غالبية المواطنين الالمام بحقيقة مضمونها فضلاً عن أثارها ومضاعفاتها مما يفقد هذا الاستفتاء قيمته الحقيقية حتى كوسيلة للتعرف على الرأى السياسى للجماهير بالنسبه لكل فقرة من الفقرات المطروحة فى الاستفتاء .

**من أجل ذلك كله .**

**يقرر حزب الوفد الجديد .**

أولاً — عدم الموافقة على ماتضمنه البيان المطروح فى الاستفتاء من اتجاه لفرض — قيود جديدة على حرية تكوين الاحزاب السياسية وحققا فى اختيار قياداتها وفى اصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن رأيا دون التقييد بالحصول على الترخيص المشار اليه فى قانون تنظيم الصحافة .

ثانياً — عدم الموافقة على ماتضمنه البيان المذكور من اتجاه لفرض قيود جديدة على الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين ، فحرية الفكر والتعبير عن الرأى وحرية الصحافة المساواة بين المواطنين هى الحقوق والواجبات العامة طبقاً للمادة ٤٠ من الدستور .

ثالثاً — رفض ماتضمنه البيان المشار اليه من اتجاه لبعث العزل السياسى الذى عرفته البلاد بعد ثورة ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ تأميناً للثورة فى ظروف استثنائية وموقوته انتهى اجلها وبحيث رد للمعزولين بعدها كامل حقوقهم السياسية حتى قبل

نهاية عهد رئيس الجمهورية السابق سواء أكان هذا العزل نتيجة لقرار مجلس قيادة الثورة الصادر في أبريل عام ١٩٥٤ أو كان نتيجة محاكمات سياسية على يد محاكم استثنائية لم تتوافر فيها — الضمانات القضائية الضرورية . .

وليس من المعقول أو المستطاع أن يفكر أحد اليوم في عزل أولئك السياسين من جديد لذات الأسباب لما في هذا الاجراء كما ذكرنا من تنكر للحقوق المكتسبة بعد التسليم بها ، واهدار لكرامة المواطن ، وانتهاك لابطسب حقوق الانسان المعترف بها دوليا .

رابعاً — انه لا يطمأن الى الاستفتاء المذكور للأسباب السابق شرحها ولانه يستهدف فيما يستهدفه التمهيد للاطاحة بقيادات حزب الوفد الجديد بالذات لما لها بفضل كفاحها الطويل من شعبية وخبرة مكتسبة وتأثير فعال في العمل السياسي ، وذلك رغم كما الحملات الصحفية الرخيصة التي شنت وتشن لتشويه سمعة هذه القيادات ، وأدت على العكس الى مزيد من الالتفاف حولها ولم يعد الشعب الواعي يستجيب لمثل تلك الاباطيل .

#### وختاماً .

أن العديد من الموقعين على أصل هذا البيان قد افنوا حياتهم في الدفاع عن التحرر والحريات والديمقراطية وهم جميعا على استعداد — مواصلة الدفاع بكافة الوسائل المشروعة المتاحة لهم عن هذه القيم التي امنوا ويؤمنون بها ضد ايه محاولات للانتقاص منها . وحتى اذا لم يوفقوا في مساعيمهم لأسباب قاهرة خارجة عن ارادهم ، فان الخاسر لن يكون هو حزب الوفد الجديد بل قضية الحرية الديمقراطية في هذا البلد الذي كافح طويلا من أجل الحصول على استقلاله في مواجهة الاجنبى المحتل ومن أجل تدعيم الحكم النيابى الديمقراطى فى الداخل ضد كل من سولت له نفسه الانتقاص من عليها .

أن الديمقراطية التى نريدها لشعبنا هى حق أصيل لهذا الشعب وليست منحة من أحد يقن بها عليه فيستردها متى يشاء ويصوغها ويكيفها كما يريد . أن ذلك العهد الذى يتحكم فيه حاكم بمفرده أو مراكز قوى فى حاضر البلاد ومستقبلها قد انتهى ولن يعود ، ومن هنا كانت فرحة الشعب بتصحيح المسيرة فى ١٤ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ فلا يصح أن تقترن تلك

الذكرى المحسنة باجراءات وتدابير بالرجوع الى الماضى باسم صيانه  
الديمقراطية .

اننا ندعو أن يكون شعارنا دائما في العمل السياسى ذلك القول المأثور  
الحالذ الذكر للزعيم سعد زغلول « الحق فوق القوة والامة فوق الحكومة » .  
والله نسال أن يوفقنا ويسدد خطانا جميعا  
على طريق الصواب .





مقال  
مصطفى  
أمين  
عرب

الديمقراطية



بعد اسقاط عضوية الشيخ عاشور انطلقت اصوات الكتاب والصحفين  
في مصر والعالم العربي ينددون بالديكتاتورية المقنعة رغم أن الصحف  
الصفراء في مصر كانت تطبل وتزمر للسادات وحزبه وحكومته ..  
وهذا مقال من اصدق المقالات غداة فصل الشيخ عاشور من مجلس  
الشعب تحت عنوان فكرة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧٨ بالاعخبار بقلم  
مصطفى أمين



## « فكرة »

عند تصويت مجلس الشعب على اسقاط الشيخ عاشور قال النائب اليسارى أبو العز الحريرى « أنا معترض »

فارتفعت أصوات تقول ( طز ) والديمقراطية هى أن نحترم رأى الآخر معها خالفنا ، ولا نقول « طز » والفرق بين الديكتاتورية والديمقراطية ان من يقول « لا » فى الديكتاتورية تقطع رقبتة أو يذهب وراء الشمس ومن يقول « لا » فى الديمقراطية يبقى على قيد الحياة .

وسوف نحتاج الى فترة من الوقت لتتدرب على احترام رأى الآخر ، وأن نتعلم ان المناقشة هى اشبه بمباراة للتنس وليست هى معركة فى ميدان القتال . فالذين يتلفون اليوم قد يتفوقون غدا ، والذين يقتنعون برأى معين فى وقت من الاوقات قد يعدلون عنه الى رأى مخالف فى أوقات أخرى .

وسوف تساعد الديمقراطية كثيرا اذا ما احترمنا الذين يخالفوننا فى رأى احترامنا لانفسنا ، واذا ما عرّفنا الان المناقشة البرلمانية هى تبادل رأى لالقاء طوب ، وان المفروض أن مجلس الشعب هو اعلى منبر تقف عليه الأمة ، ولهذا يجب على الذين يجلسون فوق القمة الا يرددوا الكلمات التى تقوها نحن الذين فى السفح . والشعب المصرى قد بلغ سن الرشد السياسى ، ولا تعجبه البذاءة ، وانما تعجبه الحجة ، وبهذه الدليل ، وعمره الرأى المدرس .

الديمقراطية ليست شعارات تتردد ، ولا هى كلمات تكتب ، وانما هى روح وممارسة واسلوب فى الجدل السياسى .

اذا اخطأنا يوما فى هذه الممارسة ، فليس هذا نهاية للديمقراطية ولكن هذا هو بداية ها .

وإذا حدث في يوم ما ان أصيبت الحرية بجرح ، فهذا الجرح لن يقتلها ، بل سوف يجعلها أكثر مناعة ، وهي تمضي في طريقها ..

اننا نعلم تماما ان طريق الحرية والديمقراطية والعدالة ليس سهلا ، ونحن نعلم ان الديمقراطية لها خصوم واعداء ومتربصون ، ولكن نعلم قبل كل شيء ان هذا الشعب متمسك بالديمقراطية ، مؤمن بها ، حريص عليها ، ولن يقبل التفریط فيها .

وحراسة الديمقراطية تكون بممارستها وتثبيت اقدامها والايمان بها .

أوراق  
مباحث  
من  
عن

أبو العز الحريري وزملائه





## أوراق من قضية أبو العز الحريرى

مباحث أمن الدولة  
« فرع الاسكندرية »

بشأن كل من :

- |                                  |                                     |
|----------------------------------|-------------------------------------|
| ١ ) ابراهيم محمد سيد أحمد        | ٢ ) ابو العز حسن الحريرى            |
| ٣ ) عبدالمز محمد على عماره       | ٤ ) محمد أبو الدرداء محمود المعلاوى |
| ٥ ) نبيل محمود نصر               | ٦ ) عبد العزيز فهمى السباعى يوسف    |
| ٧ ) مصطفى محمد عبد الحميد الراعى | ٨ ) محمد حسن حسين بخيت              |
| ٩ ) فايق عبد الحليم الشاذلى      | ١٠ ) السيد عبد المنعم محمود بكر     |

السيد المستشار/ المحامى العام بالاسكندرية

بالنسبة لطلب سيادتكم الافادة بالمعلومات السياسية عن المذكورين .  
نرسل لسيادتكم عدد ١٠ مذكرة بالمعلومات المتوفرة لدى الفرع عن نشاط  
المذكورين بعاليه المتهمين فى القضية رقم ٩ أحوال الجمرك بتاريخ  
٧٨/٥/١٧

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مفتش مباحث امن الدولة « فرع الاسكندرية »  
لواء ( محمود مرزوق )

. ١٩٧٨/٥/١٧

### « مذكرة » (١)

#### بشأن/ مصطفى محمد عبد الحميد الراعى

- المذكور من مواليد ١٩٤٦/١٢/٢٩ — رقيب أول بالقوات المسلحة ومقيم ٢٢ ش سيدى عبد ربه قسم الجمرك .
- المذكور من المؤيدين لفكر حزب التجمع الوطنى التقدمى والمتعاطفين مع اعضائه .

### « مذكرة » (٢)

#### بشأن/ السيد عبد المنعم محمود بكير

- المذكور من مواليد ١٩٥٩/٧/١٢ عامل زهرات بشركة بترول المكس ومقيم ٢ ش الموازىنى بالجمرك .
- المذكور من المؤيدين لفكر حزب التجمع الوطنى والتقدمى والمتعاطفين مع اعضائه الماركسيين .

### « مذكرة » (٣)

#### بشأن/ فايق عبد الحليم الشاذلى

- المذكور سن ٢٤/ عامل بشركة مصر للاستيراد والتصدير و يقيم ١٣ ش الشباكى بحرم بك
- المذكور من أعضاء حزب التجمع والمؤيدين لفكر ابا العز حسن الحريرى الشيوعى .

### « مذكرة » (٤)

#### بشأن/ نبيل محمود منصور

- المذكور من مواليد طنطا ١٩٤١/٥/٢٨ — مدرس كيمياء ببها و يقيم ١٦ شارع ابن قوير ببها .
- المذكور ماركسى وهو عضو نشط بحزب التجمع الوطنى التقدمى وعل اتصال بسكرتارية الحزب بالقاهرة .

### « مذكرة » (٥)

بشأن/ ابراهيم محمد سيد احمد

المذكور من مواليد ١٩٤٢/١٢/٢٦ — عامل بشركة الفزل الاهلية بكموموزو ويقم ٢٠ شارع التجارة — كفر مينا البصل .

المذكور ماركسى — وهو من أعضاء حزب التجمع الوطنى التقدمى بالاسكندرية

سبق تفتيش منزله بحثا عن منشورات عدائية بترشيح احمد محمد مصطفى فى القضية رقم ١٢٦٤ جنابات كرموز عام ١٩٧٨ .

### « مذكرة » (٦)

بشأن/ عبدالمعز محمد عل عماره

المذكور من مواليد كرموز فى ١٨/١٠/١٩٣٢ — حصل بحة النقل العام بالاسكندرية و يقم ٤ شارع أحمد بخت راجب باشا .

المذكور ماركسى ومن العمال الائتازيين ومشيرى البلبله فى صفوف العمال وعضو بحزب التجمع الوطنى التقدمى بالاسكندرية .

### « مذكرة » (٧)

بشأن/ عبد العزيز فهمى السباعى يوسف محمد

المذكور من مواليد القليوبية فى ٩/١٠/١٩٤٩ — يعمل بمديرية التربية والتعليم بالبحيرة و يقم بشارع الدكتور/ عبدالرحمن عوده منزل كامل خليل .

ماركسى — من أعضاء حزب التجمع الوطنى التقدمى

### « مذكرة » (٨)

بشأن/ محمد حسن حسين بخت

المذكور من مواليد السويس فى ١٦/٢/١٩٥١ — موظف بمديرية التكوين بالاسكندرية ومقيم ١٠٨ ش الامان بالوديان .

المذكور ماركسى ومن أعضاء حزب التجمع الوطنى التقدمى بالاسكندرية .

## «مذكرة» (٩)

بشأن/محمد أبو الدرداء محمود العلاوى

- المذكور من مواليد اسكندرية فى ٢٥/٢/١٩٤٤ — مساعد كيمائى بـشركة الورق الاهلية و يقيم بـ ٢٦ شارع الغرفة التجارية — قسم العقار بن .
- المذكور شيوعى وعضو تنظيم الحرب الشيوعى المصرى .
- عضو سكرتارية حزب التجمع الوطنى التقدمى بالاسكندرية .
- سبق القبض عليه عدة مرات لنشاطه الشيوعى بتاريخ ٢١/١/١٩٧٧ فى القضية رقم ٧٧/١٠٠ حصر أمن دولة للعليا .
- «مذكرة» (١٠)

بشأن/أبو العز حسن على الحريرى

- المذكور من مواليد المحلة الكبرى فى ٢/٦/١٩٤٤ — يقيم ٩١ شارع مصطفى مختار قسم محرم بك — سبق فصله من عمله بمشروع فوسفات الحمراء بن بالصحراء الشرقية لعدم تنفيذه قرار نقله .
- تشير المعلومات المتوفرة لدى الفرع :
- انه عضو مجلس الشعب/ عمال عن دائرة كرموز .
- انه عضو قيادى بالحزب الشيوعى المصرى .
- انه عضو قيادى والمسئول السياسى بحزب التجمع الوطنى التقدمى بالاسكندرية .
- دأب المذكور على إثارة المواطنين وإشاعة البلبلة فى أوساطهم مستغلا معاناه القاعدة الجماهيرية ومشاكلها الاقتصادية فى محاولة منه لاستقطاب أكبر عدد منهم لصالح الحركة الشيوعية وحزب التجمع الوطنى التقدمى الذى ينتمى إليه — وكان يعلن دائما أثناء تجوله بدائرة الجمرك والمنشية الانتخابية أن مروره وحضوره للدائرة ليس من أجل الانتخابات ولكن هى فرصة مواتيهِ لهم ( اى الشيوعيين ) للتحرّك لتعويق النظام وتعريضه وكشف خياناته وانحرافاتهِ .

وهو في سبيل ذلك يقوم بقلب الحقائق وتشويهها ومحاولة النيل من شخص رئيس الجمهورية وذلك بتحريض المواطنين على عدم حضور الاستفتاء الذي سيجرى يوم الاحد القادم مرددا بأن في ذلك تكلم لافواه الجماهير- لان رئيس الجمهورية لا يريد أن يعلن أحد رأيه الحر ويهدف بهذا الاستفتاء الى القضاء على المعارضة لتخلوله الساحة وان موقف رئيس الجمهورية واضح في محاولته الغاء اليسار والوقد ونقده لنقابة المحامين .

كما سبق أن تكلم المذكور على ماورد في خطاب السيد رئيس الجمهورية الاخير من أنه وجد مليون جنيه في حسابه متسائلا بأنه يجوز لاي دولة أو شركة أجنبية لها مصلحة في عمل تجارى معين بمصر تدفع عمولة بمصر مليون جنيه مقابل إنهاء بعض مصالحها في البلد . موضحا ان الاستفتاء قصد به الايتعرض أحد لمثل هذه المواضيع .

كما أنه دائم التردد بأن الرئيس السادات قد أعاد الاقطاع مرة أخرى حيث سمح للسيد/ عثمان احمد عثمان بامتلك ٦٠ ألف فدان بحجة تخصيصها للامن الغذائي كما أنه عاد بمنح الامتيازات لعدد ٩٩ عاما كما فعل في مشروع استغلال هضبة الازهرام .

هذا وقد سبق له أن اعلن في مؤتمراته مرارا بأنه طالب بتوجيه تهمة الخيانة العظمى للسيد رئيس الجمهورية ، بشرط أن يشاركه في ذلك بعض أعضاء مجلس الشعب - وذلك عند نقده في الحديث عن مبادرة السلام وزيارة الرئيس للقدس .

سبق القبض عليه عدة مرات في القضية رقم ١٠ جنح أمن دولة عليا لسنة ١٩٧٥ لاتهامه بالشيوعية - وكذلك في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ حضر تحقيق نيابة شرق اسكندرية للتحريض على الاضراب والاعتصام .



### أيدولوجية ١٥ مايو

من أطرف الاحداث التى وقعت فى عصر الديكتاتورية (٧٠-١٩٨١) ظهور الحاجة إلى نظرية لما يسمى بـ ١٥ مايو، لمواجهة نظرية ثورة يوليو التى تبلورت فى الميثاق، وقد تولى صياغة هذه الايدولوجية المسماة بالاشتراكية الديمقراطية د. صوفى أبوطالب رئيس جامعة القاهرة وقتذاك وقد تلقفها السادات وقدمها لاجراء حوار عليها باعتبارها أيدولوجية المجتمع المصرى كله





١٥ مايو

ملاحظات  
حزب  
التجمع  
عالم  
ايدلوجية

١٥ مايو (١١)



لا خلاف على أن بلادنا تجتاز مرحلة دقيقة للغاية تواجه فيها أزمات بالغة التعقيد وطنية وقومية ، واقتصادية واجتماعية . ولا خلاف أيضا على أن الازمة التي تعرضت لها الممارسة الديمقراطية الوليدة والتي تجسدت في القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ . كل هذا يتطلب ادارة اوسع المناقشات وأكثرها جدية على الصعيد الوطني والشعبي . وهي مناقشات يفترض أن تتوفر لها الضمانات الفعلية التي تسمح بتفاعل حقيقي وشمريين مختلف الآراء والتيارات الفكرية السائدة في البلاد .

غير أن حزبنا يلاحظ — وبالاسف — أن هذا الحوار قد بدأ في ظروف محدده لا يمكن بطبيعتها أن تسمح باجراء حوار وطني ديمقراطي بناء . ويرجع هذا الى الاسباب التالية :

١ — ان الحوار يجري في ظل قانون حماية الجبهة الداخلية الذي يخالف الدستور الدائم من حيث أنه يمس حرية المواطن في عقيدته ورأيه ، وحرية الصحافة والطباعة والنشر ، وحرية البحث العلمي والابداع الفني والثقافي ، فضلا عن انه يأخذ بعدد من الاجراءات الاستثنائية في مقدمتها العزل السياسي ، ورجعية التشريعات العقابية ، والمحاكم الخاصة .

٢ — أن الحوار يجري في ظل اجراءات بالغة الشدة تمس مبدأ الحصانة المقرر لاهضاء المؤسسة التشريعية العليا للبلاد . وانتهت باسقاط العضوية عن عضوين من اعضاء مجلس الشعب هم السيدان عبدالفتاح حسن وابوالعز الحريري .

٣ — أن الحوار يجري في ظل هيمنة شبه كاملة ، وممارسات شبه شمولية للحزب الحاكم أدت الى انفرده بكافة وسائل الاعلام ، وذلك بدءا من

الصحافة المسماة « بالقومية » الى الاذاعة والتليفزيون . وهى الوسائل التى لم تتوقف يوما عن ارباب المعارضين وفى مقدمتهم اعضاء حزبنا وحزب الوفد الجديد .

فهذه الظروف مجتمعة ، كفيلا بان تجهض اى حوار جاد وديمقراطى .

٤ — كان من المفروض أن تتشكل لجنة من جميع الاحزاب السياسية والشخصيات العامة ، وأن تتولى هذه اللجنة وضع قواعد ديمقراطية للحوار ، بما يضمن للرأى الاخر ان يعبر عن نفسه غير أن هذا لم يحدث واحتكر الحزب الحاكم لنفسه حق توجيه الحوار بالاسلوب الذى يراه فى المحافظات ، حتى انه يمكن القول بأن الحزب الحاكم طرح قضايا الاشتراكية الديمقراطية على نفسه ثم استمع الى نفسه وانتهى الى قنوات تخصه وحده .

فهذه الظروف المحيطة بالحوار ومجتمعه — لا يمكن أن تسمح بنمو حوار وطنى وديمقراطى بناء .

٥ — ولو اننا نظرنا الى مايجرى حولنا ، وبالتحديد الى القضية الوطنية التى يجب أن تحظى قبل غيرها من القضايا — بالاولوية المطلقة ، لا يمكن ان نلاحظ أن قضايانا الوطنية والقومية تدخل فى منعطف بالغ الصعوبة والخطر .

ولايرى يوم الا ويكشف عن فداحة الخطط الذى نفذته العدو الاسرائيلى بدعم من الصهيونية العالمية والامبريالية ليفرض السلام الذى يريده على المنطقة ويميد ترتيب الاوضاع فيها . مع اصراره المستمر على أن يأخذ الارض والسلام معا . وأن يضع قضية أمنة الخاص كشرط مسبق للسلام . ونعلم أن اجراءات الامن التى يطلبها تستدعى بطبيعتها تكثيف الوجود الاجنبى والامريكى خاصة على الارض العربية ، كما انه يمكن أن تنتهى — وهذا هو الاخطر — الى تصفية قضية فلسطين .

وهكذا وفى مثل الظروف الدقيقة والمحيطة بالقضية الوطنية والقومية كان الواجب ان يركز الحوار على هذا الجانب من قضايانا ولكن هذا لا يتم . ومن هنا

تجد القوى الوطنية نفسها في تناقض مؤلم : بين أن تركز كل انتباهها على مايجرى في معسكر الاعداء و بين أن تنصرف بكل قواها لتقول كلمتها في الورقة المطروحة التي يقال انها ستكون الاساس لايديولوجية يلتزم بها الجميع .

اذن ، فهذه الظروف المحيطة بالحوار — مجتمعة — لا يمكن ان تسمح بتفاعل حقيقى بين الاراء وطنى وديموقراطى وبناء .

### تحفظان أساسيان

وبإضافة الى ما تقدم ، وقيل أن تناقض القضايا الرئيسية المطروحة في الورقة المقدمة من د . صوفى أبوطالب يسجل حزبنا — التحفظين المبدين التاليين :

(١) انه ليس مما يخدم الوطنية وتطور الديموقراطية ان يصوغ فرد أو مجموعة محدودة من الافراد ، او حتى حزب بمفرده ، وثيقة يراد بها ان تكون ايديولوجية ملزمة للمجتمع ككل . فتل هذا السعى — حتى ولو خلصت النيات — لا يمكن أن ينتهى الا الى فرض ايديولوجية شمولية في مجتمع تتعدد طبقاته الاجتماعية وقواه وأحزابه السياسية . ويتحفظ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحى — من حيث المبدأ — على الاتجاه الى فرض هذه الايديولوجية الشمولية ، لأن اى تدعيم لها انما ينتهى الى مصادرة الرأى لا الاخر مصادرة تامة . وفى العادة تنتهى كل ايديولوجية من هذا القبيل الى ان تصبح نوعا من المذهب المغلق الذى لا يمكن أن يعمش الا في كنف اجراءات استثنائية ليس اقلها الاجراءات البوليسية .

(٢) وحتى اذا فرضنا ان مثل هذا الطموح امر مقبول — وهوليس كذلك — فان الحوار حول ايديولوجية تهدف الى ان تكون لكل المجتمع — لابد وان تهيأ لها الظروف الموضوعية لتكون محصلة — حركة فكرية وسياسية فى اوسع صفوف الجماهير . وهو الامر الذى لم يحدث . ولا أدل على ذلك من أن الوثيقة صدرت باسم د . صوفى اب طالب . وحتى مع التسليم بأن عدد من اساتذة الجامعة قد شاركوا فى صياغتها ، فان الوثيقة نطل مع ذلك حصيلة عمل مغلق ومنعزل ، الامر الذى يتضح اذا علمنا ان الاغلبية الساحقة من اساتذة الجامعة — بما فهم من اصحاب الرأى الاخر — لم يشاركوا فى صياغتها اى مشاركة .

## ملاحظات سريعة على المنهج

ان الايديولوجية — أى ايديولوجية بالمفهوم المتعارف عليه — هى نسق من الآراء والافكار السياسية والاقتصادية والفلسفية والاجتماعية التى توجد فى مجتمع معين ، وفى مرحلة تاريخية معينة . وهى تمثل رؤية شاملة لطبقة أو لحزب أو لجماعة محدودة من الناس . وهذه الرؤية التى تحكم مسلك اصحابها وتوجه نشاطهم قد تكون مرتكزة على عناصر علمية ، وقد تكون غير علمية . وتصبح — الايديولوجية علمية بقدر ما تؤسس على وعى صحيح بوقائع التاريخ .

وباتجاه حركته ، وبالواقع الفعلى الذى يعيشه المجتمع . فاذا لم تكن كذلك أصبحت الايديولوجية اقرب ما تكون الى الاسطورة التى تقوم على الوعى الزائف بتاريخ المجتمع ومشكلاته الراهنة .

- ويؤسفنا ان نلاحظ ان « الورقة » المقدمة من رئيس جامعة القاهرة قد ضربت عرض الحائط بأبسط مناهج البحث العلمى . ولذلك جاءت الورقة مليئة —
- بالاعطاء التاريخية الناتجة عن النظرة الذاتية الى وقائع التاريخ ، واجتزاء هذه الوقائع .
- وبالتناقضات غير المحلولة .
- وبالأحكام التى تحتل الكثير من الجدل .
- وبالمواقف المتحيزة والمفاهيم الغامضة ( المصطلحات ) .

وسنضرب فى هذا القسم من تقريرانا امثلة عن الاخطاء التاريخية والتناقضات التى وردت فيها .

### أخطاء تاريخية

١ — تذكر الوثيقة فى ص ١٩ — ٢٠ :

« ان الشعب المصرى توحدت صفوفه منذ فجر التاريخ وأقام نظمته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على اساس من التآخى والمساواة والتسامح فخلا تاريخه الطويل من الحروب القبلية والاقليمية والطائفية » .

وفى مكان آخر من ص ٢٠ يضيف ان الشعب المصرى بالنظم التى اقامها « نبذ كل صور الصراع الدموى والصدام الطبقي » .

وملاحظتنا على هذا الكلام ، بالاضافة الى انه نوع من الخطاب الانشائية ، انه ليس صحيحا من الناحية التاريخية فالقراءة الجادة لتاريخ مصر توضح أن قيام الدولة المركزية الواحدة قد استغرق بالضرورة وقتا طويلا من الصراعات والنزعات . والتاريخ المكتوب نفسه يحدثننا عن الملك مينا الذى وحد بالقوة العسكرية ، الوجهين القبلى والبحرى .

وبالاضافة فان التاريخ يؤكد انه لم يحدث ان اقيمت النظم السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية — فى مصر على اساس من التآخى والمساواة والتسامح . فعلى العهد الفرعونى ، وعلى الرغم من أن الفلاحين لم يكونوا رقيقا بالمعنى المحدد للكلمة ، الا انهم قد وقعوا باستمرار ضحية الظلم والاستغلال ، وانه كثيرا ما كانت تفرض عليهم اعمال السخرة لمصلحة فرعون والطبقة الحاكمة من كهنة ونبلاء وكبار الموظفين . وفى مواجهة هذه الاوضاع فان تاريخ مصر الفرعونية لم يخل من ثورات عنيفة كانت رد فعل على الظلم الواقع على الأغلبية العظمى من السكان ، ولم يختلف الحال كثيرا — بل لعله ان يكون قد ساهى الجهود التى تلت .. على ايام اليونان والرومان والمماليك والعثمانيون . وهى عهود امتلأت ايضا بجميع انواع الصراعات السياسية والاجتماعية والطائفية والفكرية . ويمكن ان نضيف ايضا ان المجتمع العربى — لم ينجح بعد وفاة عمر بن الخطاب فى ان يكون المجتمع الذى اشار اليه د . صوفى ابوطالب — وهو مجتمع التآخى والمساواة والتسامح ، مع اننا نعرف نبل الرسالة التى حملها الاسلام الى هذا المجتمع .

٢ — فى ص ٣٨ وعند الحديث عن ثورة ١٩١٩ تذكر الورقة ان سعد زغلول قاد ثورة ١٩١٩ . ويلفت النظر ان الوثيقة تنفادى تماما الاشارة الى حزب الوفد ، مع ان الثابت تاريخيا ان دور سعد زغلول القيادى فى الثورة المصرية لم يكن مجرد اجتهاد فردى منه ، وانما تحقق من خلال ارتباطه بحزب الاغلبية الساحقة فى ذلك الوقت وهو حزب الوفد المصرى .. ولا أدل على ذلك من انه عندما نفى سعد زغلول تعاقبت على قيادة الوفد اثناء غيابة ثلاث مجموعات قيادية اخرها كان بقيادة عبدالرحمن فهمى .

٣ — تذكر الوثيقة فى ص ٤٠ « ان الافكار الاشتراكية والافكار الشيوعية والصورة التى يكون عليها بناء المجتمع فى ظل هذين المذهبين لم يكن لهما صدق فى نفوس المصريين عامة والمثقفين منهم خاصة .

و يلاحظ على هذا الكلام ان وقائع التاريخ الملموسة لا تؤيد ما تذهب اليه الورقة . فن ناحية يلاحظ لكل من تتبع نشأة وتطور الافكار الراديكالية عموما ، والاشتراكية بوجه خاص انها كانت تواكب نمو الوعي الوطنى عند المفكرين كما كانت تمثل النمو الطبيعى للاجنحة المتقدمة فى داخل الحركة الوطنية فى مصر .

فالثابت ان الفكر الاشتراكى ، فى مصر قد شق طريقه منذ القرن التاسع عشر فى كتابات رفاعة الطهطاوى ، التى تتفق فى جوانب منها بعض افكار كارل ماركس عن العمل وفائض القيمة . فقد رفض الطهطاوى ان يعتبر راس المال مصدر القيمة فأكد على أن العمل هو المصدر الاساسى للثروة .

وفى الفترة التى امتدت من اواخر القرن التاسع عشر الى ثورة ١٩٥٢ جذب الفكر الاشتراكى بمختلف مدارسه الماركسية وغير الماركسية ، العديد من طلاب البعثات الى اوروبا واعداد اكبر عدد من المثقفين المصريين . ولاننسى هنا أن نشير الى فكر الزعيم الوطنى محمد فريد الى ارتباطه بالحركة الاشتراكية فى اوروبا وفى وقت مبكر وبعدد من الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية . وهو الذى حيا قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ ومن الثابت تاريخيا ان قطاعات متزايدة من المثقفين المصريين قد تعرفوا ايضا على افكار شبلى شميل ، وسلامه موسى ، ومصطفى حسين المنصورى ، ونقولا حداد ، وعمود غزى وعزيز مبرهم ، هذا بالاضافة الى المجالات الاشتراكية العديدة التى ظهرت فى اوقات مختلفة فى الحقبه المشار اليها .

وعندما نذكر هذه الانخراط التاريخيية التى وقعت فيها الورقة فان الوفاء لتاريخ مصر يحتم ان نقرا آسفين ان معالم هذا التاريخ لم تلمس فى كتاب كما طلمست فى كتاب « اشتراكيتنا الديموقراطية وانا لتتساءل كيف يمكن ان يقال مثلا ان تاريخ مصر فى المرحلة من ١٩١٩ ، ١٩٥٢ كان مجرد مؤامرات من الانجليز والقصر لخلق زعامات جديدة واحزاب جديدة تنافرت واستنفدت جهودها فى تراشق الاتهامات ؟ كيف يمكن ان ننسى ان هذه الفترة شهدت النضال ضد استبداد السراى من اجل حكم دستورى ديموقراطي وشهدت معارك النضال الوطنى المشبوبة والعديدة من اجل جلاء قوات الاحتلال من انتفاضات ١٩٣٥ الوطنية الى معارك الاربعينات الشعبية الوطنية ودور لجنة الطلبة والعمال فيها الى الكفاح المسلح فى منطقة القناة الذى شارك فيه بعض ضباط الجيش ورجال البوليس ، الى



تطوع ضباط الجيش المصرى لمحاربة الصهيونية قبل حرب ١٩٤٨ ثم لانسى معارك الشعب من اجل العدالة الاجتماعية :

فن كفاح العمال من اجل حقوقهم فى التنظيم النقابى المستقل وتحسين ظروف العمل الى حركات الفلاحين من اجل الارض .

### تناقضات غير محسوسة

والى جانب الاخطاء التاريخية وفقدان الوعى لتاريخ مصر تحمل « الورقة » بتناقضات غريبة لاتجد تفسيراً او تبريراً .

١ - ففى ص ٤١ تذكر « الورقة » ان النظام البرلمانى الذى اخذ به دستور ١٩٢٣ - على ماشابه من عيوب فى التطبيق - كان خير مدرسة لتعليم الديمقراطية السياسية وتنمية الوعى السياسى للشعب . ولكن بالرجوع الى ص ٣٩ تذكر الوثيقة ان كلمة الديمقراطية ظلت فى تلك الفترة شعاراً خالياً من مضمونه الحقيقى . فأى القولين هو الصحيح ؟

٢ - فى ص ٧٧ تتحدث الورقة عن ضرورة عدم استبعاد بعض الفئات من المشاركة فى سلطة الحكم وعن ضرورة استبعاد الاجراءات الاستثنائية . ثم يذكر فى ص ٨٧ أن القوانين الفت العزل السياسى . وفى الوقت نفسه يعلم مقدم « الورقة » ان القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ قد فتح الطريق امام استبعاد بعض الفئات من المناصب القيادية وعزل البعض الآخر . فكيف نحل هذا التناقض ؟

٣ - وفى ص ٨٦ تقف الورقة ضد « احتكار الثروة من جانب قلة فى المجتمع » . وفى ص ٩٠ تعلن الوثيقة ان لكل انسان حسب كسبه المشروع . ومن المعلوم ان الانفتاح الاقتصادى قد ضاعف من ثروات البعض بطريقة خرافية ، ومن خلال اعمال لاتضيف الى النتائج القومى اى اضافة حقيقية فكيف نحل هذا التناقض ؟..

٤ - تذكر الورقة ص ٨٠ « أن الرقابة القضائية هى التى تضمن شرعية تطبيق مبدأ سيادة القانون لانها تمثل ضمانه حقيقية للأفراد فى مواجهة السلطة . وهذا لايتأتى الا بكفالة استقلال القضاء ... واستقلال القضاء وحصانه ضمانات أساسيان لحماية الحقوق والحريات » لكن

الورقة تعود في ص ٨١ لتؤيد اختصاصات المدعى العام الاشتراكي  
الذى « يمارس — كما تقول الورقة اختصاصات ذات طبيعة قضائية  
بالرغم من انه ليس جزءا من السلطة القضائية » فكيف تدافع  
« الورقة » عن استقلال القضاء وتدافع في الوقت نفسه عن سلطة غير  
قضائية تمارس اختصاصات ذات طبيعة قضائية ؟ .

٥ — تذكر الوثيقة في ص ٩٨ أن خطة التنمية يجب ان تقوم على أساس  
ديموقراطى أى بعد مناقشتها مناقشة جادة وعلى أوسع نطاق .. الخ ..  
وفي الوقت نفسه يعلم الراى لعام ان الخطة الخمسية « ١٩٧٨ —  
١٩٨٢ » اعتمدها مجلس الشعب دون ان يناقشها وانه لم تجرى مناقشتها  
على الاساس الديموقراطى الذى اشارت اليه الورقة فكيف تفسر الوثيقة  
هذا التناقض بين الشعار المرفوع وبين التطبيق العملى ؟

وبعد ، فلسوف نرى فيما بعد كيف ان الاخطاء التاريخية والتناقضات سوف  
تتكاثر عندما تصطلح — في مناقشة القضايا الرئيسية التى طرحها الورقة بالاحكام  
التي تسيّر الجدل ، وبالمواقف المسبقة ، وبجهاز كامل من المفهومات أو  
المصطلحات الغامضة .

خالد محيى الدين  
سكرتير عام حزب التجمع

---

رقم الایداع

۸۳/۵۹۳۱

---

ترقیم دولی . - ۰۱۶ - ۱۴۳ - ۹۷۷









## هذا الكتاب



في صباح يوم ١٤ مايو سنة ١٩٧١ قدم الى السادات - بناء على طلبه - طلائع مشوبا بالرية من ثلثي اعضاء مجلس الامة لاسقاط العضوية عن رئيس المجلس ووكيليه ١٥ عضوا آخرين بتهمة انهم « انزلقوا في عملية خسية هدفها طعن الوحدة الوطنية » ، وبعد أقل من عشر ساعات قرر المجلس اسقاط عضويتهم مخالفا بذلك نص المادة ٩٣ من الدستور ومخالفا لائحة المجلس نفسه .

وقبل هذا بالثني عشر يوما فضل على صبرى عضو اللجنة التنفيذية العليا والحائز على أكثر الاصوات في انتخابات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، ولم يقدم السادات سببا واحدا لهذا الاجراء ..

ويذكر هيكمل في كتابه القيم « حريف الغضب » صفحة ١١٦ ، ١١٧ الطبعة العربية ان ديمقراطية السادات كانت محاطة بكثير من الضباب على احسن الاحتمالات ، فلقد ذهب في مناسبة ١٤ مايو يتحدث الى مجلس الامة وخلال حديثه قال بوجهها خطابه للمجلس « لقد قررت ان احيى الى هنا لاثمحت اليكم بوصفكم اعضاء مجلس الشعب » ثم اضاف « وعلى فكرة ان اسم مجلسكم الان لم يعد مجلس الامة وانما اصبح من الان مجلس الشعب » الاعضاء تغير اسمهم دون استشارتهم بكثير من الذين عبروا عنه بكثير من التصفيق .

وهكذا يتجاهل السادات في كل قرار او قانون او اجراء قيام به الشعب وتوايه ومثليه ولم يكتفِ اسقطاع ان يتخلص من معارضي داخل المجلس وخ وزعم في الوقت نفسه انه يحكم بالديمقراطية ، ومن مؤسسات ديمقراطية . ونسى يدعية شائعة تقول ان الشتيء لا يعطيه » وهذا الكتاب يتحدث عن ديوك السادات داخل مجلس الشعب

Bibliotheca Alexandrina



0635294

جمال سليم